



شرح الاظهار لعبدالله الايوبى عليه رحمة الملك القوى

وبهامشه

فتح الاسرار للشيخ محمد بن احمد عليه رحمة الملك الصمد

طابعى وناشرى





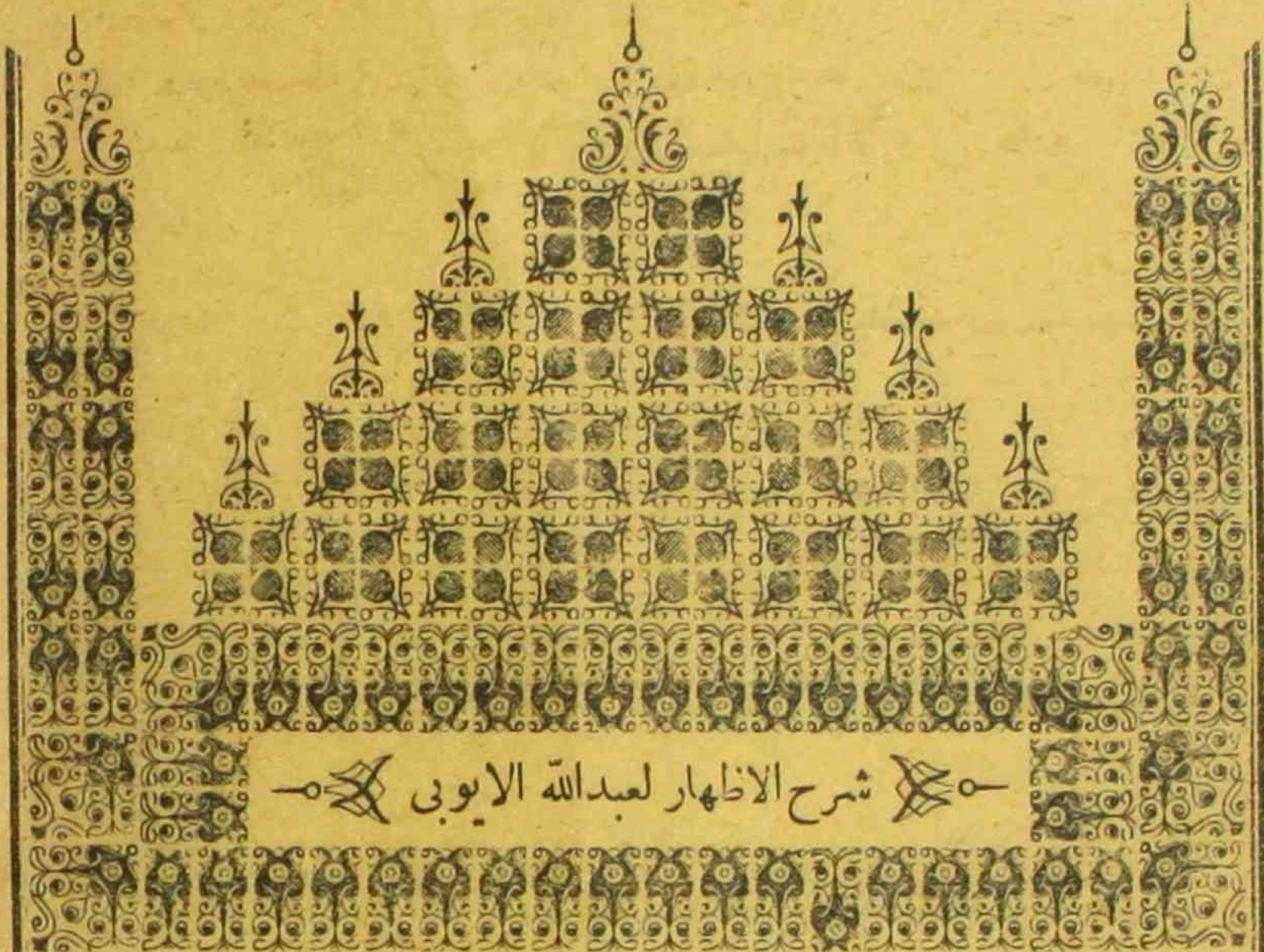


سلطان بايزيدده باقرجيلر جاده‌سنده (٩٥) نومرولى مطبعه‌ده طبع اولنمشدر

سنه — ١٣٢٦



## فتح الاسرار
## كتاب فى الاظهار




بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذى جعل الالفاظ قوالب المعانى • وزينها بالنحو والفصاحة وبفن المعانى * وجعلها ذريعة الى كشف حقائق العربية وكنوز المثانى • والصلاة والسلام على سيدنا وسيد المرسلين محمد الذى خلق رحمة ووسيلة الى نيل الامانى • حيث قام بمقام يغبطه فيه الاوائل والثوانى • وعلى آله واصحابه الذين قاموا بخدمته وبخدمة شريعته فى الايام والليالى • وحافظوا سبيل شريعته على الدوام والتوالى ﴿وبعد﴾ فيقول العبد الحقير الذليل • المفتقر الى اعانة الله الملك الجليل • الحاج عبدالله بن صالح بن اسمعيل غفر الله لهم بمغفرة كافية • واعانهم بعناية وافية * لما كان الشرح المشهور بنتايج الافكار على الرسالة المنسوبة الى الشيخ من المشايخ الكبار اعنى به الفاضل المعروف بمحمد بن على البركوى • عامله الله تعالى بلطفه الخفى • وهى فى الحقيقة مفيدة الصغار والكبار • المشهور بين الطلبة بكتاب الاظهار • شرحا لطيفا نفيسا كاشفا عن وجهه الاستار • ولكن لكونه مطولا يضطرب فى مطالعته المبتدى • وان كان يتلألؤ به وجه المنتهى • كان يختلج فى خلدى ان اكتب اوارقا يسهل بها كتابته وفهمه لابناء الزمان • ويكون وسيلة الى دعاء الطالبين من الاخلاء والاخوان • ولكن منعنى من هذا الامر الخطير • مشاغل الدنيا الدنية والهانى من هذا الخير الكثير • غوائل الاشغال البدنية الى ان وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا • مع فتور الاذهان وانحطاطه الى الشيخوخة شيأ فشيأ • ثم انعمنى الله تعالى ولدا نجيبا

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمدلله حمد الشاكرين والصلاة على سيد الاولين والآخرين محمد النبى النبيه الامين وعلى آله الطيبين الطاهرين ﴿اما بعد﴾ فيقول العبد المفتقر الى لطف ربه المقتدر شيخ محمد بن محمد بن احمد حفوا بالطاف ربه الصمد لما كان كتاب اظهار الاسرار للفاضل البركى فخر الابرار رفع الله تعالى قدره الى حظيرة قدسه وسقاه من شراب بره وانسه مشتملا على عبارات معجبة فائقة والفاظ مونقة رائقة ومتضمنا على فوائد لطيفة حقائق وفرائد شريفة دقائق حتى صار كمشكاة فيها المصباح بل كافق يطلع منه الصباح طوبى لمن انتشق من روايح انواره وانتسق بين فروع ثماره وازهاره وكنت فى



اوان طلابى ووقت حداثة شبابى ابذل جهدى للاهتداء الى مرامه ومراده ووجدان ابكار معانيه وفوائده ووقت لاجتناء اثماره بركضى مطيتى فى مضماره اشتاق قلبى ان اذلل عن وجوه الفاظ صعابه واكشف عن وجوه معانيه نقابه على طرز يشتمل على فوائد تقريرها العيون وفرائد يتعجب منها الناظرون فجاء بحمد الله تعالى على وجه يفتتح منه الاسرار ويتقبل ابرار واحبار كبار وسميته ﴿فتح الاسرار فى كتاب الاظهار﴾ جعل الله تعالى وسيلة الى رضوانه فى دار القرار ونفع به الطالبين من اصحاب التحصيل انه نعم المولى ونعم الوكيل وانه قريب مجيب ومن يدعوهم نعم المصيب افتتح بعد التيمن بالتسمية بحمد الله تعالى اقتداء باسلوب الكتاب المجيد واداء لحق ما يجب عليه من شكر نعمه تعالى التى تأليفه اثر منها وصونا كتابه عن الاقطعية على ماقاله عليه الصلاة والسلام كل امر ذى بال لايبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفى رواية بحمد الله ثم بالصلاة على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم تبركا وعملا بقوله عليه السلام كل كلام لايذكر الله فيه فيبدأ به وبالصلاة على فهو اقطع ممحوق من كل بركة فقال ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ والباء فيه للملابسة والظرف مستقر حال من ضمير عامله المقدر او للاستعانة والظرف لغو اختار الاول صاحب الكشاف لانه ادخل فى التعظيم لان فيه حماية اسم الله تعالى عن جعله كالآلة والثانى البيضاوى لانه يشعر ان الفعل لايتم الابتصديره باسمه تعالى ويقدر متعلقه مؤخرا للاهتمام والتخصيص ولما كان

ونجلا حافظا لكلام الله وهو فى اقرانه وجيها • وفى امثاله يكون مثله عديما • ولما اقدمنى اقداما • والحنى لهذا الشان الحاحا • لم يبق لى عذر الاجابته • ولم يكن لى جواب الاعطاء مسئلته • فشرعت مع قلة البضاعة وكثرة الفتور • فنرجو ممن طالعه ان لاينظر الى مافيه من القصور • والله هو العفو الغفور • والشكور الصبور • اعلم ان عادة علماء الدين على ان يبتدؤا تأليفاتهم بثلاثة امور وجعلوه كالواجب عليهم وهو الابتداء بالبسملة والحمدلة والتصلية لورود الحديث فى هذه الثلاثة وهو [ان كل امر لم يبدأ بالبسمة] وفى رواية [بالحمد] وفى رواية [بالصلاة على فهو ابتر او اقطع او اجذم] فاراد المصنف ان يسلك الى هذا السبيل فقال ﴿بسم الله﴾ اى اؤلف هذه الرسالة بسم ذات واجب الوجود فتكون الباء للالصاق ومتعلقا بمتعلق محذوف مقدم او مؤخر وهو مفعول به غير صريح لذلك المتعلق او ظرف لغو له اى غير عمدة بل هو فضلة لان العمدة فى الكلام هو المبتدأ والخبر او توابع العمدة كالصفة لاحدهما او الحال من احدهما فاذا لم يكن كذلك فهو الفضلة كالمفعول فانه ان كان منصوبا لفظا فهو مفعول به صريح وان كان منصوبا محلا بان يكون مجرورا لفظا بحرف الجر وهو مفعول به غير صريح كما كان ههنا ويجوز ان يكون ظرفا مستقرا بان يكون الجار مع المجرور قائما مقام متعلقه المحذوف الذى هو فعل من الافعال العامة وهى الكون والحصول والوجود والاستقرار فيكون عمدة وهو ههنا خبر للمبتدأ المحذوف اى تأليفى كان ملاصقا باسم الله او كائن باسم الله ﴿الرحمن﴾ وهو على وزن فعلان من اوزان المبالغة وهو ابلغ من الراحم والرحيم لزيادة حروفه على حروفهما وهو بالجر صفة للجلالة او بدل او عطف بيان منه ويجوز نصبه بتقدير اعنى به ورفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف والمبالغة اما فى نفس الرحمة او فيمن يتعلق به فان كان الاول فيكون الرحمن اشارة الى كثرة رحمة الله تعالى فى الآخرة و﴿الرحيم﴾ اشارة الى قلتها فى الدنيا لانه ورد فى الاثر [ان لله تعالى مائة رحمة تسع وتسعون منه فى الآخرة وواحدة منها فى الدنيا] وان كان الثانى اعنى به كثرتها فى الدنيا يكون الرحمن اشارة الى الرحمة النازلة فى الدنيا والرحيم اشارة الى الرحمة فى الآخرة لان من يتعلق به منها فى الدنيا شامل للمؤمنين والكافرين هم اكثر من الذين تتعلق بهم فى الآخرة وهم المؤمنون

الاهتمام فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك بالامر بالقراءة قدم المتعلق واضافة اسم الله ان كانت لاختصاص الاسم به تعالى وضعا فهو لفظة الله وفى التبرك بالاسم او الاستعانة به كمال التعظيم للمسمى لان التبرك او الاستعانة به لما كان لكونه اسماله يكون ابلغ فى تعظيم المسمى والمعنى ملابسا ومتبركا باسمه تعالى او باستعانة اسمه لا بغيره ابتدئ او اصنف لان كل فعل قرنت التسمية به فتعلق الباء ذلك الفعل مثل اقوم واقعد وآكل واشرب للشارب والآكل والقاعد والقائم * والله اعلم للذات الواجب الوجود على ما اختاره العلامة سعد الملة والدين التفتازانى اصله اله بمعنى معبود حذف همزته على خلاف القياس ثم ادخل عليه الالف واللام وادغم اللام فى اللام او ادخل لام التعريف قبل حذف الهمزة ثم خففت الهمزة بنقل حركتها الى اللام وادغم بحذف حركة اللام الاولى فحذف الهمزة فى الوجه الاول خلاف قياس لا الادغام وفى الثانى حذف الهمزة قياس والادغام شاذ لان ما حذف قياسا فكالباقى فكان الادغام كانه مع الفاصل بين المتجانسين وجوز سيبويه كونه من لاه يليه اى تستر والظاهر ان مراده انه ليه فقلبت الياء الفا على خلاف القياس وعلى كل وجه فهو خارج عن القياس كما ان ذاته خارج عنه حيث قالوا يا الله بلا توسيط شئ * والرحمن فعلان من رحم بكسر العين بعد جعله رحم بضمها ليكون لازما بمنزلة الغرائز * والرحيم فعيل منه ايضا بعد الجعل المذكور لكن الرحمن فيه من المبالغة ما ليس فى الرحيم ولذا يقال رحمن الدنيا والآخرة ويقال رحيم الآخرة ولدلالته على المبالغة قدم على الرحيم ويقال لاختصاصه به تعالى صار حقيقيا بان يكونه قرينا للاسم الجليل وهما صفتان للجلالة وعلى ان الرحمن علم يكونه بدلا منها او عطف بيان وكذا الرحيم واذا كان صفة والرحمن علم يكونه صفة للرحمن ولا يجوز ان يكون صفة للجلالة لعدم جواز تقديم البدل والعطف على ﴿٤﴾ الصفة ويجوز ان يكونا مرفوعين على المدح اى هو الرحمن الخ او منصوبين كذلك اى اعنى الرحمن وجملة بسم الله الرحمن الرحيم خبرية او انشائية (الحمد لله) والحمد مصدر حمدت او احمد الله حمدا او حمد الله نفسه حمدا ثم حذف الفعل مع متعلقاته لدلالة المصدر عليه فبقى حمدا فوقع الابهام فى المفعول او الفاعل فاعيد باللام الجارة لتبيين المفعول او الفاعل كما فى قوله تعالى فبعدا للقوم الظالمين وامثاله اى بعد القوم الظالمون بعدا اعلم ان الفعل اذا حذف مع المتعلق فاعلا او مفعولا ثم اضيف المصدر الى ذلك المتعلق نحو سنة الله اى سن الله سنة وفضرب الرقاب اى فاضربوا الرقاب ضربا او بين بادخال اللام الجارة عليه كما فى المثال المذكور اى بعدا كائنا للقوم الظالمين بان قام بهم قولهم خلافا للكوفيين وغير ذلك اى خالفهم الكوفيون خلافا فذلك الحذف واجب قياسى صرح به الفاضل العصام فمعنى حمد الله حمد الله الحامدون حمدا او حمد الله نفسه حمدا ثم عدل من النصب الى الرفع ليدل على الدوام اذ الفعلية للحدوث والاسمية للدوام وادخل لام التعريف الجنسى فافاد دوام جنس الحمد لله تعالى المستلزم دوام افراده له تعالى او الاستغراق المفيد دوامها له تعالى فعلى تقدير كون المعنى حمده الحامدون يجوز ان يكون الحمد مبنيا للفاعل اى كل حامدية متعلق به تعالى وان يكون مبنيا للمفعول اى كل محمودية له تعالى ويجوز ان يراد كلا معنييه على طريق عموم المجاز اى ما يطلق عليه لفظ الحمد فيكون مفيدا لثبوت معنييه له تعالى فيترقى الى درجة الكمال وعلى تقدير كون المعنى حمد تعالى نفسه يكون مبنيا للفاعل لا غير فيكون المعنى كل حامدية له تعالى لا لغيره مختصة به تعالى لا تتأتى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز عنه كانه قال لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وهذا الحمد اعلى واجل كما لا يخفى ثم الحمد هو الثناء على الجميل الاختيارى نعمة او غيرها والشكر ما يفيد تعظيم المنعم فبينهما عموم من وجه فمورد الحمد هو اللسان والمتعلق يجوز انه يكون نعمة او غيرها ومورد الشكر اللسان وغيره من الاركان ومتعلقه نعمة لا غير فكل ثناء على النعمة حمد وشكر وكل ثناء على غيرها من الجميل الاختيارى حمد لا غير وكل تعظيم غير لسانى على النعمة شكر لا حمد واللام فى قوله لله للاستحقاق وقصر كل حمد على كونه لله تعالى مستفاد من تعريفه باللام الجنسى او الاستغراق لانه تعريف المسند اليه يكون لتخصيصه بالمسند فجملة الحمد لله اسمية انشائية كتب لله بلامين وان كان التلفظ ثلاث لامات لان كل لفظ اوله لام ودخله لام التعريف ولام آخر جارة او غيرها تحذف منه لام التعريف خطا (رب العالمين) مجرور صفة للجلالة فان اضافته معنوية مفيدة للتعريف او مرفوع على المدح او منصوب عليه او بما دل عليه الجملة السابقة كانه قيل نحمد رب العالمين ولا يجوز نصبه بالحمد لضعف ﴿٥﴾ اعمال المصدر المحلى باللام وللزوم الفصل بين العامل والمعمول بالخبر ولكون لله مفعولا بمعنى فى بعض وجوهه والرب فى الاصل مصدر بمعنى التربية وهى تبليغ الشئ الى كماله شيأ فشيأ وصف به الفاعل للمبالغة كالعدل فى رجل عدل وقيل صفة مشبهة من ربه يربه بعد جعله لازما بنقله الى باب فعل بالضم كما هو المشهور سمى به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربيه وبهذا الاعتبار اضافته الى العالمين من قبيل اضافة الصفة الى غير معمولها كرحمن الدنيا تدبر ولا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا كرب الدار ورب الدابة ويمكن ان يكون رب مفتوح الآخر على ان يكون ماضيا والعالمين مفعوله وفيه ضمير الى الله تعالى والجملة استئنافية وجعله حالا بتقدير قد يأباه المقام * والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم لما يختم به والقالب لما يقلب به غلب فيما يعلم به الصانع من المصنوعات يطلق على كل جنس جنس منها كما يقال عالم الحيوان وعالم النبات وعالم الاشجار وغير ذلك ويطلق على المجموع ايضا كما يقال العالم بجميع اجزائه محدث وقيل هو اسم لاولى العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لما سواه بطريق الاستتباع وقيل اريد به الناس لانه لاشتماله على العجائب يعلم به الصانع كما يعلم بما سواه والاول هو الحق واختير لفظ الجمع لبيان شمول ربوبيته تعالى لجميع الاجناس وتعريفه لاستغراق افراد كل منها ولو افرد لتوهم ان المقصود بالتعريف هو الحقيقة من حيث هى او استغراق افراد جنس

﴿الحمد﴾ وهو بالرفع مبتدأ و ﴿لله﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبره ويجوز نصبه على المصدرية اى حمدت الحمد وجره بجر الجوار والحمد مصدر حمد يحمد وهو فى اصل اللغة موضوع للوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختيارى مطلقا اى سواء كان بمقابلة النعمة اولا * ثم نقل من هذا المعنى الى صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له * وهذا معنى عرفى ولامه للجنس او الاستغراق لان الالف واللام موضوع للاشارة الى الجنس ومستعمل فى معان اربعة اعنى الجنس والاستغراق والعهد الخارجى والعهد الذهنى فان كانت اللام اشارة الى مفهوم مدخوله وحقيقته فى الذهن من غير نظر الى وجوده فى الخارج فهو الجنسى ويقال له لام الحقيقة كما وقعت فى المعرفات نحو الكلمة لفظ والانسان هو الحيوان الناطق * وان كان اشارة الى افراده الموجودة فى الخارج فان قامت قرينة على ارادة كل افراده نحو ان الانسان لفى خسر فهو الاستغراق فان لم تقم قرينة على تلك الارادة فان كان المراد بعض افراده المعهودة اما بسبق ذكره لفظا او ضمنا او انحصارا فهو العهد الخارجى نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل ونحو ركب الامير وان لم توجد قرينة على ذلك فهو العهد الذهنى * فان عرفت هذا فان كان المراد من الحمد مفهومه الذهنى اعنى ما هو بمعنى الوصف او بمعنى الصرف مع قطع النظر عن وجوده الخارجى يكون للجنس وان كان المراد ما صدق عليه ذلك المفهوم من افراده الخارجية يكون للاستغراق اذ لا عهد ههنا فالمعنى على الاول ان ما يقال الحمد مختص لله تعالى وعلى الثانى ان كل فرد وجد من افراد الحمد او يوجد بعده مختص له تعالى ﴿رب﴾ وهو بالجر صفة لله او بدل عين منه ويجوز نصبه ورفعه واصله ربب على وزن زمن فادغمت الباء الاولى فى الثانية وهو بمعنى المربى وهو مضاف الى العالمين اى مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيأ فشيأ اى خلقة بعد خلقة وطورا بعد طور بعد ايجاده من العدم ﴿العالمين﴾ جمع عالم على وزن

واحد منها ثم جمعه بالواو والنون شاذ لاختصاص هذا الجمع بالذكور العقلاء لكن هذا الشذوذ لايقدح الفصاحة لوروده من الواضع وقالوا على اعتبار دلالته على العلم مع اعتبار تغليب العقلاء على غيرهم فجمع لجمعهم ﴿والصلاة على محمد﴾ الصلاة فى اللغة الدعاء او التعظيم ثم هو اذا صدر من الاعلى يكون نوعا منه واذا صدر من المساوى يكون نوعا آخر واذا صدر من الادنى يكون نوعا مغايرا لهما فلذلك قيل تتنوع بالاضافة الى محالها الى ثلاثة انواع تنوع الاجناس بفصولها فمن الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وكل تعظيم من محله ثم نقلت فى عرف الشرع الى العبادة المعروفة لوجود التعظيم والدعاء فيها ثم اللام فيها للعهد الذهنى اى بعض فرد من افراد الصلاة كائن على محمد ولامساغ بجعله للعهد الخارجى لعدم الفرد المعهود ولا بجعله للجنس من حيث هو المستلزم لكون جميع الافراد له عليه الصلاة والسلام ولا بجعله للاستغراق الذى معناه كل فرد من افراد مدخوله لانه ليس كل فرد من افراد الصلاة على نبينا صلى الله عليه وسلم لاحقيقة ولا ادعاء واما حقيقة فظاهر واما ادعاء فلانه اما بتنزيل غيرها من الصلاة على غيره صلى الله عليه وسلم ﴿٦﴾ من الانبياء والملائكة وغيرهم منزلة العدم وفساده ظاهر واما بان يراد بها افرادها المتبادرة بحسب التفاهم فى العرف وليس لها افراد متفاهمة حتى تكون مرادة بها ثم على فى قوله على محمد فى الاصل صلة للفظ الصلاة مستدعية للنزول قال الله تعالى صلوا عليه ثم فصل عنه وجعل خبرا لافادة الدوام على ماعرفت وفصل الصلة عن المصادر قياس على ماافاده الشيخ الرضى نحو المرور بزيد والبعد عنه وغير ذلك فحينئذ يقدر المتعلق من الافعال العامة الى الصلاة كائنة على محمد والمرور كائن بزيد ولا حاجة الى تقدير نازلة فالحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب * ومحمد اسم مفعول من حمده بمعنى كثر حمده فمحمد من كثر له الحمد وتكثير الحمد له لكثرة افعاله المحمودة ثم جعل علما لافضل الانبياء عليهم السلام لكثرتها فيه قال عصام الدين فى شرح الشمائل سماه به جده عبد المطلب لما اخبرته امه بما شاهدت ليلة مولده من الغرائب فعلم ان له شانا فسماه بهذا الاسم العظيم انتهى وقال ابن حجر سماه به بالهام من الله تعالى بذلك انتهى ثم جعل علما لافراد امته تفؤلا ولم يذكر السلام امالان الصلاة متضمنة له واما لانه فى الابتداء والتبرك فيه والاحتراز عن الاقطعية فى الكلام وذا لذكر الصلاة على ماسبق من الحديث وفيه دلالة على عدم كراهة الاقتصار على الصلاة ﴿وآله﴾ معطوف على محمد وانما عطفه صيانة لصلاته عن البتراوية قال عليه السلام لاتصلوا على الصلاة البتراء قالوا وما الصلاة البتراء يارسول الله قال تقولون اللهم صل على محمد وتمسكون بل قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وترك ذكر على اشارة الى جوازه وردا على من ادعى التزام اهل السنة ذكر على ردا للشيعة فيما زعموا ان ذكرها بين محمد وآله غير جائز ونقلوا فيه حديثا موضوعا قال فى

خاتم وهو اسم لما يعلم به الخالق الصانع وهو ما سوى ذات الله وصفاته من الجواهر والاعراض من العقلاء وغيرهم وانما جمع بالياء والنون مع ان الشرط فى مثل هذا الجمع ان يكون من العقلاء بناء على التغليب اى غلب العقلاء على غيرهم وقيل هو اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع فعلى هذا لاحاجة الى ان يصار الى طريق التغليب ﴿والصلاة﴾ وهو بالرفع على انه مبتدأ و﴿على محمد﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر والجملة لامحل لها عطف على جملة الحمد لله او الصلاة وحده عطف على الحمد وعلى محمد عطف على الله فيكون الاول عطف الجملة على الجملة والثانى عطف المفرد على المفرد * والصلاة فى اللغة الدعاء والتعظيم وللتعظيم انواع تتولد من الاضافة فاذا اضيف الى الله تعالى يكون بمعنى الرحمة واذا اضيف الى الملائكة يكون بمعنى الاستغفار واذا اضيف الى المؤمنين يكون بمعنى الدعاء ولامه ايضا اما للجنس واما للاستغراق ﴿وآله﴾ بالجر

شرح التثبيت فيه اقوال زائدة على خمسين وذكر ماهو المشهور منها لكن المختار منه عند المصنف انه اتباعه صحابة اوغيرهم وقد اختار هذا الازهرى وغيره من المحققين كذا فى الفاسى فلذا ترك عطف الصحابة عليه اولترك النبى صلى الله عليه وسلم عند تعليم كيفية الصلاة عليه عليه السلام حيث قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث بعدما قالوا كيف نصلى عليك واشار باضافته الى الضمير الى رد من قال لايجوز اضافته الى الضمير بل يضاف دائما الى الاسم الظاهر قال الفاسى فى شرح الدلائل واخصر الصلاة اللهم صل على محمد وآله نعم الاكثر اضافته الى الاسم الظاهر صرح به ابن امير الحاج وممن صحح اضافته الى الضمير ابن حجر فى شرح الاربعين ثم انه لايضاف الا الى من له خطر دينى كآل محمد اودنيوى كآل فرعون فلا يقال آل الحجام ﴿اجمعين﴾ تأكيد للآل لدفع توهم ان يراد به بعضهم بحمل اضافته على الجنس وللتنبيه على انها للاستغراق هذا هو المشهور ويجوز كونه حالا منه لكونه مفعولا به غير صريح بواسطة العطف ومنعه الفراء وقال لم يعرف اجمعين ولا جمع الا للتأكيد واجازه ابن درستويه قال فى القاموس وهو الصحيح وبالوجهين روى فظلوا جلوسا اجمعين واجمعون انتهى واشار القاضى الى جوازه فى تفسير قوله تعالى وان جهنم لموعدهم اجمعين واما اجمع وجمعاء فقد حكى الفراء اعجبنى القصر اجمع والدار جمعاء بالنصب على الحال ﴿وبعد﴾ الواو اما قائمة ﴿٧﴾ مقام اما ليست للعطف كما اقيمت مقام رب فى « وبلدة ليس بها انيس » وليست اما مقدرة كما ان رب ليست بمقدرة على ماهو رأى الكوفيين او للعطف واما موهومة لكثرة وقوعها فى مثل هذا الموضع فالفاء فى هذه جوابية ولايجوز ان يكون اما مقدرة فى الكلام على ماهو مذكور فى ألسنة المعربين لعدم شرط تقديرها فى هذا الموضع وهو كون مابعدها جزأ منصوبا بان اونهى بعده مثل قوله تعالى وثيابك فطهر ونحو غلامك فلا تزجر صرح به الفاضل العصام حتى قال فما وقع فى توجيه مافى اوائل الكتب من قولهم وبعد فان الخ من انه بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغى انتهى وبعد مبنى على الضم لانه اقوى الحركات فيكون جابرا للمحذوف المنوى منصوب محلا على انه مفعول فيه للواو او لاما الموهومة لانه قائم مقام مهما يكن من شىء ففيه معنى الفعل ولايجوز تعلقه بمعنى الاشارة المفهوم من فهذه لا لان الفاء فى مثل هذا المقام مانع من تقديم معمول مابعده على ماقبله بل لان الظرف لايتقدم على العامل المعنوى اذا لم يكن ظرفا صرح به الرضى ويمكن ان لايعتبر قيام الواو مقام اما ولا توهم ما فحينئذ بعد مفعول فيه لما بعده والفاء مثلها فى وعلى الله فليتوكل المتوكلون بمعنى انه شبه تقديم المتعلق على المتعلق بتقديم الشرط على الجزاء فى التعلق المعنوى فادخل الفاء فى المتعلق كما فى الجزاء على ماقرر ثعلب اخرج بعد الحمد لله والصلاة على محمد الى الغرض المقصود كذا فى الفاسى فحينئذ يكون الواو ابتدائية او للعطف فالجملة بعدها اما معطوفة عطف جملة خبرية على جملة انشائية على قول من جوزه او على خبرية على قول من جعل الحمد لله جملة خبرية او على تقدير اقول قبل الحمد لله اى اقول الحمد لله الخ وبعد قولى هذا فاقول هذه رسالة او واخرج بعد قولى هذا وعلى تقدير

معطوف على محمد والمراد بالآل امته واتباعه سواء كان صحابة اوغيرهم ﴿اجمعين﴾ تأكيد للآل تأكيدا معنويا وفائدة التأكيد دفع لاحتمال ان يكون المراد بعضا منهم ﴿وبعد﴾ اعلم ان قبل وبعد ظرفا زمان وهما من الاسماء الاضافية لانهما وان كانا اسمين لكنهما لايفيد معناهما الا بذكر المضاف اليه نحو قبل قدوم زيد وبعد قدوم زيد وهما عند ذكرهما بالاضافة معربان لفظا نحو قوله تعالى [من قبل ان يأتيكم] وقوله تعالى [من بعد ان اظفركم] ثم قطعت اضافتهما فى بعض الاستعمالات فلما قطعت عن الاضافة ضعفت اسميتهما فشبهتا بالحرف فبنيا على الضم لانها اقوى الحركات وليكون كالعوض عن المضاف اليه ومجرد هذه الكلمة اقتضى المضاف اليه ولكونه ظرفا اقتضى المظروف فالمضاف اليه ههنا بعد ماذكر اى من الاشياء الثلاثة ومظروفه اما محذوف وهو الشرط المحذوف واما فاقول المقدر او فاعلم المقدر * وانما احتاج

احرج فالفاء فى فهذه رسالة لتفصيل الغرض ﴿فهذه﴾ اى الامور الموجودة فى الكواغد او المستحضرة فى الذهن استحضر الامور التى سيذكرها فى كتابه مجملة واستعمل فيها اسم الاشارة وان كان وضعه للامر المحسوس بمرئ المخاطب اشارة الى اتقان تلك الامور المعقولة حتى كانهما لكمال علمه بها مبصرة عنده وقادر على الاشارة اليها او الى كمال فطنة الطالب بحيث صارت المعقولات عنده كالمحسوسات حتى استحق ان يشار له الى المعقولات بالاشارة الحسية وفى ذلك مبالغة حث للطالب على تحصيل المراد ﴿رسالة﴾ قال فى القاموس الارسال التسليط والاسم الرسالة بالفتح والكسر انتهى ثم نقلت فى العرف ابتداء او بعد نقله الى المعنى المرسل الى طائفة من الالفاظ والمعانى مختصرة مشتملة على مباحث علمية لوجود معنى الارسال ﴿٨﴾ والايصال فيها فالامور التى اشير اليها بهذه اما الفاظ او معان وعلى كل تقدير يجوز ان يراد بالرسالة الالفاظ او المعانى فان اريد بالامور الالفاظ وبالرسالة كذلك او اريد بهما المعانى فالحمل ظاهر وان اريد باحدهما الالفاظ وبالآخر المعانى فلا بد من تقدير مضاف فى جانب المبتدأ او الخبر والثانى اولى لكونه بعد الاحتياج او من حمل الاسناد على المجاز العقلى لان بين الدال والمدلول مناسبة تامة يمكن بها ادعاء اتحادهما فالوجوه ثمانية فهذه الالفاظ الفاظ مختصرة او فهذه المعانى معان مختصرة او فهذه الالفاظ دوال معان مختصرة او فمعانى هذه الالفاظ معان مختصرة او فهذه المعانى مدلولات الفاظ مختصرة او فدوال هذه المعانى الفاظ مختصرة او فهذه الالفاظ معان مختصرة او فهذه المعانى الفاظ مختصرة قوله ﴿فيما﴾ اى فى اشياء ﴿يحتاج اليه﴾ اى الى تلك الاشياء والتذكير باعتبار لفظ ما ﴿كل معرب﴾ اى كل من يريد اعراب الكلام على القانون النحوى الجمهورى ان جعل فيه بمعنى اللام فلا يحتاج الى تكلف كما فى الظرفية لكن يقدر متعلق خاص اى رسالة مؤلفة او مسوقة لبيان اشياء فالظرف لغو على اختيار الجمهور منهم المصنف على ما يأتى فان كان بمعناه فان كانت الرسالة عبارة عن طائفة هى الالفاظ فالظرفية مجازية اى رسالة كائنة فى بيان الاشياء كينونة المظروف فى ظرفه بحيث يحيط ذلك البيان بتلك الالفاظ ولا يشذ شئ منها عن ذلك البيان وان كانت عبارة عن طائفة هى المعانى فكذلك أى معان كائنة فى تحصيل

الى الشرط المحذوف لذكر الفاء فى قوله فهذه لانها فاء جزائية تقتضى شرطا فتقدير الكلام مهما يكن من شئ بعد البسملة والحمدلة والتصلية فاقول هذه رسالة الى آخر الكتاب ﴿فهذه﴾ اى فاقول هذه او فاعلم هذه وهى اسم من اسماء الاشارة والاصل فيها ان تكون اشارة الى محسوس مشاهد حاضر وهى فى هذا المقام اشارة الى ما فى هذه الرسالة من الالفاظ او المعانى او النقوش الدالة عليهما وظاهر ان كلا منهما ليس بمحسوس مشاهد فاحتاج الى تأويل وهو ان الالفاظ الغير المجتمعة فى الوجود وكذا المعانى القائمة بالغير وكذا النقوش الغير المجتمعة شبهت فى التحقق بالاشياء الخارجية المحسوسة فاستعملت كلمة هذه وهو مرفوع محلا على انه مبتدأ وقوله ﴿رسالة﴾ خبره والرسالة اصلها مصدر على وزن الدراية ثم اطلق على ما ارسل الى الآخر فيكون واسطة بين المرسل والمرسل اليه فى ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت فى العرف على العبارات المؤلفة المختصرة المشتملة على القواعد العلمية وعلى المعانى المدونة كذلك فالمعنى ان طائفة من الالفاظ الدالة على معانى مخصوصة ومن النقوش الدالة على هذه الالفاظ مختصرة مشتملة على القواعد العلمية وعلى المعانى المدونة ﴿فيما يحتاج اليه﴾ وفى حرف جر وما موصولة بمعنى الاشياء التى يحتاج اليها واليه متعلق بيحتاج والضمير راجع الى ما وانما افرد بالنظر الى ما وفاعل يحتاج قوله ﴿كل معرب﴾ وجملة يحتاج صلة ما وهو مع صلته مجرور بفى وهو ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة رسالة اى رسالة كائنة فيما يحتاج اليه وههنا شيآن احدهما الظرف والآخر المظروف كما دل عليه التعبير بفى

معرفة تلك الاشياء فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه ﴿اشد الاحتياج﴾ اى الاحتياج اشد الاحتياجات منصوب مفعول مطلق لقيامه مقام موصوفه او لاخذه المصدرية من المضاف اليه لان اسم التفضيل جزء من المضاف اليه ولهذا يراد به العموم اذا كان مفردا كما فى قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بمعنى اول كفار به ﴿وهو﴾ اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج ﴿ثلاثة اشياء﴾ وهذه الجملة ابتدائية ليست معطوفة ﴿٩﴾ على ما قبلهما والجملة الابتدائية فى عرف النحاة كل جملة وقعت فى ابتداء الكلام او بعد جملة مستقلة لا يصح عطفها عليها مصدرة بحرف العطف اولا بعد ان لا يكون لها اعراب ويسمى هذه الجملة استينافية ايضا فالابتدائية والاستينافية واحدة عندهم وعند اهل التفسير ايضا قال المولى ابو السعود فى تفسير قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جائت لا يؤمنون كلام مستأنف وقال فى تفسير قوله تعالى وكذلك جعلنا لكل نبى عدوا كلام مبتدأ وغير ذلك مما لا يحصى واما الاستينافية عند اهل البلاغة فجملة ليس لهما اعراب ولم تصدر بالواو جواب لسؤال اقتضته الاولى فبين الاستينافية عندهم والاستينافية عند النحاة عموم فليتأمل • وفى اشياء ثلاثة مذاهب مذهب الخليل وسيبويه انها فى الاصل شيآء على وزن فعاء فقدم الهمزة الاولى الى موضع الفاء فصار اشياء على وزن لفعاء ومذهب الفراء اصلها اشيآء على وزن افعلاء جمع شئ فخفف فصار شئ فحذف الهمزة فصار اشياء على وزن افعاء فعلى هذين المذهبين غير منصرف لالف التأنيث ومذهب الكسائى انها افعال جمع شئ كفرخ وافراخ فهمزته لام وليست بالف التأنيث ومع هذا غير منصرف لتوهم ان همزته الف التأنيث فهو غير منصرف بالاجماع ﴿العامل والمعمول والعمل﴾ كل واحد

فالظرف الاشياء التى يحتاج اليها كل معرب والمظروف هو الرسالة الكائنة فيه فحينئذ ان كانت الرساله عبارة عن الالفاظ وكان ما يحتاج اليه هذه الاشياء عبارة عن المعانى يصح الظرفية بلا حذف مضاف لكون الالفاظ قوالب المعانى فشبه الدال بالمظروف وشبه المدلول بالظرف فى الاستقرار واستعمل فيه ما وضع للظرفية فيكون استعارة تبعية فيكون معناه هذه الالفاظ الفاظ مختصرة دالة على المعانى التى يحتاج اليها كل معرب • واما اذا كانت الرسالة عبارة عن المعانى وفيما يحتاج ايضا عبارة عنها فحينئذ يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان المعنى لا يكون ظرفا للمعنى فيحتاج الى تأويل وهو ان المعانى التى هى الرسالة مبينة للمعانى التى يحتاج اليها كل معرب فلذلك يحتاج الى تقدير البيان اى هذه رسالة فى بيان احوال ما يحتاج اليه وكذا اذا كان المراد بهما الالفاظ اى هذه الالفاظ فى بيان الالفاظ فاحفظ هذا ﴿اشد الاحتياج﴾ واشد بالنصب مفعول مطلق ليحتاج وبيان لنوع الاحتياج اصله احتياجا اشد فحذف احتياجا واقيم صفته مقامه فصار الصفة مفعولا مطلقا ثم فسر الموصوف المحذوف باضافة الاشد اليه وهو الاحتياج المضاف اليه وانما احتيج اليه لان اسم التفضيل لا يجئ من غير الثلاثى واذا اريد اشتقاقه من غير الثلاثى توصل اليه باشد احتياج او احتياجا شديدا ﴿وهو﴾ اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج ﴿ثلاثة اشياء﴾ قوله ثلاثة مرفوع لفظا على انه خبر للمبتدأ وهو هو ومضاف الى تمييزه وهو اشياء وهو مجرور بالفتحة لفظا لكونه غير منصرف ومنصوب محلا على انه تمييز من ثلاثة وانما ذكر ثلاثة لكون مفرد تمييزه مذكرا اعنى به الشئ واسماء العدد من ثلاثة الى عشرة مذكره بالتاء ومؤنثه بحذفها وهو تابع فى التذكير والتأنيث الى مفرد تمييزه وتمييز هذا النوع مجموع ومجرور قوله ﴿العامل﴾ وهو بالجر بدل من اشياء بدل البعض من الكل وبالنصب مفعول به صريح لاعنى المقدر وبالرفع خبر مبتدأ محذوف وكذا ما عطف عليه من قوله ﴿والمعمول والعمل﴾ وانما قيد احتياج المعرب الى هذه الثلاثة باشد الاحتياج لان طالب

خبر لمبتدأ محذوف تقديره الاول العامل والثانى المعمول والثالث العمل او مجموعها بعد التعاطف خبر لمبتدأ هو هى او بدل من ثلاثة اشياء بدل الكل ولا مساغ بجعل العامل بدل البعض الا بتقدير العائد لانه لابد فيه وفى بدل الاشتمال من عائد الى المبدل منه ويجوز ان يكون منصوبا مفعول اعنى ولما كان المراد بالعمل الحاصل بالمصدر اى اثر العامل فى المعمول لا المعنى المصدرى الذى هو تأثير العامل فى المعمول ذلك الاثر احتاج الى بيان المراد فقال (اى الاعراب) ولم يقل اولا العامل والمعمول والاعراب لمراعاة الاشتقاق الاصح ان مابعد اى المفسرة عطف بيان لما قبلها وقال بعضهم انها حرف عطف فموضع هذا الكتاب الذى يبحث عن احواله العامل والمعمول والاعراب لان كل كلام لايخلوعنها فمست الحاجة الى معرفة العامل وكيفية عمله وشرطه ان وجد وماعمل فيه حتى يمكن اجراء الاعراب عليه واما الحاجة الى معرفة غيرها «١٠» فليست بهذه المثابة ولهذا بحث عنها بحسب اقتضاء المقام كتعريف الكلمة وتقسيمها الى اقسامها الثلاثة وتعريفها وغيرذلك وبيان كون بعض الالفاظ معمولة وبعضها غير معمولة اصلا او فى بعض المواضع ومايتعلق بها والاصطلاحات النحوية كالمذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة والمبنى وغير ذلك على مايأتى تفصيلها فى محال يليق بها ان شاء الله تعالى واذا كان اشدية الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بهما المقتضى لبيان كل فى باب على حدة (فوجب ترتيبها على ثلاثة ابواب) الترتيب مصدر رتب بمعنى ثبت من الرتوب بمعنى الثبوت اى جعلهما ثابتة على ثلاثة ابواب ثبوت الكل على الاجزاء كالبيت على الجدران والسقف فعلى يتعلق به بلاتكلف وان حمل على معناه العرفى وهو جعل كل من المتعدد فى مرتبته اللايقة به فلابد من اعتبار الرسالة بالاجزاء اى وجب جعل كل من اجزاء الرسالة فى مرتبته اللايقة به ومن اعتبار معنى آخر معه يصح تعلقها به كمعنى القصر والاشتمال ويسمى هذا فى اصطلاحهم التضمين اى جعل ذلك المعنى فى ضمن الاصل وفيه مذهبان جعل الاصل ثابتا والمضمن قيدا فى المعنى وعكسه اى وجب ترتيب اجزائها مقصورة اومشتملة على ثلاثة ابواب او قصرها او اشتمالها على ثلاثة ابواب مرتبة لاموضوعة كيف ما اتفقت بلا اعتبار مرتبتها قال فى شرح التثبيت قال السيد الشريف فى حاشية الكشاف وحقيقة التضمين ان يقصد بافظ معناه الحقيق

معرفة الاعراب يحتاج الى اشياء كثيرة فى تحصيل معرفته لكن هذه الثلاثة ممتاز من غيرها بكونه اشد الاحتياج وغيرها وان كان محتاجا اليه لكن احتياجه اليه ليس بهذه المثابة «اى الاعراب» وهو بالجر بدل او عطف بيان للعمل • اعلم ان فى مقام التفسير شيئين احدهما باعث التفسير يعنى اى شيء يقدم هذا التفسير والآخر مصحح التفسير يعنى انه هل يصح التفسير بهذا وباعث تفسير العمل بالاعراب ان العمل مصدر قائم بالعامل مع ان المراد بالعمل ههنا هو اثر العامل فى الكلمة وهذا الاثر ليس بعمل بل هو حاصل من العمل وهو الاعراب فلذلك فسره بهذا وتفسير العمل بالاعراب صحيح لانه اثره الحاصل منه وعلى هذا لم يقل والاعراب بدل العمل ليكون موافقا للاولين «فوجب» جواب لشرط محذوف اى اذا كان طالب معرفة الاعراب محتاجا الى هذه الثلاثة وجب وتعين «ترتيبها» اى ترتيب هذه الرسالة «على ثلاثة ابواب» اعلم ان الترتيب فى اللغة جعل الشيء متصفا بالرتوب وهو الثبوب وفى العرف وضع الاشياء فى مرتبته بتقديم بعضها وتأخير بعضها فان كان الاول يكون على متعلقا بالترتيب لكونه جعل الشيء اى جعل هذه

ويلاحظ معه معنى آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته «١١» كقولك احمد اليك فلانا فانك لاحظت فيه مع الحمد معنى الانهاء ودللت عليه بذكر صلته اعنى كلمة الى كانك قلت انهى حمده اليك وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين فالمعنيان مقصودان معا قصدا وتبعا انتهى وفيه زيادة بيان قيد وهو كثير فى كلام العرب حتى قال ابن جنى لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات ولما كان شرف العامل لكونه مؤثرا فى المعمول العمل ولتوقف اكثر تعريفات المعمول عليه يقتضى تقديمه قدمه على العمول فقال

«الباب الاول فى العامل»

واللام فى الباب للعهد فالرسالة ان اعتبرت لفظا فالباب لفظ لانه جزء من الرسالة وان اعتبرت معنى فالباب كذلك لماذكر اى اللفظ الذى مرتبته الاولية او المعنى الذى كذلك مدون لبيان احوال العامل اوكائن فى بيان احوال العامل او فى تحصيل معرفتها والتفصيل يطلب مماسبق ولما كان اكثر العوامل لفظيا وذلك اللفظ اما فعل اواسم او حرف وتوقف معرفته على معرفتها الموقوفة على معرفة الكلمة اراد ان يبينها اولا فقال (اعلم) تنبيها على ان البحث الآتى مما يهتم بشأنه ويصغى اليه ويحفظ ولا يضيع مخاطبا لكل من شانه العلم

الرسالة ثابتة على ثلاثة ابواب فلايحتاج حينئذ على التضمين وان كان الثانى يعنى انه يراد به معناه العرفى يحتاج فى تعلق على به الى تضمين شيء لانه بهذا المعنى يكون عبارة عن وضع الاشياء فالوضع يتعدى بكل جزء من اجزاء الرسالة لا للرسالة التى هى عبارة عن الكل الذى يشتمل لتلك الاجزاء فتعلق على لايكون الا بهذا الاعتبار فيكون على متعلقا بالترتيب على تضمينه معنى الاشتمال او القصر فيكون المعنى فوجب ترتيب الرسالة واشتمالها اوقصرها على ثلاثة ابواب

## الباب الاول

الباب مبتدأ والاول صفة وقوله «فى العامل» ظرف مستقر خبر المبتدأ والجملة لامحل لها ابتدائية والالف واللام فى باب ليس للجنس لانه لايراد به معنى لفظ الباب ولا للاستغراق لانه لايجوز ان يراد به كل ماصدق عليه الباب من افراده بل يراد به الباب المعهود وقرينة العهد سبق ذكره فى ضمن قوله ثلاثة ابواب وقوله الاول صفة احترازية لانه وان ذكر بعنوان الابواب لكنه لم يتعين ولم يعلم ان اى باب منها هو الاول • (فان قيل) • انه تعين بقرينة قوله ثلاثة اشياء العامل والمعمول والعمل لانه لماذكر العامل اولا يتعين انه متعين للاولية • (قلنا) • ان العطف بالواو لايقتضى الترتيب فيحتمل ان يكون الباب الاول فى المعمول او فى العمل فحينئذ يجب ان يعين ولا يعتمد على ترتيبه الذكرى فمعنى الجملة ان طائفة معهودة من الفاظ هذه الرسالة وهى مايعنون بالباب الاول كائنة فى معان تفيد مسائل العامل او طائفة من المعانى كائنة فى بيان احوال معان تفيد مسائله • (اعلم) • ان لكل علم مدون تعريفا وموضوعا وغاية يجب لكل طالب ان يعلمه • فتعريف علم النحو وهو علم يعرف به احوال الكلمة العربية من حيث الاعراب والبناء • وموضوعه الكلمة العربية • وغايته الاحتراز عن الخطأ فى الاعراب ولما كان العلم الذى بمعنى الفن عبارة عن المسائل والمسئلة عبارة عن جملة اسمية مبتدأها موضوع ذلك الفن او قسم منه او نوع منه وخبرها عبارة عن الامور العارضة له وكان مسائل العامل والمعمول مبتدؤهما يعنى موضوعهما نوعين من الكلمة وخبرهما يعنى محمولهما عبارة عن الاعراب الذى هو عارض للكلمة قدم المصنف رحمه الله تعريف موضوعه وبيان اقسامها وانواعها وتعريف كل منها وبيان خواص كل منها وايضا بيان ان العامل من اى قسم من اقسام الكلمة فقال «اعلم» صدره به للتنبيه على انه يجب علمه والاصل فى الخطاب لمعين لكنه ههنا يعدل عن هذا

﴿اولا﴾ اى قبل الشروع فى المقصود فى الصحاح اذاجعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة
صرفته تقول لقيته عاما اولا انتهى وههنا ليس بصفة بل منون منصوب على الظرفية ﴿ان الكلمة﴾ قد كثرت ههنا كلمات الكملة
لكن اخترنا كلام المصنف قلنا بانه الحق وبالقبول احق لان غيره لايسلم عن شئ قال لامها للجنس من حيث هو هو ولامساغ
للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وههنا ليس كذلك وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة بحقيقة الكلمة
ولا تنافى بينها وبين الجنس لامن حيث هو هو ولامن حيث وجوده فى ضمن البعض او الكل وانما التنافى بينها
وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس والوحدة الجنسية ليست معنى التاء والنوعية احد معنيها
فى نحو اكرامة ودحرجة ومعنى صيغة فعلة بالكسر وقولهم التاء فى نحو تمرة للفرق بين الجنس والواحد لايقتضى
التنافى بل التغاير لان التمر اعم من ان يكون واحدا او اكثر والتمرة خاصة بالواحد وما جعل اللام للاستغراق
بتوهم ان المقصود الاصلى هنا هو ﴿١٢﴾ التقسيم والتعريف تبعي ففاسد جدا لان لام الاستغراق بمعنى كل فرد من افراد

الاصل بقرينة ان هذه الرسالة لم تؤلف لشخص مخصوص فيكون المراد منه
كل من من شأنه الخطاب من الطلاب وقوله ﴿اولا﴾ منصوب على الظرفية
اى فى الزمان الاول يعنى قبل الشروع فى المقصود ﴿ان الكلمة﴾ اى ان جنسها
من حيث وجوده فى ضمن افرادها الموجودة • قوله الكلمة اسم ان والواو
فى قوله ﴿وهى﴾ اعتراضية وضمير هى راجعة الى الكلمة لكنها ليست
باعتبار افرادها الموجودة بل باعتبار مفهومها لان المقصود بذكر الكلمة
التى هى مرجع الضمير تقسيمها والتقسيم للافراد بخلاف المقصود من الضمير
الراجع لانه لتعريف الكلمة والتعريف يكون للماهية واذا اريد بالراجع
معنى هو غير المعنى الذى يراد بالمرجع يسمى ذلك استخداما وهو وان كان
خلاف الظاهر يصار اليه فى مقام الضرورة وقوله هى مبتدأ وقوله ﴿اللفظ﴾
خبره والجملة لامحل لها اعتراضية لدخولها بين اسم ان وخبرها وقوله

الحقيقة فيكون المعنى هنا كل فرد
من افراد الكلمة ثلاثة وهذا بين
الفساد وايضا تعريفهم التقسيم
بضم قيود الى امر كلى ليحصل
اقسام يقتضى كون المقسم امرا
كليا نعم يقدر مضاف فى احد
الطرفين اى اقسام الكلمة او
مقسم اقسام ثلاثة قبل الكلمة
والكلام من الكلم بسكون اللام
من الجرح للتاثير فى القلوب ﴿وهى
اللفظ﴾ جملة اعتراضية بين اسم
ان وخبرها مصدرة بالواو دفعا
لتوهم كونها خبر ان ولم يقل اللفظة مع ان المبتدأ مؤنث لانه لم يقصد التأنيث مع استواء التذكير والتأنيث والتثنية
والجمع فى المصدر وان اريد به معنى المشتق صرح به الفاضل العصام نقلا عن الكشاف فى شرح الكافية وصرح
الرضى انه اذا اريد به معنى المشتق يجوز مطابقته للمراد انتهى وعليه قولهم الاصطلاحات النحوية وغيرها اى المصطلحات
واللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل فى العرف منه قبل نقله الى معنى الملفوظ
او بعده الى مايتلفظ به الانسان حقيقة اوحكما موضوعا اومهملا مفردا اومركبا فالمتلفظ به الحقيقى كزيد وضرب
والمحكى كالمنوى فى زيد ضرب واضرب والمراد بكونه حكميا انه يقع مسنداليه ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك
من احكام الحقيقى وانه ليس بموجود اصلا بل اعتبارى محض اعتبروه صونا لقاعدتهم ان كل فعل وشبهه لابد لهما
من فاعل لفظى كما اعتبروا معدولية عمر وعلمية اسامة وهذا هو المراد من قول من قال انه ليس من مقولة الحرف والصوت
وكلمات الله تعالى لفظ حقيقة اذ هى مما يتلفظ به الانسان وكذا كلمات الملائكة مثل ماعبدناك حق عبادتك وكلمات الجن مثل

وقبر حرب بمكان قفر • وليس قرب قبر حرب قبر

ذكر فى عجائب المخلوقات ان من الجن نوع يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك

والمحذوف ايضا لفظ حقيقة لانه مما يتلفظ به والدوال الاربع كالخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة
فى اللفظ فلاحاجة الى قيد يخرجها وقال الرضى يجوز الاحتراز بالجنس كما بالفصل اذا كان بينهما عموم من وجه
كما هنا لان اللفظ يكون موضوعا وغير موضوع والموضوع ايضا قديكون لفظا وقدلايكون واللام فى اللفظ للجنس
والماهية لان التعريف للماهية ﴿الموضوع﴾ صفة اللفظ ولذا عدل عن قولهم وضع الوضع المطلق تعيين شئ لشئ
متى ادرك الاول فهم الثانى للعالم به والوضع اللفظى نوعان شخصى هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله بازائه ونوعى
هو تعيين هيئة افرادية لصيغ الفعل والمشتقات او تركيبية كهيئة المركبات كلامية كزيد قائم وقام زيد اوغير كلامية كغلام
زيد لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الشخصى وهو المراد هنا والاستعمال ذكر اللفظ ليدل على المراد سواء كان
ذلك المراد موضوعا له اومتعلقه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات كالديز والمحرفات عن الوضع غلطا
كالميشوم المحرف من المشئوم ومقتضيات الطبع كاح وبقى الحرف لان احتياجه الى متعلقه فى الدلالة وفهم معناه
لافى التعيين والجمل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لاالواضع واما لفظ المجاز فقد قال السيد الشريف فى حاشية
المطول انه لاوضع فيه بكلا نوعيه نعم يقال ان المجاز موضوع بمعنى ان كل لفظ موضوع بمعنى يجوز استعماله فى
متعلقه لكن هذا استعمال لاوضع ولوقيل نسميه وضعا فهو اصطلاح لامشاحة فيه فظهر ان الوضع يخص الحقيقة
والاستعمال يعمها والمجاز والكناية ﴿لمعنى﴾ هو فى الاصل مصدر ميمى بمعنى القصد نقلا ابتداء اوبعد جعله بمعنى
المفعول الى مايقصد بشئ او اسم زمان اومكان ثم نقل اليه اواسم مفعول مخفف معنى قال عصام الدين هذا اقرب
الوجوه معنى لكن لانظير لتخفيفه لما كان اللفظ والمعنى مأخودين فى الوضع فذكرهما معه اما مبنى على تجريده عنهما
كما هو رأى الجامى قال المحشى الفاضل عبد الغفور وامر التجريد شايع فى ﴿١٣﴾ امثاله او تصريح بما علم التزاما على ماقال

﴿الموضوع﴾ بالرفع صفته وقوله ﴿لمعنى﴾ متعلق بالموضوع ومعنى مجرور
تقديرا باللام ومنصوب محلا على انه مفعول به غير صريح وقوله ﴿مفرد﴾

به الفاضل العصام وفائدة تصريح
اللفظ صحة اسناد الوضع الى
ضميره وكونه كالجنس للكلمة
وفائدة تصريح المعنى كونه قيدا مخرجا اذ به خرج حروف الهجاء لانها موضوعة لان يركب منها كلمات والفاظ
لالافادة معنى والتوسل الى التوصيف بالافراد ﴿مفرد﴾ مجرور صفة معنى ويجوز ان يكون مرفوعا حالا من ضمير
المرفوع الراجع الى اللفظ بتقدير مبتدأ اومنصوبا بالاغماض عن رسم الخط فحينئذ يكون صفة للفظ فى المعنى ويمكن
ان يكون حالا من المعنى وهو وان كان نكرة محضة الا انه مجرور وذا يجوز عدم تقديم الحال عليها والمعنى المفرد
مالايدل جزء لفظه على جزئه واللفظ المفرد مالايدل جزئه على جزء معناه ولما كان للوضع تقدم ذاتى على
معنوية المعنى وافراده كتقدم العلة على معلولها لزم ان يكون معنوية وافراده بهذا الوضع فكان تحصيل الحاصل بهذا
التحصيل وذا جائز والمحال تحصيل الحاصل بغير هذا التحصيل فلا يحتاج الى ارتكاب المجاز بما يؤل اليه لان زمان
الوضع ومعنوية المعنى وافراده واحد ولوكان حصول المعنوية والافراد بعد الوضع لاحتيج اليه وليس فليس كما ان
زمان القتل والمقتولية واحد فى من قتل قتيلا فله سلبه لان القتل يقع على القتيل بذلك القتل لاعلى الحى وهو حى
وهذا لاخراج المركبات كلامية اوغيرها فيخرج مثل الرجل وقائمة وبصرى مما يدل جزؤه على جزء معناه ويعرب
باعراب واحد لشدة امتزاجه ولايخرج مثل عبدالله علما مركبا من المضاف والمضاف اليه ورجل عالم علما مركبا
من الموصوف والصفة وكذا كل تابع مع متبوعه علما نحو زيد وعمرو وكل اسم عامل مع معموله علما نحو ضارب
زيد اوحسن وجهه لكن فى التابع مع المتبوع يجرى اعراب واحد على الجزئين معا لدفع التحكم وفى السائر على الاول
فقط وفى الثانى مشغول باعراب الحكاية اقسام

(ثلاثة) منحصرة فيها حصرا استقرائيا وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء قسم آخر وههنا كذلك لاعقليا وهو الذى يمكن له قسم آخر فى العقل على مااختاره الرضى واحتمال قسم آخر وهومادل على معنى بسبب غير لايكون لفظا بل شيأ آخر من الاشارة الحسية اوغيرها يمكن عقلا يدفعه الاستقراء كذاذكره الفاضل العصام ولاجعليا وهو الذى يجعله الجاعل منحصرا على احتمال آخر كحصر المصنف اجزاء الرسالة فى الابواب الثلاثة وبيانهم الانحصار بدليل دائر بين النفى والاثبات ليس لانه عقلى بل للتقريب الى الفهم ولكون ثلاثة مذكر اثبت تاؤه ويجوز حذفه اذا حذف المعدود للتخفيف لا كماله كذا ذكروا فى حديث الناس شركاء فى ثلاث الماء والكلاء والنار (فعل) قال فى الامتحان سمى باسم مدلوله التضمنى قدمه على الاسم ﴿١٤﴾ على عكس ما فى الكافية لان كلامه فى العامل وهو اصل فى العمل وكله عامل بخلاف الاسم فانه تبع والعامل بعضه ولما كان المقصود تميز كل قسم عن الآخر بايراد جنس مشترك بينه وبينه وفصول تميز كلا وذا يسمى حدا عند الادباء لان الحد عندهم ليس الا المعرف الجامع المانع وكان تميز الفعل بدلالته على احد الازمنة الثلاثة وكان عبارة القوم غير ظاهرة فيه محتاجة الى تأويل ذكره الشراح عدل عنها فقال ( وهو ) اى الفعل (ما) اى كلمة ( دل ) وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما لان الشئ اذا كان ذا اعتبارين يجوز اعتبار كل منهما وههنا كذلك اذ لفظه مذكر ومعناه وهى الكلمة مؤنث لفظى يعتبر تأنيثه فى امر الضمير وان كان معناها مذكرا وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد كلفظ العين يعتبر تأنيث لفظه وتذكير معناه فلا يرد رد الفاضل العصام على الفاضل الجامى وان كان ماقاله ممكنا فى ذاته قال الفاضل العصام جعل مافى التعاريف عبارة عن المقسم كالسنة المؤكدة وجعلها موصوفة اولى لسهولة امتزاج الشرح فى المتن وقال الفاضل الهندى لئلا يلزم الاقتصار على الفصل يريد ان الموصولة تمامها بالصلة فلو جعلت موصولة صارت مع صلته كشئ واحد فى المعنى فاذا وقع الفصل بالصلة صار كانه وقع بالموصول مع الصلة ويجوز ان يكون موصولة اى الكلمة التى دلت ودل فعل ماضى اريد به الاستمرار لان الافعال الواقعة فى التعاريف يراد بها الاستمرار والدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر بعد العلم بالعلاقة العقلية اوالوضعية او الطبعية فالاولى هى الدلالة العقلية والثانية هى الوضعية والثالثة هى الطبعية ويسمى الشئ الاول دالا والثانى

مجرور لفظا على انه صفة معنى وقوله ﴿ثلاثة﴾ مرفوع لفظا على انه خبر ان واسمها مع خبرها لامحل لها صلة ان وان مع صلتها فى تأويل المفرد منصوب محلا على انه مفعول اول لاعلم ومفعوله الثانى محذوف والمعنى اعلم كون الكلمة ثلاثة اقسام ثابتا * ثم الكلمة فى اللغة مأخوذ من الكلم بمعنى الجرح اطلق على اللفظ الموضوع لتأثيره فى القلوب كتأثير الجرح فى الابدان وضعت فى اصطلاح النحاة على اللفظ وهو فى الاصل بمعنى الرمى ثم اطلق فى العرف العام على صوت من شأنه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج سواء كان موضوعا لمعنى اولا * وقوله الموضوع مشتق من الوضع وهو تعيين شئ لشئ متى ادرك الاول فهم الثانى ولو بغيره للعالم بالوضع * وقوله الموضوع احتراز عن اللفظ الغير الموضوع كالمهملات مثل ديزميز * وقوله لمعنى ليس باحتراز عن شئ بل ذكر ليكون موصوفا لمفرد * والمعنى فى الاصل مصدر ميمى على وزن منصر ثم نقل الى مايقصد من شئ * وقوله مفرد اسم مفعول ثم نقل الى ما لايدل جزء لفظه على جزئه والحاصل ان الكلمة لفظ لاصوت وموضوع لاغير موضوع ووضعه لمعنى مفرد لالمعنى مركب وقوله ﴿فعل﴾ بالرفع على انه بدل من ثلاثة اوخبر لمبتدأ محذوف اى احدها فعل وهو فى اللغة الحدث ﴿وهو﴾ فى الاصطلاح ﴿مادل﴾ اى كلمة دلت وما موصولة عبارة عن الكلمة التى ودل فعل فاعله

مدلولا (بهيئته) الهيئة والبناء والصيغة بمعنى واحد وهو الحروف المرتبة مع حركتها وسكونها فضرب هيئة فعل وهيئة يضرب يفعل (وضعا) اى دلالة وضع اوزمان وضع اودلالة وضعية اوحال كونه موضوعا اووضعيا (على احد الازمنة الثلاثة) الماضى والحال والاستقبال بان دل بهيئته الافرادية عليه بوضع نوعى كما دل بمادته وهى الحروف على الحدث بوضع شخصى ولم يذكر هذه الدلالة كما ذكرها القوم لانه لاحاجة اليه فى التميز المذكور فالفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان واما النسبة فمعناه ايضا عند الجمهور ﴿١٥﴾ فمعناه المطابقى مجموع هذه الثلاثة والتضمنى كل واحد منها وقال الفاضل العصام ان النسبة انما جائت من الهيئة التركيبية مثل ضرب زيد كما فى الجمل الاسمية اذلا يخفى على المنصف انه لايناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا فالفعل يدل على الحدث الزمانى مستعدا لان ينسب الى شئ فيلزم اسناده الى شئ لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا ويخرج من هذا الحد الحرف لانه لايدل على الزمان والاسم ايضا لان بعضه لايدل على الزمان اصلا كرجل وضرب وبعضه بمادته لابهيئته كامس وغدا والآن وكذا اسماء الافعال واسم الفاعل والمفعول لان هيئتها لم توضع للزمان حتى تدل عليه بلا دلالتها عليه امابغلبة الاستعمال واما عقلا وكذا الاعلام المنقولة عن صيغ الافعال كيزيد ويشكر لان الواضع لم يضع صيغها للزمان لان صيغتها وضعت للزمان وعريت فى ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان كعسى وكاد والمستعملة فى العقود كبعت لان صيغتها وضعت للزمان وعريت فى الاستعمال والمضارع لانه لوسلم اشتراكه بين الحال والاستقبال ففى ضمن الاثنين واحد فمايدل على الاثنين يدل على الواحد ولما كان تميز افراد المحدود بالحد عما سواها من خواص الخواص وكان اصعب على المتعلم لم يكتف بذكر الحد عقبه بذكر عدة من الخواص التى لها مزيد شهرة فى الاختصاص لتميزه به

راجع الى ما وانما ذكر بالنظر الى لفظ ما وقوله ﴿بهيئته﴾ متعلق بقوله دل وهو احتراز عن دلالته بمادته لانه بمادته يدل على الحدث مثلا اذا قلنا نصر فله مادة وهو النون والصاد والراء وهيئة وهو كونه على وزن فعل فمادته دات على معنى النصرة وهيئته دلت على النصرة التى وقعت فى زمان الماضى وكذا ينصر له مادة كمادة الماضى وهيئة وهو كونه على وزن يفعل فبمادته دلت على النصرة وبهيئته دلت اما على النصرة التى وقعت فى الحال اوعلى النصرة التى وقعت فى الاستقبال فبقوله بهيئته خرج لفظ الزمان وامس وغد لانها دلت على الزمان بمادته وبقوله ﴿وضعا﴾ يخرج منه اسماء الفاعل والمفعول ونحوهما من الاسماء المشتقة لانها لاتنفك عن الدلالة على زمان من الازمنة لكن ليست تلك الدلالة بوضعها لذلك الزمان * وقوله وضعا بالنصب اى مفعول مطلق لقوله دل واصله دلالة وضع فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اواصله دلالة وضعية فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه ثم حذف منه الياء النسبية اومفعول فيه اى زمان الوضع اوحال من فاعل دل على انه بمعنى موضوعا وقوله ﴿على احد الازمنة الثلاثة﴾ متعلق بدل لابقوله وضعا لان افظ على قرينة معينة على انه متعلق به لان دل يتعدى بعلى ولوكان متعلقا بوضعا لصدر باللام لكون الوضع متعديا به والاحد مضاف الى الازمنة وهو جمع زمان بجمع القلة لان وزن افعلة من اوزان جمع القلة * وقوله الثلاثة بالجر صفة الازمنة فذكر بالتاء لان مفرد الازمنة مذكر وهو الزمان ولما عرف الفعل بالحد الذى هو تعريفه بالذاتيات لان قوله مادل بمنزلة الجنس لانه شامل للاسم والحرف كما ان الحيوان جنس للانسان * وقوله على الازمنة الثلاثة كالفصل يخرج به الاسم والحرف اراد ان يعرفه برسمه الذى هو التعريف بالخواص فقال

بسهولة عنده فقال ﴿ومن خواصه﴾ اى بعض خواصه كل من تلك الامور الثمانية ولاحاجة لجعل المجموع بعض
الخواص بطريق عطف الخبر وقبل الحكم لان المقصود كما عرفت تمييز افراد الفعل عن افراد الاسم وذا يحصل بكل
واحد منها وليس المقصود بيان الخواص لذاتها حتى يتجه ان بعضية كل من اوضح الواضحات لحصولها بالمشاهدات
وخاصة الشئ مايوجد فيه ولا يوجد فى غيره اماشاملة بجميع افراده اولا والحد لايكون الاشاملا والمبتدأ ينتفع
بالخاصة اكثر من الحد الا انه اشرف وانفع فى نفسه فلذا قدم عليها ثم ان الخواص جمع كثرة للخاصة كالخصائص
للخصيصة اختير على الخصائص مع انهما بمعنى لكونه اكثر استعمالا بين المباحثين ونبه بصيغة الكثرة على كثرتها ومما
لم يذكرهنا تاء التأنيث الساكنة ﴿١٦﴾ والضمير البارز المرفوع المتصل ونونا التأكيد ولو وحروف التحضيض ثم

﴿ومن خواصه﴾ اى من خواص الفعل ﴿دخول قد والسين وسوف وان﴾
اى الشرطية ﴿ولم ولما ولام الامر ولاء النهى﴾ اى دخول قد وماعطف عليه
ومن فى من خواص تبعيضية وخواص اصله خواصص على وزن فواعل
جمع خاصة وغير منصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع وهو قائم مقام
العلتين لكنه باضافته الى الضمير يجر بالكسر • وخاصة الشئ هى مايوجد
فيه ولايوجد فى غيره ولكون هذه الالفاظ داخلة فى الفعل غير داخلة فى الاسم
والحرف سميت خاصة وانما لم يقل وخواصه لان خواص الفعل غير منحصرة
بهذه المذكورات بل المذكورات بعض منها ولذلك اتى بمن التبعيضية
وانما اتى بالجمع ولم يقل ومن خاصة اشارة الى كثرة الخواص • وقوله ومن خواصه
من حرفية فيكون ظرفا مستقرا خبرا مقدما ودخول قد بعد ربط جميع ماعطف
عليه مبتدأ مؤخرا اومن اسمية بمعنى بعض ومضاف الى خواصه فيكون مبتدأ
ودخول خبرا له اى بعض خواصه دخول قد وماعطف عليه فكأن المصنف
عرف الفعل بتعريف آخر وقال الفعل مادخله قد والسين وسوف الخ ﴿وكله﴾
اى كل افراد الفعل ﴿عامل﴾ اى سواء كان فعلا تاما او ناقصا او متعديا اولازما
متصرفا اوغير متصرف ﴿على ماسيجئ﴾ اى بناء على المذكور الذى سيجئ

ان قوله من خواصه ظرف مستقر
خبر مقدم على المبتدأ وهو قوله
(دخول قد) ويجوز ان يكون
من اسما بمعنى البعض مضافا الى
الخواص فيكون مبتدأ والدخول
خبره ذكره السيد السند فى
مثله فى حاشية المطول وانما اختصت
به لانه لتحقيق الحدث الفعلى
او تقليله اوتوقعه اوتقريب الحدث
الماضى الى الحال وشئ منها لا
يتحقق الا فى الفعل وذلك معلوم
بالاستقراء (والسين) اى سين
الاستقبال بقرينة سوف ولذا
عرفه بلام العهد (وسوف)
قال فى مغنى اللبيب مرادف للسين
او اوسع منها على الخلاف كانه
نظر هذا القائل الى كثرة حروفه لكنه غير مطرد ويقال فيها سف وسو بالحذف وسى بالقلب حكاها صاحب المحكم
ويدخل اللام عليه دون السين نحو ولسوف يعطيك وجه اختصاصهما كونهما لتخصيص الفعل المضارع بالاستقبال
بالاستقراء (وان) لانه لتعليق مضمون جملة بمضمون جملة فعلية وذلك بالدخول على الفعل (ولم ولما) لانهما لنفى الحدث
الفعلى (ولام الامر) لانه لطلب الفعل (ولاء النهى) لانه لطلب تركه وشئ منها لايوجد الا فى الفعل ولان اثرهن
وهو الجزم مختص بالفعل فلو دخلن على غير الفعل لزم تخلف الاثر عن المؤثر ثم ان هذا اما بالاضافة بتنكير المضاف بارادة
واحد من افراد لا بلا تعيين او تجويز نحو خاتم الجود باضافة اسم الذات المعينة الى مايقوم به واما بالوصف او بالبيان
بتأويل الدال على النهى كذا فى الامتحان وقال الفاضل العصام لايجعل عطف بيان مايحتمل كونه صفة وفى حاشية
الكشاف للسيد الشريف ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد تزاد فى آخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسما وقد لاتزاد
(وكله عامل) باعتبار وضعه فلا يرد مثل قلما وطالما بماء الكافة (على ماسيجئ) فى بحث العامل القياسى

فى بحث العامل القياس (واسم) من السمو وهو العلو سمى به لعلوه على اخويه بكونه مسندا اليه وتركب الكلام
منه وحده نحو زيد قائم بخلاف الفعل فانه لكونه مسندا دائما لايتركب منه وحده الكلام بل منه ومن الاسم
المسند اليه والحرف لايكون مسندا ولا مسندا اليه (وهوما) اى كلمة او الكلمة التى (دل على معنى) وضعا بقرينة
كونه قسما من الكلمة التى اخذ الوضع فى تعريفها او اكتفى بما ذكره فى تعريف الفعل والمراد بالمعنى هو المطابقى
لان المتبادر عند الاطلاق والمتعين بالارادة عند عدم صارف عنه ولما كان ﴿١٧﴾ المراد بكون المعنى فى نفسه اوفى

فى باب العامل فيكون على متعلقا ببناء وهو مفعول له للنسبة التى بين المبتدأ
والخبر او متعلقا بمبنى فيكون خبرا للمبتدأ المحذوف اى هذا مبنى وقوله ﴿واسم﴾
مرفوع على انه معطوف على فعل ﴿وهو﴾ اى الاسم ﴿ما﴾ اى كلمة ﴿دل﴾ اى
دلت تلك الكلمة دلالة وضعية وانما قيدنا الدلالة بها بقرينة السباق وهى
ذكر قوله وضعا فى تعريف الفعل واكتفى به ههنا اعتمادا على القرينة ﴿على معنى﴾
وقوله ﴿مستقل﴾ بالجر صفة معنى وقوله ﴿بالفهم﴾ متعلق بمستقل والفهم
مصدر الفعل المجهول اى معنى مستقل بالمفهومية يعنى لايحتاج فى دلالته على
معناه الى ضم لفظ آخر فيكون الاستقلال وعدم الاحتياج مسندا الى اللفظ
الدال اولايحتاج السامع فى الفهم منه الى شئ آخر وحينئذ يكون الاستقلال
وعدم الاحتياج مسندا الى السامع فحاصل التوجيه الاول انه لايحتاج
اللفظ فى الدلالة وحاصل الثانى انه لايحتاج السامع فى فهم ذلك المعنى من اللفظ
وانما قال دل على معنى فانه بعض الاسم بعد استقلاله فى الدلالة لايستقل
فى استعماله فى ذلك المعنى كالاسماء الاضافية مثل قبل وبعد ونحوهما لانهما
وان كانا مستقلين فى دلالتهما على معنى القبلية والبعدية مثلا لكنهما لايستقلان
فى الاستعمال فى التركيب بدون ذكر المضاف اليهما لفظا اومنويا بخلاف الحروف
فان معناها لاتكون الابعد ذكر شئ آخر كما سيجئ فقوله مستقل يخرج الحرف
من التعريف وقوله ﴿غير مقترن فيه باحد الازمنة الثلاثة﴾ يخرج الفعل
فان الحدث الذى يدل عليه الفعل وان كان مستقلا بالفهم لكونه مقترنا باحد الازمنة
ليس باسم ﴿ومن خواصه﴾ اى للاسم خواص كثيرة بحيث يوجد فيه ولا يوجد
فى غيره من الفعل والحرف وبعض تلك الخواص ﴿دخول التنوين﴾ وهو
نون ساكنة تتبع حركة الآخر والتنوين اصله مصدر نون ينون تنوينا اى جعل

نفسه اوفى نفس الكلمة استقلاله
بالمفهومية وكان ذلك غير ظاهر
من قولهم فى نفسه عدل عنه
فقال ( مستقل بالفهم ) اى
بالمفهومية عن تلك الكلمة تصريحا
بالمقصود وايضاحا للمراد يعنى يفهم
منها ذلك المعنى بلا حاجة الى
انضمام شئ اليه وخرج بهذا
القيد الحرف فان معناه غير مستقل
وسيجئ والاسماء اللازمة الاضافة
معناها مستقل بالمفهومية مثلا
ذو معناه مستقل لكن الغرض
من وضعه التوصل به الى جعل
الجنس صفة لشئ فلا يحصل ذلك
الغرض الا بذكره بعده فذكره
ليحصل الغرض لا لحصول الدلالة
(غير مقترن) ذلك المعنى وضعا
( فيه ) اى فى افهم عن اللفظ
الدال عليه (باحد الازمنة الثلاثة)
اى بفهمه اى لايفهم منه معه
وان كان واقعا فيه نفس الامر
فالاسم اما دال بمادته على معنى
وهو الزمان فقط مثل امس او
على معنى غيره كالضرب ﴿ـ ٢ ـ ايوبى﴾ وليس منه مادل بمادته على معنى وبهيئته على الزمان فخرج به
الفعل (ومن خواصه دخول التنوين) وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل والمراد ماسوى الترنم والغالى
يقال ترنم بكذا اى رفع صوته به مطربا مغنيا والمشهور ان تنوين الترنم مايلحق القافية المطلقة اى المتحركة التى تولد من اشباع
حركتها احدى حروف المد ولحوقها بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق التى هى حروف المد المذكورة
كما فى قول الشاعر اقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان اصبت لقد اصابن

والتنوين الغالى مايلحق القافية المقيدة اى الساكنة كقول الشاعر

وقاتم الاعماق خاوى المخترقن * مشبه الاعلام لماع الخفقن

والقافية فى هذا البيت القاف الساكنة سمى بالغالى لخروج الشعر به عن الوزن والغلو التجاوز عن الحد وهما يدخلان على الفعل والاسم قال الفاضل العصام والقياس ان يدخلا على الحرف وان لم يوجد ولم يستثنهما المصنف لكونهما فى غاية الندرة حتى انهما لايرادان عند الاطلاق وماسواهما اربعة انواع * تنوين التمكن وهو مايدل على امكنية مدخوله فى الاعراب اى تقويته وهى فى الاسم * وتنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وقال الرضى وانالاارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فيكون تنوين رجل لهما فاذا سمى به خص بالتمكن والمعرفة والنكرة اسم والفارق بينهما لايكون الافيه * وتنوين العوض وهو مالحق الاسم عوضا عن المضاف اليه كيومئذ وحينئذ اى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا والمضاف لايكون الااسما وكذا مافيه عوض عن المضاف اليه ومافى نحو جوار فمحمول عليه طردا للباب * وتنوين المقابلة وهو مايقابله نون جمع المذكر السالم كتنوين مسلمات والجمع السالم فى الاسم وكذا مايوجد فيه وهذا عند ابن الحاجب لانه جعل نحو عرفات ومسلمات ﴿١٨﴾ علما غير منصرف للتأنيث والعلمية مع وجود التنوين فيه فلم يكن للتمكن لانه لايوجد فى غير المنصرف وعند الزمخشرى نحو مسلمات علما منصرف وتنوينه للتمكن ولاوجود عنده لتنوين المقابلة لان تائه غير متمحض للتأنيث لدلالته على الجمعية ايضا فلذا يكتب بالتاء (وحرف الجر) لان اثر الجر مخصوص بالاسم لانه لاصالته فى الاعراب اعطوه الحركات الثلاث التى هى الاصل فى الاعراب على ماسنبينه ان شاء الله تعالى ونقصوا من المضارع لكونه فرعه فى الاعراب حطا لمرتبته فلو لم يدخل حرف الجر على الاسم لتخلف المؤثر عن اثره (ولام التعريف) وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم قصدوا به لام التعريف اعتمادا على اشتهاره وقد نبه المصنف انه لايكون قرينة للمبتدى ولو قال حرف التعريف لكان اشمل لدخول الميم فيه فى قوله عليه الصلاة والسلام ليس من امبرام صيام فى امسفر لكنه لعدم شهرته لم يتعرض له اولانه من اللاتى لم تذكرهنا اولانه يظهر اختصاصه به من بيان وجه اختصاص اللام ووجه اختصاصه به انه لتعيين المعنى المطابقى المستقل بالاستقراء وهو فى الاسم لاغير ثم ان فيه اشارة الى ان ماذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن اوللفرق بينه وبين لام الابتداء فى بعض المواضع هو المختار عنده لاماذهب اليه المبرد من انه الهمزة زيد بعدها اللام للفرق بينه وبين همزة الاستفهام ثم عومل معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال كما فى ايمن عند الكوفيين ولاماذهب اليه الخليل من انه ال كهل (وكونه مبتدأ وفاعلا) خصهما بالذكر ولم يقل وكونه مسندا اليه مع كونه اخصر واشمل تنبيها على انهما الاصل فى المسند اليه والبواقى فروع وقدم الاول اشارة الى انه حقه التقديم وحق الثانى التأخير وعدل عن قولهم الاسناد اليه

الكلمة ذات نون فى آخرها والمراد بالتنوين الذى هو من خواص الاسم ماسوى تنوين الترنم من تنوين التنكير وتنوين العوض وتنوين التمكن وتنوين المقابلة فان كلا منها لايوجد فى الفعل والحرف بخلاف تنوين الترنم فانه قد يوجد فى غيره قوله ﴿وحرف الجر﴾ مجرور على انه معطوف على التنوين اى ودخول حرف الجر وكذا قوله ﴿ولام التعريف﴾ مجرور معطوف على احدهما قوله ﴿وكونه﴾ مرفوع على انه معطوف على دخول اى من خواصه كون الاسم ﴿مبتدأ وفاعلا﴾ وانما كان الكون مبتدأ وفاعلا من خواص الاسم لان المبتدأ والفاعل انما يوضعان لان يحمل عليهما شئ آخر فيلزم ان يكونا ثابتين مستقرين حتى يحمل عليهما غيرهما وهو فى الجملة الاسمية خبره وفى الفعلية فعله اومايشبهه

لان المراد به كونه مسندا اليه وهو معنى التزامى له والحقيقة اولى واظهر وجه الاختصاص ان الافادة لاتكون الا بالكلام وهو من مسند ومسند اليه والفعل لايكون الامسندا بالوضع ﴿١٩﴾ والحرف لايكون واحدا منهما فلزم اختصاصه بالاسم ثم ان الظاهر ان ضمير كونه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم كما اشار اليه الفاضل الجامى بقوله اى كون الشئ مسندا اليه لاباعتبار خصوصه النوعى فلايرد ان الاختصاص يفهم من الاضافة الى الضمير فلايفيد الخبر (ومضافا) اى كون الشئ مضافا معنى ولفظا اما اختصاص المعنوية فلانها مفيدة للتعريف او التخصيص وشئ منهما لايكون الا فى الاسم لاقتضائهما استقلال المعنى المطابقى وذا لايوجد الا فى الاسم واما اللفظية ففرع المعنوية فتخص بما يختص به الاصل (وبعضه عامل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة على ماسيجئ فى بحث العامل القياسى (وبعضه غير عامل كأنا وانت والذى) فان شيأ منها لايكون عاملا فى شئ من المعمولات (وحرف) وهو فى اللغة الطرف والجانب سمى به لانه فى جانب مقابل للفعل والاسم حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لايقع عمدة فيه كاسنبين وفى الاصطلاح (ما) اى كلمة اوالكلمة التى (دل على معنى) شامل للفعل والاسم ويخرجان بقوله (غير مستقل بالفهم) اى بالمفهومية عن الدال عليه بل يحتاج انفهامه منه الى ضم معنى آخر اليه هو المتعلق فذكر المتعلق فى الحرف ليحصل الدلالة لالتحصيل الغرض من وصفه

بخلاف الفعل والحرف فان الحرف لايحمل على شئ ولايحمل عليه شئ لكونه غير مستقل واما الفعل فمعناه مركب من ثلاثة معان الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وهو من حيث دلالته على الاولين مستقل ومن حيث دلالته على النسبة غير مستقل والمركب من المستقل ومن غير المستقل غير مستقل ولما كان الخبر يستدعى الاسناد الى مستقل جاز وقوع الفعل خبرا بالنسبة الى المعنيين الاولين ولما كان المبتدأ والفاعل يستدعيان الاستقرار وهو لايوجد فى الفعل لم يكن الفعل مبتدأ ولافاعلا الابتأويل المصدر وقوله ﴿ومضافا﴾ بالنصب معطوف على احدهما اى ومن خواصه كون الاسم مضافا الى شئ آخر فان الفعل والحرف لايضافان وانما لم يقيد باليه لان كونه مضافا اليه ليس من خواصه فانه يجوز ان يكون الفعل مضافا اليه نحو قوله تعالى [ هذا يوم ينفع الصادقين ] ﴿وبعضه﴾ اى بعض افراد الاسم ﴿عامل﴾ اى بمشابهته بالفعل الذى هو الاصل فى العمل ﴿كاسم الفاعل سيجئ﴾ اى سيجئ تحقيقه فى بحث العامل القياسى وهو ان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها تعمل عمل الفعل ﴿وبعضه﴾ اى وبعض افراد الاسم ﴿غير عامل﴾ لعدم مشابهته بالفعل وهو ﴿كأنا﴾ اى كلفظ انا يعنى الضمير الموضوع للمتكلم وحده ﴿وانت﴾ اى وكلفظ انت يعنى الضمير الموضوع للمخاطب ﴿والذى﴾ اى كلفظ الذى يعنى اللفظ الموضوع للموصول فان كلا منها وان كان من افراد الاسم لكنه غير عامل لعدم المشابهة فيها قوله ﴿وحرف﴾ مرفوع على انه معطوف اما على القريب وهو الاسم واما على البعيد وهو الفعل وهذا هو نوع ثالث للكلمة ﴿وهو﴾ اى الحرف فى الاصطلاح ﴿ما﴾ اى الكلمة التى لكونه لفظا موضوعا لمعنى مفرد ﴿دل على معنى غير مستقل﴾ اعلم ان لفظ ما فى التعريفات الثلاثة يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا فان كان موصولا يكون معرفة لكونه بمعنى الذى فيكون الجملة التى بعده لامحل لها من الاعراب صلة وان كان موصوفا يكون نكرة ومعربا لكونه بمعنى شئ فيكون الجملة التى بعده معرب محلا لكونها صفة له ولكن لما وقع ههنا فى مقام التعريف يحمل على الموصول فقط لكون المقصود منه التعريف ولذا فسرنا فى التعريفات الثلاثة بقولنا الكلمة التى خذ هذا وقوله غير مستقل بالجر صفة معنى وقوله ﴿بالفهم﴾ متعلق به يعنى معنى الحرف غير مقصود بالمفهومية ولا بالملاحظة وقوله

كما فى الاسماء اللازمة الاضافة كما سبق واشار اليه بقوله (بل آلة) وتابع (لفهم) حال معنى (غيره) وهو المتعلق وبيانه ان وضع الحرف على المذهب المنصور من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص وذلك بان يلاحظ ويتعقل امر عام مشترك بين المشخصات ثم يوضع اللفظ لكل واحد من هذه المشخصات بخصوصه مثلا اذا وضع الواضع لفظ ان لاحظ اولا معنى التحقيق الكلى العام لكل واحد من افراده من تحقيق قيام زيد فى ان زيدا قائم وعالمية زيد فى ان زيدا عالم وغير ذلك ثم وضع ذلك اللفظ بازاء كل واحد بخصوصه وشخصه بوقوعه فى تراكيب مخصوصة وكونه فى هذه التراكيب فدلالة ان على تحقيق قيام زيد مثلا لا على التحقيق الكلى الذى له افراد بل ذلك معنى لفظ التحقيق مصدر حقق فملاحظة ذلك الكلى عند الوضع ليكون آلة للوضع للجزئيات لا لانه موضوع له وكذا لفظ من وضعه الواضع بملاحظة الابتداء الكلى لكل واحد من جزئياته المشخصة مثل ابتداء السير من البصرة فى سرت من البصرة وابتداء الدرس من اول الكتاب ﴿٢٠﴾ فى درست من اول الكتاب فمعنى ان تحقيق مضمون جملة دخلت عليها فهو غير مستقل بالفهم عنه بل يحتاج فى انفهامه منه الى ضم ذلك المضمون اليه بضم تلك الجملة اليه و آلة لفهم حال ذلك المضمون من كونه محققا ثابتا عند المتكلم وكذا معنى من الذى هو الابتداء الجزئى لا يفهم منه مالم ينضم اليه المتعلق من البصرة فهو آلة لفهم حال البصرة وهو المبتدئية فملاحظته بعد ملاحظة البصرة وتابعة لملاحظتها والابتداء الكلى معنى لفظ الابتداء ملحوظ قصدا والمتعلق تابع لملاحظته فمعنى الاسم ملحوظ اصالة ومعنى الحرف تبعا فيقع الاول محكوما عليه وبه دون الثانى (وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد) ولما كان المقصود بيان احوال العامل وبيانها موقوفا على بيان ذاته لان الشئ مالم يعرف لا يبحث عن احواله اراد ان يبينه فقال (ثم العامل) بثم الدالة على التراخى الذكرى او الرتبى لان بيان الكلمة واقسامها بيان الموقوف عليه قال الفاضل العصام فى شرح الكافية قد يجئ ثم لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى فى الذكر ثم الاولى من غير اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج كقوله

ان من ساد ثم ساد ابوه ۰ ثم قد ساد قبل ذلك جده

ثم الظاهر ان هذه الجملة جملة معترضة وهى كل جملة مستقلة لا اعراب لها متوسطة بين متصلين واجاز الرضى وقوعها فى الآخر ويجوز ان يكون استينافية وقد صرح الدمامينى فى شرح المغنى بان ثم تكون حرف ابتداء او معطوفة على جملة الباب الاول فى العامل او على جملة اعلم عطف خبرية على انشائية او على معمولى ان عطف شيئين على معمولى عامل واحد اى بعد ماعلمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها اعلم ان مفهوم العامل اظهر فى مقام الاظهار

﴿بل آلة﴾ مجرور على انه معطوف على غير مستقل اى بل على معنى آلة وتابع ﴿لفهم حال غيره﴾ اى حال غير ذلك المعنى مثلا ان وان موضوع للتحقيق لكن ليس للتحقيق الذى هو مطلق بل للتحقيق الذى يحصل ويتكون بعد استعمال ان بان يقال ان زيدا قائم فالموضوع له لان هو تحقيق مخصوص لنسبة مخصوصة بين زيد وقيام واذا قلت ان عمرا قاعد يكون موضوعا لتحقيق مخصوص بين عمرو وقعود ولو فرض عدم استعماله لم يوجد له معنى موضوع له فيكون لفظ ان دالا على معنى وهو التحقيق فى مثالنا غير مقصود بالملاحظة بل هو آلة لملاحظة النسبة التى بين اسمه وخبره وان كان المقصود ههنا ملاحظة لفظ التحقيق يكون اسما ﴿وبعضه عامل كحرف الجر﴾ لكونه مشابها بالاضافة ﴿وبعضه غير عامل كهل وقد﴾ فانهما لما عدمت المشابهة فيهما كانتا غير عاملتين لان الاصل فى الحرف عدم العمل ۰ ولما فرغ المصنف من بيان ما يتوقف عليه المقصود وهو مسائل العامل شرع فى بيان المقصود الذى هو العامل فقال ﴿ثم العامل﴾ وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله

لسبق مرجعه اما لبعده وتعيين المراد او للتنبيه على مغايرة لما سبق اذ المراد بها هناك ماصدق وهنا المفهوم وما قيل الشئ اذا اعيد معرفة فهو عين الاول المراد منه اذا لم يوجد صارف وهنا كون المقام مقام التعريف صارف (هو ما) اى شئ لفظا او غيره (اوجب) اقتضى (بواسطة) بالتنوين سيجئ المراد بها اى بسبب واسطة (كون آخر الكلمة) مفعول اوجب اسما او فعلا حقيقة او حكما مثل زيد ﴿٢١﴾ قام ابوه او ابوه قائم اى قائم الاب معربة او مبنية (على وجه) اى طرز وطريق لفظى او تقديرى او محلى (مخصوص) مشخص معين كائن (من الاعراب) فمن بيانية او التقدير عن وجوه الاعراب رفع ونصب وجر وجزم فمن تبعيضية عدل عن تعريف ابن الحاجب لانه كما صرح به الفاضل العصام تعريف عامل الاسم والمصنف فى بيان مطلق العامل فاحتاج الى تعريف شامل لا يحصل المقتضى به ولما لا يحصل به قوله بواسطة لئلا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا بل هى قريبة والعامل موجب بعيد وسيظهر ان شاء الله تعالى وليخرج ياء المتكلم لانها وان اقتضت كسر ما قبلها الا انه ليس بمقتضى الاعراب بل بالمجانسة ولما كان المراد بها غير ظاهر خصوصا للمبتدى الذى التصنيف له اراد ان يبينه فقال (والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب) لكن لزم ان يخرج من تعريف العامل ما هو عامل بالحمل على الاصلى كالحروف الجارة الزائدة والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين على الماضى فلزم ان يخص التعريف بالعامل الاصلى ويكون البحث عنها استطراديا مع انه اصلى ولو زيد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لاصيب ويمكن ان يقال اخرجها عن التعريف وادخلها فى البحث اشارة الى انحطاط

﴿ما اوجب﴾ مع صلته مرفوع محلا على انه خبره والجملة الاسمية لا محل لها ابتدائية وانما صدره بثم لان ثم للتراخى الزمانى نحو جاءنى زيد ثم عمرو اى جاء عمرو بعد زمان مجئ زيد ويستعمل فى التراخى الرتبى اى لبيان انحطاط رتبة مدخوله عما قبله ويحتمل المعنيان ههنا اما الزمانى فلكون المقصود بعيدا بتوسيط المقدمة بذكرها اولا واما الرتبى فلكون هذا المقام مقام تعريف العامل يكون مغايرا لما قبله فى الغرض ۰ وقوله ما اوجب اى هو الشئ الذى اقتضى وقوله ﴿بواسطة﴾ متعلق باوجب منصوب محلا على انه مفعول به غير صريح له وقوله ﴿كون آخر الكلمة﴾ منصوب لفظا على انه مفعول به صريح له وهو مصدر كان وهو من الافعال الناقصة ومضاف الى آخر وهو مجرور لفظا ومرفوع محلا على انه اسم كون وقوله ﴿على وجه مخصوص﴾ متعلق بمحذوف اى معربا وهو خبر كون وقوله ﴿من الاعراب﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من على وجه او من الضمير المستتر فى مخصوص والحاصل ان العامل هو الشئ الذى اقتضى كون آخر الكلمة التى يظهر فيها اثر العامل من اسم او فعل معربا على اى اعراب من انواع الاعراب على ما يقتضيه العامل ۰ ولما كان علم المعرف يتوقف على علم تعريفه وعلم التعريف يتوقف على علم كل جزء من اجزائه اراد المصنف ان يبين بعض الاجزاء فقال ﴿والمراد﴾ وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله ﴿بالواسطة﴾ متعلق به وقوله ﴿مقتضى الاعراب﴾ بصيغة الفاعل مضافا الى مفعوله خبر للمبتدأ والجملة استينافية جواب سؤال مقدر نشأ من قوله بواسطة فكأنه قيل ما المراد بالواسطة فاجاب بقوله والمراد به هو المعنى القائم بالمعمول حاصلا من ورود العامل عليه ومن تعلقه به ويقتضى ذلك المعنى كون آخر الكلمة المعمولة معربا باعراب دال على ذلك المعنى ۰ (واعلم)* ان الاعراب مصدر من اعرب يعرب مشتق من عرب وهو الفساد وهمزته

رتبتها (وهو) اى مقتضى الاعراب (فى الاسماء) حال من المبتدأ على ماذهب اليه ابن مالك من جواز الحال عن المبتدأ اوبعد تأويله بما هو مفهوم من الكلام اى حكمت على المقتضى حال كونه فى الاسماء بانه (توارد المعانى المختلفة) اى الفاعلية ﴿٢٢﴾ والمفعولية والاضافة (عليها) اى على الاسماء ثم لفظ المصدر امابمعنى اسم الفاعل واضافته من قبيل جرد قطيفة لان المقتضى هو المعانى لاتواردها كما سيظهر او بمعناه والنسبة مجاز باعتبار ان اقتضاء المعانى الاعراب عند تواردها عليها ومعنى تواردها عليها مجيئها عليها متعاقبة على طريق البدلية وظاهر ان هذه العبارة ليست من قبيل انقسام آحاد الجمع الى آحاد الجمع كما فى فامسحوا برؤسكم اى ليمسح كل واحد منكم رأسه على ان يكون لكل من المخاطبين رأس واحد من الرؤس وليس المعانى مع الاسماء مثله حتى يكون لكل اسم من الاسماء معنى واحد من المعانى بل يكون لاسم واحد معان ثلاثة متعاقبة مثل ضرب زيد وضربت زيدا وضرب غلام زيد ولاسماء كثيرة معنى واحد منها نحو ضرب زيد واكرم عمرو واهان بكر (فانها) اى المعانى المختلفة (امور خفية) لانها لاتدرك الا بالعقول (تستدعى علائم) اى يقتضى كل واحد منها علامة على حدة من العلامات التى هى انواع الاعراب على ماسيجئ وهذا مبنى على انقسام الآحاد الى الآحاد وهو ظاهر (ظاهرة) اذا لم يمنع مانع من ظهورها فان كان المانع حالا فى الآخر غير الاعراب الحقيقى فتلك العلامة تقديرية وان فى نفس الكلمة او الاعراب المذكور فمحلية كما يجئ الباب الثالث (لتعرف) تلك الامور لان الخفيات تدرك بعلاماتها

للازالة نحو اشكيته اى ازلت الشكاية وهو ههنا بمعنى ازالة العرب اى الفساد فلما كان الاعراب مزيلا لفساد حاصل فى الكلمة من ورود المعانى عليها مثلا اذا قلنا نصر زيد عمرا ولم نقرأه باعراب توهم ان اى اسم من الاسمين فاعل وان ايامنهما مفعول فاذا رفعنا زيدا ونصبنا عمرا عرفنا ان الاول فاعل والثانى مفعول ﴿وهو﴾ اى وذلك المعنى الذى يقتضى الاعراب وهو مبتدأ وقوله ﴿فى الاسماء﴾ ظرف مستقر حال من المبتدأ لكونه عبارة عن التوارد او ظرف لغو متعلق بالنسبة التى بين المبتدأ والخبر وهو قوله ﴿توارد﴾ مرفوع لفظا على انه خبر المبتدأ وهو مصدر توارد يتوارد اصله ورد وهو ههنا بمعنى عروض المعانى وهو مضاف الى فاعله وهو ﴿المعانى﴾ وقوله ﴿المختلفة﴾ بالجر صفة المعانى وهى لكونها تابعة للضمير المستتر الذى تحته ولكون الضمير مفردا مؤنثا راجعا الى المعانى باعتبار الجماعة جاءت مفردة لان الصفة تابعة لموصوفها فى الجمعية الا اذا كانت صفة جرت على غير من هى له فانه تابعة لفاعلها وقوله ﴿عليها﴾ متعلق بالتوارد والضمير المجرور راجع الى الاسماء والحاصل ان مقتضى الاعراب حال كونه فى الاسماء توارد المعانى المختلفة على تلك الاسماء وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة هذا هو الاصل ولكن لها فروع كالمبتدائية والخبرية فى المرفوعات وكالحالية والتميزية فى المنصوبات والفاء فى ﴿فانها﴾ عاطفة لعطف المعلول على العلة لان توارد المعانى تكون علة للاقتضاء والضمير المنصوب منصوب محلا على انه اسم ان وقوله ﴿امور﴾ مرفوع لفظا على انه خبر ان وقوله ﴿خفية﴾ صفة مشبهة مؤنثة مرفوعة لفظا على انها صفة امور والجملة معطوف على الجملة السابقة من قبيل عطف المعلول على العلة وقوله ﴿تستدعى﴾ فعل مضارع من الاستدعاء وهو طلب الدعوة والمراد به لازمه وهو الاقتضاء والضمير المستتر تحته راجع الى امور والجملة صفة بعد صفة لها وقوله ﴿علائم﴾ جمع علامة مفعول تستدعى و﴿ظاهرة﴾ بالنصب صفتها وقوله ﴿لتعرف﴾ متعلق بقوله تستدعى وتعرف بالنصب بان المصدرية المقدرة وهو فى تأويل المفرد فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب

اراد ايضاح ما ذكر فقال (مثلا) بمعنى مثالا مفعولا به لفعل مقدر اى اذكر مثالا او مفعول مطلق لامثل اى امثل لك مثلا اى تمثيلا لانه اسم بمعنى التمثيل ففى الاول جعل بمعنى المفعول وفى الثانى بمعناه (اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب) عامل لانه (اوجب كون آخر زيد) بمنزلة الكلمة فى ﴿٢٣﴾ التعريف (مضموما) بمنزلة وجه مخصوص فيه ايضا (وآخر غلام) باعراب محكى (مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية) اى بالفاعلية الواردة التى هى الواسطة على ان يكون اضافة الواسطة بيانية من قبيل شجر الاراك واضافة الورود من قبيل جرد قطيفة وله وجه آخر كما مر (على زيد) وبواسطة ورود (المفعولية على غلام) هما معطوفان على الفاعلية وزيد عطف شيئين على معمولى عاملين مختلفين وعلى زائدة كما هو مذهب الفراء او المضاف مقدر وعلى متعلق به وهو معطوف على ما قبله (بسبب تعلق ضرب بهما) متعلق بالورود تعلق القيام بزيد والوقوع على غلام (واوجب غلام) جملة معطوفة على جملة ضرب اوجب لا على اوجب لعدم صحته (ايضا) مصدر آض الواجب الحذف سماعا بمعنى عاد اى عاد الحكم المذكور الذى هو الايجاب ههنا عودا (كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه) اى على عمرو ولما كان للاضافة معنيان كونه مضافا وكونه مضافا اليه وكان المراد ههنا الثانى اراد ان ينبه عليه فقال (اى كونه منسوبا اليه لغلام) بسبب تعلقه به (فالعامل محصل) ويوجد (المعانى الخفية فى الاسماء) بسبب تعلقه بها هذه الجملة فذلكة ما سبق من الكلام (وهى) اى المعانى الخفية (تقتضى نصب علائم

على انه مفعول له لتستدعى والحاصل ان توارد المعانى المختلفة على الاسماء مقتضى الاعراب فان تلك المعانى امور خفية وكل امور خفية تقتضى علائم ظاهرة فتوارد المعانى تقتضى علائم ظاهرة والعلامة عليها هو الاعراب ﴿مثلا﴾ اى امثل ذلك مثلا ﴿اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب﴾ وهو العامل لكونه فعلا ﴿اوجب كون آخر زيد﴾ اى آخر لفظ زيد ﴿مضموما﴾ لكونه اسما مفردا وعلامة الرفع فى المفرد ضمة ﴿وآخر غلام مفتوحا﴾ لكونه مفردا وعلامة النصب فيه فتحة ﴿بواسطة ورود الفاعلية على زيد﴾ وهو المعنى القائم به وتكون ذلك بتعلق ضرب به ﴿والمفعولية﴾ اى وبواسطة ورود المفعولية ﴿على غلام﴾ لكون الفعل فعلا متعديا ﴿اعلم﴾ انه اذا اريد المعنى المصدرى فى غير اللفظ المصدر ادخل فى آخره ياء مشددة يقال لها المصدرية وادخل فى آخرها تاء لئلا يلتبس بالياء النسبية لان لفظ الفاعل والمفعول ليسا بمصدر ولا يدلان على المعنى المصدرى بخلاف لفظ الاضافة فانه مصدر فلا حاجة فيه الى الياء وقوله ﴿بسبب﴾ متعلق باوجب وهو مضاف الى ﴿تعلق ضرب﴾ وقوله ﴿بهما﴾ متعلق بالتعلق وضمير التثنية راجع الى زيد وغلام ﴿واوجب غلام﴾ اى لفظ غلام ﴿ايضا﴾ اى كما اوجب ضرب لانه عامل لكونه اسم مضاف يعمل عمل الجر ﴿كون آخر عمرو مكسورا﴾ لكون الكسرة فى المفرد المنصرف علامة جر ﴿بواسطة ورود الاضافة عليه﴾ اى على عمرو وقوله ﴿اى كونه﴾ اى كون عمرو ﴿منسوبا اليه لغلام﴾ هذا التفسير اشارة الى ان الاضافة اضافة معنوية بمعنى اللام يعنى غلام لعمرو والى ان الوجه للاضافة كون الغلام منسوبا وعمرو منسوبا اليه بنسبة الملك والفاء فى ﴿فالعامل﴾ فاء نتيجة اى اذا كان الامر كذلك فالعامل فى هذه التراكيب وهو ضرب وغلام ﴿محصل﴾ فعل وفاعله ضمير مستتر تحته راجع الى العامل ﴿المعانى الخفية﴾ وقوله ﴿فى الاسماء﴾ متعلق بقوله محصل وهى الفاعلية فى زيد والمفعولية فى غلام والاضافة فى عمرو ﴿وهى﴾ اى وتلك المعانى الخفية ﴿تقتضى نصب علائم﴾ اى الضم فى زيد لتعرف انه فاعل

هى الاعراب) الذى هو اثر العامل فى المعمول لا المعنى المصدرى الذى هو كون الشئ معربا وهو احد معنييه ايضا كما سيظهر فالعامل يحصل الاعراب بواسطة تلك الامور قال الفاضل العصام التحقيق ان الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الآلة بل الآلة هى اللسان لكن النحاة جعلوا الآلة التى هى العامل كانها الموجدة للمعانى وعلاماتها (و) هو كائنا (فى الافعال المشابهة التامة) فقوله المشابهة خبر لمبتدأ محذوف بقرينة السابق والجملة معطوفة على جملة وهو فى الاسماء توارد الخ وليس من عطف معمولين على معمولى عاملين ﴿٢٤﴾ لعدم شرطه وهو عدم اعادة الجار فى المعطوف مع تقدم الجار فى المعطوف عليه صرح به الفاضل الهندى فى بحث المصدر فى مثل هذه العبارة ويشهد له مورد السماع من قوله

أكل امرئ تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا

وغيره ويمكن ان يحمل الكلام على مذهب الفراء فانه جوزه مطلقا (للاسم) اى اسم الفاعل كما سيصرح به (وهى) اى المشابهة التامة كائنة (فى المضارع فقط) لا فى سائر الافعال ولتحسين المقابلة بقوله فى الاسماء قال اولا فى الافعال بصيغة الجمع واحتاج الى بيان المراد ثانيا والفاء فى فقط جزائية وقط اسم فعل بمعنى انتهى وسيجئ اعرابه (فانه مشابه لاسم الفاعل) مفعول به لمشابه واللام زائدة لتقوية عمله (لفظا) مصدر مشابه اى مشابهة لفظ او مشابهة لفظية او تمييز من نسبة او ظرف تنزيلا وكذا قوله (ومعنى واستعمالا اما) الشبه (الاول) وهو الشبه لفظا (ف) كأن (لموازنته) اى لموازنة المضارع (له) اى لاسم الفاعل واللام فيه كاللام فى لاسم الفاعل (فى الحركات) اى فى مطلقها وافق فى نوعها اولا (والسكنات) فى عددها وترتيبها وصيغة الجمع هنا اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة او لتعدد السكون فى بعضها وارادة مافوق الواحد بالجمع كمستغفر ويستغفر (نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج)

والفتح فى الغلام لتعرف انه مفعول والكسرة فى عمرو لتعرف انه منسوب اليه لغلام و ﴿وهى﴾ اى تلك العلائم ﴿الاعراب﴾ ولما فرغ من بيان الواسطة التى هى مقتضى الاعراب من حيث وقوعه وكيفيته فى الاسماء شرع فى بيانه من حيث وقوعه فى الافعال فقال ﴿وفى الافعال﴾ وهو معطوف على قوله فى الاسماء وقوله ﴿المشابهة التامة﴾ معطوف على قوله توارد المعانى يعنى ان مقتضى الاعراب فى الافعال ﴿للاسم﴾ اى انما يؤثر العامل فى الفعل اذا كان ذلك الفعل مشابها لاسم الفاعل بمشابهة تامة ﴿وهى﴾ مبتدأ وقوله ﴿فى المضارع﴾ ظرف مستقر خبره اى المشابهة التامة موجودة فى الفعل المضارع من الافعال ﴿فقط﴾ اى لا توجد تلك المشابهة فى سائر الافعال وان كان غير المضارع مشابها به من بعض الوجوه لكن لما لم تكن تلك المشابهة تامة لم يعدل فيه عن الاصل الذى هو البناء فى الفعل ﴿فانه﴾ اى انما كان المضارع مشابها به مشابهة تامة لان المضارع ﴿مشابه لاسم الفاعل لفظا﴾ تمييز من النسبة فى اسم الفاعل وهو مشابه اى مشابه لفظا اى من جهة اللفظ ﴿ومعنى واستعمالا اما الاول﴾ وهو المبتدأ اى اما الشبه الاول وهو مشابهته من جهة اللفظ ﴿فلموازنته﴾ ظرف مستقر خبره اى فثابت لكون المضارع على وزن هو بعينه وزن ﴿له﴾ اى لاسم الفاعل ﴿فى الحركات﴾ اى فى عدد الحركات والسكنات وفى متعلق بالموازنة ﴿نحو ضارب ويضرب﴾ لان ضارب اربعة احرف وفيه ثلاث حركات وساكن واحد وكذلك يضرب له ثلاث حركات وساكن واحد وايضا انه موازن فى ترتيبها لان الساكن وقع فى حرفه الثانى وكذلك فى الاسم ﴿ومدحرج ويدحرج﴾ اى ونحو مدحرج ويدحرج مثل المصنف بمثالين

(قوله قط) على ثلاثة اوجه احدها ان تكون ظرف زمان لاستغراق مامضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة فى افصح اللغات وتختص بالنفى يقال مافعلته قط والعامة يقولون لا افعله قط وهو لحن واشتقاقه من قططته اى قطعته

مثل بمثالين من المجردين ولو مثل بمثالين احدهما من الثلاثى والآخر من السداسى اشارة الى ماذكر لكان له وجه (واما) الشبه (الثانى) وهو الشبه المعنوى (فلقبول كل منهما) اى ﴿٢٥﴾ المضارع واسم الفاعل (الشيوع) اى الانتشار والاحتمال لما صدق عليه معنى على سبيل البدل ولعدم العموم فيهما اذ العموم احاطة الافراد وليس فيهما تلك الاحاطة عدل عن التعبير بالعموم مع انه شائع فى كلامهم ولعلهم ارادوا به معنى الشيوع (والخصوص) لبعضهما (فان الاسم) اى اسم الفاعل (عند تجرده عن اللام) الموصول يشير بتعبيره باللام الى ان الاختلاف الجارى فى حرف التعريف خارجة ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار مذهب سيبويه (يفيد الشيوع) بين الافراد (وعند دخول حرف التعريف عليه تخصص) اى يصير خاصا للبعض الاخصر الذى اقتضاه الظاهر وعند دخوله بالضمير العائد الى اللام لعله اشار الى انه يجوز التعبير عنه به لكون صورته كصورته ولذا لم يقل اولا عن حرف التعريف ويمكن ان يقال انه اشار الى مذهب من جعله حرف التعريف لان المقام مقام بيان المشابهة بين المضارع واسم الفاعل والفاعل الذى دخل اللام فعل فى الحقيقة عند غيره كما سيجئ (نحو ضارب) فانه يحتمل زيدا وعمرا وغيرهما (والضارب) فانه يختص بمعين اعتبر اللام اسم موصول او حرف تعريف لانهما سيان فى افادة التعيين

احدهما من الثلاثى المجرد والآخر من الرباعى المجرد وهما اصلان فى الابواب واشار به الى ان الزوائد من الابواب كذلك ﴿واما الثانى﴾ اما الشبه الثانى وهو مشابهته له معنى ﴿فلقبول﴾ اى فثابت لقبوله ﴿كل منهما﴾ اى من المضارع واسم الفاعل فقوله لقبول مصدر مضاف الى فاعله وقوله ﴿الشيوع﴾ منصوب لفظا على انه مفعول لقوله قبول ﴿والخصوص﴾ بالنصب عطف عليه والمراد من الشيوع هو الانتشار والاحتمال للمعانى على سبيل البدل يعنى ان وجه المشابهة بينهما فى اطلاق الشيوع والخصوص عليهما فى معناه الذى يقابل الخصوص وهو العموم لانه لا عموم فيها حقيقة ﴿فان الاسم﴾ اى اسم الفاعل والفاء فى فان تفصيلية يعنى لعطف التفصيل على الاجمال والالف واللام فى الاسم للعهد الخارجى بقرينة سبق ذكره وهو اسم الفاعل قوله ﴿عند﴾ ظرف متعلق بيفيد ومضاف الى تجرد المضاف الى الضمير يعنى عند ﴿تجرده عن اللام يفيد الشيوع﴾ وهو خبر ان يعنى ان اسم الفاعل نحو ضارب اذا استعمل نكرة بغير لام التعريف وبغير لام الموصول يكون شاملا لافراد كل من هو متصف بالضاربية ولا يكون مختصا بضارب معين من الافراد ﴿وعند دخول حرف التعريف عليه﴾ قوله عند متعلق بقوله ﴿تخصص﴾ وظرف له وجملة تخصص مرفوعة محلا على انها معطوفة على جملة يفيد وانما قال فى الفقرة الاولى عن اللام وفى الثانية عند دخول حرف التعريف ولم يقل عند دخوله او عند تجرد حرف التعريف لان اللام الداخلة على اسم الفاعل قسمان احدهما حرف التعريف والآخر اسم الموصول وفى مقام التجرد والنفى يكفى التعبير عنه باللام لان عدم اللام هو المقصود فى وقوع التجرد سواء كان مجردا عن اللام التى هى حرف التعريف او التى هى الاسم الموصول واما فى الفقرة الثانية لما كان المقصود وجوده فيلزم ان يعبره بتعبير يخرج منه اسم الموصول لان مدخوله وان كان اسما صورة لكنه فعل حكما كذا قيل ﴿نحو ضارب﴾ فانه يحتمل ان يكون زيدا او عمرا عالما او جاهلا او غيرهم من ذات يتصف بالضاربية ﴿والضارب﴾ فانه مع اللام مختص بضارب معين سواء كان اللام حرف التعريف او اسم الموصول فان الاعتبار على الصورة فصورته حرف التعريف وهذا تحقيق المشبه به ثم شرع

والثانى ان تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف ساكنة التاء يقال قطى وقطك وقط زيد درهم كما يقال حسبى وحسبك وحسب زيد درهم

﴿ كذلك المضارع ﴾ خبر ومبتدأ وقوله ﴿عند تجرده عن حرف الاستقبال﴾ كالسين وسوف ولن ﴿والحال﴾ كما
ولام الابتداء عند الكوفيين ﴿ ٢٦ ﴾ والزمخشرى وابن مالك وغيرهم وفى التنزيل انى ليحزننى ان تذهبوا به اى
قصدان تذهبوا به هذا اذا لم تدخل على سوف واذا دخلت عليها تمحضت للتأكيد مثل ولسوف يعطيك متعلق بقوله ﴿يحتمل الحال والاستقبال﴾ وهو وما عطف عليه بدل او عطف بيان لجملة كذلك المضارع ويحتمل ان يكون استينافا قدم الحال هنا لتبادره عند التجرد فكان اسبق ﴿نحو يضرب وعند دخولهما﴾ اى دخول احدهما ﴿عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب وما يضرب ولمبادرة الفهم﴾ معطوف على لقبول اى والشبه المعنوى لمبادرة الفهم ﴿فيهما﴾ اى فى اسم الفاعل والمضارع ﴿عند التجرد عن القرائن﴾ الدالة على احد الازمنة حالية نحو تذهب اوانت ذاهب الى مكة لمن يتهيأله اومقالية كحرف الاستقبال والحال فى المضارع وامس والآن وغدا فى اسم الفاعل ﴿ الى الحال ﴾ لاقتضاء مفهومهما الوقوع ﴿واما﴾ الشبه ﴿الثالث﴾ وهو الشبه استعمالا ﴿فلوقوع كل منهما صفة لنكرة﴾ بحسب الظاهر واما فى التحقيق فالصفة الفعل وفاعله وكذا اسم الفاعل وفاعله فاطلاق
الصفة عليهما على المسامحة او التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء

فى تحقيق المشبه وفى تحقيق وجه الشبه فى ضمنه فقال و﴿كذلك المضارع﴾ فقوله كذلك اما ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مقدم والمضارع مبتدأ مؤخر هذا اذا كان حرفية ويحتمل ان يكون اسما بمعنى مثل فحينئذ يكون بالعكس اى مثل الاسم المضارع فى هذه الاحوال وقوله ﴿عند تجرده﴾ متعلق يحتمل المؤخر وظرف له يعنى ان المضارع عند تجرده ﴿عن حرف الحال﴾ نحوما ﴿ والاستقبال ﴾ نحو السين وسوف ولا ولن فى النفى ﴿ يحتمل الحال والاستقبال ﴾ من الزمانين فانهما امامعناه الموضوع له بان يكون هذه الصيغة موضوعة لكل منهما بالاشتراك اوبان يكون احدهما معناه الموضوع له والآخر غير الموضوع له يدل عليه مجازا ﴿نحو يضرب﴾ فانه لما تجرد عن هذه الحروف يحتمل ان يكون المراد يضرب انه فى الحال اوفى الاستقبال ﴿وعند دخولهما﴾ اى وعند دخول حرف الحال او حرف الاستقبال ﴿يختص﴾ اى يختص المضارع ﴿بالاستقبال﴾ ان دخل عليه حرف الاستقبال ﴿او الحال﴾ اى يختص بالحال ان دخل عليه حرف الحال ﴿نحو سيضرب﴾ اى مثال الاول سيضرب وكذا سوف يضرب ولا يضرب ولن يضرب فانه لدخول هذه الحروف يختص بالاستقبال ﴿ومايضرب﴾ اى ومثال الثانى ومايضرب فانه لما دخلت عليه كلمة ما التى لنفى الفعل فى زمان الحال يختص ذلك بالحال قوله ﴿ولمبادرة الفهم﴾ عطف على قوله لقبول اى واما مشابهة الاسم بالمضارع معنى لمبادرة الفهم اى فهم السامع ﴿فيهما﴾ اى فى اسم الفاعل وفى الفعل المضارع ﴿عند التجرد عن القرائن﴾ اى عن قرينة الحال او المقال والقرينة فى المضارع نحو سيضرب وفى الاسم نحو الضارب امس اوغدا او الآن ﴿الى الحال﴾ متعلق بالمبادرة لان المفهوم من المضارع اخبار وقوع الضرب وكذلك من اسم الفاعل والوقوع يحمل على الوقوع فى الحال عند سماعهما * ثم شرع فى بيان مشابهتهما من جهة الاستعمال فقال ﴿واما الثالث﴾ اى واما الشبه استعمالا وهو مبتدأ ﴿فلوقوع كل﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر اى فحاصل لوقوع كل ﴿منهما﴾ اى من اسم الفاعل والمضارع والوقوع مصدر مضاف الى فاعله وقوله ﴿صفة﴾ منصوب لفظا على انه مفعوله وقوله ﴿لنكرة﴾ متعلق بصفة اى لجواز ان يكون كل منهما واقعا فى موضع صفة لنكرة فى الجملة وفى الظاهر وان كان

والثالث ان تكون اسم فعل بمعنى يكفى فيقال قطنى بنون الوقاية كما يقال يكفينى انتهى ملحضا من المغنى

﴿نحو جاءنى رجل ضارب اويضرب ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب اوليضرب﴾ ولوجود المشابهة
الثالثة فى الماضى بنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون ولم يعرب ﴿ ٢٧ ﴾ لعدم المشابهة التامة ولقد احسن
المصنف فى اعتباره المشابهات الثلاث بين المضارع واسم الفاعل والقوم اعتبروا المشابهات الثانية بينه وبين اسم الجنس كلفظ العين فلم تتم المشابهة من الجانبين فلما اعتبرها بينهما تم المشابهة من الجانبين ﴿ فهذه المشابهة ﴾ يعنى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا ﴿ تقتضى تطفل المضارع ﴾ اى تبعيته ﴿للاسم﴾ اى لاسم الفاعل ﴿فيما﴾ اى فى شئ ﴿هو﴾ اى الاسم ﴿ اصل فيه ﴾ اى فى ذلك الشئ ﴿وهو الاعراب ﴾ والمراد المعنى المصدرى بمعنى كونه معربا قابلا للحركات والحروف العاملية لفظا وتقديرا ويقابله البناء والاسم فى البناء متطفل وتابع للفعل والحرف ليس باصل فيه لاثر العامل كما فيما سبق كما تقتضى تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولذا لا يعمل فى المفعول اذا كان بمعنى الماضى ﴿فاعرابه ليس﴾ كائنا ﴿بالاصالة﴾ اى كون الاعراب اصلا ﴿ فاذا قلنا لن يضرب﴾ وكذا لم يضرب ويضرب ﴿فلن﴾ وكذا لم والعامل المعنوى ﴿ اوجب كون آخر يضرب ﴾ بمنزلة الكلمة فى
التعريف مفتوحا اومجزوما اومرفوعا بمنزلة على وجه مخصوص من الاعراب فيه ﴿بواسطة المشابهة لاسم الفاعل﴾
اى بالمشابهة التى هى

فى التحقيق كون اسم الفاعل مركبا والفعل المضارع جملة ﴿ نحو جاءنى رجل ضارب اويضرب ﴾ لان الصفة فى ضارب فى الحقيقة هو ضارب فقط وفى يضرب هو يضرب بعد رفع فاعله وبعد كونه جملة معه قوله ﴿ ولدخول ﴾ عطف على قوله لوقوع كل يعنى واما الثالث لجواز دخول ﴿لام الابتداء عليهما﴾ اى على اسم الفاعل والفعل المضارع ﴿نحو ان زيدا لضارب اوليضرب﴾ ثم اراد ان ينبه على الحاصل من السابق فقال ﴿فهذه المشابهة﴾ اى هذه المشابهة التامة التى هى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا الواقعة بينهما دون غير المضارع من الافعال ﴿تقتضى﴾ اى هذه المشابهة المتصفة بهذه الصفة ﴿تطفل﴾ مفعول تقتضى والتطفل مصدر من باب التفعل وهو كون الشئ طفلا اى تابعا ولذا يقال للصبى طفلا لانه يتبع والده فى المشى يعنى تبعية ﴿المضارع للاسم فيما﴾ اى فى معنى واعتبار ﴿هو﴾ اى الاسم ﴿اصل فيه﴾ اى فى ذلك المعنى والاعتبار قوله فيما متعلق بالتطفل وما موصوفة عبارة عن المعنى الذى يقوم باللفظ وهو مبتدأ واصل خبره وفيه متعلق بالاصل لانه لتضمنه معنى الراجح لان الشئ اذا كان اصلا فى شئ يكون اعتباره راجحا وتركه مرجوحا والضمير المجرور راجع الى ما والجملة مجرورة محلا على انها صفة ما ومحله القريب مجرور بفى ومحله البعيد منصوب على انه مفعول فيه ﴿وهو﴾ اى الشئ الذى هو اصل فى الاسم ومعتبر فيه ﴿ الاعراب ﴾ لان الاسم هو قابل لاحتمال المعانى المقتضية للاعراب بخلاف الفعل فان الفاعلية والمفعولية والاضافة من خواص الاسم وقوله ﴿ فاعرابه ﴾ جواب لشرط محذوف اى اذا كان الاسم اصلا فى الاعراب وكان اعراب الفعل تابعا لاعراب الاسم بشرط وقوع المشابهة التامة بينهما فاعراب الفعل ﴿ليس﴾ اى ذلك الاعراب ﴿بالاصالة﴾ بل الاصل فى الفعل هو عدم الاعراب لعدم ما اقتضاه فيه وعدم الاعراب هو البناء ثم اراد المصنف ان يمثله بمثال فقال ﴿فاذا قلنا﴾ الفاء فيه تفصيلية واذا ظرف لجوابه وهو اوجب وقوله ﴿لن يضرب﴾ اى لفظ لن يضرب مفعول لقلنا اى اذا قلنا واوردنا لن يضرب ﴿فلن﴾ الفاء فيه جوابية لاذا ولن اى لفظ لن وهو مبتدأ اى ان لفظ لن يصدق عليه تعريف العامل لانه حرف ﴿اوجب كون آخر يضرب مفتوحا﴾ اى منصوبا علامته الفتحة ﴿بواسطة المشابهة التامة لاسم الفاعل﴾ كما عرفت وكل ما اوجب بواسطة كذلك

الواسطة فالاضافة بيانية ٭ لما وصل النوبة الى بيان ماهو المقصود من الباب وهو احوال افراد العامل قال (ثم العامل) اى بعد بيان مفهوم العامل ومايتعلق به والمراد به هنا ايضا المفهوم لان التقسيم للماهية كما عرفت وقد صرح به المصنف فى بعض تصانيفه اظهر لبعد المرجع (على ضربين لفظى) اى منسوب الى اللفظ لكونه لفظا (ومعنوى) اى منسوب الى المعنى لكونه امرا عقليا ﴿ ٢٨ ﴾ (فاللفظى مايكون للسان) ظرف مستقر خبر ليكون مقدم على الاسم او حال منه قدم عليه لنكارته فالخبر قوله (فيه) ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن فيه لعدم جواز تقديم الحال على العامل الظرف مطلقا على ماهو مذهب سيبويه او بلا تقديم المبتدأ كماهو مذهب الاخفش اوظرف ليكون او لحظ وعلى تقدير كون الخبر للسان فقوله فيه حال من المستكن فيه اومن حظ قدم عليه لنكارته اوظرف للخبر اوليكون اولحظ وقوله (حظ) اسم يكون او يكون تامة وحظ فاعله والظرفان حالان منه اوالثانى حال من ضمير الاول ولا يجوز عكسه او متعلقان بيكون او بحظ وجعلهما من التنازع يجوز عند المصنف لانه لم يشترط تأخر المعمول عن العاملين وابن الحاجب ومن تبعه شرطوه فلايكونان مما تنازعه يكون وحظ (وهو) اى اللفظى (على ضربين) عامل (سماعى) وعامل (قياسى) فالعامل (السماعى) فى اصطلاح النحاة (هو) اى العامل (الذى يتوقف اعماله بخصوصه على السماع) من العرب ولايمكن ان يذكر فى عمله قاعدة كلية مشتملة على افراد غير محصورة قدمه على القياسى لسهولة ضبط افراده المقصور معرفتها لاجراء الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف القياسى ولان بعض القياس يتوقف على معرفة حرف الجر منه كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال ولان الفعل وشبهه ومعناه قد تحتاج فى

فهو عامل ٭ ولما فرغ من تحقيق تعريف العامل بحسب مفهومه شرع فى تقسيمه الذى هو بحسب وجوده فى الخارج فقال ﴿ثم العامل﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿على ضربين﴾ ظرف مستقر خبره والجملة لا محل لها معطوفة على جملة ثم العامل وقوله ﴿لفظى﴾ بالرفع خبر مبتدأ محذوف اى احد الضربين لفظى ﴿و﴾ الآخر ﴿معنوى﴾ ويجوز جره على انه بدل من الضربين ﴿فاللفظى﴾ الفاء فيه تفصيلية وهو مبتدأ وقوله ﴿مايكون﴾ مع صلته خبره وقوله ﴿للسان﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر مقدم ليكون و ﴿فيه﴾ متعلق به والضمير المجرور عائد الى قوله ﴿حظ﴾ اى نصيب اسمه يعنى ليس هو معنى يعرف بالقلب بل هو محسوس مسموع من شأنه ان يتلفظ باللسان ويكتب فى النقوش فمعنى النسبة فيه ان العامل اللفظى عامل منسوب الى اللفظ الذى محله اللسان فيكون من قبيل نسبة الفعل الى آلته ﴿وهو﴾ اى ذلك اللفظى ﴿على ضربين سماعى وقياسى فالسماعى﴾ وهو فى اللغة مانسب الى السماع وفى الاصطلاح ﴿هو الذى﴾ اى العامل اللفظى الذى ﴿يتوقف اعماله﴾ هو مصدر اعمل اى جعله عاملا ومؤثرا بعمل خاص به ﴿على السماع﴾ اى على تتبع تراكيب العرب واستقرائها ويمتنع ان يذكر فى عمله قاعدة كلية لان مايذكر فيها انما هو قضية شخصية لا كلية فانه يقال من جارة وان ينصب الاسم ويرفع الخبر ولن ناصب ولم جازم ونحوها بخلاف القياسى فانه كما سيجئ من انه يمكن ان يذكر فيها قاعدة كلية موضوعها غير محصور اى له افراد كثيرة كلها تعمل من غير توقف على السماع ٭ (واعلم) ٭ ان التقسيم ثلاثة تقسيم جعلى وهو اكثر استعماله فى تقسيم الكل الى اجزائه كتقسيم الكتاب الى ابواب وفصول وتقسيم استقرائى كتقسيم الانسان الى ابيض واسود وتقسيم عقلى كتقسيم شئ الى موجود وغير موجود وتقسيم العامل ههنا من هذا القبيل بان يقال ان العامل اما لفظى واما غير لفظى والثانى هو المعنوى واللفظى اما



سماعى واما غير سماعى والثانى هو القياسى ﴿وهو﴾ اى السماعى ﴿ايضا﴾ اى كاللفظى ﴿على نوعين عامل فى الاسم وعامل فى﴾ ﴿الفعل﴾ ﴿المضارع والعامل فى الاسم ايضا﴾ اى كالسماعى على قسمين ﴿عامل فى اسم واحد وعامل فى اسمين اعنى﴾ اى اريد بالاسمين المعمولين ﴿المبتدأ والخبر فى الاصل﴾ اى قبل دخول العامل اللفظى الذى يقال له نواسخ المبتدأ والخبر ﴿ويسميان﴾ اى يسمى ذلك المبتدأ والخبر ﴿بعد دخول العامل﴾ اى بعد دخول العامل اللفظى السماعى عليهما ﴿اسما﴾ اى يسمى الذى هو مبتدأ فى الاصل اسما لذلك العامل ﴿وخبرا﴾ اى يسمى الذى هو خبر فى الاصل خبرا ﴿له﴾ اى لذلك العامل فقوله يسميان فعل مجهول تثنية يسمى وهو من الافعال التى تتعدى الى المفعولين لانه يقتضى شيئين احدهما الاسم والآخر المسمى فيجعل المسمى مفعولا اول ويجعل الاسم مفعولا ثانيا وههنا لما بنى الفعل مجهولا جعل مفعوله الاول نائب فاعل ومفعوله الثانى باقيا على حاله ومما ينبغى ان يعلم ان هذا التقسيم مبنى على الاستقراء اعنى انه لم يوجد عامل يتعدى الى غير الواحد والاثنين فانه لو وجد عامل يتعدى الى ثلاثة فصاعدا يجوز ذلك عقلا والله اعلم ﴿والعامل﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿فى اسم واحد﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة العامل ٭ (اعلم) ٭ ان متعلق الظرف المستقر اما فعل واما صفة يعنى كان اوكائن وحصل اوحاصل فاذا كان فعلا يكون جملة وان كان صفة يكون مع فاعله مركبا فحينئذ ان كان المتعلق فعلا فهو نكرة لاتكون صفة لمعرفة وكذا اذا كان الصفة المقدرة مقدرا بنكرة واذا وقع الظرف فى موقع يقتضى ان يكون صفة للمعرفة يقدر فيه اسم معرف باللام كما كان فى هذا المقام يعنى والعامل الكائن فى الاسم الواحد والله اعلم ويجوز ان يكون متعلقا بالعامل على انه مفعول به غير صريح له وقوله ﴿حروف﴾ خبر للمبتدأ وقوله ﴿تجره﴾ مع فاعله صفة الحروف والضمير راجع الى اسم واحد اى العامل اللفظى السماعى الذى يعمل فى الاسم الواحد حروف تعمل عمل الجر فى اسم واحد وقوله ﴿تسمى﴾ صفة بعد صفة للحروف او لا محل لها استيناف كأن قائلا سأل بانه ما اسم هذه الحروف فى اصطلاح النحاة فاجاب عنه انه يسمى ﴿حروف الجر﴾ ومما ينبغى ان ينبه ههنا على وجه التسمية به بان المراد بالجر المضاف اليه اما معناه المصدرى الاصلى وهو جر الشئ الى الشئ واما معناه الاصطلاحى الذى صدر عن على رضى الله عنه بان الجر علم الاضافة ويجوز ان يراد المعنيان ههنا لان كلا منهما يصح ان يكون وجها للتسمية به لان هذه الحروف وضعت لافضاء

العمل فى بعض المعمولات الى حرف الجر (وهو) اى العامل السماعى (ايضا) اى كاللفظى (على نوعين) الاول (عامل فى الاسم و) الثانى (عامل فى الفعل المضارع والعامل فى الاسم ايضا) اى كالسماعى (على قسمين) احدهما (عامل فى اسم واحد) وثانيهما (عامل فى اسمين اعنى) بالاسمين (المبتدأ والخبر) الملحوظين (فى الاصل) اى باعتبار الاصل اى قبل دخول العامل عليهما (ويسميان بعد دخول العامل عليهما اسما وخبراله) اى يسمى المبتدأ اسما والخبر خبرا للعامل (والعامل فى اسم واحد) من السماعى قدمه لكون معموله واحدا ولكونه اكثر استعمالا (حروف تجره) اى لاسم الواحد ليناسب اثرها اللفظى اثرها المعنوى الذى هو جر معنى المتعلق وافضاؤه الى مدخوله ويحمل عليه مالايكون الجر فيه (تسمى حروف الجر

وحروف الاضافة) لوجودها فى مفهومها وهووضع لأفضاء الفعل اومعناه الى الاسم اوالمؤل به ولكون اثرها الجر (وهى عشرون الباء) قدمه لبساطته ولكونها اكثر استعمالا هو (للالصاق) وهو الاصل فى معانيه ولذا خصه بالذكر ولانه ليس مراده ﴿ ٣٠ ﴾ تعداد معانيه بل بيان عاملية نحو بزيد داء ومررت به وله معان اخر ( ومن ) قدمه ليوافق معناه ولكثرة استعماله هى (للابتداء) فى المكان عند البصريين ومطلقا زمانا كان او مكانا اوغيرهما عند الكوفيين والمرجح المؤيد باستعمال العرب مذهبهم وعلامة صحته وضع الى او مايفيد فائدتها فى مقابلتها كذا قالوا وله معان غيره ( والى ) عقب من به لمجيئه فى مقابلته هو ( للانتهاء ) فى الزمان والمكان وغيرها نحو سرت الى المسجد واتموا الصيام الى الليل واتيت الى زيد (وعن) قدمه على على لمناسبته لمن من حيث انه يجوز ان يستعمل كل منهما فى محل باعتبار انه مبدأ ومبعد نحو سقاه من العطش وسقاه عن العطش هو ( للبعد ) اى بعد الشئ عن مجروره نحو اديت عنه الدين ذكر الدماميني انه لم يذكر البصريون له الا هذا المعنى (والمجاوزة) اى مجاوزة الشئ عن مجروره بعد عنه كما فى المثال المذكور اولا كما فى اخذت عن استاذى العلم وسواء وصل الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد اولا كما فى المثال الاول (وعلى) قدمه على اللام لمناسبتها لعن فى جواز كونهما اسمين هو (للاستعلاء) اى لاستعلاء شئ على شئ حقيقة نحو زيد على السطح اوتوهما نحو عليه دين كانه ركب الدين وهو يحتمل ثقله (واللام) قدمه لبساطته هى (للتعليل) اى لبيان كون مجروره علة ذهنية مثل ضربت للتأديب او خارجية نحو خرجت لمخافتك والعلة الذهنية مايكون علة

الفعل اومعناه الى مايليه من الاسم فهو بهذا الاعتبار يكون معناه انه سمى به لانها حروف تجر معنى الفعل الى مايليه وبالاعتبار الثانى انه يسمى به لانها تعمل عمل الجر والله اعلم وقوله ﴿وحروف الاضافة﴾ بالنصب معطوف على حروف الجر وانما سميت به لان الاضافة فى الاصل نسبة شئ الى شئ فهذه الحروف لما وضعت لمعنى الافضاء يلزمها نسبة الشئ الى الفعل واليه اشار المصنف رحمه الله تعالى فيما مر فى تحقيق معنى الواسطة بقوله وكونه منسوبا اليه ﴿وهى﴾ مبتدأ ﴿عشرون﴾ بالرفع خبره اى وتلك الحروف عشرون حرفا بالاستقراء وقوله ﴿الباء﴾ مرفوع لفظا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى الاول من عشرين مسمى الباء الذى هو «ب» بالكسر وقوله ﴿للالصاق﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى هو كائن للالصاق وموضوع له وفيه تسامح لان الباء وغيره من الحروف ليس بموضوع لمطلق معناها كما حقق فى فن الوضع بل هو موضوع لالصاق جزئى يكون فى الخارج بعد وجود مجروره ومتعلقه المخصوصين وانما اكتفى المصنف بذكر معنى واحد له مع ان له معانى اخر من الملابسة والمصاحبة وان بعضا منه يكون زائدا وليس له معنى لان وظيفة علم النحو ذكر العمل والتأثير لانه انما يبحث عن احوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء سواء كان له معنى اولا وتعداد المعانى من وظائف علم اللغة واعرف هذا ﴿ومن﴾ اى والثانى لفظ من ﴿للابتداء﴾ اى الموضوع لمعنى الابتداء ﴿والى﴾ اى والثالث لفظ الى ﴿للانتهاء﴾ اى وهى موضوع للانتهاء ﴿وعن﴾ اى والرابع لفظ عن ﴿للبعد﴾ اى وهو موضوع لبعد شئ عن شئ ﴿والمجاوزة﴾ اى لمجاوزة ذلك الشئ البعيد الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد لان السهم يبعد عن القوس ويصل الى الصيد ﴿وعلى﴾ اى والخامس لفظ على ﴿للاستعلاء﴾ اى هو موضوع للاستعلاء ﴿واللام﴾ اى والسادس مسمى اللام ﴿للتعليل﴾ اى هو موضوع

فى الذهن معلولا فى الخارج كالتأديب مع الضرب والخارجية علة فى الذهن والخارج (والتخصيص) هو ههنا بمعنى ارتباط شئ للمجرور امابا عتبار الملكية نحو المال لزيد اوالتمليك نحو وهبت لزيد اوالاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فيدخل فى هذا لام الملك والتمليك والاستحقاق والنسب وليس معنى التخصيص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه بناء على لام الاختصاص ذكره الفاضل العصام (وفى) قدمه لكثرة استعماله حرف الجر ولدخوله على المظهر والمضمر هى (للظرف) اى للظرفية وهى كون الشئ قابلا للحلول فيه حقيقة نحو المال فى الكيس والماء فى الكوز اوتشبيها وتنزيلا نحو نظرت فى الكتاب لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف ونحو النجاة فى الصدق (والكاف) قدمه لبساطته ولكثرة استعماله هى (للتشبيه) اى لان يشبه شئ بمجروره نحو زيد كالاسد (وحتى) قدمه لاصالته فى الجارية وجاء عتى بالابدال فى هزيل وقرأ ابن مسعود ليسجننه عتى حين هى (للغاية) اى لكون مجروره غاية للحكم بمعنى انه لا يتجاوزه نحو اكلت السمكة حتى رأسها فالرأس مأكول اوينتهى عنده ولا يصل اليه نحو نمت البارحة حتى الصباح فالنوم ينتهى عند الصباح ولا يصل اليه والاصل فيه ان مدخوله اماجزء اخير مما قبلها او شئ يلاقى الجزء الاخير ففى الاول يدخل المجرور فى الحكم وفى الثانى لا هذا هو الحق وقال العبدالقاهر ومن تبعه يدخل مطلقا وعند الاكثر لايدخل مطلقا فلا يجوز كون مدخولها الجزء الوسط بخلاف الى فان المجرور به يجوزان ﴿ ٣١ ﴾ يكون جزأ وغيره والجزء يجوز ان يكون الوسط وغيره وفيها لايدخل المجرور فى الحكم الا بالقرينة ( ورب ) قدمه لعدم بدليته عن شئ بخلاف الواو والتاء فانهما بدلان عن الباء هى ( للتقليل ) اى لانشائه وشاع استعماله فى التكثير الى ان صارت حقيقة عرفية فيه ومجازا فى التقليل قال الفاضل العصام لو قيل ورب للتكثير لكان انسب من قوله للتقليل ولا يبعد ان يجعل قوله للتقليل اعم من التقليل الحقيقى والتنزيلى فيستوفى معنى رب انتهى ويقع فى صدر الكلام لانشائيته واكثر دخولها على النكرة الموصوفة عند المبرد وعند ابن السراج وابى على خلافا للاخفش وقد يدخل على المضمر المبهم المفرد المذكر مميزا بنكرة منصوبة والكوفيون جعلوه ضميرا راجعا مطابقا للمرجع ويلحقها ما فان كانت كافة يجب دخولها على الجمل وان كانت زائدة تدخل على الاسم ايضا ويجره نحو قوله «ربما ضربة بسيف صيقل» والجملة التى تدخل عليها فعلية ماضوية فى الاشهر والجزولى يقول تدخل على مطلق الجمل قال الرضى يحذف رب قياسا مع بقاء عملها فى ضرورة الشعر وبعد الواو او الفاء او بل وفى غيرها شاذ ولو فى الشعر نحو «رسم دار وقفت فى طلله» (وواو القسم وتاؤه) قدمهما لعدم خروجهما عن الجارية ولم يذكر باء القسم هنا لذكره مطلق الباء فيما سبق ويجب حذف فعلهما ولا يكونان للسؤال فلا يقال والله اجلس ويدخل الواو على الاسم الظاهر والتاء على لفظة الله والباء اعم منهما فى الجميع (وحاشا) قدمه لعدم خروجه عن العاملية وان خرج عن الجارية هو (للاستثناء) اى عن سوء لا مطلقا بخلاف خلا وعدا يقال اساء القوم حاشا زيد ولا يقال احسن القوم حاشا زيد ذكره الرضى وذهب سيبويه واكثر البصريين الى ان حاشا للاستثناء حرف جر دائما وانكروا فعليته لامتناع دخول الموصول عليه

للتعليل ﴿والتخصيص وفى﴾ اى والسابع لفظ فى ﴿للظرف﴾ اى هو موضوع للظرف زمانا اومكانا ﴿والكاف﴾ اى والثامن مسمى الكاف ﴿للتشبيه﴾ اى هو موضوع لتشبيه شئ بمجروره ﴿وحتى﴾ اى والتاسع لفظ حتى ﴿للغاية﴾ اى هو موضوع لمعنى الغاية يعنى انه يكون مجروره غاية لشئ ﴿ورب﴾ اى والعاشر لفظ رب ﴿للتقليل﴾ اى هو موضوع لانشاء التقليل ﴿وواو القسم﴾ اى والحادى عشر الواو الذى هو موضوع للقسم ﴿وتاؤه﴾ اى والثانى عشر تاء القسم ﴿وحاشا﴾ اى والثالث عشر لفظ حاشا ﴿للاستثناء﴾

والاخفش والمازنى والمبرد الى انها تستعمل كثيرا حرف جر وقليلا فعلامتعديا جامدا لتضمنه معنى الاوسع

اللهم اغفرلى ولمن يسمع • حاشا الشيطان وابا الاصبع

(ومذ ومنذ) وقديكسر ميمهماقدم مذلخفته وكونه لغة عامة العرب ومنذ مختص بالحجازيين صرح به الفاضل العصام فى بحث الظروف ومانقل من قولهم ان اصله منذ لم يرتضيه الرضى وقدم منذ لقلة خروجه عن الجارية بخلاف خلا هما (الابتداء فى الزمان الماضى) يعنى انهما اذا اريد بمجرورهما الزمان الماضى بان يكون زماناماضيا لم يبق منه جزء يكون معناهما ان ذلك الزمان الماضى مبدأ زمان الفعل الذى  قبلهمامثبتا مثل رأيته مذ اومنذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا اومنفيا مثل مارأيته مذيوم الجمعة ففى الاول ابتداء الرؤية من يوم الجمعة وفى الثانى ابتداء انتفائهامنه ويكونان لظرفية مجرورهما للفعل المذكور اذا اريد به زمان لم يمض بتمامه وانت فى بعض اجزائه نحو رأيت اومارأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا ومنذ حياة زيد اى جميع زمان رؤيتى او عدم رؤيتى هو ذلك الشهر او اليوم او زمان الحياة ولايستعملان فى الاستقبال نص عليه عصام الدين قوله (وقد يكونان اسمين) استطرادى يجيء تمام بيانهما فى المبنى ان شاءالله تعالى (وخلا) قدمه لتقدم الخاء (وعدا) قدمه لعدم الاختلاف فى عامليته هما (للاستثناء) وبعض النحاة لم يجعل خلا مع انجرار مابعدها حرف جر بل مصدرا مضافا ذكره الفاضل العصام (ويكونان فعلين وهوالاكثر) وسيجيء تمام تحقيقه فى المستثنى ان شاءالله تعالى (ولولا) قدمه لان عمله فى الفاظ كثيرة وهى انواع الضمير المجرور هو (لامتناع شيء) هوجوابه (لوجود غيره) هو مدخوله يجر بها (اذا اتصل بها ضمير) اى ضميركان كماسمع قليلا لولاى ولولاك ولولاه ثم قال سيبويه والجمهور هى جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر وقال الاخفش غير جارة والضمير المجرور واقع موقع المرفوع عكس ما انا كأنت ولاانت كأنا فسيبويه والجمهور تصرفوا فى لولا حيث جعلوا غير العامل عاملا لئلايلزم التصرف فى الفاظ كثيرة وهى انواع الضمير والاخفش فى الضمير حيث جعله

اى هو للاستثناء اى لاستثناء مجروره ﴿ومذ﴾ اى والرابع عشر اى لفظ مذ ﴿ومنذ﴾ اى والخامس عشر لفظ منذ ﴿للابتداء﴾ اى هما للابتداء فى الزمان ﴿الماضى وقد يكونان اسمين﴾ فيكونان بمعنى الاسم وهو معنى اول المدة اوجميع المدة اذا قلنا منذ زمان سفرنا يوم الجمعة معناه اول مدة سفرنا اوجميع مدة سفرنا يوم الجمعة فيكون منذ مبتدأ ويوم الجمعة بالرفع خبرا له لحرفية اذا كانا بمعنى من نحو سرت منذ يوم الجمعة اى ابتدأت السير من يوم الجمعة فالمقصود فى الاول بيان اول المدة اوجميعها وفى الثانى بيان ابتداء السير ﴿وخلا﴾ اى والسادس عشر لفظ خلا ﴿وعدا﴾ اى والسابع عشر لفظ عدا ﴿للاستثناء﴾ اى وهما للاستثناء ﴿ويكونان﴾ اى يكون كل من اللفظين ﴿فعلين﴾ يعنى فعلين ماضيين ناقصين واويين من خلو وعدو ﴿وهو﴾ اى كونهما فعلين ﴿الاكثر﴾ اى اكثر من وقوعهما حرفين وسيجيء تفصيلهما فى بحث المستثنى ﴿ولولا﴾ اى والثامن عشر لفظ لولا ﴿لامتناع شيء﴾ اى هو موضوع لبيان علة امتناع شيء وقوله ﴿لوجود﴾ متعلق بالامتناع اى كون الشيء ممتنعا لوجود ﴿غيره﴾ اى غير ذلك الشيء يعنى ان ههنا شيئين احدهما ممتنع والآخر موجود فكان وجود ذلك الموجود علة لامتناع الممتنع نحو لولاك لهلك زيد فعدم هلاك زيد وامتناعه لوجودك قوله ﴿اذا اتصل﴾ متعلق وظرف للمفهوم مما سبق وهو انه لما حكم بان لولا حرف جر فهم منه انها تجر ولما لم يكن جره على اطلاقه بل بشرط شيء اراد ان يقيد عمل الجر بانه انما يجر اذا اتصل ﴿بها﴾ اى بكلمة لولا ﴿ضمير﴾ فان لولا اذا دخل على اسم ظاهر يكون ذلك الاسم مرفوعا على انه مبتدأ وخبره يكون محذوفا



وجوبا فاذا قلنا لولا زيد لهلك عمرو فزيد مبتدأ وخبره موجود فحذف الخبر وقام لهلك مقامه فلاجر فيه واذا دخل على الضمير فالمسموع من العرب امران احدهما لولا انت لهلك عمرو وهذا فى اكثر اللغات والآخر لولاك لهلك عمرو والامر على الاولى ظاهر واما على الثانية فلما اتصل بها ضمير مجرور فلا جار غيرها حكم بالضرورة بانها حرف جر لانه لامجال لحمل الضمير على كونه منصوبا لانه لاناصب له فتعين مجروريته وفيه مسلكان احدهما مسلك سيبويه فانه قال ان لولا حرف جر عند اتصال الضمير به لكونها بمعنى اللام التعليلية والآخر مسلك الاخفش وهو ان لولا على حاله فى الاستعمالين لكن يوجه فى هذه اللغة بان الكاف المجرور استعمل فى الضمير المرفوع مجازا على طريق الاستعارة فيكون اعرابه على المسلك الاول ان الكاف مبنى على الفتح فمحله القريب مجرور بلولا ومحله البعيد مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثانى انها ضمير مرفوع محلا على انه مبتدأ كذلك ﴿وكى﴾ اى والتاسع عشر لفظ كى ﴿اذا دخل﴾ اى فانه يجر اذا دخل ﴿على ما الاستفهامية﴾ هو اى لفظ كى ﴿للتعليل﴾ مثل اللام نحو كيمه عصيت اصله كيما فحذفت الالف التى فى آخره كما حذفت فى ما اذا دخلت عليها سائر الحروف الجارة نحو عمه وممه ولمه فهذا الاستعمال يدل على كونه حرف جر فى هذه الصورة وايضا معناه موافق لمعنى اللام وهذا ايضا يدل على كونه حرف جر • وقال الدمامينى فى شرح التسهيل ان فيه ثلاثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثانى انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين ﴿ولعل﴾ اى والعشرون لفظ لعل ﴿للترجى﴾ اى هو موضوع للترجى اى لرجاء وقوع اسباب شيء والظن بترجيح وجود اسبابه على عدمه بعد امكانه وكذا عسى واما كاد فهو بيان لقرب وقوع شيء بعد وجود اسبابه وانما يجر الاسم به ﴿فى لغة عقيل﴾ على صيغة التصغير ذكره الدمامينى كقوله

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة • لعل ابى المغوار منك قريب

انتهى فابى المغوار هو محل الاستشهاد * ولما فرغ من تعداد الحروف الجارة شرع فى بيان احوال تعلقاتها فقال ﴿ولابد لهذه الحروف﴾ فلا لنفى الجنس وبد مصدر بمعنى الفراق وهو مبنى على الفتح ومنصوب محلا على انه اسم لا وقوله لهذه

بدلا عن غيره وابقى لولا على حاله وهو عدم العاملية (وكى) قدمه لعدم شذوذ عمله يجر به (اذا دخل على ما الاستفهامية) هو (للتعليل) وقال الخليل والاخفش اذا دخل على المضارع يقدران وكى جارة وعند البصريين اذا وقع بعدها ان فهى جارة وكذا اذا وقع بعدها ما المصدرية يقال كيما تضرب اى لضربك (ولعل) هو (للترجى) تكون جارة (فى لغة عقيل) بضم العين مصغر ذكره الدمامينى كقوله

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة

لعل ابى المغوار منك قريب

قال فى مغنى اللبيب هو محجوج بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم انتهى فلا اعتداد لما قيل ان الظاهر ان الجر فى هذه اللغة ايضا شاذ ولهذا تأولوا بحمله على الحكاية اذ اسم الرجل ابى المغوار بالياء فلا يغير وصرح المصنف بالرد عليه فى الحاشية على المتن ولما فرغ من بيان حروف الجر شرع فى بيان احكامها من لزوم المتعلق وعدمه وجواز الحذف وغير ذلك فقال (ولا بد لهذه الحروف) اى لافراق حاصل لحروف الجر

﴿من متعلق﴾ بفتح اللام والظاهر ان بد فى هذه شبه مضاف لمجئ ماتم معناه به بعده فيكون معربا فيلزم نصبه اى لابداً
واعتذر عن بنائه بانه قطع الجار عن التعلق به وجعل مع مجروره خبرا عنه لان كل مصدر له صلة من الحروف
الجارة يجوز قطعها عنه وجعلها خبرا عنه كما فى قوله تعالى لاتثريب عليكم وعند ابن مالك معرب منصوب سقط تنوينه
تشبيها بالمضاف ومن متعلق بالضمير المستتر فى الظرف المستقر لان الضمير الراجع الى المصدر يجوز تعلق الجار به
لدلالته على معنى الفعل وهو الحدث صرح به الفاضل العصام فى شرح التلخيص ويجوز تعلقه بالظرف المستقر نفسه
وما حكى عن بعض البغداديين ﴿ ٣٤ ﴾ من جواز تعلق الظرف بالمنفى المبنى لم يستحسنه الرضى لوجوب
اعراب المشابه بالمضاف والجملة
ابتدائية او اعتراضية اومعطوفة
على جملة وهى عشرون ﴿ فعل
اوشبهه ﴾ وهو الاسماء المتصلة
بالفعل بالاشتقاق ﴿اومعناه﴾ وهو
كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء
الافعال ﴿الاالزائد منها﴾ مجرور
بدل من قوله هذه الحروف او
منصوب مستثنى منه ﴿ نحو كفى
بالله ﴾ فاعل كفى ﴿ وبحسبك
درهم ﴾ مزيد فى المبتدأ والزائد
من الحروف الجارة الباء ومن
واللام والكاف وصرح فى المغنى
بزيادة عن وعلى والزائد مالايخل
اسقاطه باصل المعنى ﴿و﴾ الا ﴿رب
وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل﴾
فان لها بداً من المتعلق ﴿ فانها ﴾
اى هذه المستثنيات ﴿لاتتعلق﴾
اصلا ﴿بشئ﴾ من الفعل وشبهه
ومعناه اما الزائد فلان تعلق
حرف الجر بشئ منها لكونه يفضى معناه الى مجروره حيث لايكون بدونه نحو مررت بزيد وسرت من البصرة الى
الكوفة والزائد لما لم يكن له معنى وكان المتعلق يتعدى الى مجروره بلا توسطه نحو كفى الله فى كفى بالله وحسبك درهم فى
بحسبك درهم والقى يده فى القى بيده لم يتعلق بشئ وكذا رب فى رب تال يلعنه القرآن يقال يلعن القرآن تاليا وكذا
رب رجل كريم لقيته يقال رجلا كريما لقيت وكذا ان قيل التقدير رب رجل كريم لقيته حصل ففيه ان رجلا فى
المعنى فاعل حصل فلامعنى لتوسط رب بينه وبين رجل الا افادة معنى التقليل فلما تقرر لك هذا عرفت انه لاوجه
لاختيار الفاضل العصام لما ذهب اليه الكوفيون من كون رب اسما مضافا الى مابعده

الحروف ظرف مستقر خبره وقوله ﴿من متعلق﴾ بفتح اللام اما ظرف مستقر
ايضا خبر بعد خبر اومتعلق ببد وظرف لغو له يعنى لافراق موجود لهذه
الحروف من شئ يتعلق به لكونها موضوعا لافضاء معنى الفعل اوشبهه الى
مجروره ولما كان معنى النفى الفراق هو معنى عدم الانفكاك كان معناه ان المتعلق
لازم لهذه الحروف ﴿فعل﴾ اى هذا المتعلق فعل ﴿اوشبهه﴾ كاسم الفاعل
والمفعول والمصدر ونحوه ﴿اومعناه﴾ اى معنى الفعل وهو كل لفظ يفهم منه
معنى الفعل كما سيجئ من اسماء الافعال والظروف وقوله ﴿الا الزائد﴾
بالجر بدل من لهذه الحروف واستثناء منها اى الا الحرف الذى يكون زائدا
﴿منها﴾ اى من هذه الحروف بمعنى انه ليس له دلالة على معناه الموضوع له
بل له فائدة اخرى من الموافقة لاستعمال العرب ﴿نحو كفى بالله﴾ لان باء بالله
ليس مستعملا ههنا فى معناه لان مجروره فاعل كفى بل الباء فيه زائد بمعنى
انه ليس المراد به معناه الموضوع له بل المراد به اما تزيين اللفظ اوالموافقة
لاستعمال العرب لان عادتهم انهم يدخلون الباء فى فاعل كفى ﴿وبحسبك
درهم﴾ وهذا مثال لزيادة الباء فى المبتدأ لان حسبك مجرور لفظا بالباء
ومرفوع محلا على انه مبتدأ ودرهم خبره وقوله ﴿ ورب وحاشا وخلا
وعدا ولولا ولعل﴾ معطوف على قوله الا الزائد يعنى الارب وماعطف
عليه من المذكورات ﴿فانها﴾ اى فان هذه المستثنيات المذكورات ﴿لاتتعلق
بشئ ﴾ اى بشئ من الفعل وشبهه ومعناه لان كلا من المذكورات لايفضى
معنى الفعل ونحوه الى مجروره • ثم شرع فى تفصيل احوال كل من المستثنيات

مفيدا لمعنى التقليل نقيض كم التكثيرية وللوجه المذكور فى الزائد ورب لم يتعلق لولا ولعل واما حرف الاستثناء فقد
اختلف فيها اختار المصنف عدم تعلقها وتبع فيه ابن هشام قال فى مغنى اللبيب انها لاتوصل معناه الى المجرور بل تزيله
عنه كالا ولم يتعلق فلم تتعلق وقيل متعلقة ورجحه الدماميني فى شرحه قال معنى التعدية جعل المجرور مفعولا به لذلك
الفعل ولايلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على وجه يقتضيه الحرف وهنا مفيد لانتفائه منه ولا
يلزم من عدم تعلق الاعدم تعلقها لان كون حرف بمعنى حرف لايستلزم مساواته له فى جميع الاحوال ألاترى ان
الا لاتعمل الجر وهذه تعمله انتهى قال المصنف فيما علقه على المتن اعلم ان معنى تعلق الجار بعامل كونه آلة ووسيلة فى
وصول معناه وتعديته الى اسم لايتعدى اليه بنفسه والاصل فى حروف الجر هذا ولذا عرفوها بانها ماوضع لافضاء
الفعل اومعناه الى مايليه وعملت الجر ليناسب عملها اللفظى عملها المعنوى وليس فى سائر الحروف هذا الجر والافضاء
واما الجر بحروف لاتتعلق بعامل فغير اصلى بل لعارض اما الحروف الزائدة فلمشابهتها الحروف الجارة فى الصورة
والحرفية وتصور معانيها فيها بضرب من التأويل واما حاشا وعدا وخلا فللفرق بين كونها افعالا وكونها حروفا
واما رب ولولا ولعل فللتنبيه على ان الاصل فى الحروف المختصة بالاسم ﴿ ٣٥ ﴾ ان تعمل الاعراب المختص به واما
الدليل على ان هذه الحروف
لاتتعلق بعامل فهو ان العامل فى
الحروف الزائدة ورب يتعدى
بنفسه الى مجرورهما وشرط التعلق
عدم التعدى بنفسه كما مر ولولا
ولعل معناهما جارين كمعناهما غير
جارين ولم يقل احد بالتعلق بالمعنى
المذكور وهو المعنى الاصطلاحى
بين النحاة فى غير حروف الجر واما
حروف الاستثناء فلانها تزيل معنى العامل عن مجرورها وهى ضد معنى التعلق والايصال ولو صح ان يقال انها متعلقة
لصح ذلك فى الا والحاصل ان هذه الحروف سوى الزائدة دالة على معان غير الايصال كلام التعريف والابتداء وهل
وقد فكما لايقال لهذه انها متعلقة بشئ كذلك الحروف واما التعلق بمعنى ان معانيها غير مقصودة بالملاحظة بل هى
روابط وادوات لمعانى الاسماء والافعال فعام لكل حرف فلا كلام فيه اذ الكلام فى المعنى الاصطلاحى من التعلق
لا اللغوى وبما ذكرنا ظهر الجواب عن اشكال يورد على تعريف المبتدأ بمثل بحسبك درهم ولولاك لكان كذا ولعل
زيد قائم ورب رجل كريم لقيته وعلمت لزيد قائم بان يقال المراد التجرد بحسب اللفظ عن عامل لفظى يعمل لذاته بان
يقوم المعنى المقتضى للاعراب لا لامر عارض ولام الابتداء قد قطعت زيدا عن علمت بحسب اللفظ لاقتضائه صدر
الكلام انتهى كلامه ﴿فمجرور الزائد ورب﴾ تفصيل لاحوال مجرورات المستثنيات ﴿باق على ما﴾ اى حال ﴿ كان ﴾
المجرور ﴿عليه﴾ اى على ذلك الحال ﴿ قبل دخولهما ﴾ اى الزائد ورب من كونه مرفوعا فاعلا اومبتدأ كما مر
ونحو مامن رجل قائم اوخبرا نحو هل زيد بقائم او منصوبا مفعولا نحو ولاتلقوا بايديكم اوخبرا نحو مازيد بقائم
وفائدته اما تحسين اللفظ اوالتأكيد وفى مثل رب رجل كريم لقيته مرفوع مبتدأ او منصوب مفعول لفعل مقدر
بعده لوجوب صدارته ولذا لايجوز ان يكون فاعلا وفائدته التقليل او التكثير ﴿ومجرور حروف الاستثناء﴾
وهى حاشا وخلا وعدا ﴿ كالمستثنى بالا

فقال ﴿فمجرورا لزائد ورب باق على ما﴾ اى على الاعراب الذى ﴿ كان﴾
اى ذلك المجرور ﴿عليه﴾ اى على ذلك الاعراب ﴿قبل دخولهما﴾ اى
قبل دخول الزائد ورب من كونه فاعلا كما فى كفى بالله ومبتدأ كما فى بحسبك
درهم وخبرا كما فى مازيد بقائم اومفعولا كما فى قوله تعالى [ولاتلقوا بايديكم]
وكما فى رب رجل صالح لقيته اولقيت لان مجرور رب منصوب محلا على انه
مفعول لقيت فقدم عليه لاقتضاء رب صدارة الكلام وقوله ﴿ومجرور
حروف الاستثناء﴾ مبتدأ وقوله ﴿ كالمستثنى بالا﴾ خبره والجملة معطوفة على
جملة فمجرور اى ان محل مجرور حروف الاستثناء وهى حاشا وخلا وعدا

على ماسيجئ) من وجوب النصب في كلام موجب تام نحو هلك الناس حاشا العالم او جوازه واختيار البدل نحو ماجاءني القوم حاشا زيدا واعرابه على حسب العوامل وفائدتها تنزيه المجرور (ومجرور لولا ولعل مبتدأ) مرفوع المحل فاذا عطف على مجرور لولا اسم ظاهر نحو لولاك وزيد وجب رفعه لانها لاتخفض الظاهر (وما بعده) لفظا نحو لولاك ياشعر تزرى لشعرت او تقديرا (خبره نحو لولاك) موجود (لهلك زيد ولعل زيد قائم ومجرورما) اى حرف جر (عدا) ذلك الحرف (هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه) اى ماعدا هذه (ان كان الجار في) للظرفية (اوما) كان (بمعناه) في افادة الظرفية كالباء (نحو صليت في المسجد اوبالمسجد) هذا رأى ابن الحاجب وتبعه المصنف واما على رأى الجمهور فكل مادخله حرف جر يتعلق بشئ وليس مرفوعا على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد فهو مفعول به غير صحيح سواء كان الجار في او اللام او غيرهما (او) على انه (مفعول له لمتعلقه (ان كان الجار لاما) للتعليل (اوما

كاعراب الاسم الذى يستثنى بالا من كونه منصوبا وجوبا حين كون المستثنى منه مذكورا والكلام مثبتا ومن كونه جائز النصب والبدل اذا كان الكلام منفيا ومن كونه معربا على اقتضاء العامل اذا كان المستثنى منه محذوفا ﴿على ماسيجئ ومجرور لولا ولعل مبتدأ﴾ على ان محلهما القريب مجرور بهما ومحلهما البعيد مبتدأ ﴿ومابعده﴾ اى والاسم الذى يقع بعد ذلك الاسم ﴿خبره﴾ اى خبر ذلك المبتدأ ﴿نحو لولاك لهلك زيد ولعل زيد﴾ بالجر ﴿قائم﴾ بالرفع فان لولا ولعل غير متعلقين بشئ فمجرورهما مجرور بهما محلا ومرفوع بمحلهما البعيد على ان كلا منهما مبتدأ وخبرهما مابعدهما لكن الخبر الاول محذوف وجوبا كمامر * (واعلم) * ان وجه اعمال المذكورات بالجر صورة ليس لكونها حروفا جارة بحيث يصدق عليها تعريف تلك الحروف وهو ماوضع لافضاء معنى الفعل بل كل منها محمول على حرف من الحروف الجارة فالزائد محمول على غير الزائد لاشتراكهما في الصورة والحرفية ورب محمول على الزائد او على من الاستغراقية في قوله ومامن احد للاشتراك في افادة التأكيد ذهب الى هذا الدماميني وابن طاهر وتبعهما المصنف وقيل انها كسائر الحروف الجارة لتعدية عاملها وهو مردود وحروف الاستثناء محمولة على الزائد ايضا للاشتراك في عدم التعدية وكذا لولا ولعل محمولان على الزائد * ولما فرغ من بيان احوال الحرف الجار الذى لايتعلق بشئ شرع في بيان احوال الذى يتعلق فقال ﴿ومجرور ماعدا هذه السبعة﴾ قوله ومجرور مرفوع على انه مبتدأ ومضاف الى ما وهو موصول او موصوف وعدا فعل ماض وفاعله تحته راجع الى ما وهذه منصوب محلا على انه مفعول عدا والسبعة منصوب لفظا على انه صفة لهذه او بدل منه او عطف بيان له وقوله ﴿منصوب المحل﴾ بالرفع خبره ومضاف الى المحل اضافة لفظية وهو مجرور لفظا ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول يعنى مجرور الحرف الجر الذى عدا هذه السبعة منصوب محله ﴿على انه﴾ اى بواسطة ان ذلك المجرور ﴿مفعول فيه لمتعلقه﴾ بفتح اللام والضمير المجرور راجع الى ما ﴿ان كان الجار في﴾ اى لفظ في من ماعدا هذه السبعة ﴿اوما﴾ كان ذلك الجار غير لفظ في من الجار الذى ﴿بمعناه﴾ اى بمعنى في وقوله ﴿نحو صليت في المسجد﴾ مثال لما كان الجار فيه لفظ في صريحا وقوله ﴿اوبالمسجد﴾ اى او صليت بالمسجد مثال لما كان الجار وهو الباء بمعنى في وقوله ﴿او على انه﴾ معطوف على قوله على انه اى او مجرور ماعدا السبعة منصوب المحل بواسطة انه ﴿مفعول له﴾ اى لمتعلقه ﴿ان كان الجار لاما اوما﴾ اى او كان



بمعناه) ككيه وفي والباء (نحو ضربت زيدا للتأديب وكيمه عصيت) وعذبت امرأة في هرة ونحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا (او مفعول به غير صريح ان كان الجار ماعداهما نحو مررت بزيد) هذا كله اذا لم يسند المتعلق الى الجار والمجرور (وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور) مماعدا هذه كما هو الظاهر فمثل كفى بالله خارج عن هذا البحث ثم ان هذه العبارة تدل على ان الاسناد الى مجموع الجار والمجرور باعتبار ان الجار كالجزء الاول من المجرور فيكون من تتمته وباعتبار ان المتعلق لايتعدى الى المجرور الابه يكون من تتمته كالهمزة والتضعيف ففى هذا الجار فائدتان ايصال المتعلق الى المجرور والدلالة على ان الاسناد الى مجموع الجار والمجرور حتى يجب تذكير العامل وان كان المجرور مؤنثا آدميا مفردا نحو مر بهند وسيجئ زيادة بيان ان شاء الله تعالى وانكر بعضهم اسناد المتعلق الى الجار والمجرور وقال في مثل مر بزيد انه مسند الى ضمير مصدره المعرف كانه قيل هل مررت بزيد فقلت مر بزيد اى مر المرور المسئول عنه لانه يلزم في المصدر النائب عن الفاعل زيادة على مادل عليه الفعل والا يكون عبثا وكذا الزمان والمكان فلا يقال ذهب ذهاب اوزمان اومكان بل يقال ذهب ذهاب شديد او الذهاب المعروف او يوم الجمعة او فرسخ او امام المسجد او تجرد الفعل عن الدلالة على الحدث كما اذا قلت ذهب بمعنى اوقع ذهاب والحق في كل موضع يجوز فيه اسناد العامل الى المصدر والى المجرور جواز الامرين (فيكون) اى المجموع كما هو الظاهر اوالمجرور على ماهو المراد (مرفوع المحل على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد) ورمى عن القوس وضرب للتأديب

الحرف الذى كان ﴿بمعناه﴾ اى بمعنى اللام ﴿نحو ضربت زيدا للتأديب﴾ وهذا مثال لما كان الجار فيه لاما صريحا ﴿وكيمه عصيت﴾ وهذا مثال لما كان الجار فيه بمعنى اللام وهو كى وقوله ﴿او على انه﴾ معطوف اما على القريب او على البعيد يعنى او مجرور ماعداها من الجارة منصوب محلا بواسطة انه ﴿مفعول به غير صريح ان كان الجار ماعداهما﴾ اى ان كان جار ذلك المجرور الجار الذى عدا في واللام وعدا مابمعناهما ﴿نحو مررت بزيد﴾ فان الباء في بزيد متعلق بمررت لانه ليس بزائد وزيد مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب محلا على انه مفعول به غير صريح لمررت لان الباء ليس بمعنى في ولا بمعنى اللام * ثم شرع في بيان كون المجرور مرفوعا في بعض الاوقات فقال ﴿وقد يسند﴾ بصيغة المجهول وقوله ﴿المتعلق﴾ بفتح اللام مرفوع على انه نائب الفاعل لقوله يسند وقوله ﴿الى الجار﴾ متعلق بقوله يسند ﴿والمجرور﴾ معطوف عليه يعنى انه قد يسند متعلق ذلك الجار الى مجروره الذى هو مفعول به غير صريح له حين كونه مسندا الى فاعله لكونه فعلا معلوما ولما كان المتعلق فعلا مجهولا او اسما مفعولا او بمعنى اسم مفعول يقتضى ان يسند ذلك المتعلق الى مفعوله لانه لم يجد في التركيب شيأ حتى اسند اليه فوجد مفعولا به غير صريح فاسند اليه بالضرورة ﴿فيكون﴾ عطف على قوله يسند والفاء عاطفة وسببية اى بسبب ذلك الاسناد يكون جميع ذلك الجار والمجرور ﴿مرفوع المحل﴾ بالنصب خبر يكون ﴿على انه﴾ اى بواسطة ان ذلك المجرور مع جاره ﴿نائب الفاعل نحو مر بزيد﴾ فان مر فعل مجهول وهو حين كونه فعلا معلوما مسند الى فاعله وكان بزيد متعلقا به ومفعولا به غير صريح له ولما بدل فعل مر الى صيغة المجهول بطل اسناده الى فاعله فاحتاج الى الاسناد الى شئ فوجد في التركيب ذلك المفعول فاسند اليه فتحول محله من النصب الى الرفع لتحول واسطة فان الواسطة في الاول كان مفعولية وبعد التحول كان نائبية الفاعل * ثم شرع في مسائل الجار والمجرور من حيث جواز

---

قال في المغنى (كى) على ثلاثة اوجه احدها ان تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهى الداخلة على استفهامية في قولهم في السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه اهـ مختصرا

وذهب فی یوم الجمعة ﴿ویجوز تقدیم ما﴾ ای الجار والمجرور الذی ﴿عدا هذا﴾ ای نائب الفاعل من الجـار والمجرور
﴿علی متعلقه نحو بزید مررت﴾ وفی یوم الجمعة سرت وللتأدیب ضربت لانه فضلة ولم یمنع من تقدیمه مانع واما نائب
الفاعل فلما اخذ حکم الفاعل ﴿ ٣٨ ﴾ امتنع تقدیمه کالفاعل وماوقع فی الکشاف فی تفسیر قوله تعالی اولئك

کان عنه مسؤلا ان عنه فاعل مسؤلا قدم علیه مؤل بانه کان هکذا فی اصل المعنی وقدم علیه فکان فاعلا لمفسره ﴿ وقد یحذف المتعلق ﴾ وذکره اکثر ولذا اتی بقد ﴿فان کان﴾ المتعلق ﴿ المحذوف فعلا ﴾ اصطلاحیا وتخصیصه به اما اشارة الی اختیار مذهب الاکثر قیل هم البصریون وقال الفاضل العصام ای اکثر النحاة من البصریین والکوفیین فی الظرف المستقر من ان المقدر فیه فعل لکونه اصلا فی العمـل ومذهب الاقل وهم الکوفیون او اقلهم منهما ان المقدر صفة مشتقة لکون المفرد اصلا فی الخبر وغیره ولکن الحق وبالقبول احق ان یقدر فعل ان ارید الدلالة علی الزمان والافغیره ولاخلاف فی الصلة وجواب القسم انه فعل لانهما لایکونان الا جملتین ولا فیما بعد اما واذا انه صـفة لاختصاصهما بالمفرد نحو اما عندکم فزید وخرجت فاذا بالباب زید واما الاکتفائه به لانه الاصل ویجوز ان یراد بالفعل مایدل علی الحدث ﴿ عاما ﴾ لکل فعـل کالکون والوجود والحصـول والثبوت والاستقرار والوقوع یقال کان الاکل والضرب وغیر ذلك ﴿متضمنا فی الجار والمجرور﴾ ای مفهوما معناه منهما والتضمن لازم للعموم یوجد حیث

تقدیمه علی عامله وتأخیره فقال ﴿ویجوز تقدیم ما﴾ ای یجوز تقدیم الجار والمجرور الذی ﴿عدا﴾ ای تجاوز ذلك الجار ﴿هذا﴾ ای الجار والمجرور الذی کان نائب فاعل وقوله ﴿علی متعلقه﴾ بفتح اللام متعلق بالتقدیم یعنی یجوز تقدیم کل جار ومجرور مماذکر من کونه مفعولا فیه ومفعولا له ومفعولا به غیر صریح علی متعلقه الاجارا ومجرورا یکون نائب فاعل فانه لایجوز تقدیمه فلا یقال بزید مر لانه کالفاعل والفاعل لایجوز تقدیمه علی فعله فکذا نائبه ولما فرغ من بیان مسائله بحسب التقدیم شرع فی بیان مسائله بحسب حذف متعلقه فقال ﴿وقد یحذف المتعلق﴾ اعلم ان لفظ قد فی الموضعین للتقلیل والغرض من اتیانه بیان قلة مدخوله بالنسبة الی ضده ففی الاول بین ان اسناد الفعل الی الجار والمجرور قلیل بالنسبة الی الاسناد الی غیره وفی الثانی بین ان حذف المتعلق قلیل بالنسبة الی ذکره یعنی انه یجوز حذف المتعلق والفاء فی ﴿فان کان المحذوف﴾ تفصیلیة یعنی لتفصیل اجمال وهو انه اذا حذف المتعلق یکون شان ذلك المتعلق قسمین اما شانه انه فعل من الافعال العامة اولا ثم فصله بقوله ان کان ذلك المتعلق الذی کان محذوفا ﴿فعلا عاما﴾ ای من الافعال التی یکون مادة حدثه موجودا فی کل الموجودات او فی اکثرها کالموجود والکائن والحاصل والمستقر فان احداث هذه الاربعة وموادها توجد بحسب معانیها فی کل الموجودات لانه اذا کان الشیء موجودا فیصح ان یقال انه موجود وحاصل وکائن فهذه الثلاثة توجد فی کل الموجودات جوهرا کان او عرضا واما مستقر فیوجد فی بعضها فقوله فعلا خبر کان وقوله عاما صفته وقوله ﴿ متضمنا ﴾ صفة بعد صفة له وقوله ﴿ فی الجار والمجرور ﴾ مفعول لمتضمنا ای کان الغرض من المتعلق ذکر مطلق الوجود والکون والحصول والاستقرار الذی فهم من ذکر الجار والمجرور لان الغرض منه ذکر فعل خاص زائد علی الوجود وامثاله علی القیام والقعود والاکل والشرب فانه اذا قلنا زید فی الدار لم یتعین ان الغرض منه ای فعل صدر من زید وحصل فی الدار بل فهم منه ان زیدا موجود فی الدار واما اذا قلنا زید اکل فی الدار فیکون الغرض منه صدور الاکل من زید فی الدار بمعنی التضمن ههنا کون الظرف بحیث یفهم منه عرفا

وجد العموم ﴿یسمیان﴾ ای الجار والمجرور ﴿ظرفا مستقرا﴾ ای مستقرا فیه والظرف عند النحاة اسم لظرف
الزمان او المکان ثم تسامحوا فاطلقوا علی الجار والمجرور ایضا فوجه ﴿ ٣٩ ﴾ تسمیتهما ظرفا هذا واما کونه مستقرا

فیه فلاستقرار معنی الفعل وعمله وضمیره واعرابه فیه بانتقال کل منها الیهما علی مایأتی ان شاء الله تعالی ﴿ نحو زید فی الدار ای حصل ﴾ او حاصل ﴿وان لم یکن﴾ المتعلق المحذوف ﴿ کذلك ﴾ ای فعلا عاما متضمنا فی الجار والمجرور بل خاصا ﴿اولم یحذف متعلقه ﴾ ای الجـار ولو عاما ﴿یسمیان ظرفا لغوا﴾ ای ملغی ای فضلة غیر رکن من الکلام لعدم انتقال شیء مماذکر ﴿نحو زید فی الدار ای اکل﴾ او آکل بقرینة حالیة او مقالیة کما اذا قیل این اکل زید فقلت فی الدار ﴿ ومررت بزید ﴾ هذا مذهب عامة النحـاة وحقق بعضهم ان المتعلق المحـذوف فی الظرف المستقر قد یکون من الافعال الخاصة اذا ساق الذهن الیه ذکره الفـاضل العصام وقال فی المغنی اللبیب واشتراط النحویین الکون المطلق ای الفعل العام انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه انتهی واما قوله تعالی فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار فیه بمعنی الکون لا بمعنی الحصول العام کذا فی حاشیة العصام ﴿ وقد یحذف الجار﴾ والاکثر ان تذکر ﴿وهو﴾

معنی عامله وان لم تعلم الفاظ العربیة واوضاعها وقوله ﴿ یسمیان ﴾ جواب الشرط ای ان کان المتعلق المحذوف کذلك یسمی ذلك الجار والمجرور ﴿ظرفا مستقرا﴾ ای ظرفا استقر فیه عامله ای متعلقه المحذوف ﴿نحو زید فی الدار﴾ فزید مرفوع لفظا علی انه مبتدأ وفی حرف جر والدار مجرور به فتضمن مجموع الجار والمجرور معنی متعلقه وهو قوله ﴿ای حصل﴾ وخبر المبتدأ فی الحقیقة هو حصل لکن لما تضمن الجار والمجرور المعنی الذی یستفاد من حصل لانه لما ذکر قوله فی الدار یستفاد منه حصول زید فیه وکذا وجوده وکونه واستقراره فان قدر فیه حصل یکون مع فاعله جملة وان قدر حاصل یکون مع فاعله مرکبا والاول اکثر واولی وقوله ﴿ وان لم یکن ﴾ معطوف علی قوله ان کان واسمه تحته راجع الی المتعلق وقوله ﴿ کذلك ﴾ خبره وقوله ﴿اولم یحذف﴾ فعل مجهول وقوله ﴿متعلقه﴾ نائب فاعله وقوله ﴿یسمیان﴾ ای یسمی ذلك الجار والمجرور جواب وان لم یکن یعنی انه ان لم یکن المتعلق الذی حذف فعلا عاما اولم یکن المتعلق محذوفا بل کان مذکورا یسمی ذلك الجار والمجرور ﴿ظرفا لغوا﴾ ای فضلة فی الکلام ﴿نحو زید فی الدار ای اکل﴾ هذا مثال لما یکون المتعلق غیر فعل عام لان المتعلق المحذوف هو اکل وهو لیس بفعل عام بل الاکل انما وجد فیما له نفس کالحیوان ولا یوجد فی غیر الحیوان من الموجودات فیکون زید مبتدأ واکل مع فاعله جملة مرفوع المحل علی انها خبر المبتدأ وفی متعلق باکل المحذوف والدار مجرور به لفظا ومنصوب محلا علی انه مفعول به غیر صریح لاکل وان قدر اسم فاعل یکون هو مع فاعله مرکبا مرفوعا لفظا علی انه خبره وانما سمی لغوا لانه لیس بعمدة ورکن من ارکان الکلام والکلام مستغن عنه وقوله ﴿ومررت بزید﴾ معطوف علی المثال الاول ومثال لما لم یحذف متعلقه لان الباء فی بزید متعلق بمررت والحاصل ان المتعلق اما مذکور واما محذوف فالاول ظرف لغو سواء کان فعلا عاما او خاصا فالمحذوف اما فعل عام او فعل خاص فالاول ظرف مستقر والثانی ظرف لغو ٭ ولما فرغ من مسائل المتعلق حذفا واثباتا شرع فی مسائل الجار فقال ﴿وقد یحذف الجار وهو﴾ ای حذف الجار ٭(اعلم) ٭ان مرجع الضمیر اما سابق اولا فالسابق اما مذکور صراحة نحو زید هو عالم او مذکور ضمنا نحو اعدلوا

اى حذف الجار (على نوعين) النوع الاول حذف (قياسى) يمكن لبيانه قاعدة كلية بحيث يرجع اليها لمعرفة جزئى من جزئياتها ولايحتاج الى السماع فيه بخصوصه مثل كل ظرف زمان يجوز فيه حذف فى يعرف منه حذفه من نحو سرت يوم الجمعة وصمت «٤٠» شهرا (و) النوع الثانى حذف (سماعى) اى لاينضبط بضابط بل يحتاج فى كل جزئى الى السماع وسنبين كلا ان شاء الله تعالى (فالقياسى) من الحذف (فى ثلاثة مواضع) الموضع (الاول المفعول فيه فان حذف فى) لاما بمعناه اذ لايقدر الا ماهو الشائع والشائع فى الظرفية فى كما ان الشائع فى التعليل اللام وجوز الفاضل العصام تقدير ماهو بمنزلته (منه قياس) اى قياسى (ان كان) المفعول فيه (ظرف زمان) قال الفاضل العصام من اضافة الدال الى مدلوله فهى لامية لابيانية كما توهم ونبه به على ان المفعول فيه يسمى ظرفا ايضا (مبهما كان او محدودا) يجوز رجوع ضمير كان الى الظرف فابهامه بابهام مدلوله الذى هو الزمان والى الزمان كما فى قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا والمبهم من الزمان مالم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت والمحدود مااعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة ثم المراد بظرف الزمان مظهره كما هو المتبادر لامضمره فانه لابد فيه من اظهار فى واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول به على سبيل التوسع ووجه حذفه من المبهم كونه جزء معنى الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر وشبهه ومعناه محمول عليه والمحدود محمول على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية (نحو سرت حينا) اوزمانا (وصمت شهرا) او يوما الاول للاول

هو اقرب لان الضمير راجع الى العدل المذكور فى ضمن اعدلوا وغير السابق اما سابق حكما نحو ضرب غلامه زيد لان ضمير غلامه راجع الى زيد وهو وان كان مذكورا بعده لكنه سابق حكما لانه فاعل ورتبته ولى فعله واما غير سابق حكما فهذا الاخير غير جائز لكونه اضمارا قبل الذكر فالثلاثة الاول جائز والله اعلم فعلى هذا يكون الضمير فى قوله وهو يرجع الى الحذف المذكور فى ضمن يحذف كما فى قوله تعالى [اعدلوا هو اقرب] يعنى ان الحذف المذكور فى ضمن يحذف «على نوعين قياسى» اى الاول قياسى اى مضبوط بضابط كلى يقاس كل جزئى يوجد فى هذا الكلى الى آخر ولايحتاج الى سماع «وسماعى» اى والنوع الثانى سماعى اى غير مضبوط بضابط كلى ولا يقاس احدهما الى الآخر «فالقياسى» الفاء تفصيلية لعطف التفصيل على الاجمال وهو مبتدأ والالف واللام للعهد الخارجى لسبقه فى التقسيم وقوله «فى ثلاثة مواضع» ظرف مستقر خبره اى حصل او حاصل فى ثلاثة مواضع «الاول» اى الموضع الاول من الثلاثة «المفعول فيه» وسيجىء تعريفه فى المنصوبات «فان حذف فى» اى فان حذف لفظ فى «منه» متعلق بالحذف اى من بعض افراده «قياس» اى قياسى فحذف منه الياء النسبية وقوله «ان كان» فعل شرط اسمه راجع الى المفعول فيه وخبره قوله «ظرف زمان» وجواب الشرط تقدم عليه اى ان كان كذلك فحذف فى منه قياس وقوله «مبهما» خبر لقوله «كان» قدم عليه وقوله «او محدودا» معطوف على مبهما اى سواء كان الظرف الزمان ظرف زمان مبهم او ظرف زمان محدود ويجوز فيه حذفها قياسا وقوله «نحو سرت حينا» مثال لظرف الزمان المبهم وقوله «وصمت شهرا» مثال لظرف الزمان المحدود لان الحين يطلق على زمان ليس له ابتداء وانتهاء وليس له يوم معدود وساعة معدودة واما الشهر فله ابتدأ وانتهاء وايام معدودة يطلق على

والثانى للثانى وقد يعتبر المصدر زمانا توسعا نحو رفعا ونصبا وجرا فى عبارات القوم اى فى الرفع الى آخره (او) كان (ظرف مكان مبهما) للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الابهامية بعضهم فسر المكان المبهم بالنكرة ورد بدخول بيت ومسجد فيه مع كونهما محدودين وبخروج نحو امامك واجيب عنه بعدم تعرف الجهات الست مثل غير ومثل وفسره بعضهم كالزمان المبهم ورد بخروج المقادير الممسوحة مع جواز حذف فى منها قياسا وبعضهم بالجهات الست فاضطر الى القول بان ماعداها محمول عليها فعدل المصنف «٤١» عن كل منها واتى بتعريف جامع ومانع واستثنى ماالستنا ولقد اصاب فقال (وهو) اى المكان المبهم (ما) اى مكان (ثبت له) اى لذلك المكان (اسم) وهو ظرف المكان (بسبب امر) وهو مانسب اليه ذلك المكان (غير داخل) اى ذلك الامر (فى مسماه) اى مسمى ذلك الاسم اى غير جزء منه بل خارج عنه فظرف المكان ذلك الاسم ويجوز رجوع الضمير الى ظرف المكان فحينئذ يجب تقدير المضاف اما فى جانب الخبر اى اسم ما او فى جانب المبتدأ اى ومعناه فحينئذ الاوضح الاوجز ان يقال وهو اسم ثبت لمكان بسبب امر غير داخل فيه (كالجهات الست) وهى تسمية بالمسمى (وهى امام وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت) نحو جلست امام زيد فان المكان الذى جعل الامام اسماله بسبب زيد مكان خارج عنه زيد وقس عليه الخلف وغيره (وكعند) اعيد الجار لتعيين المعطوف عليه نحو جلست عندك اى فيما حولك او مافى حمايتك فان عند غير مختص بالحضرة بل يعمها وما فى الحماية كالدار (ولدى) بمعنى عند لكن يختص بالحضرة والفه تثبت مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر كالف على والى وحكى سيبويه عن قوم لداك وعلاك والاك (ووسط بسكون السين) بمعنى بين فى الصحاح كل موضع يصح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم (وبين ازاء وحذاء

مجموعهما شهر واحد وكذا اليوم فان له ابتداء وانتهاء معتبر وهو طلوع الشمس وغروبها وقوله «او» كان معطوف على قوله ان كان ظرف زمان اى ان حذف فى قياس ايضا ان كان اى المفعول فيه «ظرف مكان» وقوله «مبهما» منصوب على انه صفة ظرف • ثم شرع فى تعريف المبهم فقال «وهو» اى ظرف المكان المبهم «ما» اى اسم المعنى الذى «ثبت له» اى ثبت لذلك المعنى «اسم» اى لفظ موضوع له لغة او عرفا يدل على ذلك المعنى حين ذكره «بسبب امر» متعلق بثبت اى ثبت له ذلك الاسم بسبب امر «غير داخل فى مسماه» اى مسمى ذلك الاسم بل سبب التسمية امر خارج عنه فذلك المكان الذى سمى له باسم خاص مبهم فى ذاته وانما يتعين بوقوع امر خارج عنه «كالجهات الست» اى ذلك المكان المبهم كالجهات الست للاجسام «وهى» اى الجهات الست «امام وقدام» وهذان مرادفان «وخلف» وهو الثانى منها «ويمين» وهو الثالث منها «ويسار وشمال» وهما الرابع منها «وفوق» وهو الخامس «وتحت» وهو السادس فان مسميات هذه الست ليست بمكان متعين له حدود او مساحة معدودة معينة يطلق على ذلك هذه الاسماء بل مسمياتها تتعين وتكون اذا وجد جسم خارج عنها ويقال حين وجوده ان هذا امام ذلك الجسم ويمينه ويساره وقوله «وكعند» معطوف على قوله كالجهات اى ذلك المكان المبهم مثل عند لان عند يطلق على المكان الذى حوله الجسم يقال جلست عندك اذا جلس حول المخاطب وهو ايضا مبهم «ولدى» وهو بمعنى عند لكنه مختص بالحضور ويقال جلست لدى زيد اى عند حضوره «ووسط بسكون السين» لانه بمعنى بين فانه اذا قلت جلست وسط القوم يصح ان يقال بين القوم «وبين وازاء وحذاء

وتلقاء ) هذه الثلاثة بمعنى الجهة «٤٢» ( وكالمقادير الممسوحة ) اى المعلومة بالمساحة المقادير جمع مقدار وهو القدر وقدر الشئ مبلغه ثم اطلق على مايدل على ذلك القدر ( نحو فرسخ ) وهى مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثنى عشر الف خطوة وتلك المساحة غير داخلة فيها ( وميل ) وهو ثلث الفرسخ ( وبريد ) وهو اربعة فراسخ ( الاجانبا ) استثناء من ظرف المكان المبهم يعنى يحذف فى قياسا من ظرف المكان المبهم الاجانبا ( وجهة ووجها ) كلها بمعنى ( ووسطا بفتح السين ) وهو المكان الذى يستوى اليه المساحة من الجوانب ( وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت و ) الا ( كل اسم مكان ) وهو فى العرف اسم مشتق لمكان بزيادة الميم ( لايكون ) ملتبسا ( بمعنى الاستقرار ) بان لايدل على القرار ولو فى الجملة ( نحو المقتل والمضرب ) والمأكل فانها ظرف مكان مبهم لان المكان سمى مقتلا ومضربا ومأكلا وغير ذلك بوقوع الحدث الذى هو القتل والضرب والاكل وغير ذلك فيه وكل واحد منها غير داخل فيه ( و ) الحكم ( كذا ان كان ) اسم مكان ملتبسا ( بمعناه ) اى بمعنى الاستقرار ( ولم يكن متعلقه ) اى عامله ملتبسا ( بمعناه ) اى بمعنى الاستقرار ( نحو مقام ومكان ) فان القيام والكون يستلزمان القرار ولو فى الجملة

وتلقاء» فان كلا من الحذاء والازاء والتلقاء من الامكنة التى ثبت لها اسم بسبب وجود جسم غير داخل فى مسماه «وكالمقادير الممسوحة» اى ظرف المكان المبهم مثل المقادير التى ثبت لها اسم بعد المساحة وهو ايضا مبهم لانه يصدق عليه تعريف المبهم فان المساحة التى هى سبب للتسمية خارج عن مسماه وانما اعاد الكاف ههنا لان البعض ظن ان المقادير الممسوحة ليست بمبهمة واشار باعادة الكاف الى رد ظنه لذلك «نحو فرسخ وميل وبريد» فان كلا من الثلاثة مقادير مخصوصة يعرف بالمساحة التى هى امر غير داخل ويطلق الفرسخ على المكان الممسوح باثنى عشر الف خطوة والميل يطلق على ثلث الفرسخ وهو اربعة الآف خطوة والبريد يطلق على اثنى عشر ميلا وقوله «الاجانبا» استثناء من حكم الحذف يعنى جاز حذف فى من كل مكان مبهم الاجانبا «وجهة ووجها ووسطا بفتح السين» واعلم ان القوم اختلفوا فى تفسير المبهم فبعضهم عرفوه بالتعريف الذى ذكره المصنف فيدخل فيه جميع ماذكر الى ههنا فيحمل الاستثناء حينئذ على الاستثناء من الحكم وبعضهم عرفه بما لايعتبر حدود لانهاية فيخرج منه المقادير الممسوحة فيحتاج الى ان يقال انها وان لم يطلق عليها المبهم لكن اعطى لها حكمها فى الحذف «وخارج الدار» معطوف على الاجانبا اى الا خارج الدار «وداخل الدار وجوف البيت وكل اسم مكان لايكون» اى ذلك الاسم «بمعنى الاستقرار» بان لايكون ذلك مشتقا من الحدث الذى يكون بمعنى الاستقرار وهو كونه فى مكان مع القرار فيه فى الجملة وقوله «نحو المقتل والمضرب» مثال لاسم المكان الذى لم يكن بمعنى الاستقرار لان المقتل والمضرب كلاهما اسم مكان من القتل والضرب وهما لايدومان ولا يستقران فى ذلك المكان بل هما عرضان لايستقران فيه واما اذا اريد بهما الاطلاق عليه وقت الصدور القتل والضرب فيهما فيكون حينئذ بمعنى الاستقرار لكن هذه الارادة ليست بظاهرة من اطلاقهما وغير متبادرة منهما قوله «وكذا» ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى الحكم فى انه «ان كان بمعناه» كالحكم الذى قبله فى انه لايجوز حذفه فيه يعنى ان كان اسم المكان بمعنى الاستقرار «ولم يكن متعلقه بمعناه» لم يجز حذف فى ايضا «نحو مقام ومكان» فانهما وان كانا

( فان هذه المستثنيات لايجوز حذف فى منها ) بالاستقرار نص عليه سيبويه مع كون كل منها ظرف مكان مبهما لصدق تعريفه عليه لانك اذا قلت اكلت فى جانب زيد فالجانب ثبت لمكان بسبب زيد وهو خارج عنه وكذا غيره ولعل السر فى عدم جواز حذفه فى نحو الجانب عدم العراقة فى الظرفية لانه يستعمل كثيرا فى غيرها فلابد من فى للتنصيص على الظرفية وفى اسم المكان عدم الدلالة على القرار اذ ظرفية الشئ كونه مقرا للآخر فلما لم يدل على القرار ضعف الظرفية فاحتيج الى فى ومايدل عليه منه «٤٣» وان ظهر ظرفيته الا انه لما لم يكن متعلقه بمعناه لم يظهر ظرفيته له ( لايقال اكلت جانب الدار ) او جهة البيت او غير ذلك مما ذكر ( او مضرب زيد او مقامه بل ) يقال اكلت ( فى جانب الدار او فى مضرب زيد او فى مقامه واما ان كان عامل القسم الاخير ) وهو مايكون بمعنى الاستقرار ملتبسا ( بمعنى الاستقرار يجوز حذف فى منه ) لوضوح ظرفيته له مع دلالته على القرار فلا حاجة الى تنصيص الظرفية بادخال فى عليه مأخوذين من حدث واحد او كل من حدث ( نحو قمت مقامه و ) نحو ( قعدت مكانه ) اعلم ان النحاة اختلفوا فى مثل قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقال الرضى وصاحب التسهيل وصاحب المغنى جواب اما مادخلت عليه الفاء وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب الشرط محذوفا مدلولا عليه والمعنى مهما يكن من شئ ان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح الخ وقال آخرون ان الجواب جواب الشرط والشرط مع جوابه جواب اما والتقدير فاما المتوفى فان كان الآية فلما حذف الفاء لئلا يلزم اجتماع اداتى الشرط والجزاء واذا عرفت هذا فقد عرفت ان عبارة المصنف هذه تميل الى القول الاخير لانه لم يؤت بالفاء فى الجواب والتقدير واما عامل القسم الاخير فان كان الخ فلما حذف اظهر بعد كان ويمكن ان تحمل على القول الاول بان يقال الفاء محذوف مع مدخوله اى فاقول يجوز حذف فى (وان كان) المفعول فيه

مشتقين من القيام والكون اللذين هما عرضان قاران لكن لما لم يظهر كون متعلقهما كذلك احتاج الى ذكر فى ليكون نصا على ظرفيتهما والفاء فى «فان» لتفصيل حال المستثنيات يعنى ان «هذه المستثنيات» من قوله الاجانبا الى ههنا «لايجوز حذف فى منها» اى من هذه الكلمات وان كان كل منها من ظروف المكان المبهم «لايقال اكلت جانب الدار» اى لايجوز ان يقال اكلت جانب الدار بحذف فى وكذا لايقال جهة الدار او وجه الخان او وسط الدكان بفتح السين وانما اورده المصنف رحمه الله تعالى اشارة الى نص سيبويه عليه «او مضرب زيد او مقامه بل» يقال اكلت «فى جانب الدار او فى مضرب زيد او فى مقامه» اما عدم جوازه فى جانب الدار فلان الجانب وان كان حين استعماله فى الظرف يصدق عليه مفهوم المبهم لكن لكون اصله غير ظرف كان كالخارج عن تعداد الظروف واما فى مضرب ومقام لكون عاملهما اكلت فان الاكل ليس بقار قوله واما ان كان معطوف على عدله المقدر فكأنه قال حكم اسم المكان الذى يكون بمعنى الاستقرار انه اما ان لا يكون عامله بمعنى الاستقرار او يكون اما ان لم يكن عامله بمعنى الاستقرار فلا يجوز حذف فى منه «واما ان كان عامل القسم الاخير» وهو اسم المكان الذى يكون بمعنى الاستقرار فقوله عامل اسم كان وقوله «بمعنى الاستقرار» خبره وقوله «يجوز حذف فى منه» جواب الشرط لانه حينئذ يكون متضمنا المصدر بمعناه فيكون مشعرا بكونه ظرفا للحدث الذى فيه فيستغنى حينئذ من ذكر لفظ فى «نحو قمت مقامه وقعدت مكانه» فان عامل المقام والمكان فى هذا التركيب هو القيام او القعود الذى بمعنى الاستقرار . ولما فرغ من حكم ظرف المكان المبهم شرع فى حكم المحدود وتعريفه فقال «وان كان» اى المفعول فيه

(ظرف مكان محدودا وهو ماثبت له اسم بسبب امر داخل فى مسماه) غير خارج عنه حل هذه العبارة مثل ماسبق (نحو دار) وبيت وخان وبلد فان هذه اسماء ثبت لمواضع بسبب امور دخلت فيها كالبيت فى الدار والجدران فى البيت والبيوت فى الخان والدور وغيرها ﴿ ٤٤ ﴾ فى البلد (فلا يجوز حذف فى) من محدود اذ لا يحمل على الزمان لعدم

﴿ظرف مكان محدودا وهو﴾ اى المحدود ﴿ماثبت﴾ اى اسم ماثبت ﴿له اسم بسبب امر داخل فى مسماه﴾ اى غير خارج عنه كالمبهم ﴿نحو دار﴾ وكذا البيت والبلد لان البلد انما يسمى به اذا اشتمل الدور الداخلة فيها والدور انما سميت بها لاشتمالها البيوت والبيوت انما سميت لاشتمالها الجدار والسقف وكل من المذكورات انما ثبت لها من الاسم للشئ الداخل فى مسماها قوله ﴿فلا يجوز حذف فى﴾ جزاء للشرط المحذوف اى اذا كان لفظ الدار من المكان المحدود فلا يجوز حذفه منه وقوله ﴿فلا يقال﴾ تفصيلية معطوفة على قوله فلا يجوز يعنى اذا لم يجز حذفه فى مثل الدار لا يجوز حينئذ ان يقال ﴿صليت دارا بل﴾ يقال صليت ﴿فى دار﴾ وتحقيقه ان القياس فى حذف فى من المفعول فيه انما يجوز فى ظرف الزمان لكون الزمان جزأ من الفعل فينصب كالمفعول المطلق الذى هو مصدر الفعل لكونه جزأ من الفعل واما ظرف المكان اذا كان مبهما يحمل على ظرف الزمان المبهم لاشتراكهما فى الظرفية والمبهمية فيحذف منه لذلك واما اذا كان محدودا يكون اشتراكهما فى الظرفية فقط فلا يحمل عليه فلا يحذف منه وقوله ﴿الا﴾ استثناء مفرغ من قوله فلا يجوز اى لا يجوز حذفه من كل مكان محدود يقع بعد فعل الا ما يقع ﴿بعد دخل ونزل وسكن﴾ فانه يجوز حذفه اذا وقع بعد هذه الافعال الثلاثة ﴿نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد﴾ وهذا وان كان حكمه عدم جواز حذفه منها ولكن لكثرة استعمال هذه الثلاثة توسع جواز حذفه بان يكون على طريق الحذف والايصال يعنى على الطريق الذى يحذف فيه حرف الجر واوصل الفعل بحيث يتعدى الى مفعوله بلا واسطة الجار * ولما فرغ المصنف من بيان الموضع الاول الذى جاز فيه حذف الجار قياسا شرع فى الموضع الثانى منه فقال ﴿والثانى﴾ اى الموضع الثانى الذى يجوز حذف الجار منه ﴿المفعول له﴾ لكن ليس هذا الجواز على اطلاقه بل بشرط شيئين وهو انه ﴿اذا كان﴾ اى وانما يجوز حذفه اذا كان المفعول له ﴿فعلا﴾ وهو بفتح الفاء فان للفعل معنيين لغوى

جهة الحمل ولا على المكان المبهم لانه يكون كالاستعارة من المستعير (فلا يقال صليت دارا بل) يقال (فى دار الا ما) اى من مكان محدود وقع (بعد دخل ونزل وسكن) وفروعها كادخل وانزل واسكن وغيرها نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة والبعدية اعم من ان تكون رتبية نحو الدار دخلت وانما فسرنا الموصول بالمكان لانه لابد من اظهار فى فى غيره نحو دخلت فى الامر اوفى مذهب ابى حنيفة رحمه الله واستعمال الدخول باظهار فى فى المكان وان جعله سيبويه شاذا نحو دخلت فى الدار مما يؤيد كونه مفعولا فيه فى الرضى ان حذف فى لكثرة استعمالها وقال عصام الدين لكمال مشابهة مدخولها المفعول به حتى ذهب الجرمى الى انه مفعول به واستدل بانه لا يعقل معناه بدون المتعلق بواسطة فى والمفعول به ما لا يعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف جر ومما يؤيد كونه مفعولا فيه كون مصدره على فعول وهو من

الاوزان الغالبة فى اللازم وان نقيض الدخول وهو الخروج لازم بلاخلاف (نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد و) الموضع (الثانى) من المواضع الثلاثة التى يحذف حرف الجر فيها قياسا (المفعول له) يحذف منه اللام وقيل او بمعناه قياسا (اذا كان) مدخوله (فعلا) احترازعما اذا كان مدخوله غير فعل مثل جئتك للسؤال وجئتك للعسل كائنا

(لفاعل الفعل) الاصطلاحى فاكتفى به عن شبه الفعل او المراد الدال على الحدث فيشمله ايضا مثل انا خارج من الدار خوفا (المعلل) به بان فعلهما فاعل واحد وشرط بعضهم كون ذلك الفعل فعل غير الجوارح قوله (ومقارنا) اى ذلك الفعل (له) اى للفعل المعلل عطف على الفاعل لا على فعلا ﴿ ٤٥ ﴾ (فى الوجود) بان يتحد زمانهما

واصطلاحى فاللغوى مفرد وهو الحدث والمصدر والاصطلاحى مركب من الحدث والزمان والنسبة واذا استعمل فى المعنى الاول يفتح فاؤه واذا استعمل فى الثانى يكسر فاؤه وقوله ﴿لفاعل الفعل﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة فعلا وقوله ﴿المعلل﴾ بالجر صفة الفعل اى الفعل الذى يكون عاملا للمفعول له وقوله فعلا احتراز عن اسم العين نحو جئتك للخبر وقوله لفاعل الفعل المعلل احتراز عن الفعل الذى يكون فعلا لغير فاعله نحو اكرمتك لاكرامك زيدا فانه لا يجوز حذف اللام منهما وهذا هو الشرط الاول للجواز واما الشرط الثانى فهو قوله ﴿ومقارنا﴾ وهو معطوف على قوله فعلا اى مع كونه فعلا يشترط ان يكون مقارنا ﴿له﴾ اى للفعل المعلل وقوله ﴿فى الوجود متعلق﴾ بقوله مقارنا وذلك على نوعين اما بان يكون زمان وجودهما متحدين ﴿نحو ضربت زيدا تاديباله﴾ واما بان يكون زمان وجود احدهما بعضا من وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان فى الاول وقع الضرب واحداث التأديب فى زمان واحد وفى الثانى وقع القعود بعد حدوث الجبن لكن حدوث القعود وقع بعضا من زمان الجبن فاكتفى المصنف بالمثال الاول وايضا ان فى الاول وقع الضرب لتحصيل التأديب وفى الثانى وقع القعود لحصول الجبن ويسمى الاول تحصيليا والثانى حصوليا واكتفى المصنف رحمه الله تعالى بالمثال الاول وقوله ﴿بخلاف﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى الجواز حصل ملابسا بخلاف ﴿اكرمتك لاكرامك﴾ فان فى هذا المثال لم يوجد الشرط الاول فان فيه ليس حدثا وفعلا لفاعل الفعل المعلل الذى هو اكرمتك بل هو حدث صدر عن المخاطب وقوله ﴿وجئتك اليوم لوعدى امس﴾ معطوف على المثال الاول وفى هذا المثال وان كان المفعول له وهو الوعد حدثا صادرا عن المتكلم كالمجيئية الصادرة عنه لكن ليس مقارنا فى الوجود فان احدهما صدر فى اليوم والآخر صدر فى الامس * ثم شرع فى بيان احوال المجرور فى المفعول فيه والمفعول له بعد حذف الجار فيهما قياسا فقال ﴿وفى هذين الموضعين اذا حذف الجار﴾ وهو لفظ فى واللام

او يكون زمان احدهما بعضا من الآخر كقعدت عن الحرب جبنا فان زمان القعود بعض زمان الجبن وشهدت الحرب ايقاعا للصلح فان زمان ايقاع الصلح بعض زمان الشهود ثم ان المراد بالمقارنة فى الوجود اعم مما فى نفس الامر ومما فى قصد المتكلم فقط فيصح المثال الاخير وان لم يوقع الصلح فالمقارنة الخارجية ليست بشرط بل يكفى المقارنة فى القصد وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل واحد منها ولم يشترط التنكير كما اشترط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما ان الغالب فى المجرور التعريف (نحو ضربت زيدا تاديباله) اى ايقاعا للأدب فاعل الضرب والتأديب هو المتكلم وزمانهما واحد والضرب وسيلة للتأديب كالشتم والنصيحة وغير ذلك فى الرضى يصح ان يقال الضرب هو التأديب قال الفاضل العصام فيه نظر لان التأديب تحصيل الأدب وما

يليق بالشخص والضرب هو الوسيلة كالشتم وغيره (بخلاف اكرمتك لاكرامك) بالاضافة الى الفاعل لعدم الاتحاد فى الفاعل (وجئتك اليوم لوعدى) بذلك (امس) لعدم المقارنة فى الوجود (وفى هذين الموضعين) المفعول فيه والمفعول له المذكورين (اذا حذف الجار

ينتصب المجرور) على انه مفعول فيه او مفعول له لانهما كانا منصوبى المحل لعمل الجار فى لفظه فلما حذف الجار اظهر النصب الذى فى المحل يعم هذا النصب اللفظى وغيره كما فى لدى لانه معرب عند الرضى فنصبه تقديرى وكمتى واذا فنصبها محلى لكن انتقل من المحل البعيد الى المحل القريب لزوال الجر عنه (ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه) يعنى لا يبقى مجرورا لا قياسا ولا شذوذا (بالاتفاق) وظاهر عبارته انهما يقعان نائب الفاعل وقد حقق الرضى ان المفعول له لا يقع مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن الحاجب فعلى هذا ظاهر كلام المصنف فرضى لا وقوعى واما المفعول فيه فقد اختلف فى لازم الظرفية قال بعضهم لا يقع كالمصدر المؤكد فضرب مع زيد مسندا الى ضمير المصدر ورجحه المصنف فى الامتحان ومنهم من يجوز مع بقاء نصبه ابقاء على ما عليه فى اكثر الاستعمال ﴿ ٤٦ ﴾ وعليه قولهم ان معه فى المفعول معه نائب الفاعل ورفعه وعليه قراء لقد تقطع بينكم بالنصب والرفع وتصريحهم بانه فاعل على كلا التقديرين فاطلاق كلام المصنف فى هذا الكتاب محمول عليه ووجه عدم وقوع المفعول له ووقوع المفعول فيه ان النصب علامة قصد العلية والظرفية ولو فات النصب فى المفعول له فات علامة العلية فلا يعرف كونه مفعولا له فان عليته وقصدها انما تعرفان بالنصب بخلاف المفعول فيه فان النصب علامة قصد الظرفية فلو فات لم يعرف قصد الظرفية ولا بأس به لانه لم يقصد الظرفية بل كونه مسندا اليه واما ظرفيته فمعلومة من نفس الكلمة كذا ذكره الفاضل العصام ثمه ثم ان فى قوله وفى هذين متعلق بينتصب المقدر المفسر بالمذكر لان اذا لتضمنه معنى الشرط مانع لتقديم معمول ما بعده عليه واذا ظرف يحذف عند المحققين يقولون ان اذا منصوب بشرط ثم ان فيه قولان غير مضاف ومضاف الى عامله نظيره من الشرطية الذى عامله الشرط المعمول له اولينتصب على ما عليه الجمهور من انه خافض لشرطه منصوب بجوابه وان اعتبر تجردها عن معنى الشرط فتعلقهما بينتصب المذكور والجملة الشرطية او الجزائية مستأنفة او معترضة (و) الموضع (الثالث) من المواضع الثلاثة (ان) المصدرية (وان) بتشديد النون ولو بعد التخفيف نحو سرورى ان قد اكرمك زيد لانهما حرف موصول طويل بصلته فاجازوا فيهما التخفيف بحذف حرف الجر (فالجار) أى جاركان (يحذف منهما قياسا) اى حذف قياس اوحذفا قياسيا

﴿ ينتصب المجرور ﴾ اى يقبل مجرورهما النصب المحل الذى كانا منصوبين به محلا حين وجود الجار على انه مفعول فيه فى الاول ومفعول له فى الثانى وقوله ﴿ ان لم يكن نائب الفاعل ﴾ جملة شرطية وجزاؤها محذوف بقرينة ماقبله اى ان لم يكن المجرور نائب الفاعل ينتصب المجرور لفظا وقوله ﴿ ويرفع ﴾ معطوف على قوله ينتصب اى ويرفع المجرور لفظا ﴿ انكان ﴾ اى المجرور بفى واللام ﴿ نائبه ﴾ بالنصب خبر كان اى ان كان نائب الفاعل وقوله ﴿ بالاتفاق ﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الضمير المستكن فى يرفع وينتصب على سبيل التنازع اى يرفع كذلك حال كونه ملابسا باتفاق النحاة وينصب ايضا حال كونه ملابسا به يعنى انه لا يبقى مجرورا كما بقى فى القسم كما سيأتى انه اذا حذف الجار الذى هو حرف القسم بقى المجرور مجرورا ﴿ والثالث ﴾ اى الموضع الثالث من المواضع التى يجوز حذف الجار منها قياسا وهو مبتدأ قوله ﴿ ان ﴾ بالسكون مع فتح الهمزة يعنى به المصدرية خبره ﴿ وان ﴾ بفتح الهمزة وتشديد النون يعنى به الحرف الذى من الحروف المشبهة بالفعل وقوله ﴿ فالجار ﴾ الفاء تفصيلية يعنى ان الحرف الجار ﴿ يحذف ﴾ قوله الجار مبتدأ ويحذف فعل مجهول ونائب الفاعل تحته ضمير راجع الى المبتدأ والجملة تفصيلية يعنى ان الجار يحذف ﴿ منهما ﴾ اى من ان وان ﴿ قياسا ﴾ اى حذفا قياسيا وانما جاز حذفه من هذين الحرفين لكون الاولى داخلة على الجملة الفعلية



والثانية داخلة على الاسمية وتأويل الجملة التى وقعت بعدهما وحملها عليهما اورث ثقلا فى هذين الحرفين فحذف الجار الداخل عليهما تخفيفا لهما ﴿ نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى ﴾ هذا مثال لان المصدرية وقوله ﴿ اى لان جاءه الاعمى ﴾ تفسير له يعنى ان اصله لان جاءه الاعمى فاللام حرف جر متعلق بعبس وبتولى على سبيل التنازع وان مصدرية موصولة حرفية وجاء فعل ماض والضمير المنصوب محلا على مفعول به صريح لجاء والاعمى فاعله وجملة جاء جملة فعلية لا محل لها من الاعراب صلة ان وهو مع صلته فى تأويل المفرد فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب محلا على انه مفعول له لتولى اولعبس ﴿ وقوله تعالى ﴾ وهو بالجر معطوف على المثال السابق وقوله ﴿ وان المساجد لله فلا تدعوا ﴾ مراد لفظه وهو مجرور تقديرا على انه عطف بيان وقوله ﴿ اى لان المساجد لله ﴾ تفسير له واشارة الى ان اصله لان المساجد فاللام حرف جر متعلق بلا تدعوا وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل والمساجد منصوب لفظا اسمه ولله ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبره فالاسم مع الخبر جملة اسمية لا محل لها من الاعراب صلة ان وهو مع صلته فى تأويل المفرد فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب على انه مفعول له لقوله فلا تدعوا وقوله ﴿ والسماعى ﴾ بالرفع مبتدأ وقوله ﴿ فيما ﴾ اى فى الموضع الذى ﴿ عدا ﴾ اى تجاوز وهو صلة ما وما مع صلته مجرور محلا والجار مع المجرور ظرف مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ والجملة معطوفة على جملة فالقياسى و ﴿ هذه الثلاثة ﴾ مفعول عدا وقوله ﴿ مما سمع ﴾ بيان لما فى قوله فيما عدا وهو ظرف مستقر حال عن ما يعنى انه لما بين المواضع التى يحذف فيها الجار قياسا اراد ان يبين المواضع التى يحذف منها سماعا وهو فى المواضع التى هى غير المفعول فيه وغير المفعول له وغير ان وان حال كونها من المواضع التى سمع اى سمع ذلك مستعملا بحذف الجار منها وقوله ﴿ من العرب ﴾ متعلق بقوله سمع وقوله ﴿ فيحفظ ﴾ معطوف على قوله سمع وقوله ﴿ ولا يقاس ﴾ معطوف على يحفظ وقوله ﴿ عليه ﴾ متعلق بلا يقاس والضمير المجرور راجع الى ما يعنى اذا وقع فى تراكيب البلغاء حرف جار محذوف من غير هذه الثلاثة يحفظ ذلك على الوجه الذى سمع من العرب ولا يجوز ان يقاس عليه غيره * ثم المصنف اراد ان يبين حال المجرور الذى حذف جاره وكيف يكون اعرابه فقال ﴿ ثم القياس ﴾ اى القاعدة المضبوطة ﴿ بعد الحذف ﴾ اى بعد حذف الجار سواء كان حذفه

(نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى) وقوله تعالى (وان المساجد لله اى لان المساجد لله) ونحو اياك ان تضيع وقتك اى من ان تضيع وقتك واياك انك مضيع وقتك اى من انك (و) الحذف (السماعى فيما) اى فى موضع (عدا) ذلك الموضع (هذه) المواضع (الثلاثة) المفعول فيه والمفعول له المذكورين وان وان كائنا (مما) اى من موضع (سمع من العرب) فى القرآن او غيره اى يلزم فيه السماع (فيحفظ) ماسمع (ولا يقاس عليه) اى لا يجرى قياس عليه (ثم) اى بعد بيان مواضع الحذف مقتضى (القياس) على الاولين (بعد الحذف) اى حذف الجار

(فى غير الاولين) اى المفعول فيه ﴿ ٤٨ ﴾ والمفعول له وغيرهما الثالث من القياسى والسماعى اذ قد عرفت
ان الاعراب المحلى فيهما يظهر ولا بقاء على الجر بالاتفاق (ان توصل) انت (متعلقه) اى الجار (الى المجرور) اى تعمله فيه بلا واسطة وتعطيه الاعراب الذى جاءه منه كما اشار اليه بقوله (فتظهر) انت (الاعراب المحلى فيه) ان لم يمنع مانع من الظهور كما فى ان مع صلته وبعض السماعى لزوال المانع فيه وهو شغل لفظه بالاعراب الحقيقى وهو مذهب سيبويه لانه تعين فى الاولين ذلك فيحمل عليهما غيرها لابهام حاله او لقلته وقال الخليل والكسائى يبقى على ما كان عليه من الجر قال الرضى والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن نادر (وهو النصب على المفعولية والرفع على النائبية الفاعلية ويسمى) اى ماذكر من الحذف وغيره (حذفا وايصالا) لوجودهما فيه (نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه) ونحو استغفرت الله ذنبا اى من ذنب اولذنب ونفاه الخيراى له (ونحو قولهم مال مشترك فظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر فيه) حذف الجار وانتقل رفعه من المحل البعيد الى المحل القريب الذى هو محل الجر قبل حذف الجار وان مع صلته فى ان جاءه الاعمى منصوب مفعول له لعبس لا مجرور بلام مقدرة وفى نحو أعجب ان تضيع وقتك

قياسيا كما فى المواضع الثلاثة اوسماعيا كما فى عداها وقوله ﴿فى غير الاولين﴾ حال من المبتدأ اى القياس حال كونه فى غير المفعول فيه وفى غير المفعول له فان قياس حال مجرورهما قدسبق بانهما لايبقى مجرورين بالاتفاق قوله ثم القياس مبتدأ وقول ﴿ان توصل﴾ فعل مضارع مخاطب منصوب بان المصدرية وصلة له وهو مع صلته فى تأويل المفرد خبره وقوله ﴿متعلقه﴾ مفعول توصل اى ان تجعل متعلق ذلك الجار واصلا ﴿الى المجرور﴾ وقوله ﴿فتظهر الاعراب المحلى﴾ معطوف على ان توصل والاعراب مفعوله وقوله المحلى بالنصب صفته اى ان تجعل الاعراب الذى كان محليا عند وجود الجار ظاهرا لفظيا ﴿فيه﴾ اى فى ذلك المجرور ﴿وهو﴾ اى ذلك الاعراب المحلى الذى يكون ظاهرا بعد الحذف ﴿النصب على المفعولية﴾ اى على مفعوليته هى غير المفعول فيه وغير المفعول له وهذا ان كان المتعلق فعلا معلوما اواسم الفاعل ﴿والرفع على النائبية﴾ اى واما رفع على انه نائب الفاعل ان كان المتعلق فعلا مجهولا او اسم المفعول قوله ﴿ويسمى﴾ فعل مجهولا ومفعوله الاول نائب فاعل تحته راجع الى ماذكر وقوله ﴿حذفا﴾ مفعوله الثانى ﴿وايصالا﴾ معطوف عليه يعنى يسمى ماذكر من حذف الجار ومن ايصال متعلقه الى مجروره بحيث يظهر فيه اعرابه المحلى حذفا بجعل الجار محذوفا وايصالا بجعل المتعلق واصلا الى المجرور ﴿نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه﴾ لان اختار فعل لازم لايتعدى الى المفعول به الا بحرف الجر ولما حذف الجار الذى هو لفظ من واوصل متعلقه الذى هو اختار الى قوله قوم اظهر اعرابه المحلى لزوال المانع الذى هو حرف الجر وحذف من فى هذا المقام سماعى ولايقاس عليه فى كل اسم يقع بعد اختار ﴿ونحو قولهم﴾ معطوف على نحو قوله تعالى اى السماعى نحو قول العرب ﴿مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر فيه﴾ فان المشترك اسم مفعول من اشترك وبناؤه للمطاوعة يقال اشتركت زيدا فى هذا المال فاشترك اى قبل زيد الشركة فحينئذ يكون نائب فاعله هو الشريك ولما اسند ههنا الى الضمير الراجع الى المال والمال ليس بمشترك بل هو مشترك فيه علم منه ان فيه حذفا وهو فى والضمير المجرور راجع الى المال والمجرور مرفوع محلا على انه نائب فاعل المشترك فحذف الجار منه سماعا واوصل اليه متعلقه الذى هو المشترك فانتقل الضمير من المجرور الى الضمير المرفوع الذى هو هو فاستتر تحته وكذا قولهم طرف مستقر فان معناه ان المتعلق المحذوف استقر فى الظرف الذى

اى من ان تضيع مرفوع على انه كل نائب فاعل لاعجب (وقد يبقى) المجرور اذا كان المقسم به لفظة الله عند البصريين والكوفيون يجوزون الجر فى كل مقسم به حذف جاره وان كان بلاعوض نحو رب الكعبة لافعلن (مجرورا على الشذوذ) ان كان بلا تعويض وان كان معه يلزم الجر ويعوض مع لفظ الله ﴿ ٤٩ ﴾ هاء التنبيه وهمزة الاستفهام كقول الحجاج للحسن البصرى الله ليقومن عبد من عبدى فيقولن كذا وكذا وفى تعويض الهاء اربعة اوجه اثبات الف هاء وحذف همزة الله مع الساكنين الجائز اجتماعهما وحذف الالف لالتقاء الساكنين وقطع همزة الله لرفع الساكنين وقلب الف هاء همزة كما فى ولا الضالين فى قراءة ابى ايوب السختيانى والترتيب فى الحسن كالترتيب المذكور وتمام بحثه فى شرح الكافية للرضى (نحو الله لافعلن) بالجر (اى والله) هذا على وفق مافى شرح التسهيل وقال الرضى وتبعه عصام الدين لايحذف من ادوات القسم الا الباء لاصالته (ولا يجوز تعلق الجارين) ملفوظين او مقدرين او مختلفين الكائنين (بمعنى واحد) كائنين (بدون العطف) والابدال ومتعلق يتعلق اذ بهما يحصل نوع مغايرة نحو ضربت بالعصى وبالسوط ومررت بزيد باخيك وعجبت من زيد من يده او من علميه (بفعل واحد) متعلق ايضا بقوله تعلق من قبيل اكلت من ﴿ ـ ٤ ـ ايوبى ﴾ ثمره من تفاحه لان عمل العامل مبنى على اقتضائه المعمول فاذا عمل فى نوع من المعمول لم يبق له اقتضاء الى غيره من هذا النوع واما اذا لم يكونا بمعنى واحد فيجوز تعلقهما بفعل واحد لانهما ليسا من نوع واحد فيقتضيهما فعل واحد نحو ضربت بالعصا للتأديب (فلا يقال مررت بزيد بعمرو) بل وبعمرو مثال لكون الجارين

هو الجار والمجرور فالمستقر هو المتعلق والظرف هو المستقر فيه فلما اسند المستقر الى الضمير الراجع الى الظرف علم منه ان الجار حذف منه واوصل المستقر الى ذلك الضمير ورفعه بالنائبية * ولما بين المصنف مقام ما اوصل المتعلق بعد حذف الجار وما لايجوز ابقاؤه مجرورا اراد ان يبين مقام ما ابقى مجرورا ولايوصل متعلقه اليه فقال ﴿وقد يبقى﴾ اى يبقى المجرور فى بعض الاوقات ﴿مجرورا﴾ اى حال كونه مجرورا بعد حذف الجار وقوله ﴿على الشذوذ﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه مفعول مطلق ليبقى اى يبقى بقاء كائنا على الشذوذ ويقال لهذا مفعول مطلق مجازى لان المفعول المطلق فى الحقيقة هو لفظ بقاء لانه مصدر يبقى والظرف المستقر انما هو صفته فاطلاقه على الصفة اطلاق على المجاز من قبيل اطلاق لفظ موضوع للموصوف على صفته ﴿نحو الله بالجر﴾ ﴿لافعلن أى والله﴾ لافعلن فحذف حرف الجر الذى هو حرف القسم وابقى لفظة الله مجرورا وقرينة الحذف والمحذوف هو جواب القسم ثم ان بقاءه مجرورا مختص بباب القسم لكنهم اختلفوا فيه فالبصريون قالوا أنه مختص بلفظة الجلالة دون سائر اسماء الله تعالى والكوفيون يقيسون سائر اسماء الله تعالى على الجلالة ويجوزون ذلك فيه * ثم شرع فى مسئلة اخرى من مسائل الجار فقال ﴿ولا يجوز تعلق الجارين﴾ سواء كانا ملفوظين او محذوفين وقوله ﴿بمعنى﴾ ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة الجارين بتقدير المتعلق المعرفة اى الكائنين ﴿واحد﴾ او منصوب محلا على انه حال منهما وقوله ﴿بدون العطف﴾ صفة بعد صفة او حال من ضميره وقوله ﴿بفعل واحد﴾ متعلق بالتعلق يعنى لايجوز تعلق الجارين اللذين معناهما واحد بفعل واحد من غير ان يكون احدهما معطوفا على الآخر ﴿فلا يقال مررت بزيد بعمرو﴾ فان البائين ههنا كلاهما بمعنى الملابسة وتعلقا بمررت حال كون معناهما واحدا وليس احدهما معطوفا على الآخر فحينئذ لايجوز هذا التعلق لان مررت مشغول بملابسة زيد ولا احتياج له الى ملابسة لغيره واذا أريد اصلاحه يقال مررت بزيد وبعمرو فحينئذ يجوز تعلقهما

ملفوظين والمجرور مفعول به غير صريح ( و ) لايقال ايضا ( ضربت يوم الجمعة يوم السبت ) بل ويوم السبت والجار فيه مقدر والمجرور مفعول فيه هذان ماتبسان ( بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد ) بتقدير الجار ( واكلت من ثمره من تفاحه ) بذكره وانما ﴿ ٥٠ ﴾ عكس الترتيب ليكون المخالف اقرب لما خالفه بقدر الامكان وانما جاز هذان لان الجاريين لم يكونا بمعنى واحد فى الاول بل الاول للزمان والثانى للمكان صرح به الرضى فى زرت فى البلد فى يوم الجمعة وفى الثانى وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول تعلق به حين اطلاقه والثانى بعدما قيد بالاول فكان المعنى وقع الاكل المبتدئ من الثمر من التفاح بخلاف المثالين الاولين فانه لا يصح وقع منى ضرب يوم الجمعة يوم السبت ولا وقع منى المرور بزيد بعمرو هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوى فى قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الآية ومن كلام العلامة التفتازانى فى شرح التلخيص وصرح به السيد الشريف السند فى حاشيته ويمكن اعتبار هذا فى المثال الاول ويمكن ان يجعل من تفاحه بدل البعض باعادة الجار قال الشيخ الرضى قولك فى العراق فى بغداد ووفى رمضان فى الخامس بدل الجزء من الكل ويستغنى من الضمير لشهرة الجزئية ( والعامل فى اسمين ) المبتدأ والخبر فى الاصل سميا اسما وخبرا له بعد دخوله كما سبق ( على قسمين ايضا ) اى كالعامل فى الاسم ( قسم ) منها ( منصوبه قبل مرفوعه ) رتبة ( وقسم ) منها ( على العكس ) اى مرفوعه قبل منصوبه ( القسم الاول ثمانية احرف ) ولقد احسن فى اختيار جمع القلة

لان الملابسة ههنا واحدة والملابسة الواحدة يجوز ان يتعلق بشخصين بخلاف الاول فان فيه ملابستين صادرتين من شخص واحد فاحدهما يستغنى عن الآخر وكذا يجوز اذا كان احدهما بدلا من الآخر فى مثل مررت بزيد باخيك وفى مثل نظرت الى الفلك الى قمره فان الاول بدل الكل والثانى بدل الاشتمال بخلاف مانحن فيه فانه اذا كان بعمرو بدلا من بزيد يكون بدلا غلطا وهو لا يوجد فى تراكيب الفصحاء قوله ﴿ولا ضربت﴾ معطوف على قوله لا يقال اى ولا يجوز ايضا ان يقال ضربت ﴿يوم الجمعة يوم السبت﴾ فان كلا منهما ظرف زمان فان زمانيان متعلقان بضربت وليس احدهما معطوفا على الآخر ولا بدلا منه قوله ﴿بخلاف﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر المبتدأ المحذوف اى هذا ملابس بخلاف ﴿ضربت يوم الجمعة امام المسجد﴾ فان يوم الجمعة ظرف زمان وامام المسجد ظرف مكان فلا اتحاد فى معناهما وقوله ﴿واكلت من ثمره من تفاحه﴾ معطوف على المثال الاول اى وبخلاف هذا التركيب فان من فى من ثمره متعلق باكلت بمعنى العموم المطلق وفى من تفاحه متعلق به ايضا بمعنى المقيد فاختلفا بالاطلاق والتقييد وليس احدهما بمعنى الآخر فيجوز فى المثالين المذكورين تعلقهما بفعل واحد • ولما فرغ من بيان العامل فى اسم واحد شرع فى بيان العامل فى اسمين فقال ﴿والعامل﴾ اى العامل اللفظى السماعى الذى يعمل ﴿فى اسمين﴾ اى فى الاسمين اللذين هما المبتدأ والخبر ﴿على قسمين ايضا﴾ اى كما كان العامل فى اسم على قسمين ﴿قسم﴾ هو مبتدأ اول وهو نكرة مخصصة يجوز كونها مبتدأ فانه لما سبق القسمان فى الاجمال حصل لنا علم بان هذا هو القسم الذى ذكر فى ضمن القسمين فحينئذ قدر قوله منهما اى قسم من القسمين وقوله ﴿منصوبه﴾ مبتدأ ثان وقوله ﴿قبل مرفوعه﴾ ظرف مستقر خبر الثانى وهو مع خبره جملة صغرى مرفوع محلا على انه خبر الاول ﴿وقسم﴾ اى القسم الثانى منهما ﴿على العكس﴾ اى مرفوعه قبل منصوبه ﴿القسم الاول﴾ اى القسم الذى منصوبه قبل مرفوعه ﴿ثمانية احرف﴾ وقوله ثمانية خبر المبتدأ ومضاف الى تمييزه لان تمييز ثلاثة الى

(ستة منها تسمى حروفا) المناسب احرفا قال المصنف رحمه الله لما كان لهذه الحروف مفهومات كلية مثل ماشابه الفعل وعمل عمله الفرعى ونحوه وكانت لتلك المفهومات افراد ذهنية لوحظت ﴿ ٥١ ﴾ اجمالا عبر عنها بجمع الكثرة وقيل غير ذلك (مشبهة بالفعل) لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فكائن (لكونها على ثلاثة احرف فصاعدا) اى فذهاب عدد حروفها عن الثلاثة صاعدا الى الفوق لا سافلا الى التحت فالمعطوف بالفاء محذوف عامل فى الحال اى ثلاثيا ورباعيا وخماسيا مثل الفعل او لكون صورها كصور الفعل فان كفر وان كفر وكان كقطعن ولكن كضاربن وليت كليس ولعل فى بعض لغاتها وهى لعن كقطعن ( ولفتح اواخرها ) ولحفظ حركات اواخرها بنون الوقاية كالفعل واما معنى فحاصل (لوجود معنى الفعل) وهو الحدث (فى كل منها) فان وان بمعنى حققت وكان بمعنى شبهت وليت بمعنى تمنيت ولكن بمعنى استدركت ولعل بمعنى ترجيت واما استعمالا فلملازمتها الاسماء وبالفعل المتعدى خاصة لوقوع مرفوع ومنصوب بعدها ولذا اعملت عمله الفرعى وهو تقديم المنصوب على المرفوع ايذانا بفرعيتها وايضا للمشابهة بالمتعدى عملت اولا عمله الخاص وهو به النصب والرفع عام لكل فعل (ان وان) هما (للتحقيق) اى تحقيق

عشرة مجموع ومجرور وقوله ﴿ستة﴾ مبتدأ وقوله ﴿منها﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفته وقوله ﴿تسمى﴾ فعل مجهول ونائب فاعله مستتر تحته راجع الى الحروف الستة ﴿حروفا﴾ مفعول ثان له وقوله ﴿مشبهة﴾ بالنصب صفة حروفا وقوله ﴿بالفعل﴾ متعلق بمشبهة اى حروفا يشبه بالفعل الماضى بوجوه وقوله ﴿لكونها﴾ متعلق بمشبهة اى لكون هذه الحروف بعضها مبنية ﴿على ثلاثة احرف فصاعدا﴾ قوله فصاعدا الفاء فيه عاطفة وقوله صاعدا حال من فاعل الفعل الذى حذف وجوبا سماعا وهو ذهب اى فذهب ذلك الثلاثة حال كونه ذاهبا الى الفوق اى الى مافوقه من العدد • ومما ينبغى ان يعلم ان الاصل فى الحروف ان يكون على حرف واحد او على حرفين وان يكون اواخرها مبنيا على السكون فهذه الحروف الستة اقلها على ثلاثة احرف كان. وان. وليت. وليس فيها حرف على حرفين او على حرف واحد وانما هى على ثلاثة احرف وهو ان وان وليت او على اربعة احرف وهو كان ولعل او على خمسة احرف وهو لكن وكذلك الفعل لا يكون على حرفين او على حرف بل اقله على ثلاثة احرف او على اربعة او على خمسة او على ستة وبهذا التقسيم كانت هذه الحروف مشابها بالفعل الماضى قوله ﴿ولفتح﴾ معطوف على لكونها اى مشبهة ايضا لوجه آخر وهو فتح ﴿اواخرها﴾ كما ان اواخر الماضى بنيت على الفتح كذلك اواخر هذه الحروف بنيت على الفتح وهذان الوجهان بيان لمشابهتها لفظا واما مشابهتها معنى فهو كما قال ﴿ولوجود معنى الفعل﴾ اى الحدث وقوله ﴿فى كل﴾ متعلق بالوجود اى هذه الحروف مشابه بالفعل معنى لكون معنى الفعل موجودا فى كل ﴿منها﴾ اى من هذه الستة مثل التحقيق والتشبيه والاستدراك والتمنى والترجى * (اعلم) * ان قوله معنى الفعل يحتمل ان يكون المراد من الفعل فعلا لغويا وان يكون فعلا اصطلاحيا فان كان الاول فاضافة المعنى اليه يكون اضافة بيانية اى لوجود معنى هو الحدث اى المصدر وان كان الثانى فاضافة المعنى اليه يكون اضافته بمعنى اللام من قبيل اضافة الجزء الى الكل اى لوجود معنى هو جزء من الفعل يعنى المصدر الذى كان جزأ من الفعل الاصطلاحى والله اعلم • ثم شرع فى بيان معانى كل منها فقال ﴿ان﴾ بكسر الهمزة ﴿وان﴾ بفتحها اى لفظ ان وان وهو مبتدأ وقوله ﴿للتحقيق﴾ خبر لمبتدأ محذوف اى هما موضوعان لمعنى التحقيق اى لتحقيق مضمون الجملة مثلا اذا قلنا زيد قائم يكون المنفهم منه ثبوت القيام لزيد

مضمون جملة دخلتا عليها بعد جعلها فى تأويل المفرد فى از ولذا تستعملان فى مقام التحقيق (وكان) حرف برأسه على الصحيح وقال الخليل انها مركبة من الكاف وان (للتشبيه) اى لتشبيه اسمه بخبره وقال الزجاج هذا اذا كان الخبر جامدا وان كان مشتقا فللظن والحق ماقاله التفتازانى فى شرح التلخيص من انها تستعمل فى التشبيه والظن سواء كان الخبر جامدا او مشتقا فانك اذا اردت تشبيه زيد مثلا باسد قلت كان زيدا اسد واذا اردت تشبيه قاعد بشخص قائم قلت كان زيدا قائم اى كان زيدا فى حال قعوده شخص قائم فاذا رأيت شبحا وظننته بقرا قلت كان هذا بقر اى اظنه بقرا او اذا رأيت شخصا وظننته قائما قلت ﴿ ٥٢ ﴾ كان هذا قائم اى اظنه قائما والمصنف لكونه فى مقام تعداد العامل لافى تفصيل المعانى اقتصر على ماهو الاغلب (ولكن) مفردة عند البصريين (للاستدراك) اى لدفع توهم نشأ من الكلام السابق فاذا قلت جاءنى زيد فكان السامع توهم انه جاء عمرو ايضا لما بينهما من الالفة التامة بحيث لايفترقان فدفعت بقولك لكن عمرا لم يجئ فلذا تقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا لفظا ومعنى كالمثال المذكور اومعنى فقط كما اذا قلت زيد حاضر لكن عمرا غائب قال الفاضل العصام هذه الاربعة لاتخرج الجملة عن الاخبارية فقولهم فى تفسير التشبيه فى معنى كان اى لانشاء التشبيه ليس على ماينبغى اويحمل الانشاء على معناه اللغوى اى الدلالة على التشبيه (وليت) وهو (للتمنى) اى لانشاء محبة حصول شئ ترقبت حصوله ام لا فيدخل على الممكن نحو ليت لى مالا فاحج به وعلى الممتنع نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء والكسائى نحو ليت زيدا قائما والفراء يؤل باتمنى زيدا قائما والكسائى بليت زيدا كان قائما ومتسكهما ياليت ايام الصباء رواجعا والمحققون على ان رواجعا حال من ضمير الخبر المحذوف اى ايت ايام الصبالنا رواجعا وقد تدخل على ان المفتوحة نحو ليت ان زيدا قائم فيقول سيبويه ان مع معمولها ساد مسد اسم ليت وخبرها والاخفش يقدر الخبر مثل علمت ان زيدا قائم (ولعل للترجى) اى لانشائه وهو لتوقع ممكن لاوثوق بحصوله مرجو نحو لعلك تعطينا اومخوف نحو لعله يموت الساعة واضطرب اقوالهم فى

وليس فيه تأكيد واما اذا قلنا ان زيدا قائم يكون المنفهم منه ان القيام الذى ثبت لزيد قد تحقق وتقرر فالمخاطب فى الاول ليس بعالم لثبوت القيام وفى الثانى انه عالم لثبوته لكنه غير عالم لتحققه وتقرره ومادة الالف والنون المشددة مشتركان فى افادة معنى التحقيق ولكنها ان كان بكسر الهمزة لاتغير الجملة وان كان بفتحها فتغيرها كما سيجئ *(واعلم)* انه يجوز ان يكون لفظ ان خبر المبتدأ محذوف وان يكون قوله للتحقيق ظرفا مستقرا صفته اى الاول من الستة لفظ ان وان الكائنان للتحقيق ويحتمل ايضا ان يكون قوله للتحقيق ظرفا مستقرا حالا من ان وان اما بتأويلهما بنائب الفاعل لافعل الذى يفهم من التعداد اى عد كل واحد منهما من الحروف المشبهة بالفعل حال كونهما موضوعين للتحقيق اى بلا تأويل عند من جوز وقوع الحال من الخبر كذا فى المعرب ﴿وكأن﴾ اى ولفظ كأن او الثالث من الستة لفظ كأن هو ﴿للتشبيه﴾ اى لانشاء تشبيه اسمه بخبره ﴿ولكن﴾ اى لفظ لكن او الرابع من الستة لفظ لكن هو ﴿للاستدراك﴾ وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا يشبه دفع الاستثناء ﴿وليت﴾ اى لفظ ليت والخامس من الستة لفظ ليت وهو ﴿للتمنى﴾ اى لانشاءه لالاخباره يعنى ليس معنى ليت الشباب يعود مثلا لاخبار انه طلبه قبل هذا التكلم بل معناه انه يوجد التمنى بهذا اللفظ والتمنى طلب مالا طمع فيه او طلب مافيه عسر سواء كان عدم طمعه لكونه مستحيلا او لعدم رجائه لانعدام السبب ﴿ولعل﴾ هو ﴿للترجى﴾ او السادس منها لفظ لعل الكائن

لعل الواقعة فى القرآن العظيم لاستحالة انتظار غير الموثوق بحصوله عليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا والحق ماقاله سيبويه ان الرجاء والاشفاق يتعلقان بالمخاطبين كقوله تعالى لعله يتذكر اويخشى فالمعنى اذهبا انتما على رجائكما ذلك من فرعون واجاز الاخفش دخولها على ان المفتوحة قياسا ﴿ ٥٣ ﴾ على ليت كما قيست عليها فى جواز نصب المضارع بان مقدرة بعد الفاء (ولايتقدم معمولها عليها) لانها عاملات ضعيفة فلا تقوى ان تعمل فيما تقدم عليها ولا معمول معمولها لئلا يبطل الصدارة فى غير ان المفتوحة وفيها لمصدريتها لانها مع معمولها فى تأويل المصدر (و) وجب (لها) اى للحروف المشبهة بالفعل (صدر الكلام) اى الجملة التى دخلت عليها من حيث انها جملة فلايرد ان ان لها صدر الكلام دخلت عليها فلا يحتاج الى الاستثناء وهذه الجملة اعم من ان يكون اسنادها به مقصودا لذاته نحو ان زيدا قائم اولا نحو زيد انه عالم وانما وجب لها الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من أى نوع تأكيدى او تشبيهى او غير ذلك (غير ان) المفتوحة لما كان الاستثناء من الوجوب وهو لايدل الا عدم الوجوب وهى لاتقع فى الصدر احتاج الى بيان المقصود فقال (فلاتقع فى الصدر) اى صدر الكلام (اصلا) اى لابالنظر الى مدخولها لخروجه عن الكلامية ولا بالنظر الى كلام لو لاوقعت فى صدر الكلام جعلت جزأ جعلت مع مدخولها جزأ منه لالتباسها بالمكسورة ولما لم يلتبس فيما بعد اما ولولا وقعت فى صدر الكلام جعلت جزأ منه نحو اما انك عالم فحسن ولولا انك جاهل لاكرمتك لانه لاتقع

للترجى اى لانشائه والترجى هو انتظار شئ ممكن لاوثوق بحصوله فان كان ذلك الانتظار انتظار مايحبه المتكلم نحو لعلك تعطينا مع عدم الوثوق يقال له الطمع وان كان مايكرهه المتكلم مع عدم الوثوق بحصوله ايضا يقال له الاشفاق نحو لعلى اموت الساعة *ثم شرع فى مسائلها فقال ﴿ولايتقدم معمولها﴾ اى لايجوز ان يتقدم معمول هذه الحروف الستة من اسمها وخبرها ﴿عليها﴾ اى على تلك الحروف قوله ﴿ولها﴾ خبر مقدم ﴿صدر الكلام﴾ مبتدأ مؤخر اى انه يجب ان يقع هذه الحروف فى صدر الكلام الذى دخلت عليه لانه يجب ان يستفاد قبل شروع الكلام انه من أى نوع من طرق الافادة بانه محقق ومؤكد او هو لانشاء تمن او ترج اوتشبيه اولدفع توهم وهذا لايستفاد للسامع الا بتصدير هذه الحروف واذا وجب لها صدارة الكلام فلا يجوز حينئذ تقدم معمولها من معمولاتها عليها لانه لو تقدمت عليها بطلت صدارتها التى هى المقصودة منها وقوله ﴿غير ان﴾ منصوب على انه مستثنى من الضمير فى لها يعنى ان لكل من الحروف الستة صدر الكلام الاان المفتوحة وقوله ﴿فلا تقع﴾ تفصيل للاستثناء وفاعله المستتر تحته راجع الى كلمة ان باعتبار الكلمة اى لاتقع كلمة ان ﴿فى الصدر﴾ اى فى صدر الكلام وقوله ﴿اصلا﴾ مفعول مطلق للفعل المحذوف اى لاتقع وقوعا اصلا وانما اكده به للاشارة الى ان هذا الحرف ليس له استعداد لوقوعه فى الصدر لابالنظر الى الكلام الذى دخل عليه ولابالنظر الى الكلام الذى جعل منه جزأ مع اسمه وخبره اما الاول فلانه لما جعل الكلام الذى دخل عليه فى حكم المصدر اخرج الكلام عن الكلامية وجعله مفردا فيحتاج الى الاستناد الى عامل حتى يكون معمولا له فاذا نزل الى منزلة المعمولية يبطل استعداده للصدارة واما الثانى فلانه لو وقع فى الصدر فى الكلام الذى كان جزأ منه نحو عندى انك قائم وقع الالتباس من المكسورة لانا اذا قلنا انك قائم عندى لالتبس بالمكسورة وانما قيد الاستثناء بقوله فلا تقع مع انه مفهوم من الاستثناء لانه لما ذكر فى السابق مسئلتين احدهما مسئلة عدم جواز التقديم

بعدها المكسورة (وتلحقهاما) الكافة عن العمل (فتلغى) اى يبطل عملها وسمع اعمال ليت نحو

قالت ألاليتماهذا الحمام لنا • الى حمامتنا ونصفه فقد

والالغاء اكثر واذا عملت فما زائدة حرفية كما فى قوله تعالى فبما رحمة وروى ابو الحسن الاعمال فى انما وانما ولم يسمع فى لعلما وكانما ولكنما ويجوز القياس على ليتما عند الكسائى وقال ابن درستويه ان مانكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فتكون اسما لها والجملة بعدها خبرها (وتدخل) اى ويجوز دخولها حين الالغاء (على الافعال) لانها لما لم تعمل لم يلزم كون مدخولها صالحا للمعمولية وهذا فى غير ليت واماليت فلايجوز دخولها على الفعل فلايقال ليتما قام زيد الاعند ابن الربيع وطاهر القزوينى كذا فى مغنى اللبيب (نحو انما ضرب زيد وانمازيد ضارب (فان) المكسورة « ٥٤ » (لاتغير معنى الجملة) اى لاتجعلها فى حكم المفردة بل توكده ولذلك جاز العطف على اسمه بالرفع بشرط تقدم الخبر على المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو وتقديرا نحو

فانى وقيار بها لغريب

اودخول لام الابتداء على الخبر او على الاسم الموصول او على معمول الخبر الذى بين الاسم والخبر كراهة اجتماع اداتى التأكيد وتمام تحقيقه فى شرح الكافية (وان) المفتوحة (مع جملتها) اى مع اسمها وخبرها الذين كانا جملة قبلها فالتسمية مجاز كونى وقال الفاضل العصام بل حقيقة عرفية (فى حكم المصدر) اى ان المفتوحة تغير معنى الجملة وتجعلها كالمصدر نحو حق انك قائم اى قيامك ولذلك لايجوز العطف والدخول المذكور ان فيها خلافا للفراء فانه يجوز دخول اللام قياسا وذلك بان نجعلها كانها مصدر مضاف الى الاسم فى الخبر المشتق او مصدر كذلك بالحاق ياء مشددة فى آخره كما فى اعجبنى ان زيدا انسان اى انسانيته اومصدر من مادته كما فى حق ان زيدا اخوك الى اخوته لك فى الجامد وان كان الخبر مركبا يؤخذ مصدران احدهما مضاف الى الآخر المضاف الى الاسم نحو اعجبنى انك لاتكرم اى انتفاء اكرامك اومن صفة الخبر مصدران كذلك كما فى قوله تعالى ذلك بانهم قوم لايفقهون اى بانتفاء فقاهتهم اومن جزاء الجملة الشرطية الواقعة خبرا نحو بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك ابوه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم اى شكر ابيه اياك وقت اعطائك او الى الاسم نحو بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك

والآخر فى وجوب صدارة الكلام توهم ان هذا الاستثناء استثناء من الحكمين فاراد ان يدفع هذا التوهم بانه استثناء من المسئلة الثانية فقط وهى وجوب صدر الكلام لامن الاولى لان حكم عدم جواز تقدم المعمول عليه باق فيه ايضا * ثم شرع فى مسئلة اخرى بقوله «وتلحقها» اى تلحق الحروف الستة المذكورة وقوله «ما» فاعل تلحقها وهو مؤنث باعتبار الكلمة ويقال لهذه الكلمة ماء الكافة من الكف وهو المنع سميت بها لمنعها عن العمل قوله «فتلغى» معطوفة على جملة تلحقها وهو فعل مجهول من الالغاء بمعنى الابطال ونائب فاعله تحته راجع الى الحروف المذكورة اى يبطل حين لحوقها «عن العمل» لاعن افادة معناها «وتدخل حينئذ» اى يجوز دخول هذه الحروف حين اذا ألغيت عن العمل «على الافعال» متعلق بتدخل لان هذه الحروف انما يجب دخولها على الاسماء لاقتضاءها اسما ينصبه فلما ابطل عملها لم تقتض ذلك «نحو انما ضرب زيد» وكذا كانما • ولما فرغ من بيان مسائل تعم لهذه الحروف الستة شرع فى بيان خواص كل منها على حدة فقال «فان» اى المكسورة يعنى ان الفرق بين المكسورة والمفتوحة ان المكسورة «لاتغير معنى الجملة» بان يأخذ من خبرها مصدرا مضافا الى اسمها وان يبدل عن اسناد خبرها الى اسمها نسبة اضافية «وان» اى المفتوحة بخلافها فانها تغير الجملة كما ذكرنا وهى «مع جملتها» اى مع اسمها وخبرها «فى حكم المصدر» فقوله وان مبتدأ وقوله مع جملتها ظرف



مستقر صفة ان وقوله فى حكم المصدر ظرف مستقر خبره يعنى انه ان كان خبره من المشتقات يؤخذ منه مصدره ويضاف الى اسمه نحو اعجبنى ان زيدا قائم اى اعجبنى قيامه وان كان جامدا يلحق به الياء المصدرية فيضاف كذلك نحو اعجبنى ان زيدا انسان اى اعجبنى انسانيته * ولما بين الفرق بين المكسورة والمفتوحة اراد ان يبين ثمرة الفرق والمسئلة التى بنيت على ذلك الاصل فقال «ومن ثمه» لفظ من اجلية بمعنى اللام متعلق بقوله وجب وثمه بفتح الثاء المثلثة من اسماء الاشارة اشارة الى المكان كهنا وههنا الحقت الهاء باخره للفرق بين ثم بضم الثاء وبين ثم بفتحها وههنا مستعار من حيث ان هذا الاصل شبه بمكان محسوس فى التحقق واستعمل ما كان موضوعا للمكان المشار اليه فى اصل وقاعدة اى من اجل هذا الاصل الفارق بينهما وهو تغير الجملة بالمفتوحة وعدمه فى المكسورة «وجب الكسر» اى كسر همزة ان وقوله الكسر مصدر كسر وهو ان كان مصدر فعله المعلوم يكون المعنى وجب جعل المتكلم لهمزة مادة الالف والنون مكسورة وان كان مصدر فعله المجهول يكون المعنى كونها مكسورة اى وجب كون همزتها مكسورة يعنى قرائته بالكسر وقوله «فى موضع الجمل» مفعول فيه لوجب اوللكسر والموضع اسم مكان من وضع يضع ولذا لايجوز حذف فى منه لعدم كون متعلقه بمعنى الاستقرار وهو مضاف الى الجمل وهو جمع جملة اى فى الموضع الذى هو موضع الجملة وقوله «والفتح» معطوف على الكسر اى وجب الفتح اى فتح همزتها «فى موضع المفرد» اعلم ان المفرد يطلق على معان منها مايقابل التثنية والجمع فناصر مفرد وناصران وناصرون ليسا بمفرد ومنها مايقابل المركب وهو مالايدل جزء لفظه على جزء معناه فناصر وناصران وناصرون مفرد وناصر الاب مركب ومنها مايقابل الجملة وهو ماليس فيه اسناد تام فالمذكورات كلها مفردة وزيد ناصر ونصر زيد جملة فالمراد ههنا هو الثانى والله اعلم * ثم شرع فى بيان مواضع الجمل فقال «فكسرت» الفاء للتفصيل وكسرت فعل مجهول ونائب فاعله ضمير هى راجع الى ان وانما انث للاشارة الى ان المراد بها مادة ان لاصورتها لانه لوكان المراد صورتها لازم تحصيل الحاصل وهو لغو غير جائز «فى الابتداء» وهو ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من نائب الفاعل اى كسرت حال كونها فى ابتداء الكلام اما حقيقة «نحو ان زيدا قائم» فانه ابتداء كلام

اى شكره اياك او مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مأخوذ من خبر الخبر نحو بلغنى ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه (ومن ثمه) اى من اجل كون ان المكسورة لاتغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره (وجب الكسر) اى كسر همزة الف نون او الكسر بمعنى المكسور اى ان المكسورة (فى موضع الجمل) اى فى موضع يخصها جمع جملة الاولى مواضع او الجملة بجمع المفرد او افراد الجمع كما فى قوله (والفتح فى موضع المفرد) اى فى موضع يقع فيه المفرد ولما شوق الاجمال الى التفصيل قال (فكسرت) اى ان خبر فى موضع الانشاء اى فلتكسر وهو ابلغ من لفظ الامر كما تقرر فى محله اوقرئت بالكسر حال كونها (فى الابتداء) اى فى ابتداء الكلام وذلك بان لم يكن من تمة كلام قبله بان لايكون لفظ قبله (نحو ان زيدا قائم) اوكان ولكن لم يجعل جزأ منه بل استأنف نحو قوله تعالى واتقوا الله ان الله

يجب المتقين وجـه الكسر فيه ظاهر ( وفى ) مقام ( جواب القسم ) يعنى اذا كانت جواب القسم لانه جملة خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن فى خبرها لام الابتـداء فانهم يجوزون الفتح حينئذ ( نحو والله ان زيدا قائم وفى ) مقام ( الصلة ) يعنى اذا كانت صلة للاسم الموصول لان الصلة لاتكون الا جملة وسيأتى ( نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ماان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفى ) موضع الخبر ( عن اسم عين ) اى عن اسم مدلوله ذات علما ( نحو زيد انه قائم ) اوغيره نحو الرجل العالم انه كريم لانه يلزم الاتحـاد بين المبتدأ والخبر ولوفتحت يلزم التباين بينهما فلا يصح الحمل ولوكانت خبرا عن اسم حدث ان كانت صحة المعنى بالكسر تكسر نحو العلم انه حسن والجهل انه قبيح وان بالفتح تفتح نحو مأمولى انك جواد ( وفى جملة دخلت ) فيها ( على خبرها ) اى ان ( لام الابتداء ) لانها على مامر تجامع المكسورة لاالمفتوحة نحو علت ان زيدا لقائم ( ولولم تدخل اللام وجب الفتح لكونهما مفعولة )

حقيقة لانه لاربط فيها بما قبلها واما تقديرا وذلك بان يكون استينافا وهو من حيث كونه استينافا مرتبط بما قبله نحو قوله تعالى [ ولايحزنك قولهم ان العزة لله جميعا ] قوله ﴿وفى جواب القسم﴾ معطوف على قوله فى الابتداء فان جواب القسم جملة مستقلة لامحالة عند الجمهور سواء دخلت اللام فى خبرها نحو والله ان زيدا لقـائم اولم تدخـل ﴿نحو والله ان زيدا قائم﴾ وقال الكوفيون والمبرد اذا دخلت اللام فى جوابه يجوز فيه الفتح بناء على انه مأول بالمفرد لكن لايرضى الرضى لهذا واستبعده بناء على المفرد الصريح لايقع جوابا للقسم فكيف يأول به قوله ﴿وفى الصلة﴾ معطوف اما على قوله فى جواب القسم لقربه او على قوله فى الابتداء لكونه متبوعا على الاطلاق لوقوعه فى اول الكلام اى كسرت ايضا حال كونها داخلة على الجملة التى هى صلة لان الصلة لاتكون الاجملة ﴿نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة﴾ فان ما موصولة ومن الكنوز بيانه وقوله مفاتحه اسم ان ولتنوء خبره والجملة صلة ما وهو مع صلته مفعوله الثانى لآتينا وقوله لتنوء فعل مضارع من ناء ينوء وفى الصحاح وناء به الحمل اثقله ومنه قوله تعـالى [ لتنوء بالعصبة ] اى لتنوء العصبة بثقلها انتهى اى اعطينا قارون من الخزائن خزائنا مفاتحه لتميل على الجماعة لثقلها ﴿ وفى الخبر ﴾ اى كسرت حال كونها فى الخبر الذى يكون خبرا ﴿عن اسم عين نحو زيد انه قائم﴾ فان زيدا اسم عين وقع مبتدأ وان اسمها وخبرها وقع خبرا عنه فانها وجبت ان تكون مكسورة لانها لوفتحت لزم تأويله بالمفرد وحمله على زيد وهذا لايجوز لانه لايقال زيد قيامه فان زيدا لايتحد مع القيام بل يتحد مع القائم وانما قال عن اسم عين فانه ان كان خبرا عن اسم معنى يجوز فتحه نحو مأمولى انك قائم فانه يجوز ان يقال مأمولى قيامك ﴿وفى جملة﴾ اى وكسرت فى جملة ﴿دخلت﴾ وقوله دخلت فعل مؤنث وقوله ﴿على خبرها﴾ متعلق بدخلت والضمير راجع الى كلمة ان وقوله ﴿لام الابتداء﴾ فاعل دخلت والجملة صفة جملة والعائد اليها محذوف وهو فيها اى وقعت فى الجملة التى دخلت فيها على خبر ان لام الابتداء فان لام الابتداء انما تدخل لتأكيد مضمون الجملة فيكون الجملة لازمة لها حتى يؤكد بها مضمونها ﴿نحو علمت ان زيدا لقائم﴾ فان مادة الالف والنون اذا وقعت بعد علمت صارت مفتوحة لكونها فى مقام المفعول لكن لما دخلت

(و) حال كونها (بعد القول) ومايشتق منه فبعد ظرف مستقر منصوب محلا معطوف على ماسبق من الحال ونصبه اللفظى حكاية ماجاء من عامله ( العرى عن الظن ) غير دال على معنى الظن اى الكائن بمعنى التلفظ لان تعلق القول بشئ انما هو لحكايته فلا يتصرف فى مضمون الجملة مع انها ﴿ ٥٧ ﴾ مفعوله لان المفعول هو اللفظ والمعنى باق على حاله ولذا لم يدخل فى قوله مفعولة لان المراد بوقوعها مفعولة وقوعها باعتبار معناها وانما وصف بالعرى عن الظن لانه لولم يعر عنه لكان فى حكم افعال القلوب فتفتح بعده ( نحو قل ان الله تعالى واحد وبعد حتى الابتدائية ) اى المنسوبة الى الابتداء بان ابتدئ الكلام بها لا العـاطفة والجارة لانهما تدخلان على المفرد فوجب الفتح بعدها ( نحو أتقول ذلك حتى ان زيدا يقوله ) وحتى هذه يجب ان يكون مدخولها مسببا عما قبله ( وبعد حروف التصديق ) وهى نعم وبلى واى واجل وجير وان لاختصاصها بالجملة سوى اى فانه مختص بالقسم ( نحو نعم ان زيدا قائم ) لمن قال زيد او ازيد قائم ( وبعد حروف الافتتاح ) اى حروف يفتتح بهـا الكلام وهى الا واما وها لاختصاص الاولين بالجملة وها كذلك الا انه يدخل على الاسماء الاشارة خاصة ايضا ( نحو ألا ان زيدا قائم ) وها ان زيدا قائم ( وبعد واو الحال ) لانها لا تدخل الا على جملة ( نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون ) وجاءنى زيد وان غلامه راكب ( وفتحت ) ان اى مادتها حال كونها مع مدخولها ( فاعلة ) نحو بلغنى انك قائم والثانية اما داخلة

اللام فى خبرها رجح جانب كونها جملة فيلزم عدم تغيرها فكسرت لذلك واما اذا لم تدخل اللام فهى مفتوحة لعدم رجحان جانب الجملة ﴿وبعد القول﴾ اى وكسرت ايضا اذا وقعت بعد القول وما يشتق منه كقال ويقول وقل ولا تقل وقوله ﴿العرى﴾ على وزن فعيل صـفة للقول اى بعد القول العارى ﴿عن الظن﴾ لان القول يستعمل فى القول مع الظن ومع العلم فاذا وقعت بعد هذا القول يكون مفعولا له واذا كان مفعولا يلزم ان يكون مفتوحا كما سيجئ لكن لما وقع ههنا بعد القول وكان ما وقع بعد القول فى مقام الحكاية يجب ان يكون جملة فان مثل هذه الجملة جهتين جهة معناها وجهة لفظها فمن جهة معناهـا مفعول للقول فيتصرف بالمفرد ومن جهة لفظها جملة فلا يتصرف فيها لكونها حكاية واما اذا كان القول بمعنى الظن فحينئذ يلزم ان تكون ان مفتوحة لوقوعها بعد فعل من افعال القلوب ﴿نحو قل ان الله واحد . وبعد حتى الابتدائية﴾ اى وكسرت ايضا حال كونهـا واقعة بعد حتى التى للابتدائية وانما قيدها بالابتدائية لان ماوقع بعد حتى العـاطفة مفرد وبعد الجارة اسم حقيقة اوحكما فيلزم ان تكون مفتوحة واما ماوقع بعد الابتدائية جملة فيلزم ان تكون مكسورة ﴿نحو أتقول هذا حتى ان زيدا يقوله وبعد حروف التصديق﴾ وهو مثل نعم وبلى وغيرهما ﴿نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال﴾ اى جوابا لمن قال ﴿زيد قائم﴾ اى على طريق الاخبار اوأزيد قائم على طريق الاستفهام ﴿وبعد حروف الافتتاح﴾ اى بعد الحروف التى يبتدأ بها الكلام وهى الا واما ﴿ألا ان زيدا قائم وبعد واو الحال﴾ اى وكسرت ايضـا حال كونها واقعة بعد واو الحال لان ماوقع بعد واو الحال جملة البتة ﴿نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون﴾ اى والحال ان بعضا من المؤمنين لكارهون لخروجك من بيتك بالحق . ولما فرغ من بيان مواضع المكسورة شرع فى بيان مواضع المفتوحة فقال ﴿وفتحت﴾ اى فتحت مادة الالف والنون واستعملت بفتح الهمزة ﴿فاعلة﴾ بالنصب على انها حال من نائب الفاعل المستتر فى فتحت

فيها لكونها فى حكمها اوفى مفعولة لانه فى الاصل مفعول ( ومفعولة نحو علمت ان زيدا قائم ومبتدأ نحو عندى انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس ﴿ ٥٨ ﴾ حيث ان زيدا جالس ) لوجوب افراد هذه الامور والمضاف اليه لحيث جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى فاذا دخله ان يفتح لامحالة صرح به الرضى وكذا مثل يوم مما يضاف الى الجملة نحو خرجت يوم انك فارس لانه ايضا واجب الفتح صرح به الفاضل العصام وقيل ان مابعد حيث ينبغى ان يكون مما يجوز فيه الامران لجواز ان يقع بعده جملة ومفرد (و) حال كونها ( بعدلو لانه ) اى مابعده ( فاعل ) لاختصاص لو بالفعل والفاعل مفتوح خلافا للكوفيين حيث جوزوا دخول حرف الشرط على الاسم فهو يحتمل كونه مبتدأ عندهم ( نحو لوانك قائم لكان كذا ) والجمهور التزموا الفعل فى خبر ان بعد لو اذا كان مشتقا وجوز ابن مذهب مالك غيره فمثال المصنف سديد على مذهب ابن مالك لا على مذهبهم ( اى لو ثبت قيامك وبعد لولا ) الامتناعية والتعميم الى التخفيفية لايساعده قوله ( لانه مبتدأ ) قال سيبويه غير محتاج الى الخبر لتضمنه المسند والمسند اليه وقيل مبتدأ محذوف الخبر قيل يقدر مقدما وقيل مؤخرا وهو الاظهر وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى ان مابعد لولا هذه فاعل الفعل المقدر كذا فى المغنى ( نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك موجود

﴿ نحو بلغنى انك قائم ﴾ فقوله بلغنى فعل ماض وان موصولة حرفية وكاف الخطاب اسمه وقائم خبره والجملة صلة اى وهى مع صلته فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل بلغ اى بلغنى قيامك ﴿ ومفعولة ﴾ معطوفة على فاعلة اى فتحت ايضا حال كونها مع جملتها مفعولة ﴿ نحو علمت ان زيدا قائم ﴾ فانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد منصوب محلا على انه مفعول علمت اى علمت قيامه ﴿ ومبتدأة ﴾ اى فتحت ايضا حال كون تلك المادة مع جملتها مبتدأة ﴿ نحو عندى انك قائم ﴾ وعندى ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر مقدم وانك قائم فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه مبتدأ مؤخر اى ثبت عندى قيامك ﴿ ومضافا اليها ﴾ اى فتحت ايضا حال كونها مضافا اليها نحو ﴿ اجلس حيث ان زيدا جالس ﴾ فحيث مبنى على الضم ومنصوب محلا على انه مفعول فيه لاجلس وهو مضاف الى جملة ان وهى فى تأويل المفرد مجرور محلا على انها مضاف اليها لحيث وانما فتحت فى هذه المواضع الاربعة لان الثلاثة الاول اعنى الفاعل والمفعول والمبتدأ يجب ان يكون كل منها مفردا واما المضاف اليه وان جاز كونه جملة فى بعض المواضع لكنه مفرد فى هذا المقام لكونه مضافا اليه لحيث لانه من خصائص حيث ان يضاف الى جملته الا اذا دخلها ان تفتح لامحالة ﴿ وبعدلو ﴾ اى فتحت حال كونها واقعة بعدلو ﴿ لانه ﴾ اى لان الاسم الذى يقع بعده ﴿ فاعل ﴾ اى فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده وان لم يوجد التفسير يقدر ثبت وامثاله وهذا عند البصريين لانهم لم يجوزوا دخول حرف الشرط على الاسم واما الكوفيون فانهم يجوزون دخولها على الاسم ﴿ نحو لوانك قائم لكان كذا ﴾ ثم فسره بقوله ﴿ اى لو ثبت قيامك وبعدلولا ﴾ اى فتحت ايضا حال كونها بعدلولا ﴿ لانه ﴾ اى الاسم الواقع بعده ﴿ مبتدأ نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك موجود لكان كذا ﴾ فلولا ههنا هو الذى يكون لامتناع الشئ لوجود غيره ويكون حرف جر اذا دخل على الضمير كما سبق ويقال لها لولا الامتناعية واما لولا الذى يكون للتحضيض فليس من هذا الباب لانه مابعد التحضيضية يكون فاعلا بخلاف هذا فانه مبتدأ عند الجمهور خلافا للكسائى والفراء فانه

وبعد ماالمصدرية التوقيتية ) اى المنسوب الى التوقيت بدلالتها ﴿ ٥٩ ﴾ على الوقت ونيابتها عنه صرح به الرضى فى شرح الكافية اوبتقدير زمان مضاف قبلها صرح به ايضا فى موضع آخر منه (لانه) اى مابعدها ( فاعل للاختصاص ما المصدرية ) توقيتية اولا ولذا اظهر فى مقام الاضمار قبل تقييدها اولا لان ماالمصدرية مطلقا لاتقع قبل ان بل يقع التوقيتية خاصة لان ان تفيد المصدرية فلا حاجة الى ما وكان يقع فى قلبى ان كلا من ما وان يفيد مصدرية مدخولها فما الضرر فيه ثم رأيت ان اهل التفسير قالوا بمثل قولى فى قوله تعالى تودلوان بينهما وبينه امدا بعيدا وفى كلام المغنى ايضا مايدل عليه فلله الحمد ( بالفعل ) الماضى لفظا او تقديرا مثبتا او منفيا بلم نحو قوله تهددنى مالم تلقنى ومعناه الاستقبال عند سيبويه ونقل كون فعلها مضارعا قال الرضى وجوز غيره الاسمية وهو الحق وان كان ذلك قليلا كما فى البلاغة بقوا فى الدنيا ماالدنيا باقية ( نحو اجلس ماان زيدا قائم اى ماثبت ان زيدا قائم ) واشار بقوله ( بمعنى مدة ثبوت قيام زيد ) الى توقيتية ما ومصدريتها ومصدريته ( وبعد حروف الجر ) ايه حرف جر كانت نحو عجبت من انك قائم لاختصاص حروف الجر بالاسم ( وبعد حتى العاطفة للمفرد ) هذا قيد تحقيق لا احترازى

فاعل عندهما لامبتدأ ﴿ وبعدما ﴾ اى وفتحت ايضا حال كونها واقعة بعد كلمة ماقوله ﴿ المصدرية ﴾ بالجر صفة ما وقوله ﴿ التوقيتية ﴾ صفة بعد صفة *(واعلم)* ان الياء فى المصدرية وفى التوقيتية هى الياء النسبية اى كلمة مامنسوبة الى المصدر بجعلها مابعدها فى تأويل المصدر ومنسوبة الى التوقيت لدلالتها على الوقت فالاول يكون من قبيل نسبة الفاعل الى فعله والثانى من قبيل نسبة الدال الى مدلوله وقوله ﴿ لانه ﴾ متعلق بفتحت اى انما فتحت مابعدها لان مابعدما المصدرية ﴿ فاعل ﴾ وقوله ﴿ لاختصاص ما ﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف اى هذا يعنى كونه فاعلا حاصل لاختصاص ﴿ المصدرية بالفعل ﴾ وهو متعلق بالاختصاص وهو مصدر مضاف الى فاعله والباء داخلة فى المقصور عليه اى هذه الكلمة مقصورة على الفعل ولا توجد فى غيره ﴿ نحوا جلس ماان زيدا قائم اى ماثبت ان زيدا قائم ﴾ وهذا تفسير بالنظر الى كون مابعدها فاعلا او الى كونها مختصا بالفعل وان كان محذوفا كما وقع ههنا وهو ثبت وقوله ﴿ بمعنى ﴾ ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لقوله ماثبت وهو تفسير للتفسير يعنى ان المراد من قوله ماثبت الذى يلابس بمعنى ﴿ مدة ثبوت قيام زيد ﴾ وهذا ناظر الى تفسير معنى ماثبت ومعنى ان زيدا قائم لان فيه حرفين مصدريتين احدهما ما وهو جعل مادخل عليه وهو ثبت مأولا بالثبوت ولكونها توقيتية قدر لفظ المدة والاخرى ان وهى لكونها مفتوحة جعل خبره الذى هو قائم مأولا بالقيام *(واعلم)* انه قيد اولا المصدرية بالتوقيتية حيث قال بعد ماالمصدرية التوقيتية ثم اهمل قيد التوقيت فى قوله لاختصاص ماالمصدرية ولم يقل لاختصاصها كما هو مقتضى المقام للاشارة الى ان الاحتياج الى التعبير بما دون ان ليكون دالا على الافادتين المقصودتين اعنى بيان المصدرية مع دلالتها على المدة والا فالدلالة على مجرد المصدرية حاصلة فى ان وانما لم يقيد فى الثانية لان اختصاص ماالمصدرية بالفعل هو مجرد كونها مصدرية فلا مدخل لكونها توقيتية فى هذا الاختصاص والله الموفق ﴿ وبعد حروف الجر ﴾ اى وفتحت ايضا حال كونها واقعة بعد حروف الجر لكونها مستلزمة لكون مابعدها اسما مفردا ﴿ نحو عجبت من انك قائم ﴾ اى عجبت من قيامك ﴿ وبعد حتى ﴾ اى وفتحت كذلك حال كونها واقعة بعد كلمة حتى ﴿ العاطفة للمفرد ﴾ وقوله العاطفة للاحتراز عن غير العاطفة يعنى

لانها لايكون الاعطف المفرد كاصرح به غير واحد من النحاة وذلك لانه شرط فى معطوفها كونه جزأ مما قبلها او كجزء منه ولايتأتى ذلك الافى المفردات قال فى مغنى اللبيب هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد فى قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم فيمن رفع تكل اى جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم ويحتمل ان المصنف اختاره وحينئذ يكون مابعد حتى العاطفة مما يجوز فيه امران (نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ) الاسمين والحرفان ﴿ ٦٠ ﴾ داخلان فى حروف الجر لانهما مبتدأ وان مع جملتها خبر بتقدير زمان مضاف وقيل بالعكس (نحو مارأيته مذ انك) اى مذ زمان انك (قائم وحيث جاز التقدير ان) اى التقدير الجملة وتقدير المفرد (جاز الامران) الكسر والفتح فى ان فالكسر على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها جملة والفتح على تقدير جعلها معهما مفردا (ك) ان (التى وقعت بعد فاء الجزاء) واذ المفاجأة (نحو من يكرمنى فانى اكرمه) او اذا انى اكرمه (فان كسرت) انت فضمير المفعول محذوف اى كسرتها او الفعل مجهول والضمير المستتر فيه لان الكسر اولى لانه لايحتاج الى تكلف الحذف ورجحانه لاينافى جواز الآخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحوج الى الحذف مع صحة الكسر المستغنى عن الحذف قاله الفاضل العصام (فالمعنى فانا اكرمه) لان المكسورة لاتغير المعنى (وان فتحت) انت او ان اى قرأت بالفتح اوقرئت به (فالمعنى فاكرامى اياه ثابت) فان مع اسمها وخبرها مبتدأ محذوف الخبر كذا فى الرضى وتقدير الخبر مؤخرا فى بيان المعنى لايوجب تأخيره اذا صرح بان حتى يرد ان الخبر اذا كان خبرا عن ان يجب تقديمه ويجوز ان يكون معناه فجزاؤه انى اكرمه بتقدير مبتدأ كذا ذكره الجامى وارتكاب الحذف قبل الحاجة غير قليل فى كلامهم وايراد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء ثابت فى الكلام المعجز

الابتدائية وقوله للمفرد لبيان الواقع وليس للاحتراز لان حتى لايجئ لعطف الجملة على الجملة ﴿ نحو عرفت امورك حتى انك صالح ﴾ اى عرفت امورك حتى صلاحك ﴿ وبعد مذ ومنذ ﴾ اى وفتحت ايضا حال كونها واقعة بعد مذ ومنذ ﴿ نحو مارأيته مذ انك قائم ﴾ وكذا منذ انك قائم اى جميع مدة عدم رؤيتى له قيامك اى مدة قيامك والمراد بهما ماليس بحرف جر اعنى ما كانا اسمين فان حكم كونهما حرفى جر داخل فى حكم الحروف الجارة وقد سبق وكذا حكم حتى اذا كان حرف جر • ولما كان المواضع التى دخلت عليها مادة الالف والنون ثلاثة انواع نوع انه موضع الجملة فقط ونوع انه موضع المفرد فقط ونوع منها يحتمل تقديريهما بين الاولين فشرع فى بيان النوع الثالث فقال ﴿ وحيث جاز التقديران ﴾ فقوله حيث ظرف من ظروف المكان متعلق بقوله ﴿ جاز الامران ﴾ اى جاز الكسر والفتح فى موضع جاز فيه تقدير الجملة وتقدير المفرد وقوله ﴿ كالتى ﴾ خبر مبتدأ محذوف اى مثل كلمة ان ﴿ التى وقعت بعد فاء الجزاء ﴾ او اذا المفاجأة ﴿ نحو من يكرمنى فانى اكرمه ﴾ او اذا انى اكرمه • ثم فصله بقوله ﴿ فان كسرت ﴾ اى انت ﴿ فالمعنى ﴾ اى المراد منه بلا تأويل ﴿ فانا اكرمه ﴾ بان يبقى الجملة بلا تغير فان الجملة باقية فانا ضمير مرفوع مبتدأ وقوله اكرمه فعل مضارع مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انها خبر مبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية مجزومة محلا على انها جزاء الشرط ﴿ وان فتحت ﴾ وهو مخاطب ايضا معطوف على كسرت اى ان فتحت انت همزة تلك المادة ﴿ فالمعنى ﴾ اى فمعنى قوله فانى اكرمه ﴿ فاكرامى اياه ثابت ﴾ فانه ان فتحت تقتضى تأويل الجملة التى دخلت عليها فاخذنا مصدر خبرها وهو الاكرام واضفنا الى ياء المتكلم الذى كان فاعل الفعل فعادت الجملة الى مركب اضافى فاقتضى ان يكون مبتدأ وقدر له

مثل قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم (وتخفف) ان (المكسورة) بحذف النون الثانية مع حركتها لكثرة الاستعمال وثقل التشديد (فيلزم اللام) اذا لم يكن بعدها نفى اولم يقتض المقام الاثبات سواء اعملت نحو وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولما ولايجوز اعمال المخففة عند اكثر الكوفيين ﴿ ٦١ ﴾ والآية حجة عليهم او ألغيت نحو وان كانت لكبيرة امامع الالغاء فللفرق بين هذه وان النافية واما مع الاعمال فللفرق ايضا فى غير اللفظى وفيه للاطراد وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا مع الاعمال لايلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل (فى خبرها) سواء كان خبرا لها اولما دخلت عليه او خرج عن الخبرية كما عند دخول افعال القلوب عليه لانه وان خرج عن الخبرية لها لفظا الا انه خبر لها معنى لان معنى ان نظن زيدا لقائم ان زيدا لقائم فى ظننا وكذا غيره لافى غيره لان اللام بعد التخفيف لايدخل فى الاسم ومعمول الخبر وان كان بعدها نفى يمتنع اللام يقال ان زيد لن يقوم وان اقتضى المقام الاثبات نحو ان الله واحد يجوز تركه لعدم الالتباس (ويجوز الغاؤها) لفوات بعض المشابهة كما يجوز اعمالها على ماهو الاصل والغالب الالغاء والتصريح به لرجحانه وجوز بعضهم تقدير ضمير الشان قياسا على المفتوحة ومنعه ابو على كذا فى الرضى وحينئذ يجوز دخولها على الفعل فاذا دخلت عليها يلزم (ودخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر) كالافعال الناقصة والافعال القلوب عند البصريين لئلا تخرج عن اصلها بالكلية

خبر وهو ثابت • ثم شرع فى مسئلة تخفيف الحروف الستة من ان واخواتها من المشددة وهو ان وكأن ولكن فقال ﴿ وتخفف المكسورة ﴾ وهو فعل مضارع مجهول والمكسورة مرفوعة لفظا على انه نائب فاعله اى ويجوز حذف النون الاخيرة من ان لدفع الثقل منها لكثرة استعمالها ﴿ فيلزم ﴾ معطوف على قوله وتخفف وقوله ﴿ اللام ﴾ مرفوع لفظا على انه فاعله وقوله ﴿ فى خبرها ﴾ اى فى خبر المكسورة متعلق بيلزم يعنى اذا تخفف المكسورة يلزم دخول اللام لدفع الالتباس لان النافية لان فى بعض المواضع وهو خلوها عن القرينة لايتميز بين ان النافية والمخففة نحو ان زيد قائم ولايقال ان الفرق حاصل ههنا بانه اى قرئ زيد بالنصب فهى مخففة وان قرئ بالرفع فهى نافية لانا نقول وان سلم حصول الفرق فى كونه معربا لفظيا لكن الالتباس واقع فى كونه تقديريا ومحليا فلا يحصل الاطراد ثم المراد بهذا اللام لام الابتداء كما هو المتبادر من الاطلاق وايضا هو مذهب سيبويه والاخفش وغيرهم وقيل هى لام اخرى اجتلبت للفرق لجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ والخبر على ماهو مذهب الكوفيين وانما قيد اللزوم بقوله فى خبرها للاحتراز عن جواز الدخول على اسمها ولا بين الاسم والخبر كما هو جائز قبل التخفيف قوله ﴿ ويجوز الغاؤها ﴾ جملة مستقلة تفيد جواز الغاء العمل عند التخفيف يعنى ان المكسورة يجب اعمالها عند عدم التخفيف ويجوز اعمالها والغاؤها عند التخفيف ويقال ان زيدا لقائم وان زيد لقائم وانما يجوز ذلك لفوات بعض المشابهة بالفعل وهو فتح آخرها ونقصان حروفها عن الثلاثة ومع هذا يجوز اعمالها ايضا على ماهو الاصل قوله ﴿ ودخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر ﴾ جملة مستقلة وقوله دخول مبتدأ والضمير المجرور المضاف اليه راجع الى المخففة • وقوله على فعل ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر المبتدأ • وقوله من افعال المبتدأ ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لفعل والجملة استينافية كانه قيل انا علمنا انها حال بقائها مشددة لاتدخل على فعل اصلا وعند تخفيفها هل يجوز دخولها عليه اجيب بانها عند تخفيفها لايجوز دخولها على كل فعل بل يجوز دخولها حينئذ على فعل بشرط ان يكون ذلك الفعل فعلا من افعال المبتدأ والخبر

كالافعال الناقصة وافعال القلوب التى هى من نواسخ المبتدأ والخبر كما ستعرف وانما شرط ذلك لئلا تخرج المكسورة عن اصلها بالكلية عند التخفيف لان الاصل هو دخولها على الاسم فيراعى على هذا الاصل فى الجملة بان يكون مدخولها فعلا يقتضى الاسم وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزون دخولها على كل فعل فيكون حاصله اذا كانت الجملة مستقلة انه لا يجوز دخولها على فعل حين اعمالها وحين الغائها فاذا اريد دخولها عليه فانما يدخل على فعل من افعال المبتدأ والخبر لا على كل فعل كما هو مذهب الكوفيين ويجوز ان تكون الجملة اعتراضية لدخولها بين المثال والممثل له ويمكن عطفها على اللام اى فيلزم اللام ودخولها بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لا بمعنى انها لا تدخل على الاسم اصلا حين تخفيفها فان قيل لم لا يعطف قوله دخولها على قوله الغاؤها بان يكون المعنى ويجوز دخولها مع انه قريب وظاهر قيل انما لم نجعله عطفا على الغائها لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين وهو شاذ ونادر لانه اذا قلنا يجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر يفهم منه انه يجوز دخولها على الفعل الذى هو غير فعل المبتدأ والخبر لان العطف على مدخول الجواز يوهم ذلك ﴿ نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة ﴾ هذا مثال لدخولها على فعل من الافعال الناقصة التى هى فعل من افعال المبتدأ والخبر والواو فى وان حالية وان من الحروف المشبهة بالفعل خفف والغى عن العمل وكانت فعل من الافعال الناقصة اسمه مستتر تحته هى راجعة الى القبلة واللام فى لكبيرة ابتدائية وكبيرة منصوب لفظا على انه خبر كانت واصل التركيب وانها كبيرة ولما خفف ان لزم اللام فى خبرها ولما دخلت على كانت انقلب اسمها الذى هو ضمير انها الى اسمية كانت وخبرها الى خبريتها وقوله ﴿ وان نظنك لمن الكاذبين ﴾ معطوف على المثال الاول واصله وانك من الكاذبين ولما خفف ان الغى عمله ولزم اللام فى خبره ودخل على فعل من افعال القلوب التى هى فعل من افعال المبتدأ والخبر وانقلب اسمها الى كونه مفعولا اولا لنظنك وانقلب خبرها الى كونه مفعولا ثانيا له * ولما فرغ من بيان حكم تخفيف المكسورة شرع فى بيان حكم تخفيف المفتوحة فقال ﴿ وتخفف المفتوحة ﴾ قوله ﴿ فتعمل ﴾ جواب لمقدر اى اذا كان كذلك فتعمل ﴿ فى ضمير شان مقدر ﴾ يعنى انه يجوز الغاء المفتوحة كما يجوز الغاء المكسورة بل هى تعمل ايضا فى حال تخفيفها كما فى حال تثقيلها لكونها اقوى مشابهة من المكسورة لكون اولها مفتوحة كآخرها

﴿ نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة. وان نظنك لمن الكاذبين ﴾ وقوله «ان قتلت لمسلما» شاذ عندهم والكوفيون تمسكوا به بامثاله وحكموا بجواز دخولها على الفعل مطلقا وروى عنهم انهم جعلوا المخففة نافية واللام بمعنى الا ومعنى ان قتلت لمسلما ماقتلت الا مسلما ﴿ وتخفف المفتوحة فتعمل فى ضمير شان مقدر ﴾ وجوبا لانها اكثر مشابهة من المكسورة مع انها وجد عملها فى الاسم الظاهر ولم يوجد فيها فقدر عملها فى الضمير لئلا يلزم ترجيح الاضعف هذا هو المشهور وقد اجاز سيبويه الغائها لفظا وتقديرا كالمكسورة قال الرضى وهذا ليس ببعيد وجاء اعمالها فى الضرورة قال

فلو انك يوم الرخاء سألتنى : فراقك لم ابخل وانت صديق

وروى فى السعة رواية شاذة ويجوز ان يكون قبلها اسم نحو وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين

﴿ ويلزم ان يكون قبلهما ﴾ اى المخففة ﴿ فعل من افعال التحقيق ﴾ 

حتى لا تميز فى بعض المواضع واحتاجت الى القرينة بانها هل هى حرف او فعل ماض من التأنين ﴿ ويلزم ﴾ معطوف على فتعمل اى يلزم حين تخفيفها واعمالها فى ضمير الشان يلزم ﴿ ان يكون ﴾ اى ان يوجد ﴿ قبلها ﴾ اى قبل المفتوحة المخففة ﴿ فعل من افعال التحقيق ﴾ اى من الافعال التى يدل على حدث فيه معنى التحقق والتثبت كالعلم والتبيين نحو علمت وتبينت وحققت واثبت وجزمت او تدل على حدث ليس فيه معنى التحقيق لكنه فى حكمه كالظن فانه وان كان له احتمالان من التحقق وعدمه لكن لما كان الطرف الراجح هو التحقق كان فى حكم افعال التحقيق والحق اليها فى مثل عملها فان العلم هو عبارة عن حصول صورة شئ فى العقل فاذا حصلت صورة الشئ عند العقل لا يحتمل نقيضها فيتحقق وكذا التبين واما الظن فانه الطرف الراجح فيحتمل نقيضها احتمالا مرجوحا ومما ينبغى ان يعلم ان المراد بلزوم افعال التحقيق انه ان دخل عليها فعل يلزم ان يكون من تلك الافعال فيجوز ان لا يدخل عليها فعل بل يجوز ان يكون ماقبلها مبتدأ نحو قوله تعالى [ وآخر دعويهم ان الحمد لله ] وقوله تعالى [ وان عسى ان يكون قد اقترب ] وقوله ﴿ نحو علمت ان زيد قائم ﴾ مثال لما خفف واعمل فى ضمير الشان المقدر ووجد قبلها فعل من افعال التحقيق وهو علمت وقوله علمت فعل من افعال القلوب وان مخففة واسمها ضمير الشان المقدر وزيد مبتدأ وقائم خبره والجملة الاسمية مرفوعة محلا على انها خبر ان والاسم مع الخبر صلة ان وان مع صلتها فى تأويل المفرد اما مفعول اول لعلمت ومفعوله الثانى محذوف اى علمت قيام زيد ثابتا او هو قائم مقام المفعولين فلا يحتاج الى تقدير الثانى وقوله ﴿ وتدخل ﴾ معطوف على وتلزم اى ويجوز ان تدخل تلك المفتوحة المخففة ﴿ على الفعل مطلقا ﴾ اى اطلق ذلك الفعل اطلاقا او دخولا مطلقا او حال كونه مطلقا اى ليس بمقيد بفعل من افعال المبتدأ كما هو مقيد فى السابق بل يجوز دخولها ههنا على فعل سواء كان من افعال المبتدأ اولا وسواء كان متصرفا اولا وفعلا شرطا او دعاء ويفهم من تقديمه يجوز جواز دخولها على الاسم ايضا ولما كان الفعل الذى يدخل عليه ثلاثة اقسام فعل متصرف او غير متصرف مثل كاد وعسى والاول اما شرط او دعاء او غير شرط ودعاء ولكل من الثلاثة شروط اراد ان يذكر شروط كل منها فقال ﴿ ويلزمها ﴾ اى ويلزم المخففة المفتوحة ﴿ مع الفعل المتصرف ﴾

يعنى انه اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون من هذه الافعال اى من افعال دالة على التحقيق كالعلم والتبين والتعيين والانكشاف والظهور والنظر الفكرى ونحو ذلك ليؤكد والتيقن الذى فى ان وللايذان من اول الامر انها هى المخففة لان الناصبة لا يجئ بعد فعل التحقيق واذا كان قبلها ما يدل على الظن يجوز ان تكون ناصبة لعدم الدلالة على اليقين وان تكون مخففة لدلالة الظن على الرجحان فيقرب من العلم ﴿ نحو علمت ان زيد قائم وتدخل ﴾ اى ويجوز دخول المخففة ﴿ على الفعل مطلقا ﴾ غير مقيد بكونه من افعال المبتدأ بل يجوز ان يكون منها ومن غيرها مما ليس فيه معنى الطلب وضعا كالامر والنهى هذا بالاجماع وكذا ان المصدرية لا تدخل على فعل الطلب على الاصح واجازه سيبويه كذا فى الرضى والحاصل يجب ان يكون ما بعد ان المخففة قابلا لان يكون تفسيرا لضمير الشان المقدر جملة فعلية او اسمية ويجوز ان يكون الفعل متصرفا وشرطا ودعاء وغيره ﴿ ويلزمها ﴾ اى المفتوحة المخففة ﴿ مع الفعل ﴾ لا الجملة الاسمية نحو وآخر دعويهم ان الحمد لله ﴿ المتصرف ﴾ حال كونه

( غير الشرط والدعاء ) اى مع دخوله عليه ( حرف النفى ) ماولا ولم ولما ولن وان ( نحو علمت ان لاتقوم ) وقوله تعالى أفلا يرون ان لايرجع اليهم قولا بالرفع وتبينت ان لاتقوم وأيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه وعلمت ان لم تقم اولماتقم او ان تقوم ( او السين نحو علم ان سيكون اوسوف ) نحو

واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف يأتى كل ماقدرا

( اوقد نحو علمت ان قد تقوم ) لتكون كالعوض لنون المحذوفة ولذا يسميها النحاة حروف التعويض والفرق بينها وبين الناصبة فانها لاتدخل بينها وبين منصوبها سوى لاوفيها يفرق بالعمل فان كان الفعل منصوبا كما فى قراءة ان لايرجع بالنصب فهى الناصبة والا فالمخففة ( ولوكان ) الفعل الذى دخلت المخففة عليه ( غير متصرف ) بانه لايجئ منه مضارع ولاغيره من الامثلة ( او شرطا ) بان دخل عليه واحد من ادوات الشرط ( او دعاء ) بان استعمل فيه وان كان وضعه لغيره ( لايحتاج الى احد هذه الحروف ) لعدم الالتباس بالناصبة حينئذ لعدم دخولها على واحد منها مثال غير المتصرف ( نحو وان عسى ان يكون ) قد اقترب اجلهم ومثال الشرط قوله تعالى ( تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون ) الغيب ومثال الدعاء ( وقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها ) فى قراءة التخفيف وفعلية غضب

اى حال كونها مع الفعل الذى له مصدر كنصر وضرب وعلم بحيث يمكن تأويله بالمصدر قوله ﴿ غير الشرط ﴾ بالنصب على انه حال من الفاعل المستتر فى المتصرف اى الفعل الذى يتصرف حال كونه غير الشرط ﴿ و ﴾ غير ﴿ الدعاء ﴾ فانهما فان كانا متصرفين بحيث يكون لهما مصدر لكن مصدرهما انما هو مصدر لهما حين كونهما غير الشرط والدعاء فانهما ماداما شرطا ودعاء لايمكن اخذ مصدر منهمـا مع افادة شرطيته ودعائيته فيلحقان فى حكم غير المتصرف وقوله ﴿ حرف النفى ﴾ بالرفع على انه فاعل ويلزمها اى يلزم حينئذ حرف من حروف النفى مثل لا وما ولن ولما وان ﴿ نحو علمت ان لاتقوم ﴾ برفع تقوم وكذا قوله تعالى [ أيحسب ان لن لم يقدر ] بنصب يقدر على انه منصوب بلن وقوله تعالى [ ايحسب ان لم يره احد ] وكذا مثل تبينت ان ماتقوم وظننت ان لاتقم بصيغة النهى وعلمت ان تقوم برفع تقوم ايضا بان النافية وقوله ﴿ او السين ﴾ عطف على حرف النفى ﴿ نحو قوله تعالى علم ان سيكون ﴾ وقوله ﴿ او سوف ﴾ معطوف عليه ايضا اى ويلزمها لفظ سوف نحو قول الشاعر

واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتى كل ماقدرا

وقوله ﴿ اوقد ﴾ عطف على ماقبله ﴿ نحو علمت ان قد تقوم ﴾ وانما اشترط لزوم تلك الحروف فى دخولها على الفعل المتصرف لدفع الالتباس بينها وبين المصدرية لان نصب آخره ورفعه لايكون قرينة يعتمد عليها فانه اذا لم يكن مع هذه الحروف يكون للمصدرية فانه يمكن ان يأوله بالمصدر واما عند وجودها فلا يمكن ان يكون للمصدرية فان المصدر يكون مجردا عن النفى والتسويف الذى افاده السين وسوف وعن التحقيق الذى يفيده قد فتعين كونها مخففة * ولما بين حكم كون الفعل متصرفا غير الشرط والدعاء شرع فى بيان احكام كونه غير متصرف فقال ﴿ ولو كان ﴾ اى الفعل الذى دخلت المخففة عليه ﴿ غير متصرف ﴾ اى فعلا ليس له مصدر نحو عسى وكاد ﴿ او شرطا ﴾ اى فعلا متصرفا دخل عليه حرف من حروف الشرط نحو ان ولو ﴿ او دعاء ﴾ اى فعلا مستعملا فى مقام الدعاء عليه اوله ﴿ لايحتاج ﴾ اى لايحتاج ذلك الفعل المدخول عليه ﴿ الى احد هذه الحروف ﴾ لانه لاالتباس فيها بان الناصبة حتى يحتاج الى قرينة فارقة كما عرفت ﴿ نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون ﴾ فانها دخلت على عسى وهو غير متصرف وليس له مصدر ﴿ وقوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون ﴾ الغيب فانها دخلت على فعل الشرط وهو لو كانوا ﴿ وقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها ﴾ على قراءة تخفيف النون وغضب بفتح الغين



وكسر الضاد المعجمتين ورفع لفظة الله فانه حينئذ فعل ماض صيغته اخبار ومعناه الدعاء عليه واما على قراءة حفص وهو بتشديد النون وفتح الضاد على انه مصدر وبجر لفظة الله فليس بمثال للدعاء * ولما فرغ من مسائل تخفيف مادة الالف والنون شرع فى مسائل تخفيف كأن ولكن فقال ﴿ وتخفف كأن ﴾ اى تخفف كلمة كأن بان تحذف النون الثانية المفتوحة فيبقى النون الاولى ساكنة ﴿ فتلغى ﴾ معطوف على تخفف اوجواب شرط محذوف اى اذا تخفف يلزم الغاؤها اى ابطال عملها وقوله ﴿ على الافصح ﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه مفعول مطلق مجازى اى الغاء كائنا على الافصح فانها لما خففت فاتت مشابهتها بالفعل وهى فتح آخرها ثم استشهد على الغائها على الافصح بمصراع بيت شاعر فقال ﴿ نحو قوله ﴾ اى قول شاعر استشهد بقوله ﴿ كأن ثدياه حقان ﴾ وهذا مصراع اخير من بيت صدره

وصدر مشرق النحر          والواو واو رب

وصدر مجرور به ومشرق النحر صفته وكان حرف من حرف المشبهة الغيت عن العمل فحينئذ يكون ثدياه بالرفع مبتدأ وحقان بالرفع خبره ولو اعملت لكان ثدييه بالنصب وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة قدر اسمه ضمير شان والجملة الاسمية بعدها خبرها لكن الفرق بينها وبين المخففة ان تقرير ضمير الشان واجب فى المخففة المفتوحة وجائز ههنا واستدل بانها عند دخولها على الفعل لزم دخول لم وقد مثل قوله تعالى [ كأن لم تغن بالامس ] ومثل قول على رضى الله عنه * كان قد وردت الاظعان * وصرح به الرضى ﴿ وتخفف لكن ﴾ اى كلمة لكن ﴿ فيجب الغاؤها ﴾ اى لايجوز اعمالها اصلا لانها مخالفة لما سبق من الحروف المخففة لان ماسبق من ان وكان وان فاتت مشابهتها بالتخفيف لكن لم يحصل فيها مشابهة بحرف آخر واما لكن عند تخفيفها فمع فوات مشابهتها حصلت مشابهته بحرف العطف وهو لكن فحصل ضعف آخر لمشابهتها ﴿ نحو ماجاءنى زيد ولكن عمرو حاضر ﴾ ثم ذكر مسئلة مشتركة بينهما فقال ﴿ ويجوز حينئذ ﴾ اى حين اذا خفف والغى ﴿ دخولهما ﴾ اى دخول كأن ولكن المخففتين ﴿ على الفعل ﴾ لان المانع عند دخولهما على الفعل هو عملهما المستلزم للاسم فاذا انتفى المانع بالالغاء عاد الممنوع الذى هو جواز الدخول ﴿ نحو كأن ﴾ قد ﴿ قام زيد وماقام زيد ولكن قعد ﴾ ولما فرغ من مسائل الحروف المشبهة اراد ان يشرع فى بيان النواصب التى ليست من الحروف الستة فقال ﴿ والسابع ﴾ اى الحرف العامل السابع من العامل الذى يعمل فى الاسمين مقدما منصوبه على مرفوعه ﴿ الا ﴾ اى لفظ الا وقوله

( وتخفف كأن فتلغى على ) الاستعمال ( الافصح ) وقد جاء

وصدر مشرق اللون
كأن ثدييه حقان

على الاعمال المشهور ( نحو كان ثدياه حقان ) بالالغاء وقيل فيها ضمير شان مقدر كما فى المفتوحة المخففة وقال الرضى ويجوز ان لاتعتبر لعدم الداعى اليه كما فى المفتوحة لكن لزوم مالزم فى المفتوحة من حروف التعويض للفعلية بعدها يقوى اعتباره فيها ايضا نحو قوله تعالى كأن لم تغن بالامس وقوله

كان قد وردت الاظعان

( وتخفف لكن فيجب الغاؤها ) لمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها وليست كسائرها مايجرى مجراها مالم يعمل واجاز الاخفش ويونس اعمالها مخففة قال الرضى ولا يعرف له شاهد ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة وهى عاطفة او اعتراضية ( نحو جاءنى زيد ولكن عمرو حاضر ويجوز حينئذ ) اى حين اذ خففتا والغيتا ( دخولهما ) اى كان ولكن المخففتين ( على الفعل ) لانتفاع المانع عنه بالالغاء ( نحو كان قد قام زيد و ) نحو ( ماقام زيد ولكن قعد . والسابع ) من الاحرف الثمانية التى منصوبها قبل مرفوعها ( الا )

الواقع ( فى المستثنى المنقطع ) اذالعامل فى المتصل الفعل المتقدم اومعناه بتوسط الاعندالبصريين وقال المبردوالزجاج العامل فيه الاالقيام معنى الاستثناء به ( وهو ) اى المستثنى المنقطع ( الذى لم يخرج ) على صيغة المجهول ( عن متعدد ) لعدم دخول معناه فى المستثنى منه ﴿ ٦٦ ﴾ بحسب المفهوم كما فى مثال المتن او المراد كما فى جاءنى القوم الا زيدا عند عدم دخول زيد فى القوم قبل الاستثناء بان يراد به جماعة خالية عن زيد والعامل فيه ماقبل الامن الكلام عند سيبويه كالمستثنى المتصل والمتأخرون لمارأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن واليه الاشارة بقوله (لكونها بمعنى لكن) اى تنصب الاسم وترفع الخبر لكونها بمعنى لكن وخبرها فى الاغلب محذوف ( فيقدر له الخبر نحو جاءنى القوم الاحمارا اى لكن حمارا لم يجئ ) وقد لا يحذف نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم (والثامن) من الثمانية (لا) الكائنة (لنفى الجنس) اى لنفى الحكم عنه ذكره فى الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة وعملها لمشابهتها بان فى افادة المبالغة فان تفيد المبالغة فى الاثبات لانها للتحقيق ولا فى النفى لانها لنفى الجنس ( وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة ) لعدم الجنسية التى هى مدار عمله فى المعرفة ( مضافة او مشبهة بها ) لانها لوكانت مفردة يبنى على ما تنصب به من الفتحة والكسرة والياء والمشبهة بالمضاف مايأتى بعده ماتم معناه به وهو معموله مرفوعا نحو لاحسنا وجهه او منصوبا نحو لاطالعاً جبلاً ونحو لاعشرين درهما اومجرورا بحرف من الحروف الجارة نحو لابعداً منك

﴿فى المستثنى المنقطع﴾ صفة الا بتقدير اسم الفاعل المعرف اى الواقع فى المستثنى المنقطع ﴿وهو﴾ اى المستثنى المنقطع ﴿الذى﴾ اى المستثنى الذى ﴿لم يخرج﴾ بصيغة المجهول وقوله ﴿من متعدد﴾ متعلق بلم يخرج اى لم يخرج من المتعدد الذى هو المستثنى منه سواء كان من جنسه نحو جاءنى القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد اولم يكن من جنسه نحو جاءنى القوم الاحمارا ولذا لم يقل لم يدخل وانما قيد بالمنقطع لان قسيمه هو المستثنى المتصل الذى يخرج من متعدد وهو ليس بعامل على الصحيح بل العامل فيه اما الفعل العامل فى المستثنى منه اوشبهه اومعناه على رأى البصريين وقوله ﴿لكونها﴾ متعلق بالمفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ فى قوله والسابع الا لان المفهوم منه ان الا عامل ينصب الاسم ويرفع الخبر لكون تلك الكلمة ﴿بمعنى لكن﴾ فيكون الواسطة فى عملها مشابهتها بلكن المشابهة بالفعل فى ان كلا منهما مشترك فى عدم دخول مابعدهما فيما قبلهما هذا بخلاف المتصل فان هذه المشابهة منعدمة فيه ﴿فيقدر له الخبر﴾ يعنى انه فى اغلب استعمالها غير مذكور الخبر بل يقدر فان ماقبلها قرينة معينة لحكمها ﴿نحو جاءنى القوم الاحمارا﴾ وفسره بتفسير يفيد كونها بمعنى لكن فقال ﴿اى لكن حمارا لم يجئ. والثامن﴾ اى الحرف الذى فى المرتبة الثامنة من الحروف الثمانية التى تنصب الاسم وترفع الخبر ﴿لا﴾ اى لفظ لا وقوله ﴿لنفى الجنس﴾ صفته اى الكائن والموضوع لنفى الحكم عن الجنس فيكون اضافة النفى الى الجنس لادنى ملابسة بين الحكم المنفى والجنس المنفى عنه • ولما كانت الواسطة فى عمله مشابهته بان من حيث انه لتحقيق الاثبات وهذا لتحقيق النفى كان عاملا ضعيفا يحتاج فى عمله الى شروط فقال ﴿وشرط عمله﴾ اى شرط عمل لا ﴿ان يكون اسمه نكرة﴾ حتى يكون جنسا لانه لوكان معرفة لم يؤثر فيها لكون الواسطة فى عمله كونه لنفى الحكم عن الجنس لا عن اسم خاص وهو المعرفة وقوله ﴿مضافة﴾ بالنصب صفة نكرة وقوله ﴿اومشبهة﴾ بصيغة المفعول معطوف على مضافة وقوله ﴿بها﴾ متعلق بمشبهة والضمير راجع الى مضافة يعنى

او معطوفه الذى لايفيد بدونه نحو لاثلاثة وثلاثين لانه لوسكت ﴿ ٦٧ ﴾ عن ثلاثين لايفيد بخلاف لارجل وامرأة (غير مفصولة عنها) لانها لوكانت مفصولة لايقوى للعمل فيها لضعفها ( نحو لاغلام رجل جالس عندنا ) ظرف للخبر كما هو الظاهر وفائدته الاحتراز عن لزوم الكذب بنفى جلوس جنس الغلام ويجوز ان يكون خبرا بعد خبر اشارة الى جواز تعدد الخبر وظرفيته ( والقسم الثانى ) وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه ( حرفان ما ولا المشبهتان بليس فى كونهما للنفى ) وعند ابن الحاجب لمشابهة ما اكثر لانه لنفى الحال كما انه ليس كذلك عنده وقال الرضى والحق انهما للنفى المطلق بخلاف لا فانه للنفى المطلق او للاستقبال ( و ) فى ( الدخول على المبتدأ والخبر ) نحو قوله تعالى ماهن امهاتهم بالنصب ونحو قوله

تعز فلا شئ على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا

قال ابو على والزمخشرى بامتناع دخول الباء على خبر ما عند بنى تميم لانهم لا يعملونه عمل ليس واجازه الاخفش قال الرضى وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا فيكون دخول الباء فى الخبر من وجوه ومشابهة ما بليس ( وشرط عملها ) اى ما ولا ( ان لا يفصل بينهما وبين اسمهما ) بين نائب الفاعل فيجوز ابقاؤه على النصب للزوم ظرفيته ورفعه لفظا كما قالوا

اويكون اسمه نكرة مشبهة بالنكرة المضافة فانها لولم تكن مضافة اومشبهة بها تكون نكرة مفردة فحينئذ يكون مبنيا على حركة اوحرف ينصب به لوكانت معربة وانما اشترط كونها مضافة ليكون اسميته غالبة حتى يكون معربا فان الاضافة من خواص الاسم فاذا لم يكن كذلك غلبت مشابهتها بالحروف فيرجح جانب البناء وقوله ﴿غير مفصولة﴾ بالنصب صفة بعد صفة لنكرة وقوله ﴿عنها﴾ متعلق بمفصولة والضمير راجع الى كلمة لا اى ان لايدخل بين لا وبين اسمها شئ من خبرها اومن غيرها لكونها عاملة ضعيفة لاتؤثر الا فيما يليها ﴿نحو لاغلام رجل جالس عندنا﴾ هذا مثال لكون اسمه نكرة مضافة واما مثال كونها مشبهة بالمضافة فنحو لاعشرين درهما لك فان عشرين وان لم يكن مضافا الى درهم لكنه لما كان اسما مبهما يحتاج الى تمييز كان مشبها بالمضاف فى الاحتياج • ولما فرغ من بيان الحروف العاملة فى الاسمين اللذين منصوبه مقدم على مرفوعه شرع فى بيان الحروف العاملة فى الاسمين لكن عملها فيهما بالعكس فقال ﴿والقسم الثانى﴾ اى من القسمين يعنى ما كان مرفوعه قبل منصوبه ﴿حرفان﴾ فقوله حرفان مرفوع بالالف لكونه تثنية على انه خبر للمبتدأ وقوله ﴿ما﴾ خبر للمبتدأ المحذوف اى الاول لفظ ما ﴿و﴾ الثانى لفظ ﴿لا﴾ هذا ان لوحظ الحكم قبل العطف واما ان لوحظ بعد العطف فيجوز ان يكون بدل الكل من الحرفين وقوله ﴿المشبهتان﴾ مرفوع بالالف على انه صفة ما ولا وقوله ﴿بليس﴾ متعلق به اى بلفظ ليس وقوله ﴿فى كونهما﴾ متعلق بالمشبهتان وبيان لوجه الشبه اى ان هذين الحرفين مشبهتان بليس فى كونهما ﴿للنفى﴾ كليس لكن مشابهة ما اكثر لكونها مستعملة فى النفى فى زمان الحال وكذلك ليس بخلاف لا فانها للنفى المطلق او للنفى فى الاستقبال فيكون مشابهتها بليس اقل منها وقوله ﴿والدخول﴾ بالجر معطوف على كونهما اى الوجه الثانى من المشابهة هو كونهما مشابهتين بها فى دخولهما ﴿على المبتدأ والخبر﴾ يعنى انه كما ان لفظ ليس داخلا على المبتدأ والخبر كذلك هذان الحرفان يدخلان عليهما ولا يخفى ان الوجه الاول باعتبار معناهما والثانى باعتبار الاستعمال ﴿وشرط عملهما﴾ وهو مصدر مضاف الى عملهما ومبتدأ يعنى انهما لما كانا عاملين ضعيفين كان عملهما بشرط شئ فقال وشرط عملهما ﴿ان لا يفصل﴾ اى ان لا يقع فصل ﴿بينهما﴾ اى بين ما ولا العاملين ﴿وبين اسمهما﴾ اى بين اسم كل

فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم ويجوز ان يكون مسندا الى ضمير مصدره المستتر فيه اى ان لا يقع فصل ( بان ) بان يليهما ان الزائدة عند البصريين والنافية المؤكدة عند الكوفيين وتسمى عازلة والنحاة لا يذكرون المبطلات الا لعمل ما وقال الاندلسى ينبغى ان تعتبر هذه الشروط المعتبرة لعمل ما فى لا بل هى فيها اولى فانها اضعف من ما والمصنف سلك هذا المسلك وجعل الشروط لهما وقد جاء عمل ما مع ان على سبيل الشذوذ وجعل المبرد جواز عمله معه قياسا ( ولا بخبرهما ) بان ﴿ ٦٨ ﴾ تقدم الخبر على الاسم خلافا لبعضهم فيه مطلقا ولبعض فى تقديم الخبر الظرف قياسا على ان ( ولا بغيرهما ) اى غير ان والخبر من معمولات الخبر الا الظرف بان يتقدم ذلك المعمول على الاسم فلا يجوز ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وانما اشترط عدم الفصل لانهما عامل ضعيف لا يقوى العمل مع الفصل ( وان لا ينتقض النفى ) فى الخبر ولو انتقض فى البدل لا يضر العمل السابق نحو ما زيد شيأ الا شئ ( بالا ) او لما بمعناه ولم يذكره لندور استعماله قيده بالا لانه لو انتقض بغير بمعنى الا لا يبطل العمل بل يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم ولا رجل غير حاضر واجاز يونس الاعمال مع الانتقاض فكانه تمسك بقول الشاعر

وما الدهر الا منجنوقا باهله
وما طالب الحاجات الا معذبا

وجعلوه من قبيل ما انت الا سيرا بان جعلوا المنجنيق وهو الدولاب بمعنى الدوران والمعذب بمعنى التعذيب او قاسهما على ليس وليس بصحيح لانها عملت للفعلية لا للنفى فلا اثر لنقضه لبقاء ما لاجله عملت وما ولا عملتا للنفى وقد انتقض ( وشرط فى لا معهما ) اى مع عدم الفصل وعدم الانتقاض ( كون اسمها نكرة ) لان الاصل فى لا كونها لنفى الجنس وقد شرط فيها كون اسمها نكرة فهذه اولى خلافا لابن جنى وابن الشجرى وعلى قولهما ظاهرا قوله

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

منهما ﴿ بان ﴾ الباء متعلق بقوله لا يفصل وهو بكسر الهمزة وتخفيف النون تزاد بين ما وبين اسمها نحو ما ان زيدا قائم واختلف فى حقيقة ان فقال البصريون هى زائدة وتسمى عازلة وقال الكوفيون وهى نافية تزاد لتأكيد النفى وقوله ﴿ ولا بخبرهما ﴾ معطوف على قوله بان ولا زائدة لتأكيد العطف على النفى يعنى ان لا يفصل بخبر كل منهما نحو ما قائم زيد وقوله ﴿ ولا بغيرهما ﴾ معطوف على القريب او على البعيد اى ولا يفصل ايضا بغير ان وخبرهما كمعمول الخبر نحو ما فى الدار زيد بقائم وقوله ﴿ وان لا ينتقض النفى ﴾ معطوف على قوله ان لا يفصل يعنى ان الشرط الثانى فى عملهما ان لا يكون نفى ما ولا منتقضا ﴿ بالا ﴾ فانه اذا انتقض نفيهما بالا ونحوه يبطل عملهما لانه لا يصدق عليهما فى تعريف العامل لان العامل انما اوجب بواسطة والواسطة ههنا مشابهتهما بليس ومشابهتهما به انما هو فى كونهما نافيتين فاذا بطل النفى يبطل المشابهة واذا بطلت المشابهة تنتفى الواسطة واذا انتفت الواسطة يبطل العمل وانما قيده بالا لانه لو انتقض النفى بلفظ الغير الذى بمعنى الا لا يبطل عملهما فيعملان فى نحو ما زيد غير قائم بنصب غير وكذا نحو لا رجل غير حاضر * ولما ذكر الشرط المشترك بينهما شرع فى بيان شرط يختص بلا فقال ﴿ وشرط ﴾ وهو فعل ماض مجهول قوله ﴿ فى لا ﴾ متعلق به قوله ﴿ معهما ﴾ ظرف لقوله شرط وضمير التثنية راجع الى الشرطين المذكورين المشتركين بينهما اعنى عدم الفصل وعدم الانتقاض وقوله ﴿ كون ﴾ مرفوع لفظا على انه نائب فاعله وهو مضاف الى اسمه وهو قوله ﴿ اسمها ﴾ اى اسم لا وهو مجرور لفظا على انه مضاف اليه ومرفوع محلا على انه اسم كون وقوله ﴿ نكرة ﴾ منصوب على انه خبر كون يعنى انه شرط فى عمل لا مع الشرطين المذكورين ان يكون اسمها نكرة لا معرفة فان لا لما كان انقص مشابهة من ما كان

كذا فى المغنى ( نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشروط ) المذكورة من عدم الفصل وعدم الانتقاض وكون اسم لا نكرة بان فصل او انتقض النفى او كان اسم لا معرفة ( لم تعملا ) وقد بين وجهه ( نحو ما ان زيد قائم ) ولا ان رجل حاضر مثال للفصل بان ( وما ﴿ ٦٩ ﴾ قائم زيد ) ولا حاضر رجل مثال للفصل بالخبر ومثال الفصل بغيرهما نحو ما عمرا زيد ضارب ولا بكرا رجل ضارب ( وما زيد الا قائم ) ولا رجل الا حاضر مثال لانتقاض النفى بالا ومثال انتفاء نكارة اسم لا لا زيد حاضر ( ولا يتقدم معمولهما عليهما ) لصدارتهما ولضعفهما ( والعامل فى الفعل المضارع ) من العامل اللفظى السماعى ( على نوعين ناصب وجازم ) اذ لا جر له والرافع عامل معنوى كما سيجئ ( فالناصب اربعة احرف ) بالاستقراء احدها ( ان ) هى ( للمصدرية ) قد عرفت ان ان بعد فعل التحقيق ليس الا ان المخففة فان المصدرية لا تقع بعده ولا بعد ما يؤدى معنى القول وما بعده ان المفسرة نحو وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا بل بعد فعل غيرهما او لا يكون فعل نحو قوله تعالى ولولا ان كتب الله عليهم وان تصوموا خير لكم وقد تجئ غير عاملة لا للحمل على ما المصدرية او على المخففة كما تجئ ما ناصبة للحمل على ان نحو كما لا تظلم بالنصب ويسمى هذا تعارض اللفظين ( و ) ثانيها ( لن ) مذهب سيبويه انه غير مغير من اصل بل هو موضوع هكذا اذ لا دليل لرده الى اصل قال الفاضل العصام ولو رد الى اصل فالظاهر انه لا فادخل به النون الخفيفة

اضعف منه فناسب ان يعمل فى اضعف الاسم ايضا وهو النكرة واما ما فلكونه اقوى منه جاز ان يعمل فى اقوى الاسماء وهى المعرفة واضعفها وهو النكرة ﴿ نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا ﴾ ولما فرغ من تمثيل كونهما عاملين لوجود شرطهما اراد ان يبين حالهما عند انتفاء الشرط فقال ﴿ وان لم يوجد احد الشروط ﴾ اى المذكورة ﴿ لم تعملا ﴾ لما مر ﴿ نحو ما ان زيد قائم ﴾ هذا مثال لما فصل بينهما بان ﴿ وما قائم زيد ﴾ هذا مثال لما يفصل بينهما بخبرها ﴿ وما زيد الا قائم ﴾ وهذا مثال لما ينتقض النفى بالا ثم شرع فى مسئلة اخرى فقال ﴿ ولا يتقدم معمولهما ﴾ اى معمول ما ولا ﴿ عليهما ﴾ لما مر من انهما عاملان ضعيفان • ولما فرغ من العامل فى الاسم شرع فى بيان العامل فى الفعل المضارع فقال ﴿ والعامل فى الفعل المضارع ﴾ فقوله والعامل مبتدأ وقوله ﴿ على نوعين ﴾ ظرف مستقر خبره وقوله ﴿ ناصب ﴾ ان اريد اعطاء الحكم عليه قبل ربط قوله ﴿ وجازم ﴾ يكون خبرا للمبتدأ المحذوف اى النوع الاول ناصب والنوع الثانى جازم واما ان اريد اعطاؤه بعد الربط فيجوز جرهما على انهما بدلان من نوعين وانما انحصر على ناصب وجازم فان العامل الجار انما يكون فى الاسم والعامل الرافع للمضارع عامل معنوى فانحصر العامل اللفظى السماعى فى المضارع على ناصب وجازم اذ لا عامل سواهما ﴿ فالناصب ﴾ مبتدأ وقوله ﴿ اربعة ﴾ خبره وهو مضاف الى تميزه وهو ﴿ احرف ﴾ وانحصاره فى الاربعة حصر استقرائى اى كذلك وجد فى كلامهم وقوله ﴿ ان ﴾ خبر للمبتدأ المحذوف اى الاول لفظ ان بفتح الهمزة وسكون النون وقوله ﴿ للمصدرية ﴾ ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف ايضا اى هى كائن للمصدرية اى فعله ان يجعل مدخوله مصدرا ولعل الياء فيه ياء نسبية من قبيل نسبة الفاعل الى فعله المخصوص وقيده بها لان الزائدة نحو قوله تعالى [ولما ان جاء البشير] والمفسرة نحو قوله تعالى [ واوحى ربك الى النحل ان اتخذى ] لا تعملان فى شئ وايضا انها هى اصل فى هذا الباب والثلاثة الباقية فروعات لها كما ستعرف وانما عمل النصب لمناسبتها بالمشددة المفتوحة فى المادة وفى جعل مدخولها فى تأويل المصدر وقوله ﴿ ولن ﴾ خبر للمحذوف ايضا اى الثانى منها لفظ لن وقوله

فحذف الالف فصارلن وعندالفراء اصله لا كما ان اصل لم لا ابدل الالف فى احدها نونا وفى الآخر ميما وقال
الخليل اصله لاان فقصر فصارلن كايش فى أى شئ ( للنفى المؤكد فى الاستقبال ) اى لنفى مضمون الفعل مع تأكيده
مستعملا فى زمان الاستقبال وقال المعتزلة للنفى المؤبد والغاية فى قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى حجة
عليهم ولا يستعمل الفعل معها دعاء اذلم يستعمل فى الدعاء من حروف النفى الالاويجوز تقديم معمول معمولها عليها
( و ) ثالثها ( كى للسببية ) اى ﴿ ٧٠ ﴾ سببية ماقبلها لما بعدها فى الخارج بان يكون تحقق ما قبلها فى الخارج
سببا لتحقق مابعدها او سببية
مابعدها لما قبلها فى الذهن بان
يكون تصور مابعدها سببا لوجود
ماقبلها اوسببية كل منهما للآخر
احدهما فى الخارج والآخر فى
الذهن نحو اسلمت كى ادخل
الجنة مذهب الاخفش ان كى
حرف جر دخلت على ما
الاستفهامية او على المضارع
وانتصاب الفعل بتقدير ان وكذا
مذهب الخليل لانه لاناصب للفعل
الا ان عنده ومذهب الكوفيين
انها ناصبة للمضارع دائما فى
كيمه عصيت الفعل المنصوب بكى
مقدر وما الاستفهامية منصوب به
فالتقدير كى تفعل ماذا ويلزمهم
حذف المنصوب مع بقاء الناصب
وحذف الف ما بغير جار وبطلان
الصدارة لما ومذهب البصريين
انها ناصبة تارة بنفسها كأن وتارة
اخرى مضمر بعدها ان فان تقدمها اللام فهى ناصبة بنفسها نحو قوله تعالى لكى لا تأسوا والتعليل مستفاد من
اللام وان تأخرت كما فى قوله كى لتقضينى رقية ماوعدتنى
فاللام بدل اوزائدة فان جاء بعدها ان فهى جارة لاغير بمعنى اللام نحو جئتك كى ان تكرمنى كما فى كيمه ولا يجر بها
الاسم الصريح الا فى كيمه وقال الفاضل العصام كى هى الناصبة وان بدل منها اوزائدة وقد يلحقها ما نحو كيما
يضرب بالرفع فيقال ما كافة ويقال مصدرية وكى جارة اى لضربه ولا يتقدم معمول معمولها عليها (و) رابعها
(اذن) هذا مذهب سيبويه والمروى عن الخليل تقدير ان بعدها قال المازنى لا يجوز الوقف

﴿للنفى﴾ خبر للمحذوف ايضا اى هو كائن لنفى الفعل وقوله ﴿المؤكد﴾ بالجر صفة
للنفى وقوله ﴿فى الاستقبال﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الفعل
المفهوم من النفى كما عرفت فانه مفعول للنفى اى لنفى الفعل حال كون ذلك الفعل
فى زمان الاستقبال وفى اصله ثلاثة اقوال فقال سيبويه انه حرف برأسه لامركب
ولا نونه منقلب عن شئ وهو الظاهر وقال الفراء ان اصله لا قلبت الالف
نونا كما كان اصل لم قلبت الالف فيه ميما وقال الخليل ان اصله مركب من لا
وان وخففت بعد التركيب بحذف الف لا وهمزة ان كما قيل ايش فى أى شئ
والله اعلم وقوله ﴿وكى﴾ خبر للمحذوف اى الثالث من النواصب لفظ كى وقوله
﴿للسببية﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر لمحذوف اى هى موضوعة
لتحصيل اضافة السببية بين الشيئين بان يكون احدهما سببا للآخر وهذا على
وجهين ههنا فانا اذا قلنا احب طول العمر كى احصل العلم فالاول وهو طول العمر
سبب للثانى اى لتحصيل العلم فى الخارج . والثانى وهو تحصيل العلم سبب للاول
وهو محبة طول العمر فى الذهن اويكون كل منهما سببا للاخر باعتبار الذهن
والخارج نحو اسلمت كى ادخل الجنة وقد يجتمع مع اللام فتأخر اللام تارة نحو كى
لتقضى رقية ماوعدتنى فيكون اللام فى هذه الصورة بدلا من كى وتقدم اللام
تارة نحو لكى لا تأسوا فيكون كى بدلا من اللام فيها وقد يذكر بعدها ان نحو كى
ان تقوم فان كان العمل لاحدهما يكون الآخر زائدا وقد يدخل عليه ما فيقال
كيما يضرب بالرفع لبطلان عمله بدخولها واختلف فى هذا فقيل كافة وقيل مصدرية
فكى جارة ولا يتقدم معمولها عليها عند الجمهور واجاز الكسائى ﴿واذن﴾ اى

عليها بالالف لكونها حرفا فلا يصح كتبها بالالف كان وهو المختار عند المصنفين حتى اتفقوا على كتبها بالنون
ونقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون وقال الفراء اذا الغيت تكتب بالنون لئلا يلتبس باذا
الظرفية واذا اعملت تكتب بالالف لان العمل يميز ( للشرط والجزاء ) فى الغالب وقد يجرد كما فى قوله تعالى
فعلتها اذن وانا من الضالين اى لافادة كون ماتقدمه لفظا اوتقديرا شرطا لمضمون مدخوله ومدخوله جزاءله
كما اذا قلت لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فالاسلام شرط لدخول الجنة وهو جزاؤه فهى فى كلامى متكلمين
وقد يكونان فى كلام واحد كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة ﴿ ٧١ ﴾ لمن لا يرضى باسلامه صرح به
الفاضل العصام (وشرط عمله ان
يكون فعله ) الداخل هو عليه
فلا ينتقض بنحو اكرمك اذن
بتأخير اذن فانه مرفوع لعدم
دخول ناصب عليه (مستقبلا)
بان يدل على حدث مستقبل لا حالا
اذ الغالب فى الشرط والجزاء
كونهما مستقبلين واذن عامل
ضعيف فلا يعمل الا على غالب
الحال ومن قال لكونها جوابا
وجزاء وهما لا يمكنان الا فى
الاستقبال اراد الحصر بالنظر الى
الحال لا بالنظر اليه والى الماضى
بقرينة المقام فلا يرد عليه نحو
ان كنت قلته فقد علمته (غير
معتمد على ماقبله) اى غير متعلق
فعله بما قبله ليسلم عن المعارض قال
الرضى الاعتماد منحصر فى ثلاثة
بالاستقراء كون مابعده خبرا لما
قبله وربما ينصب مع ذلك نحو
انا اذن اكرمك وكونه جزاء له
نحو ان تكرمنى اذن اكرمك بالجزم وكونه جواب قسم نحو والله اذن لاخرجن واذا اعتمد بالواو والفاء
فالوجهان اعتبار مجرد الاعتماد واعتبار ضعفه ويجوز الفصل بينه وبين منصوبه بالقسم نحو اذن والله اكرمك
وبالنداء نحو اذن يازيدا كرمك وبالدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك لكثرة دور هذه الاشياء فى الكلام واجاز
بعضهم بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرمك بالنصب وخص بعضهم بالظرف (وان اريد به) اى بفعله (الحال
او اعتمد) فعله (على ماقبله) من الاشياء الثلاثة المذكورة (لم تعمل) امافى ارادة الحال فلعدم كونه على غالب الحال واما فى

والرابع منها لفظ اذن وقوله ﴿للشرط والجزاء﴾ خبر للمحذوف كما مر اى لبيان
كون مدخوله جزاء لقول قائل آخر نحو قولك اذن اكرمك جوابا لمن قال
انا آتيك يعنى ان تأتنى اكرمك ولما كان هذا اللفظ عاملا ضعيفا لا تعمل
الا بشرط الامرين اللذين يقوى عملها فقال ﴿وشرط عمله﴾ وهو مبتدأ
وقوله ﴿ان يكون﴾ فى تأويل المصدر خبره و﴿فعله﴾ اسم يكون وقوله
﴿مستقبلا﴾ خبره وقوله ﴿غير معتمد﴾ والظاهر كسر الميم وهو خبر بعد
خبر ليكون وقوله على ما متعلق بمعتمد وما موصولة و﴿قبله﴾ ظرف
مستقر صلته اى شرط عمل لفظ اذن كون الفعل الذى يدخل عليه معينا
لمعنى الاستقبال وغير معتمد على الاسم الذى وقع قبله اما الشرط الاول فان كان
الاستعمال الغالب فى اذن هو معنى الشرط والجزاء والغالب فى الشرط
والجزاء معنى الاستقبال ولو كان فعله للحال كان استعماله فى غير الغالب والاستعمال
فى غير الغالب يضعف عمله واما الثانى فلانه لو اعتمد على ماقبله بان يكون
خبرا لمبتدأ اوجوابا لقسم او جزاء لشرط يضعف عمله ايضا لوقوعه حينئذ
بين المبتدأ والخبر او بين القسم وجوابه او بين الشرط وجزائه ولان فعله
ان كان معتمدا على ماقبله يكون مقدما على اذن لكون ملاحظة لزوم الفعل
للكلام اقدم منه حكما فيلزم عمله على ماقبله حكما ولما بين عمله عند وجود
الشرطين اراد ان يذكر عدم عمله عند فقدان احد الشرطين فقال
﴿وان اريد به﴾ اى بالفعل المضارع الذى يدخل عليه اذن وقوله ﴿الحال﴾
نائب فاعل اريد وقوله ﴿او اعتمد﴾ معطوف على قوله اريد وضمير
الفاعل راجع الى الفعل ﴿على ما﴾ اى على الاسم الذى وقع ﴿قبله لم يعمل﴾

الاعتماد فلضعفه ووجود المزاحم (نحو اذن اظنك كاذبا) بالرفع (لمن قال قلت هذا القول) مثال لما اريد به
الحال (ونحو انا اذن اكرمك لمن قال جئتك) مثال للاعتماد (ويجوز اضمار ان) وتقديره قد خص (خاصة)
على انه مصدر بمعنى خصوصا او حال كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز الاضمار لانه اصل والبواقى فرع له
(فينتصب المضارع به) اى بان المقدرة ويضمر قياسا بعد حتى بمعنى كى او الى اذا كان فعله مستقبلا بالنظر الى
ماقبله مثل اسلمت حتى ادخل ﴿ ٧٢ ﴾ الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد وبعد لام كى مثل اسلمت حتى
لادخل الجنة وبعد لام الجحود
التى لتأكيد نفى كان نحو وما
كان الله ليعذبهم لان هذه الحروف
لايجوز دخولها على الفعل وبعد
الفاء السببية اذا كان قبلها امر
(نحو زرنى فاكرمك) سواء
اريد به حقيقة للامر او الدعاء او
الالتماس او نهى نحو لا تذنب
فتندم او استفهام نحو هل عندكم
ماء فاشربه او تمن بليت او بلو او
لعل نحو ليت لى مالا فاحج ونحو
لولا يأتينى حبيبى فانظر ونحو
لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى
بالنصب او عرض نحو الا تنزل
فتصيب خيرا او نفى صريح نحو
ما تأتينا فتحدثنا او غير صريح
بان استعمل اللفظ فى معنى النفى بعد
ان لم يكن للنفى نحو فلما تكرمنى
فتضربنى بالنصب ويندرج فيه
التحضيض نحو لولا انزل عليه
ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه
نفى فعل وبعد الواو الدالة على
مقارنة المعطوف للمعطوف عليه اذا كان قبلها شئ مما ذكر نحو اكرمنى واكرمك ونحو

لاتنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

وكذا غيره من الامثلة بابدال الفاء بالواو وانما اشترط ان يكون قبلها احد هذه الاشياء ليبعدا بتقدم الانشاء او
مابمعناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون مابعدهما جملة معطوفة على الجملة السابقة فما بعدهما فى تأويل مصدر
معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبلهما نحو زرنى فاكرمك او واكرمك فى تأويل ليكن منك زيارة او واكرامى
اياك وهذا هو المشهور بين الجمهور لكن الشيخ الرضى اختار كون الفاء جوابية والواو حالية بتقدير خبر
واجب الحذف فنحو زرنى

اى لم يعمل لفظ اذن ﴿نحو اذن اظنك﴾ بالرفع لانه لم يعمل النصب فيه
و ﴿كاذبا﴾ مفعوله الثانى اى اظنك فى الحال كاذبا ﴿لمن قال﴾ اى جوابا
لمن قال ﴿قلت هذا القول﴾ فان الجواب عقيب قوله هذا قرينة على ان المراد
بالظن هو الظن الواقع فى الحال لا فى الاستقبال هذا مثال لما اريد به الحال
ولعدم عمله لفقدان الشرط الاول وقوله ﴿ ونحو انا اذن اكرمك
بالرفع ايضا جوابا ﴿ لمن قال جئتك ﴾ مثال لما اعتمد فعله على ماقبله
فان انا مبتدأ وجملة اذن اكرمك خبره فحصل اعتماده على ماقبله وهو
المبتدأ * ولما فرغ من تعداد النواصب شرع فى بيان المسائل فقال ﴿ويجوز
اضمار ان﴾ بفتح الهمزة وقوله ﴿خاصة﴾ بالنصب على انه حال من ان يعنى
انه يجوز ان يكون حرف ان المصدرية مضمرة عاملة حال كون هذا الجواز
خاصا لان لالغيره من النواصب الثلاثة وقوله ﴿ فينتصب المضارع ﴾
معطوف على يجوز والفاء جواب المقدر اى اذا جاز تقدير ان واضماره
يقبل الفعل المضارع الذى بعده النصب ﴿به﴾ اى بان المضمر ﴿ نحو زرنى
فاكرمك﴾ فقوله زر امر من زار يزور زيارة وضمير المتكلم منصوب محلا
على انه مفعوله والفاء فى فاكرمك عاطفة واكرمك فعل مضارع متكلم
وفاعله تحته انا واكرمك منصوب بان المضمرة واكرم مع فاعله صلته
وهو مع صلته فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه معطوف على الزيارة
المنفهمة من زرنى فتقدير الكلام وليكن منك زيارة وليكن منى اكرام وانما
قدر ان لان اصل الفاء عاطفة واصل العاطفة عطف المفرد على المفرد
فاحتاج الى تأويل الطرفين بالمفرد فتأويل المعطوف عليه يحصل باخذ

فاكرمك بتقدير ان تزرنى فاكرامى اياك ثابت وزرنى واكرمك بتأويل زرنى واكرامى لك ثابت وبعد او بمعنى
الى عند الجمهور او بمعنى الا عند سيبويه فنحو لالزمنك او تعطينى حقى فى تقدير الى ان تعطينى حقى او الا وقت ان
تعطينى حقى فما بعدها مجرور فى الاول ومنصوب بتقدير مضاف فى الثانى ﴿ ٧٣ ﴾ هذا هو المشهور لكن الحق
وبالقبول احق ماقاله الفاضل
العصام من انه يمكن ان يقال
لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى
وسيبويه انه بمعنى الا بل المراد انه
لاحد الامرين وما بعده حين
التكلم به غير متحقق وماقبله
متحقق فالحكم بان احد الامرين
متحقق لامحالة يستلزم ان ماقبله
متحقق الى ان يتحقق ما بعده
او ان ماقبله متحقق كل وقت
الا وقت تحقق مابعده فلا
حذف على شئ من المعنيين واو
باق على اصله فلذا لم يعدوها الا من
حروف الجر ولا من حروف
الاستثناء وممن صرح بالعطف
ابن هشام فى مغنى اللبيب وبعد
الحروف العاطفة مما ذكر او
غيره اذا كان المعطوف عليه اسما
(والجازم) من العامل فى المضارع
(خمس عشرة كلمة اربعة منها)
اى من الخمس عشرة (حروف
تجزم فعلا واحدا وهى لم ولما)
هما (لنفى الماضى) اى لنفى وجود
مضمون مدخولهما فى الزمان
الماضى اى يدخلان المضارع
ويقلبانه من الاستقبال الى الماضى
وينفيانه فلم يجوز انقطاع نفيها ولما لاستغراق نفيه الى زمان التكلم ويجوز دخول ادوات الشرط على لم دون لما
ويجوز حذف فعلها فى السعة وفى لم فى الضرورة والغالب فيها نفى المتوقع كما ان قد لثبوت المتوقع غالبا نحو قولك
لمن يتوقع ركوب الامير

الزيارة من مادة زرنى وباخذ وليكن من هيئته لكونه امرا والامر لطلب
الفعل والفعل ههنا هو الزيارة اى مطلوبى حصول امرين احدهما
زيارة منك لى والآخر حصول اكرام منى اليك * لا يقال ان العاطف وان كان
الاصل فيه عطف المفرد لكن يجوز ايضا عطف الجملة فلم انحصر
على الاصل ههنا * لانا نقول ان ماذكر من جواز عطف الجملة انما هو اذا
كانت الجملتان اخباريتان او انشائيتان وههنا ليس كذلك بل المعطوف عليه
انشاء لكونه امرا والمعطوف اخبار فيضطر على ان يحمل على الاصل * (واعلم) *
ان مواضع اضمار ان منحصرة فى مواضع قياسا احدها ان يوجد فعل مضارع
بعد فاء عاطفة حال كونه بعد امر كما فى هذا المثال او بعد نهى او بعد تمن وبعد نفى
وبعد استفهام وبعد همزة وبعد عرض ونحوه واكتفى المصنف بمثال واحد
وترك ماعداه لان الامر هو الاصل فى كل منها * ولما فرغ المصنف من العامل الناصب
للمضارع شرع فى بيان الجازم له فقال ﴿والجازم﴾ اى العامل اللفظى السماعى
الذى يعمل فى المضارع عمل الجزم فقوله الجازم مبتدأ وقوله ﴿خمسة عشر﴾
خبره وهو لكونه مركبا من اسمين عددين متضمنين لمعنى الواو بنيا على الفتح
ولكونه مبنيا كان مرفوعا محليا وقوله ﴿ كلمة ﴾ بالنصب تمييزه لان تمييز احد
عشر الى تسعة عشر مفرد منصوب وانما قال كلمة لكون بعض الجوازم حرفا
وبعضها اسما اختار لفظ الكلمة ليكون شاملا لهذين النوعين وقوله ﴿اربعة﴾
مبتدأ و ﴿منها﴾ اى من تلك الكلمات صفته وقوله ﴿حروف﴾ خبر لمبتدأ وقوله
﴿تجزم﴾ جملة فعلية مرفوعة محلا على انها صفة حروف وقوله ﴿فعلا واحدا﴾
مفعول تجزم ﴿وهى﴾ اى تلك الحروف ﴿لم﴾ نحو لم يضرب ﴿ولما﴾ نحو
لما يضرب ﴿لنفى الماضى﴾ اى موضوعان لنفى وقوع حدث عن ذات مافى
الزمان الماضى وهو ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر لمحذوف اى هما
كائنان لنفى الماضى * ( واعلم ) * ان تأثير هذين الحرفين ثلاثة احدها فى لفظ
المضارع وهو الجزم والآخران فى معناه احدهما قلب زمان المضارع
الى الماضى والثانى نفيه ولما يمتاز من لم باستغراق النفى فى جمع ازمنة الماضى

قدركب اولما يركب ﴿ولام الامر﴾ وهى مكسورة وفتحها لغة وتسكن مع الواو والفاء وثم نحو وليوفوا نذورهم وفليصلوا معك وثم ليقضوا لانه يحصل من اجتماع الواو والفاء مع اللام المكسورة وحرف المضارعة مثل كتف فيخفف بحذف الكسرة كما فى كتف واما ثم فمحمول عليهما ويدخل على المضارع الغائب مطلقا وعلى المخاطب المجهول وعلى المعلوم قليلا نحو فلتفرحوا فى قراءة وعلى ﴿٧٤﴾ المتكلم نحو ولنحمل خطاياكم واجاز الفراء حذفها فى السعة فى مثل قل له يفعل ﴿ولاء النهى﴾ باضافة لا بارادة مسمى بلا واجاز الرضى مع بقاء التعريف ويدخل فى المضارع معلوما ومجهولا غائبا ومخاطبا على السواء وعلى المتكلم قليلا هما ﴿للطلب﴾ اى لطلب الفعل او تركه استعلاء او تضرعا او التماسا ﴿واحد عشر منها﴾ اى من تلك الخمس عشرة ﴿تجزم فعلين﴾ لفظا او تقديرا أو محلا نحو ان يضرب وان يمد وان يضربن ﴿ان كانا مضارعين﴾ بلا فاء وسيجئ بيان مالم يكن مضارعا او مع فاء ﴿تسمى كلم المجازاة﴾ قال الفاضل العصام المجازاة هى الجزاء على ما فى القاموس اى كلم تقتضى الجزاء فاضافة الكلم الى المجازاة كاضافة الادوات فى قولهم ادوات الشرط ﴿وهى ان﴾ هى ﴿للشرط والجزاء﴾ اى لاقتضائهما لان كلم المجازاة لسببية الاولى للثانى فلدلالتها على سببية الاولى اقتضتها وعملت فيها ولدلالتها على مسببية الثانية اقتضتها وعملت فيها كما عملت ان وان وغيرهما فى المسند اليه والمسند لاقتضائها لهما الشرط الجملة الاولى سميت به لتوقف الثانية عليها والجزاء الجملة الثانية سميت به لترتبها على الاولى ترتب الجزاء على العمل والمركبة من الجملتين تسمى شرطية تغليبا وقد جاء ان غير عاملة حملا على لو نحو قراءة فاما ترين بسكون الياء وفتح النون وقيل يحمل لو عليه فيجزم ﴿وحيثما﴾

قبل التكلم واما لم فهو لمطلق النفى سواء استغرق اولا ﴿ولام الامر﴾ بالرفع معطوف على احدها وانما اضاف الى الامر احترازا عن لام الجر ولام الابتداء وكذا ﴿ولاء النهى﴾ معطوف على القريب او على البعيد واضافته الى النهى احتراز ايضا عن لاء النافية وقوله ﴿للطلب﴾ خبر لمحذوف ايضا اى هما للطلب الاول لطلب الفعل والثانى لطلب تركه وانما جزمت هذه الحروف لمشابهة كل منها لان الشرطية الجازمة فى كونهما مختصين بالفعل وداخلين عليه ولوجود قلب المعنى فى كل منها اى كما كانت ان الشرطية تقلب معنى مدخولها من الماضى الى المضارع كذلك هذه الحروف ايضا تقلب معنى مدخولها اما الاولان فلما عرفت واما الاخيران فلكونهما للطلب يقلبان معنى الاخبار الذى هو مدلول المضارع الى معنى الانشاء الطلبى وقوله ﴿واحد عشر﴾ تركيب تعدادى ايضا مبتدأ وقوله ﴿منها﴾ صفته وقوله ﴿تجزم﴾ خبره وجملته معطوفة على جملة خمسة عشر وقوله ﴿فعلين﴾ منصوب بالياء لكونه تثنية على انه مفعول تجزم وقوله ﴿ان كانا﴾ اى ان كان الفعلان ﴿مضارعين﴾ بالنصب خبر كانا وجواب ذلك الشرط محذوف بقرينة ماقبله اى ان كان الفعلان مضارعين تجزمهما لفظا ان كان آخر المضارع حرفا صحيحا او تقديرا ان كان آخره حرف علة كما سيجئ فى بحث الاعراب واما ان كانا ماضيين يكون اعرابهما محليين وان كان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا الا فيما كان مضارعا وقوله ﴿تسمى﴾ فعل مضارع مجهول ونائب فاعله مستتر تحته راجع الى احد عشر والجملة اما خبر بعد خبر او استينافية و﴿كلم المجازاة﴾ بالنصب مفعوله الثانى والمجازاة مصدر بمعنى الجزاء اى كلم تقتضى الجزاء وهو من قبيل اضافة الاداة الى معموله ﴿وهى﴾ اى تلك الكلم ﴿ان﴾ بكسر الهمزة وسكون النون اى حرف ان فانه من الحروف وهى اصل فى باب الشرط وقوله ﴿للشرط والجزاء﴾ اى وهو يدخل على فعلين احدهما شرط والآخر جزاء وهو ظرف مستقر خبر لمحذوف وقوله ﴿وحيثما﴾ معطوف

ولا تجزم الا مع ما وهى فيه كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم فى الابهام ويحسن تضمنها اياها ﴿واين﴾ تجزم بما نحو قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وبدونها نحو اين تكن اكن فما ليست بكافة بل زائدة لزيادة الابهام وذكرها بدونها للدلالة على ان الجزم معها بالطريق الاولى ﴿وانى﴾ كل من هذه الثلاثة ﴿للمكان﴾ ويجئ حيثما للزمان ذكره فى مغنى اللبيب ﴿واذما﴾ لا تعمل الا مع ما وهى كافة عن طلب الاضافة كما فى حيث كما يفهم من كلام المصنف حيث جعله للزمان وهو اختيار مذهب المبرد وقال السيرافى ماعلمت احدا من النحاة اثبته الا سيبويه واصحابه وهى حرف عنده غير مركبة من اذ وما فهى فعلى كان مهما فعلى ﴿واذاما﴾ لا يجزم بلا ما الا قليلا وطرده ابوحنيفة رحمه الله تعالى لوجوده فى بعض الاشعار نحو قوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وقال النحاة انه للحمل على متى لحمل متى عليه فى عدم العمل كما فى الحديث ان ابابكر رجل اسيف متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وما كافة عن الاضافة على قول الجمهور لانهم التزموا اضافته الى الشرط وزائدة عند المحققين لانهم لا يحكمون باضافته ﴿ومتى﴾ مع ماء الزائدة لتأكيد الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كل من هذه الثلاثة ﴿للزمان ومهما﴾ عدم ذكره مع متى يدل على انه ليس للزمان كما زعمه ابن مالك واستدل عليه بقوله وانك مهما تعط بطنك سؤله * ﴿٧٥﴾ وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا قال فى مغنى اللبيب لا دليل فيه لجواز كونها للمصدر بمعنى اى اعطاء والزمخشرى شدد الانكار على من قال به فى تفسير قوله تعالى مهما تأتنا به من آية قال هذه الكلمة فى عداد الكلمات التى يحرفها من لا يدله فى علم العربية ﴿وما﴾ وذكره هنا ايضا يدل على انه غير زمانى كما هو المشهور وذهب الفارسى وابن مالك الى انه زمانى كما هو الظاهر فى قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اى مدة استقامتهم قال فى المغنى ليس بقطعى لاحتمال كونه مفعولا مطلقا فالمعنى اى استقامة استقاموا ﴿ومن﴾ فى ذوى العلم ﴿وأى﴾ مع ما وبدونها اعلم ان كلم المجازاة قسمان قسم لا يكون معمولا اصلا وهو ان وقسم معمول دائما وذلك القسم قسمان قسم ظرف وهو ما للزمان والمكان وذلك القسم منصوب مفعول فيه بحكم الاستقراء وقسم لابدله من بيان قاعدة يعلم حكمه منها وهى انه ان كان قبله جار من حرف او مضاف فهو مجرور نحو بما تعمل شيأ اعمله به وغلام من تضرب اضرب والا فان كان فعله الذى هو الشرط غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه كان منصوبا معمولا بحسبه من مفعول به نحو اياما تدعوا . ومن يضلل الله ومفعول مطلق نحو مهما تأتنا بمعنى اى اتيان تأتنا والا فهو مبتدأ لا خبر له اصلا وقيل الخبر الشرط وحده لانه مشتمل على ضميره وقيل الجواب وحده لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح وقيل بمجموعهما وكان استاذى العلامة رحمه الله يرجح هذا ويقول ان قولك من يعمل عملا صالحا يكن ناجيا فى تقدير زيد او عمرو او بكر ان يعمل عملا الخ ولو صرح هكذا يكون الخبر الشرطية وكذا ما فى حكمه ﴿ويجوز اضمار ان﴾ قد خص ﴿خاصة﴾ لاصالتها فى هذا النوع ولكثرة استعمالها

على ان ﴿واين﴾ معطوف على احدها ﴿وانى﴾ وقوله ﴿للمكان﴾ خبر لمبتدأ محذوف اى كل من الثلاثة كائنة لظرف المكان والفرق بينها ان حيثما لا يجزم الا اذا اتصل به لفظ ما واما اين فيجزم بما او بدونها وانى لا يلحق به ما قوله ﴿واذما﴾ معطوف على ماقبله وكذا ﴿واذاما ومتى﴾ وقوله ﴿للزمان﴾ خبر لمحذوف ايضا اى هذه الثلاثة للزمان وقوله اذما لا يجزم الا بما حتى كفها عن الاضافة الى مابعده وكذا اذاما لا يجزم الا بما ايضا وبدونها على قلة واما متى فيجزم بما او بدونها ﴿ومهما وما ومن وأى﴾ وكذا أى يجزم بما او بدونها ولما فرغ من تعدادها شرع فى بيان مسائلها فقال ﴿ويجوز اضمار ان خاصة﴾

﴿فينجزم المضارع بها﴾ اى بان المضمرة وتضمر اذا كان قبلها شیء مما كان قبل الفاء فى اضمار ان المصدرية سوى النفى فالمنصوب بعد الفاء ينجزم بعد سقوطه ولذا اذا عطف على المنصوب بعد الفاء مضارع بلا فاء ينجزم نحو قوله تعالى فاصدق واكن كالامر ﴿نحو زرنى اكرمك﴾ اى ان تزرنى اكرمك والنهى نحو لاتكفر تدخل الجنة اى ان لاتكفر وامتنع لاتكفر تدخل النار لان النهى قرينة النفى خلافا للكسائى والعرف يشهد له لانك تقول لاتدن من الاسد يأكلك مع ان التقدير ان تدن والحق التفصيل والحوالة على القرينة فان دلت على النفى فذاك وان على الاثبات فذاك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه اى ان يكن والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه اى ان يكن والعرض نحو ألا تنزل ﴿ ٧٦ ﴾ تصب خيرا اى ان تنزل وانجزامه بها اذا كان صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد سببيته له فحينئذ يؤخذ مضارع مما تقدم مجزوم به وانما خص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب وهو يتعلق غالبا بمطلوب يترتب عليه فائدة ويكون ذلك المطلوب سببا لها فاذا كان المقصود تلك الفائدة وقصد سببيته الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المقصود جزاء فينجزم بها واذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع على انه صفة ان امكن كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى على قراءة الرفع او حال ان امكن مثاله نحو قوله تعالى ثم ذرهم فى خوضهم يلعبون ان لاعبين او استيناف نحو قوله

وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجرى بمقدار

لما فرغ من السماعى شرع فى القياسى فقال ﴿ والعامل ﴾ اللفظى ﴿ القياسى ما ﴾ اى عامل لايتوقف اعمال فرد منه بخصوصه على السماع بل يكفى السماع فى نوعه ﴿ يمكن ان يذكر فى ﴾ حق ﴿ عمله ﴾ او لبيان عمله ﴿ قاعدة كلية ﴾ اى حكم كلى منطبق على جزئيات يعرف احكام كل جزئى منه بان يجعل ذلك الجزئى موضوعا فى الصغرى وتلك القاعدة كبرى كما اذا اردت بيان عاملية ضرب قلت انه فعل وكل فعل يعمل فيعلم منه ان ضرب يعمل ﴿موضوعها﴾ اى افراد موضوعها والمراد بالموضوع ما كان مسندا اليه مثل كل فعل فى كل فعل يعمل ﴿غير محصور﴾ اى تلك الافراد غير محصورة فى عدد كالسماعى ولما كان مذهب المصنف فى السماعى والقياسى

اى لايجوز اضمار غيرها من هذه الكلم لانها هى الاصل فى باب الشرط والجزاء كما ان ان المصدرية اصل فى باب النواصب ﴿فينجزم﴾ اما معطوف على يجوز او جواب لمحذوف اى اذا جاز اضماره فيقبل ﴿المضارع الجزم بها﴾ وهذا ايضا اذا وقع المضارع بعد الامر خاليا عن الفاء ﴿نحو زرنى اكرمك﴾ اى ان تزرنى اكرمك وكذا اذا كان بعد كل لفظ يدل على معنى الامر سواء كان الامر مقدرا نحو الاسد الاسد تنج اى احذر الاسد ونحو نزال اقاتلك اى انزل وبعد دعاء نحو غفر الله لك تدخل الجنة بكسر لام تدخل لكونه مجزوما • ولما فرغ من العامل السماعى شرع فى بيان القياسى فقال ﴿ والعامل القياسى ﴾ اى العامل الذى لايتوقف اعماله على السماعى بل هو ﴿ما﴾ اى العامل اللفظى الذى ﴿يمكن﴾ وقوله ﴿ان يذكر﴾ فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل يمكن وقوله ﴿فى عمله﴾ متعلق بيذكر وقوله ﴿قاعدة كلية﴾ نائب فاعل يذكر وقوله ﴿موضوعها﴾ مبتدأ وقوله ﴿غير محصور﴾ خبره وضمير المجرور راجع الى القاعدة والجملة الاسمية مرفوعة محلا على انه صفة بعد صفة للقاعدة والقاعدة الكلية هى قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها مثلا ان قولنا كل فاعل مرفوع قضية كلية موضوعها لفظ فاعل وهو مفهوم كلى افراده ماوجد من الفواعل ومحمولها لفظ مرفوع وهو حكم يحمل على فاعل واذا قلنا ان زيدا فاعل فى قولنا قام

خلاف ماذهب اليه البعض من ان القياس مالم يكن مختصا ببعض الاحكام والسماعى بخلافه اراد ان يبين ماهو الحق عنده فقال ﴿ولا يضره﴾ اى القياسى اى قياسية اختصاصه ببعض ﴿ ٧٧ ﴾ الاحكام مثل ﴿ كون صيغته سماعية ﴾ كالصفة المشبهة فان صيغها ست عشرة على مابين فى علم الصرف واختصاص الفاعل ببعض الاحكام مثل لزوم تعريفه باللام وغيره كما فى افعال المدح والذم والتعليق كما فى كل فعل قلبى ولو اعتبر مثل هذا اللزوم ان يرفع القياسى من البين اذ مامن نوع منه الا وهو مختص ببعض الاحكام كالمتعدى ممتاز بالتعدية الى مفعول واللازم بعدمها والصفات بلزوم الاعتماد والقاعدة المذكورة ﴿مثل كل صفة مشبهة ترفع الفاعل ﴾ فان افراد موضوعها غير محصورة بل المنحصر صيغها بخلاف السماعى فان افراد كل نوع منه محصورة كحرف الجر كما عرفت ﴿ وهو ﴾ اى القياسى انواع ﴿تسعة﴾ النوع ﴿الاول الفعل﴾ مطلقا ﴿ فكل فعل ﴾ متصرف وغير متصرف تام وناقص لازم ومتعد معلوم ومجهول ماض ومضارع وامر وفعل تعجب ﴿يرفع﴾ اى يعمل الرفع فى معمول واحد فاعل او نائبه او اسم لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى مفهومه وضعا على ماهو المشهور فلايكون بدونه الا اذا كف بما الكافة وذلك فى ثلاثة افعال قل وكثر وطال وذلك لشبههن برب ولايدخلن حينئذ الا على جملة فعلية صرح بفعلها وقال الاندلسى لايكف الا الحرف وما فى هذه الافعال مصدرية مع

زيد تعرف ان حكمه رفع لعلمنا بالقاعدة المذكورة فاذ زيدا من جزئيات الفاعل فيكون حكمه انه مرفوع وكذلك ههنا اذا قلنا كل فعل يرفع وينصب وهذه قضية كلية يكون ضرب مثلا يرفع وينصب لانه فعل وكل فعل يرفع وينصب فضرب يرفع وينصب ومعنى قوله موضوعها غير محصور ان موضوع تلك القضية غير محصور فى عدد بخلاف السماعى فانه وان ذكرت فيه قضية كلية بان نقول كل حرف جر يجر اسما واحدا لكن موضوعها محصور فى عشرين حرفا لايزيد عليها وقوله ﴿ولايضره﴾ اى لايضر كون ذلك العامل قياسيا وقوله ﴿كون﴾ فاعل لايضر وهو مضاف الى ﴿صيغته﴾ والضمير المجرور راجع الى العامل القياس وهو اسم كون و ﴿سماعية﴾ خبره والجملة استينافية جواب لسؤال مقدر كانه قيل كيف كان هذا النوع من العوامل قياسيا مع ان بعضا من افراده يتوقف اثبات صيغته على السماع كصيغ الصفة المشبهة واسم الفعل وكعدم تصرف صيغته كما فى افعال المدح والذم وفعل التعجب وعسى وليس وكعدم التصرف فى معموله بالتقدم والفصل وكعدم نصب المفعول كما فى الفعل اللازم وكمثل الالغاء فى افعال القلوب ومثل التعليق كما فى كل فعل قلبى ومثل الاحتياج الى منصوب كما فى الافعال الناقصة ومثل عدم الاحتياج اليه كما فى الافعال التامة فاجاب عنه بانه لايضر هذا التوقف كونه قياسيا لان التوقف على السماع انما هو فى اثبات صيغ بعض انواعه ومرادنا بعدم توقفه على السماع توقف احكام جزئياته فى اعمالها بعد اثبات الصيغة الموضوعة بهيئتها لذلك المعنى وقوله ﴿ نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل﴾ تمثيل لما كانت صيغته سماعية مع عدم الضرر منه لكونه قياسيا فى احكامه فان افراد صيغة الصفة المشبهة وان كانت محصورة بحسب الصيغة وهو وزنه لكنها غير محصورة بحسب المادة اى موزوناتها بخلاف السماعى فان افراده محصورة لا وزنها وموزونها واحد ﴿وهو﴾ اى العامل القياسى ﴿تسعة﴾ بحسب الاستقراء ﴿الاول الفعل﴾ وقوله ﴿مطلقا﴾ اما حال عن الفعل على تقدير كونه اسم مفعول او مفعول مطلق لفعل محذوف اى اطلق الفعل مطلقا على تقدير كونه مصدرا ميميا ان كون الفعل عاملا ليس بمقيد بقيد ككونه تاما او ناقصا او متعديا او لازما والفاء فى ﴿فكل فعل﴾ تفصيلية وكل مبتدأ وقوله ﴿ يرفع ﴾ خبره

مدخولها فاعل ( وينصب معمولات كثيرة ) مفاعيل او غيرها كالحال والتميز والمستثنى والخبر المنصوب واللازم لا ينصب المفعول به بل غيره وسيصرح به ( ويجوز تقديم منصوبه عليه ) لقوته فى العمل وكون المنصوب فضلة وما يجئ من عدم جوازه لوجود مانع من التقديم لا بالنظر الى فعليته ( وهو ) اى الفعل ( على نوعين لازم ومتعد فاللازم ( من الفعل قدمه لكون مفهومه وجوديا ولقلة بحثه بالنسبة الى المتعدى ( ما ) اى فعل ( تم فهمه ) اى فهم معناه ( بغير ما ) اى شئ هو المفعول به ( وقع عليه ) اى على معناه ( الفعل ) الاصطلاحى اى معناه او الحدث ( نحو قعد زيد ) وتوقفه على مكان القعود ليس على ما وقع عليه بل على ما وقع فيه وهو مشترك بين الافعال سوى فعل الله تعالى ( ولا ينصب ) الفعل اللازم ( المفعول به بغير حرف الجر ) والنصب بحرف الجر يعم اللازم والمتعدى ولا يخص بواحد منهما وسيجئ نحو مررت بزيد وضربت زيدا بالعصا

﴿ وينصب ﴾ معطوف عليه اى كل كلمة يصدق عليها تعريف الفعل سواء كان لازما او متعديا وسواء كان فعلا متصرفا مثل نصر او غير متصرف مثل عسى ونعم وسواء كان من افعال القلوب مثل علم او غيره وسواء كان من الافعال التامة او الناقصة يرفع وينصب ﴿ معمولات ﴾ وهو جمع معمول وهو منصوب بالكسرة لكونه جمع مؤنث سالم على انه مفعول به صريح اما لينصب اوليرفع على سبيل التنازع ثم ان كان معمولا للثانى وهو ينصب فمفعول يرفع محذوف وان كان للاول وهو يرفع فمفعول الثانى محذوف كما هو قاعدة التنازع وهو ان يقع اسم بعد الفعلين صالح لكونه معمولا لهما وانما جمع بالالف والتاء مع انه جمع مذكر لان القاعدة انه اذا وقع مفرد مذكر من غير العقلاء واريد جمعه بالجمع السالم يجمع بالالف والتاء مثل المرفوعات والمنصوبات لان شرط جمعه بالواو والنون ان يكون من العقلاء واذا انعدم هذا الشرط يعدل عن الجمع المذكر الى صيغة جمع المؤنث وقوله ﴿ كثيرة ﴾ بالنصب على انه صفة معمولات فيدخل فى قوله يرفع معمولات الفاعل ان كان الفعل فعلا تاما معلوما ونائب الفاعل ان كان مجهولا والاسم ان كان فعلا ناقصا ويدخل فى قوله وينصب المفاعيل الخمسة والحال والتميز وكذا الخبر ان كان ناقصا ثم بين مسئلة شاملة للافعال كلها فقال ﴿ ويجوز تقديم منصوبه ﴾ اى يجوز تقديم بعض منصوبات الفعل ﴿ عليه ﴾ اى على الفعل لقوته فى العمل وانما قال تقديم منصوبه لانه لا يجوز تقديم مرفوعه عليه لكونه مسندا اليه وانما قلنا تقديم بعض لان بعض منصوبه لا يجوز تقديمه عليه ﴿ وهو ﴾ اى الفعل ﴿ على نوعين لازم ﴾ نحو قعد ﴿ ومتعد ﴾ نحو نصر ﴿ فاللازم ﴾ اى فالفعل الذى يقال له اللازم ﴿ ما ﴾ اى فعل ﴿ تم فهمه ﴾ اى فهم مدلوله من زمانه وحدثه ونسبته الى فاعل معين ﴿ بغير ما ﴾ اى بغير ذكر معمول ﴿ وقع عليه الفعل ﴾ اى ذلك الفعل ﴿ نحو قعد زيد ﴾ فانه اذا قيل قعد زيد فهم منه ان القعود ثابت لزيد فى الزمان الماضى والحدث الذى هو القعود قائم به ولا يحتاج الى شئ فى اثبات تحقق القعود بخلاف المتعدى فانه اذا قلنا ضرب زيد عمرا لا يتم فهم الضرب بمجرد اسناده الى زيد لانه لا يتحقق الا بايقاعه الى عمرو واذا لم يتعلق بعمرو ولم يوجد الضرب فانه حدث يؤثر فتأثيره انما يشاهد فى عمرو ﴿ ولا ينصب ﴾ اى لا ينصب الفعل اللازم ﴿ المفعول به ﴾ فقوله لا ينصب فعل وفاعله تحته راجع الى الفعل اللازم وقوله المفعول به مفعوله وقوله ﴿ بغير ﴾ متعلق به اى ان الفعل اللازم ممتاز من المتعدى بان اللازم لا يعمل عمل النصب لفظا فى معموله بغير ﴿ حرف الجر ﴾

( فمنه ) اى من الفعل اللازم ( افعال المدح والذم ) يصدق تعريفه عليها واضافتها الى المدح والذم لاختصاصها بانشائهما فاذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح به وليس المدح موجودا فى الخارج فاخبرت بكلام مطابق له وكذا بئس بخلاف مثل مدحت وذممت فانه للاخبار عنهما لا لانشائهما باللفظ المذكور فيخرج عنها بالاضافة سواء اعتبر المعنى التركيبى او اللقبى اى الافعال المشهورة بهذا اللقب لانه مبنى على المعنى التركيبى وانما فصله بقوله فمنه لان لها احكاما خاصة كما سيظهر وغير متصرفة حتى عدها بعضهم من السماعى لهذا فافردها بالذكر اهتماما لها وتصريحا برد مخالفيه ولما كان المقدار المفهوم من الاضافة مغنيا عن التعريف وكان المقصود ضبط افرادها وبيان احكامها ترك التعريف وصرح بالمقصود ﴿٧٩﴾ فقال ( وهى نعم ) وما عطف عليه من بئس وساء وحبذا فهى مبتدأ ونعم وما عطف عليه خبره او محذوف الخبر اى وهى اربعة وما بعده بدل منها بعد التعاطف او كل منها خبر مبتدأ محذوف اى احدها او ثانيها الخ الموضوعة ( للمدح ) او خبر مبتدأ محذوف اى هو للمدح ( وبئس للذم ) فنعم من نعم فلان اذا اصاب نعمة وبئس من بئس فلان اذا اصاب بأسا فنقلا الى المدح والذم فشابها الحروف فلم يتصرفا فاصلهما فعل مثل علم وقد اطرد فيه اذا كان العين حرف حلق اربع لغات فى بنى تميم احدها هذه وهى الاصل واتباع الفاء للعين وكسرها او فتحها مع سكون العين والاكثر فيهما كسر الفاء مع سكون قال سيبويه اتفق عامة العرب على لغة بنى تميم وجاء فى فنعما هى فتح الفاء وكسرها مع كسر العين ولا يجوز اسكانها ولم يأت بئس فى القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين ( وشرطهما ) اى شرط استعمالهما لا شرط عملهما لانه يوهم انهما يستعملان بلا عمل لو فقد الشرط وليس كذلك الاخصر الاظهر ان يقال وبئس وساء للذم وشرطها بارجاع الضمير الى الثلاثة ولعله اراد التنبيه على اصالتهما فى هذا الباب ففصل ساء عنهما واحال حكمه على بئس ( ان يكون الفاعل ) اى فاعلهما ( معرفا باللام ) قال الفاضل العصام والحق انه يصح الحمل على الاستغراق بادعاء ان الممدوح والمذموم بمنزلة جميع افراد الجنس وعلى الجنس بادعاء انه متحد مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا وعلى الجنس فى ضمن فرد ما باعتبار انه الجنس فى ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاى فرد فرض فهو هو والمصنف اختار الاخير لان فيه ابهاما ثم تفسيرا فيكون مناسبا للمقام

فانه اذا اريد تعديته يتعدى بحرف الجر ويقال قعدت على الحصير مثلا * ثم شرع فى اقسام الفعل اللازم من غير حصر فقال ﴿ فمنه ﴾ ولم يقل الاول والثانى فانه يوهم الانحصار والفاء فى فمنه للتفصيل ومنه اما ظرف مستقر خبر مقدم وقوله ﴿ افعال المدح والذم ﴾ مبتدأ موخر ان كان من حرفية وان كان اسمية بمعنى بعض فالامر بالعكس اى بعض الفعل اللازم افعال المدح وانما قال فمنه لان هذه الافعال لما لم يكن متصرفا كسائر الافعال اللازم وكان لها احكام مختصة بها عبرها بحرف يوهم الالحاق وعدم الدخول فيه وانما لم يذكر لها تعريفا خاصا لكونها معلوما باضافتها الى المدح والذم لانها من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى افعال وضعت لانشاء المدح والذم ﴿ وهى ﴾ اى افعال المدح والذم وهو مبتدأ وقوله ﴿ نعم ﴾ اى لفظ نعم خبره وقوله ﴿ للمدح ﴾ ظرف مستقر صفته اى الكائنة للمدح او خبر لمحذوف اى هى للمدح وقوله ﴿ وبئس ﴾ عطف على نعم وقوله ﴿ للذم ﴾ اما صفة او خبر كما مر وهما اصلان فى الباب فلذا قدمهما ﴿ وشرطهما ﴾ اى شرط نعم فى المدح وبئس للذم فى عملهما وقوله شرطهما مبتدأ وقوله ﴿ ان يكون ﴾ مع صلته فى تأويل المفرد خبره وقوله ﴿ الفاعل ﴾ اسم يكون وقوله ﴿ معرفا ﴾ خبر يكون اى لا يكون فاعلهما كفاعل سائر الافعال فى جواز كونه نكرة او معرفة او مضافا او غيره بل اشترط فى كون الاسم فاعلا لهما ثلاثة

(اومضافا اليه) اى الى المعرف باللام بواسطة اوبدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام غلام الرجل ولو اعتبر التعميم لكونه بالواسطة اوبدونها فى المعرف باللام لاستغنى عن ذكر المضاف (اومضمرا مميزا) على صيغة المفعول (بنكرة) ليحصل الاجمال ثم التفصيل والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا ويتصرف فى تمييزه بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مطابقا للمقصود عند الاكثر وقد يقال نعمت امرأة وحكى الكسائى نعما رجلين ونعموا رجالا وهذان يدلان على فعليته لان التاء الساكنة والضمير البارز المرفوع المتصل من خواص الفعل ولم يقل اوبما كما فى الكافية لكونه نكرة اولذهابه الى مذهب سيبويه من انه تامة بمعنى الشئ المعرف فاعل وضعف بان ما التامة المعرفة لم تثبت فى غير ﴿ ٨٠ ﴾ هذا الموضع وجوز المبرد وابو على الفارسى كونه فاعل نعم اسما موصولا جنسيا لايراد به معين وندر الفصل بين نعم وتميز الضمير بالمخصوص وجاز بالظرف نحو قوله تعالى بئس للظالمين بدلا ولا يجوز بغيرهما وقل ترك التميز ومنه قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اى فهو بالخصلة الحسنة ونعمت خصلة وجاء زيادة الباء فى المخصوص منه حديث نعم بالمال الصالح للرجل الصالح وتدركون الفاعل علما مثل نعم عبدالله زيد (ويذكر بعد ذلك) الفاعل الموصوف باحد الاحوال المذكورة (المخصوص) بالمدح اوالزم لبيان المراد بالفاعل المذكور فالمناسب له ان يكون بعده وله جهة اخرى بها يجوز تقديمه كما سيأتى (مطابقا) ذلك المخصوص فى الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (للفاعل) اى الذى كان فاعلا فى المعنى سواء كان فاعلا فى اللفظ ايضا اولا مثل نعم رجالا الزيدون فالزيدون مطابق للفاعل المعنوى الذى هو تميز الفاعل (وهو) اى المخصوص (مبتدأ وماقبله) وهو جملة نعم وبئس (خبره) والرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص وقيل لام التعريف ولايمشى فى الضمير المبهم وقيل خبر مبتدأ محذوف هو هو قيل مبتدأ محذوف الخبر اى ممدوحى او مذمومى (نحو نعم الرجل زيد) مثال للفاعل المعرف باللام المفرد (ونعم غلاما الرجل الزيدان) مثال للمضاف المثنى (ونعم رجلا زيد) مثال للمضمر المميز بنكرة

شروط وهى ان يكون فاعله امامعرفا باللام ﴿اومضافا اليه﴾ اى اويكون اسما مضافا الى معرف باللام ﴿اومضمرا﴾ اى اويكون ضميرا مستترا تحته ﴿مميزا﴾ بصيغة اسم مفعول اى مفسرا ذلك الضمير ﴿بنكرة﴾ اى بنكرة منصوبة على التميزية ليحصل البيان من جملة واحدة اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر اسم الصريح للممدوح او المذموم بعده ﴿ويذكر بعد ذلك﴾ اى بعد ذلك الفاعل المذكور وقوله ﴿المخصوص﴾ نائب الفاعل ليذكر اى الاسم الذى عين الممدوح او المذموم صريحا وقوله ﴿مطابقا﴾ حال من المخصوص اى حال كون ذلك المخصوص مطابقا لذلك الفاعل فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ﴿وهو﴾ اى ذلك المخصوص ﴿مبتدأ﴾ اى مرفوع على انه مبتدأ ﴿وما﴾ اى الجملة التى ﴿قبله﴾ وهو نعم وبئس مع فاعله ﴿خبره﴾ اى خبر ذلك خبر المبتدأ المتأخر هذا على قول فيكون جملة واحدة وقيل ان جملة نعم مع فاعله لامحل لها جملة مستقلة والمخصوص خبر لمبتدأ محذوف وهو معه جملة اسميه مستقلة ايضا او استينافية فعلى هذا يكون جملتين ﴿نحو نعم الرجل زيد﴾ هذا مثال لما يكون فاعله معرفا باللام وزيد مخصوصه وهو مفرد مذكر كفاعله ﴿ونعم﴾ اى ونحو نعم ﴿غلاما الرجل الزيدان﴾ وهذا مثال لما يكون فاعله مضافا الى المعرف باللام والزيدان بالتثنية مخصوص مطابق فى التثنية للفاعل وقوله ﴿ونعم﴾ معطوف على المثال الاول اى ونحو ونعم ﴿رجلا زيد﴾ فنعم فعل من افعال المدح

(وقد يحذف المخصوص اذا علم) بالقرينة نحو انا وجدنا صابرا نعم العبد اى ايوب بقرينة ان الكلام فيه (وقد يتقدم) اى المخصوص (على الفعل) وهذا يؤيد كونه مبتدأ ﴿ ٨١ ﴾ لان تقديمه لكونه مبتدأ ولذا اختاره المصنف ويدخل عليه النواسخ من كان وغيره نحو كنت نعم الرجل وقد يقال نعم الرجل كنت كذا فى الرضى (نحو الزيدون نعم الرجال وساء) اصله سوء بفتح العين ثم نقل الى فعل بالضم قال الرضى يلحق بنعم وبئس كل فعل على فعل بالضم اصلا نحو ظرف الرجل زيدا ونقلا نحو رموا الرجل زيد وقضوا الرجل عمرو بشرط تضمنه معنى التعجب هو (مثل بئس) فى المذكور كله نحو ساء الرجل زيد وساء غلام الرجل زيد وقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا (وحبذا) هو (للمدح) من حب كظرف لازم بمعنى صار حبيبا ويدغم باسكان الباء الاول اما بحذف حركته او نقلها الى الحاء لكن لايستعمل مع ذا الامفتوح الحاء صرح به فى التسهيل (وفاعله ذا) من اسماء الاشارة التى هى من المبهمات ليحصل الابهام ثم التفسير لا المرفوع بعدها كما ظنه قوم يتوهم ان حبذا بتمامه فعل جعلهما شدة الامتزاج كلمة واحدة وغلب الفعل المقدم على الاسم وازال اسميته (ولا يتغير)

مبنى على الفتح لامحل له لكونه ماضيا وفاعله الضمير المستتر تحته وهو ضمير مبهم اى غير راجع الى شئ ورجلا بالنصب تميز لذات مذكورة وهى الضمير المستتر المبهم فنعم مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انه خبر مقدم وزيد مرفوع لفظا مبتدأ مؤخر فيكون هذا مثالا لمايضمر فاعله * ومما ينبغى ان يعلم ان الابهام مقصود فى هذا الباب وكلما كثر ابهامه يكون احسن ففى المثالين الاولين ان جعل ابهام واحد وهو ان الممدوح من جنس الرجل لا من جنس الآخر فيشمل جميع افراد هذا الجنس على سبيل البدل وذكر المخصوص بعينه وان كان المخصوص جملة مستقلة يحصل ابهامان احدهما من السؤال المقدر فكانه اذا قيل نعم الرجل علم انه من جنس الرجل ثم سأل سائل بمن هو فقيل هو زيد وفى مثال الثانى ابهامان على التوجيه الاول وثلاثة ابهام على التوجيه الثانى ﴿وقد يحذف المخصوص﴾ اى يذكر المخصوص كثيرا لكون الذكر اصلا وقد يعدل عنه ويحذف قليلا لكن لا على اطلاقه بل ﴿اذا علم﴾ اى علم معينا باسمه الصريح بالقرينة نحو قوله تعالى نعم العبد اى ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام فى ذكره عليه السلام من قوله [واذكر عبدنا ايوب] ﴿وقد يتقدم﴾ اى المخصوص ﴿على الفعل﴾ اى فعل المدح او الذم بناء على ان الاصل فى المبتدأ التقديم وفى ذكره بقد الدالة على التقليل اشارة الى ان التقديم وان كان اصلا من حيث كونه مبتدأ لكنه قليل بالنسبة الى المقصود الذى هو فى مقام المدح وهو الابهام الحاصل من التأخير ﴿نحو الزيدون نعم الرجال﴾ ولما فرغ من ذكر ما هو اصل فى باب المدح والذم شرع فيما هو كالفرع فقال ﴿وساء﴾ اى فعل ساء وهو مبتدأ وقوله ﴿مثل بئس﴾ اى مثل فعل بئس خبره اى انه مثل فعل بئس فى افادة الذم وانشاءه وفى شرائطه المذكورة فيه واحكامه نحو قوله تعالى [ساء مثلا القوم الذين] فان ساء فعل ذم كبئس وفاعله الضمير المستتر تحته وفسره مثلا والقوم بالرفع مخصوصه اى ساء مثلهم وقوله ﴿وحبذا﴾ معطوف على القريب او على البعيد وقوله ﴿للمدح﴾ اما ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر لمبتدأ محذوف اى هو كائن للمدح او صفة له كما عرفت يعنى من ان هذه الافعال لفظ حب مع ذا ﴿وفاعله﴾ اى فاعل حب ﴿ذا﴾ اى لفظ ذا وهو من اسماء الاشارة وهو مرفوع محلا على انه فاعل حب وقوله ﴿ولا يتغير﴾ فعل وفاعله

اى ذا او الفاعل او حبذا بتغير ذا بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بسبب كونه المخصوص واحدا منها بل هو مفرد مذكر دائما لجريه مجرى الامثال (و) يذكر (بعده المخصوص) ولا يجوز تقديمه كما فى نعم على ماذكره الرضى والفاضل العصام (واعرابه) اى مخصوص حبذا (كاعراب مخصوص نعم) مرفوع مبتدأ على مااختاره المصنف لا كما زعمه المبرد وابن السراج من ان الاسم غلب على الفعل حتى صار المجموع اسما مبتدأ والمخصوص خبرا (نحو حبذا زيد) وقد يجئ قبل المخصوص او بعده تميز اوحال من الفاعل نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ومع هذا يطابقان المخصوص لا الفاعل ولما فرغ من اللازم شرع فى المتعدى فقال (و) الفعل (المتعدى ما) اى فعل (لايتم فهمه) اى فهم معناه (بغير ما) اى شئ

تحته راجع الى فاعل حب امامعطوف على ماقبله اواعتراض لانه دخل بين ذكر حب وذكر مخصوصه اواستيناف جواب لمقدر كأنه قيل هل يتغير لفظ ذا بان كان مذكرا أومؤنثا أومفردا أومثنى أوجمعا كما كان فى اسماء الاشارة فاجاب بانه لايتغير فاعله اى فاعل حب بل من خصائصه انه سواء اشير الى المذكر اوالمؤنث اوالمثنى اوالجمع اشير الى كل منها بذا وقوله ﴿وبعده﴾ ظرف مستقر خبر مقدم والضمير المجرور راجع الى فاعله وقوله ﴿المخصوص﴾ بالرفع مبتدأ مؤخر اى حاصل بعد فاعل حب المخصوص ويذكر كما فى سائر افعال المدح ﴿واعرابه﴾ اى اعراب مخصوص حبذا وهو مبتدأ وقوله ﴿كاعراب مخصوص نعم﴾ خبره اى مثل اعراب مخصوص فعل نعم فى انه مرفوع على انه مبتدأ وما قبله وهو حبذا مع فاعله خبره اوانه مرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف ﴿نحو حبذا زيد﴾ فحب فعل من افعال المدح وفاعله ذا وهو مرفوع محلا على انه فاعله وهو مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انه خبر مقدم وزيد مرفوع لفظا على انه مبتدأ مؤخر اوجملة حبذا لامحل لها ابتدائية وزيد خبر لمبتدأ محذوف اى هو زيد • وانما جعل المصنف فعل ساء وحبذا كاللواحق فى هذا الباب لان نعم وبئس اصلهما كذلك بكسر اولهما وسكون اوسطهما فعلان موضوعان للمدح والذم واما ساء فاصله ساء يسوء سوأ مثل قال يقول قولا ثم انه لما تضمن معناه معنى بئس الحق به وكذا حب اصله حبب يحبب حبا بمعنى المحبة وذا اسم من اسماء الاشارة ولما استعمل فى مقام المدح وشاع استعماله فيه الحق بنعم ولكن لما كان اصل سوء وحب بفتح العين نقل فتحهما الى الضم ليكون من باب حسن حتى تتقرر فيهما اللازمية التى هى من خواص افعال المدح والذم * ثم انه لما فرغ من بيان الفعل اللازم شرع فى بيان المتعدى فقال ﴿والمتعدى﴾ وهو مرفوع تقديرا على انه مبتدأ والالف واللام للعهد بالنسبة الى انه ذكر فى الاجمال اعنى فى قوله لازم ومتعد وقوله ﴿ما﴾ موصول ان كا معناه الفعل الذى اوموصوف ان كان معناه فعل لكن الثانى اولى فى مقام التعريف وقوله ﴿لايتم﴾ فعل منفى وقوله ﴿فهمه﴾ بالرفع على انه فاعل لايتم والضمير المجرور راجع الى ما وهو مع فاعله جملة فعلية لامحل لها من الاعراب على انها صلة ما اومرفوعة محلا على انها صفته وقوله ﴿بغير﴾ متعلق بلايتم وهو مضاف الى ﴿ما﴾ وهو موصول أوموصوف اى بغير المعنى الذى هو مدلول المفعول به

(وقع عليه) اى على ذلك الشئ (الفعل) اى الحدث الذى يدل عليه  المتعدى ولذا اظهر ويجوز ان يكون المراد به الفعل الاصطلاحى بتقدير مضاف اى معنى الفعل والمراد بالوقوع عليه تعلقه به بلا واسطة غير تعلق الاسناد فيخرج به الفعل المتعدى بواسطة حرف الجر لانه لايقال له فى الاصطلاح انه متعد والفعل الناقص ايضا والمجهول من المتعدى الى واحد لانه مسند الى المفعول به لاواقع عليه (وهو) اى المتعدى (على ثلاثة اضرب) الضرب (الاول) فعل (متعد الى مفعول واحد) لاقتضاء معناه هكذا (نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة) لومنويا نحو الذى اكرمت زيد اى اكرمته وضربت فى جواب هل ضربت زيدا (وبدونها) اى القرينة لومنسيا وحينئذ يجعل المتعدى بالنسبة اليه كاللازم فى انه لايطلب منصوبا ويستعمل على وجهين احدهما مع تركه قطعا نحو ضربت اى اوقعت الضرب وثانيهما بادخال فى على المفعول به لتنزيله منزلة مكان الفعل نحو ضربت فى حديد بارد اى اوقعت الضرب فيه (و) الضرب (الثانى متعد الى مفعولين وهو) اى المتعدى الى مفعولين (على ثلاثة اقسام)

الصريح اى ليس مفعولا بواسطة حرف الجر وقوله ﴿وقع﴾ فعل وقوله ﴿عليه﴾ متعلق بوقع والضمير المجرور راجع الى ما وقوله ﴿الفعل﴾ مرفوع على انه فاعل وقع والجملة صلة ما اوصفته كما عرفت يعنى ان المتعدى فعل لايتم فهم مدلوله بمجرد ذكره مع فاعله فقط بل يحتاج فهمه الى ذكر اسم هو دال على المعنى الذى وقع عليه ذلك الفعل الصادر من الفاعل وانما فسر الموصول الثانى بالمعنى المدلول للمفعول به الصريح ليكون احترازا عن الافعال الناقصة لانها يصدق عليها انها لايتم فهمه واذا اريد بما وقع عليه المفعول به الصريح حصل الاحتراز عنها لانه لايتم فهمها الا باسمها وخبرها كما سيجئ • وان قيل لم قدم اللازم على المتعدى • قلنا ان مفهوم اللازم وهو ما يتم لكونه مثبتا وجودى ومفهوم المتعدى وهو ما لايتم لكونه منفيا عدمى والوجود مقدم على العدم طبعا • فان قيل ان الف واللام فى قوله المتعدى ان كان للعهد لسبق ذكره ينافى مقتضى مقام التعريف وهو كونه للجنس • قلنا يجوز ان يعتبر المعنيان بتقدير المضاف اى تعريف المتعدى او مفهومه والله اعلم • ولما فرغ من تعريف المتعدى شرع فى تقسيمه بحسب مفعوله فقال ﴿وهو﴾ اى المتعدى بحسب مفعوله ﴿على ثلاثة اضرب﴾ اعلم ان اضرب جمع ضرب وهو يستعمل فى معنى لازمه لانه اذا ضرب على شئ بارادة قطعه يحصل منه قطعات وهو المراد ههنا اى على ثلاثة قطع ﴿الاول﴾ اى الضرب الاول ﴿متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا﴾ فان الضرب لايتحقق وجوده الا بايقاعه على عمرو كما مر ثم اراد ان يذكر مسئلة مختصة بهذا الضرب فقال ﴿ويجوز حذف مفعوله﴾ اى مفعول الفعل الذى يتعدى الى واحد ﴿بقرينة﴾ كما اذا كان فى صلة كقوله تعالى حكاية عن الكفار [ أهذا الذى بعث الله رسولا ] فان بعث لما كان صلته للموصول احتاج الى عائد الى الموصول وهو الضمير الذى كان مفعولا لبعث فحذف لقيام قرينة وهى كونه عائدا الى موصول ﴿وبدونها﴾ اى يجوز حذفه بدون قرينة ايضا بان يكون الفعل منزلا منزلة اللازم نحو فلان يأكل ويشرب والمراد منه ليس باخبار وقوع الاكل الى مأكول اووقوع الشرب الى مشروب بل المقصود صدور الاكل والشرب عن فاعل ومعناه انه يفعل فعل الاكل والشرب ﴿والثانى﴾ اى الضرب الثانى ﴿متعد الى مفعولين وهو﴾ اى الذى يتعدى الى المفعولين ﴿على ثلاثة اقسام﴾ من حيث كون احد المفعولين مباينا للآخر اوغير مباين ومن حيث كونهما مفعولين لافعال القلوب

له باب اعطيت (نحو اعطيت زيدا درهما) وسألته الخبر (ويجوز حذفهما) اى المفعولين معا (وحذف احدهما) اى الاول والثانى فقط (مع قرينة) لو منويا نحو سأل زيد عمرا درهما فاعطى او فاعطى درهما او زيدا (وبدونها) اى القرينة لو منسيا نحو فلان يعطى ويمنع اى يفعل الاعطاء والمنع او يعطى زيدا او درهما والقسمان الباقيان ما كان المفعول الثانى عين الاول اى يتصادقان كما سيظهر واشار الى القسم الاول منها بقوله (والقسم الثانى افعال القلوب) اى افعال مشهورة بهذا اللقب (وهى افعال) اصطلاحية (دالة على فعل) اى حدث (قلبى) خرج به غير دالة القلبى (داخلة على المبتدأ والخبر) وخرج بها غيرها من الافعال القلبية (ناصبة اياهما) لانهما مفعولان كما دل عليه قوله (على المفعولية) ثم ان قوله ناصبة اياهما ليس على الاستعمال الاكثر من انفصاله لان اتصال الضمير المنصوب فى الصفة اكثر من انفصاله ولا يجوز الانفصال فى الفعل الا لداع صرح به الرضى (نحو علمت) لليقين وقد يجئ بمعنى عرفت

وملحقين بها ﴿القسم الاول﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿ما كان مفعوله الثانى﴾ مع صلته خبره اى القسم الاول من اقسام الفعل المتعدى الى المفعولين هو قسم كان مفعوله الثانى ﴿مباينا للاول﴾ اى لمفعوله الاول اى لا يجوز ان يكون الاول مبتدأ والثانى خبرا له لعدم اتحادهما فى الخارج ﴿نحو اعطيت زيدا درهما﴾ فانه لا يجوز ان يقال زيد درهم ﴿ويجوز حذفهما معا﴾ وقوله ﴿وحذف احدهما﴾ معطوف على قوله حذفهما اى ويجوز ايضا حذف احد المفعولين وذكر الآخر وقوله ﴿مع قرينة﴾ ظرف لقوله حذفهما ولقوله حذف احدهما على سبيل التنازع كما عرفت وكذا قوله ﴿وبدونها﴾ والحاصل انه يجوز حذفهما مع قرينة وبدونها وحذف احدهما بقرينة وبدونها مثال الاول نحو قولك اعطيت لمن قال اعطيت زيدا درهما فان السؤال قرينة تدل على ان الاول زيد والثانى درهم ومثال الثانى نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء ويصدر منه والمقصود منه مجرد الصدور لا تعلقه بشئ ومثال حذف الاول بقرينة نحو قولك اعطيت درهما لمن قال ما اعطيت زيدا ومثال حذف الثانى بقرينة نحو قولك اعطيت زيدا لمن قال لمن اعطيت درهما ومثال حذف الاول بدون قرينة نحو فلان يعطى درهما اذا قصد الاخبار بتعلق الاعطاء بالدرهم ومثال حذف الثانى بدونها نحو فلان يعطى زيدا اذا كان المقصود اخبار تعلق اعطائه لزيد ﴿والقسم الثانى﴾ من الافعال التى تتعدى الى المفعولين ﴿افعال القلوب﴾ اى طائفة من الافعال تلقب بافعال القلوب وخص بهذا الاسم واشتهر به ﴿وهى﴾ اى افعال القلوب ﴿افعال﴾ اصطلاحية بمعنى انها كلمة تدل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة لا بمعنى مجرد الحدث ﴿دالة﴾ اى عادته بالدلالة الضمنية ﴿على فعل﴾ اى حدث ﴿قلبى﴾ اى منسوب الى القلب من قبيل نسبة الفعل الى آلته فقوله افعال خبر مبتدأ ودالة صفته وقوله ﴿داخلة﴾ بالرفع صفة بعد صفة وقوله ﴿على المبتدأ والخبر﴾ متعلق بداخلة وقوله ﴿ناصبة﴾ صفة ثالثة وقوله ﴿اياهما﴾ ضمير منصوب على انه مفعول لناصبة فانه اسم فاعل اعتمد على موصوفه مع كونه بمعنى الاستقبال فوجد شرط عمله فى المفعول به وقوله ﴿على المفعولية﴾ بيان للواسطة بين العامل والمعمول يعنى ان افعال القلوب عاملة تنصب المبتدأ والخبر بواسطة كونهما مفعولين لهذه الافعال وانما قيده بقوله ناصبة اياهما لان بعض الفعل القلبى ينصب المفعول الواحد وليس هو داخلا فيها نحو عرف زيد عمرا وفهم زيد كلام عمرو فان العرفان والفهم

فيتعدى الى واحد (ورأيت) من الرؤية القلبية للظن واليقين عند صاحب التسهيل وقال الرضى للاعتقاد الجازم طابق الواقع اولا والبصرية تنصب مفعولا واحدا (ووجدت) جعله صاحب التسهيل لليقين والرضى بمعنى اصابة الشئ على صفة ويلزمها العلم واذا كان بمعنى اصبت الشئ نحو وجدت الضالة فهو مما يتعدى الى مفعول واحد (وزعمت) قيل للظن وقيل للعلم والحق انه يستعمل فيهما  (وظننت) جعله الرضى للظن والتسهيل للظن واليقين ويستعمل بمعنى اتهمت فيتعدى الى واحد (خلت وحسبت) هما مثل ظننت (وهب بمعنى احسب) تقول هب زيدا عالما (غير متصرف) لا يجئ له ماض ولا غيره وزاد الرضى تعلم امرا بمعنى اعلم غير متصرف فاذا قيل لك تعلم ان زيدا عالم تقول علمت لا تعلم ودرى وقال انهما لا ينصبان الجزئين بل تدخل عليهما ان ويستعمل ارى بمجهول ارى بمعنى ظن ولم يستعمل بمعنى علم وان كان ارى بمعنى اعلم ولا يشارك غير المتصرف مع المتصرف فى خصائص ذكرها المصنف (ولا يجوز حذف مفعوليها) اى افعال القلوب (معا او حذف (احدهما) فقط كائنا ذلك الحذف (بدون قرينة) لو منويا لانه لو كان منويا وقد حذف بلا قرينة تدل عليه يفوت المقصود حذفا معا او احدها واما لو منسيا فيجوز حذفهما نحو قوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ومقرونا (مع قرينة كثر حذفهما معا) لانهما كجزئى شئ واحد لان المفعول الحقيقى مضمونهما فحذف احدهما كحذف جزء الكلمة فاذا اتيا اتيا معا واذا حذفا حذفا معا نحو من يسمع يخل اى مسموعه صادقا ولهذه العلة ايضا (قل حذف احدهما فقط)

لا يكون الا بالقلب وهما وان كانا من افعال القلوب لكنهما ليسا من هذا القسم بل من القسم الاول واحترز بقوله داخلة على المبتدأ والخبر عن امثالها وايضا اشار بهذا القول الى ان مفعولها الثانى ليس بمباين للاول لانهما لكونهما مبتدأ وخبرا يتحدان فى الخارج بخلاف القسم الاول كما عرفت • ثم شرع فى امثلتها فقال ﴿نحو علمت﴾ اى افعال القلوب نحو علمت ﴿ورأيت﴾ اذا كان المراد رؤية القلب وهى ايضا بمعنى علمت ﴿ووجدت﴾ بمعنى وجدان القلب ايضا هذه الثلاثة موضوع للعلم اى لليقين ﴿وزعمت﴾ وهو مشترك بين العلم والظن ﴿وظننت وخلت﴾ اى تخيلت ﴿وحسبت﴾ هذه الثلاثة للظن ﴿وهب﴾ على وزن دع وقوله ﴿بمعنى احسب﴾ احتراز عن كون هب امرا من الهبة فانه حينئذ لا يتعدى الا الى واحد نحو [وهب لنا من لدنك رحمة] واما مثال كونه من هذه الافعال فنحو هب زيدا منطلقا وقوله ﴿غير متصرف﴾ بالنصب على انه حال من هب اى حال كون لفظ هب غير متصرف يعنى لا يجئ منه ماض ومضارع وغيرهما بخلاف البواقى فانها متصرفات وبخلاف هب اذا كان امرا من الهبة ثم شرع فى مسئلة متعلقة بحذف احد المفعولين او بكليهما فقال ﴿ولا يجوز حذف مفعوليها معا او احدهما﴾ اى لا يجوز ايضا حذف احد المفعولين وذكر الآخر قوله ﴿بدون﴾ متعلق بالحذف اى يمتنع حذفهما وحذف احدهما بلا قيام ﴿قرينة﴾ دالة على المحذوف هذا ان كان منويا مرادا واما ان كان منسيا بان ينزل الفعل منزلة اللازم ويراد به صدور الفعل عن الفاعل فقط فحينئذ يجوز حذفهما معا نحو قوله تعالى [قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون] وقوله ﴿ومع قرينة﴾ ظرف لقوله ﴿كثر حذفهما معا﴾ اى كثر حذفهما مع وجود قرينة نحو من يسمع يخل اى من يسمع شيأ يخل مسموعه صادقا الى ان ظهر كذبه وقوله ﴿وقل﴾ معطوف على قوله كثر اى وقل ﴿حذف احدهما فقط﴾ مع قرينة

معطوف على كثير وقيد قران القرينة مأخوذ فيه ايضا لان القيد المقدم على المعطوف عليه يجب اعتباره فى المعطوف اويكون اولى اما حذف المفعول الاول فكمافى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة اى بخلهم هوخيرا لهم واما حذف الثانى فكقوله

لاتخلنا على غراتك انا
طالما قد وشى بنا الاعداء

اى لاتخلنا جازعين ﴿ ومن خصائصها ﴾ جمع خصيصة بمعنى خاصة ﴿ جواز الالغاء ﴾ والمراد مايقابل الوجوب والامتناع اى ابطال عملها فى المفعولين لاستقلالهما كلاما فاذا الغيت الغيت فيهما لان الكلام يحصل من مجموعهما ﴿ والاعمال ﴾ لان فى التوسط والتأخر تقديم المنصوب على الفعل وقد عرفت انه جائز لقوة الفعل ﴿ اذا توسطت بين معموليها ﴾ والتعبير بالمعمول لكونهما معمولين فى بعض الصورة ﴿ نحو زيد علمت منطلق ﴾ فى بعض شروح الكافية ان الاعمال اولى فى هذه الصورة لانه فعل وله

والحاصل ان حذفهما وحذف احدهما اما بقرينة اوبدن قرينة والثانى ممتنع والاول اما حذفهما اوحذف احدهما والاول كثير والثانى قليل وانما امتنع حذفهما او حذف احدهما لان المقصود من قولنا علمت مثلا هو العلم المتعلق بالمفعول لان العلم اما اضافة او كيف او حصول صورة وكل واحد منها يستلزم التعلق ولا يتحقق العلم بهذه المعانى الا بالتعلق فحينئذ ان حذف بقرينة فهو كالمذكور فيمكن تعلقه واما ان حذف بلا قرينة فهو كالمعدوم فلا يجوز الا اذا نزل منزلة اللازم كما عرفت وكذا ان حذف احدهما لانهما وان كانا متغارين بحسب المفهوم لكنهما بمنزلة اضافة احدهما الى الآخر فقولنا علمت زيدا قائما بمنزلة علمت قيام زيد وحذف المضاف بدون المضاف اليه وعكسه لايجوز بدون القرينة وانما كثر حذفهما مع قرينة وقل حذف احدهما مع قرينة لان الكلمتين اذا كانتا مركبتين واعتبرت بينهما نسبة من النسب يكونان كالكلمة الواحدة وما كان كذلك فحذفهما رأسه كحذف لفظ واحد وهو كثير واما حذف احد لفظ المركب وذكر الآخر فقليل ولذلك كثر الاول وقل الثانى ثم شرع فى بيان خصائص هذه الافعال بحيث لاتوجد فى غيرها فقال ﴿ ومن خصائصها ﴾ وهو ظرف مستتر خبر مقدم وقوله ﴿ جواز الالغاء والاعمال ﴾ مبتدأ مؤخر والخصائص على وزن فعائل جمع خصيصة لا جمع خاصة فان الفعيلة يجمع على الفعائل والخاصة يجمع على فواعل اى خواص ولكنها بمعنى الخاصة ايضا والالغاء مصدر من باب الافعال وهمزته للصيرورة اى تصير عملها لغوا اى جعله باطلا يعنى ان الامور المختصة بهذه الافعال كثيرة فى ذاتها وبعض منها جواز جعل عملها لغوا بحيث لاتؤثر فى معمولها لفظا ولا معنى وجواز اعمالها لفظا ومعنى يعنى اذا بطل عملها بطل بالكلية واذا عمل عمل بالكلية بخلاف التعليق فانه ابطال ايضا لكن ليس بالكلية بل ابطال لفظا وقوله ﴿ اذا ﴾ ظرف زمان يدل على زمان من الازمنة المستقبلة وان دخل على الماضى يقلب معناه الى المستقبل وهو مضاف الى جملة ﴿ توسطت ﴾ وظرف لقوله جواز وفاعل توسطت تحته هى مستتر راجع الى الافعال وقوله ﴿ بين معموليها ﴾ ظرف لتوسطت وهو منصوب على الظرفية ومضاف الى معموليها وهو تثنية معمول مجرور بالياء ومضاف الى الضمير الراجع الى الافعال وحذفت نون التثنية للاضافة يعنى ان جواز ابطال عمل هذه الافعال فى وقت توسطها بين المعمولين لها ﴿ نحو زيد علمت منطلق ﴾ فان زيدا ومنطلقا وان كانا مفعولين لعلمت ويقتضى نصبهما

نوع تقدم لفظى وفى بعضها متساويان ﴿ اوتأخرت ﴾ عنهما ﴿ نحو زيد منطلق علمت ﴾ وفى هذه الصورة الالغاء اولى لعدم التقدم اللفظى قطعا والمعنى فى صورة الالغاء كالمعنى فى صورة الاعمال بعينه فمعنى زيد ظننت قائم معنى ظننت زيدا قائما واما اذا تقدمت عليهما فالجمهور على انه لايجوز الالغاء وبعضهم اجاز تمسكا بما وقع فى بعض الاشعار والجمهور يؤلونه بتقدير ضمير الشان ليكون الجملة مفعوله الثانى من تقدير اللام قبل الجملة فيكون تعليقا للالغاء وحذف كل من ضمير الشان واللام جاء فى الضرورة ورجح فى التسهيل التأويل والرضى الالغاء ومما يجب ان يتنبه له ان المتوسط والمتأخر عنهما ان كان مصدرا يجب الالغاء لان معمول المصدر لايتقدم عليه على ماسيأتى ومما يجب فيه الالغاء التوسط بين معمولى ان نحو ان ﴿٨٧﴾ زيدا احسب قائم واسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا ونحو ليس بمكرم احسب زيد عمرا وبين سوف ومصحوبه نحو سوف احسب يقوم زيد وبين حرف العطف ومدخوله نحو جاءنى زيد واحسب عمرو وفى التسهيل ان مذهب البصرى فى نحو ضرب احسب زيد جواز الالغاء لاوجوبه فيكون من التنازع فيجوز ان يكون زيد منصوبا مفعول احسب اومرفوعا فاعل ضرب وضرب مفعولا ثانيا له قدم عليه ﴿ ومنها ﴾ اى من خصائصها ﴿ جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ﴾ الاول ﴿ ضميرين ﴾ ولا يجوز ان يكون الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا كلاهما بمعنى فى فعل من الافعال فلا يقال زيدا ضرب ولا زيدا ظن قائما بارجاع الضمير الى المفعول المتقدم ﴿ متصلين ﴾ لابد من هذا القيد لانه اذا كان احدهما منفصلا يجوز فى غيرها ايضا نحو ماضربت الا اياه وانما ضربت اياى واياك ضربت وماضربك الا انت وانما ضربك انت صرح به الرضى ﴿ متحدى المعنى ﴾ تكلما وخطابا وغيبة وقال الرضى ويجوز ان يكون احدهما بعضا من الآخر ايضا نحو ماورد فى الحديث رأيتنا مع رسول الله ﴿ نحو علمتنى ﴾ اوعلمتك اوزيد علمه ﴿ قائما ﴾ ولا يقال ضربتنى بل ضربت نفسى قال المصنف لان المغايرة فى غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا زادوا النفس تصريحا وتنبيها على ماعسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان اعلم بحاله منه بحال غيره فلا يحتاج الى زيادة وزيف ماهو المشهور عند الجمهور بما لامزيد عليه وقال

لكنه لما وقع فى وسطهما جاز ابطال عمله فيهما لفظا ومعنى بحيث يعود كل منهما الى اصلهما وهو المبتدأ والخبر وقوله ﴿ اوتأخرت ﴾ معطوف على توسطت اى جواز الالغاء فى وقت تأخرها عنهما ﴿ نحو زيد منطلق علمت ﴾ فزيد فى المثالين مبتدأ معمول لعامل معنوى ومنطلق خبره كذلك وجملة علمت اعتراضية قطعا فى صورة التوسط لدخولها بين المقصودين واما فى صورة التأخر فكونها اعتراضية يكون على مذهب من يجوز وقوع الاعتراضية فى آخر الكلام واما على مذهب من لم يجوزه فحينئذ تكون استينافية ويجوز اعمالها ايضا فى الصورتين وهو اولى من الالغاء واما جواز الالغاء فى الصورتين لكون المعمولين جملة مستقلة فى الاصل لكونهما مبتدأ وخبرا وهذه الافعال لكونها افعالا قلبيا خفيت معناها وخفاء المعنى كان سببا لضعفها فى العمل واعمال الفعل الضعيف فى المعمول القوى المستقل يجوز ابطال اعماله واما جواز الاعمال فلكونه فعلا فى الجملة ومستعدا قادرا على ابطال استقلال المعمولين ثم شرع فى بيان خاصة اخرى لها فقال ﴿ ومنها ﴾ اى ومن خصائنها ايضا وقوله ﴿ جواز ﴾ مضاف الى جملة ﴿ ان يكون ﴾ وقوله ﴿ فاعلها ﴾ مرفوع على انه اسم يكون ﴿ ومفعولها ﴾ معطوف عليه وقوله ﴿ ضميرين ﴾ مرفوع بالياء على انه خبر يكون وقوله ﴿ متصلين ﴾ صفته وقوله ﴿ متحدى ﴾ تثنية متحد منصوب بالياء ومضاف الى ﴿ المعنى ﴾ على انه صفة بعد صفة للضميرين ايضا

الرضى ويجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ظاهرين متحدى اللفظ والمعنى نحو حسب زيد زيدا قائما ولا يجوز فى غيرها ويجوز فيها كون مفعولها ضميرا متصلا مفسرا بفاعله دون بغيرها تقول ظنه زيد قائما ولا يجوز ضربه زيد (وحمل عدم وفقد فى هذا الجواز) اى جواز ﴿ ٨٨ ﴾ ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين مع اتحاد معناهما حمل النقيض على النقيض (على وجد) ورأى الحلمية نحو انى ارانى اعصر خمرا والبصرية نحو رأيتنى فى المرأة على رأى العلمية (ومنها جواز دخول ان) المفتوحة (على مفعوليها) اى المفعولين لو لم يدخل ان (نحو علمت ان زيدا قائم) فذهب سيبويه الى ان ان مع اسمها وخبرها مفعول واحد قائم مقام مفعولين لانه حين نصب المفعولين لا ينصب عند التحقيق الا مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون الجملة بعينه لا يحتاج الى المفعولين والاخفش لما خفى عليه هذا التحقيق قدر مفعولا عاما فجعل علمت ان زيدا قائم بتقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا ذكره الفاضل العصام اعلم انهم اختلفوا فى حقيقة التعليق فقال بعضهم ابطال عمل الفعل فى جزئى الجملة الاسمية لوجود مانع منه فبهذا المعنى يختص التعليق به بافعال القلوب ولا يوجد الا فى المفعولين واليه مال ابن الحاجب رحمه الله حتى جعله من خصائص افعال القلوب وقال بعض النحاة هو ابطال عمله فى مفعوله لمانع فحينئذ يعمها وغيرها من الافعال ويوجد فى المفعولين وفى واحد على ما يأتى واختاره المصنف ولذا قال (واما التعليق بكلمة الاستفهام) حرفا وهو همزة وهل واسما مثل ما ومن واى واين وانى ومتى وايان وكم وكيف داخلة على الجملة او الجزء الثانى نحو علمت ازيد عندك

---

اى ومن خصائص افعال القلوب بحيث لا يوجد فى غيرها من الافعال كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متكلمين او مخاطبين او غائبين نحو علمتنى قائما بصيغة المتكلم فيكون فاعلها ضمير المتكلم وهو التاء المضمومة ومفعوله الاول ضمير المتكلم ايضا وقائما مفعوله الثانى وكذلك نحو علمتك قائما وعلمته قائما بتاء المخاطب المفتوحة ولا يجوز هذا فى سائر الافعال ولا يجوز ان يقول ضربتنى بان يكون فاعله متكلما بضم التاء ومفعوله ضميرا متكلما ايضا ﴿وحمل﴾ فعل مجهول وقوله ﴿عدم﴾ اى فعل عدم بكسر الدال وهو نائب فاعل حمل وقوله ﴿وفقد﴾ بفتح القاف ايضا معطوف على عدم وقوله ﴿فى هذا الجواز﴾ متعلق بحمل ومفعول فيه له وقوله ﴿على وجد﴾ اى على فعل وجد وهو متعلق ايضا بحمل يعنى ان فعل عدم وفعل فقد محمولان على وجد فى جواز كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين متحدين واما حمل عدم على وجد فمن قبيل حمل النقيض على النقيض لان عدم نقيض وجد وحمل فقد من قبيل حمل النظير على النظير فان فقد بمعنى وجد نحو عدمتنى وفقدتنى كما يقال وجدتنى ﴿ومنها﴾ اى ومن خصائصها ايضا ﴿جواز دخول ان﴾ اى المفتوحة ﴿على مفعوليها﴾ اى على مفعولى افعال القلوب ﴿نحو علمت ان زيدا قائم﴾ فعلمت فعل وفاعل وزيدا منصوب على انه اسم ان وقائم مرفوع على انه خبره والاسم مع الخبر جملة اسمية لا محل لها صلة ان وان مع صلتها فى تأويل المفرد منصوب محلا على انه مفعول لعلمت وقائم مقام المفعولين على مذهب سيبويه او مفعول اول واما مفعوله الثانى فمحذوف على مذهب الاخفش • ثم انه لما كان للنحاة فى ابطال عمل الافعال تعبير آخر وهو تعبير التعليق وكان ذلك التعبير مخالفا لخصائص المذكورة غير عبارته الى الجملة الاسمية المصدرة باما فقال ﴿واما التعليق﴾ ثم ان الواو ان كان للعطف وكان اما للتفصيل احتاج الى تقدير اجمال وقسيم فكانه قال ابطال عمل الافعال اما الغاء واما تعليق اما الالغاء فيخص بافعال القلوب واما التعليق فيم فيكون الواو لعطف اما على اما فقوله التعليق مبتدأ وخبره قوله الآتى فيم فقوله ﴿بكلمة الاستفهام﴾ متعلق بالتعليق

---

وعلمت زيدا من هو او داخلا عليها مضاف نحو علمت غلام من انت (او) كلمة (النفى) والمراد حرف النفى ما وان ولا الداخل على الجزئين نحو علمت ما زيد قائم او قائما او بقائم او ان زيد قائم او لا زيد قائم ولا عمرو او على الثانى منهما نحو علمت زيدا ما هو بقائم (او لام الابتداء) الداخلة ﴿ ٨٩ ﴾ على الجزئين (او) لام (القسم) الداخلة على الجزئين ايضا (او ان المكسورة) الكائنة (اذا دخل على خبرها لام الابتداء) او ظرف للمكسورة واما اذا لم تدخل فيجب فتحها فلا يكون تعليقا وانما تعلق قبل هذه الاشياء لانها تقتضى التصدر وبقاء الجملة على صورتها والافعال توجب تغيرها فوجب التوفيق ما امكنه فاعطى لهذه الاشياء بقاء صورتها ولهذه الافعال كونها مفعولا معنى كما اشار اليه بقوله (اى ابطال العمل) ابطالا كائنا (على سبيل الوجوب لفظا) تميز من نسبة ابطال الى العمل ويجوز ان يكون صفة الابطال المقدر اى ابطالا لفظيا (لا معنى) تفسير للتعليق وهو من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجوزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظا عامل معنى وتقديرا فمعنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمه جاز عطف المنصوب جزؤها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا منطلقا واشار بهذه التفسير الى الفرق بين التعليق والالغاء من حيث ان التعليق الغاء واجب البتة دون الالغاء فانه جائز غالبا وانه الغاء لفظا لا معنى والالغاء الغاء لفظا ومعنى (فيم) اى التعليق (هذه الافعال) اى افعال القلوب اى يوجد فيها مثال

---

و ﴿ اوالنفى ﴾ بالجر معطوف على الاستفهام اى بكلمة النفى ﴿ اولام الابتداء ﴾ معطوف على القريب او على البعيد ﴿ اوالقسم ﴾ اى اولام القسم ﴿ اوان المكسورة ﴾ معطوف ايضا وقوله ﴿ اذا دخل ﴾ ظرف زمان منصوب محلا على انه مفعول فيه للمكسورة ومضاف الى جملة دخل ﴿ فى خبرها ﴾ اى فى خبر المكسورة ﴿ لام الابتداء ﴾ مرفوع على انه فاعل دخل اى التعليق بكلمة ان ليس على اطلاقه كالمذكورات قبلها بل هو مقيد بوقت دخول لام الابتداء فى خبر تلك المكسورة وانما قيد المكسورة بدخول اللام فى خبرها فانه اذا لم يدخل اللام فيه تكون مفتوحة فتكون حينئذ مفعولا له لفظا ومعنى كما عرفت • ثم اراد تفسير التعليق بانه ابطال مخصوص فى الاصطلاح فقال ﴿اى ابطال العمل﴾ واى حرف تفسير عند الجمهور وابطال بالرفع عطف بيان للتعليق يعنى ان التعليق ابطال العمل اى عمل الفعل ﴿على سبيل الوجوب﴾ وهو متعلق بابطال وقوله ﴿لفظا﴾ تميز عن النسبة بين اضافة الابطال الى العمل والحاصل ان الفرق بين الالغاء والتعليق بوجهين احدهما ان ابطال العمل جائز فى الالغاء فى الاغلب وقد يجب وواجب فى التعليق البتة والثانى ان الابطال فى الالغاء ابطال لفظا ومعنى وفى التعليق ابطال لفظا لا معنى فانهما بعد التعليق مفعولان لها فى المعنى ايضا والتعليق فى اصل اللغة تعليق امر الى امر آخر وفى العرف يطلق على امرأة ذات زوج مفقود لكن لكون زوجها مفقودة لا يجوز تزوجها زوجا آخر ويجوز خروجها الى الاسواق فبالنظر الى الحكم الاول ذات زوج والى الثانى ليست بذات زوج فيقال مثل هذه المرأة امرأة معلقة وكذلك هذه الافعال عند كونها معلقة بهذه الكلمات عاملة بالنظر الى تأثيرها فى المعنى وغير عاملة بالنظر الى عدم تأثيرها فى اللفظ وقوله ﴿فيم﴾ خبر لقوله اما التعليق وفاعله تحته راجع اليه وقوله ﴿هذه الافعال﴾ مفعول يعم يعنى انه ليس بخاص كالالغاء بل يعم افعال القلوب المذكورة وغيرها كما سيجئ وانما وجب ابطال العمل بسبب دخول الاستفهام وحرف النفى وغيرهما لان هذه الكلمات

التعليق بالاستفهام ( نحو علمت أزيد عندك أم عمرو و) مثال التعليق بالنفى ( رأيت مازيد منطلق ) ومثاله باللام ( وجدت لزيد منطلق ) ﴿٩٠﴾ ولقد علمت لتأتين منيتى ( وزعمت ان زيدا لقائم )

وقد ينزل العلم منزلة القسم بلا اعتباره فى الكلام نحو علمت ليعرضن الصلاة (و) يعم ( كل فعل قلبى ) اى منسوب الى القلب بان يدل على فعل القلب (غيرها) اى غير هذه الافعال (نحو شككت) أزيد قائم عندك (ونسيت) هل لك اخ (وتبينت) اين بيتك (و) يعم ( كل فعل يطلب به ) اى بمعناه (العلم) مما يكون من وسائل العلم ( نحو امتحنت) مازيد عالم (وسألت) هل هو غنى ( ومنه ) اى من الفعل الذى يطلب به العلم (افعال الحواس ) جمع حاسة اى افعال تدل على حاسة من الحواس (الخمسة) صفة الحواس الظاهرة (كلمست) ماهو لين واللمس قوة توجد فى البدن كله (وابصرت) لهو حسن والابصار قوة الباصرة يدرك بها المبصرات (وسمعت) هل صوته كريه والسمع قوة السامعة يدرك بها المسموعات (وشممت) اهو طيب والشم قوة الشامة يدرك بها المشمومات من الرياح ( وذقت ) ماهو مر والذوق قوة الذائقة يدرك بها الطعوم واشار الى القسم الثانى من القسمين اللذين ثانيهما عين الاول فقال (والقسم الثانى) من اقسام المتعدى الى مفعولين (افعال ملحقة بافعال القلوب فى مجرد الدخول

تقتضى الصدارة ولو كان مابعدها معمولا على انه مفعول لهذه الافعال بطلت الصدارة لها فلذلك روعى الجانبان فروعى جانب الفعل بان يكون مفعولا فى المعنى وروعى جانب الكلمات المذكورة بان يكون مابعدها منقطعا عما قبلها فافهم ﴿نحو علمت أزيد عندك ام عمرو﴾ فقوله علمت فعل والهمزة فى ازيد استفهامية وزيد مرفوع لفظا على انه مبتدأ وعندك ظرف مستقر خبره وام عاطفة وعمرو معطوف على زيد والجملة الاسمية منصوبة المحل على انه مفعول علمت وهذا مثال للتعليق بكلمة الاستفهام ﴿ورأيت مازيد منطلق﴾ وهذا مثال للتعليق بكلمة النفى فرأيت فعل من افعال القلوب بمعنى علمت وما نافية وزيد مبتدأ ومنطلق خبره وهو مع خبره جملة اسمية منصوبة المحل على انه مفعول رأيت ومثال التعليق بلام الابتداء ﴿و﴾ ﴿نحو﴾ ﴿وجدت لزيد منطلق﴾ وبان المكسورة نحو حسبت ان زيدا لذاهب وبالقسم نحو لقد علمت لتأتين منيتى اى مقصودى وقوله ﴿وكل فعل﴾ بالنصب معطوف على قوله هذه الافعال اى ويعم التعليق كل فعل ﴿قلبى غيرها﴾ اى غير هذه الافعال ﴿نحو شككت﴾ وهو من الشك الذى هو عدم ترجيح الطرفين من الوقوع وعدمه والشك محله القلب لكن هو ليس كالافعال السابقة نحو شككت ازيد قائم ﴿ونسيت﴾ نحو نسيت هل زيد حاضر ﴿وتبينت﴾ نحو تبينت اين جلوسك وقوله ﴿وكل فعل﴾ منصوب ايضا معطوف على ماقبله اى ويعم التعليق ايضا كل فعل ﴿يطلب به﴾ اى بذلك الفعل ﴿العلم نحو امتحنت﴾ نحو امتحنت مازيد جاهل ﴿وسألت﴾ نحو سألت هل هو حاضر فان الامتحان والسؤال وان لم يكونا من افعال القلوب لكنهما فعلان يطلب بهما العلم بمضمون الجملة ثم بين التعميم بالافعال الملحقة بها فقال ﴿ومنه﴾ اى من الفعل الذى يطلب به العلم ﴿افعال الحواس الخمس﴾ وهو اللمس والبصر والسمع والشم والذوق ﴿كلمست﴾ نحو لمست اهو لين ام خشن ﴿وابصرت﴾ نحو ابصرت مازيد اسود ﴿وسمعت﴾ نحو سمعت ان صوته لكريه ﴿وشممت﴾ نحو شممت أهو طيب ﴿وذقت﴾ نحو ذقت أهو حلو ثم ان كل من هذه الافعال وان لم يكن من الافعال التى تكون بالقلب لكنها لما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلة مايطلب به العلم فى حكم التعليق ﴿والقسم الثالث﴾ اى القسم الثالث من اقسام الفعل المتعدى الى المفعولين ﴿افعال ملحقة بافعال القلوب﴾ ولما كان الحاق شئ بشئ محتاجا الى مناسبة بينهما ذكره بقوله ﴿فى مجرد الدخول

على المبتدأ والخبر ) ونصبهما على المفعولية (و) فى مجرد ( عدم جواز حذفهما معاً اوحذف احدهما فقط بلا قرينة ) لو منويا بخلاف باب اعطيت (و) فى مجرد ( قلة حذف احدهما فقط بها ) اى بالقرينة اى لافى الخواص فلايجوز فيها الالغاء فى صورتى التوسط والتأخر ولا كون فاعلها ضميرين متصلين متحدى المعنى ولا دخول ان على المفعولين ولايجرى التعليق ايضا ولم يتعرض لكثرة حذفهما معا بها لانها غير مختصة بها فلا يكون لها مدخل فى جهة الالحاق ( نحو صير وجعل) هما بمعنى اوجعل للاعتقاد الباطل نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا قال الرضى واصل الباب صير ﴿٩١﴾ ومفعولاه فى الحقيقة اسم وخبر

على المبتدأ والخبر﴾ يعنى ان افعال القلوب لما كان خواصها الدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما على المفعولية كذلك هذه الافعال وان لم تكن من افعال القلوب لكنها ملحقة بها بشيئين احدهما مجرد الدخول على المبتدأ والخبر وثانيهما ماذكره بقوله ﴿و﴾ ﴿فى﴾ ﴿عدم جواز حذفهما﴾ اى حذف مفعوليها ﴿معا او حذف﴾ اى فى عدم جواز حذف ﴿احدهما فقط بلا قرينة وقلة﴾ اى وفى قلة ﴿حذف احدهما فقط بها﴾ اى بالقرينة وانما لم يتعرض لكثرة حذفهما بالقرينة لكونها غير مختص بهذه الافعال ولا بالافعال القلوب بل كل فعل من الافعال اذا وجدت قرينة يكثر حذف مفعولها فحينئذ لا مدخل له فى كونه وجها للالحاق ﴿نحو صير﴾ بتشديد الياء ﴿و جعل﴾ اذا كان بمعنى الاعتقاد الباطل نحو قوله تعالى [وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا] اوكان بمعنى صير كقوله تعالى [فجعلناه هباء منثورا] بخلاف ما اذا كان بمعنى خلق ﴿وترك﴾ اى ولفظ ترك معطوف على جعل او صير نحو قوله تعالى [ وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض ] ﴿ واتخذ ﴾ نحو قوله تعالى [واتخذ الله ابراهيم خليلا] وكذا فعل الفى اذا كان بمعنى وجد كقوله والفى قولها كذبا ومينا وكذا عد اذا كان بمعنى الاعتقاد الباطل نحو قوله كنت اعده فقيرا وكذا لفظ ارى بضم الهمزة مجهول ارى وكذا لفظ قال اذا وقع بعد الاستفهام نحو أتقول زيدا ذاهبا ﴿ والثالث ﴾ اى والضرب الثالث من المتعدى ﴿ متعد الى ثلاثة مفاعيل ﴾ مثاله ﴿ نحو اعلم ﴾ وهو فعل ماض من باب الافعال ﴿ وارى ﴾ نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ونحو ارى زيد عمرا بكرا فاضلا وهو بمعنى اعلم ايضا ﴿ فهذه ﴾ اى الافعال

لصار فصيرت زيدا قائما من صار زيد قائما بمنزلة احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر (وترك) بمعنى صير نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض (واتخذ) نحو قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وقد يستعمل جعل بمعنى خلق وترك بمعنى خلى واتخذ بمعنى اخذ فلايكون شئ منها من هذا القبيل ومنه حجا وعد بمعنى الاعتقاد الباطل والفى بمعنى وجد (و) الضرب ( الثالث ) من المتعدى ( متعد الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلم وارى) وجد تعدية علم ورأى بالهمزة الى ثلاثة مفاعيل ولم توجد بتضعيف العين ولا يتعدى الى ثلاثة الا اعلم وارى وقول الاخفش بمجيئها فى جميع افعال القلوب قياس ولا اعتداد به فى مثله وقال الفاضل العصام وقد يصير المتعدى الى اثنين متعديا الى واحد لو جعل مضمون الجملة مفعولا نحو علمت قيام زيد فى علمت زيدا قائما والمتعدى الى ثلاثة متعديا الى اثنين نحو اعلمت زيدا قيام عمرو ولم يذكر انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث ولم يوجد احدث بهذا المعنى لانها كثيرا ماتستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى انبئونى باسماء هؤلاء وقال فلما انبأهم باسمائهم وقال اخبرتك بقيام او خبرتك بخبر وحدثته بكذا فقيل تعديتها الى ثلاثة بتضمنها معنى الاعلام لا باعتبار معانيها الوضعية فهى ملحقات بالمتعدى الى ثلاثة والحق البعض ارى الحلمية نحو ارانى الله تعالى فى النوم زيدا سالما ولم يلحق سيبويه الانباء ( وهذه )

اى الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل ( مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت ) الاول فى كونه مباينا للثانى فى جواز حذفه بدون الثانى وعدم جواز التعليق بالنسبة اليه لانه كالفاعل لانه العالم والثانى والثالث المعلومان ولذا كان حقه التقدم على الثانى والثالث حتى يجوز ارجاع ضميرهما اليه مع تأخره نحو اعلمت غلامه زيدا فاضلا (والاخيران) اى الثانى والثالث (كمفعولى باب علمت) فى كون الثالث عين الثانى وعدم جواز حذفهما اوحذف احدهما بلا قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معاوجواز الالغاء فى صورتى التوسط والتأخر وجواز دخول ان عليهما وجواز التعليق ( نحو اعلم ) اوارى (زيد عمرا بكرا فاضلا. ثم) اى بعدما علمت كون الفعل لازما ومتعديا والمتعدى متعديا الى واحدوالى اثنين والى ثلاثة الى غير ذلك (اعلم) جملة معطوفة على ماسبق باعتبار المعنى اى اعلم ان الفعل يكون هكذا ثم اعلم الخ اومعترضة اواستينافية (انه) اى الشان ( لابد لكل فعل من مرفوع ) لمامر

المتعدية الى ثلاثة مفاعيل فقوله هذه مبتدأ وقوله ﴿مفعولها﴾ مبتدأ ثان وقوله ﴿الاول﴾ بالرفع صفته وقوله ﴿ك﴾ اول ﴿مفعول باب اعطيت﴾ خبره والمبتداء الثانى مع خبره خبر الاول يعنى ان حكم مفعولها الاول مثل حكم المفعول الاول لباب اعطيت فى كونه مباينا للثانى وفى جواز الاقتصار عليه فيجوز ان يقال اعلمت زيدا كما يجوز ان يقال اعطيت زيدا وفى الاستغناء عنه فيجوز ان يقال اعلمت عمرا فاضلا كما يجوز اعطيت زيدا درهما وفى عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام وغيره من اسباب التعليق فلا يجوز اعلمت أزيد عمرا فاضلا كما لا يجوز اعطيت ازيد درهم ﴿والاخيران﴾ اى حكم الاخيرين وهو حكم مفعوله الثانى مع الثالث ﴿كمفعولى باب علمت﴾ اى مثل حكم المفعول الاول والثانى فى باب علمت فى كون احدهما عين الآخر وفى عدم جواز حذفهما اوحذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما مع قرينة وفى جواز دخول ان عليهما فيجوز ان يقال اعلمت زيدا ان عمرا فاضل كما جاز ان تقول علمت ان زيدا فاضل وفى جواز الالغاء اذا توسطت بينهما اوتأخرت عنهما وفى جواز التعليق بالنسبة اليهما فيجوز ان تقول اعلمت زيدا أعمرو فاضل كما جاز علمت أزيد فاضل ﴿نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا﴾ ولما بين المصنف انقسام الفعل الى اللازم والمتعدى وبين اقسام المتعدى بحسب تعديته الى الضروب الثلاثة اراد ان يذكر ان معمولات الفعل بعضها لازم للفعل فلا ينفك الفعل عنه لكونه كجزء منه وبعضها غير لازم وايضا ان بعض الفعل يقتضى المعمول المرفوع فقط ولا يقتضى المعمول المنصوب وبعضه يقتضى كليهما فقال ﴿ثم اعلم﴾ فثم اما ابتدائية وجملة اعلم ابتدائية ايضا واما عاطفة لعطف اعلم على مقدر فكانه قال اعلم ان الفعل على نوعين الخ * ثم اعلم ان للفعل انقساما آخر متراخ عن الانقسام الاول وهو ﴿انه لابد لكل فعل﴾ فقوله ان بالفتح لكونه بعد اعلم واسمه ضمير الشان المذكور وخبره جملة لابد فان لا لنفى الجنس وبد مبنى على الفتح ومنصوب محلا لكونه نكرة غير مضافة ولكل فعل ظرف مستقر خبره وقوله ﴿من مرفوع﴾ خبر بعد خبر والاسم مع الخبر جملة مرفوعة محلا على انها خبر لا وهو مع خبره خبر ان واسم ان مع خبره صلة ان وهو مع صلته فى تأويل المفرد مفعول لقوله اعلم * يعنى اعلم بعدما علمت انقسام الفعل الى نوعين ان له انقساما آخر وهو انه اما فعل



(فان تم) اى الفعل (به) بالمرفوع (كلاما) تميز عن نسبة تم الى فاعله اى تم كلامية اوضمن تم معنى صار اى صار كلاما تاما بان يصح السكوت عليه ويحصل الفائدة ( ولم يحتج الى غيره ) كالخبر المنصوب لافادته فائدة تامة ( يسمى ) ذلك الفعل فى الاصطلاح ( فعلا تاما ) لتمامه بمرفوعه وعدم احتياجه الى غيره (و) يسمى (مرفوعه فاعلا) لقيام معنى افعل به فكانه موجد ومؤثر فيه كما فى مثل طال زيد اولتأثيره فيه كما فى نحو ضرب زيد اى اوجد الضرب ( و ) يسمى (منصوبه ان كان) الفعل (متعديا) الى واحد اواثنين او ثلاثة لان اللازم لاينصب المفعول به (مفعولا) اى مفعولا به للصوق معنى الفعل به ووقوعه عليه (كالافعال السابقة) من المتعدى الى واحد اواثنين اوثلاثة (وان احتاج) اى الفعل (الى معمول منصوب) بان يدل على الحدث الذى يدور الفائدة عليه الاذلك المعمول المنصوب ( يسمى ) ذلك الفعل فى العرف (فعلا ناقصا) لعدم تمامه بمرفوعه واحتياجه الى المنصوب والاحتياج مبنى عن النقصان ( و ) يسمى ( مرفوعه اسماله ومنصوبه ) الذى احتاج اليه (خبراله) اشعارا

تام واما فعل ناقص وهذا يتوقف على العلم بمضمون آخر وهو انه لافراق موجود لكل فعل من الافعال من مرفوع فاعلا كان او اسما فان الفعل الاصطلاحى يدل على ثلاثة معان * احدها الحدث والثانى الزمان المعين ماضيا اوحالا اومستقبلا والثالث النسبة الى فاعل ما مذكرا أومؤنثا غائبا اومخاطبا اومتكلما مفردا أوتثنية اوجمعا فدلالته على الاولين مستقلة كالاسم واما دلالته على الثالث فغير مستقلة كالحرف فكما ان الحرف احتاج فى دلالته على معناه الى ضم ضميمة وكذلك الفعل يحتاج فى دلالته على نسبة الى تعيين المنسوب اليه وهو المعمول المرفوع كما فصل فى فن الوضع * ثم اراد ان يقسمه فقال ﴿فان تم﴾ اى الفعل ﴿به﴾ اى بمرفوعه وقوله ﴿كلاما﴾ تميز عن ذات مقدرة بين تم وبين فاعله اى ان تم كلاميته وهو ان يكون مفيدا للسكوت التام لوجود المسند والمسند اليه وقوله ﴿ولم يحتج﴾ معطوف على قوله تم اى ولم يكن الفعل محتاجا ﴿الى غيره﴾ اى الى غير المرفوع فى افادته للفائدة التامة ﴿يسمى﴾ وهو جزاء الشرط اى يسمى ذلك الفعل فى الاصطلاح ﴿فعلا تاما﴾ وقوله ﴿ومرفوعه﴾ اى مرفوع على انه معطوف على الضمير المستتر فى يسمى فانه وان لم يجز العطف على الضمير المستتر بغير تأكيد بالمنفصل لكن جاز ههنا لوجود الفصل بينهما اى ويسمى مرفوع ذلك الفعل التام ﴿فاعلا﴾ وقوله ﴿ومنصوبه﴾ بالرفع معطوف اما على القريب وهو مرفوع او على البعيد وهو الضمير المستكن وقوله ﴿ان كان متعديا﴾ جملة شرطية وجزاؤه محذوف وقوله ﴿مفعولا﴾ معطوف على قوله فاعلا اى بعد التسمية لمرفوعه فاعلا ان كان الفعل متعديا يسمى منصوبه مفعولا اى مفعولا به صريحا وقوله ﴿كالافعال السابقة﴾ اعتذار عن ترك الامثلة للفعل التام لان الافعال التى سبقت متعدية اولازمة على تقرير تعديته الى مفعول واحد اوزائد كلها افعال تامة مستغن على التمثيل لها وقوله ﴿وان احتاج﴾ فعل شرط وفاعله تحته راجع الى الفعل وقوله ﴿الى معمول منصوب﴾ متعلق باحتاج وقوله ﴿يسمى﴾ مع نائب فاعله المستتر الراجع الى الفعل جملة جزائية وجملة الشرط مع جزائها جملة شرطية لامحل لها معطوفة على جملة فان تم وقوله ﴿فعلا ناقصا﴾ مفعول ثان ليسمى وقوله ﴿ومرفوعه﴾ معطوف على المستتر ايضا وقوله ﴿اسماله﴾ معطوف على فعلا ناقصا والضمير فى مرفوعه وله راجع الى الفعل الناقص وقوله ﴿ومنصوبه﴾ معطوف على مرفوعه اوعلى المستتر كما مر وقوله ﴿خبراله﴾ معطوف على قوله اسما او على فعلا ناقصا اى وان

لانحطاط رتبته حتى عومل معاملة الحرف العامل فى جزئى الجملة بالنسبة اليهما ( ولايدخل ) اى الفعل الناقص ( الا على المبتداء والخبر فى الاصـل ) ليدل على ان اتصاف الاسم بالخبر من جهة دوامه عليه او انتقاله اليه اوغير ذلك من معانى الافعال الناقصة وينصب الخبر لشبهه بالمفعول فى الوقوع بعد مرفوع الفعل (وهو) اى الفعل الناقص (على قسمين القسم ﴿ ٩٤ ﴾ الاول ما) اى فعل (لايدل على معنى المقاربة) اى مقاربة الخبر للاسم

اى قرب حصول مضمونه له فى زمان التكلم على ماياتى ان شاء الله تعالى (وهو) اى القسم الاول (الشائع المتبـادر من اطلاق الفعـل النـاقص ) يعنى لوقيل الفعل الناقص يتبادر ذهن السامع اليه لشـيوعه فيه لا الى القسم الثانى لشيوعه بفعل المقاربة لا بالفعل الناقص ( نحوكان ) قدمه على صـار لكثرته هو لدوام ثبوت معنى خبره لاسمه نحو كان الله تعالى عليما اولانقطاعه عنه نحو كان زيد غنيا اى فافتقر وبمعنى صار ويكون اسمه فيهما ضمير الشان نحو كان زيد عالم وكان زيد غنى ويكون تامة بمعنى ثبت ولاتدخل حينئذ على الجملة ولا يكون فيه ضمير الشان وتكون زائدة (وصار) قدمه لاصالته للانتقال اما من صفة نحو صار زيدعالما اومن حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى رجع متعدية بالى نحو صار الى الفقر اى رجع اليه (و كذا آل ) تقول آل زيد عالما ( ورجع ) زيد غنيا (وحال) زيد فقيرا ( واستحال ) كقوله

ان العدواة تستحيل مودة ( وتحول ) نحو قوله فيالك من نعمى تحولن ابؤسا

(وارتد) نحوقوله تعالى فارتدبصيرا (وجاء) زيد يتيا (وقعد) كانه فاضل قال الاندلسى لايتجاوزان عن موضع السماع ماجاءت حاجتك وقعدت كانها حربة وقال ابن الحاجب انمايطرد قعد فى مثل الموضع الذى استعمل فيه العرب

تم الفعل بمرفوعه بل احتاج الى معمول منصوب لعدم افادته فائدة تامة لنقصانه فى افادته الحدث المدلول له يسمى ذلك الفعل فعلاناقصاويسمى مرفوعه اسما لذلك الفعل الناقص ويسمى منصوبه خبراله فانه اذا قلنا كان زيد يفيد ان حدثا من الاحداث اسندالى زيد لكن لم يعين ذلك الحدث الابقولناقائما فحينئذ تم الكلام لانه افادان القيام اسند الى زيد ثم ذكر خاصة من خصائص الافعال الناقصة بقوله (ولايدخل) اى ذلك الفعل الناقص (الاعلى المبتدأ والخبر) وقوله (فى الاصل) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من المبتدأ والخبر اى كائنين كذلك فى الاصل لابعد كونهما اسماوخبرا له ثم قسم الافعال الناقصة الى قسمين فقال (وهو) اى الفعل الناقص (على قسمين) اى بحسب دلالته على معنى المقاربة وعدم دلالته عليه (القسم الاول ما) اى فعل ناقص (لايدل على معنى المقاربة) وسيجئ المرادبه وقوله (فهو) الفاء للتفصيل اى هذا القسم منه هو (الشائع) بالهمزة كذا قيده فى المعرب اى شائع فى الاستعمال وقوله (المتبادر) صفة الشائع اى الشائع الذى يتبادر الى الذهن (من اطلاق الفعل الناقص) وهذا يشعروجه تقديم هذا القسم مع كون مفهومه عدميا (نحو كان) وهو الاصل فى الباب وكلهاراجعة اليها وهو اما موضوع لثبوت خبره لاسمه دائما نحوكان زيدفاضلافان زيدا عندثبوت الفضل له لاينفك عنه فى زمان اوموضوع لثبوته له منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر اى زال منه الغناء الثابت له وعرض له بعده الفقر (وصار) وهو للانتقال لاللدوام فالانتقال امامن صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اى انتقل من صفة الجهل الى صفة العلم اومن حقيقة الى حقيقة اخرى نحوصار الطين خزفا قدمهما لكونهما اصلين بسيطين ثم فرق بين الاصل وبين الفرع بقوله (وكذا آل) بمد الالف من الاول بمعنى رجع (ورجع وحال واستحال) كقوله

ان العداوة تستحيل مودة (وتحول وارتد) مثل قوله تعالى * فارتد بصيرا * (وجاء) اذا كان بمعنى كان (وقعد

فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان ليكون مثل قعدت كانها حربة والحق فى جاء الاطراد لمجئ جاء البر قفيزين يريد انهما يجيئان فى غير موضع السماع لكن مع شرط فى قعد فكان اختاره ولذا قال ( اذا كن ) اى المذكورات ( بمعنى صـار ) وهذه اللواحق تتعدى بالى فتكون تامة مثل صار وقال الرضى وليس الحاق هذه الافعـال بصار قياساً بل سماعا ألا ترى ان انتقل لايلحق به مع انه بمعنى تحول ( واصبح وامسى واضحى) وقصد مناسبة التقابل بين الاولين اقتضى تأخير اضحى ( وظل وبات ) لاقتران مضمون جملة باوقات يدلان عليها بموادها فاصبح زيد نائما بمعنى صار زيد نائما فى ﴿ ٩٥ ﴾ الصباح وكذا امسى واضحى نائما

اى صار نائما فى المساء اوفى الضحى وظل زيد قائما بمعنى صار قائما فى جميع النهار وبات زيد قائما اى صار قائمافى جميع الليل ويكون بمعنى صار مجردة عن الدلالة على الاوقات فاصبح زيد غنيا بمعنى صار زيد غنيا وكذا غيره وتكون تامة بمعنى الدخول فى الوقت فاصبح بمعنى دخل فى الصباح وامسى بمعنى دخل فى المسـاء واضحى بمعنى دخل فى الضحى وظل بمعنى اقام نهارا وبات بمعنى اقام ليـلا نام اولم ينم ( وآض وعاد ) هما فى الاصل بمعنى رجع ( وغدا ) بمعنى ذهب فى وقت الغداة وهى اول النهار الى الزوال (وراح) بمعنى مشى وقت ارواح وهو مابعد الزوال الى الليل والغالب فى هذه الاربعة ان تكون تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من ملحقاته كما صرح

فى الامتحان قال ابن مالك لايكون غدا وراح الاتامين واذا جاء المنصوب بعدهما فهوحال (ومازال) من زال يزال كخاف يخاف لاتستعمل الا ناقصا لاستمرار خبرها لاسمها من وقت صلاحيته له ويلزمه النفى لامن زال يزول مثل قال يقول ولا من زاله يزيله من اليائى اى فرقه نحو كال يكيل لانهما تامتان ( وما فتئ بفتح التاء ) وبالهمزة فتكتب بالالف (و) بـ( كسرها ) فتكتب بالياء فى الصحاح مافتأت اذكره ومافتيت اذكره اى مازلت اذكره وقيل بالياء فتكتب بهـا (وما برح) فى الاصـل بمعنى زال عن مكان ( ومافتأ ) من الافعال فى الصحاح قال ابوزيد مافتأت اذكره ومابرحت اذكره اى مازلت اذكره (وماونى) بالياء من

اذا كن ) واسم كن الضمير المؤنث راجع الى المذكورات من آل الى قعد وقوله ( بمعنى صار ) ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر كن وقوله ( واصبح وامسى واضحى ) مراد به اللفظ ومجرور محلا على انه معطوف اما على صـارا وعلى كان وكذا قوله ( وظل وبات ) وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة بالاوقات التى دلت عليها مواد هذه الافعال مثلا ان اصبح دل بمادته على وقت الصباح وامسى على وقت المساء واضحى على وقت الضحى وظل على وقت الظلال وبات على وقت البيتوتة فاذاقلنا اصبح زيد قائما وامسى قائما واضحى قائما وظل قائما يكون معناه كان زيد قائما وقت الصباح وكذا باقيه وقد تكون المذكورات بمعنى صار من غير دلالته على الاوقات وقوله (وآض وعاد) معطوف ايضا على ماقبله كلاهما بمعنى رجع يقال آض زيد من سفره اوعاد زيد فمعناه رجع (وغدا) وهو بمعنى مشى فى وقت الغداة وهو اول النهار الى الزوال (وراح) بمعنى مشى فى وقت الرواح وهو مابعد الزوال الى الليل والغالب فى هذه الاربعة ان تكون تامة ولا تكون ناقصة الا اذا كن بمعنى صار فحينئذ تكون هذه الاربعة من الملحقات كذا نقله الشارح عن الامتحان. ثم ان الافعال الناقصة لما كانت نوعين احدها بسائط وهى المجردات عن ما والثانى مركبات وهى ما فى اولها لفظ ما نافية اومصدرية ويقال لها الماويات وذكر المصنف النوع الاول اراد ان يذكر النوع الثانى بقوله (ومازال) وهو اصل فى الماويات (ومافتئ بفتح التاء وكسرها) اى حال كون مافتئ مستعملا بفتح التاء وبكسرها وبالهمزة وقيل بالياء (ومابرح ومافتئ) وهو من باب الافعال (وماونى) وهو فعل ماض يقال ونى ينى مثل

وني يني مثل ومق يمق بمعنى ضعف قال فلان لايني يتكلم به اى لايزال (ومارام) من رامه يريمه ريما
اى برحه يقال لاترمه اى لاتبرحه كذا فى الصحاح واستعمال هذين الفعلين ناقصين فى غاية الندرة ذكره
الدماميني (كلها) اى كل ﴿٩٦﴾ المذكورات مما بعد مازال (بمعنى مازال) ولا يستعمل الا بالنفى
ولو معنى كالنهى مثله لفظا او تقديرا
مثل تفتأ تذكر (ومادام) ما فيها
مصدرية توقيتية فتدل على ان زمان
عامله مدة ثبوت خبرها لاسمها ولذا
احتاج الى كلام قبل ليعمل فيه
لانه ظرف زمان (وليس) اصله
ليس كعلم لايجئ منه غير صيغ
الماضى والدليل على انه اصله فعل
بالكسر لافعل بالفتح تخفيفه
بالاسكان لان مفتوح العين لا
يخفف وزعم ابن السراج
ومتابعوه انه حرف والصواب
فعليته بدليل اتصال مايتصل بالفعل
مثل ليسا ليسوا ليست الخ (وقد
يتضمن الفعل التام بمعنى صار) اى
يدل عليه فى ضمن معناه الاصلى
وقدم معنى التضمين (فيصير)
ذلك الفعل بسبب ذلك التضمن
(ناقصا) محتاجا الى خبر منصوب
ويكون معنا الاصلى حالا
اوخبرا بعد خبر او وضع للخبر
اوخبرا مضافا الى المنصوب بعده
نحو قوله تعالى فتمثل لها بشرا
سويا اى صار مثل بشر كذا
فسره الرضى و(نحو تم التسعة
بهذا) اى بسبب هذا الواحد او
ملابسا به (عشرة اى صار) بهذا
(عشرة تامة) ويجوز اعتبار المعنى
المذكور فيماسبق اى تم التسعة ملابسا بهذا صائرة عشرة (وكمل زيد عالماً اى صار عالما كاملا وغير ذلك) مثل عدل زيد
اميرا اى صار اميرا عادلا ويجوز عدم اعتبار التضمن وبقاء الفعل تاما والمنصوب بعده حال او تميز اومفعول له كما

وقي يقي بمعنى ضعف يقال فلان لايني بفعله اى لايزال بفعله فان عدم الضعف عن شئ يوجب عدم الزوال عنه ﴿ومارام﴾ بالراء من رام يريم من الريم بمعنى الميل اى ماما ل عن فعله وهو ايضا يوجب عدم الزوال وقوله ﴿كلها﴾ بالرفع مبتدأ وقوله ﴿بمعنى مازال﴾ خبره اى كل واحد من المذكورات من مافتئ الى مارام لكون بعضها لنفى الضعف عن فعل وبعضها لنفى الميل عنه يستلزم عدم الزوال وهو معنى مازال بعينه وقوله ﴿وما دام﴾ معطوف ايضا على ماقبله وهو من الماويات ايضا لكن لفظ ما فيه ليس للنفى بل للمصدرية التوقيتية وهو لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها يعنى لتعيين وقت لفعل صدر من الآخر نحو اجلس مادام زيد جالسا وهو امر بالجلوس فى وقت جلوس زيد وهو مضمون جملة زيد جالس وقوله ﴿وليس﴾ معطوف ايضا على ماقبله لنفى مضمون الجملة حالا عند الجمهور اومطلقا عند سيبويه • ولما فرغ من ذكر الافعال الناقصة التى تكون ناقصا بالصراحة شرع فى ذكر الافعال التامة التى تتضمن معنى الفعل الناقص فقال ﴿وقد يتضمن الفعل التام﴾ وقوله ﴿معنى صار﴾ منصوب تقديرا على انه مفعول به ليتضمن قوله ﴿فيصير﴾ معطوف على يتضمن والفاء سببية اى يصير ذلك الفعل التام بسبب تضمنه معنى صار ﴿ناقصا﴾ اى ينتقل من نوع التامة الى نوع الناقصة وانما قال يتضمن ولم يقل وقد يكون بمعنى صار لان هذه الافعال لم ينتقل بكليتها عن دلالة معناها الاصلى بل بعد دلالته على معناها الاصلى يدل على معنى صار ﴿نحو تم التسعة بهذا عشرة اى صار عشرة تامة﴾ فقوله تم فعل بمعنى التمام ولكن فهم من هذا التعبير ان المقصود انتقال العدد من التسعة الى العشرة بالواحد الذى ضم اليها والاخبار بتماميتها تضمن الاخبار بصيرورتها عشرة • ولما كان ذلك المعنى الضمنى مقصودا من الاخبار جعل اصلا ويكون معناها الاصلى حالا نحو قوله تعالى [وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا] اوصفة كما فى المثال المذكور فى المتن اوخبرا بعد خبر مضافا الى منصوب مذكور بعده كما فى قوله تعالى [فتمثل لها بشرا سويا] اى صار مثل بشر سوى ﴿وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا وغير ذلك﴾

صرح به القاضى فى قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا (ويجوز تقديم اخبارها) اى الافعال الناقصة (على
انفسها الاما) اى فعلا ناقصة (فى اوله) لفظ (ما) استثناء من ضمير اخبارها ويجوز استثناؤه من الاخبار
بتقدير مضاف اى الاخبر مافى الخ نافيا كما فى مازال وملحقاته اومصدريا ﴿٩٧﴾ كما فى مادام سواء اعتبر التقديم
على مجموع ما ومدخوله او على
مدخوله فقط اما الاول فلاقتضاء
الصدارة وعدم جواز تقديم ما
فى حيز ما المصدرية عليها واما الثانى
فلشدة امتزاجهما وماليس فى اوله
ما اذا دخلت عليه يجوز تقديم الخبر
على الفعل لاعلى مجموعهما مثل
ماقائما كان زيد لعدم الامتزاج ولا
يقال قائما ما كان زيد لوجوب الصدارة
(فلا يجوز نحو قائما مازال زيد) ولا
اجلس جالساً مادام زيد لماذكر
خلافا للكوفيين ووافقهم ابن كيسان
من البصريين فى غير مادام فانهم
يجوزونه نظرا الى كمال امتزاجهما
وصيرورتهما مثل فعل مثبت فى
المعنى (و) الحكم (كذا ان بدل)
لفظ (ما بان النافية) اى لايجوز
تقديم الخبر فى هذه الصورة ايضا
ويجوز ان يكون التقدير انتفى
جواز التقديم انتفاء مثل ذلك
الانتفاء ان بدل الخ لانها كما فى
اقتضاء الصدارة حتى يجوز التعليق
بهما كما مر (واما) التقديم (ان
بدل) لفظ (ما بلم) ولما صرح
به الرضى ولم يذكره لانهما من
واد واحد (ولن فيجوز) اى
التقديم (نحو قائما لم يزل زيد)
لان هذه الحروف لما اثرت ﴿ - ٧ - ايوبى ﴾ فى مدخولاتها لفظا ومعنى اعتبرت كانها جزء منها والمجموع كلمة
واحدة فانعزلت

اى مثل قوله عدل زيد اميرا أى صار اميرا عادلا * ثم شرع فى بيان مسئلتها فقال ﴿ويجوز تقديم اخبارها﴾ بفتح الهمزة جمع الخبر اى يجوز تقديم اخبار الافعال الناقصة ﴿على انفسها﴾ اى على نفس تلك الافعال وذواتها واما جواز تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم فى بحث المعمول المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتدا وكما يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه يجوز تقديم خبر باب كان على اسمه وقوله ﴿الاما﴾ استثناء من الضمير فى اخبارها وما موصولة اوموصوفة عبارة عن الفعل اى الا الفعل الناقص الذى اوفعلا ناقصا وقوله ﴿فى اوله﴾ ظرف مستقر خبر مقدم و ﴿ما﴾ اى لفظ ما مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية صفة ما اوصلته وما مع صلته اومع صفته منصوب محلا على انه مستثنى متصل من الضمير الراجع الى الافعال الناقصة يعنى انه يجوز تقديم اخبار كل الافعال الا الفعل الناقص الذى اوفعلا ناقصا وقع فى اول ذلك الفعل لفظ ما نحو مازال ومادام وقوله ﴿فلا يجوز﴾ تفصيل للحكم المذكور اى لايجوز ﴿نحو قائما مازال زيد﴾ بتقديم الخبر عليها وكذا لايجوز نحو اجلس جالسا مادام زيد فان ما ان كانت نافية تقتضى الصدارة فان قدم عليها تبطل الصدارة وان كانت مصدرية فلان معمول المصدر لايجوز تقديمه عليه وقوله ﴿وكذا﴾ ظرف مستقر خبر مقدم ومبتدؤه محذوف اى وكذا الحكم وهو عدم جواز تقديم اخبارها وقوله ﴿ان بدل﴾ فعل مجهول و ﴿ما﴾ نائب فاعله وقوله ﴿بان﴾ متعلق ببدل و ﴿النافية﴾ صفته اى لايجوز تقديم اخبارها عليها ايضا ان بدل لفظ ما بكلمة ان النافية لاقتضاء ان النافية للصدارة ايضا ﴿واما ان بدل﴾ فقوله واما معطوف على اما المقدرة تقدير الكلام اما حكمها ان بدل بان فكما ذكرنا واما حكمها ان بدل ما ﴿بلم ولن فيجوز﴾ اى تقديم خبرها عليها ﴿نحو قائما لم يزل﴾ وكذا لما يزل اولن يزال ﴿زيد﴾ اما جواز تقديمها حين تبديلها بلم ولما فلكونهما كالجزء من الفعل لامتزاجهما به فكأنهما خرجا عن كونهما حرفى نفى زائدا عليه فلذلك انعزلا عن اقتضاء الصدارة واما فى لن فلحملها على سوف حمل النقيض على النقيض فكما ان سوف لايمنع تقديم معمول مدخوله عليه وكذلك لن لايمنع تقديمه عليه • ثم

عن اقتضاء الصدارة ولا كذلك لانه لكثرة دورانه فى الكلام حتى انه يدخل فيما لايدخل فيه غيره من ادوات النفى
مثل دخوله بين الحرف ومعموله نحو كنت بلامال فانعزلت عن اقتضاء الصدارة صرح به الرضى ولم يذكر
هنا تقديم اخبارها على اسمائها كما ذكره ابن الحاجب لانه سيجئ منه فى المعمول المنصوب ان امرها كامر
خبرالمبتدأ وخبره يجوز تقديمه ( والقسم الثانى ) من قسم الفعل الناقص وهو الذى لايتبادر من اطلاقه لان
له اسما خاصا ( ما ) اى فعل ﴿ ٩٨ ﴾ الناقص ( يدل على معنى القرب ) اى قرب حصول الخبر لاسمه
امابمجرد رجاء المتكلم ذلك وهذا
فى عسى اوبان يظهر باعتبار علائم
حصوله واسبابه سوى الشروع
وهذا فى كاد او يظهر باعتبار شروعه
فيما يقضى اليه وهذا فى غيرهما مما
سيذكر ( ويسمى ) هذا
القسم فى الاصطلاح ( افعال
المقاربة ) ويعبر عنه بهذا اللقب
ولا تستعمل افعال المقاربة الا
ماضية الا كاد واوشك فانه يجئ
مضارعهما وندر استعمال الفاعل
منهما ( ولا تكون اخبارها
الافعلا ) لااسما ( مضارعا )
لاماضيا بالاستقراء ولانها لدلالتها
على القرب تقتضى ان يكون خبرها
لفظا دالا على ان معناه لم يثبت الآن
وذا فى المضارع ولابد فى اخبارها
ان تكون مسندة الى ضمير اسمها
فلا يقال عسى زيد ان يقوم غلامه
الا ان يكون المسند الى الظاهر فى
قوة فعل مسند الى الضمير نحو عسى
زيدان يخرج نفسه فانه فى قوة عسى

شرع فى بيان القسم الثانى من الافعال الناقصة فقال ﴿والقسم الثانى﴾ اى
من القسمين ﴿ ما ﴾ اى فعل ناقص ﴿ يدل ﴾ اى ذلك الناقص ﴿ على
معنى القرب ﴾ اى معنى يفيد قربية زمان خبره من الوقوع فى زمان الحال
سواء كان مرجوا كما فى عسى زيد ان يخرج او مجزوما كما فى كاد زيد
ان يخرج او مشروعا فيه كما فى طفق زيد ان يخرج فانه ان كان
سبب الخروج غير محقق ولكنه مأمول فهو مرجو يستعمل فيه عسى
وان كان السبب محققا دون المسبب الذى هو الخروج فمجزوم يستعمل فيه
كاد وان كان بعد تحقق السبب مشروعا فى الخروج فهو مشروع يستعمل
فيه طفق واخذ وان تم الخروج يقال خرج زيد ﴿ ويسمى ﴾ وهو فعل
مجهول ونائب فاعله راجع الى ما وقوله ﴿ افعال المقاربة ﴾ بالنصب على انه
مفعول ثان ليسمى اى يسمى ذلك الفعل الناقص الذى يدل على معنى المقاربة
بافعال المقاربة وانما سميت بها لامتيازها عن القسم الاول بدلالتها على المقاربة
﴿ ولايكون اخبارها الافعلا مضارعا ﴾ فقوله لايكون فعل ناقص واخبارها
مرفوع على انه اسمه وخبره محذوف اى لايكون اخبارها شيأ فقوله الافعلا
مضارعا مستثنى مفرغ منصوب على انه خبر لقوله لايكون فان معنى الاستثناء
المفرغ وهو اذا كان الكلام غير موجب والمستثنى منه محذوفا وهو ان يكون
اصل العامل مشغولا بالمعمول الذى يذكر بعده الا وفارغا بسبب اشتغاله
عن معموله الاصلى فان اصل خبر لايكون هو المحذوف يعنى انه لايجوز
ان يكون اخبار هذا القسم اسما ولافعلا ماضيا بل يجب ان يكون مضارعا
لانه لما كان وضعها لدلالة قرب زمان الاستقبال من زمان الحال وجب ان
يكون خبرها فعلا دالا على زمان الاستقبال والحال ﴿نحو عسى﴾ اى مثاله نحو

زيدان يموت ويجوز حذف اخبارها ان علمت بقرينة نحو قوله تعالى فطفق مسحا اى يمسح مسحا حذف لدلالة
المصدر عليه (نحو عسى) وهو غير متصرف ومنه زعم الزجاج انه حرف ويقويه اتصال الضمير المنصوب فى عساه
وعساك والصواب انه فعل لكثرة استعماله باتصال مايختص بالفعل به ويأول عساه بان المنصوب مستعار للمرفوع

(وخبره الفعل المضارع) الكائن (مع ان) الدالة على الاستقبال المناسب للرجاء الذى فيه ولابد وان يقدر مضاف
فى جانب الاسم او فى جانب الخبر لتصحيح الحمل كونا اوزمانا (غالبا نحو عسى) حال (زيد ان يخرج) اوذا ان يخرج
هذا ماذهب اليه المتأخرون ضمنوه معنى كان واستحسن الفاضل العصام تضمن معنى صار وذهب الكوفيون الى
ان عسى تامة بمعنى قرب وماجعلوه خبرا بدل اشتمال وارتضاه الرضى لما فيه من تفصيل بعد اجمال وقيل انه مفعول
وعسى متعد وقيل انه منصوب بالتشبيه بالمفعول لانه بعد نقله الى ﴿ ٩٩ ﴾ انشاء الطمع والرجاء لم يبق فى معناه
الاصلى وبقى المنصوب للتنبيه بما فى
الاصل ورد الكل بان القرب
مستفاد من الرجاء ليس معنى
لعسى ورده ايضا استعماله بلاان
لماافاده بقوله (وقد يحذف ان)
عن خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج
الى تقدير مضاف (وقد يكون تامة)
غير محتاج الى خبر منصوب ملابسة
( بان مع المضارع ) اى لايجوز
حذف ان على هذ الاستعمال
( نحو عسى ان يخرج زيد )
وحينئذ يكون بمعنى قرب
ولا يتضمن معنى كان ويحتمل ان
يكون ناقصة ايضا والمضارع المصدر
بان اسم لها قائم مقام الاسم والخبر
لاستعماله على المنسوب والمنسوب
اليه ذكره المصنف فى الامتحان
او من التنازع ذكره الرضى او
المرفوع بعد المضارع اسم عسى
وفى المضارع ضمير له لتقدمه رتبة
ذكره الفاضل العصام فاما نحو
الزيدان عسى ان يقوما والزيدون

عسى ثم ذكر خواصه بقوله ﴿وخبره﴾ اى خبر عسى ﴿ الفعل المضارع
مع ان ﴾ وقوله ﴿ غالبا ﴾ منصوب على انه مفعول فيه لنسبة الحكمية اى
كونه كذلك فى غالب الزمان اوفى غالب الاستعمال ﴿ نحو عسى زيد ان يخرج
وقد يحذف ان ﴾ تشبيها له بكاد كما سيجئ وهذا غير غالب الاستعمال وانما
استعمل خبر عسى بان فان عسى يتضمن معنى كان فحينئذ يكون زيد اسم كان
ولوكان خبره يخرج مجردا عن ان المصدرية لم يصح حمل على زيد الابتقدير
المضاف اما فى جانب الاسم اى عسى حال زيد ان يخرج اوفى جانب الخبر
اى عسى زيد ذا ان يخرج فكأنه قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج
اوعسى زيد كائنا ذا ان يخرج وعلى التقديرين لايحمل الا بان يكون محمولا
على اسم كائنا ﴿ وقد تكون ﴾ اى وقد تكون كلمة عسى ﴿ تامة بان مع المضارع
نحو عسى ان يخرج زيد ﴾ فحينئذ يكون عسى بمعنى قرب وان يخرج فعل وزيد
فاعله وهو مع فاعله جملة على انه صلة ان وهو مع صلته فى تاويل المفرد
مرفوع محلا على انه فاعل عسى وقوله ﴿ وكاد ﴾ معطوف على عسى اى
ونحو لفظ كاد ﴿ وخبره ﴾ اى خبر لفظ كاد ﴿ غالبا ﴾ اى فى غالب الزمان اوفى
غالب الاستعمال ﴿ مضارع بلاان ﴾ على عكس خبر عسى ﴿ نحو كاد زيد يخرج ﴾
اى تحقق وتم سبب الخروج فبقى وقوع مسببه الذى هو الخروج ولذا يستعمل
فى الجزم ولاستعماله فيه يترك ان المصدرية التى تدل على الرجاء ﴿ وقد يكون ﴾
اى خبر كاد او المضارع الذى يكون خبره ﴿ مع ان ﴾ فيقال كاد زيد ان يخرج
وهذا الاستعمال لتشبيه كاد بعسى فى مطلق معنى القرب وقوله ﴿ وكرب ﴾
معطوف على كاد اوعلى عسى وهو بفتح الراء وكسرها بمعنى قرب ايضا
مأخوذ من قولهم كربت الشمس اذا دنت من الغروب اى اذا قربت منه

عسى ان يقوموا فان مع الفعل فاعل عسى قولا واحدا ذكره الرضى ولا يعمل فى ضمير الشان (وكاد) عطف على
عسى ويستعمل ناقصا دائما ( وخبره غالبا مضارع بلاان ) لدلالته على الجزم ( نحو كاد زيد يخرج وقد يكون
مع ان ) تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج ويعمل فى ضمير الشان كما فى قوله تعالى ماكاد يزيغ قلوب فريق
منهم ( وكرب ) فتح الراء افصح من كسرها ذكره الدماميني بمعنى قرب فى الاصل يقال كربت

الشمس اى دنت للغروب (وهو مثل كاد فى وجهيه) كون خبره بلا ان وبها (وهلهل) فى الاصل بمعنى قارب (وطفق) بكسر الفاء وفتحها فى الاصل بمعنى ﴿ ١٠٠ ﴾ شرع كقوله تعالى وطفقا يخصفان (واخذ) بمعنى شرع (وانشأ) مهموز من الافعال بمعنى اوجد (واقبل) فى الاصل بمعنى اقبل عليه (وهب) كرد قال الدمامينى هى غريبة ومن شواهدها كقوله

هببت الوم القلب فى طاعة الهوى
فلج كانى كنت باللوم اغريه

(وجعل) فى الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار (وعلق) بكسر اللام وهى غريبة ويستشهد بقوله

اراك علقت تظلم من اجرنا
وظلم الجار اذلال المجير

استعمل هذه الافعال استعمال كان بتضمنها معناه فصار ناقصة مثله (واخبارها) اى خبر كل منها (الفعل المضارع) لان هذه الافعال تدل على الشروع المستلزم لجزم حصول المشروع لا طمعه فناسب المضارع (بلا ان) للطمع الذى يدل على حدوث مصدره (و اوشك) فى الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب القرب (وهو يستعمل استعمال عسى) اى يكون ناقصا خبره مضارع مصدر بان وتاما بان مع المضارع مثل اوشك زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد لانه قد تستعمل فى الطمع (و استعمال (كاد) اى يكون الخبر بلا ان لانه قد يستعمل فى الجزم (ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة) اظهر فى موضع الاضمار لئلا يتوهم رجوعه

﴿ وهو ﴾ اى فعل كرب ﴿ مثل كاد ﴾ وقوله ﴿ فى وجهيه ﴾ تثنية الوجه متعلق بالمثل وبيان لوجه التشبيه والمراد بالوجهين كون خبرها مضارعا بلا ان فى غالب الزمان ومع ان فى اقله نحو كرب زيد يخرج ويجوز ايضا كرب زيد ان يخرج وقوله ﴿ وهلهل ﴾ على وزن وسوس ﴿ وطفق ﴾ بكسر الفاء وفتحها ﴿ واخذ ﴾ بفتح الخاء ﴿ وانشأ ﴾ بفتح الهمزة فى اوله وآخره ﴿ واقبل وهب ﴾ بتشديد الباء مثل رد ﴿ وجعل وعلق ﴾ بكسر اللام ﴿ واخبارها ﴾ بالرفع مبتدأ اى اخبار كل من هلهل الى علق وقوله ﴿ الفعل المضارع بلا ان ﴾ يعنى كخبر كاد واما هلهل فهو بمعنى قارب واذا كان كذلك فينبغى ان يكون مثل كاد فى الوجهين اعنى فى استعماله بلا ان غالبا وبان فى القليل كما كان فى كرب لكنه لما كان كرب بمعنى قرب وهلهل بمعنى قارب كان هلهل للمبالغة فالحق بالافعال التى بمعنى شرع فى الحكم ولزوم كون خبره بلا ان ولم يجز كونه بان نحو هلهل زيد ان يخرج واما طفق فهو بمعنى شرع فى الاصل نحو قوله تعالى [وطفقا يخصفان] واما اخذ بمعنى شرع ايضا يستعمل فى اصله بنى يقال اخذ فى الفعل اى شرع نحو اخذ زيد يشرع واما انشأ بمعنى اوجد يقال اوجد زيد يبنى الدار واما اقبل فهو من الاقبال يقال اقبل زيد يأتى واما هب فكقول الشاعر

هببت الوم القلب فى طاعة الهوى * فلج كانى كنت باللوم اغريه

فان المراد شرعت الوم فكان استعماله غريبا واما جعل فبمعنى اوجد اى خلق واما علق فكقول الشاعر

اراك علقت تظلم من اجرنا * وظلم الجار اذلال المجير

وقال الدمامينى ان استعمال هب وعلق فى هذا الباب غريب وانما هو حكاية استعمالها فى البيتين وقوله ﴿ واوشك ﴾ معطوف ايضا اما على القريب او على البعيد وهو فى الاصل بمعنى الشروع اى قرب شروعه ﴿ وهو ﴾ اى اوشك ﴿ يستعمل ﴾ وقوله ﴿ استعمال عسى ﴾ بالنصب على انه مفعول مطلق ليستعمل وبيان لنوع استعماله ويقال لامثاله مفعول مطلق تشبيهى اى يستعمل كاستعمال عسى فى ان يكون خبره مع ان غالبا وبلا ان مع قلة يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك زيد يخرج ولكون هذا الفعل مغايرا فى الاستعمال لما ذكرت من الافعال افرده بالذكر بعد ذكر احكام اخبار المذكورات وقوله ﴿ ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة ﴾ مسئلة متعلقة بهذا الباب عموما اى

الى الاقرب (على انفسها) لانها لعدم تصرفها ضعيفة فلا تكون لها قوة العمل فيما تقدم عليها ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف تعمل لو عكس الترتيب بان قدم الخبر على الاسم ولا يجوز هذا فى الحروف كلا كما فى ما ولا اوفى اكثر الصور كما فى الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن خبرها ظرفا ﴿ ١٠١ ﴾ (و) القياس (الثانى) من التسعة (اسم الفاعل) وهو اصل بالنسبة الى ما يذكر بعده لمجيئه من التام والناقص واللازم والمتعدى بخلاف اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ومشابهته للمضارع الذى هو عامل قوى لكونه فعلا واعتبار النسبة فى وضعه دون المصدر وسائر ما يذكر بعده ولذا قدمه وترك تعريفه وبيان صيغته اكتفاء بشهرتهما ولكون البحث بحث العامل تعرض لعمله فقال (فهو يعمل) جميع (عمل فعله) المشتق هو منه التام او الناقص اللازم او المتعدى (المعلوم) لاشتقاقه منه (والثالث) من التسعة (اسم المفعول) ولاعتبار النسبة فيه ايضا وموافقته الاسم الفاعل فى الشرط ونصبه المفعول به فى بعض المواضع قدمه (فهو يعمل) جميع (عمل فعله) التام (المجهول) لكونه مأخوذا منه واكتفى بالشهرة ايضا فى ترك التعريف والصيغة (وشرط عملهما) اى اسمى الفاعل والمفعول (فى الفاعل) الاصلى او النائب (المنفصل) عنهما ضميرا او اسما ظاهرا نحو أراغب انت وأقائم زيد لان غير المنفصل وهو الضمير المستتر لان البارز مختص بالفعل لكونه اعتباريا محضا لا يظهر فيه اثر العامل لا يحتاج العمل

لا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة من عسى الى اوشك ﴿ على انفسها ﴾ اى على نفس تلك الافعال واما تقديمها على اسمائها فجائز وانما لم يجز تقديمها على انفسها مع ان كلا منها افعال قوية فى العمل لان كلا منها وان كانت فعلا لكنه فعل لا يتصرف كسائر الافعال وعدم التصرف يشبهه بالاسم وشبهه به يكون سببا لضعفه فى العمل واما جواز تقديمها على اسمائها فبالنظر الى كونها فعلا فى الجملة ولم ينزل ضعفه الى ضعف الحرف الذى لم يقدر على عمل كعمل الفعل ولما فرغ من بيان الفعل من العامل القياسى شرع فى بيان الثانى منه فقال ﴿ والثانى ﴾ اى والعامل القياسى الثانى من التسعة ﴿ اسم الفاعل ﴾ والفاء فى ﴿ فهو ﴾ للتفصيل وهو مبتدأ وقوله ﴿ يعمل ﴾ مع فاعله الراجع الى المبتدأ جملة وخبر للمبتدأ وقوله ﴿ عمل ﴾ بالنصب مفعول مطلق ليعمل وبيان لنوع العمل ومضاف الى قوله ﴿ فعله ﴾ وقوله ﴿ المعلوم ﴾ بالجر صفة فعله فان كان فعله لازما يعمل فى فاعله فقط فيرفعه وان كان متعديا يرفع فاعله وينصب مفعوله كفعله ﴿ والثالث ﴾ اى العامل القياسى الثالث من التسعة ﴿ اسم المفعول فهو يعمل عمل فعله المجهول ﴾ لكونه مشتقا من المجهول يعنى انه كما ان الفعل المجهول يرفع نائب فاعله كذلك اسم المفعول يرفعه ولما كان احكامهما وشروطهما متحدين ذكرهما بلا فصل فقال ﴿ وشرط عملهما ﴾ اى لما كان كل منهما عاملين بمشابهتهما بالفعل الذى هو اصل فى العمل لم يعملا مطلقا بل احتاج اعمالهما على الشرط وهو على نوعين احدهما شرط عملهما فى الفاعل والآخر شرط عملهما فى المفعول به الصريح ولذا قال وشرط عملهما ﴿ فى الفاعل المنفصل ﴾ والمراد من المنفصل ما لا يكون مستترا وهو شامل للاسم الظاهر وللاسم الضمير البارز المنفصل وانما اكتفى بذكر المنفصل لان فاعل اسم الفاعل والمفعول على قسمين اما مستتر تحتهما واما منفصل ولا يوجد القسم البارز المتصل فيهما فان الف التثنية وواو الجمع ليسا بفاعلين فيهما مثل ما كانا فى الفعل والمراد من الفاعل اعم من الفاعل الاصلى الاصيل ومن الفاعل النائب للفاعل

فيه الى المقوى وعدم المبعد عن المشابهة والمنقص لثبوته واستقلاله بتوقف العمل فيه على وجودهما (والمفعول به)
الصريح لانه لقوته حتى لايعمل فيه الا المتعدى يتوقف الى وجود مقو كامل وعدم مبعد واما غيرهما من المعمولات
فالظرف لكونه معمولا ضعيفا ﴿ ١٠٢ ﴾ ولان العامل لايخلو من زمان ومكان يكفيه رائحة الفعل حتى
يعمل فيه حرف النفى نحو ماانت بنعمة ربك بمجنون وحرف التشبيه نحو زيد كاسد يوم القتال والحال مثله والمفعول المطلق لكونه بمعنى العامل دائما يعمل فيه مطلقا كالظرف والمفعول له ان كان مجرورا فكالظرف وان كان منصوبا فكالمفعول المطلق والمفعول معه حكمه حكم المعمول المصاحب ( ان لايكونا ) اسما الفاعل والمفعول (مصغرين نحو ضويرب ومضيرب ولاموصوفين نحو جاءنى رجل ضارب شديد) لانهما اذا وصفا يصيران كالمسند اليهما والمسند اليه مخصوص بالاسم فيبعدان عن المشابهة بالفعل وكذا اذا كانا مصغرين لان المصغر بمنزلة الموصوف والصفة وقال الرضى لان التصغير والوصف يخرجانهما عن تأويلهما بالفعل والاولى تأخير قوله مصغرين لكنه قدمه لطول ذيل الموصوف بقوله (وان وصفا بعد العمل ) اى عملهما (لايضر) اى الوصف لوجوده
بلامانع (نحو جاءنى رجل ضارب غلامه شديد ثم ) اى بعدما لم يكونا مصغرين وموصوفين ( ان كانا )
اى اسم الفاعل واسم المفعول ملتبسين (باللام) الموصولة عند غير المازنى لانه ينكرها ولاثبت الاحرف التعريف
على ماسيجئ ان شاء الله تعالى (لايشترط

الاصيل بقرينة ادراج شرطهما فى الذكر وانما قال فى الفاعل المنفصل لان الفاعل المستتر لايحتاج فى عملهما فيه الى شرط لكونه كالمعدوم وليس مثل الفاعل المستتر فى الفعل وقوله ﴿والمفعول به﴾ بالجر معطوف على قوله فى الفاعل اى وشرط عملهما فى المفعول به اى الصريح وقوله ﴿ان لايكونا﴾ خبر للمبتدأ اى شرط عملهما فيهما ان لايكون اسم الفاعل واسم المفعول ﴿مصغرين﴾ تثنية مصغر ﴿نحو ضويرب﴾ وهو تصغير ضارب ﴿ومضيرب﴾ وهو تصغير مضروب ﴿ولاموصوفين﴾ اى وان لايكونا موصوفين بصفة ﴿نحو جاءنى ضارب شديد﴾ وانما شرط عدم كونهما موصوفين لانهما انما يعملان بمشابهتهما بالفعل والفعل يكون مسندا لا مسندا اليه واذا كانوا موصوفين يلزم ان يسند صفتهما اليهما فيكونان مسندا اليه لصفتهما فينعدم المشابهة التى هى الواسطة فى العمل وكذا اذا كانا مصغرين فان اسم التصغير بمنزلة الصفة والموصوف فان ضويرب مثلا بمنزلة ضارب حقير اوصغير ﴿وان وصفا﴾ اى هذا ان وصفا قبل الاعمال واما ان وصفا ﴿بعد العمل﴾ يعنى انه ان وجد اسم فاعل اومفعول عاملين فى فاعلهما او مفعولهما ثم جئ بصفة يوصفان بها ﴿لم يضر﴾ اى لم يضر ذلك الوصف المذكور فى ضمن وصفا وقوله ﴿عملهما﴾ مفعول لم يضر وقوله ﴿السابق﴾ بالنصب صفة عملهما ﴿نحو جاءنى رجل ضارب غلامه شديد﴾ فقوله جاءنى فعل رجل فاعله وضارب صفة رجل وغلامه بالرفع فاعل ضارب والعامل ضارب فى فاعله اتى به صفة بعد عمله فيه وهو شديد وانما لم يضر ذلك فان العمل حصل بلا مانع فان ضارب ليس بموصوف عند عمله فى فاعله بل عرضت الموصوفية له بعد حصول العمل فالرفع اشق من الدفع وقوله ﴿ثم ان كانا﴾ ابتدائية وثم حرف ابتداء او عاطفة على جملة مقدرة تقدير الكلام ان اسم الفاعل والمفعول بعد عدم كونهما مصغرين ولاموصوفين يكونان اما باللام واما بغير اللام فان كانا ﴿باللام﴾ اى بلام التعريف صورة والموصول حقيقة ﴿لايشترط

لعملهما) فى الفاعل والمفعول به شئ (غير ماذكر) من العدمين ﴿ ١٠٣ ﴾ وغيره الاعتماد والدلالة على الحال
والاستقبال اى يكفى لعملهما فى الفاعل والمفعول به الاعتماد على اللام الموصولة ولا يشترط الاعتماد على غيرها والدلالة على زمان الحال والاستقبال لانهما حينئذ فعل فى الحقيقة غير صيغة الى صيغة الفاعل والمفعول لدخول اللام التى صورته صورة حرف التعريف عليه على مايستحق ثم ان الاولى ان يقول المصنف ثم ان كانا باللام لايشترط بشئ او اراد اولا ومقام ثم (نحو الضارب) اى الذى ضرب او يضرب (غلامه عمرا امس) او الآن او غدا ( عندنا وان كانا مجردين عنها يشترط ) مع ماذكر من عدم التصغير والتوصيف ( الاعتماد على المبتدأ ) ولو فى الاصل بان كان خبرا او مفعولا ثانيا او ثالثا نحو زيد ضارب غلامه وزيد معمور داره وان زيدا عالم ابوه ومازيد بمكسوب ماله وعلمت زيدا فاضلا ابنه (او الموصوف) بان كانا صفتين نحو جاءنى رجل راكب اومعتق غلامه ( اوذى الحال) بان كانا حالين (نحو جاءنى زيد راكبا غلامه ) او مركوبا حماره ( او الاستفهام ) حرفا كالهمزة وهل او اسما مثل ما
ومن ( نحو أقائم الزيدان ) وماعامل النكران والهمزة اعم من ان

لعملهما غير ماذكر﴾ اى غير عدم كونهما مصغرين ولا موصوفين بل يعملان بمجرد انعدامهما ولايحتاجان الى شرط آخر ﴿نحو الضارب غلامه عمرا امس عندنا﴾ فقوله الضارب اسم فاعل غير مصغر ولاموصوف ومصدر باللام واصله الذى ضرب وغلامه بالرفع فاعله وعمرا بالنصب مفعوله وامس ظرفه وعندنا خبر للضارب واصل اللام موصول بمعنى الذى واصل ضارب فعل وهو ضرب وصلة للموصول ولما غير الموصول الى صورة الالف واللام وهو حرف التعريف غير الفعل ايضا الى صورة اسم الفاعل لكراهة دخول الالف واللام على الفعل لكون الفعل معلوما ولوكان مجهولا غير الى صورة اسم المفعول وكان الذى مرفوع المحل مبتدأ وضرب لامحل لها صلته وبعد التغيير انتقل اعراب الذى الى الضارب فالمبتدأ فى المثال هو الضارب وانما لم يشترط فيه غير ماذكر لان مثله اسم صورة وفعل حقيقة فلا يحتاج الى شئ فى العمل وقوله ﴿وان كانا﴾ معطوف على جملة ثم ان كانا يعنى وان كان اسم الفاعل والمفعول ﴿مجردين منها﴾ اى من كلمة اللام ﴿يشترط﴾ اى مع الشرطين السابقين العدميين ﴿الاعتماد﴾ بالرفع نائب فاعل يشترط و ﴿على المبتدأ﴾ متعلق بالاعتماد سواء كان المبتدأ باقيا على المبتدائية نحو زيد ضارب غلامه او منسوخا باحدى النواسخ نحو كان زيد ضاربا غلامه او ان زيدا ضارب غلامه او علمت ان زيدا ضارب غلامه وقوله ﴿او الموصوف﴾ بالجر معطوف على المبتدأ نحو جاءنى رجل ضارب غلامه ﴿ اوذى الحال ﴾ معطوف ايضا على القريب او على البعيد اى الاعتماد على ذى الحال بان يكون اسم الفاعل او المفعول خبرا لمبتدأ او صفة لموصوف او حالا عن ذى حال ﴿نحو جاءنى زيد راكبا غلامه﴾ وقوله ﴿او الاستفهام﴾ بالجر معطوف اما على ذى الحال او على المبتدأ اى يشترط ايضا الاعتماد على الاستفهام ﴿نحو أقائم الزيدان﴾ فان قائم اسم فاعل وقوله الزيدان تثنية زيد مرفوع بالالف وهو فاعل لقائم والقائم مع فاعله جملة فعلية عند المصنف وفيه ابحاث فارجع الى المعرب * ومما ينبغى ان ينبه ان هذا انما يكون مثالا اذا كان قائم مفردا كما فى هذا المثال فيكون قائم بالرفع مبتدأ والزيدان فاعله سادا مسد الخبر والجملة فعلية لكونه فى قوة اقام الزيدان فان الفعل اذا كان فاعله الظاهر تثنية اوجمعا يجب افراده وكذا

يكون محذوفة مثل قائم الزيدان ام قاعدان ﴿ اوالنفى ﴾ حرفا كما وان ولا او اسما كغير او فعلا كليس ﴿ نحو ماقائم الزيدان ﴾ وغيرقائم الغلامان وليس ضارب العمروان ومامعمور داره وليس معمول قولا زيدو النفى اعم من الصريح وغيره نحو انما ضارب الزيدان ﴿١٠٤﴾ والأخفش لايشترط فى عملهما وعمل نظائرهما شيأ وجه الاشتراط ان عملهما كان لمشابهتهما للفعل وبهذه الاشياء يتقوى المشابهة لان ماوقع بعد المبتدأ والموصوف وذى الحال لايكون مخبرا عنه كالفعل والوقوع بعد الاستفهام والنفى اولى بالفعل لتعلقهما بالحكم وزاد ابن مالك الاعتماد على حرف النداء لئلا يرد النقض بياطالعاجبلا ورجحه المصنف ومن لم يعتبر الاعتماد عليه جعل امثاله معتمدا على موصوف مقدر ورده المصنف بان لو اعتبر بهذا الاعتماد للغاشرط الاعتماد لانه ما من صفة الالهـا موصوف ملفوظ او مقدر ﴿ ويشترط ﴾ مع الاعتماد ﴿ فى نصبهما ﴾ اى نصب اسمى الفاعل والمفعول المجردين عن اللام ﴿ المفعول به ﴾ بان كان اسم الفاعل من المتعدى اى متعد كان واسم المفعول من المتعدى الى اثنين او الى ثلاثة ﴿ الدلالة على ﴾ زمان ﴿ الحال ﴾ تحقيقا نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او حكاية بان يقدر المتكلم الزمان الماضى موجودا الآن او يقدر نفسه موجودا فى ذلك الزمان وقيل ان يجئ اللفظ فى ذلك الزمان ويتلفظ به الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه ﴿ او الاستقبال ﴾ نحو زيد ضارب عمرا غدا اومعطى غلامه درهما غدا وجه الاشتراط ان المشابهة التى العمل لاجلها المشابهة للمضارع فاذا كانا للحال او الاستقبال

هذا واما اذا كان اسم الفاعل تثنية نحو أقائمان الزيدان او جمعا نحو أقائمون الزيد وان يكون فاعله مستترا تحته ويكون هو مع فاعله مركبا مرفوعا خبرا مقدما والزيدان مبتدأ مؤخرا وقوله ﴿ اوالنفى ﴾ بالجر معطوف على القريب او على البعيد اى يشترط ايضا الاعتماد على النفى وانما لم يقل حرف النفى لانه اراد به مطلق النفى حرفا كان كما وان ﴿ نحو ماقائم الزيدان ﴾ اوان قائم الزيدان اوكان اسما نافيا كغير نحو غير قائم الزيدان او كان فعلا ناقصا نحو ليس قائم الزيدان وانما جعل الاعتماد على المذكورات شرطا لعمله فى الاسم الظاهر ليحصل المطلوب الذى هو المشابهة التامة بالفعل الذى هو الاصل فى العمل وذلك المطلوب وهو تحقق كونه مسندا كالفعل لامسندا اليه يكون خبرا وصفة وحالا لتحقق المسندية لانها انما تكون مسندات الى مبتدائه او موصوفه او صاحب حاله وكذلك همزة الاستفهام او النفى لانهما لايتعلقان الا بالحكم دون الذات ولاشك ان الحكم مسند لامسند اليه * ولما فرغ من بيان الاشتراط فى رفع فاعله شرع فى بيانه فى نصب مفعوله فقال ﴿ ويشترط ﴾ وقوله ﴿ فى نصبهما ﴾ متعلق بيشترط وضمير التثنية راجع الى اسم الفاعل والمفعول والنصب مصدر مضاف الى فاعله وقوله ﴿ المفعول به ﴾ بالنصب على انه مفعول للنصب وقوله ﴿ الدلالة ﴾ مرفوع على انه نائب فاعل وقوله ﴿ على الحال ﴾ متعلق بالدلالة ﴿ او الاستقبال ﴾ معطوف على الحال اى يشترط فى نصب اسم الفاعل واسم المفعول للمفعول انه مع الشروط السابقة التى هى الاعتماد على هذه الاشياء دلالتهما على زمان الحال او على زمان الاستقبال ولا يعملان فيه حين دلالتهما على زمان الماضى فان اسم الفاعل واسم المفعول لكونهما اسمين لايدلان على زمان معين من الازمنة الثلاثة بالدلالة الوضعية وان لم يكونا منفكين عن زمان ما ولما كان نصبهما المفعول به محتاجا الى قوة المشابهة بالفعل المضارع الذى وضع للدلالة على الحال او الاستقبال اشترط ذلك لتحصل القوة المقصودة وانما ينصبان المفعول به اذا كانا مشتقين من الفعل المتعدى الى مفعول واحد

تتأكد تلك المشابهة ويتقويان لعمل النصب فان كانا للماضى وجب اضافتهما الى المفعول به معنى فان كان معمول آخر فبفعل مقدر خلافا للكسائى فانه لايشترط معنى الحال والاستقبال عنده ويرفعان الفاعل لانهما لم يشترطا ﴿ فيه ﴾ واعلم ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى المفعول ﴿١٠٥﴾ به يقوى عملهما بزيادة اللام فى ذلك المفعول نحو انا ضارب لزيد واعجبنى ضربك لزيد ولايجوز فى الفعل الا اذا قدم المفعول عليه نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون وهذا فى غيرها من علم ودرى وعرف وجهل فانه يزاد فيه الباء دون اللام نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع هذه الافعال نحو علمت بان زيدا عالم ﴿ وتثنيتهما وجمعهما ﴾ الصحيح او المكسر فى العمل والاشتراط ﴿ كمفردهما ﴾ اما التثنية والجمع الصحيح فلبقاء صيغة المفرد فيهما لكن عملهما ليس الا فى المفعول لوجوب استتار الفاعل فيهما على ماسيأتى واما الجمع المكثر فمحمول على المفرد لكونه فرعه وعمله يكون فى الفاعل والمفعول نحو زيد ضراب غلامه عمرا الآن اوغدا ﴿ وكذا ﴾ المذكور من اسمى الفاعل والمفعول فى العمل والاشتراط وكون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما ﴿ ثلاثة اوزان من ﴾ اوزان ﴿ مبالغة الفاعل نحو فعال وفعول ومفعال ﴾ قال الرضى هذه الثلاثة تعمل اتفاقا من البصريين وزاد سيبويه فعيل كعليم وفعل كحذر ومنعه غيره ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا لفوات مشابهتها بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما تعمل مع فوات المشابهة اللفظية بجبر المبالغة فى المعنى ذلك النقصان ﴿ و ﴾ لذلك ﴿ لايشترط فى عمل هذه الثلاثة ﴾ فى المفعول به ﴿ معنى الحال والاستقبال

او الى المفعولين او الى الثلاثة فان كان اسم فاعل ينصب كلها وان كان اسم مفعول يرفع احدها بالنائبية وينصب البواقى وايضا ان الدلالة على زمان الحال اعم من ان يدل على حال تحقيقا نحو زيد ضارب عمرا الآن او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا فى ذلك الزمان الماضى نحو زيد ضارب عمرا امس وكان فى الحال فى ذلك الزمان او يقدر الزمان الماضى المذكور موجودا الآن نحو قوله تعالى [ وكلبهم باسط ذراعيه ] اى كانه باسط الآن واما الدلالة على الاستقبال فلا يكون الا تحقيقا نحو زيد ضارب عمرا غدا * ولما فرغ من بيان الشروط فى مفردهما شرع فى بيانها فى تثنيتهما وجمعهما فقال ﴿ وتثنيتهما ﴾ اى تثنية اسم الفاعل واسم المفعول وهو مبتدأ وقوله ﴿ وجمعهما ﴾ بالرفع معطوف عليه وقوله ﴿ كمفردهما ﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر المبتدا اى حكم تثنيتهما وجمعهما مثل حكم مفردهما فى الاشتراط المذكور نحو الزيدان ضاربان غلاماهما عمرا الآن اوغدا والزيدون ضاربون غلمانهم عمرا وقوله ﴿ وكذا ﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر مقدم وقوله ﴿ ثلاثة اوزان ﴾ مرفوع على انه مبتدأ مؤخر وقوله ﴿ من مبالغة الفاعل ﴾ ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة ثلاثة ﴿ نحو فعال ﴾ بتشديد العين كنصار ﴿ وفعول ﴾ بفتح الفاء كجهول ﴿ ومفعال ﴾ بكسر الميم كمكثار وزاد سيبويه وزن فعيل كعليم ووزن فعل بفتح الفاء وكسر العين كحذر يعنى ان حكم هذه الثلاثة مثل حكم اسم الفاعل واسم المفعول فى عمل الرفع والنصب بالاشتراط بالاعتماد على المذكورات وفى كون تثنيتها وجمعها كمفردها قوله ﴿ ولا يشترط ﴾ كالاستثناء من المذكورات اى يشترط فيها كل مايشترط فيهما سوى اشتراط الحال او الاستقبال فانه لايشترط ﴿ فى عمل هذه الثلاثة ﴾ اى عند المصنف وفى عمل الخمسة عند سيبويه وقوله ﴿ معنى الحال والاستقبال ﴾ نائب فاعل لايشترط وهذا مذهب البصريين * واما مذهب الكوفيين فعدم جواز عمل هذه الثلاثة حتى اذا وقع مفعول منصوب بعدها يقدر فعل ناصب له * وللكوفيين ان هذه الثلاثة لما تغيرت صيغتهما فات المشابهة لفظا كما عرفت ان احد الواسطة مشابهتهما لفظا

لان اشتراطهما كان لاتمام المشابهة اللفظية وقد فاتت ( والرابع ) من التسعة ( الصفة المشبهة ) اى المعتبرة مشابهتها لاسم الفاعل فى انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فلذا اعملت ولم يعتبر ذلك الشبيه فى اسم التفضيل لضعفه فيه لعدم لزوم ذلك فيه كما فى الصفة المشبهة قدمها لكثرة عملها فى الفاعل الظاهر بخلاف اسم التفضيل ( فهى تعمل عمل فعلها ) اللازم ﴿ ١٠٦ ﴾ لازوم اشتقاقها منه ولو بعد التأويل ملتبسة ( بالشروط المعتبرة فى ) عمل ( اسم الفاعل ) من عدم التصغير والتوصيف والاعتماد ومعنى الحال والاستقبال لما مر فى اسم الفاعل بل هى اولى بها منه ( غير ) اى الا ( معنى الحال والاستقبال ) استثناء من الشروط ( فانه ) اى معنى الحال والاستقبال ( لايشترط فى عملها ) اى فى نصبها معمولها تشبيها بالمفعول ( نحو زيد حسن الوجه ) بنصب الوجه لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضى للزمان نحو زيد حسن وجهه وبيان انواع صيغها ووجوه استعمالها فى المطولات ( والخامس ) من التسعة ( اسم التفضيل ) قدمه لكون النسبة معتبرة فيه وكونه مشتقا مثل السوابق ولا يخفى ان ترتيب المصنف انسب بمرامه لانه فى بحث العامل بخلاف ترتيب ابن الحاجب حيث قدم المصدر نظرا الى انه اصل فى الاشتقاق وانه فى بحث الاسم وهو اقوى فى الاسمية بخلاف ماعداه ( وهو ) لضعفه بسبب خروجه عن معنى الفعل بملاحظة الغير فى معناه لابدلالته على معنى الزيادة لانه مقوى كمعنى المبالغة فى مبالغة الفاعل على ماعرفت ( لاينصب المفعول به ) بنفسه ( بالاتفاق ) ونحو قوله تعالى هو اعلم من يضل منصوب بفعل مقدر

وللبصريين ان المبالغة فيها تكون جابرة لمافات من المشابهة وانما لم يشترط كونها بمعنى الحال والاستقبال فان الغرض من هذا الاشتراط فى اسم الفاعل والمفعول انما هو اتمام المشابهة بالفعل فان الفعل انما يدل على حدث مقيد بالاقتران بزمان من الازمنة الثلاثة لاعلى مطلق الحدث واسم الفاعل والمفعول لايدلان على هذا المقيد قصدا بل يدلان على حدث مطلق فتقييد حدثهما بالمقارنة لزمان الحال والاستقبال يتم مشابهتهما بخلاف اوزان المبالغة لانها لما وضعت للمبالغة فى الفعل كان بمنزلة التجدد والتجدد مقرب للحدث الفعلى ولا يحتاج فيها الى هذا الاشتراط للاتمام واما اسم التفضيل فلكونه للزيادة على الغير يقتضى ملاحظة الغير وهذه الملاحظة كانت سببا لبعده عن المشابهة والله اعلم ﴿والرابع﴾ اى الرابع من العامل القياسى التسعة ﴿الصفة المشبهة﴾ اى الصفة التى ليست باسم فاعل بل مشبهة به فى كونها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وفى كونها ماقام به الفعل والفاء فى ﴿فهى﴾ للتفصيل اى الصفة المشبهة ﴿تعمل عمل فعلها﴾ اى مثل عمل فعلها الذى اشتق منه ﴿بالشروط﴾ متعلق بتعمل ﴿بالمعتبرة﴾ بالجر صفة الشروط وقوله ﴿فى اسم الفاعل﴾ متعلق بالمعتبرة وهو عدم كونها بصيغة التصغير وعدم كونها موصوفة وكونها معتمدة على ماسبق وقوله ﴿غير معنى الحال والاستقبال﴾ بالنصب استثناء من الشروط ﴿فانه﴾ اى كل واحد من معنى الحال والاستقبال ﴿لايشترط فى عملها﴾ اى فى عمل الصفة المشبهة فى المفعول به فان الصفة المشبهة لاتعمل فى المفعول به لكونها مشتقة من الفعل اللازم بل تعمل فى المنصوب الواقع بعدها التشبيه بالمفعول وانما لم تحتج الى هذه الشروط لكونها بمعنى المقطوع والاستمرار لا للحدوث الذى يقتضى الزمان ﴿نحو زيد حسن وجهه والخامس﴾ اى العامل القياسى الخامس من التسعة ﴿اسم التفضيل﴾ اى اسم التفضيل ﴿لاينصب المفعول به﴾ وقوله ﴿ بالاتفاق ﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الفاعل

يدل عليه اعلم اى يعلم وانما قلنا بنفسه لانه ينصبه باللام كما فى اسم الفاعل والمصدر المتعديين لكنها فيهما يجوز تركها وفى اسم التفضيل لايجوز لانه لاينصبه بدونها نحو انا اضرب منك لزيد وبالباء فيما تزاد فى مفعول فعله نحو انا اعلم بان زيدا منطلق واجهل بزيد ويتعدى بحرف جر يتعدى به فعله نحو انا امر منك بزيد وارمى منك بالسهم واذا تعدى باول المفعولين باللام او الباء يبقى الثانى منصوبا بالفعل المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثوب او اكسوه وعند الكوفيين منصوب به ( ولا يرفع الفاعل الظاهر ) لما مر بخلاف الضمير فانه لاستتاره اعتبارى محضا يسهل العمل فيه فى كل وقت ( الا اذا ﴿ ١٠٧ ﴾ صار ) اسم التفضيل ملتبسا ( بمعنى الفعل ) بان لايدل على الزيادة على الغير وذلك ( بان يكون ) اسم التفضيل ( وصفا ) حقيقيا فى المعنى ونفس الامر كائنا ( لمتعلق ) بكسر اللام قائما به وصفا حقيقيا له وهو الكحل فى المثال فان الاحسن فى الحقيقة الكحل لا الرجل ( ما ) اى شئ وهو رجلا فى المثال ( جرى ) اسم التفضيل فى اللفظ ( عليه ) اى على ذلك الشئ فى الذكر بان يكون صفة له كمثال المتن اوخبرا عنه مثل ما من رجل احسن فيه الحلم منه فى العالم او حالا منه مثل ما جائنى زيد احسن فى عينه الكحل منه فى عين عمرو وانما اشترط ماجرى عليه ليعتمد عليه والمتعلق ليعمل فيه وفى كلامه اشارة الى ان الاسم الظاهر يجب ان يكون من متعلقات ماجرى عليه حال كون المتعلق ( مفضلا ) ملتبسا ( باعتبار التعلق ) اى بالنظر الى تعلقه بما جرى عليه يقال اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعيت حاله ( على نفسه ) اى نفس المتعلق ملتبساً ( باعتبار غيره ) اى باعتبار تعلق غير ذلك التعلق وهو تعلقه بغير ماجرى عليه وهو زيد فى المثال حال من النفس كما ان الظرف الاول حال من الضمير المستكن فى مفضلا الراجع الى المتعلق اى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا اعتبر كونه فيما جرى عليه وهو رجلا فى المثال يكون مفضلا وان اعتبر كونه فى غيره وهو زيد يكون مفضلا عليه يعنى يجب ان يكون المتعلق الذى هو الفاعل واحدا بالذات ليخرج اسم التفضيل

المستتر فى لاينصب وقوله ﴿ ولايرفع ﴾ معطوف على لاينصب وقوله ﴿الفاعل الظاهر﴾ مفعوله وقوله ﴿ الا اذا صار ﴾ استثناء مفرغ اى لايرفعه فى وقت الا فى وقت صار ﴿بمعنى الفعل﴾ اى الا اذا دل على حدث مجرد عن الزيادة المنفهمة من اسم التفضيل * ثم بين طريق نفى الزيادة بقوله ﴿بان يكون﴾ والباء فيه بيانية وطريقية وهى من فروعات الباء السببية واسمه يكون مستتر تحته وراجع الى اسم التفضيل وقوله ﴿ لمتعلق ﴾ بكسر اللام ظرف مستقر منصوب المحل على انه خبر يكون وجملة يكون صلة ان المصدرية وهى مع صلته فى تأويل المفرد مجرور بالباء والجار مع المجرور ظرف مستقر وهو خبر للمبتدأ المحذوف وقوله لمتعلق مضاف الى ﴿ما﴾ وهو موصوف عبارة عن شئ وقوله ﴿جرى﴾ فعل وفاعله تحته راجع الى اسم التفضيل و ﴿عليه﴾ متعلق بجرى والضمير المجرور راجع الى الموصول والجملة صفة ماومعنى ماجرى عليه ان وصفا من الاوصاف يكون صفة اوخبرا أو حالا لشئ فى الظاهر والحال انه فى الحقيقة صفة لمتعلق ذلك الشئ وقوله ﴿مفضلا﴾ بفتح الضاد المشددة حال من المتعلق وقوله ﴿باعتبار التعلق﴾ متعلق بالمفضل ومضاف الى التعلق وقوله ﴿على نفسه﴾ متعلق بالتعلق والضمير المجرور راجع الى المتعلق وقوله ﴿باعتبار غيره﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من نفسه والضمير المجرور فى غيره راجع الى مايعنى ان فاعل احسن واحد وهو الكحل والكحل مفضل ومفضل عليه اما انه مفضل فباعتبار كونه متعلقا بماجرى عليه وهو الرجل واما انه مفضل عليه فباعتبار كونه متعلقا

عماهو اصل فيه وهو كون المفضل والمفضل عليه متغايرين بالذات نحو زيد افضل من عمرو فيتهيء للخروج عن معناه بالكلية مشتركا بين شيئين مختلفا باعتبارهما لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه من كل وجه هذا كله قبل النفي منفيا خبر بعد خبر ليكون او حال من ضميره اومفعول مطلق لمفضلا اى تفضلا منفيا اى لم يكن ذلك التعلق باعتبار الاول ﴿ ١٠٨ ﴾ فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول بحسب العرف وذلك لانه اذا كان فى الكلام قيد فالفائدة تدور عليه فههنا المعنى التفضيلى وهو الزيادة على الغير قيد والكلام منفى فالنفى يتوجه اليه وينفيه ويبقى اصل الحسن فى المثال (نحو ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) كما فى مثل ما رأيت رجلا يزيد حسن كحل عينه على حسن كحل عين زيد فيؤول الى ان حسن احدهما مساو لحسن الآخر او الى ان حسن عين زيد زائد على حسن عين جميع الرجال ومقام المدح يأبى المساواة فالكحل الذى فى عين زيد يزيد حسنه على حسن عين الرجال فهذا لاقتضاء المقام ذلك لان افعل يدل على الزيادة فافعل بمعنى فعل فيعمل عمله الذى هو رفع الاسم الظاهر على الفاعلية لارتفاع المانع منه ولوجود المقتضى ههنا لانه لو لم يعمل بل جعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ هو الكحل لزم الفصل بين افعل ومعموله الذى هو منه باجنبى هو المبتدأ والفصل بين افعل ومعموله لايجوز بل بين كل عامل ومعموله لكن منعه الرضى حتى صرح بجواز زيدا عمرو ضارب قال الرضى هذه شروط رفع افعل التفضيل لفاعله الظاهر قياسا بلا ضعف

بالغير وهو عين زيد والله اعلم وقوله ﴿ منفيا ﴾ خبر بعد خبر لقوله بان يكون يعنى ان طريق جعله بمعنى الفعل انما يكون بنفى الزيادة المدلولة لاسم التفضيل فان اسم التفضيل يقتضى شيئين احدهما المفضل وهو المتصف بالزيادة والثانى المفضل عليه وهو المتصف باصل الفعل والشيء الواحد لايكون مفضلا ومفضلا عليه باعتبار واحد فيقتضى ههنا ان يعتبر فى شيء واحد جهتان حتى يكون مفضلا بالنظر الى جهة ومفضلا عليه بالنظر الى جهة اخرى كما قررنا ﴿ نحو ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ﴾ فقوله احسن اسم تفضيل منصوب على انه صفة رجلا وقوله فى عينه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى رجلا والكحل بالرفع فاعل احسن وهذا قبل دخول النافية مفضل وقوله منه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى الكحل وهو بيان للمفضل عليه وقوله فى عين زيد ظرف مستقر حال من الضمير فى منه ففى هذا المثال الذى يقال له مسئلة الكحل كان لفظ احسن وصفا وصفة للكحل الذى هو متعلق بالرجل الذى جرى عليه احسن يعنى ان كان صفة له فالكحل الواحد كان مفضلا قبل دخول النافية باعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا وهو ايضا كان مفضلا عليه باعتبار تعلقه فى غيره اى غير ما جرى عليه وهو الكحل الذى فى عين زيد والمقصود قبل النفى مدح الكحل الذى فى عين الرجل وبيان زيادة حسنه على الكحل الذى فى عين زيد ولما دخل عليه النفى انتفت الزيادة التى اثبتت فى الكحل الواقع فى عين الرجل الذى هو ما جرى عليه لفظ احسن وتعلق المدح بالكحل الواقع فى عين زيد فبقى القصد الى مدح كحل متصف باصل الحسن وهو الكحل فى عين زيد فكانه قال رأيت كحلا حسنا فى عين زيد وما رأيت كحلا احسن منه ﴿ ويعمل ﴾ اى جاز ان يعمل اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه ﴿ فى غيرها ﴾ اى فى غير

ونقل عنه الرمانى جواز ذلك فى المثبت والسماع لم يثبت الا فى المنفى لكن النفى لايلزم ان يكون صريحا بل يكفى معناه نحو قلما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد (ويعمل فى غيرها) كالفاعل المستكن كما عرفت والظرف والحال لانهما لضعفهما يكفى للعمل فيهما رائحة ﴿ ١٠٩ ﴾ الفعل والمفعول المطلق والمفعول له ومعه والتميز والمستثنى (والسادس) من التسعة (المصدر) ترك تعريفه وبيان صيغته لمثل ما ذكر ولعدم اطراد الصيغ فى بعض الانواع (وهو يعمل عمل فعله) المشتق منه التام او الناقص المعلوم او المجهول المتعدى او اللازم ولكن لما كان وضعه لماهية الحدث ولم يعتبر فى صنعه ما يقوم هو به ولا ما يتعلق به لم يلزم عمله بل اذا عمل عمل بمناسبة الفعل ولذلك اشترط ما يبعده عن الفعل وعدم ذكر افعل والى هذا اشار بقوله (وشرط عمله فى الفاعل) الاصل او النائب غير المستكن اذ لا يعمل فيه (والمفعول به) الصريح وغيره من المعمولات يعمل فيها بلا شرط (ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا) فلانه بهما يبعد عن مناسبة الفعل لاختصاصهما بالاسم ولانه يعمل بتأويله بان مع الفعل والمصغر والموصوف لا يأولان به فلا يقال اعجبنى ضريب عمرو زيدا ولا ضرب شديد زيد عمرا وان وصف بعد العمل لا يضر نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا شديد ذكره الرضى (ولا مقترنا بالحال) بان يراد به الحدث الحالى بقرينة مثل ضربك زيدا الآن لان عمله كما عرفت بتقدير ان مع الفعل وان يخلص المضارع للاستقبال (ولا معرفا باللام) لعدم امكان التأويل المذكور لاختصاص اللام بالاسم الصريح (عند الاكثر) اى انما شرط هذه

المفعول به لما عرفت من انه لا يعمل فيه اتفاقا وفى غير الفاعل الظاهر لما عرفت من انه يعمل فيه بالشرط المذكور والمراد بغيرهما الفاعل المستتر والظروف بانواعه والمفعول المطلق والمفعول له وغيرها يقال زيد افضل من عمرو علما فى الدهر وفى البلد فضل النعمان لجهده شابا ﴿ والسادس ﴾ اى والعامل القياسى السادس من التسعة ﴿ المصدر ﴾ وهو اسم مكان من الصدور بمعنى محل الصدور سمى به لانه محل صدور الاشتقاق ثم نقل فى العرف الى اسم الحدث الذى جرى على الفعل الاصطلاحى نحو ضربت ضربا فالمصدر هو لفظ المعنى الذى جرى على ضربت يعنى صدر من فاعله ووضع ذلك اللفظ يعنى لفظ الضرب لذلك المعنى ﴿ وهو يعمل عمل فعله ﴾ الذى اشتق ذلك الفعل منه ﴿ وشرط عمله ﴾ اى شرط عمل المصدر ﴿ فى الفاعل والمفعول به ﴾ والمراد بالمفعول به هو المفعول به الصريح لانه يعمل فى غير الصريح بلا شرط وانما اشترط فى عمله فيهما ولم يشترط فى العمل فى غيرهما لان العامل انما يعمل بواسطة والواسطة هو الفاعلية والمفعولية والمصدر الذى بمعنى الحدث من حيث انه مصدر لا يقتضى فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاه اذا كان مصدرا مستفادا من المصدر الذى هو مؤدى ان المصدرية الداخلة على الفعل المضارع يعنى الضرب الذى هو المستفاد من ان يضرب فان المضارع المصدر بان مقتض للفاعل والمفعول واما فى غيرهما فيعمل بلا شرط وقوله ﴿ ان لا يكون ﴾ خبر للمبتدأ ﴿ مصغرا ﴾ نحو ضريب ونصير ﴿ ولا موصوفا ﴾ نحو اعجبنى الضرب الشديد وانما لم يعمل اذا كان مصغرا لانك قد عرفت ان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل والفعل لا يصغر ولا يوصف وقوله ﴿ ولا مقترنا ﴾ معطوف على قوله مصغرا اى وشرط عمله ان لا يكون ذلك المصدر مقترنا ﴿ بالحال ﴾ اى بزمان الحال من الازمنة الثلاثة لان الفعل المضارع الدال على زمان الحال لا يأول بان مع الفعل فان المضارع وان كان محتملا للمقارنة بالحال او الاستقبال لكنه اذا دخلت عليه ان المصدرية يختص بالاستقبال ﴿ ولا معرفا باللام ﴾ لما عرفت ايضا ان المضارع

الاشياء عند اكثر النحاة ووجهه ماذكر وعند البعض لايشترط واحد منها فيعمل مصغرا وموصوفا ومقترنا
بالحال ومعرفا باللام فيقال اعجبنى ﴿ ١١٠ ﴾ ضريب زيد عمرا وضرب شديد بكر بشرا وضرب زيد عمرا الآن
ولم انكل عن الضرب مسمعا
لان المقدر بشئ لايلزم ان يكون مثله
فى جميع الاحكام ولا يلزم ان يكون
المقترن بالحال مقدرا بما مع الفعل
لندوره وتقديره بان اكثر واشهر كذا
فى الرضى ﴿ ولاعددا ولانوعا ولا
تأكيدا مقرونة مع الفعل ﴾ نحو
ضرب ضربة او ضربة اوضربا
زيد عمرا ﴿ او ﴾ كائنة ﴿ بدونه ﴾
اى الفعل ﴿ و ﴾ الحال ان ﴿ الفعل
مرادغيرلازم الحذف ﴾ كما اذا قلت
فى جواب هل ضربت ضربة او
ضربة اوضربا زيدا . وغير بدل
من مراد تعيين للمراد بالمراد اذ
عمله بتأويله بالفعل فلاوجه للتأويل
مع وجود الاصل ﴿ وان كان ﴾ اى
الفعل ﴿ لازم الحذف ﴾ بان لايجوز
اجتماعه مع المصدر قياسا نحو
ضربك زيدا اى اضرب زيدا
ضربا او سماعا كالمثال الآتى
﴿ فيعمل المصدر لقيامه مقام
الفعل ﴾ لا لتأويله بالفعل حتى جوز
تقديم معمول عليه واستتار الضمير
فيه كالظرف المستقر هذا مذهب
سيبويه وقال السيرافى العمل
للفعل ورجحه الرضى وقال
المصدر ليس بقائم مقام الفعل
حقيقة ألا يرى انه معمول له متأثر
منه ﴿ نحو سقيا زيدا ويجوز حذف
فاعله بلا نائب ﴾ لان النسبة لم يعتبر فى وضعه لان وضعه للحدث لا للحدث القائم فاقتضاؤه للمرفوع وغيره

الذى صدر بان لاتدخل عليه الالف واللام لكونه من خواص الاسم وقوله ﴿ عند الاكثر ﴾ ظرف لقوله لايكون فيكون متعلقا بالكل مما جعل شرطا يعنى كون المصدر عاملا بهذه الشروط انما هو عند اكثر النحاة واما عند البعض فيجوز عمله فيما بدون هذه الشروط اذ المأول بشئ لايلزمه ان يكون فى حكمه من كل وجه وقوله ﴿ ولا عددا ﴾ اى وشرط عمله ان لايكون المصدر لبيان عدد الحدث نحو ضربة بفتح الضاد ﴿ ولا نوعا ﴾ اى وان لايكون لبيان نوعه نحو ضربة بكسرها ﴿ ولا تأكيدا ﴾ اى وان لايكون لتأكيد المصدر المذكور من ضمن فعله نحو ضربت ضربا وقوله ﴿ مع الفعل ﴾ اما حال من الثلاثة اى حال كون الثلاثة مع الفعل الناصب لهذه الثلاثة ﴿ او بدونه ﴾ اى او بدون الفعل وقوله ﴿ والفعل مراد ﴾ جملة حالية منصوبة محلا على انها حال من بدونه اى ان كانت المذكورات الثلاثة بدون الفعل والحال ان ذلك الفعل المعدوم مراد ﴿ غير لازم الحذف ﴾ وهو بالرفع خبر بعد خبر اى والحال ان ذلك الفعل مقدر منوى وليس من الافعال التى يجب حذفها فحينئذ يكون العمل لذلك المحذوف ولا يكون المصدر عاملا عند تقديره لان عمل الفعل اقوى فوجود العامل الاقوى لفظا او تقديرا يرجح عمله على غير الاقوى المذكور لفظا . اعلم ان المصدر اذا كان للعدد نحو ضربتين وضربات ثلاثة او للنوع كذلك او للتأكيد يكون منصوبا بفعل ناصب على انه المفعول المطلق فحينئذ اما يكون فعله الناصب مذكورا نحو ضربت ضربة لعمرو او محذوفا فالعمل فى الاول للفعل المذكور كما عرفت وان كان محذوفا فالحذف اما غير لازم الحذف او لازم الحذف فان كان الاول فالعمل للفعل ايضا ﴿ وان كان لازم الحذف فيعمل المصدر ﴾ عند سيبويه ﴿ لقيامه ﴾ اى لقيام المصدر حينئذ ﴿ مقام الفعل ﴾ لا لكونه مصدرا او كونه مقدرا مع الفعل وعند السيرافى يعمل الفعل المحذوف وجوبا ايضا لا المصدر لان المصدر مادام انه منصوب فالفعل موجود ﴿ نحو سقيا زيدا ﴾ مثال لما حذف فعله وجوبا فان فعل المفعول المطلق قد يجب حذفه سماعا وهو حمدا وشكرا وجدعا وسقيا وسحقا وقد يحذف قياسا كقوله تعالى [ فاما منا بعد واما فداء ] فيكون سقيا فى هذا المثال من المصادر التى يحذف فعلها سماعا واصله سقيت سقيا زيدا فحذف فعله وجوبا سماعا وزيدا منصوب على انه مفعول به لسقيا لا لسقيت كما هو مذهب المصنف وهو مذهب البصريين ﴿ ويجوز حذف فاعله ﴾ اى فاعل المصدر ﴿ بلا نائب ﴾

المتعلقات عقلى لاوضعى فلا يحتاج الى اثبات شئ مما ذكر التبة ﴿ ولا يجوز هذا ﴾ الحذف ﴿ فى غير المصدر ﴾
مما يعمل فى الفاعل لكون النسبة مأخوذة فى وضعه ﴿ ولا يضمر الفاعل فيه ﴾ لمثل ماذكر ايضا والمراد بالاضمار
فيه الاستتار فيه فلا يرد مثل ضربى زيدا ﴿ ولا يتقدم معموله ﴾ ﴿ ١١١ ﴾ ولو ظرفا ﴿ عليه ﴾ عند الجمهور
لكونه فى تقدير ان مع الفعل وما
فى حيز ان لايتقدم عليه وكل ما يرى
متقدما على المصدر يقدر له العامل
ويجعل المذكور تفسيرا له نحو
قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة
وفلما بلغ معه السعى وخالفهم الرضى
وصاحب اللب والمصنف فى
الظرف لكثرة وقوعه وجعلوا
ما ارتكبوه تكلفا وقد مر ان
الظرف يكفيه رائحة الفعل ثم اعلم
ان المصدر اللازم يرفع الفاعل
ويضاف اليه والمتعدى يرفع
الفاعل ثم ينصب المفعول وبالعكس
وقد يرفع الفاعل ويترك المفعول
وبالعكس وقد يرفع نائب الفاعل
ويضاف الى الفاعل والمفعول
منصوب والى المفعول والفاعل
مرفوع ويضاف الى الفاعل
ويترك المفعول وبالعكس والى
نائب الفاعل والاكثر فى استعماله
اضافته الى الفاعل ولابد فى اضافته
الى المفعول من قرينة تدل على
انه مفعول ﴿ والسابع ﴾ من
التسعة ﴿ الاسم المضاف ﴾ معنى
اولفظا قدمه لكثرته فى الاستعمال ولان الاسم التام قد يكون تمامه بالاضافة فيتوقف عليه ﴿ وهو يعمل الجر ﴾
المنتقل اليه من حرف الجر المقدر للعمل وافادة المعنى كما فى الاضافة المعنوية او المنوى للعمل فقط لا لافادة المعنى
كما فى اللفظية كذا قال الفاضل العصام وقال ولك الخيار فى تقدير اللام ومن لشيوعهما فى مقام الاضافة دون فى
لعدم شيوعها فيه

وهذا من خواصه ولذا قال ﴿ ولا يجوز هذا ﴾ اى حذف الفاعل بلا نائب ﴿ فى غير المصدر ﴾ من الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسماء الافعال اذ كل منها دالة على نسبة الى المرفوع وهى مأخوذة فى وضعها فيحتاج الى ذكره ولو مستترا تحته بخلاف المصدر فان النسبة الى المرفوع غير مأخوذة فى وضعه لان الواضع انما نظر الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام المصدر به من الذات فاقتضاء المصدر لمرفوع انما هو من جهة العقل لان الحدث امر عارضى يحتاج الى محل يقوم به البتة عقلا لا انه من جهة الوضع كما عرفت وقوله ﴿ ولا يضمر ﴾ معطوف على ولا يجوز او على يجوز اى وايضا لا يجوز ان يكون فاعله ضميرا مستترا ﴿ فيه ﴾ اى فى المصدر وهذا ايضا من خواصه فيكون فاعله اما مذكورا واما محذوفا بخلاف الفاعل فى غيره فانه اما مذكور واما مستتر تحته ﴿ ولا يتقدم معموله ﴾ اى معمول المصدر ﴿ عليه ﴾ اى على المصدر لان عمل المصدر لكونه مقدرا بان مع المضارع وان موصول حرفى والفعل المضارع صلته ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول وهذا فى غير الظرف بالاتفاق واما فى الظرف نحو قوله تعالى [ ولا تأخذكم بهما رأفة ] وقوله تعالى [ ولما بلغ معه السعى ] فكذلك عند الجمهور فيقدر فى امثالهما عامل مقدم عليه اى فلا تأخذكم رأفة بهما ولما بلغ السعى معه والمصدران المذكوران بعدهما تفسيران لهما * واما الشيخ الرضى والقاضى البيضاوى والمصنف يجوزون تقديم الظرف عليه فان الظرف كالحميم للعامل فيدخل فيما لا يدخله الاجانب لان الفعل لايخلو عن زمان ومكان وان كانا غير مذكورين واما كونه مأولا بان فلا يلزم ان يكون المأول بشئ ان يكون فى حكمه من كل وجه كذا قرره الشارح ﴿ والسابع ﴾ اى والعامل القياسى السابع من التسعة ﴿ الاسم المضاف ﴾ اى الاسم الذى اضيف الى اسم آخر بأى اضافة كان ﴿ وهو ﴾ اى الاسم المضاف ﴿ يعمل الجر ﴾ لان الاسم اذا اضيف الى اسم يقدر فيه حرف من حروف الجر كاللام ومن وفى وهذا فى المعنوية واما فى اللفظية فلكونها محمولة على المعنوية

وعندالمصنف تقدير حرف الجر فى ﴿ ١١٢ ﴾ الاضافة المعنوية واللفظية محمولة عليها ليس فيهاتقدير حرف الجر

(وشرطه) اى الاسم المضاف من حيث انه مضاف اى شرط كونه مضافا (ان يكون اسما) لافعلا ولاحرفا لان الاضافة من خواص الاسم (مجردا عن تنوينه) ولو تقديرا نحوكم درهم مالك وحواج بيت الله لان التنوين دليل تمام الكلمة والاضافة دليل عدمه فيتنافيان (ونائبه) وهو نون التثنية والجمع المذكر لانهما دليل التمام ايضا على ماسيأتى ان شاء الله تعالى (لاجل الاضافة) متعلق بالكون او التجريد فذو اللام لايضاف لان التجريد لاجل اللام السابقة على الاضافة فى التلفظ ويشكل بالحسن الوجه والضارب الرجل والضاربك واجيب فى نحوا لحسن الوجه بتعميم النائب الى الضمير فاصله الحسن وجهه على ان يكون الوجه فاعلا بمنزلة الجزء فحذف ضميره كالحذف من المضاف وبفرض وجود التنوين فى الكل وقد تصدى المصنف فى دفعه فى الامتحان (وان لايكون مساويا للمضاف اليه) اى لما يصير مضافا اليه (فى العموم والخصوص) بان لايكون ماصدق عليه واحدا سواء بالترادف كليث واسد

لكونها فرعها ﴿وشرطه﴾ وهو مبتدأ اى شرط كون الاسم مضافا وقوله ﴿ان يكون﴾ خبره اى ان يكون ذلك الاسم ﴿اسما مجردا عن تنوينه﴾ يعنى انه ان كان فى الاسم الذى اريد اضافته الى مابعده تنوين يجرد الاسم عنه لاجل الاضافة وان لم يكن الاسم ذات تنوين يقدر فيه التنوين ثم جرد عنه نحو كم رجل وحواج بيت الله فان كم وحواج ليسا بذات تنوين لفظا لكنه ذات تنوين تقديرا كذافهم من كلام الشارح وقوله ﴿ونائبه﴾ بالجر معطوف على قوله عن تنوينه يعنى ان شرطه ان يكون مجردا ايضا عن نائب التنوين وهو نون التثنية ونون الجمع المذكر وقوله ﴿لاجل الاضافة﴾ متعلق بقوله مجردا وهو مفعول له يعنى ان الشرط ان يكون التجريد عن التنوين لاجل كونه مضافا لالاجل مانع آخر وهو احتراز عن المضاف المعرف باللام فانه لايجوز اضافة المعرف باللام فى الاضافة المعنوية فانه لايوجد فيه الشرط المذكور وهو عدم التجريد عن التنوين فان تنوينه حذف قبل الاضافة بدخول لام التعريف فلايصدق عليه انه جرد لاجل الاضافة وقوله ﴿وان لايكون﴾ معطوف على قوله ان يكون اى وشرط كون الاسم مضافا ان لايكون اى المضاف ﴿مساويا للمضاف اليه﴾ وقوله ﴿فى العموم﴾ متعلق بمساويا ﴿والخصوص﴾ بالجر معطوف على العموم يعنى ان لايكون معنى المضاف هو معنى المضاف اليه فى كون شمول احدهما كشمول الآخر او فى كون خصوص احدهما كخصوص الآخر وهذا اما بان يكون لفظاهما مترادفين مثل ليث واسد فان معنى كل واحد منهما هو الحيوان المفترس وكما ان الليث يشمل كل واحد من افراده يشمل لفظ الاسد ايضا كذلك فهما مساويان فى العموم واما بان لايكون لفظاهما مترادفين بل معنى احدهما ليس معنى الآخر بعينه كالانسان والناطق فان معنى الانسان هو الحيوان الناطق ومعنى الناطق ذات ثبت له النطق لكن كل فرد يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق فهما مساويان فى العموم ايضا واما المساوى فى الخصوص مثل عمر وابو حفص فان الاول مختص بذات والثانى ايضا مختص بذلك الذات فلايجوز اضافة كل منها الى الآخر فلايقال ليث الاسد ولا انسان الناطق ولا عمر ابى حفص فانه لافائدة فيه من فوائد الاضافة فان الفائدة منها اما كسب تعريف المضاف عن المضاف اليه ان كان مضافا الى المعرفة واما كسب تخصيص له عن المضاف اليه ان كان مضافا الى

وحبس ومنع او بغيره كانسان وناطق ومما يجب ان يعلم ان ليس المراد بالمساواة المساواة بالوضع اذ لاخفاء فى صحة قولك نور النور والف والف غلام غلام وابواب ابواب وابن ابن وغير ذلك مع اتحاد المضاف والمضاف اليه فى الوضع انما المراد المساواة فى الارادة فالمراد بالنور المضاف مايستنير به المضاف اليه وبالمعدود فى الف الف غير المراد بالعدد وعلى هذا فقس ومثل سعيد كرز يأول باضافة المدلول الى ﴿ ١١٣ ﴾ الدال (ولا اخص منه) خصوصا (مطلقا) لامن وجه لانه لافائدة فى ذكر المضاف اليه فبقى اضافة المباين نحو غلام زيد واضافة العام من وجه سواء كان المضاف اصلا للمضاف اليه نحو فضة خاتمك او بالعكس نحو خاتم فضة واضافة العام الى الخاص مثل شجر الاراك وسورة الفاتحة وكتاب الاظهار وشهر رمضان لكن انما يتقبل هذا القسم عند عدم اشتهار الخاص بكونه من أفراد العام ولو ادعاء واستهجن انسان رجل وحيوان فرس (وهى) اى الاضافة سواء بتقدير الحرف او بدونه كما هو رأى المصنف (على نوعين) لانها اما ان تفيد فى المضاف معنى اولا بل تفيد التخفيف فى اللفظ فقط الاولى (معنوية) منسوبة الى المعنى مفيدة معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا كما افادت فى اللفظ تخفيفا فلو سميت لفظية لكان لها لوجه لكن لما سميت اللفظية لفظية لوجه يقتضيها سميت هذه معنوية للمقابلة والتميز (و) الثانية (لفظية) اى منسوبة ﴿ ـ ٨ ـ ايوبى ﴾ الى اللفظ لافادة تخفيف فى اللفظ وسيأتى ان شاء الله تعالى ولما كان المعنى مقصودا اصليا مع كثرة المعنوية فى الاستعمال قدمها فقال (فالمعنوية) علامتها (ان يكون المضاف) فيها (غير صفة) ولو معنى وهى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا المنسوب والمصدر بمعنى الصفة والاسم

النكرة وهما غير موجودين ههنا وقوله ﴿ولا اخص﴾ معطوف على قوله مساويا اى وشرطه ايضا ان لايكون المضاف اخص ﴿منه﴾ اى من المضاف اليه وقوله ﴿مطلقا﴾ بالنصب مفعول مطلق مجازى من قوله اخص اى لايكون اخص خصوصا مطلقا كالانسان والحيوان فان الانسان اخص من الحيوان من كل وجه واما ان كان اخص منه من وجه فيجوز اضافته اليه كالانسان والابيض كماسيجىء من الاضافة بمعنى من فان الانسان اخص من الابيض من وجه واعم منه من وجه فان الانسان يصدق على الزنجى الاسود فلايصدق عليه الابيض وهذا اعم من الابيض بهذا الوجه وكذلك الحجر الابيض يصدق عليه الابيض ولايصدق عليه الانسان فالابيض اعم منه بهذا الوجه والانسان اخص منه به فلاتجوز اضافة الانسان الى الحيوان لكونه اخص مطلقا ولايقال انسان الحيوان واما عكسه فيجوز ويقال حيوان الانسان فان المضاف حينئذ اعم من المضاف اليه وهو جائز وكذا يجوز انسان الابيض وابيض الانسان كما عرفت فان الاعم يكتسب الخصوص من الاخص واما الاخص فلايكتسب منه الخصوص فانه خاص قبل الاضافة فلايفيد فائدة زائدة حاصلة من الاضافة * ثم شرع فى تقسيم الاضافة فقال ﴿وهى﴾ اى الاضافة المطلقة سواء كان بتقدير حرف الجر اولا ﴿على نوعين﴾ اى كائنة على نوعين بحسب تقدير حرف الجر فيه وعدم تقديره وقوله ﴿معنوية﴾ امامجرور على انه بدل وقوله ﴿ولفظية﴾ بالجر معطوف على قوله معنوية واما مرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف اى الاول معنوية والثانى لفظية ومعنى كونها معنوية انها كما تفيد تخفيفا فى اللفظ تفيد فائدة فى المعنى من التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية فانها لاتفيد شيأ فى المعنى بل تفيد تخفيفا فى اللفظ فقط * ثم شرع فى تفصيل الاول فقال ﴿فالمعنوية﴾ اى النوع الاول الذى يقال له الاضافة المعنوية ﴿ان يكون المضاف غير صفة﴾ اى يكون غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة

المستعار ( مضافة الى معمولها ) الذى تعمل فيه عمل فعلها بان يوجد شرط عملها فيه فاعلا او مفعولا بان لايكون صفة ( نحو غلام زيد ) اويكون صفة مضافة الى معمول معنوى لم يوجد شرط عملها فيه نحو ضارب زيد قائم فان الضارب لعدم اعتماده لايعمل (و) نحو عمرو ( ضارب زيدا مس ) فانه لما اريد به الماضى خرج زيد عن المعمولية او الى غيره نحو زيد مصارع مصر فان المصراليس بمعمول له فان معموله من يصرع فخرج نحو زيد ضارب عمرو الآن اوغدا وعمرو ﴿ ١١٤ ﴾ معمور الدار وبكر حسن الوجه وبشر هاشمى الغلام اوصرع الغلام بمعنى مصروعه او اسد الغلام اى مجترئ الغلام (وشرطها) اى المعنوية (تجريد المضاف ) اذا كان معرفة (من التعريف) فاولى بقاؤه على حاله ان كان نكرة اوالمعنى خلوه عن التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل اوالمحال فان كان ذالام جرد عنها وان كان علما نكر بان اريد واحد من الجماعة المسماة به او الوصف المشتهر صاحبه به نحو زيدنا خير اى واحد من المسمى بزيد وعمرونا سالم اى شجاعنا ولا يجوز فى غيرهما من المعارف كاسماء الاشارة والموصولات وقال الرضى وقد يضاف العلم مع بقاء علميته اذلا منع لاجتماع التعريفين اذا اختلفا كزيد الخليل وخاتم الجود ( وهى ) اى الاضافة المعنوية (اما بمعنى من) البيانية وهذه كثيرة قدم التقسيم على بيان الفائدة لان المعنوية لاتكون الابحرف الجر فكان من تمتها فكان اهم وقدم الشرط لكونه موقوفا عليه (ان كان المضاف اليه جنسا) للمضاف اصلا له ويلزمه العموم له ولغيره كما اشار اليه بقوله ( شاملا للمضاف وغيره ) كان المضاف شامل للمضاف اليه وغيره يدل عليه اشتراط عدم كونه اخص فيكون بينهما عموم من وجه ( نحو خاتم فضة ) فالخاتم يكون فضة وغيرها والفضة يكون خاتما وغيره وتسمى هذه بيانية وهذا جرى على مذهب ابن الحاجب وقال

المشبهة وقوله ﴿مضافة﴾ بالجر صفة لصفة اى ان يكون غير الصفة المذكورة التى تكون مضافة ﴿الى معمولها﴾ فحصل منه ان المعنوية قسمان احدهما ما كان المضاف غير صفة والآخر ما كان صفة غير مضافة الى معمولها ﴿نحو غلام زيد﴾ هذا مثال لما كان غير صفة فان الغلام ليس باسم صفة وقوله ﴿وضارب عمرو امس﴾ معطوف على المثال الاول وهو مثال لما كان المضاف صفة لكنها غير عاملة فان لفظ امس قيد لضارب بانه بمعنى الماضى وقد عرفت ان اسم الفاعل لاينصب المفعول الابشرط كونه بمعنى الحال اوالاستقبال فلاينصبه اذا كان بمعنى الماضى فعمرو وان كان مجرورا باسم المضاف لكنه ليس بمفعول له ثم شرع فى بيان شرط مختص بالمعنوية فقال ﴿وشرطها﴾ اى وشرط المعنوية ﴿تجريد المضاف عن التعريف﴾ وهذا ان كان المضاف معرفة قبل الاضافة فان المعرفة بعد كونه معرفة قبل الاضافة لايكتسب فائدة معنوية عن الاضافة فيلزم تحصيل الحاصل وطريق التجريد ان كان المضاف معرفة بلام التعريف بحذف لامه وان كان معرفة بكونه علما نكر وطريق تنكير العلم ان يراد من يسمى به مثلا ان زيدا قبل تنكيره مختص بشخص معين واذا اريد تنكيره يراد به كل شخص يسمى بزيد فحينئذ يكون نكرة شاملة لكل من يسمى به كان يقال زيدنا خير من زيدكم • ثم شرع فى تقسيم المعنوية بحسب كون الجار المقدر فيه ثلاثة احرف فقال ﴿وهى﴾ اى المعنوية ﴿اما بمعنى من﴾ اى اما ملابس بمعنى من الجارة فيكون ذلك من البيانية فى كثير استعمالاته وقوله ﴿ان كان﴾ جملة شرطية حذف جزاؤه اى ان كان ﴿المضاف اليه جنسا شاملا للمضاف وغيره﴾ فالمعنوية مقدرة بمن البيانية ﴿نحو خاتم فضة﴾ فان الفضة جنس شامل للخاتم وغيره فمعناه خاتم من فضة كما ان الخاتم ايضا يكون من فضة وغيره فيكون كل واحد منهما اعم من وجه من الآخر

الفاضل العصام ان اضافة العام المطلق مثل شجر الاراك وكتاب الاظهار من هذا القسم لان الاراك هو الشجر واشار اليه الفاضل الجامى فى مواضع من شرحه وان صرح خلافه فى بحث الاضافة جريا على مذهب مصنفه ( او بمعنى اللام ) الاختصاصية لاالتعليلية وان كان المضاف اليه علة للمضاف كما فى دخان النار وحرارتها (فى) وقت وجود مضاف اليه (غيره) اى غير الجنس الشامل (وهو ﴿ ١١٥ ﴾ الاكثر ) سواء بينهما مباينة (نحو غلام زيد ورأس عمرو) او المضاف عام مطلقا ككتاب الاظهار اوبينهما عموم من وجه والمضاف اصل المضاف اليه نحو فضة خاتمى اوظرفية كيوم الضرب وضرب اليوم لم يجعل ما اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف قسما على حدة تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم فى كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها بل يكفيه افادة معنى اللام الذى هو الاختصاص ( وتفيد ) اى المعنوية (تعريفا) للمضاف (ان كان المضاف اليه معرفة ) لان الهيئة الاضافية فى المعنوية موضوعة لتعيين المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة فمثل غلام زيد بمعنى غلام معهود من غلمانه اذا كان له غلمان او ذلك الغلام المعهود اذا كان غلام واحد وليس كذلك غلام لزيد اذ معناه واحد من غلمانه ثم تستعمل فى الاستغراق وغيره كاللام بعينه كقوله

ولقد امر على اللئيم يسبنى

(و) الحال ان ( المضاف غير غير وشبه ومثل ) وغير ذلك مما لم تعرف (فانها لاتتعرف بالاضافة) لتوغلها فى الابهام فى الاغلب ومن قولك نظيرك وشبهك وسواك ومثل خلق الله وان كان اكثر ابهاما فانها لاتتعرف بالاضافة لكنه لامكان العهد والاستغراق فيه يتعرف حتى لو وجد العهد فى المستثنيات بالاشتهار او بعلم المخاطب او باضافة الغير الى ضد واحد مثل

واخص من وجه منه ﴿ او بمعنى اللام ﴾ اى او المعنوية ملابس بمعنى اللام ﴿فى غيره﴾ اى ان كان المضاف اليه غير شامل للمضاف وغيره بل كان اخص من المضاف كيوم الاحد اومباينا له ﴿ نحو غلام زيد ﴾ فتكون الاضافة فى الصورتين بمعنى اللام ﴿وهو الاكثر﴾ اى كون الاضافة المعنوية بمعنى اللام هو اكثر من كونه بمعنى من •(واعلم)• ان الاضافة التى تكون بمعنى من ذكرها المصنف مختصا بكونه جنسا شاملا لكنه مقيد بكون المضاف مصاغا ومصنوعا منه وبكون المضاف اليه اصلا ومادة له كالمثال المذكور فان الخاتم مصنوع من الفضة واما اذا لم يكن كذلك بان لايكون اصلا ومادة كعكسه فهو بمعنى اللام ايضا نحو فضة خاتمك فان الفضة المضافة ليست من الخاتم بل الامر بالعكس ولم يذكر المصنف ما كان بمعنى فى الظرفية لقلة استعماله تقليلا للاقسام ثم شرع فى بيان فائدة المعنوية فقال ﴿ وتفيد ﴾ اى تفيد الاضافة المعنوية ﴿ تعريفا ﴾ اى كون المضاف معرفة بعد كونه نكرة ﴿ان كان المضاف اليه معرفة﴾ والواو فى قوله ﴿والمضاف﴾ حالية وهو مبتدأ وقوله ﴿غير﴾ بالرفع خبره وهو مضاف الى لفظ ﴿غير﴾ وقوله ﴿ومثل وشبه﴾ يرد بهما لفظهما معطوفان على لفظ غير والجملة منصوبة المحل على انها حال عن اسم كان يعنى انها تفيد تعريفا ان كان المضاف اليه معرفة من المعارف علما أو ضميرا أو اسم الاشارة او موصولا او معرفا باللام لكن هذا ليس على اطلاقه بل اذا لم يكن المضاف لفظ غير ولفظ مثل ولفظ شبه وامثالها فان هذه الثلاثة وامثالها وان كانت مضافة الى معرفة لاتفيد تعريفا ﴿فانها﴾ اى فان هذه الثلاثة ﴿لاتتعرف﴾ اى لاتقبل التعريف اصلا ﴿ بالاضافة ﴾ اى بسبب اضافتها الى المعرفة لتوغلها فى الابهام فانه اذا قيل غير زيد يشمل غيره من الموجودات وهذا ان لم يكن لفظ غير مستعمل بين الضدين واما ان كان بين الضدين نحو الحركة

غير السكون فانها تتعرف لكن لم يعتبروا لندرة وقوعه ﴿نحو غلام زيد﴾ فان الغلام كان نكرة قبل الاضافة وشاملا لجميع الغلام ولما اضيف الى زيد المعرفة بالعلمية افادت الاضافة تعريفه بتخصيص الغلام لزيد وقوله ﴿وتخصيصا﴾ معطوف على قوله تعريفا اى وتفيد المعنوية تخصيصا ﴿ان كان﴾ اى المضاف اليه ﴿نكرة نحو غلام رجل﴾ والمراد بالتخصيص تقليل الشركاء فان الغلام قبل الاضافة مشتركة بين غلام رجل وامرأة ولما اضيف الى رجل قل الشركاء فيه فان الشركاء قبل الاضافة كل رجل ونساء وبعد الاضافة يكون كل رجل شريكا ولا يكون النساء شريكا فيه * ولما فرغ من بيان النوع الاول من الاضافة شرع فى بيان النوع الثانى فقال ﴿واللفظية﴾ اى والاضافة اللفظية ﴿ان يكون المضاف صفة﴾ اى اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة ﴿مضافة الى معمولها﴾ اى اما الى فاعلها او الى مفعولها بسبب وجود الشروط المذكورة لعملها من الاعتماد وغيره واما اذا لم توجد الشروط فهى من قبيل المعنوية كما عرفت نحو خالق السموات وكريم البلد فانهما وان كانتا صفتين لكنهما لم يضافا الى معمولهما لعدم الاعتماد فيهما * والحاصل ان المضاف اما صفة اولا فالاول اما مضاف الى معمولها اولا فالاولى لفظية والباقية معنوية * ومما ينبغى ان يتنبه ان التعريف نوعان احدهما حد وهو التعريف بالذاتيات والثانى رسم وهو التعريف بالعلامات والخواص وغيرهما وتعريف المعنوية واللفظية من قبيل الثانى فان كون المضاف صفة وغير صفة من علاماتهما لا من ذاتياتهما ولذا قدر الشارح فى الموضعين بقوله وعلامتها والله اعلم * ثم شرع فى بيان فائدة اللفظية فقال ﴿ولا تفيد﴾ اى لا تفيد اللفظية شيأ من الفوائد ﴿الا﴾ تفيد ﴿تخفيفا فى اللفظ﴾ والمضاف باق على حاله من المعرفة والنكرة والتخفيف فى اللفظ اعم من تخفيف المضاف وتخفيف المضاف اليه بحذف تنوينه فى المضاف وحذف الضمير فى المضاف اليه وقد يوجد التخفيف فى الطرفين وقد يوجد فى طرف واحد من المضاف او المضاف اليه وهذه ثلاثة اقسام فقوله ﴿نحو ضارب زيد﴾ مثال لما يوجد التخفيف فى المضاف فقط وهو حذف تنوين ضارب ولا تخفيف فى المضاف اليه فلفظ ضارب صفة مضافة الى مفعوله لكونه معتمدا على مبتدأ مقدر ولكونه بمعنى ضارب الآن او غدا وهذه القيود لازمة فى هذا المثال واكتفى المصنف لمعلوميتها وقدر الشارح فى صدر المثال

للمضاف ( ان كان ) المضاف اليه ( نكرة ) والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك ( نحو غلام رجل ) فان الغلام قبل الاضافة مشترك بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف خص بالمضاف اليه والتخصيص الحاصل بالاضافة وان كان حاصلا قبلها مثل غلام كرجل لا يضر لان المعنى الواحد يكون معنى لشيئين فظهر وجه التسمية بالمعنوية (و) الاضافة (اللفظية) علامتها ( ان يكون المضاف صفة ) حقيقة او تأويلا لا اسما فخرج غلام زيد (مضافة الى معمولها) الفاعل او المفعول به بان يوجد شرط عمله فيه فخرج كل ما دخل فى المعنوية ودخل كل ما خرج عنها (ولا تفيد) الاضافة اللفظية شيأ (الا تخفيفا فى اللفظ) اى لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها لما كانت اضافتها معوجود شرط العمل كانت فى حكم الانفصال كانها لم تضف فكانت فائدتها لفظية فسميت لفظية ثم التخفيف اما فى جانب المضاف بحذف تنوينه فقط ولو تقديرا (نحو) عمرو ( ضارب زيد ) الآن او غدا من اضافة اسم الفاعل الى المفعول وهذه انما ضوارب عمرو الآن او غدا اومع حذف الضمير من المضاف اليه



عمرو وضارب زيد وقوله ﴿وحسن الوجه﴾ معطوف على المثال الاول اى عمرو حسن الوجه وهذا مثال للصفة المشبهة المضافة الى فاعله وايضا يكون مثالا لوجود التخفيف فى الطرفين فانه حذف التنوين من المضاف والضمير المجرور من المضاف اليه لان اصله حسن وجهه وهذا احسن الوجوه لوجود التخفيف فى الطرفين وقوله ﴿ومعمور الدار﴾ مثال لاسم المفعول المضاف الى نائب فاعله وايضا مثال لوجود التخفيف فى الطرفين اذ اصله عمرو معمور داره وقوله ﴿والضاربا زيد والضاربوا زيد﴾ مثالان لما حذف فيه نائب التنوين وهو نون التثنية فى الاول ونون الجمع فى الثانى وايضا مثال لما يوجد التخفيف فى المضاف فقط ولما كان اسم الفاعل فيهما مصدرا باللام لم يحتج الى شرط آخر واما مثال ما يوجد التخفيف فى الطرفين فنحو زيد وعمرو ضاربا الغلام اى ضاربا غلامهما ونحو القوم ضاربوا الفرس اى ضاربون فرسهم * ولما فرغ من بيان الامثلة التى جازت لوجود التخفيف شرع فى بيان الامثلة التى امتنعت لعدم التخفيف وجازت بالحمل على الجائز فقال ﴿وامتنع﴾ اى لا يجوز ﴿الضارب زيد﴾ بان يكون الصفة مفردة معرفة باللام ومضافة الى غير المعرف باللام وقوله ﴿لعدم التخفيف﴾ متعلق بامتنع وعلته يعنى انه امتنع مثل هذا التركيب لعدم الفائدة فى الاضافة وهى التخفيف فانه لم يوجد فى احد الطرفين فان تنوين الضارب ساقط لكنه ليس بساقط لاجل الاضافة بل لدخول الالف واللام قبل الاضافة وايضا لم يوجد فى المضاف اليه وهو ظاهر وقوله ﴿وجاز﴾ معطوف على قوله امتنع يعنى انه جاز ﴿الضارب الرجل﴾ اى كل صفة معرفة باللام ومضافة الى المعرف باللام مع عدم التخفيف فى احد الطرفين وقوله ﴿حملا﴾ منصوب على انه مفعول له لجاز حذف منه اللام لكون الحمل فعلا لفاعل جاز على تقدير كونه مصدرا للمجهول اى محمولا فيكون كل من الجواز والمحمولية فعلا مسندا الى فاعل واحد وهو هذا المثال ومقارن له فى الوجود فان وقت الجواز والمحمولية يجتمعان فى زمان واحد وان كان ابتداء زمان حملا مقدما على ابتداء زمان الجواز لكونه علة للجواز والعلة مقدمة على المعلول وقوله ﴿له﴾ متعلق بحملا والضمير المجرور راجع الى المثال وقوله ﴿على الحسن الوجه﴾ متعلق بحملا وبيان للمحمول عليه يعنى انما جاز مثل الضارب الرجل مع عدم التخفيف فيه وهو علة الامتناع لا علة الجواز لكونه محمولا على التركيب الجائز المختار فى مثل الحسن الوجه ﴿اصله الحسن وجهه﴾ حيث حذف

الوجه) اصله حسن وجهه فلما اريد اضافته حذف الضمير من المضاف اليه وعوض عنه اللام وهو لكونه اخف من الهاء لكونه حلقيا واللام وسطى لا يمنع التخفيف ونصب لتشبيه بالمفعول او بالتميز اذ المعنى عليه واستتر ذلك الضمير فى الصفة لئلا تخلو عن المنسوب اليه فصار غير المتعدى متعديا صورة واريد اضافته لحذف التنوين (و) نحو (زيد معمور الدار) اى معمور داره من اضافة اسم المفعول الى نائب الفاعل عمل فيه ما عمل فى حسن الوجه ومن هذا القبيل نحو عمرو قائم الغلام من اضافة اسم الفاعل الى الفاعل او بحذف نائبه فقط (و) هو فى ( نحو الضاربا زيد والضاربوا زيد ) اومع الضمير نحو الزيدان قائما الغلام اى قائم غلامهما والزيدون قائموا الفرس اى قائم فرسهم واما فى جانب المضاف اليه نحو الحسن الوجه ( وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف) لان سقوط التنوين باللام السابقة على الاضافة خلافا للفراء (وجاز الضارب الرجل) مع عدم التخفيف لا فى جانب المضاف ولا فى جانب المضاف اليه (حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه اصله الحسن وجهه ) لاشتراكهما

فى كون المضاف صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنسا معرفا باللام والاولى حمل الضارب الرجل على القائم الغلام
لان المناسبة بينهما آكد والمراد بنحو الضارب الرجل اسم الفاعل المعرف المضاف الى المفعول المعرف واسم المفعول
كذلك نحو المعطى الدرهم وهذه ﴿ ١١٨ ﴾ الاضافة اعم من ان تكون بلا واسطة كما ذكر اوبها نحو الضارب
غلام الرجل فلو قيل انما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل حملا على الحسن الوجه والحسن وجه الغلام لكان اوضح وفى الحسن الوجه ثلاثة اوجه رفع الوجه وهو قبيح لخلو التركيب عن الضمير ونصبه وفيه اجراء اللازم منزلة المتعدى وجره وليس فيه قبح ولا الاجراء المذكور ولهذا كان مختارا (والثامن) من التسعة ( الاسم المبهم التام) باحد الاشياء الآتية ( فانه ) بسبب تمامه بشئ بعده حقيقة اوحكما كما فى الضمير المبهم واسم الاشارة يشبه الفعل التام بما بعده حقيقة اوحكما كما فى الضمير المستتر ( ينصب) اى الاسم التام (اسما نكرة) لاختصاص التميز بالنكرة على ما هو مذهب البصريين واجاز الكوفيين المعرفة (على التميز) لازالة ابهامه ووجه نصبه انه يشبه المفعول فى وقوعه بعد شئ يتم بما بعده ولما كان تمامه بشئ بعده اراد ان يبينه فقال (وتمامه) فلما كان التمام مشتركا بين معان اراد ان يبين ماهو المراد
ههنا فقال ( اى كونه ) اى الاسم ( على حالة يمتنع اضافته ) اى ذلك الاسم ( معها ) اى مع بقاء تلك الحالة
يكون ( باحد خمسة اشياء ) فانه به يمتنع اضافته الى مابين انشاء الله تعالى ( بنفسه ) بدل من احد اى
لابشئ آخره ( وذلك ) اى التمام بنفسه كائن ( فى الضمير المبهم )

الضمير فى المضاف اليه وانما حمل عليه لاشتراكهما فى كون المضاف اليه اسم جنس معرف باللام صورة وكذا يجوز اذا كان المضاف اليه مضافا الى المعرف باللام نحو الضارب ذى المال فانه فى حكم ذى اللام وايضا يجوز اذا وجد فى المضاف اليه ضمير راجع الى ذى اللام نحو الرجل الضارب غلامه وانما قيد الوجه بالوجه المختار فان فى تركيب الحسن الوجه وجوهين آخرين وهما رفع الوجه ونصبه وهما غير مختارين فلا يجوز حمل الضارب الرجل عليهما لعدم الاشتراك وانما حمل على المختار الذى هو جر الوجه ﴿والثامن﴾ اى العامل القياسى الثامن من التسعة ﴿الاسم المبهم التام﴾ اى الاسم الذى فيه ابهام وخفاء وهو تام بحسب اللفظ بحيث لايجوز اضافته بهذه الحالة لوجود علامة التمامية فيه ﴿فانه ينصب﴾ اى انما عد هذا الاسم من العوامل القياسية لانه يعمل عمل النصب حيث ينصب ﴿اسما نكرة﴾ وقوله ﴿على التميز﴾ بيان لمقتضى النصب وهو التميزية القائمة بذلك الاسم وانما جعل التميزية مقتضى الاعراب لكونه مشابها بالمفعول من حيث ان المفعول كما يأتى بعد تمام الفعل بفاعله وكذا التميز يأتى بعد تمام الاسم المبهم ٭ ثم انه لما وصف الاسم بالتام اراد ان يبين معنى التمامية بايراد التفسير فقال ﴿وتمامه﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿اى كونه﴾ مرفوع لفظا على انه عطف بيان لتمامه وقوله ﴿على حالة﴾ ظرف مستقر خبر لكونه وقوله ﴿يمتنع﴾ فعل و﴿اضافته﴾ بالرفع فاعله وقوله ﴿معها﴾ ظرف ليمتنع والضمير المؤنث المجرور راجع الى حالة والجملة الفعلية مجرورة محلا على انها صفة حالة وقوله ﴿باحد خمسة﴾ ظرف مستقر على انه خبر للمبتدأ والخمسة مضاف الى تميزها وهو قوله ﴿اشياء﴾ وهو جمع شئ مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف يعنى ان معنى كونه تاما ان يكون ذلك الاسم المبهم ملابسا بحالة يمتنع اضافة ذلك الاسم الى آخر مع وجود هذه الحالة فيه وهذه التمامية تكون منحصرة على احد خمسة اشياء وقوله ﴿بنفسه﴾ بدل من باحد بدل الكل من الكل يعنى ان احد الخمسة التى يكون تمامابه هو تمامه بنفسه اى بذاته لا بزيادة شئ فيه ﴿وذلك﴾ اى كونه تاما بنفسه يكون ﴿فى الضمير المبهم﴾ اى واقع فى الضمير

الغير المعين سواء كان ضمير غائب بان لايكون له مرجع اوضمير خطاب بان لايكون لمعين صرح به فى مغنى اللبيب
نحو يالك نعمة ويالك فضلا واغلب مايكون الضمير المبهم فى ﴿ ١١٩ ﴾ موضع التفخيم والمبالغة فى المدح
والتعجب ( نحو ربه رجلا ) لقيته فى مقام التفخيم ( ونحو ياله رجلا ) فى مقام التعجب وياله مراما مابعده ( ونحو نعم رجلا زيد) والتميز فيه عن الضمير لا عن النسبة والاقيل نعم الرجل (و) ايضا التمام بنفسه (فى اسم الاشارة) لانه من المبهمات (نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا) على رأى من جعله تميزا لاحالا والتمام فى هذين لانهما من المعارف فلا يضافان (وبالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا اوتقديرا نحو مثاقيل ذهبا) ومكاييل برا ( واحد عشر رجلا) وكم رجلا وكاين رجلا وكذا حملا لانها من حيث هى تستحق التنوين ولما كان لتميز اسماء العدد احكام خاصة ولم يكن لها بحث مخصوص فى هذا الكتاب كما فى الكافية اراد ان يبينه هنا توفية للمقصود فقال ( ومميز ثلاثة ) بجواز ان يكون غير منصرف لكونه علما لنفسه اوفى حكمه لكن المختار عند الفاضل العصام انصرافه وكونه منونا لان اللفظ فى استعماله الاقل مثله فى استعماله الاكثر وهو استعماله مرادا به المعنى وما زاد عليها منتهيا ( الى عشرة )
كلمة الى فى هذا المقام لاسقاط ماوراءها لا لانتهاء الحكم فى مدخوله فيدخل عشرة فى الحكم المذكور

الذى فيه ابهام من جهة عدم مرجعه وذلك الضمير يوجد بعد رب وبعد حرف اللام المذكور بعد حرف النداء وهذان بارزان ومستتر فى باب نعم ﴿نحو ربه رجلا﴾ لقيته اى لقيت رجلا اى رجل ويقال هذا جوابا لمن سأل وقال مالقيت رجلا كاملا فاجابه على طريق الرد عليه بانى ربه رجلا كاملا لقيته وفى ذكر رب بذكر الضمير المبهم ثم تميزه بنكرة مبالغة فى مدحه وتفخيم لشأنه والغرض منه مبالغة مدح الرجل وهذا مثال لما وقع بعد رب وقوله ﴿وياله رجلا﴾ معطوف على المثال السابق ومثال لما وقع بعد اللام والغرض منه اظهار تعجب لشان الرجل ويقال لهذا اللام لام التعجب وقوله ﴿ونعم رجلا﴾ معطوف على ماقبله ايضا ومثال لما اضمر فى باب نعم وقوله ﴿ وفى اسم الاشارة ﴾ معطوف على قوله وفى الضمير المبهم اى التمامية بنفسه واقعة فى اسم اشارة فان اسماء الاشارة مالم تذكر مع الصفة معدودة من المبهمات ﴿ كقوله تعالى﴾ حكاية عن الكافرين ﴿ماذا اراد الله بهذا مثلا﴾ اى فيقول الذين كفروا حين نزول القرآن متضمنا بضروب الامثال ماالذى اراد الله بهذا وقوله بهذا اسم اشارة مبهمة لعدم ذكر صفته وقوله مثلا تميزه وهو تميز عن ذات مبهمة تامة بنفسه وقوله ﴿ وبالتنوين ﴾ معطوف على قوله بنفسه اى ثانى الوجوه الخمسة التى تم بها الاسم المبهم تمامه بالتنوين وقوله ﴿لفظا﴾ منصوب على انه حال من التنوين بتأويله باسم المفعول فانه مصدر لمجهول اى حال كون التنوين ملفوظا ﴿نحو رطل زيتا﴾ اى هذا رطل فقوله رطل بالرفع خبر مبتدأ وهو اسم مبهم تام بالتنوين لفظا وقوله زيتا منصوب برطل لانه تميزه وقوله ﴿او تقديرا﴾ معطوف على قوله لفظا اى حال كون ذلك التنوين ليس ملفوظا بل مقدرا لوجود المانع عن ظهوره ككونه غير منصرف ﴿ نحو مثاقيل ذهبا و﴾ ككونه مبنيا نحو ﴿ احد عشر رجلا ﴾ فان مثاقيل لكونه غير منصرف يمنع دخول التنوين وقس عليه كل اسم غير منصرف وكذا احد عشر لكونه تركيبا تعداديا مبنيا يمنع عنه دخول التنوين وكذا قس عليه كل اسم مبنى ٭ ثم انه لما ذكر تركيب احد عشر من اسماء العدد وكان تميز هذا النوع مختلفا بالمجرورية والمنصوبة اراد ان يذكره فى هذا الباب فقال ﴿ومميز ثلاثة﴾ اى تميز لفظ ثلاثة من اسماء العدد ﴿الى عشرة﴾ اى حال كون الثلاثة منتهيا الى عشرة وعشرة كذلك فقوله مميز

( لاينصب ) وسمع النصب ( بل هو مجرور ) لاضافتها اليه للتخفيف ( ومجموع ) ولو معنى ليطابق المعدود العدد ( نحو ثلاثة رجال ) وثلاثة رهط ( الا فى ثلاثة الى تسعة ) مميزها مائة ( نحو ثلاثمائة ) منتهيا ( الى تسعمائة ) فان التمييز الذى هو مائة ليس بجمع لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لدلالتها على عدد معين وهو ليس معنى الجمع وكان القياس مئين او مآت ولا يجوز الاول لانه لا يضاف العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين ولا الثانى لعدم ﴿ ١٢٠ ﴾ وقوع جمع المؤنث السالم تمييزا للعدد لكونه خلاف المعتاد وهو وقوع صورة جمع المذكر السالم بعده اعنى عشرين واخواته وايضا يلزم عند ذكر مميزها كان يقال ثلاثمائة رجالا مثلا ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بعد تعدد مجيئه بعد ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون . اعنى عشرين واخواته وهو مستكره لكونه خلاف المعتاد فاقتصر على المفرد مع انه اخصر قاله فى الامتحان ( ومميز احد عشر ) واحدى عشر وما زاد ( الى تسع وتسعين ) وتسعة وتسعين ( منصوب ) لتعذر الاضافة اما فى احد عشر الى تسعة عشر فلان التمييز انما جئ به لبيان المبهم فكان كالجزء عما قبله فلو اضيف اليه كان كانه جعل ثلاثة اسماء اسما واحدا بخلاف خمسة عشرك واحد عشر عمرو مما لم يكن المضاف اليه تمييزا واما فى عشرين الى تسع وتسعين فلان نونها ليس نون الجمع فلا يحذف عند الاضافة وصورتها صورة الجمع فاضافتها مع بقاء النون صارت كاضافة الجمع مع بقاء نونه ولانه لما لم يضف مثل احد عشر لم يضف مثل احد وعشرون لشبهه به وحمل عليه عشرون واخواته لانه قد يضاف الى غير المميز نحو صمت عشرى رمضان اى عشرين يوما من رمضان فلو اضيف الى المميز التبس ومع هذا جاء على قلة عشرو درهم واربعو ثوب ( مفردا دائما ) لثقل التركيب فى المركب وخفة المفرد ويحمل ما ليس

مبتدأ وقوله ﴿ لاينصب ﴾ بصيغة المجهول خبره اى مميز ذلك النوع لا يكون منصوبا لفظا ﴿ بل هو ﴾ اى ذلك المميز ﴿ مجرور ﴾ باضافة اسم العدد المبهم اليه للتخفيف مع انه منصوب لفظا على انه تمييز ايضا ﴿ ومجموع ﴾ اى لا مفرد لان هذا النوع منصوص بكونه جمعا وهذا على قسمين احدهما انه جمع لفظا ومعنى نحو ثلاثة رجال والثانى مفرد لفظا ومجموع معنى نحو ثلاثة رهط فان الرهط وان كان مفردا لفظا لكنه جمع معنى لاطلاقه على ما فوق الثلاثة الى التسعة وقوله ﴿ الا فى ثلاثمائة الى تسعمائة ﴾ استثناء مفرغ متعلق بمجموع اى ان مميز الثلاثة مجموع فى كلها الا فى ثلاثمائة منتهيا الى تسعمائة فان تمييز الثلاثة فيها وهو لفظ مائة وهو ليس بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين وهو مجموع الوحدات المخصوصة وكان القياس ان تكون ثلاثمائين او ثلاثمآت * ثم شرع فى بيان حكم نوع آخر فقال ﴿ ومميز احد عشر الى تسع وتسعين منصوب ﴾ وكذا مميز تسع وتسعين وانما نصب مع ان اعتبار التخفيف فى هذا النوع اولى واليق فان اضافة هذا النوع بعد بلوغه الى عشرين وثلاثين متعذر فان مثل العشرين لو اضيف الى ما بعده اما ابقى نونه او حذف للاضافة فالامران متعذران اما الاول فلانهم كرهوا ابقاء نون شبه الجمع الذى هو الفرع مع حذف نون الجمع الذى هو الاصل واما الثانى فلانه لو حذف التبس بتركيب نحو خمسة عشريك واما تعذره فيما تحت العشرين فلانه لو اضيف احد عشر الى ما بعده يلزم اجتماع ثلاث كلمات فى حكم اسم واحد وقوله ﴿ مفرد ﴾ بالرفع اما صفة لمنصوب او خبر بعد خبر وقوله ﴿ دائما ﴾ بالنصب مفعول فيه لقوله مفرد ومنصوب على سبيل التنازع اى مفرد زمانا دائما ومنصوب ايضا زمانا دائما لكون المفرد اخف من الجمع والمقام مقام تخفيف فانه لما كثر العدد كان ثقيلا لكونه فوق العشرة ولو جمع مميزه ايضا

فيه التركيب عليه ( ومميز مائة والف و ) مميز ( تثنيتهما ) اى المائة والالف ( وجمعه ) اى الالف لان جمع المائة لا يميز هكذا قال المصنف رحمه الله ولكن قال الرضى وتبعه عصام الدين ذلك اذا كان المائة تمييزا لثلاثة الى تسعة واما اذا لم يكن مميزا فيقال مآت رجل ( لاينصب ) لاضافتها ﴿ ١٢١ ﴾ اليه ( بل هو مفرد ) لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلاث فيحصل الثقل والمفرد اخف ( ومجرور ) بالاضافة وجاء مائة رجال ومائتين عاما قالوا فى قوله تعالى ثلثمائة سنين انه بدل ( نحو مائة رجل ) ومأتا رجل ( والف درهم ) والفا درهم وآلاف درهم ( وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز فى بعض هذين القسمين ) اى القسم التام بالتنوين لفظا او تقديرا والقسم التام بنون التثنية واحترزنا بالبعض عن مثل احد عشر فانه لا يضاف الى التمييز ( الاضافة ) اى اضافة ذلك البعض الى التمييز اضافة بيانية لحصول المقصود مع التخفيف ( نحو رطل زيت ومنوا سمن ) ومثاقيل ذهب ( ولا يجوز ) الاضافة ( فى غيرهما ) اى القسمين المذكورين اما فى التام بنفسه فلانتفاء شرط الاضافة المعنوية الذى هو تجريد المضاف من التعريف كما مر واما فى التام بنون شبه الجمع فلما مر من كراهته ابقاء نونه وحذفه واما فى التام بالاضافة فلامتناع اضافة المضاف الى شئ آخر لفظا واما معنى فيجوز كما فى حب رمانك لان الحب مضاف الى الرمان باعتبار انه حبه له ومضاف الى ضمير المخاطب باعتبار انه ملك له حتى يجوز هذا الكلام

لكان اثقل فيلزم تخفيف احدهما بالافراد الدال على القلة والمميز لكونه فضلة كان اولى باعتبار التخفيف فيه وقوله ﴿ ومميز مائة ﴾ شروع فى بيان حكم نوع آخر وهو مبتدأ ﴿ والف ﴾ بالجر معطوف على مائة وقوله ﴿ وتثنيتهما ﴾ بالجر ايضا معطوف على الف وضمير التثنية راجع الى مائة والف وقوله ﴿ وجمعه ﴾ معطوف على تثنيتهما وضمير المفرد راجع الى الالف وانما افرد الضمير ههنا فان جمع المائة يستعمل مع المميز وقوله ﴿ لاينصب ﴾ بصيغة المجهول خبر لقوله ومميز وقوله ﴿ بل هو ﴾ اى ذلك المميز ﴿ مفرد ومجرور نحو مائة رجل والف درهم ﴾ وكذا مائتا رجل والفا درهم وآلاف درهم * وانما افرد لما سبق انه قد يضاف اليه ثلاثة ونحوه فيقال ثلاثمائة فيحصل الكثرة ويلزم التخفيف بافراد مميزه واما ما اضيف اليه شئ فيحمل على اخواته اطرادا للباب واما كونه مجرورا فلتحصيل الخفة بالاضافة واما قوله تعالى [ ثلثمائة سنين ] من غير اضافة وافراد فمحمول على البدل وليس هو بتمييز بل تمييزه محذوف كذا قاله الشارح وقوله ﴿ وبنون التثنية ﴾ معطوف على قوله بالتنوين او على قوله بنفسه وبيان لسبب التمامية الثالثة من الخمسة اى وسبب التمامية الثالثة نون التثنية ﴿ نحو منوان سمنا ﴾ فان منوان تثنية من وهو اسم لوزن مخصوص وهو اسم مبهم تام بالنون وقوله سمنا بالنصب على انه تمييزه * ثم اراد ان يذكر خواص هذين القسمين فقال ﴿ ويجوز فى بعض هذين القسمين ﴾ اى يجوز فى بعض المواد التى تتم بالتنوين او بنون التثنية وقوله ﴿ الاضافة ﴾ بالرفع فاعل يجوز اى يجوز اضافته الى تمييزه على ان تكون اضافة بيانية ﴿ نحو رطل زيت ﴾ بحذف تنوين رطل وبجر زيت ﴿ ومنوا سمن ﴾ بحذف نون منوا وبجر سمن وانما جاز هذا لحصول الغرض مع التخفيف وقوله ﴿ ولا يجوز ﴾ اى ولا يجوز اضافة الاسم المبهم الى تمييزه ﴿ فى غيرهما ﴾ اى فى غير هذين القسمين وانما لا يجوز فى غيرهما فان غيرهما اما تام بنفسه كما سبق واما تام بنون شبه الجمع واما تام بالاضافة كما سيجئ اما فى الاول فلانه اما ضمير او اسم اشارة ولو جازت اضافتهما لزم تنكيرهما وذا متعذر فيهما واما فى الثانى فلما مر من انه لو اضيف لزم سقوط تنوينه فلزم الالتباس واما فى الثالث فلانه

حيث يكون الحب بلا رمان ﴿ ١٢٢ ﴾ (وبنون شبه الجمع) فانه بنون الجمع تمييز عن النسبة لاعن اسم
تام مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها (وهو) اى شبه الجمع (عشرون) ومازاد منتهيا (الى تسعين نحو عشرون درهما وبالاضافة) اى اضافة الاسم المبهم لمامر (نحو ملؤه عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه) لضعفه لكونه جامدا ولذا لايجوز الفصل بينه وبين التمييز ولكونه بيانا له والبيان لايتقدم على المبين (والتاسع) من التسعة (معنى الفعل) ولما كان المفهوم منه كونه مفهوما من الفعل والامر ليس كذلك اراد ان يبين المراد بقوله (والمراد منه كل لفظ) مشتق اوغير مشتق وهو الاغلب الاكثر (يفهم منه معنى فعل) مطابقى كما فى اسماء الافعال او تضمنى وهو الحدث كما فى غيره فاصل معنى الفعل دال معنى الفعل فاطلق المدلول على الدال (فمنه) اى من معنى الفعل (اسماء الافعال) اى اسماء دالة على الفاظ هى الافعال على ماعليه البعض وليس بشئ لانه اذا قيل مثلا رويد لايفهم منه لفظ امهل ويشهد له ايضا قولهم نزال معدول من انزل بل معناه اسماء معانى الافعال حيث لايفهم من رويد الامعنى امهل فحذف المضاف ايجازا

يمتنع اضافة المضاف وقوله ﴿وبنون شبه الجمع﴾ وهو رابع الخمسة التى تكون سببا للتامية اى وتمامه بنون شبه الجمع لابنون الجمع الحقيقى ﴿وهو﴾ اى شبه نون الجمع ﴿عشرون﴾ اى لفظ عشرون زائدا ﴿الى تسعين﴾ وكذلك تسعون ﴿نحو عشرون درهما﴾ وهو رأس العقود من عشرين وثلاثين الى تسعين وانما خص هذا بشبه نون الجمع ولم يذكر التامية بنون الجمع لان الابهام انما يوجد فى هذا النوع فان المسلمين والناصرين مثلا ليس فيه ابهام حتى يحتاج الى التمييز فان معناهما ذوات متصفون بالاسلام والنصرة فلا ابهام فيه واما نحو عشرين فلكونه اسم عدد يحتاج الى بيان المعدود والله اعلم وقوله ﴿وبالاضافة﴾ معطوف على ماقبله وبيان للوجه الخامس الذى يكون سببا للتامية اى احد الخمسة من اسباب التامية للاسم تمام الاسم المبهم بالاضافة بان يكون الابهام فى الاسم المضاف لا فى النسبة التى بينهما فانه نوع آخر فان الابهام فى الاول فى ذات مذكورة وفى الثانى فى ذات مبهمة ﴿نحو ملؤه عسلا﴾ هذا مثال لما تم الاسم المبهم بالاضافة الى الضمير ﴿ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه﴾ يعنى انه لايجوز تقديم التمييز المعمول على الاسم التام العامل فانه لكونه عاملا ضعيفا لايعمل فيما قبله ﴿والتاسع﴾ اى العامل القياسى التاسع من التسعة ﴿معنى الفعل﴾ وهو تركيب اضافى موضوع لنوع مخصوص من الالفاظ وحقيقة عرفية بحيث لايحتاج فى استعماله فيه الى القرينة وبهذا التوجيه يكون مفردا كعبد الله ولا يراد منه معنى الاضافة ولذا قال ﴿والمراد منه﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿كل لفظ﴾ خبره اى المعنى الذى يراد من لفظ معنى الفعل هو كل لفظ ﴿يفهم﴾ بصيغة المجهول وقوله ﴿منه﴾ متعلق بقوله يفهم والضمير المجرور راجع الى لفظ وقوله ﴿معنى فعل﴾ نائب فاعل ليفهم والمراد من اللفظ ماليس بمشتق كاسم الفاعل والمفعول والفعل الاصطلاحى ولا مشتق منه كالمصدر اى كل لفظ ليس بمشتق ولا مشتق منه ولا مطابق لوزن مخصوص من اوزان الصرف والمراد من قوله معنى فعل اى معنى فعل الاصطلاحى اما بان يدل ذلك اللفظ على فعل ماض اوامر بالدلالة المطابقية ويسمى اسماء الافعال اوبالدلالة التضمنية كما فى غير اسماء الافعال * ثم اراد ان يفصل كل نوع منه فقال ﴿فمنه﴾ وهو ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر مقدم وقوله ﴿اسماء الافعال﴾ مبتدأ مؤخر اى الاسماء التى تدل على معانى الافعال كائنة ومعدودة من معنى الفعل

(وهو) اى اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفى اكثر النسخ وهى وهو موافق لظاهر المرجع ولفهم المبتدئين ولارادة التنبيه على كثرة الافراد فى ابتداء الكلام والاول اوفق لمقام التعريف ولضميرى مسماه ويعمل (ما) اى اسم او اسماء وتذكير الضمير فى اسم كان لظاهر (ما كان بمعنى ﴿ ١٢٣ ﴾ الامر) قدمه مع انه فرع الماضى لكثرته (او الماضى) لم يقل ماوضع لمعنى الامر او الماضى لان المتبادر من الوضع اصل الوضع ودلالتها على هذه المعانى ليست بحسب اصل الوضع ولهذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ماصار لكان انسب فالانسب جعل كان بمعنى صار ولم يذكر المضارع لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع (ويعمل) اى اسم الفعل او ما كان الخ (عمل) دال (مسماه) على حذف المضاف او ذكر المدلول وارادة الدال (ولا يتقدم معموله) اى اسم الفعل (عليه) ولو ظرفا لضعفه فى العمل وفى اكثر النسخ معمولها عليه بتأنيث الاول وتذكير الثانى والمناسب تذكيرهما او تأنيثهما (والاول) وهو ما كان بمعنى الامر (نحوها) فى ها (زيدا اى خذه و رويد زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره) من الاحضار مثل قوله تعالى هلم شهدائكم ويجئ لازما بمعنى اقبل وتصريفه بان تقول هلم هلما الخ غير فصيح وهو لغة بنى تميم وعليه ما فى الحديث هلموا الى حوائجكم اى اقبلوا مركب من هاء التنبيه ولم عند البصريين ومن هل وام عند الكوفيين (وهات شيأ اى اعطه) ويصرف بحسب حال المأمور من الافراد وغيره كما فى قوله تعالى قل هاتوا برهانكم (وحيهل الثريد اى ايته) واصله حيهلا ويجئ هذا بمعنى اسرع

وقوله ﴿وهو﴾ بالتذكير وفى نسخة بالتأنيث فعلى الاول يرجع الى مفرد الاسماء وعلى الثانى يرجع اليه ايضا بتأويل الكلمة. قال الشارح والتذكير هو الاصح وهو على تقديرين مبتدأ وقوله ﴿ما كان﴾ موصوف وصفة مرفوع محلا خبره اى هو اسم الفعل الذى هو مفرد اسماء الافعال هو اسم كان ﴿بمعنى الامر﴾ نحو دراك بمعنى ادرك ﴿او الماضى﴾ اى او بمعنى الماضى نحو هيهات بمعنى بعد وانما لم يذكر ما كان بمعنى المضارع نحو اف بمعنى اتضجر ونحو اوه بمعنى اتوجع لقلة وقوعه ثم اراد ان يذكر عمله فقال ﴿ويعمل﴾ اى ويعمل اسم الفعل او ما كان بمعنى الامر وقوله ﴿عمل﴾ بالنصب على انه مفعول مطلق وبيان لنوع العمل اى يعمل من انواع العمل عمل ﴿مسماه﴾ اى بنوع عمل مسمى ذلك الاسم من الامر والماضى مثلا دراك يعمل عمل مسماه وهو ادرك بان يكون فاعله مستترا تحته وهو انت ومفعوله منصوبا فيقال دراك زيدا وكذا هيهات يعمل عمل بعد بان يكون فاعله اما مستترا ضميرا غائبا مذكرا أو ظاهرا او مفعوله مفعولا غير صريح معدى بعن فيقال زيد هيهات عنه او هيهات زيد عنه ﴿والاول﴾ اى النوع الاول من نوعى اسم الفعل وهو ما كان بمعنى الامر هو لفظ ها ورويد وهلم وهات وحيهل وبله وعليك ودونك وتراك ﴿نحو ها زيدا أى خذه﴾ بمعنى خذ زيدا ﴿ورويد زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره﴾ بفتح الهمزة وكسر الضاد امر من الاحضار ويستعمل متعديا نحو قوله تعالى [ هلم شهداءكم ] اى اجعلوهم حاضرا ويستعمل لازما ان كان بمعنى اقبل ويتعدى حينئذ بالى نحو قوله تعالى [ هلم الينا ] اى اقبل الينا واختلفوا فى اصله فى انه مركب اومفرد وعند اهل الحجاز انه مفرد وعندهم انه مركب فعند البصريين ان اصله هالم بهاء التنبيه وعند الكوفيين اصله هل ام واختلفوا ايضا فى انه هل انه هل يتغير فى الاحوال فعند الجمهور لايتغير كما سبق فى قوله تعالى [ قل هلم شهداءكم ] ويستعمل فى موضع الجمع هلم بالافراد ويتغير فى بنى تميم فانهم يقولون هلم هلما هلموا اوما وقع فى الحديث [هلموا الى حوائجكم] محمول عليه ﴿وهات شيأ اى اعط وحيهل﴾ اصله حيهلا ﴿الثريد اى ايته﴾ واعلم ان لفظ حى بفتح الحاء وتشديد الياء المفتوحة

فيتعدى بالى نحوحيهلا الى الثريد اوبالباء للتعدية نحوحيهل بعمرو اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيتعدى
بعلى نحوحيهل على زيد ويجئ حى مجردا عن هلا بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حى على الصلاة اى اقبل عليها
وقد جاء متعديا بمعنى ايت (وبله زيدا اى دعه وعليك زيدا اى الزمه) بكسرة الهمزة ويستعمل بالباء بمعنى
تمسك (ودونك عمرا اى خذه وتراك زيدا اى اتركه) وهذا الوزن من الثلاثى المجرد المتصرف التام
قياسى عند سيبويه ومنعه المبرد بانه لم يسمع قوام وقعاد من قام وقعد وتعقبه الفاضل العصام بان القياسية لا
تتوقف على السماع فى كل فرد ﴿ ١٢٤ ﴾ اذ لا يلزم السماع فى اشتقاق اعلم من يعلم (وغيرذلك) نحو قط
بمعنى انته وتيد بمعنى رويد وآمين
بمد الهمزة وقصرها بمعنى استجب
ووراءك بمعنى تأخر وامامك
بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح
وقرقار بمعنى صوت وعرعار
بمعنى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة
وهما من الرباعى ولم يجئ منه
الاهذان وغير ذلك مما لا يحصى
(والثانى وهو ما كان بمعنى الماضى
(نحوهيهات الامر اى بعد)
وبناؤه على الحركات الثلاثة وتقلب
هاؤها الاولى همزة فصارت ستة
وقد ينون فى تلك الستة فصار اثنا
عشر وقد يحذف التاء فيقال هيها
وايها فصارت اربعة عشر (وشتان
زيد وعمرو اى افترقا) وقد يزاد
ما بينه وبين مرفوعه نحو شتان
ما زيد وعمرو وهو افصح من
شتان ما بين زيد وعمرو وحينئذ
شتان بمعنى بعد وما موصوفة اوموصولة اى بعد مسافة بين زيد وعمرو (وسرعان زيد ووشكان عمرو) مثلثين
(اى قربا) وفسر عصام الدين الاول بسرع والثانى بقرب (وغيرذلك) مثل بطان بضم الباء وفتحها وسكون
الطاء وفتح الهمزة والنون بمعنى بطئ وغيرذلك وقد فصل اسماء الافعال فى المطولات ولم يبلغ ماذكرنها ههنا
معشار ما فيها اعلم انه لا يخلو اسم فعل عن التأكيد والمبالغة فى معنى فعل استعمل فيه فرويد زيدا بمعنى امهله
مبالغة فالاولى التفسير به وهيهات ذاك بمعنى ما ابعده اذ ما هو بمعنى الماضى لا يخلو عن قصد التعجب ومنه
جاء للتأكيد فالاولى الى التفسير به (ومنه)

اذا استعمل وحده يكون بمعنى اقبل وحينئذ يتعدى بعلى نحو حى على الصلاة وحى
على الفلاح اى اقبل عليهما وقد جاء متعديا بمعنى ايته وحينئذ قد يركب مع هلا الذى
بمعنى اسرع فيكون لفظا مركبا وقد يكون حى مع هلا بمعنى اسرع فيتعدى
حينئذ بالى نحو حيهلا الى الثريد وقد يتعدى بالباء نحو حيهلا بزيد اى بذكره
وقد يستعمل ايضا بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهلا على زيد ﴿وبله زيدا
اى دعه وعليك زيدا اى الزمه﴾ بكسر الهمزة امر من الثلاثى لا بفتح الهمزة
على انه امر من الافعال ﴿ودونك عمرا اى خذه وتراك زيدا اى اتركه وغيرذلك﴾
من نحو آمين بمد الهمزة وقصرها بمعنى استجب ونحو وراءك بمعنى تأخر
ونحو امامك بمعنى تقدم ونحو اليك بمعنى تنح وغير ذلك ﴿والثانى﴾ اى
النوع الثانى من اسماء الافعال ﴿وهو ما كان بمعنى الماضى﴾ وهو مبتدأ وقوله
﴿نحو هيهات الامر﴾ خبره والجملة معطوفة على جملة الاول ﴿اى بعد﴾
بضم العين فعل ماض ﴿وشتان﴾ بتشديد التاء وقوله ﴿زيد﴾ فاعله وقوله
﴿وعمرو﴾ معطوف عليه ﴿اى افترقا﴾ تفسير لشتان ﴿وسرعان زيد ووشكان
عمرو اى قربا﴾ تفسير لوشكان وهذا نقيض هيهات ﴿وغيرذلك﴾ مثل بطآن بضم
الباء وفتحها وسكون الطاء وبفتح الهمزة وفتح النون وقوله وغيرذلك فى الموضعين
اشارة الى رد من قال انها سماعية محصورة يعنى انه ليس بمحصور على عدد
وكلمة وما ذكرهنا ليس خمسها ولا عشرها كذا فى الشرح وقوله ﴿ومنه﴾
شروع فى بيان نوع آخر من معنى الفعل غير اسماء الافعال اى ومن معنى الفعل

اى من معنى الفعل (الظرف المستقر وقدم تفسيره) فى بحث حرف الجر (وهو) الظرف المستقر (لا يعمل
فى المفعول به بالاتفاق) لانه انما يعمل لنيابته عن عامله وعامله من ﴿ ١٢٥ ﴾ الافعال العامة وشئ منها لا يعمل
فى المفعول به (ولا فى الفاعل
الظاهر الا بشرط الاعتماد على
ماذكر) فى بيان عمل اسم الفاعل
والمفعول من الاشياء الخمسة
(اوالموصول) ليحصل القوة
بالاعتماد على مامر اعلم انه اختلف
فى المرفوع بعد الظرف هل
الارجح كونه فاعلا او مبتدأ
والظرف خبره اوالواجب كونه
فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين
واذا كان فاعلا فهل العامل المتعلق
المحذوف اوالظرف المختار الثانى
وبه اخذ كثيرون وعليه بيان
المصنف واستدلوا على ذلك بامتناع
تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار
جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع
وبتأكيد الضمير المستتر فى الظرف
والضمير لا يستتر الا فى العامل
وبان الفعل لا يشترط فى عمله
الاعتماد (نحو زيد فى الدار ابوه)
وجاءنى رجل فى يده كتاب وجاء
زيد على كتفه سيف وأفى الدار
احد (وما فى الدار احد وجاءنى
الذى فى الدار ابوه) ففى نحو
فى الدار زيد تعين كونه خبرا مقدما
الا عند الاخفش والكوفيين
فانهم يجوزون الامرين لانهم
لم يشترطوا الاعتماد لا فى الظرف
ولا فى المشتقات من الفعل فزيد فى قائم زيد مبتدأ اوفاعل (فيجوز فى هذه المواضع)

﴿الظرف المستقر وقدم تفسيره﴾ بانه مجموع الجار والمجرور الذى استقر فيه
معنى كان او كائن اوغيرهما من الافعال العامة ﴿وهو﴾ اى الظرف المستقر
﴿لا يعمل فى المفعول به بالاتفاق﴾ يعنى انه عامل لكنه عامل ضعيف ومتضمن لمعانى
الفعل اللازم وهو الكون والحصول والوجود والاستقرار ولتضمنه معناها
لا يعمل فى المفعول به وقوله ﴿ولا فى الفاعل الظاهر﴾ معطوف على قوله فى المفعول
به ولا زائدة يعنى ولا يعمل ايضا فى الفاعل الذى لا يستتر ﴿الا بشرط الاعتماد
على ما﴾ اى على الشروط التى ﴿ذكر﴾ وهى الشروط التى ذكرت فى عمل اسم
الفاعل واسم المفعول فى الفاعل الظاهر من الاعتماد على المبتدأ او الموصوف اوذى
الحال او الاستفهام اوحرف النفى وقوله ﴿او الموصول﴾ بالجر معطوف على ما اى
او الاعتماد على الموصول وانما ذكره منفردا لانه غير داخل فى شروط
اسم الفاعل لان اعتماد اسم الفاعل على الموصول انما يكون بالالف واللام كمامر
واما الظرف المستقر فيعتمد على الموصول فيكون جملته صلة له ووجه اشتراط
الخمسة المذكورة هو مامر فى اسم الفاعل واما وجه اشتراط اعتماد الظرف على
الموصول فلان وقوعه صلة يستلزم كونه جملة لان الصلة لا تكون الا جملة لزوما
وكونه جملة يجعله نائبا للفعل الذى هو الاصل فى العمل وايضا اشتراط الاعتماد
فى عمله يدل على ان العامل هو الظرف كما هو رأى المحققين لا الفعل المقدر كما هو
زعم البعض فانه لو كان العمل للفعل لما احتاج الى اشتراط الاعتماد فانه لو احتاج
لزم ان يحتاج كل فعل مقدر الى هذا الاعتماد فى عمله وليس كذلك ﴿نحو زيد
فى الدار ابوه﴾ هذا مثال لما اعتمد الظرف على المبتدأ وعمل فى فاعله الظاهر
وهو ابوه وقوله ﴿وما فى الدار احد﴾ مثال لما اعتمد على حرف النفى وعمل فى فاعله
الظاهر وهو احد وقوله ﴿وجاءنى الذى فى الدار ابوه﴾ مثال لما اعتمد على
الموصول وعمل فى الظاهر وهو ابوه واكتفى المصنف بالامثلة الثلاثة واما امثلة
البواقى فقد ذكرها الشارح بقوله نحو مررت برجل فى كمه كتاب وهذا مثال
لكون الظرف صفة وهو فى كمه وعاملا فى الظاهر وهو كتاب ونحو جاءنى
زيد وعلى كتفه سيف وهذا مثال لظرف وقع حالا وهو جملة وعلى كتفه
وعاملا فى فاعله وهو سيف ونحو أفى الدار احد وهذا مثال لما وقع بعد حرف
الاستفهام فافهم ﴿ويجوز فى هذا المواضع﴾ اى كما يجوز كون الظرف

عاملا والمرفوع الذى بعده فاعلا له يجوز ايضا ﴿كون الظرف خبرا مقدما وما بعده﴾ اى وكون المرفوع الذى يقع بعد الظرف ﴿مبتدأ مؤخرا﴾ ولما ذكر حال الظرف فى عمله للاسم الظاهر شرع فى ذكر حاله فى الفاعل المستتر فقال ﴿واذا لم يرفع﴾ اى الظرف ﴿ظاهرا﴾ اى اسما ظاهرا وقوله ﴿ففاعله﴾ مبتدأ قوله ﴿ضمير﴾ خبره والجملة الاسمية جواب اذا يعنى وقت عدم رفع الظرف لفاعله الظاهر لا يترك بلا فاعل كالمصدر بل فاعله حينئذ ضمير ﴿مستتر فيه﴾ اى فى الظرف وقوله ﴿منتقل﴾ صفة بعد صفة اى الضمير المستتر الذى انتقل ذلك المستتر ﴿من متعلقه﴾ بفتح اللام اى من الفعل او من الصفة التى تعلق الجار به وقوله ﴿المحذوف﴾ بالجر صفة المتعلق اى من متعلقه الذى حذف • ولما فرغ من بيان عمل الظرف بشرط شئ شرع فى بيان عمله بلا شرط شئ فقال ﴿ويعمل﴾ اى يعمل الظرف وهذه الجملة معطوفة على جملة ولا يعمل يعنى انه يعمل الظرف ﴿فى غيرها﴾ اى فى غير المفعول به وغير الفاعل الظاهر ﴿كالحال والظرف﴾ اى المفعول فيه ﴿بلا شرط﴾ اى بغير شرط شئ من الاعتماد وغيره اما عمله فى الظرف فللسعة له واما فى الحال فلكونها فى حكم الظرف ﴿ومنه﴾ اى ومن معنى الفعل الذى يكون عاملا ﴿المنسوب﴾ اى الاسم المنسوب الذى فى آخره ياء نسبية ﴿فانه﴾ اى انما كان المنسوب معدودا من العوامل لانه ﴿يعمل كعمل اسم المفعول﴾ يعنى انه يرفع نائب الفاعل كما يرفعه اسم المفعول ﴿نحو مررت برجل هاشمى اخوه﴾ فقوله برجل متعلق بمررت وقوله هاشمى اسم منسوب مجرور لفظا على انه صفة رجل وقوله اخوه بالرفع بالواو لكونه من الاسماء الستة على انه نائب فاعل لهاشمى ومرفوع به وانما يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مأولا به فمعناه مررت برجل منسوب اخوه الى الهاشم ﴿ويشترط فى عمله﴾ فقوله يشترط فعل مجهول وفى عمله متعلق به وقوله ﴿ما﴾ موصوف و﴿يشترط﴾ بصيغة المجهول ونائب فاعله مستتر وراجع الى ما والجملة صفته وهو مع صفته مرفوع محلا على انه نائب فاعل يشترط اى يشترط فى عمل اسم المنسوب الشرط الذى يشترط ﴿فيه﴾ اى فى اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء الخمسة ﴿ومنه﴾ اى ومن معنى الفعل ﴿الاسم المستعار﴾ اى الاسم الذى يستعار من معناه الاصلى لمعنى يشبه بمعناه الاصلى فى امر ويطلق ذلك الاسم المستعار ويراد به معناه المشبه بمعناه الاصلى ﴿نحو اسد﴾ فان معناه الاصلى الحيوان المفترس فشبه به رجل فى الشجاعة ويستعار لفظ

(كون الظرف خبرا مقدما) وما بعده مبتدأ مؤخرا كما فى أقائم زيد (واذا لم يرفع) الظرف اسما (ظاهرا) بان لم يوجد بعده او وجد ولكن لم يرفع (ففاعله ضمير مستتر فيه) اى الظرف (منتقل من متعلقه) بفتح اللام (المحذوف ويعمل فى غيرها) اى المفعول به والفاعل الظاهر (كالحال والظرف بلا شرط) كما اذا قيل لك اين زيد فقلت فى الدار دارسا يوم الجمعة على معنى ثبت فى الدار دارسا يوم الجمعة بلا تقدير مبتدأ (ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول) لكونه مؤلا به (نحو مررت برجل هاشمى اخوه) اى منسوب الى نبى الهاشم (ويشترط فى عمله) اى المنسوب (ما يشترط فيه) اى فى اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء الخمسة (ومنه اسم المستعار نحو اسد

فى قولك مررت برجل اسد غلامه واسد علىّ اى مجترئ فلذا)



اسد فيستعمل الاسد فى الرجل الشجاع وقوله ﴿فى قولك﴾ ظرف مستقر على انه صفة اسد يعنى مثاله نحو اسد وقع فى قولك ﴿مررت برجل اسد غلامه﴾ لا لمطلق الاسد فانه اذا لم يكن مستعارا لا يكون مثالا وقوله ﴿واسد علىّ﴾ بالجر معطوف على قوله اسد وفيه اشارة الى مثال آخر وهو مررت برجل اسد علىّ بتشديد الياء فى على يعنى ان المستعار كما يعمل يجوز فيه تعلق الجار به وقوله ﴿اى مجترئ﴾ تفسير للمعنى المقصود من لفظ الاسد لان الغرض من تشبيه الرجل بالاسد فى الشجاعة بيان جرءته ووصفه بها فيكون معنى الاسد هو معنى المجترئ اى اسم الفاعل من الاجتراء والفاء فى ﴿فلذا﴾ للتفريع واللام لام اجلية متعلق بقوله ﴿عمل﴾ اى لاجل كون الاسد بمعنى المجترئ عمل الاسد ﴿عمله﴾ اى مثل عمل مجترئ من رفعه الفاعل وصلته بعلى من حروف الجر قوله ﴿ومنه﴾ بيان لنوع آخر من معنى الفعل اى من معنى الفعل الذى عده من العامل القياسى ﴿كل اسم﴾ اى كل اسم ليس بصفة ﴿يفهم منه﴾ اى من ذلك الاسم ﴿معنى الصفة نحو لفظة الله﴾ اى اللفظة الجلالة التى وقع فى قوله تعالى [ وهو الله فى السموات ] لا فى كل جلالة فانه لما وقع فى هذه الآية خبرا للضمير ولو كان فى متعلقا به يلزم اثبات المكان له تعالى شانه فيكون المراد من اللفظة صفتها لا ذاته المقدسة وفسرت تلك الصفة بقوله ﴿اى المعبود فيهما﴾ يعنى انه الذى يعبد من فى السموات ومن فى الارض لا المراد به انه الكائن فيهما ﴿ومنه﴾ اى من معنى الفعل ايضا ﴿اسم الاشارة﴾ فان هذا مثلا يفهم منه معنى اشير كقولك هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا فالعامل فى المفعول فيه الزمانى وهو يوم الجمعة والمكانى وهو امام وفى الحال وهو جالسا وهو اشير المفهوم من ذا وقوله ﴿وليت ولعل﴾ معطوف على اسم الاشارة اى ومنه لفظ ليت فانه يفهم منه معنى اتمنى ولفظ لعل فانه يفهم منه معنى اترجى كقولك ليت زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى اتمنى كونه كذلك وقولك لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى اترجى ذلك وقوله ﴿وحرف النداء﴾ بالرفع معطوف على ما قبله اى ومنه حرف النداء نحو يا زيد راكبا فراكبا حال من زيد لكونه بمعنى المفعول وعامله حرف النداء لكونه بمعنى ادعوا زيدا راكبا ﴿وحرف التشبيه﴾ اى ومنه حرف التشبيه

اى لاجل ان الاسد بمعنى مجترئ (عمل عمله) هذا على رأى من جعل مستعارا واما على رأى من جعله تشبيها مؤكدا فلا يكون عاملا (ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله فى قوله تعالى وهو الله فى السموات اى المعبود لمن فيها) اى يعبده من فيها لا انه الكائن فيها (ومنه اسم الاشارة) نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اى اشير اليه يوم الجمعة امام الامير جالسا (وليت ولعل) نحو ليت او لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى اتمنى او اترجى قال الرضى الظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمنى والترجى ليسا مقيدين بالحال والظرف بل العامل هو الخبر ولعل المصنف اعتبر امكان تقييدهما وكان داخل فى حرف التشبيه وان ولكن وان كانت يفهم منها معنى الفعل لكن لم يسمع عملها (وحرف النداء) نحو يا ربنا منعما لانفهام معنى النداء منها لانها من حرف المعانى وليس هذا مبنيا على كونها عاملا فى المنادى كما هو مذهب المبرد لانه عده من معنى الفعل وجعل العامل فى المنادى الفعل المقدر على ما سيجئ (وحرف التشبيه)

وهو كان نحو كأن زيدا اسد صائلا والكاف لفظا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا

فانه يفهم منه معنى شبهت اواشبه سواء كان ذلك الحرف ملفوظا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا وكأن زيدا اسد صائلا اوكان مقدرا نحو زيد اسد صائلا فكل من قائما وقاعدا وصائلا فى هذه الامثلة منصوبات على انها حال والعامل الناصب فيها هو معنى شبهت اواشبه ﴿وحرف التنبيه﴾ اى ومنه حرف التنبيه وهو لفظ ها فى هذا وفى هؤلاء نحو مامر من مثال اسم الاشارة اعنى قوله هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا فانه كما يجوز فى هذا المثال ان يقدر العامل معنى اشير يجوز ايضا ان يقدر معنى ابنه وهو الذى يفهم من حرف التنبيه ﴿وحرف النفى﴾ اى ومنه حرف النفى وهو لفظ ما ولا نحو ومالانت بذى علم كاملا فقوله كاملا منصوب على انه حال من انت والعامل معنى انتفى وهو المفهوم من لفظ ما وقوله ﴿وغيرها﴾ بالرفع معطوف على قوله اسم الاشارة اوعلى قوله حرف النداء اى ومنه غير المذكورات من مثل ماشانك قائما اى ماتصنع والفاء فى ﴿فهذه﴾ للتفصيل وهو مبتدأ وقوله ﴿تعمل﴾ خبره اى هذه المذكورات من قوله كل اسم الى قوله وغيرها تعمل ﴿فى غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والظرف﴾ ولا تعمل فى الفاعل والمفعول به فانها عوامل ضعيفة فلا تعمل فى المعمولين القويين واما غيرهما من الحال والظرف وكذا المفعول معه نحو ماشانك وزيدا فعملها فى الظرف فلما مر ان الظرف من لوازم الفعل وفى الحال فلكونها فى معنى الظرف والمفهوم من كلام المصنف ان المذكورات تعمل فى المفعول المطلق خلافا للبعض فان عنده لا تعمل فى المفعول المطلق ايضا ولما فرغ المصنف من بيان العامل اللفظى شرع فى بيان العامل المعنوى فقال ﴿والعامل المعنوى﴾ فقوله العامل مبتدأ والمعنوى صفته اى العامل الذى نسب الى المعنى وقوله ﴿ما﴾ موصوفة اى عامل اوموصولة اى العامل الذى وقوله ﴿لا يكون للسان﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر لا يكون وقوله ﴿فيه﴾ متعلق بالظرف المستقر ومفعول فيه له والضمير راجع الى ما وقوله ﴿حظ﴾ بالرفع اسم لا يكون وهو مع اسمه وخبره جملة اما مرفوعة المحل على انه صفة ما اولا محل لها صلته وهو مع صلته خبر المبتدأ يعنى ان العامل المعنوى هو العامل الذى لا يكون نصيب للسان فى ذلك العامل لانه ليس بلفظ يتلفظ به ويركب من الحروف وقوله ﴿وانما هو معنى﴾ جملة استينافية جواب سؤال مقدر فكانه قيل ان العامل المعنوى موجود ولكن لما لم يوجد اللفظى فاى شئ هو حتى يكون من الموجودات فاجاب عنه وانما العامل المعنوى معنى يعنى انه موجود بالوجود الذهنى الذى

وتقديرا نحو ابو يوسف ابو حنيفة مجتهدا اوفى الاجتهاد (و) حرف (التنبيه) مثل ماذكر من مثال اسم الاشارة وها انا ابوك منعما (و) حرف (النفى) نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون (وغيرها) كالنسبة الحكمية وماشانك راكبا وما لزيد وعمرو نائمين اى ما يصنعان واين انت من زيد اى بعدت منه (فهذه المذكورات) من اسم فيه معنى الصفة الى هنا (تعمل فى غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والظرف) والمفعول معه مثل ماشانك وزيدا ولما فرغ من العامل اللفظى شرع فى المعنوى فقال (والعامل المعنوى ما) اى عامل (لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى

يعرف بالقلب وهو اثنان ) من النوع وزاد الاخفش نوعا ثالثا هو عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان وذلك العامل كونها تابعة واستدل عليه بان هذه الثلاثة اذا كانت تابعة للمنادى المبنى ترفع على لفظه وتنصب على محله ولو كان العامل عامل المتبوع كما قال سيبويه لما اختلف الحال وجوابه ان الرفع لتنزيل ضم المنادى منزلة الرفع لمجيئه من قبل العارض فلا اختلاف واجاب المصنف بحمل الرفع بمنزلة الجر الجوارى فى مثل وجحر ضب حرب فالاولى مذهب سيبويه فان المنسوب الى المتبوع منسوب  اليه مع تابعه فى قصد المتكلم فان المجئ فى جاءنى زيد الظريف منسوب الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا فى نحو جاءنى العالم زيد وجاءنى زيد نفسه فلما كان التابع والمتبوع شيأ واحدا فى المعنى وانسحب العامل عليهما كان الاولى انسحاب عمله تطبيقا للفظ بالمعنى النوع (الاول) العامل المعنوى (رافع المبتدأ والخبر) اى عامل الرفع فيهما لاخذ الاسناد المقتضى للمسند اليه والمسند فى تعريفه والمسند اليه الذى هو المبتدأ مشابه للفاعل فى كونه مسندا اليه والخبر المسند فى كونه جزأ ثانيا من الكلام فرفعهما هذا هو المشهور واليه ذهب الجمهور وقيل العامل فى الخبر هو المبتدأ نقله الاندلسى عن سيبويه وقال الكسائى والفراء كل يرفع الآخر وعد الرضى هذا قويا فى بحث العامل (وهو) اى النوع الاول الذى هو العامل فى المبتدأ والخبر

﴿يعرف بالقلب﴾ اى لا بالسمع ولا بالنقش الدال عليه ﴿وهو﴾ اى العامل المعنوى ﴿اثنان﴾ اى بحسب انواع معموله فانه لما كان معموله نوعين كان ذلك العامل اثنين لانه معدوم والمعدوم لا يقبل التمايز وما لا يقبل التمايز لا يقبل التعدد ﴿الاول﴾ اى الاول من الاثنين ﴿رافع المبتدأ والخبر﴾ الذى يعمل عمل الرفع فيهما والواسطة الموجودة فيهما هو مشابهة المبتدأ بالفاعل فى كونه مسندا اليه ومشابهة الخبر بالمسند الى الفاعل فى محض كونه جزأ ثانياله فكون المبتدأ مشابها بالفاعل وكون الخبر جزأ ثانيا هو مقتضى الاعراب وقد عرفت ان مبنى العمل على الاقتضاء * ولما كان العامل المعنوى امرا اعتباريا اختلف الاعتبار باختلاف المعمول فالاعتبار فى المبتدأ والخبر غير الاعتبار فى الفعل المضارع ولذا قال ﴿وهو﴾ اى رافع المبتدأ والخبر ﴿التجريد﴾ يعنى ان معنى كون العامل المعنوى رافعا للمبتدأ والخبر هو تجريد الاسم وتخليته ﴿عن العوامل اللفظية﴾ يعنى ان انعدام العامل اللفظى هو امر يعتبر ويقال له عامل معنوى رافع كما يقال لمن لم يعدم بصره انه اعمى ولمن يعدم تكلمه انه ابكم وكذلك يقال لما يعدم فيه العامل اللفظى انه عامل معنوى وقوله التجريد مصدر من جرد يجرد تجريدا وهو امر عدمى عبارة عن رفع شئ موجود فيقتضى سبق امر وجودى ثم رفعه وقد يجرد لفظ التجريد عن مقتضاه الذى هو سبق الامر الموجود ويستعمل فى مجرد انعدام الشئ وهذا المعنى الثانى هو المراد ههنا هذا خلاصة ماذكره الشارح ههنا فيكون المعنى ههنا انه ليس فيه عامل لفظى اصلا وليس معناه انه كان له عامل لفظى ثم جرد عنه وهذا استعمال شائع كما فى قولهم ضيق فم البئر فانه ليس المراد به انه وسعه اولا ثم ضيق ذلك بل المراد منه احداثه ابتداء بالضيق ولا مدخل فى هذا التعريف الاسماء المعدودة نحو زيد وعمرو وبكر وواحد

(التجريد) اى تجريد الشئ ﴿ - ٩ - اوبى ﴾ اى خلوه كما هو المتبادر فى الصرف (عن العوامل اللفظية) والمتبادر من اطلاق العامل ما يكون مؤثرا فى اللفظ والمعنى فلا يرد مثل علمت لزيد منطلق وبحسبك درهم والمراد عدم العامل اللفظى فلو قيل عن العامل اللفظى لكان اوضح فهذا الذى ذكرنا مبنى على تجريد التجريد عن مقتضاه الذى هو سبق الوجود فلا يرد مبتدأ وخبر ركبا ابتداء ولم يأتهما عامل لفظى ويمكن ان ينزل القوة القريبة والامكان منزلة الفعل والوجود كما فى ضيق فم البئر اى احفره ضيق الفم اويكون المعنى ان وجدت

العوامل وفي اكثر النسخ التجرد ﴿١٣٠﴾ وهو الانسب والاوفق لما في عامل المضارع اى التعرى
والخلو (لاجل الاسناد) اى اسناد شئ الى شئ والشئ الاول الخبر والشئ الثانى المبتدأ اخرج به تجرد الاسماء المعدودة فانه ليس للاسناد (نحو زيد قائم و) النوع (الثانى) من النوعين (رافع الفعل المضارع وهو) اى رافعه (وقوعه) ملابسا (بنفسه) اى لا بناصبه وجازمه (موقع الاسم) اى موقعا يليق به كالوقوع فى موقع الخبر (نحو زيد يضرب) او الصفة او الحال نحو جاءنى رجل او زيد يضرب (فيضرب واقع موقع ضارب) لانه جزء (وذلك الوقوع) اى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم (انما يكون اذا تجرد) المضارع (عن النواصب والجوازم) بان لا يكون ناصب ولا جازم لانه اذا دخل عليه احدهما كان معمولا له ولا يوجد الوقوع المذكور وانما عمل فيه الرفع لانه اذا يكون كالاسم فاعطى اسبق اعرابه وهو الرفع وهذا مذهب البصريين وعند اكثر الكوفيين الرافع التجرد عن الناصب والجازم واورد على مذهب البصريين مضارع مرفوع لم يقع موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وبعد السين وسوف وقد وخبر كاد ويضرب الزيدان واجب عن الاول والاخير

واثنين وثلاث اراد ان يخرجها بقوله (لاجل الاسناد) فانها لما كن خالية عن العوامل واريد بهن التعداد كن خالية عن الاعراب لعدم مقتضى الاعراب فيصدق عليها التعريف بانها مجردة عن العوامل اللفظية مع انها ليست بمرفوعة بالعامل المعنوى فقوله لاجل الاسناد متعلق بقوله التجريد وانه مفعول له التحصيلى يعنى ان التجريد انما يكون عبارة عن العامل المعنوى اذا كان ذلك لتحصيل الاسناد يعنى جعل المبتدأ مسندا اليه وجعل الخبر مسندا فخرج بهذا القيد هذه المعدودات فان التجريد فيها ليس لاجل ذلك • قيل عليه ان التجريد عدمى والعدمى ليس بمؤثر وقد عرفت ان ما كان عاملا يجب ان يكون مؤثرا • واجيب بان التأثير فى الحقيقة للمتكلم والعوامل علامات لا مؤثرات والعدم لما لم يكن ههنا عدما مطلقا بل عدما مقيدا جاز كونه علامة كذا اورده الشارح (نحو زيد قائم والثانى) اى العامل المعنوى الثانى (رافع الفعل المضارع وهو) اى معنى كونه رافعا له (وقوعه) اى وقوع الفعل المضارع وقوله (بنفسه) ظرف مستقر على انه حال من الضمير المجرور فى وقوعه او الباء زائدة وهو تأكيد معنوى وهو احتراز عن وقوعه مع الناصب والجازم وقوله (موقع الاسم) بالنصب مفعول فيه للوقوع وقد جاز حذف فى منه لكونه اسم مكان بمعنى الاستقرار ولكون عامله ايضا بمعنى الاستقرار يعنى ان الوقوع المذكور يكون سببا لمشابهة المضارع بالاسم المفرد فاعطى اعراب الاسم له وانما اعطى الرفع من اعراباته لان الرفع اسبق اعراب الاسم من النصب وغيره (نحو زيد يضرب) ثم فصله بقوله (فيضرب) اى لفظ يضرب (واقع) اى فى هذا المثال (موقع ضارب) وهو الاسم لانه الاصل فى الخبر وكذا اذا وقع صفة او حالا نحو جاءنى رجل يضرب ونحو جاءنى زيد يضرب فان هذين الموقعين موقع اسم لان الاصل فيهما الافراد وقوله (وذلك الوقوع) شروع فى وجه بيان كون التجريد سببا له وعدمه مانعا عنه يعنى ان وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم (انما يكون) اى ذلك الوقوع المعتبر فى هذا الباب (اذا تجرد) اى المضارع (عن النواصب والجوازم) فانه اذا وقع خبرا او صفة او حالا معهما لم يقع موقع الاسم فان الاسم لا يدخل عليه الناصب والجازم والفاء فى قوله (فمجموع ما ذكرنا) هى فاء فذلكة فان الفاء العاطفة ان كانت لعطف التفصيل على الاجمال فهى تفصيلية وان كانت لعطف الاجمال على التفصيل فهى

بانه يقال الذى ضارب هو وضارب ان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم واخويه انه مع السين وسوف وقد واقع موقع قائم وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وعدل لعارض وقد سبق (فمجموع ما ذكرنا من العوامل ستون) ﴿١٣١﴾ فذلكة ما ذكر من تفصيل العوامل

(الباب الثانى) من الابواب الثلاثة (فى المعمول)

وتوضيح هذا الكلام يطلب من الكلام السابق ولما توقف معرفة المعمول على بيان ما يكون معمولا وما لا اراد ان يبينهما اولا فقال (اعلم) ايها الطالب لمعرفة المعمول (اولا) اى قبل الشروع فى المقصود الذى هو معرفة احوال المعمول (ان الالفاظ) وانما قال الالفاظ ليعم الاقسام الثلاثة للكلمة والجملة لان للكل الوقوع فى التركيب وعدمه (الموضوعة) اى التى تعلق بها الوضع سواء اعتبر الوضع للمعنى او للفظ كما فى الالفاظ التى اريد بها الفاظها نحو جسق مهمل وديز مقلوب زيد (اذا لم تقع فى التركيب) مع الغير كالالفاظ المعدودة من الفعل مثل يضرب يقتل يفتح يعلم يحسن يحسب او من الاسم نحو زيد غلام مهما ما من اى اين انى او من الحرف نحو هل بل قد (لم تكن معمولة) لان المعمول لا بد له من عامل والمفروض عدمه كونا (كما لا تكون عاملة) او خبر مبتدأ محذوف اى هو اى عدم كونها معمولة مثل عدم كونها عاملة لعدم معمولها (وان وقعت فيه) اى فى التركيب (فهى) اى فتقع (على ثلاثة اقسام القسم الاول ما) اى لفظ مركب (لا يكون معمولا اصلا) اى لا اصالة ولا نيابة اى لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا

فاء فذلكة كما وقعت ههنا يعنى ان مجموع الاشياء التى ذكرناها (من العوامل) اى حال كونها من العوامل (ستون) يعنى ان انحصارها بها انما هو على ما ذكرنا واما على غير ما ذكرنا فهى زائدة كما ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجانى فى عوامله مائة • ولما فرغ من بيان العامل وانواعه واقسامه شرع فى بيان المعمول فقال

(الباب الثانى) اى الباب الذى وقع فى المرتبة الثانية من الاجزاء الثلاثة للرسالة (فى المعمول)

اى كائن فى بيان احواله او كائن فى تحصيل ادراكات احواله • ثم المصنف اراد ان يضع مقدمة لباب المعمول لتوقف مسائل المعمول على معرفتها فقال (اعلم اولا) بالنصب والتنوين مفعول فيه لاعلم اى اعلم قبل زمان الشروع فى المقصود (ان الالفاظ الموضوعة) يعنى ان الفاظ التى وضعت لمعنى سواء كانت اسما او فعلا او حرفا (اذا لم تقع) اى تلك الفاظ (فى التركيب) اى اذا لم تكن جزأ من التركيب (لم تكن) اى لم تكن تلك الالفاظ (معمولة) فقوله اذا لم تقع فعل الشرط وقوله مع اسمه وخبره جزاء الشرط والجملة خبر ان وهو مع اسمه وخبره مفعول اعلم فانه لو كانت معمولة لزم ان يكون معه عامل ولو كان معه عامل لكان مركبا هذا خلف لانا فرضنا انه لم يقع فى التركيب وقوله (كما لا تكون) ظرف مستقر وما مصدرية والجملة حال من اسم تكن اى لم تكن معمولة حال كونها كعدم كونها (عاملة) يعنى ان الالفاظ الغير الواقعة فى التركيب لم تكن معمولة لعدم العامل ولا عاملة لعدم المعمول وهى مثل الفاظ المعدودة من الاسماء مثل زيد غلام دار او من الحروف نحو هل وبل وقد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب فان نصر مثلا مركب لا محالة فانه لا بد له من فاعل ولو تحته كامر (وان وقعت) اى ان وقعت تلك الالفاظ الموضوعة (فيه) اى فى التركيب حال كونها مستعدة للمعمولية فقوله ان وقعت فعل شرط وقوله (فعلى ثلاثة اقسام) ظرف مستقر خبر لمبتدأ محذوف اى فهى كائنة على ثلاثة اقسام والجملة جزاء الشرط • والحاصل ان الالفاظ الموضوعة اما فعل او اسم او حرف فالاول مركب دائما والاخيران اما غير واقعة فى التركيب او واقعة فيه فالاول ليس بعامل ولا معمول والثانى على ثلاثة اقسام (القسم الاول ما) اى لفظ موضوع لمعنى (لا يكون) اى ذلك اللفظ (معمولا اصلا) اى لا بالاصالة

ولامحلا لعدم مقتضيه وهوالمعانى المختلفة والمشابهة كمافى قسمى القسم الثانى ولعدم قيامه مقام مايوجد هو فيه كما فى نوعى القسم الثالث ﴿ وهو ﴾ اى القسم الذى لايكون معمولا ﴿ اثنان ﴾ اى نوعان النوع ﴿ الاول الحرف مطلقا ﴾ عاملا وغيرعامل باتفاق ﴿ ١٣٢ ﴾ الفريقين ﴿و﴾ النوع ﴿ الثانى الامر بغيراللام ﴾ متى اطلق لفظ الامر فى هذاالفن يراد به هذا الامر فقوله بغيراللام قيدتحقيق لئلا يتوهم من هو قريب العهد من علم الصرف انه عام للقسمين لانه عام لهما فى ذلك العلم ﴿ عند البصريين ﴾ انماحكم بانه غيرمعمول ﴿ فانه ﴾ اى الامر ﴿ لماحذف عنه حرف المضارعة ﴾ لدفع الالتباس بالمضارع بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة الاستعمال لان اصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين ﴿ التى بسببها صار المضارع مشابها للاسم ﴾ مشابهة تامة على ماسبق ﴿ فاعرب ﴾ معطوف على صار ﴿ وعمل فيه ﴾ اى فى المضارع ﴿ خرج ﴾ اى الامر ﴿ عن المشابهة ﴾ لزوال سببها جواب لاوهى حرف وجود لوجود ضد لو عند سيبويه وظرف لجوابه عند غيره ﴿ فعاد الى اصله وهو البناء ﴾ الاصلى ﴿ وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة ﴾ ولاثمرة لهذا الخلاف فى اللفظ بل فى قول البصريين انه مبنى موقوف وسكون آخره وسقوط نونه بناء ووقف وقول الكوفين انه مجزوم والسكون والسقوط جزم واعراب

ولا بالتبع ولايكون له اعراب لالفظا ولاتقديرا ولامحلا لانتفاء اتصافه بمعنى هو مقتضى الاعراب فانه لايكون فاعلا ولامفعولا ولامضافا اليه وايضا انه لايقوم مقام مايوجد فيه الاعراب ﴿ وهو ﴾ اى ما لايكون معمولا اصلا ﴿ اثنان الاول الحرف مطلقا ﴾ فانه لايكون معمولا اصلا بل هو بجنسه مبنى فانه لوكان معربا لزم قيام مقتضى الاعراب به ومعنى الحرف غير قائم بنفسه وغير القائم بنفسه لايقوم به غيره ﴿ والثانى الامر بغير اللام ﴾ يعنى امر الحاضر فقوله ﴿ عند البصريين ﴾ ظرف للنسبة الحكمية يعنى كون الامر مبنيا ولايكون معمولا اصلا انما هو عند البصريين ثم بين وجهه بقوله ﴿ فانه ﴾ اى الشان ﴿ لما حذف عنه ﴾ اى عن الامر المذكور الذى اصله المضارع ﴿ حرف المضارعة ﴾ وهو بالرفع على انه نائب فاعل لحذف وقوله ﴿ التى ﴾ موصول وقوله ﴿ بسببها ﴾ متعلق بقوله ﴿ صار ﴾ والضمير راجع الى الموصول وقوله ﴿ المضارع ﴾ مرفوع على انه اسم صار وقوله ﴿ مشابها ﴾ منصوب على انه خبره وقوله ﴿ للاسم ﴾ متعلق بمشابها وقوله ﴿ فاعرب ﴾ معطوف على صار وهو بصيغة المجهول ونائب فاعل تحته راجع الى المضارع وقوله ﴿ وعمل ﴾ معطوف على اعرب وهو ماض مجهول ايضا ونائب فاعله قوله ﴿ فيه ﴾ وهو متعلق بعمل والضمير المجرور مرفوع محلا على انه نائب فاعله وراجع الى المضارع وقوله ﴿ خرج ﴾ جواب لما وفاعله راجع الى الامر المذكور وقوله ﴿ عن المشابهة ﴾ متعلق بخرج وقوله ﴿ فعاد الى اصله ﴾ متعلق بعاد وقوله ﴿ وهو ﴾ مبتدأ راجع الى الاصل وقوله ﴿ البناء ﴾ خبره يعنى ازوجه كون الامر مبنيا اصليا عند البصريين انه لما حذف من الامر حرف المضارعة التى هى سبب لمشابهة المضارع للاسم وتلك المشابهة سبب لكون المضارع معربا ومعمولا خرج ذلك الامر عن المشابهة المذكورة فعاد الى اصله الذى هو البناء لان الاصل فى الفعل البناء فصار الامر مبنيا كما كان ﴿ وقال الكوفيون هو ﴾ اى الامر ﴿ معرب مجزوم بلام مقدرة ﴾ وقولنا انصر مجزوم كما هو فى لينصر وجازمه لام الامر المقدرة فيكون معربا عندهم

﴿ والقسم الثانى مايكون معمولا دائما ﴾ اى لاينفك عنه المعمولية معربا او مبنيا لوجود موجبه ﴿ وهو اثنان ايضا ﴾ اى كما كان القسم الاول اثنين ﴿ الاول الاسم مطلقا ﴾ معربا ﴿ ١٣٣ ﴾ اومبنيا ﴿ حتى حكم ﴾ حتى ابتدائية سببية مدخولها مسبب عن الحكم السابق ﴿ على اسماء الافعال ﴾ بان لها محلا من الاعراب قال الدمامينى فى شرح المغنى عن سيبويه والمازنى وجماعة من النحاة انها معمولة لها محل من محال الاعراب فاختلفوا فى تعيينه فحكم ﴿ بانها مرفوعة المحل على الابتداء ﴾ اى على انها مبتدأ ولاخبر له بل ﴿ فاعلها ساد مسد الخبر ﴾ كما فى أقائم الزيدان حكم به بعضهم قال الرضى ليس بشئ لان قائم اسم لفظا ومعنى فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فان معناه فعل ولا اعتبار بالصورة فان تسمع فى تسمع بالمعيدى وان كان فعلا لفظا الا انه مبتدأ فاسم الفعل اذن ككاف ذلك ﴿ او ﴾ حكم بانها ﴿ منصوبة المحل على المصدرية ﴾ اى على انها مفعول مطلق لافعال محذوفة حكم به بعض آخر ورده الرضى ايضا بانه لوكان كذلك لكانت الافعال مقدرة قبلها فلم تكن قائمة مقامها ولم تكن مبنية ﴿ وان قال بعضهم ﴾ وهم المحققون فى نقل ابن مالك والجمهور عند ابن هشام وهو المختار عنده وعند الشيخ الرضى وقيل انه مذهب الاخفش ﴿ لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل ﴾ اذرب عارض لازم ورب اصل مرفوض

﴿ والقسم الثانى ﴾ اى من الاقسام الثلاثة ﴿ مايكون ﴾ اى لفظ يكون ﴿ معمولا دائما ﴾ اى لاينفك عن كونه معربا لفظا او تقديرا او محلا لانه لاينفك عن معنى يقتضى الاعراب ﴿ وهو ﴾ اى مايكون معمولا دائما ﴿ اثنان ايضا ﴾ اى كما كان مالايكون معمولا اصلا اثنين ﴿ الاول ﴾ اى من الاثنين ﴿ الاسم ﴾ اى جنس الاسم ﴿ مطلقا ﴾ اى سواء كان اسما معربا او اسما مبنيا لمشابهته للمبنى الاصل كالضمائر والموصولات فانه ان كان معربا يكون اعرابه لفظيا او تقديريا وان كان مبنيا يكون اعرابه محليا فلا ينفك عن الاعراب اصلا لكونه حاملا لامحالة لواحد من المعانى المقتضية للاعراب وقوله ﴿ حتى حكم ﴾ ولفظ حتى ابتدائية وحكم فعل مجهول وقوله ﴿ على اسماء الافعال ﴾ نائب فاعله وقوله ﴿ بانها ﴾ متعلق بحكم والضمير المنصوب راجع الى اسماء الافعال وقوله ﴿ مرفوعة المحل ﴾ تركيب اضافى ومضاف الى المحل ونائب فاعله مستتر تحته وهو ضمير مؤنث راجع الى اسماء الافعال وهو مع نائب فاعله مركب مرفوع لفظا على انه خبر ان فى بانها ولفظ المحل مجرور لفظا على انه مضاف اليه ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول وقوله ﴿ على الابتدائية ﴾ متعلق بمرفوعة يعنى انه لما كان جنس الاسم غير خال عن الاعراب وكانت اسماء الافعال كهيهات ورويد من جنس الاسم لزم ان تكون تلك الاسماء معربة وحكم لذلك عليها بانها مرفوعة محلا على انها مبتدأ ﴿ وفاعلها ﴾ اى وحكم ايضا بان فاعلها ﴿ سادمسد الخبر ﴾ وقوله ﴿ او منصوبة المحل ﴾ بالرفع معطوف على مرفوعة المحل يعنى او حكم على اسماء الافعال بانها منصوبة المحل ﴿ على المصدرية ﴾ اى على انها مفعول مطلق لفعل محذوف ومعنى رويد زيدا مثلا فى تقدير ارود اروادا زيدا وقوله ﴿ وان قال ﴾ ان الوصلية اى وحكم بهذين الاعرابين لذلك ولو قال ﴿ بعضهم ﴾ وهم المحققون من النحاة وقوله ﴿ لامحل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل ﴾ مراد لفظه منصوب محلا على انه مقول قول لقال بعضهم يعنى ان فى اسماء الافعال ثلاثة مذاهب * الاول مذهب ابن الحاجب ومختاره وهو ان اسماء الافعال لكونها مجردة على العوامل اللفظية دخلت فى تعريف المبتدأ كما فى أقائم الزيدان فتكون مبتدأة وفاعلها خبرا له بان يكون سادا مسد الخبر ورد هذا المذهب بانه ينتقض به تعريف المبتدأ فان المبتدأ من جنس الاسم فيدخل فيه ما كان من جنس الفعل ورد الرضى قياسها على أقائم الزيدان بانه القياس مع الفارق فان قائم وان كان مشابها للفعل لقيامه مقامه

(و) حكم ( على ضمير الفصل ) وهو صيغة مرفوع بين مبتدأ معرف وغير معرف باللام اواسم تفضيل مستعمل بمن دخل عليهما النواسخ ( نحو كان زيد هو القائم ) وزيد ظننته هو الكريم وانه هو الغفور وما زيد هو القائم وكنت انت افضل من عمرو اولا نحو زيد هو القائم وزيد هوافضل من عمرو ويكون مطابقا للمبتدأ فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة والغرض من اتيانه الفصل بين كون الخبر خبرا ونعتا ثم اتسع وجئ به فيما لا التباس فيه باختلاف الاعراب كما اذا دخله بعض الناسخ اويكون المبتدأ ضميرا اوالخبر افعل من ﴿ ١٣٤ ﴾ طردا للباب وسماه البصريون فصلا لفصل المذكور والكوفيون عمادا من عادالبيت لكونه حافظا لمابعده على الخبرية لايسقط عنها كالعماد للبيت يحفظه عن السقوط (وبالحرفية) لدلالته على معنى غير مستقل وهو رفع التباس الخبر ذهب اليها بعض البصرية استنكارا لخلو الاسم من الاعراب والكوفيون يجعلونه تأكيدا ورد بانه لايمكن نحو زيد هو القائم لان الضمير لايؤكد به المظهر (خلافا لبعضهم) هو بعض البصرية اى خالف ذلك البعض البعض الذى ذهب الى حرفيته حذف الفعل مع فاعله لدلالة المصدر عليه ثم لما وقع الابهام فى الفاعل اعيد باللام الجارة وجعل صفة للمصدر لتبيين فاعله اى خلافا ثابتا للبعض ولا يقال ان المصدر حينئذ يجب حذف فعله ويكون نائبا عنه فلا يوصف كالايوصف المنسوب عنه وهو الفعل لانا نقول نحو سنة الله ان سن الله سنة حذف فيه الفعل وجوبا واقيم المصدر مقامه واضيف الى الفاعل مع ان الفعل لايضاف والنائب لايكون فى حكم المنوب عنه من كل وجه وجملة ( يقول ) اى ذلك البعض ( انه اسم لامحل له من الاعراب ) استيناف قال المصنف لانظيرله فى الاسم فهو بعيد يريد غير المنقول الى معنى انتفعل فلايرد اسماء الافعال على القول المختار ولما كان صورة اللام حرفا وما سبق اسما نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال ( واما اللام الداخلة على الصفات ) ولم يقل وعلى اللام اراد بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول بارادة مافوق الواحد اوالانواع اوالافراد لان اللام الداخلة على الصفة المشبهة

لكن معناه اسم بخلاف اسماء الافعال فان معناها فعل لامحالة والعبرة بالمعنى لاباللفظ ٭ والثانى انها منصوبة المحل على انها مفعول مطلق كما عرفت ورد بان تقدير الافعال ينافى كونها اسماء الافعال ٭ والثالث مذهب المحققين والجمهور ومذهب الاخفش واختاره المصنف وهو انها لامحل لاسماء الافعال من الاعراب لانها وان كانت اسماء لفظا لكنها افعال معنى لان العبرة بالمعنى وهى مبنية كسائر الافعال فانها اما بمعنى الماضى او بمعنى الامر وهما من المبنى الاصل وقوله ﴿وعلى ضمير الفصل﴾ معطوف على قوله على الاسماء الافعال اى حتى حكم على ضمير الفصل وهوضمير يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة اوافعل تفضيل مستعمل بمن ﴿نحو كان زيد هو القائم﴾ وقوله ﴿وبالحرفية﴾ معطوف على اسم ان فى بانها اى حكم لذلك على ضمير الفصل بانها حرف فانها دالة على معنى غير مستقل بالفهم وهو رفع التباس الخبر بالصفة فيكون داخلا فى جنس الحرف الذى لايكون معمولا اصلا وانما سمى ضميرا مجازا لكونه على صورته ﴿خلافا لبعضهم﴾ اى خولف هذا الحكم بالحرفية خلافا لبعضهم وهو بعض البصريين ﴿فانه﴾ اى ذلك البعض ﴿يقول انه﴾ اى ضمير الفصل ﴿اسم﴾ اى لاحرف ﴿لامحل له من الاعراب﴾ اى لكن لامحل لذلك الاسم من الاعراب فيكون بعض الاسم لايكون معمولا فينتقض قولهم كل اسم معمول ولذلك قال المصنف فى الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره فى الاسم وقوله ﴿واما اللام الداخلة﴾ مصدر باما التفصيلية فكأنه قال اما حكم اسماء الافعال وضمير الفصل فكذا واما حكم اللام التى تدخل ﴿على الصفات﴾ من اسم الفاعل اوالمفعول قوله

واسم التفضيل حرف تعريف بالاتفاق لعدم تأويلهما بالفعل لكون الاول للثبوت والثانى للزيادة ( فقال بعضهم ) وهو المازنى والاخفش ( انها حرف ) للتعريف لااسم موصول ( كغيرها ) اى كلام غير الداخلة عليها كالرجل والحسن لاجراء الاعراب على مدخولها كغيرها ولوكانت موصولة لكان الاعراب حقها ويجرى عليها ويجئ الجواب فى بيان دليل الجمهور (وقال اكثرهم) وهو الجمهور (هى اسم موصول بمعنى الذى) فى المفرد المذكر (اوالتى) فى المؤنث وبمعنى تثنية المذكر والمؤنث والجمع كذلك فحينئذ تثنى ﴿١٣٥﴾ مدخولها ويجمع ويذكر ويؤنث ويجوز انه يعتبر صورتها حيث يكون معناها تثنية او جمعا او مؤنثا فيفرد ومدخولها اعتبارا لفظها فيكون مما يكون معمولا دائما فيكون لها اعراب فى كل موضع مع ان الاعراب فى مدخولها لافيها فبين وجهه بقوله (اعطى اعرابها لما بعدها) اى اللام اللام فى لمازائدة فى المفعول على مااختاره فى مغنى اللبيب وقال الرضى كل موضع يتوهم فيه كون حرف الجر فى غير معناه المشهور او زائدة فالواجب فيه التضمين ففى كلام المصنف يضمن معنى العروض فاصل الكلام اعطى اعرابها مابعدها عارضا له فحذف مابعدها فاظهر مجرورا ذكر مثله الفاضل العصام فى حاشية الفوائد الضيائية (لما انتقل) اى مابعدها مصدرية اى لانتقاله (من الفعلية) اى كونه فعلا (الى الاسمية) اى كونه اسما صورة لكراهتهم دخولها على الفعل فصار كالا بمعنى غير حيث انتقل اعرابه الى مدخوله ( فاصل جاءنى الضارب زيدا جاءنى الذى ضرب زيدا) اويضرب زيدا واصل جاءنى المضروب غلامه جاءنى الذى ضرب غلامه واصل الضاربان زيدا اللذان ضربا والضاربون الذين ضربوا وهكذا فقس ( فا) لجزء ( الاول ) اى الذى ( معمول ) لوجود المقتضى وعدم المانع (و) الجزء (الثانى غيرمعمول) لعدم المقتضى الذى هو المعانى فلا يرد الذى يضرب لانه ليس بمعمول بهذا المعنى (فلما غيرهذا الكلام)

﴿ فقال ﴾ جواب اما اى قال ﴿ بعضهم ﴾ اى بعض النحاة وهو الامام المازنى ﴿ انها ﴾ بكسر الهمزة وبفتحها فانه ان كان المراد بالقول الاعتقاد الجازم فهى بالكسر وان كان الاعتقاد الراجح اعنى بمعنى الظن فهى مفتوحة والضمير المنصوب راجع الى اللام يعنى قال ذلك البعض ان اللام المذكورة ﴿ حرف ﴾ لا اسم موصول ﴿ كغيرها ﴾ اى كغير اللامات التى دخلت على غير الصفات من الاسماء واذا كانت حرفا تكون ممالايكون معمولا اصلا فيكون المعمول مدخولها من الصفات ﴿وقال اكثرهم﴾ اى اكثر النحاة وهو غير المازنى ﴿هى﴾ اى تلك اللام ﴿اسم موصول﴾ لاحرف فتكون ممايكون معمولا دائما فلابدلها من الاعراب وقوله ﴿بمعنى الذى﴾ ظرف مستقر خبر بعد الخبر اى هى اسم بمعنى الذى ان كان مدخولها مذكرا نحو الضارب ﴿اوالتى﴾ اى او بمعنى التى ان كان مؤنثا نحو الضاربة وقوله ﴿اعطى﴾ فعل مجهول وقوله ﴿اعرابها﴾ نائب فاعله وقوله ﴿لمابعدها﴾ متعلق باعطى والجملة خبر بعد الخبر اى هى اسم كائن بمعنى ماذكر اعطى اعراب تلك اللام الموصولة للصفات التى بعدها وقوله ﴿لما انتقل﴾ متعلق باعطى ومامصدرية وهو بيان لعلة الاعطاء وفاعل انتقل راجع الى ما فى لمابعدها اى انما اعطى اعرابها للصفات التى بعدها لانتقال تلك الصفات ﴿من الفعلية الى الاسمية﴾ ثم اراد ان يفصل وجهه فقال ﴿فاصل جاءنى الضارب زيدا﴾ وقوله فاصل مبتدأ ومضاف الى تركيب الضارب وقوله ﴿الذى ضرب زيدا﴾ مراد اللفظ وهو مرفوع تقديرا على انه خبر المبتدأ يعنى اصل هذا التركيب هو هذا ﴿فالاول﴾ اى هو لفظ الذى فى الذى ضرب ﴿معمول﴾ لكونه فاعل جاءنى ﴿والثانى﴾ اى لفظ ضرب ﴿غيرمعمول﴾ فى هذا الاصل لكونه ماضيا فلفظه ممالايكون معمولا اصلا وجملته لامحل لها ايضا لكونها صلة وقوله ﴿فلما غير﴾ تفريع على ماقبله والفاء فيه تفريعية وغير بضم الغين وتشديد الياء المكسورة فعل ماض مجهول وقوله ﴿هذا الكلام﴾ نائب فاعله اى لما غير قوله الذى

اى الذى ضرب بان غير الذى الى اللام وضرب الى اسم الفاعل وقيل الضارب (صار الاول فى صورة الحرف)
اى حرف التعريف وهو اللام وان كان فى المعنى ونفس الامر اسما موصولا (والثانى) اى ضرب (فى صورة
الاسم) وان كان المعنى معنى ﴿ ١٣٦ ﴾ الفعل فوجب ان يراعى الصورتان (فانعكس الحكم) بان انتقل
الاعراب من الاول الى الثانى وصار لفظيا كما فى المثال المذكور او تقديريا كما فى مثل الغازى للانتفاء المانع الذى هو البناء (ترجيحا) اى انعكاس ترجيح او مفعول له لعكسوا المدلول عليه بانعكس ولا يجوز ان يكون له (لجانب اللفظ) اى الجانب هو اللفظ فالاضافة بيانية واللام زائدة لتقوية عمل المصدر (على جانب المعنى) اى جانب هو المعنى (فى الاعراب الذى هو حكم) اى اثر (لفظى) اى منسوب الى لفظ المحل لا الى معناه اشارة الى وجه ترجيح جانب اللفظ فالاعراب فى الحقيقة للام وظهر فى مدخوله والذى حمل الجمهور على هذا التطويل عملهما فى المفعول به بمعنى الماضى باللام دون الاستفهام والنفى كما عرفت مع ان طلبهما للفعل اقوى من الموصول (والثانى) من الاثنين (الفعل المضارع) وان كان مبنيا باتصال نون الجمع المؤنث ونونى التأكيد لانه اذا وقع فى التركيب لابد له من عامل رافع او ناصب او جازم لوجود المقتضى وهو المشابهة لاسم الفاعل فيكون مرفوعا او منصوبا او مجزوما (والقسم الثالث) من الاقسام الثلاثة (ما) اى لفظ (كان

ضرب الى قوله الضارب بان كان لفظ الذى لاما ولفظ ضرب ضاربا وقيل جاءنى الضارب ﴿صار الاول﴾ هو جواب لما اى صار لفظ الذى ﴿فى صورة الحرف﴾ وهى صورة حرف التعريف وانما قال فى صورة ولم يقل حرفا لان كونه حرفا انما هو فى صورته فان معناه اسم بمعنى الذى وقوله ﴿والثانى﴾ معطوف على اسم صار اى وصار اللفظ الثانى وهو ضرب ﴿فى صورة الاسم﴾ اى اسم الفاعل وهو ايضا فى الحقيقة فعل وقوله ﴿فانعكس﴾ معطوف على قوله صار والفاء عاطفة سببية من عطف المسبب على السبب اى الصيرورة المذكورة كانت سببا للانعكاس وقوله ﴿الحكم﴾ فاعله اى قبل الحكم السابق وهو كون الاول معربا وكون الثانى غير معرب للانعكاس وهو كون الاول غير معرب لكونه فى صورة الحرف وكون الثانى معربا لكونه فى صورة الاسم وقوله ﴿ترجيحا﴾ بالنصب اما على انه مفعول مطلق لقوله انعكس اى انعكاس ترجيح واما على انه مفعول له لانعكس اى انما انعكس الحكم بتبديل الصورة ولم يبق على اصله مع عدم تبدل المعنى فان الاول باق على الاسمية والثانى باق على الفعلية بحسب المعنى ترجيحا ﴿لجانب اللفظ﴾ وهو حرفية الاول واسمية الثانى ﴿على جانب المعنى﴾ وهو بقاؤهما على معناهما الاصلى وقوله ﴿فى الاعراب﴾ متعلق بالترجيح اى ترجيح جانب اللفظ فى الاعراب اى فى المقام الذى هو مقام الاعراب ﴿الذى هو﴾ اى الاعراب ﴿حكم لفظى﴾ وكل شئ هو حكم لفظى يرجح فيه جانب اللفظ والا فالاعراب حق الاول الذى هو المعمول فى الحقيقة فانه هو فاعل جاءنى وليس للثانى حق فى الاعراب لكونه فعلا ماضيا لكنه ظهر الاعراب ههنا فى الثانى لانه بعد التغيير كان فى صورة الاسم ولم يظهر فى الاول فانه كان على صورة الحرف بعد التغيير ﴿والثانى﴾ اى من الاثنين وهو مايكون معمولا دائما ﴿الفعل المضارع﴾ وانما اطلقه لانه بعد وقوعه فى التركيب لايخلو اما ان يقع بعد الجازم او بعد الناصب او لم يقع بعدهما فكل ذلك من المعمولات فان الاول معمول مجزوم والثانى معمول منصوب والثالث معمول مرفوع لوقوعه موقع الاسم كما مر ﴿والقسم الثالث﴾ اى من الاقسام الثلاثة التى تقع فى التركيب ﴿ما﴾ اى لفظ موضوع ﴿كان

الاصل فيه ) اى فى ذلك اللفظ (ان لايكون معمولا) لعدم وجود المقتضى فيه اى فى ذاته ( لكن قد يقع )
ذلك اللفظ ( موقع القسم الثانى ) وهو مايكون معمولا دائما اسما اوفعلا مضارعا ( فيكون معمولا ) لقيامه
مقامه وحمله عليه لا لوجود المقتضى فكم من شئ يقوم مقام ﴿ ١٣٧ ﴾ شئ فيأخذ حكمه (وهو) اى
القسم الثالث (اثنان ايضا) اى القسم الثانى ( الاول ) الفعل ( الماضى فانه ) اى الماضى (اذا وقع بعد ان المصدرية ) الناصبة ( يحكم على محله ) اى الماضى (بالنصب واذا وقع) اى الماضى (بعد) العامل (الجازم) حرفا او اسما حال كونه ( شرطا او جزاء ) بلا فاء اذ معه يحكم على محل الجملة بالجزم لا الماضى كما سيجئ ان شاء الله تعالى ( يحكم على محله بالجزم ) لقيامه مقام المضارع اذ الناصب والجازم عاملان فيه اصالة وفى الماضى نيابة عنه او (لظهور ذلك الاعراب) الذى هو النصب والجزم (فى) المضارع ( المعطوف ) على ذلك الماضى وظهوره فيه يدل على وجوده فى المعطوف عليه لانه بتبعيته له ولتأثير الجازم فى معناه حيث نقله الى الاستقبال فأثر فى لفظه الجزم ذكره فى مغنى اللبيب (نحو اعجبنى ان ضربت) انت منصوب محلا لكونه مبنيا ( وتقتل ) معطوف منصوب
لفظا لعدم المانع من ظهوره مثال لوقوعه بعد ان الناصبة ومثال وقوعه بعد الجازم (ونحو ان ضربت) مجزوم محلا
( وتقتل ) مجزوم لفظا ( ضربتك واقتل ) والجار فى قوله ( وفى غير هذين الموضعين ) متعلق بلا يكون
قدم عليه او التقدير والماضى فى غير هذين الموضعين ( لايكون معمولا ) لعدم قيامه مقام ما يكون

الاصل فيه﴾ اى فى ذلك اللفظ ﴿ان لايكون﴾ ذلك اللفظ ﴿معمولا لكن قد يقع﴾ اى ذلك اللفظ ﴿موقع القسم الثانى﴾ وهو اللفظ الذى يكون معمولا دائما كالاسم والفعل المضارع ﴿فيكون﴾ اى اذا وقع كذلك يكون ذلك اللفظ الذى حقيقته من القسم الاول ﴿معمولا﴾ لوقوعه موقع القسم الثانى ﴿وهو﴾ اى ذلك القسم الثالث ﴿اثنان ايضا﴾ اى كما كان القسم الثانى كذلك ﴿الاول الماضى﴾ فانه فى الحقيقة من القسم الذى لايكون معمولا اصلا لكنه قد يقع معمولا بخلاف الاصل ﴿فانه﴾ اى الماضى ﴿اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله﴾ اى على محل الماضى مجردا عن فاعله فانه مع فاعله يكون جملة فيدخل فى الثانى من هذا القسم وقوله ﴿بالنصب﴾ متعلق بيحكم ﴿واذا وقع﴾ اى ايضا اذا وقع الماضى ﴿بعد الجازم شرطا او جزاء﴾ اى سواء كان ذلك الماضى واقعا فى موقع الشرط او واقعا فى موقع الجزاء لكن بشرط ان يكون الواقع فى موقع الجزاء بدون الفاء فانه لو وقع بالفاء يحكم بالجزم على جملته فيكون من الثانى ايضا ﴿يحكم على محله﴾ اى محل ذلك الماضى الواقع قبل اتيان فاعله ﴿بالجزم﴾ اى بانه مجزوم باداة الجزاء وقوله ﴿لظهور﴾ متعلق بقوله يحكم فى الموضعين على سبيل التنازع وهو مفعول له الحصولى اى يحكم بالنصب لحصول ظهور ﴿الاعراب﴾ وهو النصب او الجزم ﴿فى المعطوف﴾ اى فى الفعل الذى عطفت على ذلك الماضى ﴿نحو اعجبنى ان ضربت﴾ انت ﴿وتقتل﴾ هذا مثال لما حكم بالنصب فان ان فى ان ضربت مصدرية وضربت منصوب محلا بان والتاء فاعله والجملة صلة ان وهى مع صلته فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل اعجبنى وقوله وتقتل بالنصب لفظا معطوف على ضربت وقوله ﴿وان ضربت وتقتل﴾ بالجزم ﴿ضربتك واقتل﴾ بالجزم ايضا مثال الماضى الواقع شرطا او جزاء ويحكم عليه بالجزم وقوله ﴿وفى غير هذين الموضعين﴾ متعلق بقوله ﴿لايكون﴾ واسمه راجع الى الماضى وقوله ﴿معمولا﴾ خبره اى لايكون الماضى معمولا فى غير وقوعه بعد المصدرية ووقوعه بعد الشرطية بل يبقى فى غيرهما

معمولا فالماضى يقع موضع المضارع لاغير ( والثانى ) من الاثنين ( الجملة ) فانها من حيث هى هى لايكون لها اعراب لعدم موجبه فيها واذا وقعت موقع الاسم او المضارع تكون معمولا لنيابتها عنه لالوجود المقتضى ولما كان معرفة احوالها موقوفة على معرفتها قسمها على قسمين وبين كل قسم فقال ( وهى على قسمين ) ولم يبين مطلق الجملة بتعريفها لقلة جدواه لان التصنيف للمبتدئين ولا علينا ان نبينه وبعض ما يتعلق بالمقام فنقول الجملة اللفظ المركب الذى فيه اسناد مقصود لذاته فلا يكون له اعراب فى موضع فنحو زيد قائم وقام زيد كلام وجملة وكذلك زيد ابوه قائم واما ابوه قائم منه فجملة ليس بكلام وكذا ماوقع صفة وحالا ومفعولا ثانيا لعلم وثالثا لاعلم ومتعلقا عنه وغير ذلك مما له اعراب فالجملة لايكون لها اعراب وقد يكون وذهب بعضهم الى ترادفهما ولم يقيد الاسناد فى الكلام بكونه مقصودا فكل كلام جملة وبالعكس وجعل بعضهم اقسامها اربعة فعلية واسمية وظرفية وشرطية ﴾ ١٣٨ ﴿ ورد بان الجملة ان استحقت بدخول اداة الشرط عليها ان تعد قسما مستقلا من الجملة استحقت بدخول اداة الترديد نحو العدد اما زوج او فرد واداة النفى وغير ذلك فيكثر الاقسام فدخل الشرطية فى الفعلية والظرفية وان استحقت ان تكون قسما برأسه كما اعتبره المصنف فى الامتحان بسبب انتقال العمل والاعراب من المتعلق اليها وشرط الاعتماد الا انه لما عم الفعل لكونه لفظا اومعنى هنا ادرجها فى الفعلية تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط فبقى قسمان احدهما ( فعلية ) اى جملة منسوب الى الفعل لكون الجزء الاول الفعل ( وهى ) اى الجملة الفعلية على ما اختاره صاحب اللباب والمصنف فى هذه الرسالة الجملة ( المركبة ) اى التى ركبت ( من الفعل ) حال كونه ( لفظا ) اى لفظيا بان يكون لفظه لفظ الفعل ويجوزان يكون تمييزا من نسبة المركبة الى الفعل بواسطة من اى من لفظ الفعل ولو تقديرا دخل عليه اداة الشرط اولم تدخل نحو وان احد من المشركين استجارك ( اومعنى ) اى معنويا والمراد به ما فيه الاسناد كاسماء الافعال لا مايفهم منه معنى فعل مطلق كما كان كذلك فيما سبق بقرينة المقسم وهو الجملة ( و ) من ( فاعله ) اى مرفوعه فاعلا او نائبه واسم باب كان اوكاد ( مثل ضرب زيد ) عمرا وضرب عمرو وكان الله عليما مثال للفعلية بدون اداة الشرط ( وان تكرمنى اكرمك ) مثال لها بها ( وهيهات زيد ) وتراك ذنبا مثال لها والفعل معنى اسم فعل ( وأقائم الزيدان ) وما قائم الزيدون مثال لها والفعل معنى مشتق ومن فسر الفعلية بما جزؤه الاول فعل فهى جملة اسمية عنده ومثاليته مبنية على ان قائم مبتدأ والمرفوع بعده فاعل ساد مسد الخبر وفيه قولان آخران احدهما كون قائم خبر المبتدأ محذوف

على اصله الذى هو ان لايكون معمولا اصلا ﴿ والثانى ﴾ اى الثانى من الاثنين وهو ان يكون الاصل فيه ان لايكون معمولا وقد يقع فى موقع المعمول فيكون حينئذ معمولا على خلاف الاصل ﴿ الجملة وهى ﴾ اى الجملة ﴿ على قسمين فعلية ﴾ اى احدهما فعلية ﴿ وهى ﴾ اى الجملة الفعلية ﴿ المركبة ﴾ اى التى تتركب ﴿ من الفعل لفظا ﴾ اى احد جزءها فعل صريح وقوله ﴿ اومعنى ﴾ معطوف على قوله لفظا وبيان لنوع آخر للفعلية اى اما مركبة من الفعل معنى يعنى من اسم يكون معناه فعلا وقوله ﴿ وفاعله ﴾ بالجر معطوف على قوله من الفعل اى جزؤها الآخر فاعل ذلك الفعل ان كان الفعل صريحا اوفاعل ذلك اللفظ الذى يفهم منه معنى الفعل ان لم يكن الفعل صريحا وقوله ﴿ نحو ضرب زيد ﴾ مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط وقوله ﴿ وان تكرمنى اكرمك ﴾ مثال لما كان الفعل فيه لفظا لكنه باداة الشرط وقوله ﴿ وهيهات زيد ﴾ مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من ذلك اللفظ حال كونه غير مشتق وقوله ﴿ وأقائم الزيدان ﴾

اصله اقائمان الزيدان فى الصفة ضمير فلما حذف المبتدأ اقيم الاسم الظاهر موقع الضمير دفعا للالتباس والثانى كون قائم خبرا والزيدان مبتدأ ترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى الظاهر وهو على هذين جملة اسمية ( وأفى الدار زيد ) مثال لها والفعل معنى ظرف مستقر ( و ) ثانيهما ( اسمية وهى ) الجملة ( المركبة من المبتدأ والخبر اومن اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم ) وقائم زيد ( وان زيدا قائم ) وان الينا ايابهم وما هذا بشرا ومنهم من فسرها بما كان جزؤه الاول اسما مسندا اليه او ﴾ ١٣٩ ﴿ مسندا تقدم حرف اولا فاقائم الزيدان اسمية كما مر لما بين القسمين من الجملة اراد ان يبين المواضع التى يكون لها فيها اعراب بوقوعها موقع ما لابد له من اعراب فقال ( فان اريد بالجملة ) اظهر مقام الاضمار لبعد المرجع ولئلا يتوهم رجوعه الى الجملة الاسمية لقربها ( لفظها ) لوحظ به معناها نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة اولا نحو ضرب زيد جملة فعلية ( فلابد له ) اى للفظها ( من اعراب ) محلى كما ذهب اليه ابن الحاجب او تقديرى على ما اختاره المصنف لان فى آخره اعرابا محكيا ( لكونه ) متعلق بلابد اى انتفى البد لكونه ( فى حكم الاسم المفرد ) اى غير الجملة لكونه مؤلا به كما يشير اليه بقوله اى هذا اللفظ ( حتى ) ابتدائية ( يجوز وقوعها ) اى تلك الجملة ( فى كل ما ) اى موضع ( وقع ) الاسم المفرد ( فيه ) اى فى ذلك الموضع ( فتقع ) اى الجملة التى اريد بها لفظها ( مبتدأ وفاعلا ونائبه وغيرذلك ) من معمولات العامل ( نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا اللفظ ) ويقع زيد قائم جمله اسمية واوقع زيدقائم مقام الفاعل وكان ضرب زيد جملة فعلية وعلمت زيد قائم جملة اسمية وعلمت ان زيدا قائم جملة اسمية ( ومنه ) اى مما اريد به لفظ ( مقول

مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من اللفظ المشتق وقوله ﴿ وأفى الدار زيد ﴾ مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من غير المشتق وهو الجار والمجرور حال كونه ظرفا وقوله ﴿ واسمية ﴾ معطوف على قوله فعلية اى القسم الثانى جملة اسمية ﴿ وهى ﴾ اى الجملة الاسمية ﴿ المركبة ﴾ اى التى تتركب ﴿ من المبتدأ والخبر ﴾ ان كان مجردا عن العوامل اللفظية ﴿ اومن ﴾ اى النوع الآخر منها هى المركبة من ﴿ اسم الحرف العامل وخبره ﴾ مثل الحروف المشبهة وما يلحق بها من لا لنفى الجنس ومن الاستثناء المنقطع ومثل الحرفين المشبهتين بليس وقوله ﴿ نحو زيد قائم ﴾ مثال لاسمية تتركب من المبتدأ والخبر وقوله ﴿ وان زيدا قائم ﴾ مثال لما يتركب من اسم الحرف العامل وخبره • ثم شرع فى تفصيله بقوله ﴿ فان اريد ﴾ يعنى اذا وقعت جملة فى موقع فينظر فيه ان اريد ﴿ بالجملة لفظها ﴾ اى لفظ تلك الجملة من غير اعتبار دلالتها على معناها ﴿ فلا بد له ﴾ اى فحينئذ لافراق موجود له اى للفظة تلك الجملة ﴿ من اعراب ﴾ يعنى انه يلزم ان تكون معربا باعراب ﴿ لكونه ﴾ اى لكون ذلك اللفظ ﴿ فى حكم الاسم المفرد ﴾ لان تلك الجملة مؤولة باللفظ وهو لفظ مفرد ﴿ حتى يجوز وقوعها ﴾ اى وقوع الجملة التى اريد بها لفظها ﴿ فى كل ما ﴾ اى فى كل موضع ﴿ وقع ﴾ اى ذلك الاسم المفرد ﴿ فيه ﴾ اى فى ذلك الموضع والفاء فى قوله ﴿ فيقع ﴾ عاطفة سببية لعطف جملة تقع على جملة يجوز يعنى بسبب جواز وقوعها كذلك تقع تلك الجملة ﴿ مبتدأ وفاعلا ونائبه وغيرذلك ﴾ من المفعول واسم باب كان وباب ان وغيرذلك من مواضع المفرد فقوله ﴿ نحو زيد قائم جملة اسمية ﴾ مثال لما يقع مبتدأ فان قوله زيد قائم مراد لفظه وهو مبتدأ وقوله جملة اسمية خبره ﴿ اى هذا اللفظ ﴾ جملة اسمية واما مثال ما يقع فاعلا فنحو يقع زيد قائم فاعلا واما مثال وقوعها نائب الفاعل فنحو جعل زيد قائم نائب الفاعل ﴿ ومنه ﴾ اى مما اريد بالجملة لفظها ﴿ مقول

القول ) اى جملة محكية بالقول اى جعلت مفعولا له وانما فصل عما قبله بقوله منه لانه وان كان لفظ الجملة
الا انه لابد فيه من ملاحظة ﴿ ١٤٠ ﴾ المعنى بخلاف ماتقدم فان عدم الملاحظة فيه اكثر كما لايخفى
( نحوقوله تعالى واذا قيل لهم
آمنوا و) الحكم ( كذا ) اى
كحكم مااريد به لفظه او المعنى ومثل
ذا اى مثل المذكور من الجملة
الجملة ( ان اريد بها معنى مصدرى )
اى منسوب الى المصدر بان تؤول
بالمصدر يعنى انه لابد له من اعراب
فى كل موضع ( اما بواسطة ان )
اى بواسطة هى ان بفتح وتشديد
( او ان او ما المصدرتين ) صفة
لان وما والمخففة من المشددة
كالمشددة ( كقولك بلغنى انك
قائم ) اى قيامك ( وكقوله
تعالى وان تصوموا خيرلكم )
اى صيامكم واطلب العلم
مادمت حيا اى مدة دوام
حياتك واعلم انه لا اله الاالله
( او ) اريد بها معنى مصدرى
( بغيرها ) اى بلاواسطة ( نحو
الجملة التى اضيف اليها ) نائب
الفاعل اختلفوا فيها هل هى
جملة من حيث هى او معنى مصدرى
مفهوم منها اشار الى الثانى ههنا
والى الاول فى بحث المبنى قال
الرضى والنزاع فى الحقيقة منتف
لان الاضافة فى اللفظ الى ظاهر
الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى
الى مصدرها ( كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين اى يوم نفع صدق الصادقين و ) نحوجملة وقعت بعد سواء
( نحوقوله تعالى ) ان الذين كفروا ( سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم )

﴿القول﴾ اى وقوع تلك الجملة مقولا لقول يعنى من الافعال التى مشتقة من مادة
القول ﴿نحوقوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا﴾ فان جملة آمنوا فى هذه الآية
وقعت مقولة لقوله واذا قيل لهم وهى مرفوعة تقديرا على انها نائب فاعل
لقيل وانما فصله بقوله ومنه فان ماوقعت مقول القول ليست بواقعة فى موقع
المفرد بالحقيقة فانه موضع الجملة حتى ان مادة الالف والنون تقع مكسورة
فيه كما سبق فى انها اذا وقعت بعد القول تكون مكسورة وقوله ﴿وكذا﴾ ظرف
مستقر خبر لمبتدأ محذوف اى الحكم كالحكم الذى اريد بها اللفظ ﴿ان اريد بها﴾
اى بالجملة ﴿معنى مصدرى﴾ وهو نائب فاعل اريد اى ان اريد بالجملة معناها
المصدرى الحاصل من مضمونها بان اول خبرها بمصدر واضيف الى اسمها
ان كان خبرها مشتقا او اول بالثبوت ان كان خبرها جامدا وقوله ﴿اما بواسطة﴾
متعلق باريد اى اريد ذلك المعنى المصدرى اما بواسطة ﴿ان﴾ بفتح الهمزة
وبالنون المشددة ان كانت الجملة اسمية ﴿او ان﴾ اى او بواسطة ان بفتح الهمزة
وسكون النون ﴿او ما﴾ اى او بواسطة ما وقوله ﴿المصدريتين﴾ صفة ان وما
وهذ ان يكونان واسطتين ان كانت الجملة فعلية ﴿كقولك بلغنى انك قائم﴾
هذا مثال لما اريد بها المعنى المصدرى بواسطة ان فان جملة انك قائم بتأويل
قيامك مرفوعة محلا على انها فاعل بلغنى ﴿وكقوله تعالى وان تصوموا
خيرلكم﴾ هذا مثال لما وقعت الجملة مبتدأة بتأويل المصدر بان اى صيامكم
خيرلكم وقوله ﴿او بغيرها﴾ معطوف على قوله بواسطة اى او بغير واسطة
هذه الثلاثة وقوله ﴿نحو الجملة التى﴾ مثال لما وقع بغيرها اى ذلك الغير نحو جملة
التى ﴿اضيف اليها﴾ اى وقعت مضافة اليها ﴿كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم﴾ فان يوم اضيف الى جملة ينفع فيقتضى ان يأولها بالمفرد لان المضاف
اليه لايكون الا اسما مفردا ﴿اى يوم نفع صدق الصادقين﴾ ثم انهم اختلفوا
فى الفعل الذى وقع مضافا اليها ان المضاف اليه هو مجرد الفعل او جملته
والمصنف صحح الثانى فى الامتحان كذا فى الشرح وقوله ﴿ونحو﴾ معطوف
على قوله كقوله تعالى يعنى ان التأويل بواسطة غير تلك الوسائط نحو ﴿قوله
تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم﴾ يعنى فى كل مقام

سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فيه سواء لانه فى
الاصل مصدر وهنا خبر ان وما بعده فاعله اوخبر مقدم وما بعده مبتدأ والجملة خبر ان ( اى ) ان الذين
كفروا مستو او مستويان عليهم فى عدم النفع ( انذارك وعدم ﴿ ١٤١ ﴾ انذارك ) وحسن دخول الهمزة
وام عليه لتقرير معنى الاستواء
وتأكيده فانهما جردتا عن معنى
الاستفهام لمجرد الاستواء ( ونحو
تسمع بالمعيدى ) خطاب لنفسه
( خير من ان تراه ) تسمع مرفوع
مبتدأ جرد عن النسبة التامة
والزمان واريد به معنى المصدر
المضاف الى الفاعل والمعيدى
منسوب الى معيد تصغير معد
بالترخيم واصله ان المنذر سمع
المعيدى واعجبه مايبلغه من فصاحته
وبلاغته فاراد زيارته فلما رآه
استحقره وقال تسمع بالمعيدى
خير من ان تراه فقال المعيدى
الرجال ليسوا بجزور انما المرأ
باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال
بلسانه وان قاتل قاتل بجنانه
فاعجب المنذر كلامه ( اى سماعك
وهذا الاخير ) شاذ ( مقصود
على السماع ) وقيل هو بتقدير ان
ورفع المضارع بعدم عامله لفظا
وفى هذا شذوذ ان اعتبار المؤثر
بلا اثر وتقديره بلا شرطه ( وفى
غير هذين ) الموضعين اللذين
احدهما مااريد به لفظه والآخر
مااريد به معنى مصدرى لايكون له
حكم الاسم المفرد لكونه فى معناه ( لايكون له ) اى للثانى الذى هو الجملة ( اعراب ) فى وقت او بسبب ( الا )
وقت ( ان تقع خبرا لمبتدأ ) او بان تقع ( نحو زيد ابوه قائم

وقعت الجملة الفعلية بعد كلمة سواء مع دخول الهمزة الاستفهامية عليها
ووقعت بعدها جملة مصدرة بام ومعطوفة على تلك الجملة فان ذلك الفعل الذى
يلى الهمزة والذى يلى لفظ ام العاطفة يأول بالمصدر على ان يكون مبتدأ ويكون
لفظ سواء بالرفع خبراله كما فسره المصنف رحمه الله تعالى بقوله ﴿اى انذارك﴾
وهو اشارة الى مضمون انذرتهم حيث اضيف مصدره الى فاعله المخاطب
﴿وعدم انذارك﴾ وهو اشارة الى مضمون لم تنذرهم باخذ العدم من النفى
وباضافة مصدره الى المخاطب وخبره قوله سواء يعنى ان انذارك وعدم
انذارك سواء ﴿ونحو تسمع بالمعيدى﴾ يعنى ان نحو قول شاعر يقال له المنذر
فقوله نحو معطوف على النحو السابق او على كقوله يعنى ان الفعل الذى
يأول بالمصدر بغير هذه الوسائط الثلاثة هو لفظ تسمع الواقع فى قول المنذر
تسمع بالمعيدى ﴿خير من ان تراه﴾ فقوله تسمع مبتدأ وقوله خير خبره ﴿اى سماعك﴾
وهو تفسير لتسمع حيث يأول بالمصدر لكونه مبتدأ ويضاف الى فاعله
المخاطب وهذا تأويل بغير واسطة حرف من حروف المصدر وبغير تركيب
مخصوص بصورة كالآية السابقة ولذا قال ﴿وهذا الاخير﴾ اى قوله تسمع
﴿مقصور على السماع﴾ اى مقصور على انه يسمع كذا من اهل اللغة ولايقاس
عليه غيره واما ماذكر من الاولين فيقاس عليه غيره فانه يقاس على الآية
الاولى كل فعل يقع مضافا اليه وعلى الثانية كل فعل وقع على صورة الآية
المذكورة ولما فرغ من بيان الجملة التى تقع موقع معرب فاعربت بوقوعها فيه
شرع فى بيان جملة لاتقع موقعه ولم يكن لها اعراب فقال ﴿وفى غير هذين﴾
اى فى غير هذين الموضعين وهو مالم تقع فى موضع اريد بها لفظها وفيما لم
تقع فى موضع اريد بها معناه المصدرى فقوله فى غير متعلق بقوله ﴿لايكون﴾
اى لايكون فى غيرهما ﴿له﴾ اى للواقع فى ذلك الغير ﴿اعراب﴾ كوقوعها
صلة وابتدائية واعتراضية وقوله ﴿الا ان تقع﴾ استثناء مفرغ من قوله لايكون
له اى لايكون لذلك الغير اعراب فى كل ماوقع فيه الا له اعراب وقت ان تقع
تلك الجملة ﴿خبر المبتدأ نحو زيد ابوه قائم﴾ فان ابوه قائم جملة اسمية مرفوعة محلا

او خبرا ( لباب ان ) اى الحروف المشبهة بالفعل (نحو ان زيدا قام ابوه) وكذا خبر لالنفى الجنس نحو لاغلام رجل اخوه عبد وخبر الا فى المستثنى المنقطع نحو المعصية تبعد عن الجنة الا الطاعة تقرب ( فتكون ) الجملة الواقعة خبرا لواحد منهما ( مرفوعة المحل او ) تقع خبرا ( لباب كان ) اى الافعال الناقصة (نحو كان زيد ابوه عالم او ) خبرا (لباب ﴿ ١٤٢ ﴾ كاد ) اى الافعال المقاربة ( نحو كاد زيد يخرج او ) تقع ( مفعولا ثانيا لبـاب علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او ) مفعولا ( ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه قائم او ) تقع الجملة ( معلقا عنها ) نائب الفاعل لمعلقا ( نحو علامت اقائم زيد ) قائم مبتـدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر فيكون جملة فعلية او خبر مقدم وزيد مبتدأ فيكون جملة اسمية ( او ) تقع ( حالا نحو جاء نى زيد وهو راكب فتكون ) الجملة الواقعة فى احد هذا المواضع ( منصوبة المحل ) لكون كل منهـا من المنصوبات وكذا ماوقع خبرا لما اولا الحجـازيتين نحو مازيد ابوه جاهل ولارجل غلامه افضل ( او ) تقع الجملة (جوابا) كائنا ( لشرط جازم ) كائنـا ذلك الجواب ( بعد الفاء ) الشرط الجمـلة الاولى من الشرطيـة والجواب الجملة الثانية قيد بالجازم لان غيره من ادوات الشرط لا يعمل وبقوله بعد الفاء لانه اذا لم يكن كذلك لايكون له اعراب وسيجئ ان شاء الله تعالى (او) بعد ( اذا للمفاجاة ) النائبة عن الفاء فى الجملة الاسـمية فى الربط لدلالته على حدوث امر بعد امر ففيه معنى التعقيب (نحو ان تكرمنى فانت مكرم ) او فاكرمك وقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ( فتكون ) الجملة الجوابية بعدها (مجزومة المحل

على انها خبر لمبتدأ ﴿ او خبرا ﴾ اى او ان تقع خبرا ﴿ لباب ان نحو ان زيدا قام ابوه ﴾ فان قام ابوه جملة فعلية مرفوعة محلا على انها خبر لان ﴿ فتكون ﴾ اى الجملة التى وقعت فى الموضعين ﴿ مرفوعة المحل ﴾ فان الخبر فى الموضعين من المرفوعات ﴿ او لباب كان ﴾ اى او تقع خبر الباب كان ﴿ نحو كان زيد ابوه عالم ﴾ فان ابوه عالم جملة اسمية منصوب محلا على انها خبر لكان ﴿ او لباب كاد ﴾ اى او تقع خبرا لباب كاد ﴿ نحو كاد زيد يخرج ﴾ وهذا اذا استعمل على اصله واما اذا استعمل خبره بان فيكون من قبيل المأول بالمصدر ﴿ او مفعولا ثانيا ﴾ اى او تقع مفعولا ثانيا ﴿ لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه فاضل او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه فاضل او معلقا عنها ﴾ اى او تقع الجملة بعد باب علم حال كونها معلقا عن الجملة بحرف من اسباب التعليق التى ذكرت فيما سبق ﴿ نحو علمت اقائم زيد ﴾ فان جملة اقائم زيد اما اسمية ان جعل قائم خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخرا واما فعلية ان جعل قائم مبتدأ وزيد فاعله سادا مسد الخبر وعلى التقديرين فهى منصوبة المحل على انها مفعول علم لكون هذه الجملة معلقا لا يبطل عمله معنى ﴿ او حالا ﴾ اى او تقع حالا ﴿ نحو جاءنى زيد وهو راكب ﴾ ثم فصل محل الكل بقوله ﴿ فتكون ﴾ اى الجملة الواقعة فى هذه المواضع من خبر كان الى الحال ﴿ منصوبة المحل ﴾ لوقوعها فى موقع المنصوبات * ثم انه لما فرغ من بيان ماتقع مرفوعة ومنصوبة شرع فى بيان الواقعة مجزومة فقال ﴿ او جوابا لشرط جازم بعد الفاء ﴾ اى التى تجئ للربط فى الجزاء الذى لايؤثر فيه اداة الشرط وهى ماوقع الجزاء فيه ماضيا بالفاء او جملة اسمية فان اداة الشرط لما لم تؤثر فى لفظه ولم يكن مجزوما بها لامحالة انها تؤثر فى جملتها ﴿ او ﴾ بعد اى او وقع الجواب بعد ﴿ اذا ﴾ وهى التى للمفاجاة ﴿ نحو ان تكرمنى فانت مكرم ﴾ بفتح الراء فان قوله فانت مكرم جملة اسمية وقعت جوابا لشرط ولم تؤثر فيه اداة الشرط ﴿ فتكون ﴾ اى الجملة الواقعة بعد الفاء او اذا ﴿ مجزومة المحل ﴾ ومثال الواقعة

او) تقع ( صفة لنكرة ) حقيقة ( نحو جاءنى رجل ابوه عالم ) اوحكما مثل ولقد امر على اللئيم يسبنى (اومعطوفة على) اسم (مفرد) ليس بجملة (نحو زيد ضارب ﴿ ١٤٣ ﴾ ويقتل) والزيدان ضاربان ويقتلان (او) معطوفة على ( جملة لها محل من الاعراب ) من الجمل السابقة (نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد) وجاءنى رجل ابوه عالم وابنه كامل ( او ) تقع (بدلا من احدهما) اى المفرد والجملة التى لها محل من الاعراب نحو قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الابشر مثلكم فان جملة هل هذا الابشر بدل من النجوى على وجه وتفسير على وجه وقوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنـذرهم لا يؤمنون فان لا يؤمنون بدل من جملة سـواء عليهم ءانذرتهم على وجه وبيان على وجه ( اوتأكيدا للثانية ) اى الجملة ولاتقع تأكيدا للمفرد لان اللفظى بتكرير اللفظ الاول والمعنوى بالفاظ مخصوصة والجملة ليست منها نحو زيد ابوه عالم ابوه عالم وعمرو اكرم ابنه اكرم ابنه (اوبيانا لها) اى للجملة (على رأى) وهو رأى اهل البلاغة نحو لايؤمنون على وجه كما ذكر وانكر النحاة ذلك قالوا عطف البيان لاتكون جملة ولا تابعا لها كالصفة وبعضهم انكر كون الجملة بدلا ايضا فيكون اعرابها على

بعد اذا كقوله تعالى [ وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ] ولما فرغ من بيان ماوقعت فى موقع المعمول بالاصالة شرع فى بيان ماوقعت فى موقع المعمول بالتبعية فقال ﴿ او صفة ﴾ اى او ان تقع الجملة صفة ﴿ لنكرة ﴾ وقوله لنكرة قيد وقوعى فان الجملة لكونها فى حكم النكرة لصحة تأويلها بالنكرة لاتقع صفة الا النكرة ﴿ نحو جاءنى رجل ابوه قائم ﴾ فان ابوه قائم جملة اسمية مرفوعة محلا على انها صفة لرجل ومقام وقوع الصفة لنكرة مقام مفرد ﴿ او معطوفة ﴾ اى او تقع الجملة معطوفة ﴿ على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل ﴾ فان جملة يقتل معطوفة على ضارب ولكونها معطوفة على مفرد مرفوع يكون محلها مرفوعا وقوله ﴿ او جملة ﴾ بالجر معطوف على قوله مفرد يعنى او تقع الجملة معطوفة على جملة ﴿ لها محل من الاعراب ﴾ نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد فان جملة ابنه قاعد معطوفة على جملة ابوه قائم ولوقوعها خبرا للمبتدأ يكون لها اعراب وكذا يكون للمعطوف عليها اعراب ﴿ او بدلا ﴾ اى او تقع الجملة بدلا ﴿ من احدهما ﴾ اى اما من المفرد اومن الجملة التى لها محل من الاعراب فمثال البدل من المفرد نحو قوله تعالى [ واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الابشر مثلكم ] فان جملة هل هذا الابشر بدل من النجوى وهو مفرد منصوب تقديرا على انه مفعول به صريح لاسروا ومثال البدل من الجملة التى لها محل من الاعراب نحو قوله تعالى [ ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لايؤمنون ] فان جملة لايؤمنون بدل من جملة سواء عليهم ءانذرتهم وهى جملة لها محل من الاعراب لوقوعها فى محل الخبر لان الذين ﴿ او تأكيدا ﴾ اى او تقع الجملة تأكيدا لفظيا ﴿ للثانية ﴾ اى للجملة التى لها محل من الاعراب فقط لا للمفرد فان الجملة لاتقع تأكيد المفرد فمثال البدل الجملة الفعلية نحو زيد ضرب ضرب ومثال بدل الجملة الاسمية نحو زيد ابوه قائم ابوه قائم فان جملة ضرب فى المثال الاول وجملة ابوه قائم فى المثال الثانى بدلان لفظيان من الجملة التى وقعت قبلهما ﴿ او بيانا ﴾ اى او تقع الجملة عطف بيان ﴿ لها ﴾ اى للثانية التى هى جملة لها محل من الاعراب وقوله ﴿ على رأى ﴾ خبر لمبتدأ محذوف يعنى جواز وقوعها بدلا وعطف بيان مبنى على مذهب اهل المعانى فان الجملة انما تكون بدلا وعطف بيان على رأى اهل المعانى لا على رأى النحاة ثم استأنف الاشارة الى اعراب هذه التوابع فقال ﴿ فيكون اعرابها ﴾ اى اعراب الجمل الواقعة صفة ومعطوفة

حسب أعراب المتبوع) من رفع ونصب وجر وجزم (فظهر من هذه الجملة) اى مجموع ماذ كر من قوله
فان اريد بها لفظها الى هنا لمـا ﴿ ١٤٤ ﴾ كان فى التفصيل نوع املال وعسر ضبط اجمله تيسـيرا للضبط
وتسـهيلا للحفظ (ان الجملة قسمان قسم فى تأويل المفرد) وفى حكمه (فيكون له اعراب فى كل موضع) على حسب اقتضاء العامل كالمفرد (وذلك) القسم (ايضا) اى كمطلق الجملة (قسمان) الاول (ما) اى قسم (اريد به لفظه و) الثانى (ماارید به معنى مصدرى) بواسطة او بدونها (وقسم من الجملة) صرح به مع ظهوره لئلا يتوهم من اول الامر انه قسم من القسم الاول لقربه وبعد الجملة (لايكون فى تأويل المفرد) بالمعنى الذى ذكر (فلا تكون معمولة) فى موضع لعدم الموجب واسـتقلالها بالافادة (الا فى خمسة مواضع خبر) اى خبر كان (مفعول) اى مفعول كان مما سبق حتى المعلق عنه (وجواب) شرط جازم مع الفاء اواذا (وحال وتابع) لمفرد او جملة لها محل من الاعراب (ثم) اى بعد ما علمت مالا يكون معمولا وما يكون اعلم ان (المعمول) وهو ما فيه الاعراب لفظا اوتقديرا او محلا (على نوعين) احدهما (معمول بالاصالة) اى معمول ملتبس باصالته فيه لكون معموليته لذاته لالتبعيته لمعمول (و) ثانيهما (معمول بالتبعية) اى بكونه تابعا لمعمول

وبدلا وتأ كيدا وبيانا ﴿على حسب اعراب المتبوع﴾ وهو ظرف مستقر على انها خبر يكون اى يكون اعرابها ثابتا مبنيا على اعراب يكون مطابقا لاعراب متبوعها فان المذ كورات من قبيل المعمول بالتبعية كما سيجىء وقوله ﴿فظهر من هذه الجملة﴾ اجمال لما فصله فيما قبل والفاء فيه فذلكة اى ظهر من جملة ماذ كر من قوله فان اريد الى ماذ كر هناك وفائدته حصول العلمين للطالب احدهما علم تفصيلى والثانى علم اجمالى وهو اولى من علم واحد ﴿ان الجملة﴾ اى جنس الجملة ﴿قسمان قسم فى تأويل المفرد فيكون له اعراب فى كل موضع كالمفرد﴾ اى كما يكون للمفرد اعراب فى كل موضع فان كلامنا فى مفرد يقع مركبا مع عامله فلا يرد ان من المفرد مالا يكون له اعراب كما فى مقام التعداد ﴿وذلك﴾ اى القسم الذى يكون فى تأويل المفرد ﴿ايضا﴾ اى كانقسام مطلق الجملة عليهما ﴿قسمان﴾ وقوله ﴿ما اريد﴾ خبر لمبتدأ محذوف اى الاول من القسمين ما اريد ﴿به لفظه﴾ اى جملة اريد بها لفظها وقوله ﴿وما اريد به معنى مصدرى﴾ خبر لمحذوف ايضا اى القسم الثانى منهما جملة اريد بها معنى مصدرى بتأويل ما كما عرفت وقوله ﴿وقسم﴾ بالرفع مبتدأ وقوله ﴿من الجملة﴾ ظرف مستقر على انه صفة للقسم وقوله ﴿لايكون فى تأويل المفرد﴾ خبره اى لايكون مأولة بالتأويل المذكور ولا ينافى هذا ان تكون مأولة بتأويل غير ماذ كر ﴿فلا تكون﴾ اى الجملة التى لاتكون فى تأويل المفرد ﴿معمولة﴾ فى جميع المواضع لكون الاصل فى الجملة ان لاتكون معمولة لكونها مستقلة فى الافادة وقوله ﴿الا فى خمسة مواضع﴾ استثناء مفرغ من قوله لاتكون معمولة اى لاتكون كذلك فى كل موضع الا فى خمسة مواضع ﴿خبر﴾ اى الاول من الخمسة وقوعها خبرا لمبتدأ اولان ونحوها ﴿ومفعول﴾ اى والثانى مفعول ﴿وجواب﴾ اى والثالث جواب لشرط جازم مع الفاء اواذا كما مر ﴿وحال﴾ اى والرابع حال ﴿وتابع﴾ اى والخامس تابع لمفرد او لجملة لها محل من الاعراب • ولما فرغ من بيان المقدمة شرع فى المقصود وهو تقسيم المعمول وبيان حكم كل منه فقال ﴿ثم﴾ ان ﴿المعمول﴾ وهو معطوف على قوله ان الالفاظ يعنى اعلم اولا ان الالفاظ الموضوعة كذا ثم اعلم بعد ما علمته مالا يكون معمولا ان المعمول ﴿على نوعين معمول بالاصالة﴾ اى النوع الاول منهمـا معمول بالاصالة اى بقيام مقتضى الاعراب به ﴿ومعمول بالتبعية﴾ اى والثانى بسبب كونه تابعا لما قام به مقتضى الاعراب

النوع (الاول) وهو المعمول بالاصالة (اربعة اقسام) لان المعمولية لحسب اقتضاء العامل وهو رافع وناصب وجار وجازم فالمعمول (مرفوع ومنصوب) مشتركا بين الاسم والفعل (ومجرور) مختص بالاسم (ومجزوم) مختص بالفعل اصالة ولما سوق الاجمال التفصيل قال (اما) المعمول (المرفوع فتسعة) ثمانية منها اسم حقيقة او حكما وواحد فعل (الاول) من التسعة (الفاعل) قدمه لانه اصل المرفوعات لكونه عامله فعلا اصالة وهو قوى لفظى ونائب الفاعل نائب عنه والمبتدأ عامله معنوى وقوة العامل يقتضى قوة المعمول والنائبة يقتضى اصالة المنسوب عنه (وهو) اى الفاعل (ما) اى مرفوع (اسند اليه) اى نسب اليه بقرينة او بمعناه والنسبة التعلق والاسناد نسبة يصح السكوت عليها ونسبة بعض ما بمعنى الفعل لا ﴿ ١٤٥ ﴾ يصح السكوت عليها وحيث يراد بالموصـول المرفوع لايدخـل المفعول به وغيره من المتعلقات فى التعريف فلا ينتقض منعـا (الفعل) الاصطلاحى خرج به المبتدأ (التام) الذى لايحتاج الى خبر منصوب خرج به اسم الفعل الناقص (المعلوم) خرج به نائب الفاعل ذكر المعلوم لايغنى عن ذكر التام لان المعلوم مالا يكون مجهولا لايلزم منـه ان يكون تاما فكان معلوم كضرب وليس بتام نعم ذكر المجهول فى تعريف النائب مغن عنه لكنه اغنـاء المتأخر عن المتقدم ولا ضرر فيه (اوما) اى يلابس (بمعناه) اى معنى الفعل التام المعلوم مما يعمل عمل الفعل بما تقدم من الصفات غير اسم المفعول والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وليس المراد به ما هو المصطلح من ﴿ ـ ١٠ ـ ايوبى ﴾ التاسع من العامل القياسى بل هو اعم منه (نحو ضرب زيد) مثال الفاعل اسند اليه الفعل (وأقائم الزيدان) مثال لما اسند اليه معنى الفعل باسناد تام لما عرفت انه جملة فعلية وما نسبة غير تامة نحو زيد قائم اوقائم ابوه (وهيهات زيد) مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم الفعل اسنادا تاما (والثانى) من التسعة (نائب الفاعل) ولم يقل مفعول مالم يسم فاعله كما قال غيره لانه اخصر وهو ظاهر واظهر لان فيه دلالة على نيابته عن الفاعل ولانه لايصدق على درهما فى اعطى زيد درهما بخلاف ما قالوا قدمه لئلا يلزم الفصل

﴿الاول﴾ اى النوع الاول وهو المعمول بالاصالة ﴿اربعة اقسام﴾ من حيث اشتمالها لانواع الاعراب ﴿مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم﴾ فالاولان مشتركان بين الاسم والفعل والثالث مختص بالاسم والرابع مختص بالفعل ﴿الاول﴾ اى القسم المرفوع الاول ﴿الفاعل﴾ اى معمول يقال له الفاعل فى اصطلاح النحاة ﴿وهو﴾ اى الفاعل فى الاصطلاح ﴿ما﴾ اى مرفوع ﴿اسند﴾ بصيغة المجهول فعل ماض اى نسب نسبة اسنادية وقوله ﴿اليه﴾ متعلق به والضمير المجرور راجع الى ما وقوله ﴿الفعل﴾ بالرفع نائب فاعله وقوله ﴿التام﴾ صفة الفعل وقوله ﴿المعلوم﴾ صفة بعد صفة وقوله ﴿اوما بمعناه﴾ موصول وهو بصلته او موصوف وهو بصفته معطوف على الفعل واو ههنا للتنويع وهو بيان لنوعى الفاعل اى فكأنه قال الفاعل على نوعين احدهما ما اسند اليه الفعل والآخر ما اسند اليه اللفظ الذى يلابس بمعنى الفعل وهو اسم الفاعل وسائر الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر فقوله ما جنس شامل لجميع المرفوعات وقوله اسند اليه الفعل خرج به المبتدأ لانه ما اسند اليه الخبر وقوله التام احتراز عن مرفوع اسند اليه الفعل الناقص وقوله المعلوم احتراز عن ما اسند اليه الفعل المجهول وهو نائب الفاعل ﴿نحو ضرب زيد﴾ هذا مثال لما اسند اليه الفعل ﴿وأقام الزيدان﴾ مثال لما اسند اليه معنى الفعل وهو الصفة المشتقة ﴿وهيهات زيد﴾ مثال لما اسند اليه معنى الفعل الذى هو غير مشتق ﴿والثانى﴾ اى المرفوع الثانى من التسعة ﴿نائب فاعل﴾ ويقال له

بين النائب والمنوب عنه ولأصالته بالمعنى الذى ذكر ( وهو ) اى النائب (ما) اى مرفوع (اسند) اى نسب ( اليه الفعل ) خرج به المبتدأ ( التام ) خرج به مااسند اليه الناقص ( المجهول ) خرج به الفاعل (اومابمعناه) من اسم المفعول والمنسوب واسم المبنى للمفعول والمصدر المجهول ( نحو ضرب زيد وأمضروب الزيدان ) وزيد مضروب او مضروب غلامه او هاشمى او هاشمى غلامه واشغل من ذات النحيين واعجبنى ضرب زيد اى مضربيته ( ولا يكونان ) اى ﴿ ١٤٦ ﴾ الفاعل ونائبه شيأ (الا اسمين) صريحين كامثلة السابقة (او) ما (فى تأويله) اى الاسم الدال عليه اسمين من الجملة التى اريد بها لفظها اومعنى مصدرى لكونهما مسندا اليهما كل وقت (غير) وقت ( ان النائب قد يكون جارا و مجرورا ) لما قدسبق ان المتعلق قد يسند الى الجار والمجرور فيكون مرفوع المحل على انه نائب الفاعل فعلى هذا يكون غير بمعنى الا فى الاستثناء المتصل اعطى اعراب مدخولها اياها لكونها اسما فكان مستثنى مفرغاً لكن المشهور فى ألسنة المعربين انها هنا بمعنى الا بمعنى لكن ولايلزم من كونها بمعنى الا كونها عاملة عملها لانه كم من شئ يكون بمعنى شئ ولا يؤخذ كل حكمه ولو سلم يقدرله خبر فيكون المعنى الا ان النائب قديكون جارا ومجرورا ثابت فاعطى اعراب مدخولها اياها لكونها اسما واضيفت اليه فاحتيج الى عامل يصح المعنى به وذلك والله تعالى اعلم ان الحصر المفهوم من الكلام على معنى ويصح حصرهما على الاسمية حال كونها غير ثبوت كون النائب جارا ومجرورا ( نحو مر بزيد فيجب افراد عامله ) اى النائب الذى هو جار ومجرور لان العامل اذا اسند الى غير الضمير المتصل يجب افراده على ماسيجئ ( وتذكيره ) اى العامل ولو كان المجرور مؤنثا حقيقيا آدميا نحو مر بهند ولا مرت بهند هذا ثم ان قولهم بوجوب تذكير مااستدل الى الجار والمجرور وتعليلهم كتابة حتام والام وعلام بالالف لصيرورة ما الاستفهامية مع هذه الحروف

ايضا مفعول مالم يسم فاعله ﴿وهو﴾ اى نائب الفاعل ﴿مااسند﴾ اى مرفوع اسند اى نسب نسبة اسنادية ﴿اليه﴾ اى الى ذلك المرفوع ﴿الفعل التام المجهول﴾ خرج الفاعل بالقيد الاخير ﴿اوما﴾ اى او اسند اليه لفظ ﴿بمعناه﴾ اى ملابس بمعنى الفعل المجهول كاسم المفعول واسم المنسوب ﴿نحو ضرب زيد﴾ بصيغة المجهول مثال لمااسند اليه الفعل ﴿وأمضروب الزيدان﴾ مثال للجملة الفعلية التى مبتدؤها اسم مفعول ونائب فاعله سادمسد الخبر واما مثال اسم المفعول الذى اسند الى نائب فاعله وهو معه مركب فنحو زيد مضروب مثال لمااسند الى المستتر اوزيد مضروب غلامه وهو مثال لمااسند الى الظاهر اوزيد هاشمى ابوه مثال لاسم منسوب اسند الى الظاهر • ثم شرع فى بيان مسئلتهما فقال ﴿ولا يكونان﴾ اى لايكون الفاعل ونائبه لفظين من الالفاظ ﴿الا اسمين﴾ اى الايكونان اسمين وقوله ﴿اوفى تأويله﴾ ظرف مستقر معطوف على اسمين اى اويكونان فى تأويل الاسم وقوله ﴿غير﴾ بالنصب على الاستثنائية اى الا ﴿ان النائب قديكون جارا او مجرورا﴾ لماسبق ان متعلق الجار قديسند الى الجار والمجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل ﴿نحو مر بزيد﴾ فان مر فعل مجهول وزيد المجرور بالباء مرفوع المحل على انه نائب فاعله بخلاف الفاعل فانه لايسند الى الجار والمجرور وقوله ﴿فيجب﴾ معطوف على يكون يعنى انه اذا كان النائب جارا ومجرورا يجب ﴿افراد عامله﴾ اى جعل عامله مفردا وان كان المجرور تثنية وجمعا ﴿وتذكيره﴾ اى يجب جعله مذكرا وان كان المجرور مؤنثا فيقال مر بزيد ومر بزيدين ومر بزيدين ومر بهند وكذا اذا كان المجرور ضميرا يقال مر به ومر بهما ومر بهم ومر بها ومر بهما ومر بهن وانما كان كذلك لان الفعل تابع لفاعله

كالشئ الواحد لشدة الاتصال فصار الالف كانها فى الوسط يدلان على ان الجار كالجزء الاول من المجرور فكان المسند اليه هو الجار والمجرور فصارا كالمركب وان اعتبر الاعراب فى المجرور لصلاحيته له وهما من حيث هما لايوصفان بالتأنيث ولذا يجب تذكير العامل اذا اسند اليهما نعم يعتبر الجار معديا للعامل وبهذا يصير من تتمة العامل فكان الجار ذا الاعتبارين والاليق بالاسناد اليه اعتبار الاتصال اللفظى (ولا يجوز تقديمهما على عاملهما) بالاستقراء وقيل لئلا يلتبسا بالمبتدأ وقيل لان شدة الاتصال جعلتهما كالجزء الاخير من الفعل واقام صاحب اللباب لكونهما كالجزء تسعة شواهد فان اردت تفصيله فعليك ﴿ ١٤٧ ﴾ به ( ولا حذفهما معا ) من عامله لكون النسبة مأخوذة فيه وضعا (الامن المصدر وقدمر) بيان حذفهما معا منه ( وكل منهما) اى الفاعل ونائبه (قسمان مضمر) وهو ما وضع لمن يحكى عن نفسه او يخاطب اليه اولشئ ليس واحدا منهما تقدم ذكره لفظا اومعنى كما فى مثل قوله تعالى اعدلوا هواقرب للتقوى اوحكما كما فى ضمير الشان والقصة والضمير المبهم او اعتبارا كما فى مثل عم يتساءلون لتعينه كانه ذكر ( ومظهر ) وهو بخلافه ( فالمضمر ) الذى هو الفاعل اونائبه الفاء فى امثاله تفصيلية لا جوابية (ايضا) كالفاعل ونائبه ( على قسمين مستتر ) اى منوى مع العامل واعتبارى ليس بملفوظ حقيقة بل حكما بان حكم بملفوظيته لاجراء احكام اللفظ عليه من الفاعلية والمؤكدية والعطف عليه وغيرها ( وبارز ) متصل بقرينة الالحاق وهو لفظ حقيقة ولايستعمل الا بما اتصل به (فالمستتر ايضا ) اى كالمضمر (قسمان) الاول (واجب الاستتار) اى واجب استتاره ملتبس (بحيث لايجوز ابرازه) لعدم محله على مايأتى بدل من واجب او خبر بعد خبر ويجوز نصبه على ان يكون حالا من الضمير الملحوظ فى الاستتار (ولايسند عامله الا اليه) اى لايجوز اسناد عامله الى غيره ضميرا او اسما ظاهرا والا لكان جائز الاستتار ( و ) الثانى ( جائز الاستتار ) يكون بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة

فى الافراد والتذكير وليس بتابع لمفعوله ولما حذف فاعله اسند الى المجرور وهو ليس بفاعله حقيقة ﴿ولا يجوز تقديمهما﴾ اى تقديم الفاعل ونائبه ﴿على عاملهما﴾ وهذا امر استقرائى يعنى انه لايستعمل العامل لهما الامقدما وان جاز تقديمهما عقلا واستدل بعضهم بان الفاعل لايجوز تقديمه لانه لو قدم التبس بالمبتدأ ولانه كالجزء الثانى من عامله ولو قدم عليه لزم تقديم الجزء وهذا الاستدلال منقوض فى حق النائب كذا قاله الشارح وقوله ﴿ولا حذفهما معا﴾ يعنى انه لايجوز حذف الفاعل ونائبه عن العامل بحيث يبقى العامل بلا فاعل ولا نائبه وانما قال معا فان حذف احدهما مع ذكر الآخر جائز وقوله ﴿الا من المصدر﴾ استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف اى لايجوز حذفهما من عامل الا من المصدر فانه يجوز حذف الفاعل منه ﴿وقدمر﴾ اى بيان حذفهما معا منه * ثم شرع فى بيان اقسامهما فقال ﴿وكل منهما﴾ اى من الفاعل ونائبه ﴿قسمان مضمر﴾ اى الاول مضمر ﴿ومظهر﴾ اى والثانى مظهر والمضمر ماوضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا اومعنى والمظهر ماليس كذلك ﴿فالمضمر ايضا﴾ اى كانقسام مطلق الفاعل ﴿على قسمين مستتر﴾ اى احدهما ضمير مستتر موجود فى النية وليس له وجود لفظى وخطى ﴿وبارز﴾ اى والآخر بارز اى متصل بعامله وقرينة هذا القيد ماسيأتى ﴿فالمستتر ايضا﴾ كانقسام مطلق المضمر ﴿قسمان واجب الاستتار﴾ اى واجب استتاره وهذه الاضافة لفظية مثل حسن الوجه اى القسم الاول واجب الاستتار ﴿بحيث﴾ اى ملابسا بحيث ﴿لايجوز ابرازه ولايسند عامله الا اليه﴾ اى الى ذلك المستتر ولايجوز اسناده الى الظاهر ﴿وجائز الاستتار﴾ اى والقسم الثانى جائز استتاره ﴿بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة﴾ اى ويسند تارة

الى اسم ظاهر ) او الى ضمير منفصل نحوزيد ماضرب الا هو واراغب انت على وجه والتخصيص بالاسم الظاهر لكثرته ( والاول ) اى واجب الاستتار ( فى المتكلمين ) اى المتكلم وحده والمتكلم معه غيره (والمخاطب) لا الغائب (المفرد) لاالتثنية والجمع (المذكر) لاالمؤنث والمنفيات سيجئ كائنة (من غيرالماضى) مضارعا او امرا ونهيا وما من ﴿ ١٤٨ ﴾ الماضى يجئ لانه لم يسمع اسناده الى غيره ولان الابراز فى الضمير اصل لانه ليس باعتبار محض كالمستتر والماضى اصل بالنسبة الى ماعداه فاعطى الاصل الاصل والمستترفرع لاعتباريته فالمناسب اعطاؤه للفرع (نحو اضرب) للمتكلم وحده ( ونضرب ) لغيره (وتضرب) للمخاطب المذكر (وفى اسم فعل الامر) لان حكمه حكم مسماه ولذا يجوز فى اسم فعل الماضى نحو هيهات زيد ( نحو نزال ) لمعنى انزل ( وصه ) بمعنى اسكت (ومه) لمعنى اكفف (وفى افعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل ) وفيها يعمل فى الفاعل الظاهر وفى غيرها لايعمل فيه الاعلى ضعف كما مر قال فى مغنى اللبيب ومن المشكل قوله «فخير نحن عندالناس» لان نحن ان قدر فاعلا على ان يكون خبرمبتدأ لزم عمل افعل فى غير مسئلة الكحل وهوضعيف وان قدرمبتدأ لزم الفصل باجنبى بين افعل ومن وخرجه الفاضل العصام على ان نحن مبتدأ ومنكم مفسر لمنكم المحذوف والتقدير فخير منكم نحن فحذف فقسير وخرجه ابو على وان تبعه على ان نحن تأكيد لضمير افعل والمبتدأ نحن المقدر بقرينة المذكور (نحوزيد افضل من عمرو وفى) مفرد ( اسم الفاعل واسم المفعول وماكان بمعناها ) من اسم المستعار والمنسوب ( وفى الصفة المشبهة

﴿الى اسم ظاهر والاول﴾ اى واجب الاستتار ﴿فى المتكلمين﴾ بصيغة التثنية وهو ظرف مستقر خبر للمبتدأ اى يكون فى المتكلم وحده والمتكلم مع الغير وقوله ﴿والمخاطب﴾ بالجر معطوف على المتكلمين اى ويكون فى المخاطب ﴿المفرد المذكر من غير الماضى﴾ اى حال كون المتكلمين والمخاطب المفرد من غير الماضى فانهما فى الماضى بارزان ليسا بمستترين نحو ضربت وضربنا وضربت والمراد من غير الماضى هو المضارع بانواعه سواء كان امرا أو نهيا وسواء كان مثبتا او منفيا ﴿نحو اضرب﴾ مثال المتكلم وحده ﴿و﴾ مثاله مع الغير ﴿نضرب و﴾ مثال المخاطب ﴿تضرب﴾ فان فاعل هذه الثلاثة هو انا فى الاول ونحن فى الثانى وانت فى الثالث مستترات تحتها ابدا ولا يسند هذه الثلاثة الا الى ماتحته من الضمائر ﴿وفى اسم فعل الامر﴾ معطوف على قوله فى المتكلمين اى ويكون واجب الاستتار فى اسم فعل كان بمعنى الامر ﴿نحو نزال﴾ بمعنى انزل ﴿وصه﴾ بسكون الهاء بمعنى اسكت ﴿ومه﴾ بفتح الميم وسكون الهاء بمعنى اكفف وحكم كل واحد من الثلاثة حكم مسماه الذى هو الامر المخاطب فيدخل فى حكم المخاطب المفرد المذكر ويستتر انت تحته على سبيل الوجوب واما حكم اسم فعل يكون بمعنى الماضى فحكم الماضى الغائب الذى يجوز استتار فاعله واظهاره نحو هيهات زيد وزيد هيهات ﴿وفى افعل التفضيل﴾ معطوف على ماقبله اى ويكون واجب الاستتار ايضا فى اسم التفضيل ﴿فى غير مسئلة الكحل﴾ واما فى مسئلة الكحل وهى التى سبقت فى باب العامل فهو جائز الاستتار ﴿نحو زيد افضل من عمرو﴾ فان فاعل افضل هو ضمير غائب تحته مستتر ابدا ﴿وفى اسم الفاعل والمفعول وما كان﴾ اى وفى الصفة التى كانت ﴿بمعناهما﴾ اى بمعنى اسم الفاعل والمفعول وهو الاسم المستعار فانه بمعنى اسم الفاعل اعنى مجترئ واسم المنسوب فانه بمعنى اسم المفعول ﴿والصفة﴾ بالجر معطوف على ماقبله اى وفى الصفة ﴿المشبهة

والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن فى الفاعل) ونائبه او المراد بالفاعل المرفوع (الظاهر) واذا وجد فلا يجب الاستتار وسيأتى (نحو جاءنى ضارب او مضروب او اسد) اى مجترئ (ناطق) هذا قرينة الاستعارة ( او هاشمى ) اى منسوب الى بنى هاشم ( اوحسن ونحو فى الدار زيد ) اعاد نحو لئلا يتوهم انه داخل تحت المجئ لا معطوف عليه ثم ان كون هذا المثال مما يجب فيه ﴿ ١٤٩ ﴾ الاستتار ليس وجهه ظاهرا لان الاسم الظاهر الذى بعد الظرف ان قدر مبتدأ كما هو مذهب الجمهور فالاعتماد ثابت فيجوز فى الدار غلامه زيد لانه مرجع الضمير وان كان متأخرا لفظا الا انه مقدم رتبة فيكون مما يجوز فيه الاستتار وان قدر انه فاعل كما هو مذهب الاخفش والكوفيين لان عندهم يجوز عمل الظرف وشبه الفعل فى المرفوع بعده بلا اعتماد فيكون ايضا مما يجوز فيه الاستتار لان عمله فى المرفوع بعده ليس بحتم وايا كان لايخلو عن قلق نعم جعل المثال المذكور فى المغنى مما لااعتماد له لكن على تقدير ان يكون المرفوع بعده فاعلا لامبتدأ ويكون ( فى تثنيتى اسم الفاعل واسم المفعول ) مذكرين او مؤنثين ( وجمعهما السالم ) قيد به لان المكسر لايجب فيه الاستتار لانه كما يجوز هم رجال قيام يجوز قيام غلمانهم مذكرا او مؤنثا قد اطلقت (مطلقا) ولم تقيد بعدم وجود شرط العمل لانه لولم يجب الاستتار لزم ان يسند الى الظاهر وما اسند الى الظاهر يجب افراده على ماسيأتى والعلامات حروف بدليل تغيرها باختلاف العوامل والضمير لايتغير فتعين الاستتار لكون النسبة معتبرة فيها ( نحو جاءنى رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون ) وجائتنى نساء صالحات اومستورات (و) يكون

﴿والظرف المستقر﴾ فان الاستتار واجب فيهن ﴿اذا لم يوجد شرط عملهن﴾ فى الفاعل الظاهر فانه لو وجد شرط عملهن جاز الاستتار والاظهار ﴿نحو جاءنى ضارب﴾ هذا مثال لاسم الفاعل الذى لم يوجد شرط عمله فى الظاهر ففاعله مستتر تحته وكذا قوله ﴿او مضروب﴾ اى جاءنى مضروب ﴿او اسد ناطق﴾ اى جاءنى اسد اى مجترئ ناطق ﴿او هاشمى﴾ اى جاءنى هاشمى ﴿او حسن﴾ اى جاءنى حسن وقوله ﴿ونحو﴾ معطوف على نحو السابق اى ونحو ﴿فى الدار زيد﴾ فان فواعل كل من المذكورات مستتر لعدم اعتمادهن على شئ وكذا فى الدار ظرف مستقر وفاعله المنتقل من المتعلق المحذوف مستتر تحته وهو مع فاعله جملة او مركب مرفوع محلا خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكو زيد فاعلا ظاهرا له لعدم اعتماده على شى من الاستفهام والنفى وغيرهما واعادة لفظ نحو ههنا لئلا يتوهم عطف زيد على ضارب ويكون فى الدار ظرفا لغوا حتى يكون التقدير جاءنى فى الدار زيد ﴿وفى تثنيتى اسم الفاعل﴾ اى ويكون واجب الاستتار ايضا فى تثنيتى اسم الفاعل ﴿والمفعول﴾ سواء كان تثنية المذكر او المؤنث ﴿وجمعهما﴾ اى وفى جمع اسم الفاعل والمفعول ﴿السالم مطلقا﴾ يعنى حكم تثنيتهما وجمعهما ليس كحكم مفردهما فان وجوب الاستتار فى مفردهما مقيد بعدم وجود شرط عملهما بخلاف حكمهما ههنا فان الاستتار واجب فى تثنيتهما وجمعهما السالم سواء وجد شرط عملهما اولا ﴿نحو جاءنى رجلان ضاربان او مضروبان﴾ اى جاءنى رجلان مضروبان ﴿او رجال﴾ اى جاءنى رجال ﴿ضاربون او﴾ جاءنى رجال ﴿مضروبون﴾ فان المذكورات وان وجد شرط عملهن لوجود الاعتماد على الموصوف يكون فاعلهن مستترات تحتهن وهو هما فى التثنية وهم فى الجمع المذكر السالم وهن

( فى عدا وخلا ) حال كونهما (فعلين) اذ حرفين لايعملان الرفع ( وفى ماعدا وما خلا ) مامصدرية مختصة بالفعل فلا يحتملان الحرفية الافى رواية ضعيفة عن الاخفش ( وفى ليس ولا يكون ) حال كونهن ( فى باب الاستثناء ) اى مستعملان فى الاستثناء بان يكون قبلها متعدد يجوز استثناء مابعدها عنه وانما وجب فيها لئلا يتصرف فيها بالتثنية والجمع وتكون ١٥٠ كالا التى هى الاصل فى هذا البـاب ( نحو جاءنى القوم عدا او خلا) اى الجائى منهم اوالبعض اوالمجئ (زيدا او ليس) الجائى منهم (زيدا او لايكون) الجائى منهم ( زيدا ) وسيجئ تحقيقه ان شاءالله تعالى (والثانى) اى جائز الاستتار يوجد (فى الغائب المفرد والغـائبة المفردة ) من الفعل بقرينة المقـابلة لا التثنية والجمع وسـيأتيان ( نحو زيد ضرب او يضرب او ليضرب اولا يضرب وهنـد ضربت) التاء للتأنيث لاجتماعه مع الفاعل الظاهر(اوتضرب اولتضرب) مثال الغائبة المفردة (ويقال ضرب زيد) باسناده الى الاسم الظاهر ( وكذا البواقى ) نحو يضرب او ليضرب اولا يضرب زيد وضربت اوتضرب اولتضرب اولا تضرب هند فاذا كان هكذا ( فلايستتر فيه ضمير ) لعدم جواز تعدد الفاعل (و) يكون ( فى شـبه الفعل ) اى فيا يشبه الفعل فى العمل بعمله كعمله (مما ذكر) من الاشـياء التى ذكرت من اسم الفاعل والمفعول ومابمعناهما والصفة المشـبهة وافعل التفضيل والظرف المسـتقر ( اذا وجد شرط عمله ) اى عمل شبه الفعل فى الفاعل الظاهر كما ذكر فى بحثه ( غير التثنية والجمع المذكرين ) من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما السالم فانه يجب الاستتار فيها على مامر

فى الجمع المؤنث السالم ﴿وفى عدا﴾ اى ويكون وجوب الاستتار فى عدا ﴿وخلا﴾ وقوله ﴿فعلين﴾ حال منهما اى حال كونهما فعلين وهو احتراز عن كونهما حرفى جر فانه لايتصور فى الحروف الاستتار فضلا عن الوجوب ﴿وفى ماعدا وماخلا﴾ اى ويكون ايضا فى ماعدا وماخلا فان وجود ماالمصدرية فيهما يكون نصا على كونهما فعلين ﴿وليس﴾ اى وفى لفظ ليس ﴿ولايكون﴾ اى وفى لفظ لايكون حال كونهما مستعملين ﴿فى باب الاستثناء نحو جاءنى القوم عدا﴾ اى جاوز ذلك الجائى ﴿زيدا اوليس﴾ اى جاءنى القوم ليس الجائى منهم ﴿زيدا اولايكون﴾ اى جاءنى القوم لايكون الجائى منهم ﴿زيدا﴾ ولما فرغ مما وجب فيه الاستتار شرع فى القسم الثانى الذى جاز فيه الاستتار فقال ﴿والثانى﴾ اى جائز الاستتار يكون ﴿فى الغائب المفرد والغائبة المفردة﴾ من الماضى اوغيره ﴿نحو زيد ضرب﴾ هذا مثال للغائب المفرد وفاعله مستتر من الماضى ﴿او يضرب﴾ اى اوزيد يضرب هذا مثال ايضا من المضارع ﴿اوليضرب﴾ اى زيد ليضرب ﴿اولايضرب﴾ اى زيد لايضرب ﴿وهند ضربت وتضرب اولتضرب اولاتضرب﴾ مثال للغائبة المفردة وفاعله مستتر ﴿ويقال﴾ اى كما يجوز استتاره فى الامثلة السابقة يجوز ايضا ان يقال ﴿ضرب زيد وكذا البواقى﴾ اى يضرب زيد اوليضرب زيدا اولايضرب زيد اوضربت هند اوتضرب هند اولاتضرب هند ﴿ولايستترفيه﴾ اى فى نحو ضرب زيد ﴿ضمير حينئذ﴾ اى حين اذا اسند الى الفاعل الظاهر ﴿وفى شبه الفعل﴾ اى ويكون ايضا فى اسم يشبه الفعل ﴿مماذكر﴾ اى من اسم الفاعل والمفعول ومابمعناهما والصفة المشبهة وافعل التفضيل والظرف المستقر ﴿اذاوجد﴾ يعنى ان الاستتار جائز فى هذا الذى ذكر عند وجود ﴿شرط عمله﴾ اى عمله كل واحد منها فى الفاعل الظاهر وقوله ﴿غير التثنية﴾ بالنصب حال من مافى قوله مماذكر اى حال كون ماذكر غير التثنية ﴿والجمع المذكورين﴾ وهو صفة للتثنية والجمع اى غير التثنية والجمع اللذين ذكرا فيما قبل فان الاستتار واجب فيهما وكذا تثنية اسم

( نحو زيد ضارب اومضروب او اسد ناطق اوهاشمى او فى الدار ويقال زيد غلامه ) وأضارب الزيد ان وجاءنى رجل ضارب غلامه وجاءنى زيد راكبا غلامه (وكذا البواقى) فى مثل زيد مضروب غلامه او اسد غلامه اوهاشمى اخوه اوحسن علمه او فى الدار فرسه ( فلا ١٥١ يستترفيه) لمامر (واما) الضمير ( البارز ) لا المستتر فانه سبق (المتصل) لاالمنفصل فانه لابحث عنه هنـا فكأن ( فى ثـانى الافعال ) ماضيا او مضارعا او امرا اونهيا غائبا اومخاطبا مذكرا او مؤنثـا لافعل التعجب فانه لايتصرف لم يستثنه فانه لايتبادر (وهو) اى البارز المتصل فيها (الالف نحو ضربا وضربتا) التاء علامة التأنيث كما فى الواحـدة ( وضربتما ) وزيدت الميم لئلا يلتبس بالف الاشباع والتاء علامة للمخاطب ليطرد التثانى وقيل ان الضمير هو التاء كما فى الواحد والالف لدفع الالتباس بالمفرد والميم لمثل ماذكر وقيل هو تاء والانسب الاول لما فيه الاطراد ( ويضربان وتضربان وليضربا ولايضربا ولاتضربا وفى جمعهما المذكر) غائبا اومخاطبا (وهو) اى البارز فيه (الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتمو ) لانه يعود الواو عند اتصال الضمير المنصوب والضمائر مما يرد الاشياء الى اصولها وقيل الضمير التاء وحدها وقيل المجموع والاظهر ما فى المتن لاطراد المجموع وحذفت لانه مع الميم بمنزلة اسم ولا يوجد فى اخر الاسم واو مضموم ماقبلها غير هو ولما حذفت اسكنت الميم للتخفيف ( ويضربون وتضربون وليضربوا

المفعول وجمعه ﴿نحو زيد ضارب او﴾ زيد ﴿مضروب او﴾ زيد ﴿اسد ناطق او﴾ زيد ﴿هاشمى او﴾ زيد ﴿حسن او﴾ زيد ﴿فى الدار﴾ وهذا كله مثال لما يستتر الفاعل تحته ويرجع الى المبتدأ مع ان كلا منها مما وجد شرط عمله لوجود الاعتماد على المبتدأ ثم بين الطرف الآخر من الجواز فقال ﴿ويقال﴾ اى ويجوز ان يقال ﴿زيد ضارب غلامه﴾ باسناد الضارب الى الفاعل الظاهر ﴿وكذا البواقى﴾ وهى زيد مضروب غلامه وزيد اسد ناطق غلامه وزيد هاشمى ابوه وزيد حسن وجهه وزيد فى الدار غلامه ﴿فلايستتر﴾ اى لا يستتر الضمير فيماذكر من البواقى لكون الاسناد فيهن الى متعلق زيد • ولما فرغ فى بيان الضمير المستتر بنوعيه شرع فى بيان البارز المتصل فقال ﴿واما البارز المتصل فى ثانى الافعال وهو﴾ اى البارز الذى يكون فى ثانى الافعال ﴿الالف نحو ضربا﴾ فى تثنية الماضى الغائب ﴿وضربتا﴾ فى تثنية مؤنثه ﴿وضربتما﴾ فى تثنية المخاطب والمخاطبة فالالف فى كل من الثلاثة ضمير بارز مرفوع محلا على انه فاعله والتاء فى ضربتا علامة التأنيث وفى ضربتما علامة الخطاب والميم فيه زائدة لدفع الالتباس بالف الاشباع هذه امثلة ثانى الماضى واما امثلة غيره من المضارع والامر والنهى فقوله ﴿ويضربان﴾ فى تثنية الغائب المضارع ﴿وتضربان﴾ فى تثنية الغائبة والمخاطب والمخاطبة ﴿وليضربا﴾ فى تثنية الامر الغائب ﴿واضربا﴾ فى تثنية الامر الحاضر ﴿ولايضربا﴾ فى تثنية النهى الغائب ﴿ولاتضربا﴾ فى تثنية النهى الغائبة والمخاطب والمخاطبة ﴿وفى جمعهـا﴾ اى ويكون البارز ايضا فى جمع الافعال المذكورة ﴿المذكر﴾ بالجر صفة الجمع ﴿وهو﴾ اى البارز المتصل الذى يكون فى جمعها ﴿الواو﴾ ملفوظة اومقدرة ﴿نحو ضربوا﴾ فى الجمع المذكر الغائب والواو ملفوظة ﴿وضربتم﴾ فى الجمع المخاطب والواو مقدرة ﴿اذ اصله﴾ اى لان اصل ضربتم ﴿ضربتموا﴾ كما قرئ به فى قراءة قالون وابن كثير فيكون فى قراءتهما ملفوظة هذا فى الماضى واما فى المضارع فقوله ﴿ويضربون﴾ فى جمع المذكر الغائب ﴿وتضربون﴾ فى جمع المذكر المخاطب وقس عليه الامر والنهى وهو ليضربوا فى جمع

واضربوا ولا يضربوا ولاتضربوا وفى جمعها) اى الافعال (المؤنث) غائبا او مخاطبا (وهو) اى الضمير البارز فيه (النون نحو ضربن وضربتن) ﴿ ١٥٢ ﴾ وشدد النون لان اصله ضربتمن قياسا على التثنية قلبت الميم نونا فادغم ( ويضربن وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن وفى المخاطب) والغائب والغائبة تقدما (المفرد) والتثنية والجمع ذكرا (مذكرا كان اومؤنثا والمتكلم وحده كائنين ( فى الماضى واحوالهما فى غير الماضى سبقت (وهو) اى الضمير (فيهما التاء نحو ضربت) ملتبسا (بحركات التاء) فتحها فى المخاطب وكسرها فى المخاطبة وضمها فى المتكلم (وفى المتكلم معه غيره كائنا) فى الماضى ايضا (وهو) اى البارز فيه (نا نحو ضربنا وفى المخاطبة المفردة) والتثنية والجمع مرا ( فى غير الماضى ) مضارعا او امرا او نهيا وفى الماضى ماذكر (وهو) اى الضمير البارز المتصل فيها (الياء) هذا عند الجمهور وعند الاخفش هى علامة التانيث والضمير مستتر وجوبا ( نحو تضربين واضربى ولاتضربى) هذا وللاستتار وجوبا وجوازا والابراز تعيين محالهما وتعيين البارز مناسبات ذكرت فى المطولات (واما المظهر) الذى هو الفاعل ونائبه ( فظاهر )

المذكر الامر الغائب واضربوا فى جمع المذكر الامر الحاضر ولايضربوا فى جمع المذكر النهى الغائب ولا تضربوا فى جمع المذكر النهى الحاضر ﴿وفى جمعها﴾ اى ويكون البارز ايضا فى جمعها اى فى جمع الافعال ﴿المؤنث وهو﴾ اى الضمير البارز فيهن ﴿النون﴾ اى المفتوحة المخففة ﴿نحو ضربن﴾ فى جمع المؤنث الغائبة ﴿وضربتن﴾ فى جمع المؤنث المخاطبة وهى النون المفتوحة المشددة وانما شددت لان النون الاولى مقلوبة عن ميم اذ اصله ضربتمن ﴿ويضربن﴾ فى جمع المؤنث الغائبة للمضارع ﴿وتضربن﴾ فى جمع المؤنث المخاطبة له ﴿وليضربن﴾ فى جمع المؤنث للامر الغائب ﴿واضربن﴾ فى جمع المؤنث للامر الحاضر ﴿ولا يضربن﴾ فى جمع المؤنث الغائبة للنهى ﴿ولا تضربن﴾ فى جمع المؤنث للنهى الحاضر ﴿وفى المخاطب المفرد﴾ اى ويكون البارز ايضا فى المخاطب المفرد ﴿مذكرا كان﴾ اى ذلك المخاطب ﴿اومؤنثا والمتكلم﴾ بالجر معطوف على المخاطب اى وفى المتكلم وحده وقوله ﴿فى الماضى﴾ ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للمخاطب والمتكلم اى فى المخاطب والمتكلم الكائنان فى الماضى ﴿وهو﴾ اى ذلك البارز المتصل فى المخاطب والمتكلم ﴿التاء نحو ضربت﴾ وقوله ﴿بحركات التاء﴾ حال من ضربت اى ملتبسا بالحركات الثلاثة فى التاء فانه ان كانت التاء مضمومة تكون للمتكلم وان كانت مفتوحة تكون للمخاطب وان كانت مكسورة تكون للمخاطبة ﴿والمتكلم﴾ بالجر ايضا عطف على المخاطب اى ويكون البارز فى المتكلم ﴿معه غيره﴾ فقوله معه ظرف مستقر وقوله غيره مرفوع على انه فاعله والجملة حال من المتكلم ﴿وفى الماضى﴾ صفته ﴿ايضا﴾ اى كما كان التاء فى المتكلم وحده له ﴿وهو﴾ اى ذلك البارز المتصل ﴿نا﴾ اى لفظ نا ﴿نحو ضربنا وفى المخاطبة﴾ اى ويكون البارز ايضا فى المخاطبة ﴿المفردة فى غير الماضى﴾ فانه فى الماضى بكسر التاء كما مر ﴿وهو﴾ اى ذلك البارز الواقع فيها ﴿الياء نحو تضربين﴾ فى المخاطبة للمضارع ﴿واضربى﴾ فى الامر الحاضر ﴿ولاتضربى﴾ فى النهى الحاضر • ولما فرغ من احوال ما اسند اليه من المضمر شرع فى بيان المظهر فقال ﴿واما المظهر﴾ اى واما الفاعل او نائبه اذا وقعا غير مضمر مستتر او بارز ﴿فظاهر﴾ اى وهو ظاهر فانه غير المضمر

غير محتاج الى بيان بمثال اوغيره ولكن للعامل بالنسبة اليه احوال يجب بيانها ومعرفتها فنقول ( واذا اسند اليه) اى المظهر (العامل) اى عامل كان (يجب افراده) اى العامل وقدسبق انه يجوز ان يجمع جمع المكسر كما اذا قلت جاءنى رجال قعود غلمانهم ولم يتعرض له لندوره ولا يجوز ان يراد بالعامل الفعل وما يوازن لان الصفة المشبهة ليست مما يوازن وقد وجب الافراد فيها اذا ﴿ ١٥٣ ﴾ اسندت الى الفاعل الظاهر وانما وجب افراده حينئذ لانه اذا كان العامل فعلا وطابق الاسم الظاهر فى التثنية والجمع لزم تعدد الفاعل لما عرفت ان الالف والواو والنون ضمير الفاعل وحمل عليه شبه الفعل ومثل قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ليس مما اسند الى الظاهر بل الفاعل واو الجمع والذين ظلموا اما مبتدأ او بدل من الضمير والاضمار قبل الذكر جائز فى العمدة بشرط التفسير وقيل الواو حرف ليس بضمير والفاعل الاسم الظاهر (وغيبته) اى العامل اذ وضع الظاهر للغيبة والمتكلم والمخاطب يجب اسنادهما الى الضمير بارزا او مستكنا ( ولو كان) المظهر ( مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان اوالزيدون) ونحو ضرب زيد (وان كان) المظهر المسند اليه ( مؤنثا ) لامذكرا فانه يجب تذكير عامله (حقيقيا) لالفظيا وسيجئ حكمه وماهو كائنا (من الآدميين) لامن غيرهم كناقة وغرفة وحكمه يأتى (مفردا أو مثنى) لاجمعا كالمسلمات والنساء وسيأتى حكمه (متصلا بعامله) الفعل وشبهه لامنفصلا عنه وسيذكر انه لايجب تأنيث عامله ( يجب تأنيثه ) اى عامله ليدل على تأنيث الفاعل من اول الامر ولكون

من الفواعل • ولما كانت احوال مسنده مختلفة اراد ان يبينها فقال ﴿واذا اسند اليه﴾ اى الى الفاعل المظهر او نائبه ﴿العامل﴾ اى الفعل العامل ﴿يجب افراده﴾ اى يجب ايراد ذلك الفعل مفردا ﴿وغيبته﴾ اى ويجب ايضا ايراده على صيغة الغائب ﴿ولوكان﴾ اى ذلك الفاعل المظهر ﴿مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان او﴾ ضرب ﴿الزيدون﴾ فان الفاعل فيهما مثنى ومجموع ولكن عامله الذى هو ضرب مفرد وغائب • اعلم ان لو وان استعملتا فيما يكون الحكم فى نقيض المذكور اولى من المذكور ويقال لهما الوصلية وهو هنا ان المذكور هو المثنى والمجموع ولو كان افراده واجبا فيهما فوجوبه فى نقيضهما وهو المفرد اولى واحفظ هذا وانما وجب افراده فانه لوكان الفعل العامل مطابقا للمثنى والمجموع لزم ان يكون على صيغة المثنى والمجموع وقد عرفت ان الف التثنية وواو الجمع فى الافعال هما فاعلان لها فيلزم حينئذ ان يكون للفعل فاعلان احدهما البارز والآخر هو المظهر فلايجوز هذا للزوم تعدد الفاعل وانما وجب غيبته فان المخاطب والمخاطبة لايجوز اسنادهما الى المظهر فانه ان كان الفعل ماضيا ففاعله فيهما ضمير بارز وان كان مضارعا ففاعل المخاطب مستتر تحته على سبيل الوجوب وفاعل المخاطبة بارز البتة وهذا الحكم مختص بالفعل فان اسم الفاعل والمفعول فاعلهما فى التثنية والجمع مستتر تحتهما والالف والواو فيهما ليسا بضميرين بل هما اعراب وتطبيقهما للضمائر التى تحتهما واجب والله اعلم ﴿وان كان﴾ اى المظهر ﴿مؤنثا حقيقيا﴾ لامؤنثا لفظيا كما سيجئ تعريف الحقيقى واللفظى ﴿من الآدميين﴾ اى حال كون ذلك المؤنث الحقيقى من مؤنث بنى آدم لامن غيره من الحيوانات ﴿مفردا﴾ اى حال كون ذلك المؤنث مفردا ﴿ اومثنى ﴾ يعنى لاجمعا ﴿متصلا﴾ اى حال كونه متصلا ﴿بعامله﴾ اى بعامله الذى هو فعل اومايشابهه يعنى انه لايكون منفصلا عنه بان يتوسط بينه وبين عامله غيره ﴿يجب تأنيثه﴾ اى تأنيث عامله مطابقا لذلك المظهر ولايجوز تذكيره

ذلك المؤنث اصلا وحكى سيبويه عن بعض العرب انه قال قال فلانة استغناء بلفظ المؤنث عن علامته ( ان كان )
العامل ( متصرفا ) بان يجئ الماضى والمضارع والامر وغير ذلك من المشتقات وان لم يكن متصرفا فلا يجب
لالحاقه بالحروف بعدم التصرف بل يجوز بالنظر الى فعليته مثل نعم اونعمت المرأة هند وليس اوليست هند
عاملة وكاد اوكادت المرأة تخرج ﴿ ١٥٤ ﴾ ( مثل ضربت هند او الهندان ) مثال لاسناد الفعل ( وزيد
ضاربة جاريته ) مثال لاسناد شبه الفعل ( وكذا ) الحكم من وجوب تأنيث العامل او ويجب تأنيث العامل مثل ذلك الوجوب ( اذا اسند ) العامل ( الى ضمير المؤنث ) اى الى ضمير الراجع الى مؤنث حقيقيا اوغير حقيقى ايذانا بتأنيث المسند اليه من اول وهلة ولخفاء الضمير ولكن اذا كان اللفظ مؤنثا والمعنى مذكرا و بالعكس يجوز الوجهان الا اذا كان المؤنث علما لمذكر فانه فى حكم المذكر الا فى منع الصرف على ما يأتى وفى الجمع فانه يجمع كذى التاء حال كون المؤنث ( غير جمع المذكر المكسر العاقل ) فانه وان كان مؤنثا بتأويله بالجماعة لا يجب تأنيث عامله على ماسيجئ ( نحو هند ضربت اوضاربة ) مثال لما اسند الى ضمير المؤنث الحقيقى من اللاآدميين وما من غيرهم من الحيوان نحو الناقة سارت اوسائرة ونحو ( الشمس طلعت او طالعة ) مثال لضمير غير الحقيقى ( وفى ) اسناد ( غيرهما ) اى المؤنث الحقيقى المذكور وضمير المؤنث ( يجوز تأنيث عامله ) اى عامل الغير اعتبارا لتأنيثه ( وتذكيره ) اى العامل نظرا الى عدم عراقته فى التأنيث نظرا الى وجود الفصل وضعف الاستدعاء ولما كان ظاهر قوله غيرهما شاملا للمذكر اخرجه بقوله ( ان كان ) ذلك الغير ( مؤنثا ) فذلك

﴿ان كان﴾ اى هذا الوجوب معوجود ماذكر مقيد بقوله ان كان ذلك العامل ﴿متصرفا﴾ واما ان لم يكن من الافعال المتصرفة فلا يجب تأنيثه ايضا كما اذا كان العامل من فعل المدح والذم والتعجب فان فعل التعجب لا يتغير اصلا واما فعل المدح والذم فيجوز تذكيره وتأنيثه ﴿نحو ضربت هند او الهندان﴾ فان هندا مؤنث حقيقى من الآدميين متصل بعامله وان عامله من الافعال المتصرفة وهذا مثال لما اسند اليه الفعل وقوله ﴿وزيد ضاربة جاريته﴾ مثال لما اسند اليه شبه الفعل فان ضاربة وان كان مما اجرى على زيد لكونه خبراله لكنه فى الحقيقة مسند الى متعلقه وهو جاريته فالجارية مؤنث حقيقى من الآدميين غير منفصلة عن عامله والمسند اسم فاعل مشتق من الافعال المتصرفة ﴿وكذا﴾ اى الحكم فى وجوب التأنيث كحكم ماذكر ﴿اذا اسند﴾ اى العامل ﴿الى ضمير المؤنث﴾ اى لا الى الظاهر بان يكون تحته ضمير راجع الى مؤنث مطلقا سواء كان ذلك المؤنث آدميا اوغير آدمى وسواء كان المؤنث حقيقيا اوغير حقيقى وقوله ﴿غير جمع المذكر﴾ منصوب على انه حال من المؤنث اى حال كون ذلك المؤنث الغير الغير الحقيقى غير جمع المذكر ﴿المكسر العاقل﴾ فانه وان كان داخلا فى المؤنث الحقيقى لكونه مؤنثا باعتبار الجماعة لكنه اذا اسند الفعل الى ضميره لا يجب تأنيثه بل يجوز تأنيثه وتذكيره كماسيجئ وقوله ﴿نحو هند ضربت اوضاربة﴾ مثال لما اسند الى ضمير الحقيقى وقوله ﴿الشمس طلعت اوطالعة﴾ مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقى وقوله ﴿وفى غيرهما﴾ متعلق بقوله ﴿يجوز﴾ اى فى غير المؤنث الحقيقى الذى اسند اليه العامل وغير مطلق المؤنث الذى اسند الى ضميره العامل يجوز ﴿تأنيث عامله وتذكيره﴾ وكان المراد من الغير ما كان مؤنثا غير حقيقى اوكان حقيقيا ولم يكن من الآدميين اوكان من الآدميين ولم يكن مفردا اومثنى بل جمعا اوكان مفردا اومثنى ولم يكن متصلا بعامله وقوله ﴿ان كان مؤنثا﴾ قيد لاخراج المذكر فانه لما كان لفظ الغير مضافا الى الحقيقى والى ضمير المؤنث دخل فيه الاسناد الى المذكر فان نحو جاء زيد يصدق عليه انه غيرهما فقوله

الغير مؤنث لفظى ( نحو طلعت او طلع الشمس ) وحقيقى من غير اللاآدميين ( نحو سارت اوسار الناقة )
ومؤنث حقيقى من اللاآدميين ليس بمفرد ولا تثنية بل جمع ( نحو جاءت اوجاء المؤمنات ) ومن اللاآدميين مفردا
ومثنى لكن غير متصل بعامل ( نحو جاءت او جاء القاضى اليوم امرأة ) اوالمرأتان قيل هذا اذا لم يكن
المؤنث منقولا عن علم المذكر واذا كان كذلك يجب تأنيث عامله وان وقع فصل لدفع اللبس نحو جاءت
اليوم زيد اذا سمى به مؤنث وضمير جمع المذكر المكسر العاقل ﴿ ١٥٥ ﴾ ( ونحو الرجال جاءت اوجاء )
ولفظ الجمع المذكر المكسر العاقل ( نحو جاءت او جاء الرجال ) اعلم ان ظاهر غير الحقيقى ان كان متصلا بعامله فتذكير العامل احسن وان كان منفصلا فالتأنيث احسن والكل فصيح وظاهر الجمع المكسر الاحسن تذكير عامله مطلقا لكون تأنيثه بالتأويل وانما لم يعتبر التأنيث الحقيقى فى جمع مفرده مؤنث حقيقى لانه ازاله التأنيث الطارى بالجمعية والمؤنث الحقيقى المنفصل التأنيث فيه احسن واسم الجمع المذكر يجوز ان يعتبر افراد لفظه وجمعيته وتأنيثه نحو جاء الركب وجاءت الركب والركب جاء او جاءت او جاؤا وفى هذا المقام تفصيل حسن فى شرح الكافية للشيخ الرضى ولما توقف بعض احكام عامل الفاعل على معرفة المذكر والمؤنث اراد ان يبينهما واكتفى بذكر المؤنث لانه وجودى لظهور المذكر به فقال ( والمؤنث ) فى عرف النحاة ( ما ) اى اسم ( فيه )
اى فى آخره ( علامة التأنيث لفظا ) اى ملفوظة او من حيث اللفظ او كونه لفظيا او سواء كانت لفظية
نحو ضاربة ونفسى وحبلى من الحقيقى وغرفة وصحراء وبشرى من غير الحقيقى ( او تقديرا ) نحو هند وزينب
ونار وعقرب لا يقدر الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك وايضا لا يرجع الا التاء عند التصغير فى
الثلاث نحو هنيدة ونويرة وغير الثلاثى محمول عليه وان لم يرد التاء عند التصغير قياسا كعقرب وقد

﴿نحو طلعت﴾ الشمس ﴿اوطلع الشمس﴾ مثال لغير الحقيقى الذى اسند اليه الفعل وقوله ﴿ونحو سارت﴾ الناقة ﴿اوسار الناقة﴾ مثال للمؤنث الحقيقى من غير الآدميين وقوله ﴿ونحو جاءت﴾ المؤمنات ﴿اوجاء المؤمنات﴾ مثال لجمع المؤنث الحقيقى من الآدميين وانما انث لكونه مؤنثا بتأويل الجماعة وانما ذكر لانه لما اعتبر فى تأنيثه تأويل الجماعة اضمحل تأنيثه الحقيقى وقوله ﴿ونحو جاءت اوجاء القاضى اليوم امرأة﴾ مثال للمؤنث الحقيقى من الآدميين لكنه انفصل المسند اليه وهو امرأة عن عامله بالمفعول والظرف وقوله ﴿والرجال جاءت اوجاؤا﴾ مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر العاقل وقوله ﴿وجاءت الرجال ﴿اوجاء الرجال﴾ مثال لما اسند الى ظاهر جمع المذكر المكسر العاقل وانما انث بتأويل الجماعة وذكر لكون تأنيثه من الغير الحقيقى فان اصله مذكور وتأنيثه اعتبارى * ثم انه لما توقف بعض احكام الفاعل من حيث اسناد عامله اليه على معرفة المؤنث والمذكر اراد ان يبين المؤنث اولا لكونه وجوديا وعلى خلاف الاصل وترك تعريف المذكر لكونه عدميا يعرف بمعرفة ملكته التى هو التأنيث ولكونه الاصل فقال ﴿والمؤنث﴾ فى عرف النحاة ﴿ما﴾ اى اسم وقوله ﴿فيه﴾ ظرف مستقر وقوله ﴿علامة التأنيث﴾ بالرفع فاعله والجملة صلة ما اوصفته اى هو اسم وجد فيه علامة من علامات التأنيث وقوله ﴿لفظا﴾ حال من علامة التأنيث وقوله ﴿او تقديرا﴾ معطوف عليه اى حال كون تلك العلامة ملفوظة اومقدرة * ولما كان معرفة المعرف موقوفة على معرفة التعريف ومعرفة التعريف موقوفة على معرفة اجزائه اراد ان يبين معرفة جزء التعريف الذى هو علامة التأنيث لان باقى اجزائه ليس بمجهول فقال

يرد شاذا نحو قديدية والضيع المؤنثة مثل هى وهذه وذى اعتبر فيها تقدير التاء طردا للباب ثم ان التعريف لفظى يقصد به تعيين صورة حاصلة وتميزها عما عداها فلايلزم الدور باحد التأنيث فيه كذا فى الامتحان (وهى) اى علامة التأنيث فى الاصطلاح (التاء الموقوفة عليها) حال كونها (هاء) حالا نحو ضاربة او فى الاصل ضاربتين وخرج به تاء اخت ﴿١٥٦﴾ وبنت والصافنات فانه لايوقف عليها هاء بل العلامة فيها مقدرة كذا فى الامتحان (نحو ظلمة) مثال لما فيه علامة التأنيث لفظا (وشمس) مثال لما فيه العلامة مقدرة بدليل شميسة (والالف المقصورة نحو حبلى) من الحقيق (ودعوى) من غيره (والالف الممدودة) نحو ناقة او حجرة (حمراء) وزاد الزمخشرى الياء فى هذى والاولى ان يكون هذه الصيغة بكمالها مؤنثة لانه ليس فى اسم الاشارة ماهو على حرف واحد ذكره الرضى (وهذا) اى كون المؤنث بعلامة التأنيث يكون (فى غير ثلاثة) وما فوقها منتهيا (الى عشرة فان مذكرها بالتاء) لان معدودها جمع مؤول بالجماعة كما عرفت فاعتبر به اذا كان جمع المذكر ولو معنى فقيل ثلاثة مذكر ولما اخذ المذكر التاء بهذه المناسبة لسابقيته كان (مؤنثا بحذفها) فرقا بينهما والمؤنث لايكون الا اذا كان المعدود جمع المؤنث ومن هذا قيل ثلاث مؤنث وان جاز تذكيره وتأنيثه بالاعتبار جاز الامران فى العدد (نحو ثلاثة رجال واربع نسوة) ونحو ثلاثة او ثلاث اشخاص ان اريد به المؤنث وتقول احد عشر واثنا عشر للمذكر واحدى عشر واثنتا او ثنتا عشرة للمؤنث بتذكير الجزئين فى الاول وتأنيثهما فى الثانى على القياس (واذا ركبت) انت او (ثلاثة) مرفوع نائب الفاعل والزائد عليها (الى تسعة مع عشرة) حتى جعلتهما كلمة واحدة (اثبت) انت او (التاء) مرفوع (فى الجزء الاول فقط

﴿وهى﴾ اى علامة التأنيث ﴿التاء الموقوف عليها﴾ وقوله ﴿هاء﴾ بالنصب حال من ضمير عليها اى التاء التى وقف عليها حال كونها هاء فقوله ﴿نحو ظلمة﴾ مثال لما فيه التاء الملفوظة وقوله ﴿وشمس﴾ مثال لما فيه التاء المقدرة فان التاء فيها مقدرة بدليل ظهورها فى تصغيرها فان تصغير الشمس شميسة وقوله ﴿والالف﴾ بالرفع معطوف على قوله التاء اى وعلامة التأنيث الالف ﴿المقصورة﴾ ايضا وقوله ﴿نحو حبلى﴾ مثال لما فيه الالف مقصورة من المؤنث الحقيقى وقوله ﴿ودعوى﴾ مثال لما فيه الالف كذلك من المؤنث الغير الحقيقى فان الاول صفة امرأة ذات حمل من الحيوان له مذكر بحذائه والثانى مصدر من قبيل اسم المعنى وقوله ﴿والالف الممدودة﴾ معطوف ايضا على ماقبله وقوله ﴿نحو حمراء﴾ يحتمل ان يكون مثالا للحقيقى وغيره فانه ان وصف بها حيوان مثلا امرأة حمراء يكون حقيقيا وان وصف بها غيره مثل حجر حمراء يكون من غيره • ثم ان اسماء العدد لما كانت مخالفة لهذا الاصل اراد ان ينبه عليه فقال ﴿وهذا﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿فى غير ثلاثة﴾ ظرف مستقر على انه خبره اى هذا الحكم وهو كون المؤنث بعلامة التأنيث وكون المذكر بخلافه كائن فى غير لفظ ثلاثة من اسم العدد حال كونه منتهيا ﴿الى عشرة فان مذكرها﴾ اى مذكر تلك الاعداد الثمانية ﴿بالتاء ومؤنثها بحذفها﴾ اى بحذف التاء ﴿نحو ثلاثة رجال﴾ وهذا مثال للمذكر فان العدد تابع فى التذكير والتأنيث الى مميزها ومفرد مميزها هو الرجل وهو مذكر ﴿واربع نسوة﴾ وهذا مثال للمؤنث فان مفرد مميزها هو النساء وهو مؤنث ثم شرع فى بيان حال المركب فى هذا الباب فقال ﴿واذا ركبت ثلاثة﴾ والزائدة عليها ايضا ﴿الى تسعة﴾ وقوله ﴿مع عشرة﴾ ظرف لركبت اى ركبت ثلاثة وما زاد عليها من اربعة الى تسعة مع عشرة وقوله ﴿اثبت﴾ فعل مجهول وقوله ﴿التاء﴾ نائب فاعله والجملة جواب اذا اى جعلت التاء ثابتة ﴿فى الجزء الاول فقط﴾

فى المذكر) ابقاء له على حاله الذى قبل التركيب وهو التذكير لا فى الجزء الثانى كراهة اجتماع العلامتين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة (نحو ثلاثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا و) اثبت التاء (فى المفرد الثانى فقط) اى لا فى الاول (فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة) فرقا بين المذكر والمؤنث وقيل عدم الاثبات فى الاول لابقائه على حاله الذى قبل التركيب ﴿١٥٧﴾ والاثبات فى الثانى لانتفاء المانع وهو اللبس وتقول عشرون فى المذكر والمؤنث واحد وعشرون واثنان وعشرون فى المذكر واحدى وعشرون واثنتا او ثنتان وعشرون فى المؤنث وثلاثة وعشرون وثلاث وعشرون الى تسعة وعشرين وتسعين وعشرين واعتبر هكذا الى مائة ثم يعطف مائة على العدد الزائد او بالعكس الى الف ثم يعطف بالعطف المذكر بعد المائة ثم المؤنث قسمان حقيقى ولفظى (والتأنيث الحقيقى) اى المؤنث الحقيق او تأنيث (ما بازائه) اى بمقابلة مدلوله (ذكر) وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه النخلة اذ يقال نخل ذكر لما لايثمر ونخلة انثى لما يثمر فلما قال (من الحيوان) اخرجها (نحو امرأة) بازائها رجل (وناقة) بازائها جمل وهند بازائها زيد (والتأنيث اللفظى) الغير الحقيقى ملتبس (بخلافه) اى المؤنث الحقيقى اى ماليس بازائها ذكر من الحيوان بل كان تأنيثه من لفظه باعتبار وجود علامته لفظا او تقديرا نحو (غرفه وشمس) لما ذكر فى اثناء بيان احوال العامل بالنسبة الى اسناده الى الاسم الظاهر المفرد والتثنية والجمع ناسب بيانها وتعريف كل منها حتى يتم المقصود ولكن قصر البيان على ذكر التثنية والجمع لحصول بيان المفرد بهما لانه ماعداهما وقدم الجمع المكسر

اى لا فى الجزء الثانى ﴿فى المذكر﴾ متعلق باثبت ﴿نحو ثلاثة عشر رجلا﴾ ولا يثبت فى الجزء الثانى مع الاول او منفردا فلا يقال ثلاثة عشرة رجلا او ثلاث عشرة رجلا وقوله ﴿وفى الثانى﴾ معطوف على قوله فى الاول اى اثبت التاء فى الجزء الثانى ﴿فقط فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة﴾ وانما عدل عن الاصل فى هذا الباب فان الثلاثة فمافوقها لما كان نصا للجمع ولم يحتمل الافراد لزم دخول التاء التى هى علامة التأنيث لتكون علامة لتأنيث الجماعة اللازمة لهذه الاعداد ولكن لما لزم ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها اختير التاء لمذكرها الذى هو اشرف واقدم بالزمان ثم لم يدخل فى مؤنثها ليحصل الفرق وانما لم يدخل التاء فى الجزئين فى المركبات لئلا يجتمع علامتا التأنيث فى التركيب الذى هو كالمفرد من جنس واحد اى بان يكون كلاهما تاء واما ان كان احدهما تاء والآخر الفا يجوز اجتماعهما نحو احدى عشرة امراة فانهما ليسا من جنس واحد وانما اجتمع الجنسان فى اثنتا عشرة لان التاء فى الجزء الاول وقعت فى الوسط لا فى الآخر كذا فى الشرح • ثم انه لما عرفت المؤنث مطلقا اراد ان يعرف انواعه فقال ﴿والتأنيث الحقيقى ما﴾ اى هو المؤنث الذى ﴿بازائه﴾ اى حاصل بازاء مسماه وبمقابله ﴿ذكر من الحيوان نحو امرأة﴾ هذا مثال لما وقع بازائه ذكر من الآدميين ﴿وناقة﴾ وهذا مثال لما وقع بازائه ذكر من سائر الحيوان فان مقابل ناقة وقع جمل وانما قيد بقوله من الحيوان ليخرج منه نحو النخلة فانه يطلق على مؤنث النخل ويصدق عليها ان بازائها ذكر لكنها لما لم يكن من الحيوان بل من الاشجار لايطلق عليها الحقيقى بل هى لفظى ﴿واللفظى﴾ اى والتأنيث اللفظى ﴿بخلافه﴾ اى ملتبس بخلاف الحقيقى بان لم يكن بازائه ذكر او كان لكنه ليس من الحيوان كما عرفت بل تأنيثه ليس الا لوجود علامة التأنيث فى لفظه فقط ﴿نحو غرفة﴾ بضم الغين المعجمة وفتحها وهو مثال لما وجد فيه علامة التأنيث ملفوظة ﴿وشمس﴾ وهو مثال لما وجد فيه مقدرة • ثم انه لما توقف معرفة بعض احكام الفاعل على معرفة الجمع بانواعه وعلى معرفة المثنى ايضا اراد ان يبين كلا منها بتعريفها فقال

لشدة مناسبة لمقام التأنيث وبمناسبة قدم الجمع السالم فقال ﴿ والجمع المكسر ﴾ مذكرا اومؤنثا ﴿ما﴾ اى جمع ﴿تغير﴾ المتبادر التغير للجمعية فخرج نحو مصطفون وقاضون لان تغيره للاعلال ﴿ صيغة مفرده ﴾ اى هيئته خرج به الجمع السالم مطلقا لانه لاتغير لصيغة مفرده لان احوال الآخر لا اعتبار لها فى الصيغة والتغير اعم من ان يكون حقيقة ﴿نحو رجال﴾ اوحكما نحو فلك فى قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فانه جمع بدليل رجوع ضمير جرين اليه ﴿ ١٥٨ ﴾ فيقدر ان ضمته كضمة اسد جمع اسد بالفتح فى انهما عارضتان وان كان مفردا كما فى قوله تعالى فى الفلك المشحون يعتبر اصالة الضمة كضمة قفل ثم باضافة الصيغة الى المفرد يخرج نحو ركب وقوم مما هو اسم جمع لانه لامفرد له لان الركب ركبان الابل خاصة ولا مفرد يختص راكب الابل ثم ان المفرد اعم من ان يكون حقيقيا كمثال المتن او اعتباريا كاساور وجمع اسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم بفتح اوله وثانيه ولما علم من المكسر ان السالم مطلقا لم يتغير بناء واحده اكتفى بهذا القدر والتغير فى نحو سنين وارضين بعد الجمعية لا للجمعية كما ذكره المصنف وتصدى الى ذكر قسميه المذكر والمؤنث وقدم المذكر لشرفه فقال ﴿جمع المذكر السالم﴾ بالرفع صفة الجمع ﴿ ما ﴾ اى جمع ﴿ لحق آخر مفرده ﴾ ولقد احسن فى زيادة قوله مفرده لان لحوق العلامة فى آخر المفرد لا فى اخر الجمع وبما عرفت من تعميم المفرد الاعتبارى دخل فيه الايامنون جمع ايامن جمع ايمن ﴿ واومضمون ماقبلها ﴾ فى الرفع للمجانسة ولو تقديرا كمصطفون ﴿اوياء مكسور ماقبلها﴾ فى النصب والجر ولو تقديرا ايضا كمصطفين ﴿ونون مفتوحة﴾ للتعادل ولما كان مقصوده بيان الجمع المذكر السالم من حيث صيغته لم يتعرض لمفاده الذى هو بيان مع مدلول المفرد الزائد عليه من جنسه كائنة ﴿ فى غير ﴾ حال ﴿ الاضافة فان النون تحذف فيها ﴾ اى فى الاضافة لانها من علامة تمام الكلمة

﴿والجمع المكسر﴾ اى الجمع الذى يقال له المكسر ﴿ما﴾ اى هو جمع ﴿تغير﴾ وهو فعل ماض معلوم وقوله ﴿ صيغة ﴾ بالرفع فاعله ولكون لفظ الصيغة مؤنثا لفظيا ذكر عامله اى تغير صيغة ﴿ مفرده نحو رجال ﴾ فان مفرده رجل فقد تغير بجعل الراء مكسورة وبادخال الف بين الجيم واللام والمراد بالتغيير اعم من تغيير ما لفظا ومن تغيير تقديرا فان الفلك مثلا مفرده بضم الفاء وسكون اللام وجمعه كذلك من غير تغيير فى مفرده لفظا ولكن ان اعتبر ضمة الفاء كضمة قفل فهو مفرد كقوله تعالى * فى الفلك المشحون * وان اعتبر كضمة اسد جمع اسد فهو جمع كقوله تعالى * حتى اذ كنتم فى الفلك وجرين بهم * وايضا ان المراد بالتغيير للجمعية فان تغير كلمة مصطفون بعد الجمعية لا يعتبر ولا يصدق عليه التعريف بل هو جمع سالم وانما قدم المكسر مع ان الشرافة فى السالم لكون المكسر قريبا للمؤنث فانه اعم من المذكر والمؤنث وايضا هو مؤنث باعتبار الجماعة بخلاف السالم ﴿ وجمع المذكر السالم ما ﴾ اى هو جمع ﴿لحق آخر مفرده﴾ وهو منصوب على انه مفعول لحق وقوله ﴿واو مضموم﴾ بالرفع فاعل لحق قدم مفعوله لكون ذيل الفاعل طويلا فقوله مضموم اسم مفعول ونائب فاعله قوله ﴿ ماقبلها ﴾ وهو مع نائبه مركب مرفوع على انه صفة واو وقوله ﴿اوياء مكسور ماقبلها﴾ معطوف على قوله واو وهذا بيان للنوعين من الجمع وقوله ﴿ونون مفتوحة﴾ بالرفع معطوف على احد الامرين من قوله واو اوياء يعنى احد من الجمع ما لحق آخره واو مضموم ماقبلها ونون مفتوحة والآخر منه ما لحق آخره ياء مكسور ماقبلها ونون مفتوحة وقوله ﴿فى غير الاضافة﴾ ظرف لقوله لحق اى لحق آخره نون مفتوحة فى كل حال الا فى حال اضافته الى ما بعده ﴿ فان النون تحذف فيها ﴾ اى فى الاضافة

اى فى الاضافة لانها من علامة تمام الكلمة والاضافة من علامة نقصانها فيتنافيان ﴿ نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما﴾ اى جمع ﴿لحق آخر مفرده﴾ ولو اعتباريا كصواحبات جمع صواحب جمع صاحبة ﴿الف وتاء﴾ مؤنثا ﴿نحو مسلمات﴾ جمع مسلمة او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات جمع معلوم لانه صفة ما لا يعقل يجمع بالالف والتاء وسيجئ ان العامل اذا اسند الى ضمير الجمع المكسر الغير العاقل يجوز ان يكون جمعا مؤنثا ﴿ والتثنية ﴾ اى مثنى الاسم بقرينة المقام ﴿ما﴾ اى اسم ﴿لحق آخر مفرده﴾ ولو اعتباريا كايامنان ويحتمل اضافته الى ضمير ما على الاختصاص كما هو الاصل فى الاضافة المعنوية لا يرد النقض بالجمع بناء على ان المفرد اللاحق بآخره الف كما انه مفرد للتثنية مفرد للجمع مثلا ﴿ ١٥٩ ﴾ ان مسلم كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون ﴿ الف ﴾ فى الرفع ﴿ اوياء مفتوح ماقبلها ﴾ صفة ياء فى النصب والجر ولا حاجة الى الالف لان فتح ماقبلها من ضرورياته وانما فتح مع ان المجانسة تقتضى كسره لئلا يلتبس بالجمع ولم يعكس لان التثنية لكثرتها لانها تأتى مما لا يأتى منه الجمع المذكر السالم أليق بالفتح الاخف ﴿ونون مكسورة ﴾ للتعادل ثابتة ﴿ فى غير﴾ حال ﴿الاضافة وفيها تحذف﴾ لمثل ما ذكر ﴿ نحو مسلمان ومسلمين ﴾ ولما خفى كون كل جمع مؤنثا اراد ان يبينه وحال العامل اذا اسند اليه او الى ضميره تتميما لبحث المؤنث فقال ﴿ وكل جمع ﴾ سالم او مكسر واحده مذكر او مؤنث حقيقى او لفظى من العقلاء او غيرها ﴿ غير جمع المذكر السالم ﴾ اى الا الجمع المذكر السالم ﴿ مؤنث ﴾ اى يجوز ان يعامل معاملة المؤنث ﴿ لكونه بمعنى الجماعة ﴾ وبتأويله بها مثلا اذا قلت جاءنى رجال فكانك قلت جاءتنى جماعة رجال ﴿واماجمع المذكر السالم﴾ فليس بمؤنث لاختصاصه بذكور العقلاء ولعدم تغيير صيغة مفرده فالمراد به هنا ليس كل ماصدق عليه حده بل ما اجتمع فيه شرائط جمعيته جمع السلامة من الذكور والعقل وغير ذلك مما بين فى محله لانه هو المتبادر لكماله فليس الجموع الشاذة منه فى الحكم المذكور هنا بل ان كان من العقلاء كالبنون فحكمه حكم جمع المذكر المكسر العاقل وان كان من غيرهم فكالجمع بالالف والتاء فاذا كان مذكرا البتة ﴿ فيجب تذكير عامله ﴾ المسند

﴿ نحو مسلمون ﴾ هذا مثال للنوع الاول للجمع ﴿ ومسلمين ﴾ مثال للنوع الثانى منه ﴿ وجمع المؤنث السالم ما لحق آخر مفرده الف وتاء ﴾ والمراد بآخر المفرد اما آخر حقيقة ﴿ نحو مسلمات ﴾ او اعتبارا كصواحبات وسواء كان مفرده مؤنثا كالمثالين اومذكرا كقوله تعالى [اشهر معلومات] ﴿ والتثنية ﴾ وهو قد يعبر بالمثنى ﴿ما﴾ اى هو اسم ﴿لحق﴾ اى فى اصل وضعه لا بعد كونه مثنى ﴿ آخر مفرده الف اوياء ﴾ اى هو نوعان احدهما ما لحق الف اذا كان فى حالة رفعه والثانى ما لحق آخر مفرده ياء ﴿مفتوح ماقبلها﴾ اذا كان فى حالة نصبه وجره ﴿ونون﴾ اى لحق فى النوعين نون ﴿مكسورة فى غير الاضافة وفيها﴾ اى فى حالة اضافته ﴿تحذف﴾ تلك النون كما مر فى الجمع السالم ﴿ نحو مسلمان ومسلمين ﴾ ثم اراد ان ينبه على الفرق بين الجموع بان بعضها يعتبر مؤنثا بتأويل الجماعة وبعضها لا يعتبر فقال ﴿وكل جمع﴾ وانما اتى بلفظ كل لان المراد بالجمع ما هو شامل لما كان واحده مذكرا اومؤنثا وسواء كان المؤنث حقيقيا اولفظيا وقوله ﴿غير جمع المذكر﴾ بالجر صفة جمع اى كل الجمع الذى غير جمع المذكر ﴿السالم مؤنث﴾ بالرفع خبر مبتدأ اى داخل فى تعريف المؤنث ويصدق تعريفه عليه فيجوز ان يكون من افراده وقوله ﴿لكونه﴾ متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر اى كونه مؤنثا لا لذاته بان يكون فيه علامة التأنيث بل لكون ذلك الجمع ﴿بمعنى الجماعة﴾ ويظهر ذلك الاعتبار فى عامله ﴿واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله﴾ لانه وان جاز فيه التأنيث لكونه جماعة ايضا لكنه لاختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة

اليه ( فتقول جاءنى المسلمون ) فى اسناد الفعل ( وجاءنى رجل قاعد ناصروه ) فى اسناد شبه الفعل ( واذا اسند ) اى العامل ( الى ضميره ) اى الى ضمير جمع المذكر السالم ( يجب كونه جمعا مذكرا ) بان يتصل بالفعل واو الضمير الذى هو مختص بذكور العقلاء وبان يجمع بالواو والنون فى الصفات الا فى افعل من فانه مفرد مذكر دائما نحو المجاهدون قبل الفتح افضل من المجاهدين من بعد وفى بعض المضاف منه فانه يجوز افراده ( نحو المسلمون جاؤا ﴿ ١٦٠ ﴾ او يجيئون او جاؤن واما جمع المذكر ) لا المؤنث ( المكسر لا السالم ( العاقل ) لاغير العاقل ( اذا اسند العامل الى ضميره فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا ) لكونه مؤنثا لتأويله بالجماعة ( او جمعا مذكرا ) رعاية لجانب ذكورته من العقلاء اى لايخلو العامل عن احد الامرين ( نحو الرجال جاءت او جائية او جاؤا اوجاؤن ) ونحو الرجال قيام ( وغيرهما ) اى الجمع المذكر السالم والجمع المكسر العاقل كائنا ( من الجموع اذا اسند ) اى العامل اواوقع الاسناد ( الى ضميرها ) اى ضمير الغير الذى هو الجموع ( يجب كون عاملها ) اى الضمائر ( مفردا مؤنثا ) لمامر ( اوجمعا مؤنثا ) باتصال النون الذى وضعه لجمع المؤنث عاقلا اوغير عاقل بالفعل وقيل لغير العاقل استعملت فى المؤنث العاقل تنزيلاله منزلة غير العاقل واجروا الجمع المذكر الغير العاقل مجرى المؤنث لعدم اصالته فى التذكير وبجمعه جمع السالم اوالمكسر فى شبه الفعل هذا وقد يسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل الجمع المذكر المكسر اهمله لندرته وذلك الغير من الجموع جمع المؤنث السالم (نحو المسلمات جاءت اوجئن اوجائية) اوجائيات اوجواء وجمع المؤنث المكسر العاقل نحو الجوارى جاءت او جئن اوجائية وجمع المؤنث السالم الغير العاقل نحو الحشرات سكنت او سكنن او ساكنة وجمع المذكر المكسر الغير

مفرده غاب فيه جانب التذكير ولم يعتبر جانب تأنيثه فلايرد عليه انه قديعتبر لفظ بنون وارضون وسنين مؤنثا كما فى قوله تعالى [ آمنت به بنوا اسرائيل ] وقولهم والارضين السبع بتوصيفه بالسبع المؤنث وسنين كثيرة فان بنوا فى حكم المكسر وهو الابناء والثانى والثالث فى حكم الجمع بالالف والتاء كذا فى الشرح ﴿فتقول جاء المسلمون﴾ ولاتقول جاءت ﴿اورجل قاعد ناصروه﴾ فيما كان عامله شبه فعل ولاتقول قاعدة هذا بيان حاله اذا اسند عامله الى ظاهر واما اذا اسند الى ضميره فهو قوله ﴿واذا اسند﴾ اى العامل ﴿الى ضميره﴾ اى الى ضمير راجع الى جمع المذكر السالم ﴿يجب كونه﴾ اى كون عامله ﴿جمعا مذكرا﴾ اذلايجوز ان يكون مفردا مؤنثا كما كان فى باقى الجموع ﴿نحو المسلمون جاؤا﴾ مثال لما اسند الى ضميره فعلا ماضيا ﴿او يجيؤن﴾ اى او المسلمون يجيؤن مثال للمضارع ﴿او جاؤن﴾ اى او المسلمون جاؤن مثال لما اسند الى ضميره حال كون العامل اسم فاعل ﴿ واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند﴾ اى عامله ﴿الى ضميره﴾ اى الى ضمير راجع الى ذلك الجمع ﴿يجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا﴾ لان عامله حينئذ يسند الى ضمير تحته والضمير الذى تحته انما هو لفظ هى لكونه راجعا اليه باعتبار الجماعة والجماعة مفرد مؤنث والعامل يجب ان يكون مطابقا لما اسند اليه وهو مفرد مؤنث كذلك وكذا يجب ان يكون عامله كذلك ﴿او جمعا مذكرا﴾ ولايجوز ان يكون جمعا مكسرا ﴿نحو الرجال جاءت﴾ مثال لما اسند الى ضمير المكسر واختار فيه التأنيث ﴿او جاؤا﴾ اى الرجال جاؤا مثال لما اسند الى ضمير المكسر واختار فيه التذكير ﴿او جائية﴾ اى اونحو الرجال جائية هذا مثال لما اسند الى الضمير حال كونه اسم فاعل مفردا

العاقل من غير الحيوان ( نحو الاشجار قطعت اوقطعن اومقطوعة اومقطوعات ) ومن الحيوان الافراس جاءت الخ وعلم ان التفرقة المذكورة فى الضمير المسند اليه غير ﴿ ١٦١ ﴾ مختصة به بل جارية فى الضمائر كلها فتقول هم وضربهم واياهم ولهم وغلامه لاغير فى جمع المذكر السالم وهى اوهم وضربها او ضربهم واياها واياهم ولها اولهم فى الجمع المذكر المكسر العاقل وهى اوهن وضربها اوضربهن واياها واياهن ولها او لهن فى غيرهما من الجموع وهكذا فى ضمير الخطاب نحو يا ايها المسلمون انتم الناجون لاغير ويا ايها الرجال انتم القوامون او انت القائمة وهكذا (و) المرفوع (الثالث) من المرفوعات للتسعة (المبتدأ) ولما كان مشتركا لفظيا بين النوعين ولم يكن تعريفه بتعريف يجمعهما اراد ان يقسم اولا الى قسمين ثم يعرف كلا منهما فقال ( وهو نوعان ) ولما لم يكن لكل من قسميه اسم يخصه قال النوع (الاول الاسم) ظاهر المقابلة يدل على ان المراد به مايقابل الصفة الرافع للظاهر بعد النفى او الاستفهام فيدخل فيه نحو ضارب زيد فى الباب هذا هو المشهور ولو ادعى ان المبتدأ عبارة عن مفهوم مشترك بين قسميه وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه اولا الذى حقه التقديم ﴿ – ١١ – ايوبى ﴾ لكان له وجه كما قال الفاضل الجامى فى المستثنى مخالف للمجهور

مؤنثا ﴿او جاؤن﴾ اى نحو الرجال جاؤن مثال لما اسند الى الضمير حال كون العامل جمعا مذكرا . ومما ينبغى ان يتنبه بان المراد بالوجوب فى قوله فيجب هو وجوب انحصار التخيير على الامرين يعنى انه يجب ان يكون احد من الامرين ويمتنع ان يكون غيرهما من جمع المؤنث ﴿وغيرهما﴾ بالرفع مبتدأ اى حال غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل ﴿من الجموع﴾ وهو بيان للغير ومن بيانية ﴿اذا اسند﴾ اى اذا اسند العامل فيهما ﴿الى ضميرها﴾ اى الى ضمير راجع اليها ﴿يجب كون عاملها﴾ اى عامل تلك الضمائر الراجعة الى ذلك الجمع ﴿مفردا مؤنثا او جمعا مؤنثا﴾ واطلق الجمع المؤنث ليكون شاملا للجمع المؤنث السالم وللمكسر منه ﴿نحو المسلمات جاءت﴾ هذا مثال لما اسند العامل الى ضمير المؤنث السالم العاقل ولما اختار فيه المفرد المؤنث ﴿او جئن﴾ اى اونحو المسلمات جئن هذا مثال لما اسند الى ضميره واختير فيه من احد الامرين الجمع المؤنث ﴿او جائية او جائيات﴾ اى اونحو المسلمات جائية او مسلمات جائيات الاول مثال لما اسند العامل الذى هو اسم الفاعل واختير فيه المفرد المؤنث والثانى له كذلك لكن اختير فيه الجمع المؤنث * وهذا مثال للجمع المؤنث المكسر العاقل واما مثال غير العاقل منه فهو قوله ﴿والاشجار قطعت﴾ على صيغة المجهول اسند الى نائب فاعله الذى تحته وهو ضمير راجع الى الاشجار الذى هو الجمع المكسر الغير العاقل واختير فيه المفرد المؤنث ﴿او قطعن﴾ اى او الاشجار قطعن مثال لما اختير فيه الجمع المؤنث ﴿او مقطوعة او مقطوعات﴾ او الاشجار مقطوعة او الاشجار مقطوعات هذا مثال لما اسند اليه اسم المفعول ﴿والثالث﴾ اى المرفوع الثالث من المرفوعات التسعة ﴿المبتدأ﴾ ولما كان للمبتدأ نوعان متنافيان ولا يمكن اجتماعهما فى تعريف واحد اراد ان يقسمه اولا ثم يعرف كل واحد من النوعين بتعريف مستقل كما فى الاستثناء فقال ﴿وهو نوعان﴾ ولما كان لفظ المبتدأ موضوعا لكل من النوعين وضعا مستقلا ولم يوضع لمفهوم كلى يصدق عليهما لم يصح ان يكون مقسما لهما فيجب ان يأول لفظ المبتدأ بلفظ يشملهما وهو مايطلق عليه المبتدأ حتى يصح ان يكون مقسما ويقال لمثل هذا التأويل عموم المشترك ﴿الاول﴾ اى النوع الاول مما يطلق عليه المبتدأ ﴿الاسم﴾ والمراد بالاسم ههنا مايقابل الصفة بقرينة قسميه لا مايقابل الفعل والحرف

( اوالمؤل به ) وسبق (المسند اليه) اى اوقع الاسناد اليه خرج به الخبر والنوع الثانى من المبتدأ كلامنهما مسندان (المجرد عن العوامل ﴿ ١٦٢ ﴾ اللفظية) بان لايكون له عامل لفظى اصلا وقد عرفت المراد به

وخرج به معمولات العوامل الافظية (نحوزيدقائم) مثال للاول (و) مثال الثانى قوله (حق انك قائم) وان تصوموا خيرلكم وتسمع بالمعيدى خيرمن ان تراه (ولابدله) اى للقسم الاول (من خبر) ملفوظ اومقدر لدوران الفائدة عليه (و) النوع (الثانى) من المبتدأ (الصفة) لفظا كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او معنى كالاسم المستعار نحوءاسد الزيدان والمنسوب نحو أقريشى اخواك ( الواقعة بعد كلمة الاستفهام) حرفا وهو الهمزة وهل اواسما كما صانع الزيدان ومن خاطب البكران وكذا متى واين وانى وكيف وايان ذكره فى الامتحان (او) كلمة (النفى) حرفا وهى ما ولا وان اواسما نحو غير قائم الزيدان فان قائم مبتدأ فى الاصل ولما اضيفت اليه غيروكان مجرورا انتقل اعرابه الى الغير فاعراب غيرمستعار منه كما اذا استعمل فى المستثنى حيث ينتقل اعراب المستثنى اليه (رافعة لظاهر) اى غير مستكن سواء كان ضميرا منفصلا كما جوز صاحب الكشاف ان يكون أراغب انت عن آلهتى من هذا القبيل وليس أقائم ابواه زيد منه لان الهمزة وان كانت داخلة على قائم

اى الاسم الصريح الذى غيرالصفة ﴿اوالمأول به﴾ اى اوغير الاسم الصريح من الفعل اوالجملة التى تأول بالاسم الصريح وقوله ﴿المسند اليه﴾ بالرفع على انه صفة لاحد الامرين من الاسم الصريح والمأول به وهذا القيد احتراز عن الخبر الذى ليس بصفة نحو زيد ابوك واما الخبر الذى هوصفة نحو زيد ضارب فان زيدا ليس بمسند اليه له فان المسند اليه للصفة فى الحقيقة هو فاعله الذى تحته وايضا احتراز عن النوع الثانى من المبتدأ فانه مبتدأ لكنه ليس بمسند اليه بل مسند الى فاعله وقوله ﴿المجرد عن العوامل اللفظية﴾ بالرفع على انه صفة بعد صفة وهو احتراز عن الاسم المسند اليه الذى هو اسم باب كان اوباب ان اوغيرهما ﴿نحو زيدقائم﴾ هذا مثال لماالمسند اليه وهو الاسم الصريح ﴿وحق انك قائم﴾ مثال لما هومأول بالاسم فان قوله حق خبر مقدم وقوله انك قائم فى تأويل المفرد مبتدأ اى حق قيامك ﴿ولابدله﴾ اى لافراق لهذا النوع من المبتدأ ﴿من خبر﴾ فانه لافائدة لذكره بلا خبر فان كان الخبر ملفوظا فيها والا فيقدر ﴿ والثانى ﴾ اى النوع الثانى مما يطلق عليه المبتدأ ﴿ الصفة ﴾ وهى اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود وهذا شامل لاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب والاسم المستعار نحو قريشى اخوك ونحو اسد الزيدان وقوله ﴿ الواقعة ﴾ بالرفع على انه صفة الصفة اى الصفة التى تقع ﴿بعد كلمة الاستفهام او﴾ كلمة ﴿النفى﴾ وهذا احتراز عن الصفة التى ليست بواقعة بعدهما فان مثلها مبتدأ من النوع الاول نحو ضارب زيد قائم • وانما قال كلمة الاستفهام ولم يقل همزة الاستفهام او حرف الاستفهام ليكون شاملا لحرف الاستفهام كالهمزة وهل ولاسم الاستفهام نحو ماصانع الزيدان ومن خاطب البشران وكذا متى واين وكيف وايان وكذا قال كلمة النفى ليكون شاملا لحرف النفى وهى ماولا وان ولاسم النفى نحو غير قائم الزيدان ولفعل النفى نحوليس قائم الزيدان قوله ﴿رافعة﴾ حال من الضمير المستكن فى الواقعة اى حال كون تلك الصفة الواقعة رافعة ﴿ لظاهر ﴾ اى لفاعل ظاهر وهذا احتراز عن صفة تكون فاعله مستترا نحو أقائمان

لفظا لا انها داخلة على زيد تقديرا لانه مبتدأ وحقه التقدم اواسما ظاهرا (نحو أقائم الزيدان وماقائم زيدان) فالصفة مبتدأ (ولا خبرلهذا المبتدأ لكونه بمعنى افعل) لكون الاستفهام والنفى اولى بالفعل (بل فاعله سادمسد الخبر) والمجموع جملة فعلية كما سبق هذا اذا كانت الصفة مفردة ﴿ ١٦٣ ﴾ والاسم الظاهر مثنى او مجموع واما اذا طابقت مثنى او مجموعا فالصفة خبر مقدم لاغير وان طابقت مفردا جاز الامران خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر صرح به الرضى فى بحث الخبر ( ولايجوز تعدد المبتدأ) بكلا نوعيه ولذا اظهر فى مقام الاضمار لفظا ومعنى بلا عاطف واما معنى فقط او لفظا فقط او بعاطف فيجوز نحو الزيدان القائمان و نحو زيد وعمرو وبكر قائمون اوالزيدان نحوى وصرفى اى احدهما نحوى والآخر صرفى ونحو الحلو الحامض خير من الحلو ونحو الماء والعسل والخل السكنجبين ومما ينبغى ان يعلم هنا انه قد يشتمل كلام واحد على مبتدآت واخبار فالمبتدأ الآخر مع الخبر الآخر خبر لسابقه وهكذا الى المبتدأ الاول ولذكر الرابط طريقان احدهما ان يضاف كل متأخر الى ضمير سابقه تقول زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة فلو اردت ارجاعه الى كلام واحدا اضفت المتأخر الى المتقدم الى ان ينتهى وحكمت على الآخر فتقول جارية زوجة ابن زيد قائمة وثانيهما ان يذكر الروابط كلها بعد الخبر فيجعل الرابط الاول للآخر الى الاول تقول زيد عمرو وهند قائمة فى داره بامره فضمير قائمة لهند وداره لعمرو بامره لزيد كذا فى التسهيل (والاصل فى المبتدأ) الراجح فى النوع الاول من المبتدأ لان الثانى يجب ( تقديمه)

الزيدان وماقائمون الزيدون فانهما من النوع الاول للمبتدأ بان يكون الزيدان مبتدأ موخرا ويكون قائمان اوقائمون مع ضميره المستكن تحته مركبا على انه خبر مقدم وقدم لكونه بعد الاستفهام والمراد بالظاهر ههنا مالم يكن مستترا سواء كان ذلك الظاهر اسما ظاهرا أواسما ضميرا فيدخل فيه قوله تعالى [ اراغب انت عن آلهتى ] ﴿نحو أقائم الزيدان﴾ وهو مثال لصفة وقعت بعد الاستفهام ﴿وماقائم الزيدون﴾ وهذا مثال لماوقعت بعد النفى واورد الفاعل فى الاول تثنية وفى الثانى جمعا للتفنن ﴿ولاخبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل﴾ فان قوله أقائم وماقائم بمعنى اقام وماقام لان الاستفهام والنفى اولى بالفعل من الاسم واذا كانت الصفة بمعنى الفعل يستدعى هومايستدعى الفعل ومايستدعى الفعل هو الفاعل وقوله ﴿بل فاعله﴾ معطوف على قوله ولاخبر اى انه لاخبرله بل فاعله اى فاعل ذلك المبتدأ ﴿ساد مسد الخبر﴾ ولما لم يكن له خبر بل فاعل جعل مجموع المبتدأ والفاعل جملة فعلية لااسمية لان الاسمية مركبة من المبتدأ والخبر واذا لم يكن له خبر لم يكن جملته اسمية لانتفاء جزئه واما الفعلية لما كانت مركبة من الفعل والفاعل ناسب ان يرجح جانب الفعلية * ثم شرع فى بيان المسائل المختصة بالمبتدأ فقال ﴿ولايجوز تعدد المبتدأ﴾ والمراد به هو النوع الاول بقرينة التبادر عند الاطلاق لانه هو المشهور من النوعين ولان سوق الكلام فى مسائله * والمراد من عدم جواز التعدد هو تعدده لفظا بلاعاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى اولفظا بعاطف فيجوز مثلا لايجوز ان يقول زيدزيد قائمان فانه تعدد لفظا واما اذاقيل الزيدان قائمان اوزيدوزيد قائمان فيجوز فان الاول تعدد معنى والثانى تعدد لفظا لكنه بعاطف ثم الخبران كان خبركل مخالفا لخبر الآخر يؤتى بالواو نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر او يقال زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه وان كان خبركل موافقا لخبر الآخر فيستثنى نحو الزيدان عالمان اوالزيدون عالمون ﴿والاصل فى المبتدأ﴾ اى الاولى بحاله عند عدم المقتضى لتأخيره ﴿تقديمه﴾ على الخبر لفظا لانه هو المحكوم عليه وايضا هو الموصوف

على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه به وذاتا له والكوفيون يوجبونه كما تقدم ومن ثمه جاز فى داره زيد والكوفيون لما اوجبوا عمل الظرف فى زيد لوجوب تقديم المبتدأ عندهم منعوه لان مرتبة العامل التقدم وبعض من جوز فى داره زيد جوز فى داره قيام زيد وفى دارها غلام هند وبعضهم منعه لان مايضاف اليه المبتدأ ليس فى مرتبته ويدل على الجواز ماورد فى كلامهم فى اكفانه درج الميت ( وشرطه ) اى المبتدأ المذكور من حيث انه مبتدأ (ان يكون معرفة) لانه ﴿ ١٦٤ ﴾ محكوم عليه والمحكوم عليه انما يكون اهم من المحكوم به اذا كان معينا والا فمناط الفائدة المحكوم به ففى الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا يقدم ولايبالى بكون المحكوم عليه فيها نكرة صرفة فالمبتدأ انما يستحق التقديم هذا كانت معرفة (اونكرة مخصصة) بوجه من وجوه التخصيص تكون قريبة من المعرفة كالتخصيص بالصفة ( نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ) او الاضافة نحو غلام رجل او غير ذلك نحو افضل منك افضل منى هذا مذهب الجمهور ومذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة فان افادت نكرة محضة يصح نحو كوكب انقض الساعة وبقر تكلم ووجوه يومئذ ناضرة ( ويجوز حذفه ) اى المبتدأ اى لايمتنع ( عند قيام قرينة ) دالة على خصوص المبتدأ مقالية ( نحو زيد فى جواب من القائم اى القائم زيد) بقرينة السؤال اوحالية نحو الهلال اى هذا الهلال لانه فى مقام ان يشار الى شئ ويحكم عليه بالهلالية ويجب فى مقام المدح والذم والترحم (و) المرفوع ( الرابع ) من التسعة (خبر المبتدأ وهو) اى الخبر الاسم بقرينة ذكر الجملة بعده اوالمراد العموم وذكرها لاختصاصها ببعض الاحكام (المجرد عن العوامل اللفظية المسند به) الباء للالصاق اى الذى التصق الاسناد به وفيه تنبيه على ان الاسناد اشد تعلقا بالخبر منه بالمبتدأ وقيل للسببية لان المسند مدلوله الخبر ولفظه مابه اسند معناه الى المبتدأ وقيل الباء

بالخبر والمحكوم عليه والموصوف مقدمان على المحكوم والوصف وجودا وما كان مقدما وجودا لينبغى ان يقدمه ذكرا ﴿وشرطه﴾ اى شرط صحة كونه مبتدأ ﴿ان يكون﴾ اى ان يكون الاسم الذى اريد جعله مبتدأ ﴿معرفة﴾ من المعارف بان يكون علما اوموصولا اومضمرا اواسم اشارة اومعرفا باللام وانما اشترط هذا لان الغرض من الكلام افادة فائدة ليست بحاضرة عند السامع والاخبار عن غير المعلوم لايفيد ولان فى اراده منكرا يحصل الخلل بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام للسامع لان المتكلم اذا ابتدأ بنكرة يوجب التنفير للسامع عن استماع الحديث وقوله ﴿اونكرة﴾ معطوف على قوله معرفة اى اويكون ذلك الاسم نكرة ﴿مخصصة﴾ والتخصيص هو تقليل الشركاء والمراد ههنا عند الجمهور هو التخصيص بشئ ما للافادة فانه اذا كان المبتدأ ممكن الضبط فهو نكرة مخصصة حتى يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة اى سقط ولذا اورد ابن الحاجب فى كافيته امثلة مخصوصة يقاس عليها واشار اليه بقوله اذا تخصصت بوجه ما ﴿نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ يعنى اذا كان المبتدأ مقيدا بقيد فهو مخصص وفى هذه الآية قيد بصفة وكذا اذا كان مقيدا بالمضاف اليه نحو صوت بلبل شغلنى او بمتعلقه نحو افضل منك افضل منى وغيرها ﴿ويجوز حذفه﴾ اى حذف المبتدأ من النوع الاول ﴿عند قيام قرينة نحو زيد فى جواب من القائم﴾ والسؤال جملة اسمية مبتداؤه من الاستفهامية وخبره القائم فاورد فى الجواب بايراد الخبر فقط وبحذف المبتدأ ﴿اى القائم زيد﴾ فحذف القائم لانه معلوم للسائل وانما جهله فى الخبر ﴿والرابع﴾ اى المرفوع الرابع من التسعة ﴿خبر المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية﴾ وبهذا القيد يدخل المبتدأ وبقوله ﴿المسند به﴾ يخرج عن التعريف لانه ليس بمسند به

بمعنى الى والضمير للمبتدأ وما للموصول فى المسند ( غير الفعل ومعناه ) حال من ضمير به والمسند خرج به مثل يقوم فى يقوم زيد وقائم فى أقائم الزيدان ( نحو قائم فى زيد قائم ) وحجر فى هذا حجر ( ويجوز تعدده ) اى الخبر اى لايمتنع بلا عطف اما لفظا ومعنى (نحو زيد قائم) ﴿ ١٦٥ ﴾ بالفعل ( قاعد ) بالقوة اولفظا فقط نحو هذا حلو حامض اى مر وذلك لان اجتماع الاوصاف الغير المتنافية فى محل واحد ممكن ويجب التعدد فى القسم الاخير وكذا فيما اذا تعدد المبتدأ معنى نحو هما فاضل وعالم ولابد من العطف ولا يطابق المبتدأ لان ضميره لا يرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل الى موصوفه فهو فى تقديرهما شخص فاضل وشخص عالم وتعتبر الحكم بعد التعاطف والخبر هو المجموع والمجموع من حيث هو يستحق اعرابا واحدا الا انه اعطى كل جزء اعرابا دفعا للتحكم والاصل ان يكون الخبر مفردا ليوافق المبتدأ وليكون اخصر واسرع قبولا للربط (وقد يكون جملة اسمية) كانت ( او فعلية ) ولم يقيدها بالخبرية اما لانها هى المتبادرة او لانه قصد العموم الى انشائية ولو قسمية نحو قوله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس هذه مؤولة بالقول اى مقول فى حقه كذا لانه بعيد كذا فى شرح الكافية لعصام الدين واذا كان جملة والجملة مستقلة لاتقتضى الارتباط بغيرها فلابد فيها من عائد ) يربطها (الى المبتدأ) وهو الضمير للغيبة اوالخطاب اوالتكلم نحو زيد ابنه اوانت ابنك او انا ابنى عالم وهو الغالب ويكون اسم اشارة نحو قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار

بل هو المسند اليه وبقوله ﴿غير الفعل ومعناه﴾ يخرج الفعل الذى هو المجرد عن العوامل اللفظية المسند الى فاعله نحو ينصر زيد ويخرج به ايضا الصفة التى وقعت بعد كلمة الاستفهام والنفى رافعة لظاهر فانه يصدق عليه انه المجرد عن العوامل اللفظية والمسند به لكنه لكون المسند به فيه معنى الفعل يخرج عن تعريف الخبر والفرق بين اسناد الفعل ومعناه الى الفاعل وبين اسناد الخبر الى المبتدأ هو ان الخبر اما جامد نحو هذا حجر اوفعل اوصفة بعد اسنادهما الى فاعلهما فان للفعل والصفة اسنادين احدهما الى الفاعل والآخر الى المبتدأ فالفعل يسند الى المبتدأ بعد كونه جملة والصفة يسند اليه بعد كونها مركبة وانما قال المسند به ولم يقل المسند للتنبيه على شدة تعلق الاسناد بالخبر ﴿نحو قائم﴾ اى مثال الخبر نحو لفظ قائم الواقع ﴿فى﴾ تركيب ﴿زيد قائم﴾ ثم شرع فى بيان المسائل المختصة بالخبر فقال ﴿ويجوز تعدده﴾ اى يجوز تعدد الخبر لفظا بلا عاطف ﴿نحو زيد قائم قاعد﴾ فان جواز التعدد بالعاطف غير مختص بالخبر كما عرفت وهذا الكلام ان وقع عند قيام زيد يكون المراد ان زيدا قائم بالفعل وقاعد بالقوة وان وقع عند قعوده يكون بالعكس وانما وجه بهذا لئلا يلزم التناقض وانما جاز هذا فى الخبر ولم يجز فى المبتدأ لان المبتدأ قائم مقام الذات فالحكم بصفة واحدة على ذوات متعددة ليس بمرضى واما الخبر فلكونه قائما مقام الصفات فالحكم بصفات متعددة على ذات واحدة جائز وايضا التعدد كما يجوز بغير عاطف فجوازه بالعاطف يكون اولى ﴿ويكون﴾ اى ان الاصل فى الخبر ان يكون مفردا لكنه قد يكون على خلاف الاصل ﴿جملة اسمية اوفعلية﴾ والفاء فى قوله ﴿فلابد﴾ جوابية اى اذا كان كذلك لابد فى الخبر الكائن جملة ﴿من عائد الى المبتدأ﴾ اى من عائد يربط تلك الجملة الى المبتدأ لان الجملة من حيث هى جملة تكون مستقلة لاتقتضى التعلق بماقبلها وانما قال من عائد ولم يقل من ضمير لان العائد كما يكون ضميرا يكون غيره ايضا يكون اسم اشارة نحو [ والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار ] فان العائد فيه هو اولئك الواقع مبتدأ فى جملة خبرية ويكون العموم المشتمل على المبتدأ

والعموم المشتمل على المبتدأ نحو قوله تعالى انه من يتق ويصبر فان الله لايضيع اجر المحسنين اى اجره ومنه نعم الرجل زيد فان زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس وقد يقال ان اللام نائب عن الضمير والظاهر النائب عن الضمير فى مثل القارعة ما القارعة ﴿ ١٦٦ ﴾ اى ما هى ( ان لم تكن الجملة خبرا عن ضمير الشان ) والقصة لوجود الربط معنى لكونها عبارة عنه وتفسيرا له نحو انه زيد عالم لان الشان عالمية زيد ( نحو زيد ابوه قائم ) فى الاسمية ( او قام ابوه ) فى الفعلية ( ويجوز حذفه ) اى العائد الضمير لتبادره ( لفظا ) اى حذفا لفظيا فانه يجب تقديره ( لقرينة ) تدل عليه قياسا اذا كان ضمير مجرور بمن التبعيضية والخبر جملة اسمية مبتدأها جزء من المبتـدأ الاول ( نحو البر الكر بستين اى منه ) والمحذوف صفة المبتدأ وجوز الفاضل العصام كونه حالا وقال الفرا حـذف المنصوب العائد الى الكل ايضا قياس نحو قوله تعالى وكل وعد الله الحسـنى على قراء الرفع وقوله قد اصبحت ام الخيـار تدعى على ذنبا كله لم اصنع وجعـله ابن مالك اجمـاعا وخص ضعف الحذف بالمنصوب العـائد الى غير الكلى واما المرفوع فلا يحذف والحذف فى غير المذكور سماعى ( واصله ) اى الخبر والراجح فيـه ( ان يكون نكرة ) لان الاصل فى الافادة ان يخبر مما يعرفه المخاطب عما لا يعرفه ( وقد يكون معرفة ) لجواز كون النسبة بين المعلومين مجهولة عند المخاطب حقيقة فيفيد الكلام نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولا يعرف النسبة

نحو قوله تعالى [ انه من يتق ويصبر فان الله لايضيع اجر المحسنين ] فان المحسن عام شامل لمن يتق ويصبر ويكون اسم جنس فى باب نعم نحو نعم الرجل زيد ويكون اتيان اسم الظاهر فى مقام الضمير نحو قوله تعالى [ الحاقة ما الحاقة ] فانه فى مقام الحاقة ما هى ولكن الغالب فى الاستعمال هو الضمير وقوله ﴿ان لم تكن﴾ قيد لقوله فلابد يعنى ان وجوب العائد بشرط شئ وهو انه ان لم تكن تلك الخبر ﴿خبرا عن ضمير الشان﴾ وذلك بان يقع ضمير الشان مبتدأ وتلك الجملة خبرا عنه نحو قوله تعالى [ قل هو الله احد ] على تقدير كون الضمير مبتدأ وكون الجملة الاسمية خبرا عنه فان المبتدأ اذا وقع كذلك لا يحتاج الى عائد يربط الجملة الخبرية اليه لانه لكون الضمير المذكور عبارة عن شان تلك الجملة يوجد الربط المعنوى بينهما وكذا حكم ضمير القصة وقوله ﴿نحو زيد ابوه قائم﴾ مثال لما وقع الخبر جملة اسمية وقوله ﴿او قام ابوه﴾ اى زيد قام ابوه مثال لما وقع جملة فعلية والعائد فيهما هو الضمير ﴿ويجوز حذفه﴾ يعنى ان الاصل فى العائد ان يكون مذكورا ولكن قد يعدل عنه فيحذف ﴿لقرينة﴾ فقوله لقرينة اشارة الى ان حذفه ليس حذفا منسيا بل يقدر ايضا فان الحذف بلا قرينة يكون منسيا ﴿نحو البر الكر بستين﴾ فقوله البر مبتدأ وقوله الكر مبتدأ ثان وقوله بستين ظرف مستقر خبر للثانى والثانى مع خبره جملة اسمية خبر للمبتدأ والعائد فيه محذوف وهو ما فسر بقوله ﴿اى منه﴾ والقرينة كون المبتدأ الثانى جزأ من الاول وهذا قياسى فى كل موضع يكون المبتدأ الثانى جزأ من الاول ويكون العائد مجرورا بمن التبعيضية وسماعى فى غيره نحو قوله تعالى [ ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ] يعنى ان الصبر والمغفرة من الامور المعزومة من ذلك الشخص ﴿واصله﴾ اى الاصل فى الخبر والاولى له ﴿ان يكون﴾ اى الخبر ﴿نكرة﴾ لان الخبر لما كان عمدة يؤتى للافادة وتلك الافادة تحصل بالاخبار لما لم يعرف ولا يحتاج الى التعريف ﴿وقد يكون معرفة﴾ اى وقد يعدل عن هذا الاصل فيكون معرفة فان جهل المخاطب ان كان فى نفس الخبر فيفيد بالنكرة وان كان الطرفان معلومين له وكان جهله فى اتحادهما فحينئذ يكون معرفة

وبينهما وتنزيلا ( نحو الله آلهنا ) ومحمد نبينا عند من يعرف النسبة بينهما تنزيلا لمعرفة منزلة عدمها لجريه على خلاف مقتضاها ويشترط فى تعريفه تعريف المبتداء عند غير سيبويه واحد الامور الثلاثة عنده او كونه متضمنا للاستفهام نحو من ابوك فان من مبتدأ عنده وعند غيره خبر ﴿ ١٠٧ ﴾ مقدم ولغتنا تساعد الغير تقول باباك مكدر ولا تقول كم بابا كدر وكذا لغة الفرس او افعل التفضيل هو مبتدأ جملة هى صفة لنكرة نحو مررت برجل خير منه ابوه فان خيرا عنـده مبتدأ وخبر عند غيره ( ويجوز ) اى يمتنع ( حذفه ) اى الخبر ( عند ) قيام ( قرينة ) مقالية ( نحو زيد ) اى زيد قائم ( لمن قال أزيد قائم ام عمرو ) او حالية نحو خرجت فاذا السبع اى واقف بالباب ويجب اذا التزم فى محله غيره نحو لولا زيد لهلك عمرو اى موجود التزم الجواب فى محله وغير ذلك ممـا بين فى المطولات ( وان كان المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء فى خبره ) لرعاية معنى الشرط فيها ( نحو اما زيد فمنطلق ) لانه فى معنى مهما يكن من شئ فزيد منطلق فحذف مهما يكن من شئ فاقيم اما مقامه فصار اما فزيد منطلق فاخر الفاء الى الخبر لئلا يجتمع اداة الشرط والجزاء فى محل واحد فصار اما زيد فمنطلق فى كل وقت او لاجل كل شئ ( الا ) لوقت او لاجل ( ضرورة الشعر كقوله ) اى الشـاعر

( اما القتال لا قتال لديكم ) لكن سيرا فى عراض المواكب

الموكب الجمـاعة والرابط فى الخبر العموم المشـتمل على المبتـدأ فانه يفيـد نفى كل قتـال لوقوعه بعد النفى ( او ) لضرورة ( اضمار القول ) وما اشتق منه بعد الفاء المقدر

وهذا لا ينافى الافادة نحو زيد المنطلق فانه يفيد ان زيدا المعلوم والمنطلق المعلوم متحدان وهذا ايضا يكون بوجهين اما تحقيقى كالمثال السابق واما تنزيلى ﴿نحو الله آلهنا﴾ فان المخاطب وان لم يكن له جهل فى الطرفين وفى النسبة ايضا لكنه اذا فعل خلاف مقتضى علمه ينزل منزلة الجاهل ويجوز ان يكون مثل هذا من ذكر الله لمجرد التقرب والتعبد الله لا لافادة شئ للمخاطب ﴿ويجوز حذفه﴾ اى حذف الخبر ﴿عند قرينة﴾ وانما لم يقل بقرينة او لقرينة فانه لما كان الخبر عمدة اقتضى لحذفه الى قرينة ثابتة ولهذا اشار اليه بقوله عند قرينة اى عند وجودها ﴿نحو زيد﴾ اى نحو لفظ زيد الواقع فى موقع الجواب ﴿لمن قال﴾ اى لسائل سأل ﴿أزيد قائم ام عمرو﴾ فان السؤال قرينة قائمة على ان السائل عالم للقائم لكنه جاهل فى ان ذلك القائم اى من شخصين مذكورين • ولما فرغ من بيان حكم الخبر فى نفسه شرع فى بيان احواله عند مقارنته للمبتدأ فقال ﴿وان كان المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء فى خبره﴾ اى فى خبر ذلك المبتدأ وقوله وجب يفيد ان ذلك الحكم فى جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فى اما لان معنى الشرط سببية الاول للثانى او للحكم بالسببية سواء كان فى الواقع كذلك او فى اعتبار المتكلم له كما فى اوائل الكتب ﴿ نحو اما زيد فمنطلق ﴾ واصله مهما يكن من شئ فزيد منطلق وحذفت الجملة الشرطية وعوض عنها اما وقدم مبتدأ الجملة الجزائية ليفصل بين الاداتين وقوله ﴿الا لضرورة الشعر﴾ استثناء مفرغ وقوله لضرورة الشعر متعلق يوجب اى وجب ذلك فى جميع الاوقات ويمتنع حذفه الا عند ضرورة الشعر فانه يجوز حذفها ﴿كقوله﴾ اى كقول الشاعر

﴿اما القتال لا قتال لديكم﴾ ولكن سيرا فى عراض المواكب *

اى فلا قتال لديكم فالمعنى ان القتال المذكور منفى عنكم لاستلزامه نفى كل قتال عليكم وعراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة اى فى شقها وناحيتها والمواكب جمع الموكب وهو القوم الركوب على الابل المزينة وكذلك جماعة الفرسان وسيرا نصب على المصدرية على تقدير تسيرون سيرا وقوله ﴿او لاضمار القول﴾

( كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم ا كفرتم اى فيقال لهم ا كفرتم وان كان ) اى المبتدأ ( اسما موصولا بفعل ) اى بجملة فعلية ( اوظرف ) اى جملة ظرفية افرده بالذكر مع انه داخل فى الفعل لان الظرف اذا كان صلة فهو جملة ﴿ ١٦٨ ﴾ فعلية بالاتفاق لان دخول الفاء لمشابهة الشرط والشرط لايقع ظرفا فلو لم يذكره لتوهم ان المراد بالفعل الفعل الصريح ( اوموصوفا به ) اى بالموصول المذكور فصارت اربعة اقسام ( اونكرة موصوفة باحدهما ) اى الفعل والظرف فصارت ستة ( اومضافا اليها ) اى الى الاقسام الستة اى الى احدها فبلغت الى اثنا عشر قسما ( او كان لفظ كل مضافا ) صفة للفظ ( الى نكرة موصوفة بمفرد ) والمضاف الى نكرة موصوفة بجملة داخل فيما سبق نحو قوله صلى الله عليه وسلم الا ان كل دم ومال ومأثرة كانت فى الجاهلية فهى تحت قدمى هاتين ( او غير موصوفة اصلا ) فتمت اربعة عشر جاز ( دخول الفاء فى خبره ) لان المبتدا فى كل منهما لابهامه كان مثل اداة الشرط فصار الخبر كالجزاء فجاز دخول الفاء وجاز عدم دخوله لانه ليس جزأ فى الحقيقة ولو مع قصد معنى الشرط كذا فى الرضى وذكره الزمخشرى وتبعه الجامى ان الدخول لازم مع القصد ليدل عليه وبدونه ممنوع لعدم معناه فالتعبير بالجواز لعدم لزوم القصد لالعدم لزوم الفاء مع القصد (و) الحكم ( كذا ) الحكم من جواز دخول الفاء فى الخبر اوجوازا مثل الجواز المذكور جاز دخوله فى الخبر (اذا دخل عليه) اى على المبتدأ المذكور (ان) المكسورة (وان) المفتوحة (ولكن) لعدم تأثير

معطوف على قوله لضرورة الشعر اى يجوز حذف الفاء اذا قدر الخبر قولا مضمرا واستغنى عن ذكره بذكر المقول ﴿ كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم ﴾ فالمبتدأ هو الموصل والقائم مقام الخبر هو قوله اكفرتم والقرينة على عدم كون اكفرتم خبرا كونه استفهاما واصل الخبر هو ما فسر بقوله ﴿ اى فيقال لهم وان كان المبتدأ ﴾ وهذا شروع فى بيان مواضع جواز دخول الفاء فى الخبر كما كان السابق فى بيان وجوب دخوله اى ان كان المبتدأ ﴿ اسما موصولا ﴾ مثل الذى ومن وما ﴿ بفعل اوظرف ﴾ اى لا بجملة اسمية ﴿ اوموصوفا ﴾ اى او كان اسما موصوفا ﴿ به ﴾ اى بذلك الموصول بان يكون المبتدأ معرفة ويكون الموصول بفعل وظرف صفة له ﴿ اونكرة ﴾ اى او يكون المبتدأ نكرة ﴿ موصوفة باحدهما ﴾ اى اما بالجملة الفعلية او بالظرف ﴿ او ﴾ يكون المبتدأ ﴿ مضافا اليها ﴾ اى الى احد الستة وهى الموصول بجملة او الموصول بظرف او الموصوف بموصول او نكرة موصوفة بفعل او نكرة موصوفة بظرف ﴿ او ﴾ كان المبتدأ ﴿ لفظ كل مضافا ﴾ اى حال كون ذلك اللفظ مضافا ﴿ الى نكرة موصوفة ﴾ بالجر صفة نكرة ﴿ بمفرد ﴾ اى لا موصوفة بجملة وقوله ﴿ اوغير موصوفة ﴾ معطوف على قوله موصوفة اى حال كون ذلك اللفظ مضافا الى نكرة غير موصوفة ﴿ اصلا ﴾ وقوله ﴿ جاز ﴾ جزاء الشرط اى ان كان المبتدأ كذلك جاز ﴿ دخول الفاء فى خبره ﴾ اى فى خبر ذلك المبتدأ وجاز ايضا عدم دخولها • وانما جاز دخولها لان فى كل مما ذكر ابهاما ولوجود الابهام فيها كان كل منها كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية اوظرفية هى قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء والوصف فى كل المضاف وان كان مفردا يؤكد المشبهة كما لايخفى كذا قاله الشارح ولما بين حال المبتدأ الذى لا يدخل عليه النواسخ شرع فى بيان ما يدخل عليه النواسخ فقال ﴿ كذا ﴾ اى كما جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور عند كونه مجردا عن النواسخ جاز ايضا دخوله ﴿ اذا دخل عليه ﴾ اى على المبتدأ الموصوف بما ذكر ﴿ ان ﴾ اى المكسورة ﴿ وان ﴾ اى المفتوحة المشددتان ﴿ ولكن ﴾ وقوله

المكسورة فى معنى الجملة فكان وجودها كعدمه والحق بها المفتوحة لاشتراكهما فى افادة التحقيق ولكن لاشتراكها معها فى بعض الاحكام لجواز العطف بالرفع على الاسم نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى واعلموا ﴿ ١٦٩ ﴾ انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر

فوالله ما فارقكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون

( بخلاف سائر نواسخ المبتدأ حرفا ) كان مثل كان وليت ولعل وما ولا ( اوفعلا ) نحو افعال القلوب وافعال الناقصة حيث لا يجوز دخول الفاء اذا دخلت على واحد من المبتدآت المذكورة لانها تنافى ما يقتضى الصدارة فلم يدخل علما ما اعتبر فيه معنى الصدارة ولكن صحح فى الامتحان الجواز فى خبر كان (نحو الذى يأتينى او فى الدار فله درهم ) مثال للموصول بفعل او ظرف (وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ) مثال للموصول بالموصول بفعل ومثال الموصوف بالموصول بالظرف نحو الرجل الذى فى كمه كتاب فله جائزة (ونحو رجل يأتينى او فى الدار فله درهم) مثال للنكرة الموصوفة باحدها ونحو غلام الذى يأتينى او فى الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم (ونحو غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم) امثلة للمضاف اليها (ونحو كل رجل عالم فله درهم ونحو كل رجل فله درهم) مثالان للكل المذكور (وفى) اخبار (غيرها) اى غير الاخبار المذكورة وغير

﴿ بخلاف سائر النواسخ ﴾ خبر مبتدأ محذوف وتنبيه على ان هذا الحكم مختص بهذه الثلاثة وليس بشامل لباقى النواسخ ﴿ حرفا كان ﴾ اى سواء كان سائر النواسخ حرفا نحو ليت ولعل وكان وما ولا ﴿ او فعلا ﴾ نحو علم وكان وانما لم يجز دخولها فى خبر هذه النواسخ لان كلا منها تقتضى الصدارة فاذا دخلت على تلك المذكورات يبطل الاعتبار فى صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فعرض الضعف لمعنى الشرط بسبب انتفاء لازمه الذى هو الصدارة فان ضعف اللازم الذى هو الصدارة يقتضى ضعف الملزوم الذى هو اعتبار معنى الشرط فاذا ضعف اعتبار معنى الشرط لا يجوز دخول الفاء على خبر هذا المبتدأ وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ ايضا ومع كونه مشتركا فى اسقاط اعتبار الصدارة لكنها لعدم تأثيرها فى معنى الجملة كان وجودها كعدمها واما ان المفتوحة وان كان لها تأثير فى المعنى ولكنها لاشتراكها مع المكسورة فى افادة معنى التحقيق الحقت بها واما لكن فلاشتراكها معهما فى جواز العطف على محل اسمها الحقت بها ايضا ويدل على هذا الجواز وقوعه فى قرآن الكريم وكلام الفصحاء واما وقوعه فى القرآن فكقوله تعالى [ واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه ] واما وقوعه فى كلام الفصحاء فكقول الشاعر

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم • ولكن ما يقضى فسوف يكون

حيث دخل الفاء فى خبر لكن وقوله ﴿ نحو الذى يأتينى او ﴾ الذى ﴿ فى الدار فله درهم ﴾ مثال لما كان المبتدأ موصولا بالفعل فى الاول وبالظرف فى الثانى ﴿ وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ﴾ مثال لما دخل الفاء فى خبر ان المكسورة من النواسخ والاسم موصوف بالموصوف بالفعل ﴿ ونحو رجل يأتينى او ﴾ رجل ﴿ فى الدار فله درهم ﴾ مثال للنكرة التى وقعت مبتدأ وموصوفة بالفعل فى الاول وفى الظرف فى الثانى ﴿ وغلام رجل يأتينى اوفى الدار فله درهم ﴾ مثال لما وقع مبتدأ ومضافا الى نكرة موصوفة بالفعل فى الاول وبالظرف فى الثانى ﴿ وكل رجل عالم فله درهم ﴾ مثال لما وقع المبتدأ لفظ كل مضاف الى نكرة موصوفة بمفرد ﴿ وكل رجل فله درهم ﴾ مثال لما وقع مبتدأ ومضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا فبق

المبتدآت المذكورة ( لايجوز ) ﴿ ١٧٠ ﴾ دخول الفاء عند سيبويه خلافا للاخفش فانه يجيزه مطلقا (و) المرفوع (الخامس اسم باب كان) اى نوعه وهو الافعال الناقصة مطلقا اى ما واسند اليه الفعل الناقص لم يعرفه لظهوره من تعريف الفاعل (وحكمه) اى اسم باب كان ( حكم الفاعل ) من ان لايكون الا اسما اومؤولا به وعدم جواز تقديمه وحذفه من غير المصدر وكونه مضمرا او مظهرا والمضمر مستترا او بارزا والاستتار واجب او جائز اوغيرذلك من الاحكام المذكورة للفاعل ويزيد عليه كونه ضمير الشان (و) المرفوع (السادس خبرباب ان) اى الحروف المشبهة بالفعل ( وامره ) اى حكمه ( كامر خبر المبتدأ ) حيث يكون واحدا ومتعددا مفردا اوجملة ملفوظا ومحذوفا وغيرذلك (لكن لا يجوز تقديمه ) اى خبر ان ( على اسمه ) مع جواز تقديم خبر المبتدأ عليه لانها تعمل لمشابهتهما للفعل عمله الفرعى وهو تقديم المنصوب على المرفوع ولو جاز تقديم الخبر يلزم التساوى فى كل وقت (الا) وقت ( ان يكون ظرفا) فحينئذ يجوز تقديمه على الاسم لتوسعهم فى الظرف معرفة نحو ان الينا ايابهم اونكرة (نحو ان فى الدار رجلا) لان ان مصحح لوقوع النكرة مسندا اليه

ههنا مثالان اوردهما الشارح رحمه الله تعالى احدهما ماوقع نكرة مضافة الى الموصول بالفعل او بالظرف والآخر ماوقع نكرة مضافة الى الموصوف بالموصول بالفعل او بالظرف فمثال الاول نحو غلام الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم ومثال الثانى غلام الرجل الذى يأتينى اوفى الدارفله درهم ﴿ والخامس ﴾ اى المرفوع الخامس من التسعة ﴿ اسم باب كان ﴾ والمراد بباب كان هونوعه يعنى نوع الافعال الناقصة والمراد باسمه هو المسند اليه بعد دخول كان واخواته * ولما كان ذلك الاسم قبل دخول تلك الافعال مبتدأ من النوع الاول وعلم مما سبق تعريف المبتدأ ترك التعريف ههنا وتصدى الى مسائله فقال ﴿ وحكمه ﴾ اى حكم ذلك الاسم فى وجوب شئ له وفى امتناعه وفى جوازه ﴿ حكم الفاعل ﴾ اى مثل حكم الفاعل وهو انه لايكون الا اسما اومؤولا به ولا يجوز تقديمه على عامله ولايجوز حذفه فى غير المصدر ويكون مضمرا وظاهرا وعلى تقدير اضماره يكون مستترا وبارزا وغيرذلك مماذكر فى بحث الفاعل ﴿ والسادس ﴾ اى المرفوع السادس من التسعة ﴿ خبرباب ان ﴾ اى خبر نوع الحروف المشبهة بالفعل ﴿ وامره ﴾ اى حكم هذا الخبر ﴿ كامر خبر المبتدأ ﴾ اى مثل حكمه وهو جواز كونه واحدا ومتعددا وجواز كونه مفردا وجملة وجواز حذفه وذكره وغير ذلك وهذا كله بعد ان ثبت كونه خبراله بوجود الشرائط وهو كون الخبر جملة خبرية لاانشائية وامتناع الموانع بان لايوجد مانع عن ان يكون خبرا فانه باختلاف الحكم فى هذه المواضع لايرد عليه انا اذا قلنا اين زيد يكون جائزا واذا قلنا ان اين زيدا لايجوز فتختلف حكم خبر ان عن حكم خبر المبتدا والجواب انا لانسلم انه ثبت كون اين خبراله فان اين يكون خبرا للمبتدأ ولا يكون خبرا لان لكونه انشائيا فان ان انما وضع لتحقيق الخبر وقبل دخولها كان جائزا وبعد دخولها يكون ممتنعا وهذا ملخص ماذكره الشارح نقلا عن الامتحان * ثم نبه على تخلف بعض الاحكام عنه فقال ﴿ لكن لايجوز تقديمه ﴾ اى تقديم الخبر ﴿ على اسمه ﴾ اى على اسم ان مع ان تقديم خبر المبتدأ عليه جائز فى أى حال كان وهذا كالاستثناء مما قبله وقوله ﴿ الا ان يكون ظرفا ﴾ استثناء من الاستثناء يعنى انه لايجوز

على ما ذكره الشيخ عبد القاهر لكن المشهور جواز التقديم ان كان الاسم معرفة ووجوبه ان كان نكرة ومما يجب التنبيه عليه ان خبره لايكون مماله صدر الكلام على ما فى الرضى وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة ومن امثلة سيبويه ان قريبا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون خبر المبتدأ وانه لايصح كون خبره طلبا الا النهى على قلة على ما فى التسهيل وانه يكثر الحذف فى مثل [ ان مالا وان ﴿ ١٧١ ﴾ ولدا ] اى اذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفا وانه يجب حذف الخبر فيما اذا كان الاسم مايدل على علم وبعده استفهام نحو ليت شعرى ازيد قائم (و) المرفوع (السابع خبر لا لنفى حكم الجنس وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدأ ) الا فى التقديم فانه لايتقدم ولو ظرفا والكوفيون يجعلونه مرفوعا بالعامل المعنوى كما كان قبل لا وعند البصريين مرفوع بلا اذا كان الاسم معربا بالاتفاق وكذا ان كان مبنيا نحو لا رجل قائم الا عند سيبويه فانه بالعامل المعنوى عنده ( نحو لاغلام رجل) جالس عندنا (والثامن) من التسعة (اسم ماولا المشبهتين بليس) نحو مازيد اورجل قائما ولارجل افضل منك (وحكمه كحكم المبتدأ ) ( و ) المرفوع ( التاسع الفعل المضارع ) مبنيا نحو يضربن وهل يضربن او معربا نحو يضرب ويضربان ( الخالى عن النواصب ) اى ناصبه ( والجوازم ) اى جوازمه والداخل عليه احدهما منصوب او مجزوم ( نحو يضرب ) رفعه بالضم ( ويضربان ) رفعه بالنون ( واما ) المعمول ( المنصوب ) من انواع المعمول بالاصالة الاربعة ( فثلاثة عشر ) المنصوب ( الاول ) منها ( المفعول المطلق ) سمى به لصحة اطلاق لفظ المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف اومع بخلاف المفاعيل الباقية ( وهو اسم ما ) اى معنى صرح بالاسم لانه من قبيل الالفاظ ولوا كتفى بالموصول لاحتيج الى تكلف تقدير المضاف قبله وقبل ضميره وارتكاب المسامحة بان اعتبر المعنى لفظا ( فعله

تقديمه فى وقت الاوقت كون الخبر ظرفا فان فى الظروف اتساعا يجوز فيها مالا يجوز فى غيرها وهذا الحكم فى الظروف اعم من ان يكون اسمه معرفة اونكرة ومثال المعرفة نحو قوله تعالى [ان الينا ايابهم] ومثال النكرة نحو ان فى الدار رجلا ومنه قوله عليه السلام [ ان من البيان لسحرا ] ﴿ والسابع ﴾ اى المرفوع السابع من التسعة ﴿ خبر لا لنفى الجنس وحكمه ﴾ اى حكم خبر لا ﴿ ايضا كحكم خبر المبتدأ ﴾ لكن لايقدم الخبر فى هذا على اسمه ولو كان ظرفا لانه اضعف عملا لان عمله لكونه محمولا على ان وايضا ان خبرها لو كان عاما كثر حذفه عند الجمهور ويجب حذفه فى بنى تميم بخلاف خبر باب ان وقال الشارح فينبغى ان يتعرض المصنف لذلك ولا يهمله فافهم انتهى ﴿ نحو لاغلام رجل عندنا والثامن ﴾ اى المرفوع الثامن من التسعة ﴿ اسم ماولا المشبهتين بليس وحكمه ﴾ اى حكم ذلك الاسم ﴿ كحكم المبتدأ والتاسع ﴾ اى المرفوع التاسع من التسعة ﴿ المضارع الخالى عن النواصب والجوازم ﴾ فانه ان دخل عليه احد النواصب يكون من المنصوبات وان دخل عليه احد الجوازم يكون من المجزوم ﴿ نحو يضرب ﴾ هذا مثال لما كان رفعه بالحركة من انواع الاعراب ﴿ ويضربان ﴾ مثال لما كان رفعه بالنون وهو حرف منها * ولما فرغ من المرفوع شرع فى بيان المعمول المنصوب فقال ﴿ واما المنصوب فثلاثة عشر ﴾ وهى اما اسم اوفعل وهو واحد اعنى المضارع والاسم اما مفاعيل او ملحقة بها فالاول خمسة والثانى سبعة ﴿ الاول ﴾ اى المعمول الاول من ثلاثة عشر ﴿ المفعول المطلق ﴾ اى المفعول الذى لايقيد بحرف من حروف الجر نحو به اوفيه اوله ولذا سمى به ﴿ وهو ﴾ اى المفعول المطلق فى عرف النحاة ﴿ اسم ما ﴾ اى لفظ موضوع لمعنى ﴿ فعله ﴾ اى فعل ذلك المعنى

فاعل عامل) اى قام به بحيث يصح اسناده اليه مؤثرا فيه نحو ضربت ضربا اوغير مؤثرمثل مات موتا وعظم عظما وطال طولا والفاعل عام من ان يكون مذكورا كالامثلة المذكورة اوغير مذكور ناب منابه شئ مثل ضرب زيد ضربا على البناء المجهول ( ١٧٢ ) اولم ينب مثل اعجبنى ضرب زيد ضربا على الاضافة الى المفعول او نائب الفاعل ولقد احسن فى التعبير بالعامل لانه شامل للفعل الاصطلاحى وشبه الفعل والظرف المستقر واسم الفعل بلا تكلف (مذكور) صفة عامل (لفظا) نحو ضربت ضربا (اوتقديرا) نحو فبعدآ للقوم الظالمين اى بعد وخرج به مصدر لم يذكر عامله اصلا نحو الحمد لله (بمعناه) صفة بعد صفة لعامل اى ملابس بمعنى ذلك الاسم بمعنى انه يقصد به حدث يقصد بذلك الاسم حقيقة مثل ضربته ضربا اوتنزيلا نحو ضربته سوطا لتنزيل الآلة منزلة الضرب فخرج ضربته تأديبا وكرهت قيامى وكرهت كراهتى زيدا او احببت حبى عمرا لان معنى كرهت واحببت ليس الكراهة والمحبة اللتين قصدنا بلفظ المصدر بل هما متعلقان بهما تعلق الوقوع عليهما اما لواريد بهما ما اريد بالمصدر نحو كرهت كراهتى واحببت حبى بمعنى كرهت كراهة واحببت حبا فهو داخل فى التعريف لصدقه عليه (نحو ضربت ضربا) للتأكيد (وضربة) بالكسر للنوع (وضربة) بالفتح للمرة والاصل الاكثر ان يكون العامل بلفظه كانه بمعناه (وقديكون) اى العامل ملابسا (بغير لفظه) اما بحسب المادة (نحو قعدت جلوسا) او بحسب الباب نحو انبتك الله نباتا وفيه رد على سيبويه حيث جعل

واوجده (فاعل عامل) اى اوجد ذلك المعنى من قام به عامل (مذكور لفظا) اى ذكرا لفظيا نحو ضربته ضربا (او تقديرا) اى اومذكور ذكرا تقديريا نحو (فضرب الرقاب) اى فاضربوا وقوله (بمعناه) صفة ثانية للعامل اى فعله فاعل العامل المذكور الملابس بمعنى ذلك الاسم وانما قال اسم ما ولم يقل مافعله لان التعريف للمفعول المطلق المنصوب لا المعنى الذى يتعلق به فعل الفاعل وقد عرفت ان المفعول المطلق من جنس اللفظ لا من جنس المعنى ومايتعلق به فعل الفاعل هو المعنى دون اللفظ والمراد من فعل الفاعل ماقام بالفعل وظهر عليه لاما كان الفاعل مؤثرا فيه لانه لوكان المراد به هو الفاعل المؤثر لم يصدق التعريف على قوله مات موتا ومرض مرضا لان فاعل مات لم يؤثر فى الموت بل الموت قائم به وانما قال فاعل عامل ولم يقل فاعل فعل لئلا يختص العامل بالفعل فان عامله قديكون فعلا وقديكون مصدرا نحو اعجبنى ضربك ضربا فان ضربا مفعول مطلق لضربك ومنصوب به وفاعله الضمير المضاف اليه وانما قال مذكور فانه اذا لم يذكر عامله لم يكن مفعولا مطلقا نحو الضرب واقع فانه مبتدأ مع انه اسم معنى فعله فاعل ما وانما قال بمعناه ليدخل فيه مايكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا ولو لم يقل بمعناه لتبادر الى الوهم بانه يلزم ان يكون لفظه مطابقا للفظ عامله وكذلك يدخل فيه حينئذ مايكون بابه مخالفا لباب عامله نحو قوله تعالى [ والله انبتكم من الارض نباتا ] (نحو ضربت ضربا) وهذا مثال لما يجئ للتأكيد اى لتأكيد المصدر المذكور ضمنا (وضربة) بكسر الضاد اى ضربت ضربة مثال لبيان نوع الضرب اى ضربت نوعا من الضربات مثل الشدة والخفة والسرعة (وضربة) بفتح اوله مثال لما هو لبيان العدد اى ضربت ضربة واحدة (وقديكون) اى الاكثر استعمالا ان يكون عامله مطابقا للفظه وقد يكون اى قديكون عامله (بغير لفظه) اى ملابسا بغير لفظ المفعول المطلق وذلك جائز ايضا وصادق عليه التعريف لان اللازم ان يطابق معناه حيث قال بمعناه (نحو قعدت جلوسا) فان المعنى الذى يدل عليه العامل هو المعنى الذى يدل عليه المفعول المطلق

قعدت جلوسا بتقدير جلست جلوسا وانبته الله نباتا بتقدير ينبت نباتا ( وقد يحذف فعله ) اى الاكثر ان يذكر والمراد بالفعل اما الاصطلاحى وتخصيصه بالذكر لاصالته وكثرة الحذف فيه لا لان الحذف مختص به او العامل مطلق والتعبير بهذا العنوان لاصالته ( لقيام قرينة ) اى وقت قيامها اذلا حذف بدونها جوازا نحو ضربا شديدا لمن قال كيف ضربت زيدا اى ضربت ضربا شديدا وخير مقدم لمن قدم اى قدمت خير مقدم لقيامه مقام المضاف اليه اومقام الموصوف اى قدوما خير مقدم ( ١٧٣ ) او وجوبا سماعا ( نحو ايضا اى آض ايضا) اى عاد الحكم السابق عودا تقول جاءنى زيد وعمرو ايضا اى آض ايضا ويجئ زيد وعمرو ايضا اى يئيض ويكون بعدم كلام ليفيد الحكم لغير ما ذكر له فالمعنى عاد المجئ عودا اوقياسا فى مواضع ذكرت فى المطولات وسبق نبذ منها (ويجوز تقديمه) اى المفعول المطلق (على عامله) لكن لا مطلقا بل ان كان للنوع او العدد وما للتأكيد لا يتقدم لان المؤكد لا يتقدم على المؤكد (ولا يلزم ) اى الى المفعول المطلق لعامل اى عامل كان اى يستعمل العامل بلا ذكره معه لان العامل يدل على ما يدل عليه المفعول المطلق فلا يحتاج اليه الا للتأكيد او لبيان النوع او العدد وكثيرا ما لا يقصدن ( و ) المنصوب (الثانى) من ثلاثة عشر (المفعول به) قدمه لتوقف تمام معنى العامل عليه ( وهو ) فى اللغة الذى الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره للموصول وكذا فيه وله ومعه وقيل صيغة مفعول مسند الى ضمير مصدره اى الذى فعل به فعل وفيه وله ومعه وفيه ان الواجب حينئذ المفعول هو به لان مسنده صفة جرت على غير من هى له وفيها يجب انفصال الضمير لدفع الالتباس وقد يستعمل بلا لام ويقال مفعول به وفيه وله ومعه فالتحقيق انه راجع الى موصوف مقدر اى شئ مفعول به وفى الاصطلاح ( اسم ماوقع عليه ) اى على ذلك الشئ اى تعلق به حسا نحو ضربت زيدا وقطعت الشجر اوعقلا علمت زيدا قائما اى تعلق

(وقد يحذف فعله) لان العامل يلزم ذكره لفظا او تقديرا فحينئذ يجوز حذفه لفظا ويكون مقدرا والمقدر كالمذكور (لقيام قرينة) اى دالة على ذلك المقدر المحذوف فانه لولم يكن قرينة يلزم ان يكون منسيا وذا لا يجوز وانما قال فعله ولم يقل عامله للاشارة الى ان المحذوف فى العامل الذى وقع فعلا اصطلاحيا اكثر من غير (نحو ايضا) اى آض ايضا فانه مصدر آض بمد الهمزة اصله ايض بمعنى عاد اى عاد الى الحال الاولى اوالى المكان الاول وفعله محذوف لكثرة استعماله فانه غلب فى استعمال فى معنى مثل ماسبق وهذا مثال لما حذف سماعا وجوبا واما مثاله لما حذف سماعا جوازا فنحو قولك خير مقدم لمن قدم من سفر اوغيره اى قدمت وحالة القادم قرينة حالية له (ويجوز تقديمه) اى تقديم المفعول المطلق (على عامله) ويجوز ان يقال ضربا ضربت وهذا الجواز اذا لم يكن للتأكيد بل كان لبيان النوع او العدد فان كان تقديمه جائزا لقوة عامله ولقوة معموليته لكنه لكونه تأكيدا ولكون التأكيد لا يقدم على مؤكده لا يجوز تقديمه (ولا يلزم) اى لا يلزم المفعول المطلق لعامل كما يلزم الفاعل له لانه ان اريد مجرد قصد معناه فهو مذكور فى ضمن العامل ولا يلزم ذكره تكرارا الا عند قصد معنى زائد وهو بيان نوعه او بيان عدده (والثانى) اى المنصوب الثانى (المفعول به) اى الذى الصق الفعل به وهذا هو المعنى الذى يفهم من لفظه وهو معناه اللغوى فان الالف واللام اسم موصول بمعنى الذى واصل مفعول هو فعل على صيغة المجهول والباء فى به للالصاق والضمير المجرور مرفوع محلا على انه نائب فاعله واما معناه الاصطلاحى فهو ماقال (وهو اسم ما وقع) اى المعمول الذى يقال له المفعول به هو لفظ دال على معنى وقع (عليه) اى على ذلك

علمى بقيام زيد (فعل الفاعل) اى الحدث القائم به بقرينة اضافة الفعل الى الفاعل والمراد يدل العبارة على ذلك الوقوع فلا يرد نحو ضرب زيد عمر اكذبا (وهو على قسمين) احدهما (عام) للازم والمتعدى اى يعملان فيه ولا يختص بالمتعدى (وهو المجرور بحرف الجر) الذى ليس للظرفية والتعليل (و) ثانيهما (خاص بالمتعدى وقدم) اى المتعدى فى بحث من العامل القياسى (ويجوز) اى لا يمتنع (تقديمه) اى المفعول به (على عامله) لانه فضلة فاينما وجده العامل يعمل فيه لقوته وهذا بناء على ماسبق من ان معمول المصدر واسم الفعل لا يتقدم عليهما وماسيأتى من ان معمول المضاف اليه لا يتقدم مستثنى منه (نحو زيدا ضربت) وبه مررت ويجب اذا تضمن مايقتضى الصدارة كالاستفهام نحو من اضرب والشرط نحو من تضرب اضرب (وحذفه) حذفا (مطلقا) غير مقيد بوجود القرينة يعنى لا يتوقف على وجودها بل يحذف بها وبدونها

المعنى ﴿فعل الفاعل﴾ اى فعل فاعل والمراد بما وقع عليه ما تعلق به فعل الفاعل حسا نحو ضربت زيدا أو عقلا نحو عرفت زيدا * وانما فسره بهذا لان الوقوع حقيقة هو سقوط شئ ولا سقوط فى كثير من الموادفانه لا معنى فى قولنا عرفت زيدا ان عرفانى سقط على زيد فيكون الوقوع مستعملا فى معنى التعلق مجازا ولما كان هذا الاستعمال مشهورا لم يرد السؤال على التعريف بان استعمال المجاز ينافى التعريفات فانه اذا كان مشهورا يكون كالحقيقة والمراد بالاسم فى قوله اسم ماوقع هو الاسم المنصوب بقرينة المقسم فلا يدخل فيه زيد فى قولنا اعطى زيد فانه وان صدق عليه انه ماوقع عليه لكونه مفعولا اولا لكنه ليس بداخل فى الجنس والمراد بفعل الفاعل ايضا اعم من ان يقع عليه فعل فاعل مذكور كما فى الافعال المبنية للفاعل او محذوف كما فى الافعال المبنية للمفعول فلا يخرج من التعريف درهما فى قولنا اعطى زيد درهما فانه يصدق عليه انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل فاعله محذوف * والمراد بالوقوع الدلالة عليه بالعبارة وهو اعم من ان يكون مطابقا للواقع اولا فيدخل فيه الكواذب والمنفيات مثل ضرب زيد عمرا ومثل ماضرب زيد عمرا فان الاول كاذب والثانى منفى فلا وقوع فيهما لكن اذا اريد به الدلالة يصدق عليه انه يدل على الوقوع بالعبارة * ولما فرغ من تعريفه شرع فى تقسيمه فقال ﴿وهو﴾ اى المفعول به ﴿على قسمين عام﴾ اى الاول عام يكون مفعولا للازم والمتعدى ﴿وهو﴾ اى ذلك العام ﴿المجرور بالحرف﴾ اى بحرف الجر سواء فى واللام وما بمعناهما كالباء بمعنى فى وكى بمعنى اللام فان الاول مفعول فيه والثانى مفعول له وكلاهما ليس بمفعول به كما عرفت فى بحث حرف الجر وهذا القسم يكون مفعولا به للمتعدى نحو عليه فى قولنا ضربت زيدا على حصير وللازم نحو مررت بزيد ﴿وخاص﴾ اى والقسم الثانى خاص ﴿بالمتعدى وقدم﴾ اى تعريف اللازم والمتعدى واقسامهما ﴿ويجوز تقديمه﴾ اى تقديم المفعول به ﴿على عامله﴾ لقوة عامله فى العمل وعدم المانع عن التقديم وهذا اذا لم يكن العامل اسم فعل ولا مصدر فانه لا يتقدم معمولهما عليهما الا اذا كان مجرورا بحرف الجر وايضا اذا لم يكن معمولا للمضاف اليه نحو انا غلام ضارب زيدا فان زيدا مفعول لضارب فلا يتقدم ولا يقال انا زيدا غلام ضارب ﴿نحو زيدا ضربت﴾ وكذا قوله وبه مررت وهذا مثال لما جاز تقديمه وقدم وقوله ﴿وحذفه﴾ معطوف على تقديمه اى ويجوز حذف المفعول به ﴿مطلقا﴾ يعنى سواء كان بقرينة نحو [أهذا الذى بعث الله رسولا] اى بعثه فان وقوع بعث صلة قرينة على حذف العائد

نحوا هذا الذى بعث الله رسولا وزيد يعطى ويمتنع وقد سبق لكن فيما سبق ذكر بيانا لحال العامل وهنا لبيان حال المعمول فلا تكرار (وحذف فعله لقيام قرينة) مقالية (نحو زيدا لمن قال من اضرب) اى اضرب زيدا او حالية نحو مكة لمن يتهيأ اى تريد مكة ويجب سماعا وقياسا كما بين فى المطولات (و) المنصوب (الثالث) من ثلاثة عشر (المفعول فيه) قدمه لكون مدلوله مدلول الفعل ﴿ ١٧٥ ﴾ فى الجملة (وهو اسم ما) اى شئ (فعل فيه) اى فى ذلك الشئ (مضمون عامله) والمتبادر عامله الذى فى تركيبه ولو تقديرا فعلا او شبهه او معناه والضمير وان كان مسبوقا بالضمير الراجع الى الموصول راجع الى الاسم بقرينة ان العامل عامل فى اللفظ فيخرج يوم الجمعة فى قولك يوم الجمعة ضربت فيه بالرفع فان يوم الجمعة وان فعل فيه الضرب الا انه ليس مضمون عامله ويخرج ايضا يوم الجمعة يوم مبارك لانه مافعل فيه مضمون عامله فى تركيبه لكن بقى اليوم فى ضرب اليوم لانه يصدق عليه انه اسم مافعل فيه مضمون عامله الا اذا اول الاسم بالمنصوب بقرينة المقسم وخرج شهدت اوفضل الله يوم عرفة فان الشهود والتفضيل وقع عليه لافيه (من زمان او مكان) بيان للموصول وتنويع له وقال الرضى وعند ابى على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف لمناسبتهما بكونهما مدلول الفعل ولما كان المفعول عنده اعم مما فيه حرف الجر لفظا كما عند ابن الحاجب قال (وشرط نصبه) ولم يقل وشرطه وعند الجمهور تقدير فى شرط كونه مفعولا فيه لان ما بحرف الجر مفعول به غير صريح عندهم (لفظا) اى نصبا لفظيا او من حيث اللفظ ان لم يمنع مانع من اللفظية كما فى الظروف المبنية والمجرور بفى لا يحتاج الى الشرط (تقدير فى

او بدون قرينة نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء ﴿وحذف فعله﴾ اى يجوز حذف فعله اى عامله ﴿لقيام قرينة﴾ يعنى انه لا يحذف بلا قرينة ﴿نحو زيدا﴾ اى مثاله قولك زيدا ﴿لمن قال من اضرب﴾ فان السائل لما سأل عن شخص يتعلق فعله به فجاز ان يجيب زيدا فقط او ان يجيب بقوله اضرب زيدا فالاول فى مقام الايجاز والثانى فى مقام الاطناب ﴿والثالث﴾ اى والمنصوب الثالث من ثلاثة عشر ﴿المفعول فيه﴾ اى المعمول الذى فعل فيه ﴿وهو﴾ اى المفعول فيه فى الاصطلاح ﴿اسم ما﴾ اى اسم موضوع لمعنى ﴿فعل﴾ بصيغة المجهول وقوله ﴿فيه﴾ ظرف له وقوله ﴿مضمون عامله﴾ بالرفع نائب فاعله وقوله ﴿من زمان﴾ ظرف مستقر اما صفة لما ان كان موصوفا او حال منه ان كان موصولا وقوله ﴿او مكان﴾ معطوف عليه وبيان لنوعيه والمراد بمضمون عامله مدلول عامله وهو مادل عليه عامله اما مطابقة اذا كان عامله مصدرا نحو ضربى زيدا يوم الجمعة واما تضمنا اذا كان عامله فعلا او صفة نحو ضربت زيدا امام الامير او انا ضارب فى السوق وايضا سواء كان فاعل العامل مؤثرا فيه نحو كتبت فى يوم الجمعة او غير مؤثر نحو مات زيد يوم الجمعة من حيث ان الموت وقع فيه واما نحو شهدت يوم الجمعة ونحو فضل الله يوم الجمعة فخارجان عنه بل هما المفعول به فان تعلق شهدت وفضل به ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وايضا از قوله كان يوم الجملة يوما طيبا خارج عنه لانه ليس مضمون عامله فعل فيه فان مضمونه هو كون الجمعة يوما طيبا ولما كان المفعول فيه نوعين احدهما مجرور بفى ملفوظا ومنصوب محلا والآخر منصوب لفظا بحذف فى والاول هو الاصل لا يحتاج الى شئ والثانى احتاج الى شرط اراد ان يبين شرطه فقال ﴿وشرط نصبه﴾ اى شرط كون المفعول فيه منصوبا ﴿لفظا﴾ اى لا محلا ﴿تقدير فى﴾ واختلف بين الجمهور وبين ابن الحاجب بعد اتفاقهم ان المنصوب بتقدير فى هو المفعول فيه فى ان المجرور بفى هل هو مفعول فيه

وقدم مر شرط تقديره) فى بحث حرف الجر (ويجوز) اى لايمتنع (تقديمه) اى المفعول فيه (على عامله)
ويجب اذا تضمن ما يقتضى الصدارة نحو اين صليت ومتى تحسد تهلك (ولوكان) العامل (معنى فعل) هو
[ظرف مستقر ولا يجوز على ﴿ ١٧٦ ﴾ غيره اتفاقا نحو زيد يوم الجمعة فى داره فى الفعل وشبهه اولا
(وحذفه) اى المفعول فيه (مطلقا) بقرينة وبدونها (وحذف عامله) بدونه لشريطة التفسير او بها (لقرينة) نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت ويوم الجمعة صليت فيه اى صليت يوم الجمعة (و) المنصوب (الرابع المفعول له) قدمه لانه سبب وباعث على الفعل ولانه اذا حذف منه اللام يشبه المفعول المطلق حتى عده الزجاج منه (وهو اسم ما) اى شئ (فعل لاجله) اى لاجل حصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا او تحصيله مثل ضربته تأديبا (مضمون عامله) فى تركيبه اى عامل الاسم فلايكون منه قولنا التأديب مشروع وقولنا التأديب ضرب زيد لاجله لانه مافعل لاجل التأديب مضمون عامله الذى فى تركيبه (وشرط نصبه) لا كونه مفعولا له (لفظا) لا محلا (تقدير اللام وقدم مر شرط تقديره) ايضا فى بحث حرف الجر (ويجوز) اى ولا يمتنع (تقديمه) اى المفعول له (على عامله) وفى مثل كيمه عصيت يجب ولاوجه فيه وفيما تقدم لتقيده بعدم كونهما نائب الفاعل لان الكلام فى المفعول فيه وله الاصطلاحيين فلا يتناولانه (وتركه)

او مفعول به غير صريح فذهب الى الاول ابن الحاجب وتبعه المصنف والى الثانى الجمهور • ولما كان التقدير فى شرط ايضا فنبه عليه المصنف بقوله ﴿وقدم مر شرط تقديره﴾ اى فى بحث حرف الجر ﴿ويجوز تقديمه﴾ اى تقديم المفعول فيه على عامله وهذا ان لم يكن نائب فاعل ﴿ولو كان﴾ فالواو وصلية اى ولو كان العامل ﴿معنى فعل﴾ جاز تقديمه فعلم منه انه لو كان العامل غير معنى فعل جاز تقديمه بالاولى فانه مع ضعف معنى الفعل فى العمل اذا جاز تقديمه يكون مع قوة غيره اولى ﴿وحذفه﴾ اى ويجوز حذفه ﴿مطلقا﴾ اى بقرينة او بدونها ﴿وحذف عامله﴾ اى ويجوز حذف عامله ﴿لقرينة﴾ اى لقيام قرينة نحو قولك يوم الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة ﴿والرابع﴾ اى المنصوب الرابع من الثلاثة عشر ﴿المفعول له﴾ اى الذى فعل لاجله ﴿وهو﴾ اى المفعول له فى اصطلاح النحاة ﴿اسم ما﴾ اى اسم شئ ﴿فعل لاجله﴾ اى وقع اما لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا اى قعدت لحصول الجبن واما لتحصيله كضربت تأديبا اى ضربت لاجل تحصيل التأديب ويقال للاول مفعول له الحصولى وللثانى مفعول له التحصيلى فالمفعول له فى الاول قبل الفعل وفى الثانى بعد الفعل وقوله ﴿مضمون عامله﴾ بالرفع نائب فاعل لفعل اى فعل مدلوله الذى هو الحدث اما مدلوله المطابقى او التضمنى كما مر فى السابق وهذا ايضا اما منصوب محلا ومجرور باللام المذكور او منصوب لفظا فاحتاج الثانى الى شرط لئلا يلتبس بالآخر ولذا قال ﴿وشرط نصبه﴾ اى شرط كون المفعول له منصوبا ﴿لفظا﴾ وانما قال لفظا فان نصبه محلا لا يحتاج الى شرط كما عرفت ﴿تقدير اللام وقدم مر شرط تقديره﴾ اى مر فى بحث حروف الجر ﴿ويجوز تقديمه﴾ اى تقديم المفعول له ﴿على عامله﴾ وهذا الجواز ايضا اذا لم يكن نائب فاعل فانه لو كان نائب فاعل نحو فعل للتأديب لم يجز تقديمه كما مر وقوله ﴿وتركه﴾ معطوف على قوله تقديمه اى ويجوز تركه * وانما قال ههنا وتركه ولم يقل وحذفه تنبيها على انحطاط رتبته عن مرتبة سابقه اى ويجوز ان يذكر عاملا مجردا عن ذكر المفعول له مع ان فعل العاقل لا ينفك عن علة وغرض كما ان الفعل لا يخلو عن

مطلقا اختاره على الحذف اشارة الى انحطاطه (ويجوز حذف عامله لقرينة) مقالية نحو تأديبا لمن قال لم ضربت
زيدا اى ضربته تأديبا او حالية مثل تأديبا عند من لامه على ضرب احد (و) المنصوب (الخامس المفعول معه)
الظرف نائب الفاعل كاخواته ورفعه تقديرى للزوم ظرفيته كانه ﴿ ١٧٧ ﴾ مشغول بالاعراب المحكى وهكذا
كل لازم الظرفية كما فى لقد تقطع بينكم كذا فى شرح الكافية للفاضل العصام وليس مراده الله اعلم لزوم نصبه بل الاعتذار من بقاء نصبه لانه قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وقد سبق (وهو المذكور) اى المنصوب الذى ذكر فلا يدخل كل رجل وضيعته (بعد الواو) خرج من المنصوبات ماعدا الحال بالواو وخرج بقوله (لمصاحبة معمول عامل) من اضافة المصدر الى مفعوله اى لمصاحبته معمول عامل او الى فاعله اى لمصاحبة معمول عامل اياه نبه بقوله معمول عامل على ان المصاحب لا يلزم ان يكون فاعلا لان معنى حسبك وزيدا درهم كفاك وزيدا درهم لكن يلزم ان لا يكون موافقا للمفعول فى الاعراب فلذا اتفقوا على ان عمرا فى ضربت زيدا وعمرا معطوف بواو المصاحبة لا مفعول معه وكذلك كفاك وزيدا درهم والسر فيه ان اصل الواو ان يكون للعطف فالنصب فيما لم يكن قبله منصوب عدول عنه وتصريح
بقصد المعية واذا كان قبله ﴿ – ١٢ – ايوبى ﴾ منصوب لم يكن فيه خلاف الاصل ثم المصاحبة هى المشاركة
فى الفعل مع عدم المفارقة (نحو جئت وزيدا)

زمان ومكان ﴿ويجوز حذف عامله لقرينة﴾ كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته تأديبا ﴿والخامس﴾ اى المنصوب الخامس من ثلاثة عشر ﴿المفعول معه﴾ اى الذى فعل الفعل معه واختلف النحاة فى لفظ معه فقال بعضهم انه نائب فاعل للمفعول كما فى المفاعيل السابقة واعتذر عن عدم رفعه بان لزوم نصب كلمة معه رجح على الاعراب اللفظى والراجح المختار ان نائب فاعله مستتر تحته وراجع الى مصدره ولفظ معه منصوب على انه ظرف له والراجع الى الموصول هو الضمير المجرور فى معه ﴿وهو﴾ اى المفعول معه فى اصطلاح النحاة ﴿المذكور﴾ اى المنصوب الذى ذكر ﴿بعد الواو لمصاحبة معمول عامل﴾ فخرج بتقييده بالمنصوب مثل كل رجل وضيعته فان ضيعته وان كان مذكورا بعد الواو ولكنه ليس بمنصوب • والمراد بالمذكور ليس ما هو مقابل المتروك بان يكون اعم من الملفوظ والمقدر كما فى المذكور الذى سبق بل المراد به ما ليس بمقدر والحمل على هذ المعنى يفيد انه لا يجوز تقديره يعنى حذفه وبقوله بعد الواو خرج سائر المنصوبات سوى الحال التى وقعت جملة بعد الواو وبقوله لمصاحبة معمول عامل خرج به الحال التى بعد الواو فان الغرض من ذكره ليس مصاحبة والمراد من العامل اعم من ان يكون فعلا او شبه فعل او معنى فعل والمراد من المعمول ما هو اعم من الفاعل والمفعول الذى ليس بمنصوب فانه اذا لم يكن منصوبا تعين المذكور المنصوب بعد الواو ان يكون مفعولا معه واما اذا كان منصوبا فيجوز ان يكون معطوفا وان يكون مفعولا معه فاذا وقع فى موقع كذلك يحمل الواو على العطف الذى هو الاصل فيها فلا عدول الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم فانه لا يجوز عطف زيدا على الكاف فى حسبك فان العطف على المجرور المتصل يشترط فيه اعادة الجار وهو منتف ههنا ولان المقصود بيان مصاحبة زيد مع المخاطب بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه لجواز عطف زيدا على الكاف تعين العطف لكونه اصلا ولا يعدل عنه لعدم النص على المقصود فانه يكون كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق ﴿نحو جئت وزيدا﴾ هذا مثال لما تعين ان يكون مفعولا معه لعدم جواز

ومالك عمرا وفيهما يجب النصب لعدم جواز العطف وفى جئت انا وزيد يجوز الرفع بالعطف لعدم المانع منه والنصب على انه مفعول معه وفى نحو مالزيد وعمرو تعين العطف لضعف العامل المعنوى (ولا يجوز تقديمه) بدون المصاحب (على عامله) ﴿ ١٧٨ ﴾ اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء رعاية لاصل الواو ولمعنى المصاحبة ولا مع المصاحب لانه اما مرفوع الفعل او مجرور بحرف او باضافته وشئ منها لا يتقدم وفيه اشارة الى ان العامل عامل المصاحب لا الواو كما قال عبدالقاهر ولا العامل المعنوى كما قال الكوفيون ولا فعل مقدر بعد الواو ونحو جاء البرد ولابس الطيالسة فى جاء البرد والطيالسة كما قال الزجاج لان كل ذلك تكلف والواو واسطة بين العامل والمعمول فالحق ان العامل عامل المصاحب (ولا على المعمول المصاحب) رعاية لاصل الواو خلافا لابى الفتح تمسكا بما وقع فى بعض الاشعار وقال الجمهور انه ضرورة (ولا) يجوز (تعدده) اذلو تعدد تعين عطف المتأخر على المتقدم ويجوز ان يكون ضميرا منفصلا نحو جئت واياك ولا يمكن المتصل لحيلولة الواو هذا آخر المفاعيل والآن يشرع فى الملحقات فيقول (و) المنصوب (السادس الحال) قدمه لكثرتها فى الاستعمال (وهى) اى الحال فى اللغة صفة قائمة بالغير يقال كيف حالك اى شانك وصفتك سمى به لانه دال على تلك الصفة انث الضمير لان الحال يؤنث ويذكر وفى عرف النحاة (ما) اى منصوب مشتقا اوجامدا يدل على صفة (يبين)

العطف فيه لان العطف على الضمير المتصل يشترط فيه تأكيده بالمنفصل وهو منتف ههنا وايضا مثال لما كان العامل فيه لفظيا وفيه واما مثاله لما كان العامل فيه معنويا فكقولنا مالك وعمرا فانه لايجوز العطف فيه ايضا لكون المعطوف عليه ضميرا مجرورا ومثال لما كان العامل فيه معنويا فان المنفهم منه مجموع ماولك هو ماشانك واما مثال جواز الطرفين فهو مثل قولنا جئت انا وزيدا فانه لما جاز عطفه على الضمير المرفوع فى جئت لكونه مؤكدا بمنفصل جاز فيه ان يكون زيد مرفوعا معطوفا عليه وان يكون منصوبا على ان يكون مفعولا معه ﴿ولا يجوز تقديمه﴾ اى تقديم المفعول معه ﴿على عامله﴾ ولا يجوز ان يقال وزيدا جئت بان يكون مقدما عليه مع تأخر عامله ومعمول مصاحبه ﴿ولا على المعمول المصاحب﴾ يعنى انه لايجوز ان يقال جاء وزيدا عمرو بان يقدم وزيدا على مصاحبه الذى هو فاعل جاء ﴿ولا يجوز تعدده﴾ اى تعدد المفعول معه فانه لو تعدد لزم تعدد معوذا لايجوز لانه لو جاز لزم تعلق الجارين بفعل واحد بمعنى الواحد وهو لايجوز كما مر فى بحث حروف الجر ولما فرغ المصنف من بيان القسم الاول من المنصوبات اعنى مايكون اسما ومفعولا شرع فى بيان القسم الثانى منه اعنى مايكون اسما ملحقا بالمفاعيل فقال ﴿والسادس﴾ اى المنصوب السادس ﴿الحال﴾ وهى معمول منصوب وملحق بالمفعول فيه لوجود معنى الظرفية فيه وهى فى اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير سمى بها ماهو العرفى لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل فى وجه التسمية انها مأخوذة من زمان الحال المقابل للماضى والمستقبل لانه كما ان الحال بمعنى الزمان تدل على زمان انت فيه كذلك تدل الحال على زمان مقارن لزمان الفاعل والمفعول فى فاعلية ومفعولية ﴿وهى﴾ اى الحال فى عرف النحاة ﴿ما﴾ اى منصوب اما لفظا كما اذا كانت اسما معربا او محلا كما اذا كانت اسما مبنيا او جملة ﴿يبين﴾ وهو صلة او صفة وانما ذكر يبين كما هو فى النسخ مع ان مرجعه عبارة عن الحال التى هى مؤنث سماعى لان القاعدة انه اذا رجع الضمير الى الموصول او الموصوف الذى يكون عبارة

اى ذلك المنصوب (هيئة) الهيئة الحالة والكيفية كذا فى القاموس وخرج به التميز لانه مبين الذات ومبين الهيئة قد يكون مبين هيئة الفعل كالمصدر فى ضربت ضربا شديدا ورجعت قهقرى فخرج باضافتها الى (الفاعل او المفعول به) وبما عرفت ان المقسم المعمول بالاصالة والموصول عبارة عن المنصوب بالاصالة لا يرد نعت الفاعل والمفعول فلا يحتاج فى دفعه الى ان يقال المراد بهيئة الفاعل هيئة تكون له فى وقت الفاعلية والصفة تبين هيئة الفاعل مطلقا ثم الهيئة اعم من ان يكون هيئة له باعتبار نفسه نحو جاءنى زيد راكبا اوباعتبار متعلقه نحو جاءنى زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة كالمثالين ومقدرة مثل جاءنى زيد فى يده كتاب غدا اى مقدرا كون الكتاب فى يده غدا وقوله تعالى فادخلوها خالدين اى مقدرى الخلود وتسمى حالا مقدرة ومن ان يكون لازمة لصاحبها او نادرة الانفكاك عنه نحو خلق الله كل شئ عليما وزيد ابوك عطوفا اى احقه ويسمى مؤكدة ومن شرط فى المؤكدة كونها مقررة لمضمون جملة اسمية ﴿ ١٧٩ ﴾ يسمى ماكان مقرر لمضمون فعلية دائمة وشرط ابن مالك والرضى فى المؤكدة كون جزئى الجملة الاسمية جامدين معرفتين كالمثال الاخير فعلى هذا يكون قولك وحده فى لا اله الا الله وحده على تقدير لا اله موجود الا الله حالا منتقلة عند من حصر اقسام الحال فى المؤكدة والمنتقلة لتقليل الاقسام فالمؤكدة مايقرر مضمون جملة اسمية جزأها جامدان معرفتان وماعداها منتقلة والمشهور ان المنتقلة ماتثبت نادرة وتزول اخرى ومن ان تكون الدلالة من استعمال هيئة الحال فيها نحو جاءنى زيد والشمس طالعة فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهى المقارنة بطلوع الشمس اومن جوهر الكلمة نحو جاءنى زيد راكبا فان راكبا يدل على الركوب ومن ان تكون توطئة لما هو حال فى الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فان الحال قوله عربيا وذكر قرآنا توطئة له وتسمى موطئة والترديد فى المتن لمنع الخلو فيدخل مثل ضرب زيد عمرا راكبين (لفظا) اى لفظيا كان الفاعل او المفعول بان يكون فاعليته اومفعوليته بالنظر الى لفظ الكلام بان يكون فاعل فعل اوشبهه اومعناه مما يعمل فى الفاعل كاسم الفعل او مفعوله (اومعنى) اى معنويا بان يكون بالنسبة الى معناه الذى يكون مفهوما من سوقه وان كان فى اللفظ مبتدأ اوخبرا وغيرذلك من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا بتأويل احدثته شديدا والمفعول معه نحو جئتنا وزيدا راكبا بمعنى وجاء زيد راكبا هذا مبنى على انه يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل المفعول به ومقتضى عبارة جارالله العلامة وصاحب الباب عمومه لكل من

عن مؤنث يجوز تذكيره وتأنيثه وقوله ﴿هيئة الفاعل﴾ بالنصب مفعول يبين وقوله ﴿او المفعول به﴾ معطوف على الفاعل اى هى المعمول المنصوب الذى يبين البتة اما هيئة الفاعل عند قيام الفعل به واما هيئة المفعول به عند وقوع الفعل عليه يعنى ولا يبين هيئة غيرهما فيكون او على هذا التعبير لمنع الخلو لا لمنع الجمع فانها قد تبين هيئتهما معا مثل ضرب زيد عمرا راكبين فان راكبين على صيغة التثنية يبين هيئة الفاعل والمفعول معا وبقوله هيئة الفاعل خرج التمييز فانه لايبين الهيئة بل يبين الذات وبقوله هيئة الفاعل خرج مايبين هيئة العامل فى مثل ضربت ضربا شديدا وكذا قولنا رجعت قهقرى اى رجوعا قهقرى فان هذا مفعول مطلق يبين نوع العامل وقوله ﴿لفظا﴾ بالنصب حال من احد الامرين وقوله ﴿اومعنى﴾ معطوف على قوله لفظا اى الفاعل الذى يبين هيئته سواء كان فاعلا ملفوظا او فاعلا معنويا وكذا المفعول فترتقى الى اربعة انواع مايبين هيئة الفاعل اللفظى او المعنوى ومايبين هيئة المفعول به اللفظى

او المعنوى وقوله ﴿مثل ضربت زيدا قائما﴾ فان كان قائما حالا من الفاعل يكون مثالا لما يبين هيئة الفاعل اللفظى وان كان حالا من المفعول يكون مثالا لما يبين هيئة المفعول اللفظى وقوله ﴿وهذا زيد قائما﴾ مثال لما هو حال من المفعول المعنوى والعامل فى الاول فعل وفى الثانى معنى فعل وهو انبه او اشير المفهوم من لفظ هذا والمراد من الفاعل اللفظى والمفعول اللفظى ما يكون فاعلا او مفعولا فى التركيب كما فى المثال الاول فى المتن ومن المعنوى ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا فى التركيب بل هو اما مبتدأ او خبر كما فى المثال الثانى فى المتن او مفعولا مطلقا مثل ضربته الضرب شديدا او مفعولا معه نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم فان الاول بمعنى احدثت الضرب شديدا والثانى اما مصاحب للفاعل كما فى المثال الاول واما للمفعول كما فى المثال الثانى وهما بمعنى الفاعل او المفعول وايضا اما ان يكون مضافا اليه للمفعول نحو قوله تعالى [بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا] و[ان يأكل لحم اخيه ميتا] وهذا الاخير بشرط ان يكون المعنى صحيحا بحذف المضاف فان حنيفا حال من ابراهيم وميتا حال من اخيه وهما ليسا بمفعولين لفظا بل هما مضافان اليه للمفعول لكنه لو ترك المفعول واقيما مقامه وقيل بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه لصح المعنى ومنه قوله تعالى [ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين] فان مصبحين حال من هؤلاء وهو وان كان مضافا اليه لدابر لكنه لما كان المضاف وهو دابر مرجع الضمير مقطوع وهو فى المعنى نائب فاعل وهو وان كان فى التركيب مسندا الى دابر جاز اسناده الى هؤلاء حتى جاز ان يقال ان هؤلاء مقطوعون ومما يجب ان يعلم ايضا ان معنى الهيئة هى الحال والكيفية وهى اعم من ان تكون له باعتبار نفسه نحو جاءنى زيد قائما او باعتبار متعلقه نحو جاءنى زيد قائما ابوه واعم ايضا من ان تكون محققة كالمثال الاول او مقدرة نحو قوله تعالى [ فادخلوها خالدين ] اى مقدرين الخلود فى حقكم واعم ايضا من ان تدوم الحال لذى حالها حقيقة نحو قال الله تعالى فى قول من جعل تعالى حالا من الجلالة او تدوم له حكما وذلك بان يتصف بها غالبا ومن ان لا تدوم نحو سار زيد راكبا وتسمى للاولى حال دائمة وللثانية حال منتقلة وما يقال له حال مؤكدة داخل فى الاولى واعم ايضا من ان تدل عليها هيئتها وحدها او مع المادة فمثال الاولى نحو جاءنى زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهى المقارنة بطلوع الشمس وهذا ملخص ما ذكره الشارح نقلا عن العصام ويقال لها الحال المقارنة ومثال الثانى

المفاعيل قال الفاضل العصام وهو الاتم وعلى هذا يوجه كلام المصنف بجعل يبين مجهولا وهيئة نائب الفاعل له وبه متعلقا بيبين والضمير عائد الى الموصول والمضاف اليه الذى يصح وضعه موضع المضاف الذى هو الفاعل او المفعول او يكون المضاف جزأ منه داخل فى المعنوى فلا حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول للحقيقى والحكمى نحو قوله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين لانه يصح ان يقال فاتبعوا ابراهيم وهؤلاء مقطوعون (نحو ضربت زيدا قائما) مثال للحال من الفاعل او المفعول اللفظى (وهذا زيد قائما) حال من ذا او زيد مثال للحال من المفعول المعنوى لان المعنى انبه ذا قائما او اشير زيدا قائما ومثال الفاعل المعنوى نحو ما شانك راكبا اى ما تصنع

(وعاملها الفعل) مطلقا (اوشبهه) كذلك (اومعناه) وقد مر اى يعمل فيها احد هذه الثلاثة (وشرطها) اى الحال ( ان تكون نكرة ) لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث ولا معنى للتعريف هنا كذا فى الرضى لكن قال الفاضل العصام وينبغى ان يكون الحكم اكثريا وتأويل الاحوال المعرفة بالنكرة بعيد فيكون مثل خبر المبتدأ الذى الاصل فيه التنكير وقد يعرف فررت به وحده ومررت بك وحدك ومررت بى وحدى لا يؤول بمنفردا كما فى الاعتبار الاول وصاحبها تكون معرفة غالبا ( ولا تتقدم ) اى الحال ( على العامل المعنوى ) المعبر عنه فيما سبق بمعنى الفعل الا اذا كان العامل ذا حدثين  والكل حدث متعلق ولكل متعلق حال فيلى كل حال متعلقه نحو زيد قائما كعمرو وقاعدا فمعنى التشبيه يقتضى مشبها ومشبها به فحال كل يليه ومثله هذا بسرا اطيب منه رطبا وهذا مطلقا مذهب سيبويه واجاز الاخفش تقديم الحال على العامل الظرف اذا تقدم على الحال اما صاحبه نائب عنه مبتدأ او غيره نحو زيد قائما فى الدار ومررت بزيد قائما فى الدار واجاز ابن البرهان تقديم الحال الظرف على العامل الظرف مطلقا نحو فى يده كتاب زيد فى الدار وزيد فى يده كتاب فى البيت وغير الظرف من العامل المعنوى لا خلاف فى ان الحال لا تتقدم عليه وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاءنى زيد رعاية لاصل الواو حتى اذا كان صاحبها نكرة محضة يجب تأخيرها عنها هكذا قالوا ولكن نص فى مغنى اللبيب على جوازه (ولا على ذى الحال المجرور) بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع لذى الحال والمجرور لشدة امتزاجه مع الجار كانه جزأ اخير منه لا يجوز تقديمه عليه فكذا تابعه هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين ونقل عن ابن كيسان وابى على وابن برهان الجواز اذا كان مجرورا بحرف الجر تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقالوا ان حرف الجر من تتمة العامل فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا وقال الدماميني يجوز تقديم الحال على المضاف اليه بالاضافة اللفظية نحو هذا ملتوتا شارب السويق ( فلا يقال مررت جالسا بزيد

نحو جاءنى زيد وهو راكب فانها تدل على الهيئة مع مادة الركوب * ثم شرع فى بيان عاملها فقال ﴿وعاملها﴾ اى عامل الحال ﴿الفعل﴾ اى جنس الفعل سواء كان تاما او ناقصا او لازما او متعديا ﴿اوشبهه﴾ اى اوشبه الفعل ايضا مطلقا ﴿اومعناه﴾ اى كل لفظ يفهم منه معنى الفعل وسيجئ الفرق بينها فى جواز التقديم عليه وعدم جوازه ﴿وشرطها﴾ اى وشرط كونها حالا ﴿ان تكون﴾ اى ان تكون اللفظ الذى اريد جعله حالا ﴿نكرة﴾ فان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى ذى الحال وهذا الغرض يحصل بالنكرة ولا يحتاج الى تعريفها فيصير التعريف حشوا ﴿ولا تتقدم﴾ اى الحال ﴿على العامل المعنوى﴾ لكون العامل المعنوى ضعيفا بخلاف الفعل وشبهه وفيه مذاهب الاول انه لا يجوز تقديمها على المعنوى ظرفا كانت او غيره وهذا مذهب ابن الحاجب وذهب اليه المصنف والثانى انه يجوز تقديمها على العامل المعنوى ان كان ظرفا من غير شرط شئ وهذا مذهب ابن الدهان والثالث انه على التفصيل يعنى انه اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد فى الدار واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما فى الدار وهذا مذهب الاخفش واما نحو تركيب زيد قائما كعمرو قاعدا فهو جائز بالاتفاق ﴿ولا على ذى الحال﴾ اى ولا تتقدم الحال ايضا على ذى الحال ﴿المجرور﴾ سواء كان مجرورا بحرف الجر او مجرورا بالاضافة ﴿فلا يقال﴾ اى فلا يجوز ان يقال ﴿مررت جالسا بزيد﴾ فان ذى الحال هو زيد وهو مجرور وجالسا حال منه ولا يجوز هذا التركيب لكون ذى الحال مجرورا بحرف الجر واما مثال المجرور بالاضافة فهو نحو جاءنى مجردا عن الثياب ضاربة

ولو كان صاحبها ) اى الحال ( نكرة محضة ) اى لايكون فيه شائبة التعريف بان يكون مخصصة نحو جاءنى رجل عالم راكبا او نكرة اومعرفة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين فانه حينئذ لايجب التقديم ( وجب تقديم الحال عليها نحو جاءنى راكبا رجل ) بالاستقراء والتعليل بدفع الالتباس بالصفة منقوض بالحال عن النكرة المحضة فانه لايجب تقديمه وقد يجب التقديم اذا كان صاحبها بعد الا اومعناه نحو ماجاءنى راكبا الازيد وانما جاءنى راكبا زيد او اضيف ذو الحال الى ضميره تعلق الحال نحو لقينى شاتم زيد اخوه والاصل الاكثر فى الحال ان يكون مفردا لحصول المقصود به وخفته

زيد هند فان مجردا حال عن زيد وهو مجرور بالاضافة فلايجوز تقديمها عليه ايضا وانما لم يجز تقديمها عليهما فان المجرور لايجوز تقديمه على الجار وكذا لايجوز تقديم تابعه عليه * فورد عليه نقض وهو ان هذا الدليل جار فى مثل راكبا جاءنى زيد مع تخلف حكم المدعى وهو عدم الجواز فان راكبا حال عن زيد وزيد فاعل جاءنى ولايجوز تقديم الفاعل على الفعل مع انه جاز تقديم راكبا عليه * واجيب عنه بانه لانسلم عدم تقديم زيد على عامله فانه اذا تقدم لم يكن فاعلا بل ينقلب مبتدأ بخلاف المجرور فانه ليس كذلك وانما خص المصنف التمثيل بالمجرور بحرف الجر اشارة الى محل الخلاف فان عدم جواز التقديم على المجرور بالاضافة اتفاقى بخلاف المجرور بحرف الجر فانه لايتقدم عليه ايضا عند البصريين وسيبويه وهو المختار عند المصنف ونقل عن البعض انه يجوز تقديمها على المجرور بحرف الجر وفرق بينهما بان المجرور بحرف الجر كالجزء من العامل لكون العامل تاما بصلته فان مر مثلا لايتم الابصلته التى هى بزيد فالمجرور بحرف الجر فى حكم المنصوب . فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت هندا واستدل ايضا بقوله تعالى [ ومارسلناك الا كافة للناس ] فان كافة فى هذه الآية حال من للناس مع انه قدم عليه * واجيب عن الاول بانه لايلزم من كونه مؤولا بالمنصوب ان يكون فى حكمه من كل وجه مع ان جزئيته من المجرور اظهر من جزئيته من العامل فان اعتبار الاول اعتبار لجانب اللفظ وهو اولى فى هذا الفن . واجيب عن الآية بانه يجوز ان يكون كافة مفعولا مطلقا مجازيا اى ارسالة كافة او حالا من كاف ارسلناك اى ارسلناك كافا اى مانعا للناس والتاء للمبالغة وهذا ملخص ماذكره الشارح وفيه كلام آخر متعلقا بالتفسير فارجع اليه ﴿ولوكان صاحبها﴾ اى صاحب الحال ﴿نكرة﴾ اى نكرة محضة وغير مخصصة بشئ غير التقديم ﴿وجب تقديم الحال عليها﴾ اى على تلك النكرة فان الواقع فى كلام العرب كذلك والمسموع من تراكيبهم ذلك الاستعمال ﴿نحو جاءنى راكبا رجل﴾ وقال بعضهم فى وجهه انها قدمت عليه لدفع الالتباس بالصفة فى ذى الحال المنصوب ثم قدمت فى غير المنصوب اطرادا للباب ورد هذا بان الالتباس واقع حين كون ذى الحال نكرة مخصصة مع انه لايجب فيه التقديم وقيل فى وجهه انه ماتقدم على النكرة المخصصة للتحصيل التخصيص كما فى وجوب تقديم الخبر الظرف على المبتدأ حين كونه نكرة محضة

( وقد تكون جملة ) لدلالتها على الهيئة ( خبرية ) تحتمل الصدق والكذب لدلالتها على ثبوت مضمونها والمقصود من الحال تقييد مضمون العامل فيمكن فى الخبرية ولا  يمكن فى الانشائية التى لاتدل على ثبوت مضمونها وفى الرضى قد يقام الجملة الحالية مقام المفرد ويظهر اعراب الجملة فى الجزء الاول ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال نحو بعته يدا بيد واذا كانت جملة وهى لاستقلالها لاتقتضى ارتباطا بغيرها ( فلابدفيها ) اى فى الجملة الحالية ( من رابط ) ارتبطها بصاحبها ( وهو ) اى الرابط ( الضمير فقط ) اى فانه عن غيره ( فى المضارع المثبت ) اى فى الجملة صدرها المضارع الغير المنفى الخالى عن السين وسوف فانه لايقع حالا اذا تصدر بشئ منهما لمشابهته لاسم الفاعل والرابط فيه ضمير لا غير ونحو قمت واصك وجهه وقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله مؤول بتقدير المبتدأ اى وانا اصك وانتم قد تعلمون او بجعل الواو للعطف ولو قيد المضارع بكونه عاريا عن قد كما فى كلام بعضهم لم يحتج الى التاويل فى الثانى وقال الفاضل العصام ينبغى ان يكون الحكم اكثريا ( نحو جاءنى زيد يركب او الضمير مع الواو ) معطوف بحسب المعنى على قوله فقط كانه قيل وهو الضمير بلا واو اومع واو لان الضمير للربط والواو لاحتاج الجملة الى زيادة ربط ( اوالواو وحده ) اى منفردا عن الضمير لدلالته على الربط من اول الامر ( او

ورد بان قياسها بالمبتدأ قياس مع الفارق فان الخبر اذا كان ظرفا يصح اخباره عن المبتدأ بخلاف الحال فانها لكونها لبيان الهيئة لايصح حملها عليه فاجاب عنه الشارح بان عدم صحة حملها فى الظرف الحقيقى مسلم واما فى الظرف التنزيلى الذى وهى الحال فلا * ولما فرغ من بيان احوال الحال اذا وقعت مفردا شرع فى بيانها اذا وقعت جملة فقال ﴿وتكون﴾ اى الحال ﴿جملة﴾ لصدق تعريفها على الجملة فان الجملة تبين الهيئة كالمفرد وان كان المفرد اصلا فى الحال كالخبر وقوله ﴿خبرية﴾ بالنصب صفة الجملة اى لاتكون جملة انشائية فان الحال لما كانت بمنزلة الخبر عن ذى الحال ولم يجز ايضا وقوعه حالا ايضا ﴿فلابدفيها﴾ اى فى الحال التى تقع جملة ﴿من رابط﴾ ليربط ذلك الرابط تلك الجملة الى ذى الحال لان الجملة مستقلة فى الافادة ومرتبطة بغيرها مع ان الحال تقتضى الارتباط الى ذى الحال فوجب اكتساب الارتباط وذلك حاصل بالرابط ولما كان الرابط فيه اثنين وهما الواو والضمير وكان بعض الجملة يربط باحدهما وبعضها يربط بكليهما اراد المصنف ان يبين محل كل منها فقال ﴿وهو﴾ اى ذلك الرابط ﴿الضمير فقط﴾ اى يكتفى فى ربطها بضمير راجع الى ذى الحال ولايحتاج الى غيره وقوله ﴿فى المضارع المثبت﴾ متعلق بالنسبة اى كونه كذلك فى المضارع المثبت الذى يكون جملة مع فاعله ﴿نحو جاءنى زيد يركب﴾ فان المضارع انما يكون حالا اذا كان جملة ولايجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل الذى يستغنى عن الواو حين كونه حالا ولان المضارع وارد على اصل الحال وهو دلالته على الحدوث والتجدد ولانه يستعمل على طريق الحال وهو التجرد عن حرف النفى واما قولهم قمت واصك وجهه وقوله تعالى [لم تؤذوننى وقد تعلمون] فمؤول بتقدير المبتدأ فتقدير الاول وانا اصك وتقدير الثانى وانتم قد تعلمون فتكون جملة اسمية او جعل الواو فى الاول للعطف وهذا اذا كان الحكم كليا واما اذا كان اكثريا فلايحتاج المثالان الى التاويل المذكور وايضا لو قيد المضارع بكونه عاريا عن قد لم يحتج فى الآية الى التاويل كذا نقله الشارح عن الفاضل العصام وهذا بيان مايجب فيه واما بيان مايجوز فيه فهو قوله ﴿او الضمير مع الواو﴾ اى ذلك الرابط يجب ان يكون ضميرا فقط فى ما ذكر ويجوز ان يكون ضميرا مع الواو ﴿او الواو وحده﴾ اى من غير ضمير ﴿او

الضمير وحده ) اى منفردا عن الواو لوجود اصل الربط ( فى غيره ) اى غير المضارع المثبت وهو المضارع المنفى والماضى المثبت اوالمنفى والجملة الاسمية المثبتة والمنفية فهذه وخمسة انواع فاذا ضربت فى الثلاثة من الربط وهو اجتماع الضمير مع الواو وانفراده ﴿ ١٨٤ ﴾ وانفراد الواو صارت خمسة عشر ( ولكن الغالب فى الجملة الاسمية ) الواقعة حالا مثبتة او منفية وكذا جملة ليس لعدم دلالتها على الزمان على الاصح فكانت كالاسمية المنفية ( الواو ) مع الضمير اووحده لقوة استقلالها لدلالتها على الثبوت فناسب ان يكون الرابط قويا الا فى الحال المؤكدة فانها بالضمير وحده نحو هوالحق لاشك فيه وانما زيد فى ربط الجملة الحالية عن الجملة التى وقعت خبرا او صلة اوصفة لان الجملة الحالية فضلة يتم الكلام بدونها فظهر استقلالها فاحتاجت الى مزيد رابط وامثلتها (نحو جاءنى زيد لا يركب او ولا يركب او ولا يركب عمرو) او نحو جاءنى زيد قدركب اووقدركب اووقد ركب عمرو اونحو جاءنى زيد ما ركب او وما ركب عمرو ونحو جاءنى زيدهو راكب او وعمرو راكب او (وهوراكب) ونحو جاءنى زيد ماهو راكب او وما عمروراكب اووماغلامه راكب ( ويجوز تعدد الحال ) كالخبر فان اجتمعت على ذى حال واحد يسمى مترادفة وان كان المتأخر حالا من المتقدم تسمى متداخلة ( نحو جاءنى زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله ) اى الحال ( لقرينة ) مقالية نحو ماشيا لمن قال كيف جئت اى جئت ماشيا اوحالية ( نحو راشدا مهديا لمن قال اريدالسفر ) اولمن تهيئاله اى سرراشدا مهديا الرشدالسداد

الضمير وحده ﴾ من غير واو اى يجوز ذلك الثلاثة ﴿ فى غيره ﴾ اى فى غير المضارع المثبت وهو المضارع المنفى والماضى المثبت اوالمنفى والجملة الاسمية ﴿ لكن الغالب فى الاسمية الواو ﴾ يعنى انه يجوز ان يكون الجملة الحالية فى كل واحد من الاقسام الاربعة بالواو ومع الضمير اوباحدهما مع تساوى كل من الاستعمال من غير ترجيح احدهما مع ضعف الآخر الافى الجملة الاسمية فان غالب الاستعمال فيها ان تكون بالواو مع الضمير وكونها بغير الواو ضعيف ولما احتاج كل واحد من الاربعة الى ثلاثة امثلة اراد المصنف ايرادها فقال ﴿ نحو جاءنى زيد لا يركب ﴾ وهذا مثال للمضارع المنفى الذى وقع حالا بالضمير وحده وقوله ﴿ اوولا يركب ﴾ مثال له ايضا لكنه بالواو والضمير معا وقوله ﴿ اوولا يركب عمرو ﴾ مثال له ايضا لكنه بالواو وحده ولاضمير فيه لان فاعله عمرو وقوله ﴿ اوركب ﴾ مثال لما وقع الماضى المثبت حالا مع الضمير وحده ﴿ او وركب ﴾ مثال له ايضا لكنه مع الضمير والواو معا وقوله ﴿ اووركب عمرو ﴾ مثال ايضا للماضى الذى وقع حالا بالواو وحده وقوله ﴿ او ﴾ جاءنى زيد ﴿ هوراكب ﴾ مثال للجملة الاسمية التى وقعت حالا بالضمير وحده ﴿ اووهو راكب ﴾ مثال لما وقعت حالا بالواو والضمير اووعمرو راكب مثال لها ايضا للواقعة بالوار وحده اماجواز وقوع غير المضارع المثبت بالضمير فقط لان الضمير متعارف لربط الجمل التى وقعت موقع المفرد واماالواو فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لاسيما فى الاسمية لامتيازها عن غيرها بكونها فضلة وبكونها ظاهرة فى الاستقلال فصدرت بها للاحتياط واماجواز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوى فى الجملة والورود على اصل الحال ﴿ ويجوز تعدد الحال ﴾ لانها كخبر المبتدأ ﴿ نحو جاءنى زيدراكبا ضاحكا وحذف عامله ﴾ اى ويجوز حذف عامل الحال ﴿ بقرينة ﴾ اى بوجود قرينة مقالية اوحالية ﴿ نحو راشدا مهديا ﴾ اى نحو قولك راشدا مهديا ﴿ لمن قال اريد السفر ﴾ اى لمن تهيأله اولمن شرع فيه والعامل المحذوف هو لفظ سر وهو امر من ساريسير اواذهب وهو معلوم بقرينة تهيأه او

والهداية الدلالة على الطريق والراشد قديكون مهديا وقدلا والمهدى يكون راشدا وقدلا ويحتمل ان يكونا مترادفين ومتداخلين ولم يتعرض للزوم قدفى الماضى المثبت اعتمادا ﴿ ١٨٥ ﴾ على شهرته او ذهابا الى مذهب الاخفش والكوفيين من عدم لزومه (و) المنصوب ( السابع التميز ) ويقال له المميز (وهو) فى اللغة التبيين وفى الاصطلاح (ما) اى اسم منصوب وسيجئ انه لايكون الانكرة (يرفع الابهام) ولم يحتج الى ذكر المستقر لانه لاخراج صفة المشترك نحو رأيت عينا جارية والتوابع غير داخلة فى الجنس ( عن ذات ) خرج به الحال لانها ترفعه عن صفة فى صاحبها ( مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة) المذكورة فى بحث الاسم التام ( وقد سبق ) بيانه فلا حاجة الى ذكر مثال له ( او عن ) ذات ( مقدرة ) تنويع للتميز فى نسبة (فى جملة) والتميز فيه اماعين اوعرض والعين اما خاص بالمنتصب عنه كالنفس او بمتعلقه كالدار او محتمل لهما كالاب واما اضافى كالاب او غير اضافى كالنفس والدار والعرض اما اضافى كالابوة او غير اضافى كالعلم (نحوطاب زيدنفسا) ودارا واباوابوة وعلما (اى طاب شئ زيد) والمنتصب عنه هو المنسوب اليه سمى به لانه سبب لانتصاب التميز عن العامل (او) فى (ما) اى شئ (ضاهاها) اى ذلك الشئ الجملة فى كون النسبة مأخوذة فيه وهو اسم الفاعل

شروعه فيه اى سر حال كونك راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك وحال كونك مهديا فى محل تحتاج فيه الى دليل ومعنى الرشد وان كان فرعا للهداية لكنه لكونه متعلقا بنفسه ولكون الهداية متعلقة بغيره قدم الرشد عليها التقدمه رتبة وهذان الحالان مترادفان هنا لانهما لوكانا متداخلين لم يكونا فيما نحن فيه لعدم التعدد فى المتداخلين وانما لم يتعرض لمسئلة لزوم قدلفظا اوتقديرا للماضى المثبت لانها ليست بمسئلة مسلمة ولا اتفاق فيها لان مذهب الاخفش والكوفيين هو عدم لزومها له وايضا لم يتعرض لمسئلة ذكرها صاحب التسهيل وهو اشتراط المضارع المثبت عند وقوعه حالا بخلوه عن علاقة الاستقبال ﴿ والسابع ﴾ اى والمنصوب السابع من ثلاثة عشر ﴿ التميز ﴾ ويقال له ايضا التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وبفتحها ايضا والاول هو الظاهر والانسب للتعريف لكون التميز مسندا الى الاسم والثانى موجه باعتبار كون التميز مسندا الى المتكلم ومتعلقا بالاسم حيث ان المتكلم يميزه من بين الاجناس ﴿ وهو ﴾ اى التميز ﴿ ما ﴾ اى اسم ﴿ يرفع الابهام عن ذات مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة وقدسبق ﴾ اى وقدسبق ذكر الاشياء الخمسة التى تكون سببا التمامية الاسم المبهم وقوله ﴿ اوعن مقدرة ﴾ معطوف على قوله مذكورة وبيان لنوعيه يعنى ان التميز نوعان احدهما مايرفع الابهام عن ذات مذكورة والآخر مايرفع الابهام عن ذات مقدرة وقوله ﴿ فى جملة ﴾ ظرف لقوله مقدرة ولما مرت امثلة الذات المذكورة فى بحث العامل لم يتعرض لها وتعرض لامثلة المقدرة فقال ﴿ نحو طاب زيدنفسا ﴾ وهذا مثال لذات مقدرة فى جملة وهى جملة طاب زيد فان الابهام ليس فى طاب ولا فى زيد بل فى شئ منسوب الى زيد وهو نفسه واليه اشار بتفسيره بقوله ﴿ اى طاب شئ زيد ﴾ فالذات المبهم هو الشئ المقدر فيها وقوله ﴿ اوفيما ضاهاها ﴾ معطوف على قوله فى جملة اى اوعن ذات مقدرة فى الاسم الذى شابه الجملة فقوله ضاهاها فعل ماض واصله ضاهى بمعنى شابه والضمير المنصوب المتصل المؤنث راجع الى الجملة وفيه اشارة الى قسميه فيرتقى التميز الى اربعة احدها مايرفع الابهام عن ذات مذكورة والثانية مايرفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة والثالثة مايرفع الابهام عن ذات مقدرة فى اسم شابه

الجملة والرابعة مایرفع الابهام عن ذات مقدرة فی اضافة کماسیجئ * اعلم ان المصنف لم یذکر صفة المستقر فی الابهام ولم یقل مایرفع الابهام المستقر کماذکره ابن الحاجب ولم یقل الابهام الوضعی کماذکره البیضاوی فی متن الامتحان لان غرضهما فی ذکره اخراج صفة الالفاظ المشترکة نحو رأیت عینا جاریة فان لفظ جاریة لرفع الابهام فی لفظ عینا ولتعیین معناه لکنه لیس بتمییز لعدم استقرار الابهام فیه فانه لیس فی وصفه ابهام وترکه المصنف لعدم دخوله فی التعریف فان التمییز من المعمولات الاصلیة لامن التوابع فلادخول ولااحتیاج الی قید یخرجه وانما قال عن ذات لیحترز به عن الحال فانها ترفع الابهام عن صفة ذی الحال لاعن ذاته وهذاملخص ماذکره الشارح * واعلم ایضا ان ماشابه الجملة اما اسم فاعل اومفعول اوصفة مشبهة اواسم تفضیل والتمییز اماعین کالدار واما عرض کالابوة وکل منهما امااضافی اوغیر اضافی فالعین الاضافی کالاب وغیر الاضافی کالدار والعرض اضافی کالابوة وغیر الاضافی کالعلم وکل منها اما خاص لماینتصب عنه التمییز کالنفس واما خاص لمتعلقه کالدار واما محتمل لهما کالاب فمثال العین الغیر الاضافی الخاص لماانتصب عنه هو ماذکره بقوله طاب زید نفسا مثاله فی الذات المقدرة فی الجملة واکتفی به واللازم ان یقول طاب زید نفسا واباوابوة وعلما فقوله ﴿نحو الحوض ممتلئ ماء﴾ مثال لاسم الفاعل والتمییز فیه خاص لمتعلقه ای ممتلئ شیئه وهو فاعل مجازی لان الممتلئ فی الحقیقة هو الماء لاالحوض وقوله ﴿والارض مفجرة عیونا﴾ مثال لاسم المفعول ای مفجر شیئها وهو نائب الفاعل وقوله ﴿وزید طیب ابا﴾ مثال للصفة المشبهة والتمییز فیه عین وهو ذات الاب واضافی لانه لایتحقق الابالابن له ومحتمل لما انتصب عنه ولمتعلقه لانه یحتمل ان یکون المدح راجعا الی زید لکونه ابا وراجعا الی ابیه وقوله ﴿وابوة﴾ ای زید طیب ابوة اشارة الی عرض اضافی ومحتمل وقوله ﴿ودارا﴾ اشارة الی عین اضافی خاص بالمتعلق وقوله ﴿وحسن وجها﴾ ای زید وجها مثال للصفة المشبهة ایضا لکن التمییز فیه لیس عن المنتصب عنه بل جزؤه وهو نوع آخر ایضا وقوله ﴿وافضل من عمرو علما﴾ ای زید افضل من عمرو مثال لاسم التفضیل والتمییز فیه عرض غیر اضافی وخاص للمتعلق وقوله ﴿اوفی اضافة﴾ معطوف علی قوله اوفی جملة او علی قوله اوفی ماضاهاها یعنی انه یرفع الابهام عن ذات مقدرة فی اضافة ﴿نحو اعجبنی طیبه﴾ ای طیب شیئه ﴿اباوابوة﴾ وکذا دارا وعلما ووجها کماعرفت ﴿وهذا التمییز﴾

( نحو الحوض ممتلئ ماء ) ای ممتلئ شیئه والتمییز عین غیر اضافی خاص بالمتعلق واسم المفعول نحو (والارض مفجرة عیونا) مثل ماء والصفة المشبهة (نحو زید طیب) نفسا عین غیر اضافی خاص بالمنتصب عنه ولم یذکره اکتفاء بذکره فی الجملة کما اکتفی فیها بما یذکرهنا (ابا) والتمییز عین اضافی یحتمل لهمـا لانه ان رفع الابهام عن شخص هواب لزید فهو للمتعلق وان رفعه عن زید ای طیب ابا لعمرو فهو للمنتصب عنه (وابوة) عرض اضـافی خاص بالمتعلق (ودارا) عین غیر اضافی خاص بالمتعلق ( وزید حسن وجها ) عین غیر اضافی خاص بالمتعلق فی جزء المنتصب عنه وافعل التفضیل نحو (وزید افضل من عمرو علما) عرض غیر اضافی خاص بالمتعلق والاسم المستعار نحو زید اسد غلاما والمنسوب نحو زید هاشمی اباوفی نسبة (اوفی اضافة نحو اعجبنی طیبه ابا وابوة ) ودارا وعلمـا ووجها (وهذا التمییز) ای الذی یرفع الابهام عن ذات مقدرة

(فاعل فی المعنی) فطاب زید نفسا بمعنی طاب نفس زید وهکذا  غیره واستشکل بالحوض ممتلئ

ای النوع الثانی من التمییز وهو مایرفع الابهام عن ذات مقدرة فیما ذکر ﴿فاعل فی المعنی﴾ لافی اللفظ سواء کان فاعلا حقیقة کمافی قوله طاب زید ای طاب نفس زید اومجازا نحو الحوض ممتلئ ماء ای ملاء الماء فصار ممتلئابه ﴿فلذا﴾ ای فلاجل کونه فاعلا فی المعنی ﴿لایتقدم علی عامله﴾ لان الفاعل لایتقدم علیه هذا عند الجمهور ومنه المصنف واماعند المازنی والمبرد فیجوز تقدیمه علی الفاعل الفعل وعلی شبهه فقال انه لایلزم من کونه مؤولا بالفاعل ان یکون فی حکمه من کل وجه ورد علیهما بانه حینئذ یفوت الغرض من التمییز وهو الابهام اولا والتفصیل ثانیا * واعلم ان المراد بکونه فاعلا هو کونه فاعلا فی المعنی لان هذا التمییز لایجب ان یکون عین الذات المقدرة ومحمولا علیها کمایجب ان یکون عینه فی المذکورة بل یکفی اشتمالها علی المحمول فقوله تعالی [ وفجرنا الارض عیونا ] فالعیون تمییز عن ذات مقدرة وهو شئ الارض مع انه مفعول لافاعل فمعناه الحقیقی وفجرنا عیون الارض فکونه فی معنی الفاعل امابتأویل فجرنا بفجرت حتی یکون المعنی فجرت عیونها کمافی الجامی اوبتأویل انفجرت عیونها فانه مطاوع فجرنا ای فجرنا الارض فانفجرت عیونها کمافی التسهیل فیکون فاعلا فی المعنی ﴿والتمییز﴾ ای جنسه فیشتمل النوعین ﴿لایکون الانکرة﴾ فانه وقع کذا فی کلام العرب بدلیل الاستقراء وقیل ان کونه نکرة لکون النکرة اصلا فی الاسم ولا احتیاج الی التعریف ﴿والثامن﴾ ای المنصوب الثامن ﴿المستثنی﴾ ای مایطلق علیه لفظ المستثنی وانمافسروه به فان القاعدة انهم اذا ارادوا تعبیر المعنی الحقیقی والمجازی او تعبیر المعنیین المشترکین فی اللفظ بلفظ واحد یطلقون فیه هذا المعنی مثلا اذا ارادوا اطلاق لفظ علی الاسد والرجل الشجاع یقولون مایطلق علیه لفظ الاسد فیقال له عموم المجاز وکذا اذا ارادوا جمع شمس وذهب فی لفظ واحد یقولون مایطلق علیه لفظ العین فیقال له عموم المشترک ومانحن فیه من هذا القبیل فانه لایمکن الجمع بین المستثنی المنقطع والمتصل فی معنی لفظ یصح اطلاقه علیه فان مفهوم الاول غیر مخرج ومفهوم الثانی انه مخرج فلا یمکن الجمع بینهما الابهذا التعبیر ثم قسموه الی نوعین ثم عرفوا کلامنهما بتعریف خاص ولذا قال ﴿وهو نوعان﴾ ای المستثنی بهذا المعنی نوعان ﴿متصل﴾ ای احدهما متصل ﴿وهو﴾ ای المستثنی المتصل ﴿المخرج﴾ ای الاسم الذی اخرج ﴿عن متعدد﴾ ای عن اسم

ماء لان الماء لیس بممتلئ بل مالئ وبفجرنا الارض عیونا لان العیون لیس بمفجرة بل متفجرة واجیب بانه فاعل لوعبر عن مضمون ممتلئ ماء بمالئ ماء وعن مضمون فجرنا الارض عیونا بتفجر الارض عیونا واتمام الوجه بان الماء فاعل مجازی فی قصد المتکلم بحسب اصله اهون واعذب (فلذا) ای لاجل انه فاعل معنوی حقیقیا اومجازیا ( لایتقدم ) ذلک التمییز ( علی عامله ) کالفـاعل اللفظی خلافا للمازنی والمبرد فانهما یجوزان التقدیم فی غیر الصفة المشبهة واسم التفضـیل والمصدر فانه لایجوز فیهابالاتفاق وقد تقدم ان معمول الاسم التـام وهو النوع الاول من نوعی التمییز لایتقدم علیـه ولذا لم یتعرض له هنـا ( والتمییز لا یکون الا نکرة ) بالاستقراء وقیل لاصالتهـا وعدم الاحتیاج الی التعریف ( و ) المنصوب ( الثامن المستثنی ) ای مایطلق علیه لفظ المستثنی ولماکان تصوره بهذا القدر کافیا فی تقسیمه قسمه اولا وعرف کل قسم فقال (وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج) ای اسم المعنی الذی اخرج (عن) حکم ( متعدد )

والاخراج والخروج يقتضيان الدخول فآل المعنى الى عن حكم متعدد معلوم دخوله فيه لكونه جزئيا منه مثل جاءنى القوم الا زيدا اوجزء منه نحو اشتريت العبد الا نصفه وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجوزون جاءنى رجل الا زيدا (بالا او احدى اخواتها) التى تذكر فى اثناء المباحث وكان من الاخوات بيد ولما قال الفاضل العصام ليس هذا من تمام الحد بل المقصود زيادة التوضيح فلايضر النقض وعدم التصريح ﴿ ١٨٨ ﴾ (ومنقطع وهو) الاسم (المذكور بعدها) اى الا واحدى اخواتها ليس غير مخرج هذا على الاطلاق لانه لايقع الابعد الا وغير وبيد وبيد يختص به ولا يقع بعده الا ان المفتوحة حال كونه (غير مخرج) فى المعنى لعدم دخوله فى الواقع فى المتعدد المذكور سواء كان من جنسه نحو جاءنى القوم الا زيدا اذا عرف خروج زيد عن القوم قبل الاستثناء بان يدل قرينة على ان المراد بالقوم ماعدا زيدا او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ (والمستثنى) المطلق وهو المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لماقبلها نفيا او اثباتا فيعم القسمين والمراد هنا ماصدق عليه هذا المفهوم العام من افراد القسمين لان المقام مقام بيان الاحوال وهى للافراد (منصوب) وجوبا لمقابلته لقوله ويجوز فيه النصب (اذا كان بعد الا) احتراز عما يكون بعد اخواتها فانه فى بعضها مجرور وفى بعضها غير مقيد بايجاب الكلام (غير الصفة) صفة الا او بدل منه قيد تحقيقى لان الصفة لا يكون بعدها المستثنى وقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله (فى كلام موجب) او حال من ضميره على مذهب الاخفش وابن برهان قدم عليه ليشارك فيه المعطوفان على خبر كان لان المعطوف على مقيد بقيد متقدم يشاركه فيه لا محالة والمراد بالموجب مالم يكن استفهاما ونهيا ونفيا صريحا اومؤولا مثل فلما جاء رجل الا زيد وقوله تعالى

ليس بمفرد بل اقله يطلق على اثنين حتى يصح بعد الاخراج بقاء بعض فيه سواء كان ذاك المتعدد باجتماع جزئيات فى مفهوم كلى نحو جاءنى القوم الا زيدا اوباجتماع اجزاء فى مفهوم كلى نحو اشتريت العبد الا نصفه وقوله ﴿ بالا اواحدى اخواتها ﴾ وهى مثل خلا وعدا وغيرهما كما سيجئ والمراد من الاخراج اما اخراج الداخل فى المتعدد حقيقة كما فى المثال الاول واما اخراج الداخل حكما كما فى المثال الثانى لان العبد الواحد لايقبل التنصيف الا حكما ﴿ ومنقطع ﴾ اى والنوع الثانى مستثنى منقطع ﴿ وهو ﴾ اى المنقطع ﴿ المذكور ﴾ اى الاسم الذى ذكر ﴿ بعدها ﴾ اى بعد الا اواحدى اخواتها وقوله ﴿ غير مخرج ﴾ بالنصب على انه حال من الضمير المستكن تحت المذكور اى حال كون مدلول ذلك الاسم الذى ذكر غير مخرج من متعدد وهذا اما للعلم بعدم دخوله فيه لعدم صدق مفهوم المتعدد عليه مثل جاءنى القوم الا حمارا اولعدم المراد فى دخوله بقرينة الاشارة الى جماعة خالية عن زيد • ثم شرع فى بيان اعرابه فقال ﴿ والمستثنى ﴾ وانما اورده بالاسم الظاهر مع ان المقام مقام ضمير لسبق ذكره للاشارة الى ان المراد به مطلق المستثنى اى بمعنى مايطلق عليه ذلك ﴿ منصوب ﴾ اى وجوبا بقرينة قوله ويجوز فيه النصب وقوله ﴿ اذا كان ﴾ ظرف للمنصوب اى هو منصوب وجوبا وقوله ﴿ بعد الا ﴾ ظرف لخبر كان اى لا بعد غيره من الاخوات فان لها حكما آخر كما سيجئ وقوله ﴿ غير الصفة ﴾ بالجر صفة الا اى اذا لم يكن لفظ الا صفة فانه اذا كان صفة يكون بمعنى غير كما ستعرف حكمه وقوله ﴿ فى كلام ﴾ ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر كان وقوله بعد الا ظرف له اى وقت كونه موجودا فى كلام ﴿ موجب ﴾ اى مثبت غير نفى ونهى واستفهام فانه لو كان فى احدها

فشربوه منه الا قليل اى لم يطيعوا (تام) اى مذكور فيه المستثنى منه اذ لو كان فى غير الموجب اختير فيه البدل ولو لم يذكر المستثنى منه لكان معمولا على حسب العامل ووجوب النصب فيه ثابت بالاستقراء وعللوه بوجوه والعامل فيه ماهو عامل فى المستثنى منه عند البصريين بتوسط الا لتعلقه بالعامل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وعند المبرد والزجاج العامل الا لقيام معنى الاستثناء به (نحو جاءنى القوم الا زيدا) اوكان بعد الا (مقدما على المستثنى منه) ولوكان فى غير الموجب ﴿ ١٨٩ ﴾ فهو معطوف على قوله فى كلام موجب مقيد بقوله بعد الا كما عرفت وجه النصب فيه ايضا الاستقراء وقد تعذر فيه البدل بتقديمه (نحو ماجاءنى الا زيدا احد) واعلم انه لايجوز تقدم المستثنى على العامل والمستثنى منه جميعا فاذا تقدم على المستثنى منه يتأخر عن العامل نحو ماجاءنى الا زيدا احد واذا تقدم على العامل يتأخر عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا جاءنى ولا يجوز الا زيدا جاءنى القوم كذا فى الرضى (او) كان بعد الا (منقطعا) والناصب فيه الا لكونها بمعنى لكن كما مر (نحو جاءنى القوم الا حمارا) اى لكن حمارا لم يجئ والخبر يحذف كثيرا و قد لا يحذف نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزى وجعله سيبويه منصوبا بالعامل قبله كالمستثنى المتصل والحق مع الجمهور لانه للاستدراك مثل لكن فيعمل عمله كما مر فى بحث العامل (او) اذا كان (بعد خلا اوبعد عدا) اعاد كان تنبيها من اول الامر على ان مابعدها ليس من جنس ماقبلها (فى) الاستعمال (الاكثر) وهو استعمالها فعلا (او) بعد (ماخلا او ماعدا اوليس اولا يكون) ونصب المستثنى بعد هذه الافعال ليس على الاستثناء بل هذه الافعال لكن فى خلا بنزع الخافض لانه لازم نحو خلا عنه او بتضمين معنى جاوز وقد سبق ان الاستتار فى هذه كلها واجب والمستتر اما الاسم الفاعل من الفعل المتقدم او مصدره او بعض مضاف اومطلق

لم يجب النصب بل يجوز النصب والبدل وقوله ﴿ تام ﴾ بالجر صفة بعد صفة للكلام اى فى كلام تام بالنسبة الى المستثنى منه يعنى انه مذكور فيه فانه لو لم يكن كذلك كان الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لايصح فى الموجب الا قليلا كما سيجئ ﴿ نحو جاءنى القوم الا زيدا ﴾ وقوله ﴿ اومقدما ﴾ معطوف على خبر كان اى منصوب وجوبا ايضا اذا كان المستثنى مقدما ﴿ على المستثنى منه ﴾ وكونه فى كلام موجب وبعد الا معتبر ههنا ايضا بقرينة عطفه على خبر كان والقيود المعتبرة فى المعطوف عليه معتبر هنا ايضا ﴿ نحو ماجاءنى الا زيدا احد ﴾ فان الا زيدا قدم على احد ﴿ اومنقطعا ﴾ اى اى منصوب وجوبا ايضا اذا كان المستثنى منقطعا ﴿ نحو جاءنى القوم الا حمارا ﴾ وقوله ﴿ اوكان ﴾ معطوف على كان المقدم اى منصوب ايضا اذا كان المستثنى ﴿ بعد خلا وعدا فى الاكثر ﴾ اى فى اكثر الاستعمال فيهما وفى اقله لكونهما حرفى جر يكون مجرورا ﴿ اوماخلا ﴾ معطوف على خلا اوعلى اى منصوب وجوبا دائما اذا كان المستثنى بعد ماخلا ﴿ وماعدا او ﴾ بعد ﴿ ليس او ﴾ بعد ﴿ لايكون ﴾ اما وجه كونه منصوبا وجوبا اذا كان فى كلام موجب تام فهو الاستقراء ووقوعه كذلك فى كلام العرب ووجهه بعضهم بانه اذا كان تاما موجبا يكون مشابها بالمفعول فى كونه فضلة لمجيئه بعد تمام الكلام ولتعذر جعله بدلا لانه لو كان المستثنى بدلا من المستثنى منه يلزم ان يكون المستثنى مقصورا والمستثنى منه غير مقصور كما هو شان البدل فيلزم ان يكون المستثنى منه فرعا والمستثنى اصلا وهو فاسد وهذا التوجيه مردود بانه لانسلم لزوم فرعيته وانما يلزم لو كان المبدل منه متروكا عن النظر

الا انه فى ليس ولايكون لايكون للمصدر ومحل الجمل النصب على الحالية بتأويل المصدر باسم الفاعل فى ماخلا
وماعدا او الظرفية فيهما بتقدير مضاف ﴿ ١٩٠ ﴾ اى زمان خلو بعضهم او بلا تقدير ولا يبعد ان يقدر الزمان فى الجميع

فيكون تقدير خلا زيدا زمان
خلازيدا كما فى مذسافر فانه فى تقدير
مذزمان سافر فيستغنى عن توجيه
التزام حذف قد بانه لكونه فى
مقام الا لم يحسن اظهاره لانه
لايدخل على الا (ويجوز فيه)
اى المستثنى الذى بعد الا وهو
المتبادر والحكم مخصوص به
وبالنظر الى هذا كان ينبغى ان
يذكر هذا الحكم قبل قوله او
كان بعد خلا الا انه اراد ان
يجمع صور وجوب النصب فاخره
(النصب على الاستثناء ويختار
البدل) اى كونه بدلا آخر مع
انه مختار لان النصب مما نحن فيه
وان كان مرجوحا كائنا (فى كلام
غير موجب) اذ فى الموجب يجب
النصب على ماعرفت وبمعرفة
الموجب يعرف غير الموجب
(والمستثنى منه مذكور) ومالم
يذكر فيه وان كان قليلا يجئ
(نحو ماجاءنى القوم الا زيدا او
الازيد ويعرب) اى المستثنى بعد
الا (على حسب العوامل)
اى على مايقتضيه العامل بحسب
عامليته لابحسب توسط الا
(اذا كان المستثنى منه غير مذكور)
ولما لم يختص هذا الحكم بغير الموجب لم يقيده به لانه كما يكون فى غير الموجب (نحو ماجاءنى الازيد) يكون فى الموجب

بالكلية مع انه لايلزم من متروكية المبدل منه متروكية مافى حكمه للفرق
الظاهر بين الشئ وبين ماحكمه ويوجه ايضا بان تعذر البدل ههنا للزوم
الحكم بايجاب المستثنى ايضا فان البدل فى قوة تكرر العامل فيلزم فى قولنا
جاءنى القوم الا زيدا ان يصح جاءنى زيد واما فى غير الموجب فلايلزم ذلك
لانه يجوز فيه تكرر اصل العامل بترك النفى العارض فان معنى ماجاءنى
احد الا زيد هو جاءنى زيد وهذا الوجه مردود ايضا بان المراد بتكرير
العامل هو اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب فذات
العامل مكرر فى غير الموجب وغير مكرر فى الموجب فتعذر البدل لتعذر
حكمه ولهذا قال الشارح بعد نقل التوجيهات فظهر ان الوجه فيه الاستقراء
ليس الا واماوجه وجوبه حين كونه مقدما فظاهر لان تعذر البدل ههنا
ظاهر لعدم جواز تقديم البدل على المبدل منه واماحين كونه منقطعا فلكون
الا ههنا بمعنى لكن واماحين كونه بعد خلا وماعطف عليه فلكونه مفعولا
فى بعضها وخبرا منصوبا فى بعضها . ولما فرغ من بيان الوجوب شرع فى
بيان مايجوز نصبه فقال ﴿ ويجوز فيه النصب ﴾ اى ويجوز فيه نصب المستثنى على
الاستثنائية ﴿ ويختار البدل ﴾ اى وكونه بدلا من المستثنى منه يكون جائزا
ومختارا على كونه منصوبا وقوله ﴿ فى كلام غير موجب ﴾ اى فى كلام وقع
فيه نفى او نهى او استفهام وقوله ﴿ والمستثنى منه مذكور ﴾ جمله حالية
اى والحال ان المستثنى منه مذكور فانه اذا لم يكن مذكورا يكون مفرغا
وسيجئ ﴿ نحو ماجاءنى القوم الازيدا ﴾ بالنصب وهذا حين كونه منصوبا
على الاستثنائية وقوله ﴿ او الازيد ﴾ بالرفع وهذا حين كونه بدلا من القوم
وقوله ﴿ ويعرب ﴾ شروع فى بيان حكمه الآخر اى ويعرب المستثنى ﴿ على
حسب العوامل ﴾ اى على اقتضائها ﴿ اذا كان المستثنى منه غير مذكور ﴾
فحينئذ ان اقتضى العامل فاعلا يكون فاعلا وان اقتضى مفعولا يكون مفعولا
وان اقتضى مجرورا يكون مجرورا وقس عليها غيرها من المعمولات ﴿ نحو
ماجاءنى الازيد ﴾ وهذا مثال لاقتضائه الفاعل ومثال المفعول مارأيت الازيدا
ومثال المجرور مامررت الا بزيد ويسمى هذا مفرغا لكون العامل فرغ عن عمل

وان كان قليلا نحو يدخل الجنة الا الكافر ويسمى هذا عند النحاة الاستثناء المفرغ بمعنى المفرغ له والمفرغ فى الحقيقة
هو العامل ويجرى فى جميع معمولات الفعل الا المصدر المؤكد والمفعول معه واول قوله تعالى ان نظن الا ظنا
بالاظنا عظيما نحو ماضرب الا انا وماضربت الا زيدا وماضرب الا زيد وماضربت الايوم الجمعة وماضربت الا
تأديبا وماكان قائما الا زيد وماكان زيد الا قائما وماطاب زيد الا نفسا وماجاء زيد الا راكبا ويجرى فى المبتدا
والخبر ايضا نحو ماقائم الا زيد ومازيد الا قائم (و) المستثنى ﴿ ١٩١ ﴾ (مخفوض)

اى مجرور لكونه مضافا اليه (بعد
غير وسوى) بكسر السين
فى الاشهر وجاز ضمها مع القصر
(وسواء) بفتح السين فى الاكثر
وجاز كسرها مع المد (و) بعد
(حاشا) والاولى اعادة بعد هنا
ليدل على ان قوله فى الاستعمال
الاكثر قيد فيه فقط وهو استعماله
حرف جر وهو مذهب سيبويه
ومن تبعه وانكروا فعليته الا على
الشذوذ فقل النصب به على انه
فعل متعد وفاعله مضمر ومعناه
تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى
منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا
زيدا اى منزهه الله تعالى عن
ضرب وقال الاخفش تارة فعل
وتارة حرف جر ومجئ اللام
بعدها دليل فعليتها وقال ابن
مالك دليل اسميتها كالتنوين فهو
مصدر بمعنى تنزيها وقال الرضى
فالاولى كونه مصدرا فى جميع المواضع والجر للاضافة وسقوط التنوين فى حاشا لله لحمله على غالب الاستعمال
(و) بعد (عدا وخلا) فى الاستعمال الاقل وهو استعماله حرف جر فكثر النصب بعدهما كما تقدم ولا اعراب
للحروف واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية ابدا لانهما بمعنى مكان فى الاصل ثم استعير لمعنى البدل
ثم الاستثناء وقال الكوفيون يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كما فى قوله

فلما صرح الشر وامسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا

اى غير العدوان (واصل غير ان يكون صفة) لدلالته على ذات مبهمة وصفة معينة وهى المغايرة وكثر
استعماله هكذا نحو جاءنى رجل غير زيد (ويحمل على خلاف الاصل (على الا)

معموله الاصلى لكونه محذوفا وعمل فى مابعد الا فيكون معموله الاصلى مفرغا
عنه باشتغال العامل فى غيره وهذا القسم فى كلام الموجب قليل وانما ورد
فى قولهم كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التمساح وانما قل
ذلك لانه لابد من حصول الفائدة فى الكلام وحصوله فى غير الموجب شائع
كثير وفى الموجب نادر قليل فانه اذا قيل مثلا جاءنى الا زيد يفيد هذا انه
جاءه كل انسان الا زيد لم يجئ وهذا غير مفيد وقوله ﴿ ومخفوض ﴾ اى
المستثنى مجرور لفظا ﴿ بعد غير وسوى ﴾ بكسر السين وضمها مع القصر
﴿ وسواء ﴾ بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا لانهما
فى الاصل بمعنى المكان بمعنى البدل ثم للاستثناء وهذا عند البصريين واما عند
الكوفيين فيجوز خروجهما عن الظرفية فاذا خرجا عنها يجوز تصرفهما
رفعا وجرا ونصبا ﴿ وحاشا فى الاكثر ﴾ اى مجرور بعد حاشا فى اكثر
الاستعمال لكونها حرف جر فى الاكثر وهو منصوب فى الاقل على انها
فعل متعد وفاعله مضمر ﴿ وعدا وخلا ﴾ اى وبعدهما ﴿ فى الاقل ﴾
فانه منصوب بعدهما فى الاكثر كما سبق لكونهما حرفى جر فى الاقل وفعلين
فى الاكثر ﴿ واصل غير ﴾ اى والاصل فى لفظ غير ﴿ ان يكون صفة ﴾
لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين وهو المغايرة فقولنا جاءنى رجل
غير زيد يدل على مغايرة رجل لزيد فى حكم المجيئة ولكونه دالا على هذا
كان اكثر استعماله فى الصفة ﴿ ويحمل ﴾ اى ويحمل لفظ غير ﴿ على الا ﴾

بنقله الى معناه لمناسبة بينهما لدلالتهما على مغايرة شئ لشئ مستعملا (فى الاستثناء ويعرب فيه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) المذكور ﴿١٩٢﴾ فيه من وجوب النصب وجوازه واختار البدل والاعراب على حسب العامل لان اعرابه كان لدخوله انتقل منه اليه لاسميته واضيف اليه فلما كان اعرابه من مدخوله وجب نصبه فى كلام موجب تام او مقدما او منقطعا وفى غير موجب تام يختار الابدال وفى غير تام يعرب على حسب العوامل نحو جاءنى القوم غير زيد وما جاءنى غير زيد احد وما جاءنى احد غير حمار وما جاءنى غير زيد (واصل الا) اى الراجح الكثير فيه معنى (الاستثناء) ولذا كثر استعماله فيه (وقد يحمل على غير) قليلا مستعملا (فى الصفة) للمناسبة المذكورة (اذا تعذر الاستثناء) المتصل والمنقطع لعدم معلومية دخول المستثنى وعدم دخوله فى المستثنى منه ولابد فيهما من المعلومية والا حرف لا يقبل الاعراب (فيكون ما بعدها صفة) لفظا باعراب استحقه الا فالصفة فى التحقيق الا لامدخولها فلذا لم يلزم المطابقة بينه وبين موصوفه لامستثنى لتعذره ويكون فى الجملة المنكر الغير المحصور (نحو قوله تعالى لو كان فيهما) اى فى السماء

فى الاستثناء بان ينقل ذلك من معنى المغايرة الى معنى الاستثناء لانه لما كان مابعد الايغار ماقبله فى الحكم لزمه معنى المغايرة ﴿ويعرب﴾ اى يعرب لفظ غير حينئذ ﴿كاعراب المستثنى بالا﴾ اى يظهر اعراب المستثنى لفظا فى لفظ غير وقوله ﴿على التفصيل﴾ ظرف مستقر حال من كاعراب اى يشبه اعرابه اعراب المستثنى حال كونه على التفصيل المذكور يعنى انه ان وقع بعد كلام تام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا ينصب وجوبا وان وقع بعد كلام غير موجب تام يجوز الوجهان ويختار البدل وان وقع فى غير الموجب الغير التام يعرب بحسب العوامل فمثال الاول نحو جاءنى القوم غير زيد ومثال الثانى نحو ماجاءنى قوم غير زيد ومثال الثالث ماجاءنى غير زيد ﴿واصل الا الاستثناء﴾ اى الاصل فى الا هو استعماله فى الاستثناء لكونه موضوعا له وهذا هو استعماله الاكثرى ﴿وقد يحمل على غير﴾ اى وقد يعدل عن هذا الاصل ويحمل على لفظ غير ﴿فى الصفة اذا تعذر الاستثناء﴾ اى اذا لم يمكن حمله على استثناء متصل ولا على منقطع اذا وقع فى جملة لم يعلم دخوله فى متعدد حتى يكون متصلا ولا عدم دخوله حتى يكون منقطعا بل بقى على الاحتمال فلا يجوز الحكم باحدهما فحينئذ يعدل عن الاصل فيحمل على الصفة ﴿فيكون مابعدها﴾ اى مابعد كلمة الا ﴿صفة﴾ فى الظاهر واللفظ فيظهر الاعراب فى اسم وقع بعدها واما فى الحقيقة فحق الاعراب فى الا لكنه لما كان حرفا امتنع ظهور الاعراب فيه فاجرى اعرابها الذى كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه وقوله ﴿لامستثنى﴾ معطوف على قوله صفة تأكيدا لحصره على الصفة يعنى انه وجب الحمل عليه وامتنع كون مستثنى وهذا التعذر قد يكون فيما وقع المتعدد جمعا منكرا غير محصور ويعلم اشتماله على ذلك المستثنى وعدم اشتماله عليه لانه يحتمل ان يكون مابعده غير داخل فيه بل داخلا فى جمع آخر مثاله ﴿نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا﴾ فان الآلهة جمع اله لكنه جمع منكر غير محصور على عدد ولم يعلم دخول لفظة الجلالة فيه ولا عدم دخوله فحمل لذلك على الصفة ﴿اى غير الله﴾ فلما كان المغير معبرا بالا ظهر اعرابه فيما بعده فيكون مرفوعا لفظا على انه صفة الآلهة اى لو وجد فى السماء والارض آلهة يدبر امرهما غير الله لخرجتا عن هذا النظام لكنهما لم تخرجا عن النظام فلم يوجد فيهما آلهة غير الله ﴿والتاسع﴾

والارض (آلهة) جمع اله منكر لايدل على عدد محصور (الا الله) اى غير الله (لفسدتا) اى لخرجتا عن الانتظام فحمل فرفع ويكون فى المعرفة ايضا مثل جاء فى الرجال الا زيد حيث لاعهد ولا استغراق فلا يدل على الدخول ولا على عدمه فيتعذر الاستثناء ويكون فى غير الجمع نحو جاءنى رجلان الا زيد وقد يكون فى المحصور نحو جاءنى مائة رجل الا زيد (و) المنصوب (التاسع خبر باب كان) اى الافعال الناقصة دلت على معنى الضرب او لم تدل (وامره) اى خبر باب كان (كامر خبر المبتداء) ﴿١٩٣﴾ فى اقسامه واحكامه وشرائطه ويجوز تقديمه معرفة اذا وجد الاعراب لفظا فى احد المعمولين لعدم الالتباس بخلاف خبر المبتدأ لاتحاد اعرابهما فلا بد فيه من قرينة نحو بنونا بنوا ابنائنا بتقديم الخبر لان المقصود الاخبار ببنوة بنى الابناء وفى نحو زيد المطلق لايجوز لعدمها (ويجوز حذف كان) لكثرة استعماله (دون غيره) لعدمها (عند) قيام (قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثله) وهو كون كان بعد ان معلوما فاعله بظهور مرجعه او بذكره كان تقول ان عملهم خيرا وقد يقال مجئ ان بعده اسم يصح فيه تقدير ظرف والا فيتعين فيه النصب نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب فانه يتعين فيه نصب الاول ان كنت راكبا فانا راكب بعده فاء بعده اسم ﴿ - ١٣ - ايوبى - ﴾ (اربعة اوجه) نصب الاول ورفع الثانى كما ذكر وهو اقوى لقلة الحذف اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وعكسه نحو ان كان فى عمله اومع عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف الوجود لفقد العلة المذكورة ونصبهما اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اى ان كان فى عمله خير فجزاء خير وقد يزيد الوجوه على الاربعة اذا رجع ضمير كان الى مصدر متعد بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف بجرهما على الحذف وابقاء المجرور مجرورا وهذا شاذ نادر ولذا لم يتعرضوا له فى المتون ويجب الحذف ان فسر كان نحو ان خيرا يكن فسهل

اى المنصوب التاسع من ثلاثة عشر ﴿خبر باب كان﴾ اى انواع الافعال الناقصة وترك تعريفه لانه علم مما سبق ﴿وامره﴾ اى حاله وشانه من الاحكام النحوية ﴿كامر خبر المبتدأ﴾ اى مثل امره من جواز تعدده وجواز كونه مفردا وجملة وغير ذلك ﴿ويجوز حذف كان﴾ لكونه كثير الاستعمال من هذا النوع ﴿دون غيره﴾ اى حال كون كان فى جواز الحذف مجاوزا غيره لان غيره من الافعال الناقصة ليس بكثير الاستعمال وقوله ﴿عند القرينة﴾ ظرف لحذف اى انما يجوز ذلك الحذف عند وجود قرينة ﴿نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثله﴾ اى فى مثل هذا الكلام فى الصورة بان يجئ اسم بعد ان الشرطية ثم يجئ الفاء الجزائية ثم يجئ اسم آخر وقوله ﴿اربعة اوجه﴾ فاعل يجوز اى يجوز رفع الاسمين الواردين بعد ان والفاء ونصبهما ورفع الاول ونصب الثانى ونصب الاول ورفع الثانى . اما الوجه الاول فهو كون الاسم الاول اسم كان مع حذف خبر وكون الاسم الثانى خبر مبتدأ محذوف اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير فخص حذف كان بالجملة الاولى الشرطية . واما الوجه الثانى وهو نصبهما فبحذف اسم كان والمذكور خبره فى الجملة الشرطية وبحذفه مع اسمه والمذكور خبر فى الجملة الجزائية اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا . واما الوجه الثالث وهو رفع الاول ونصب الثانى فبحذفه مع خبره والمذكور اسمه وبحذفه مع اسمه والمذكور خبره اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا . واما الوجه الرابع الذى هو الوجه القوى الذى اختاره المصنف فى المتن لقلة الحذف فيه وقوة للمعنى وهو بحذف كان مع اسمه والمذكور خبر المحذوف وبحذف المبتدأ فى جانب الجزاء

أوعوض عنها ماالزائدة نحو اما انت منطلقا انطلقت بكسرالهمزة اى ان كنت ويجوز فتحها بتقدير لان كنت (و) المنصوب (العاشر اسم باب ان) اى الحروف المشبهة بالفعل قداحسن فى الترتيب حيث جمع بين منصوبات الحروف واخرها لضعف عاملها وقدم منها معمول ماهو مشبه بالفعل التام ثم معمول مايشبه بالمشبه به لانه فرعها فبينهما شدة اتصال ثم ذكر معمول ماهو مشبه بليس من الافعال الناقصة على ان لا لنفى الجنس راجح على لا بمعنى ليس بل على ما ﴿ ١٩٤ ﴾ لاختصاصه ببعض اللغات دونه (وهو كالمبتدأ لكن) يصح ان يقع نكرة محضة ولو مع تعرف الخبر (لا يجوز حذفه) بخلاف المبتدأ الا لضرورة الشعر ولابد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل صريح ذكره فى الامتحان (و) المنصوب (الحادى عشر اسم لا لنفى الجنس) ولما بعد لا هذه ثلاثة احوال نصب وفتح ورفع فالمتجه ان ماسمى بهذا العنوان وما يكون له عمل فيه مع نفى الجنس وهو المنصوب والمفتوح واما ماهو مبتدأ فلا وجه لتسميته به (نحو لا غلام رجل جالس عندنا) وقدمر ولا رجل فى الدار وسيجئ وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم ولا يحذفان معا لئلا يلزم الاجحاف واما نحو لا فى جواب هل قام زيد فليس هذه بل قائم مقام الجواب وهو لم يقم نحو لا عليك اى لا بأس عليك (و) المنصوب (الثانى عشر خبر ماولا المشبهتين بليس وهو مثل خبر المبتدأ) فى كونه مفردا و جملة ولزوم العائد فى الجملة وغير ذلك الاماخص به (و) المنصوب (الثالث عشر) من ثلاثة (عشر المضارع الداخل عليه احدى النواصب) الاربعة نحو لن يضرب ولن يضربا ولن يضربن (واما) المعمول (المجرور) من انواع المعمول بالاصالة (فاثنان) من النوع . النوع (الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه

وقدزاد الشارح وجها آخر وهو بخبرهما بان يكون بتقدير حرف الجر فى نحو المرء مقتول بما قتلوه ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف وهذا ليس بقياس وغير سماعى ﴿والعاشر﴾ اى المنصوب العاشر من ثلاثة عشر ﴿اسم باب ان وهو﴾ اى اسم باب ان ﴿كالمبتدأ﴾ اى فى جميع مايجوز فيه ومايمتنع الا فى صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع تعريف الخبر فاز وقوعه كذلك يصح فيه ولا يجوز فى المبتدأ ثم استدرك المصنف بقوله ﴿لكن لا يجوز حذفه﴾ اى حذف اسم باب ان فى السعة مع انه يجوز حذف المبتدأ واما عند الضرورة فيجوز حذف اسم هذا النوع وانما لا يجوز حذفه فان كون ذلك الاسم معمولا لهذا الباب انما يظهر بالعمل فيه ولو حذف ولم يظهر العمل لم يظهر كونه معمولا له * وزاد فى الامتحان استثناء ضمير الشان من عدم الجواز فانه يجوز حذفه واضماره عند وقوعه اسم ان اذا لم يله فعل صريح كذا نقله الشارح ﴿والحادى عشر﴾ اى المنصوب الحادى عشر من ثلاثة عشر ﴿اسم لا﴾ اى اسم كلمة لا ﴿التى لنفى الجنس نحو لا غلام رجل عندنا وقد يحذف﴾ اى اسم لا ﴿عند وجود الخبر﴾ وكذا الخبر يجوز حذفه عند وجود اسمه ولا يجوز حذف احدهما عند حذف الآخر لانه يلزم الاجحاف بالكلية ﴿نحو لا عليك اى لا بأس﴾ عليك ﴿والثانى عشر﴾ اى المنصوب الثانى عشر من ثلاثة عشر ﴿خبر ما ولا المشبهتين بليس وهو مثل خبر المبتدأ﴾ اى فى حكم الصحة والجواز ﴿والثالث عشر﴾ اى المنصوب الثالث من ثلاثة عشر ﴿المضارع الداخل﴾ اى المضارع الذى يدخل ﴿عليه احدى النواصب﴾ الاربع وهى ان لن كى اذن ﴿نحو لن يضرب واما المجرور﴾ اى المعمول المجرور الذى هو القسم الثالث من المعمول بالاصالة والمختص بالاسم ﴿فاثنان الاول﴾ اى من المجرور ﴿المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه﴾

و) النوع (الثانى المجرور بالاضافه) معنوية اولفظية (ولا يجوز تقديمه) اى المجرور بالاضافة لانه كالجزء الاخير من المضاف لانه من حيث انه مضاف لا يتم الا بالمضاف اليه واقتضى اتصاله به شروطا فيه كما مر (ولا) تقديم (معموله على المضاف) لانه اذا لم يجز تقديمه فمعموله اولى لانه تابعه وقد عرفت بما تقدم انه الحال من المضاف اليه بالاضافة اللفظية يجوز تقديمه عند البعض الا انه ليس مما نحن فيه لان الكلام فى المضاف اليه ومعموله ثم ان عبارة المتن هكذا ولا يجوز تقديمه ولا معموله باسقاط لفظ تقديم من جانب المعطوف وظاهره مخالف لمذهب العلماء البصرية لان الظاهر ان العطف على الضمير المجرور ﴿ ١٩٥ ﴾ فيجب اعادة الجار فاضطر الى التمحل اما بحمله على مذهب الكوفيين من انه لا يلزم اعادة الجار او بحذف المضاف وابقاء المضاف اليه على الجر على الندور مثل يريد الآخرة بالجر فالعطف ليس على الضمير بل على المضاف والمعطوف المضاف المقدر اوبانه منصوب معطوف على الضمير لكن لا من حيث انه مجرور بالاضافة بل من حيث انه مفعول للتقديم كما فى قوله تعالى تسائلون به والارحام على قراءة النصب على بعض الوجوه او مرفوع معطوف عليه ايضا على انه نائب الفاعل او على تقديمه بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فى كل وقت (الا) وقت (ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديمه معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب) لان فيه معنى النفى حتى يؤكد بلا كما فى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وما بعدها لا يعمل فيما قبلها ومن ثمه لم يجز انا زيدا مثل ضارب كذا اطلق جواز التقديم على الغير فى عامة كتب النحو لكن فى مغنى اللبيب مايدل على خصوصه بصورة جواز قيام لا مقام غير قال ولو قلت جاءنى غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لان لا لا يحل مكان غير والحق ماقاله الجمهور لان اعتبار شئ مع شئ لا يلزم ان يكون فى الوجوه كلها (ولا) يجوز (الفصل بينهما) اى المضاف والمضاف اليه (بشئ فى السعة غير ماسمع من العرب) فيجوز الفصل به (ولا يقاس عليه) اى

اى فى بحث العوامل ﴿والثانى﴾ اى المجرور الثانى ﴿المجرور بالاضافة﴾ سواء كانت الاضافة معنوية او لفظية ﴿ولا يجوز تقديمه﴾ اى تقديم المجرور بالاضافة ابدا ﴿ولا معموله﴾ اى ولا تقديم معمول المضاف اليه ﴿على المضاف﴾ اى على الاسم المضاف وقوله ﴿الا ان يكون المضاف لفظ غير﴾ استثناء من قوله ولا معموله اى لا يجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف فى كل وقت الا وقت كون المضاف لفظ غير ﴿فيجوز﴾ اى فحينئذ يجوز ﴿تقديم معمول المضاف اليه عليه﴾ اى على المضاف الذى هو لفظ غير ﴿نحو انا زيدا غير ضارب﴾ فانا مبتدأ وغير ضارب خبره وزيدا منصوب على انه مفعول لضارب المضاف اليه وقد قدم على المضاف الذى هو غير وقوله ﴿لكونه﴾ متعلق بقوله فيجوز اى وانما يجوز ذلك فى مثله لكون لفظ غير ﴿بمعنى لا﴾ لتضمنه معنى النفى وقد اكد لفظ غير بلا فى [غير المغضوب عليهم ولا الضالين] اى وغير الضالين وانما لم يجز تقديم المضاف اليه على المضاف لان الاضافة تقتضى اتصال المضاف اليه بآخر المضاف والتقديم عليه ينافى ذلك وقوله ﴿ولا الفصل﴾ معطوف على قوله تقديمه اى ولا يجوز ايضا ان يفصل ﴿بينهما﴾ اى بين المضاف والمضاف اليه ﴿بشئ﴾ وقوله ﴿فى السعة﴾ بفتح السين ظرف للفصل وقوله ﴿غير﴾ بالجر بدل من بشئ ومضاف الى ﴿ما﴾ الموصولة وقوله ﴿سمع﴾ صلته وقوله ﴿من العرب﴾ متعلق به اى ولا يجوز الفصل بينهما فى سعة الكلام يعنى فى الكلام المنثور بغير شئ سمع من العرب وحفظ منه ﴿ولا يقاس عليه﴾ غيره مما لم يسمع

على ماسمع اى لايجرى القياس عليه فيما لم يسمع والمسموع مفعول المضاف مصـدرا اوغيره وظرفه والجار والمجرور والقسم كقراءة ابن ﴿ ١٩٦ ﴾ عامر زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجـر الشركاء وكقراءة ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعدو جر الرسل وكقوله ترك يوما نفسك وهواها النفى فى خرابها وقوله عليه السلام وهل انتم تاركوا بى صاحبى ونحو هذا غلام والله زيد قال الرضى الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور غير عزيز وبغيرهما غير عزيز قليل (ولا) يجوز الفصل بينهما بشئ (فى الضرورة الا بالظرف) كقوله لله در اليوم من لامهـا لاتسـاعهم فى الظرف وانكر اكثر النحـاة الفصل بالمفعول وغيره فى السعة قالوا ماثبت فى القرآن من الشواذ والفصل بغير الظرف فى الشـعر اقبح منه بالظرف والاكثر ان يورد الكلام لجميع اجزائه حتى المضاف (وقد يحذف المضاف) بقرينة واحدا او اكثر فيقوم المضاف اليه الاخير مقامه نحو قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول اى من اثر حافر فرس الرسول (فيعطى اعرابه للمضاف اليه) لقيامه مقامه (وهو) اى اعطاء الاعراب بعد الحذف (القياس) الغالب فى الاستعمال (نحو قوله تعالى واسـئل القرية اى اهل القرية) وقوله تعالى يريد الآخرة على قرآة النصب (وقد يبقى) المضاف اليه بعد حذف المضاف (مجرورا) بقاء

ولم يحفظ بل يقتصر عليه وذلك فى ثلاثة شئ احدها مفعول المضاف والثانى ظرفه والثالث القسم واما الفصل بالمفعول فكقراءة ابن عامر فى قوله تعالى [ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم ] حيث قرئ زين بصيغة المجهول وقرئ قتل بالرفع على انه نائب فاعله وهو مضاف الى شركائهم وقوله اولادهم بالنصب على انه مفعول قتل وقد فصل بين المضاف الذى هو قتل وبين شركائهم الذى هو المضاف اليه باولادهم الذى هو مفعول المضاف وقرأ الباقون زين بصيغة المعلوم وقتل بالنصب مضافا الى اولادهم وشركائهم بالرفع على انه فاعل زين وكذلك قراءة بعضهم فى قوله تعـالى [ مخلف وعده رسله ] بنصب وعده وبجر رسله على ان وعده مفعول مخلف حيث فصل بين مخلف ورسله واما الفصل بالظرف فكقوله عليه السلام [ فهل انتم تاركوا لى صاحبى ] حيث فصل بين المضاف الذى هو تاركوا وبين المضاف اليه الذى هو صاحبى بقوله لى وهو ظرف للمضاف واما الفصل بالقسم فنحو هذا غلام والله زيد حيث فصل بالقسم بين المضاف الذى هو غلام وبين المضاف اليه الذى هو زيد وقوله ﴿ولا فى الضرورة﴾ معطوف على قوله فى السـعة يعنى انه لا يجوز الفصل بينهمـا ايضـا فى ضرورة الشعر ﴿ الا بالظرف ﴾ كقوله لله در اليوم من لامها حيث فصل بين المضاف الذى هو در بفتح الدال بمعنى الخير الكثير وبين المضاف اليه الذى هو من بالظرف الذى هو اليوم ﴿ وقد يحذف المضاف ﴾ يعنى بقرينة ﴿ فيعطى اعرابه ﴾ اى اعراب المضاف ﴿ للمضاف اليه ﴾ لانه لما حذف المضاف اقيم المضاف اليه مقامه فيلزم اعطـاء مقتضى معناه الذى اوجبه العامل ﴿ وهو ﴾ اى ذلك الاعطـاء ﴿ القياس ﴾ اى فى الغـالب لانه قد يعدل عنه ويبقى مجرورا كما سيجئ ﴿ نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهل القرية ﴾ يعنى ان اصلها واسئل اهل القرية بقرينة انه لامعنى فى الامر بالسؤال عن القرية فانها عبارة عن البيوت وليس من شانها ان تكون السئوال عنها بل المراد منه هو السئوال عن اهلها ولما حذف فاقيم المضاف اليه مقامه بان جعل مفعولا له اعطى اعراب المفعول المحذوف اليه ﴿ وقد يبقى ﴾ اى قد يعدل عن هذا القياس فابقى المضاف اليه ﴿ مجرورا ﴾

(على الندور) فى الاستعمال والشذوذ عن القياس (نحو قوله تعالى يريد الآخرة بجر الآخرة على قراءة اى ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف اليه) مع قرينة ايضا والاصل الاكثر ذكره (ويبقى المضاف على حاله) وصفته حين كونه مضافا من التجرد عن التنوين ونائبه ان عطف عليه ﴿ ١٩٧ ﴾ اى على المضاف (ما) اى اسم من الظروف اوغيره (اضيف الى مثل) المضاف اليه (المحذوف) من الاول فيكون دالا عليـه فيكون كانه مذكور فابقى المضاف على حاله ولم يعد ماحذف لاجل الاضافة لم يبين نحو قوله

يا من رأى عارضا اسربه
(بين ذراعى وجبهة الاسد

اى ذراعى الاسـد) العارض السحـاب اسربه اى اكون مسرورا بالعارض فكان الاصل بين ذراعى الاسـد وجبهة الاسد قيل ذراعى الاسد كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازل القمر ونحو جئت قبل وبعد زيد (اوكرر) المضاف حال كونه (مضافا الى مثل) المضاف اليه (المحذوف نحو ياتيم) بالنصب مضاف الى عدى المقدر المدلول عليه بالمذكور (فى تيم عدى) لانه لما دل عليه كان كانه لم يحذف فلم يبين ولم يعوض عنه التنوين هذا مذهب المبرد وقال سيبويه ان تيم الاول مضاف الى عدى المذكور والثانى تكرير الاول وجاز الفصل به عنده وبين المضاف والمضاف اليه لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثانى هو الاول وتمام البيت

ياتيم تيم عدى لا ابا لكم • فلا يلقينكم فى سوءة عمر

والبيت لجرير لما اراد عمر التيمى ان يهجوه قاله اى لا ناصر لكم وانتم ضعفاء لو هجاكم احد لا يوجد لكم من يأخذ بايديكم فتبقون

فلا يعطى اعراب مضاف اليه ﴿ على الندور ﴾ اى بناء على الاستعمال النادر المخالف للقياس ﴿ نحو قوله تعالى يريد الآخرة بجر الآخر على قراءة ﴾ اى شاذة خارجة عن القراءة المتواترة التى هى بنصب الآخرة وقوله ﴿ اى ثواب الآخرة ﴾ تفسير للمضاف المحذوف ﴿ وقد يحذف المضاف اليه ﴾ وهو اذا اقامت قرينة ايضا ﴿ ويبقى المضاف على حاله ﴾ اى على حاله التى عند ذكر المضاف اليه يعنى ان كان مفردا محذوف التنوين للاضافة يكون كذلك وان كان مثنى او مجموعا محذوف النون ابقى ايضا والمراد من الابقاء فى المفرد انه لا يعطى له تنوين العوض من المضاف اليه وقوله ﴿ ان عطف ﴾ شرطية محذوف الجزاء بقرينة ماقبله يعنى ان عطف ﴿ عليه ﴾ اى على المضاف ﴿ ما ﴾ اى الاسم الذى ﴿ اضيف ﴾ ذلك الاسم ﴿ الى مثل المحذوف ﴾ فانه يبقى على حاله لوجود القرينة فانه يحتمل على هذا ان يكون مذكورا فيكون جائز الحذف فيكون كالمذكور فيعطى حكمه واعلم ان الحذف على قسمين احدهما الحذف الجائز وهو اذا حذف بقرينة والثانى الحذف الواجب وهو اذا حذف وعوض شئ عنه والله الموفق ﴿ نحو بين ذراعى وجبهة الاسد ﴾ وصدر البيت « يامن رأى عارضـا اسربه » والمراد من العارض هو السحاب والمراد من الذراعين الكوكبان النيران من منازل القمر والمراد من جبهة الاسد اربعة انجم من منازله ايضا وقوله اسر فعل مجهول من اسر وضميره راجع الى العارض اى يامن رأى سحابا مبشرا للمطر بين الكوكبين المزبورين حتى اكون مسرورا بظهور ذلك السحاب فى ذلك المحل نقوله ذراعى تثنية ذراع وهو مجرور بالياء لكونه مضافا اليه لبين ومضاف الى الاسد المحذوف فحذف نون التثنية لكونه مضافا فابقى على حاله النون وانما جاز حذفه لوجود الشرط حيث عطف عليه لفظ جبة المضاف الى الاسد فيكون قرينة على المحذوف وقوله ﴿ اوكرر مضاف ﴾ معطوف على قوله ان عطف يعنى انه يجوز حذفه ايضا ان كرر الاسم الذى اضيف ﴿ الى مثل المضاف اليه ﴾ ﴿ المحذوف ﴾ مكررا ﴿ نحو ياتيم تيم عدى ﴾ وهذا قول الجرير

تحت الهجاء اولا ابا لكم انتم اولاد الزنا مستحقون الهجاء لاتتركوا عمر يهجونى فيلقينكم فى مكروه من
قبيلى يعنى هجاه لهم ﴿ والا ﴾ اى وان لايعطف عليه ولا يكرر كذلك ﴿ فينون المضاف عوضا عنه ﴾ اى
المضاف اليه لعدم مايجعل المضاف اليه كالمذكور ﴿ان لم يكن﴾ المضاف ﴿ غاية ﴾ وحسب ولا غير
وليس غير وليس كل مالا يكون هذه يحذف منه المضاف اليه. وينون بل هو مخصوص بكل وبعض واذ واوان واى ﴿ نحو قوله تعالى وكلا اتيناه ﴾ ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴿ ونحو حينئذ ويومئذ اى كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان ﴾ كذا فاذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر تعويض التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزوه وقد ينصب كل على الحال نحو اخذ المال كلا لكونه فى صورة المنكر وان كان معرفا حقيقة لكونه بتقدير كله ﴿ وان كان ﴾ المضاف ﴿ غاية وهى الجهات الست ﴾ وقد سبقت فى بحث حرف الجر وانما سميت غاية لان تمامه كان بالمضاف اليه فلما حذف صارت غاية تم الكلام بها ﴿ وحسب ﴾ عطف على غاية ﴿ ولا غير وليس غير ﴾ وهذه مشابهة للغاية فى الابهام ﴿ منويا فيها ﴾ اى فى الاشياء المذكورة من الغاية وغيرها ﴿ المضاف اليه ﴾ بلا عوض ولو كان منسيا اعرب المضاف مع التنوين نحو « رب بعد كان خيرا من قبل » وكذا لو عوض نحو

فساغ لى الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات

اى قبل هذا اليوم ﴿ يبنى ﴾ المضاف ﴿ على الضم ﴾ اما البناء فلشبهه بالحروف فى الاحتياج واما الضم فلجبر النقصان باقوى الحركات ويؤنث المضاف

خطابا الى اهالى عدى وتمامه « لا ابا لكم * فلا يلقينكم فى سوءة عمر » فالتيم الاول مضاف الى محذوف وهو عدى فالقرينة على الحذف كونه منصوبا لان المنادى منصوب حين كونه مضافا واما القرينة على المحذوف فاضافة تيم الثانى الى عدى والمراد منه نصيحة لقبيلة عدى فان عمر بن لجا منهم اراد ان يهجو جريرا فقال يا ايها الذين كانوا من تلك القبيلة انكم قوم ليس لكم اب ينصركم وهذا مدح لهم او ليس لكم آباء تنسبون اليه بل انتم اولاد الزناء انتم تستحقون للهجو والذم لا انا استحق به وهذا ذمهم واذا كان كذلك لاتتركوا عمر يهجونى فانه لو هجانى كان سببا لوقوع امر مكروه منى اليكم فانكم مستحقون بالهجاء والذم ﴿ والا ﴾ يعنى وان لم يكن حال المضاف كذلك بان لم يعطف عليه مضاف مثله ولم يكرر المضاف ﴿ فينون ﴾ اى لا يبقى على حاله بل ينون ﴿ المضاف ﴾ بعد حذف المضاف اليه ﴿ عوضا ﴾ اى لتحصيل العوض ﴿ عنه ﴾ اى عن المضاف اليه المحذوف ﴿ ان لم يكن ﴾ اى اعطاء التنوين بعد الحذف مشروط بانه لو لم يكن المضاف ﴿ غاية ﴾ اى اسما من الاسماء التى يقال لها غايات وهى حسب ولا غير وليس غير وكذا قبل وبعد فانه لو حذف المضاف اليه منها لم يعط لها تنوين بل تبنى على الضم كما سيأتى وقوله ﴿ نحو قوله تعالى وكلا آتيناه ﴾ مثال لما حذف فيه المضاف اليه وعوض عنه التنوين لعدم كونه غاية وهو لفظ كل ﴿ ونحو حينئذ ويومئذ ﴾ وقوله ﴿ اى كل واحد ﴾ اشارة الى اصل لفظ كلا وقوله ﴿ وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا ﴾ اشارة الى اصل الاخيرين يعنى ان اصل كل من هذا الثلاثة مضاف فالاول مضاف الى واحد والاخيران مضافان الى اذ وهو ظرف زمان ومضاف الى جملة كان كذا فحذف المضاف اليه وعوض عنه التنوين ﴿ وان كان ﴾ اى المضاف ﴿ غاية ﴾ وقوله ﴿ وهى الجهات الست وحسب ولا غير وليس غير منويا فيها المضاف اليه ﴾ جملة معترضة بين الشرط والجزاء وقوله ﴿ يبنى ﴾ جزاء الشرط اى ان كان المضاف الذى حذف منه المضاف اليه حال كونه باقيا فى النية والتقدير غير منسى يبنى ذلك الاسم ﴿ على الضم ﴾ فانه



بتأنيث المضاف اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف وكان المضاف بعضه او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليمامة وقد يذكر لتذكير المضاف اليه نحو رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب التوانى ويضاف الشئ بادنى مناسبة نحو كوكب الخرقاء وقد يضاف المؤكد الى المؤكد نحو لقيته يوم يوم وليلة ليلة ﴿ واما ﴾ المعمول ﴿ المجزوم ﴾ من اقسام المعمول بالاصالة ﴿ ففعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقة ﴾ فى بحث العامل فى المضارع فان كانت الجوازم من غير كلمة المجازات لا يقتضى شيأ من الشرط والجزاء وهو اربعة احرف لم ولما ولام الامر ولاء النهى ﴿ فان كانت كلم المجازاة ﴾ اى كلمة يقتضى الجزاء حرفا وهو ان او اسما وهو ماعداه من احد عشر ﴿ تقتضى شرطا ﴾ وهو الجملة الاولى من الجملة الشرطية ﴿ وجزاء ﴾ وهو الجملة الثانية منها والشرطية المجموع المركب منهما نسبت الى الاول وقدمر وجه التسمية واما تقتضيهما لانها لتعليق امر بامر وتعمل فيهما لان العمل مبنى على الاقتضاء وتعمل الجزم للتخفيف لطول الكلام

لو كان المضاف اليه منسيا وكان المراد نفس بيان البعدية والقبلية مثلا يعوض عنه التنوين ويعرب بحسب العوامل نحو «رب بعد خير من قبل» والمراد بالجهات الست ماسبق فى بحث حروف الجر وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت والحق بها قبل وبعد وحسب ولا غير وليس غير وانما بنى لمشابهته بالحرف فى الاحتياج يعنى انه كما ان الحرف يحتاج فى افادة معناه الى ضم متعلق وكذلك هذه الاسماء يحتاج الى تقدير المضاف اليه وانما بنى على الضم لانه لما كان المحذوف اسما مستقلا وكان المضاف ناقصا احتاج الى حركة تكون جابرة لذلك النقصان وتلك الحركة هى الضمة فانها اقوى الحركات ﴿ واما المجزوم ﴾ اى واما القسم الرابع من المعمول بالاصالة والمختص بالفعل المعنون بالمجزوم ﴿ ففعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا ﴾ اى التى ذكرت فى بحث العوامل * ولما كان ماذكر فيها نوعين نوع يجزم فعلا واحدا ونوع يجزم الفعلين وكان للثانى تفصيل اراد ان يذكره فقال ﴿ فان كانت ﴾ اى الجوازم ﴿ كلم المجازاة ﴾ سواء كانت حرفا كلفظ ان او اسما كلفظ مهما ﴿ تقتضى ﴾ اى تقتضى تلك الكلم ﴿ شرطا ﴾ اى فعلا يكون شرطا ﴿ وجزاء ﴾ اى وفعلا يكون جزاء له فان تلك الكلمات لما كانت موضوعة لمعنى المجازاة وهى تعليق امر بامر اقتضت امرين حتى يكون احدهما معلقا بآخر وعملت فيهما فان العمل مبنى على وجود معنى يقتضى الاعراب فوجد ذلك المعنى فى كل منهما ونظير هذا هو المبتدأ والخبر واسم كان وخبره واسم ما ولا وخبرهما فان العامل الواحد يعمل فى المعمولين اعنى المبتدأ والخبر ولوجود الاسناد المقصود الذى يقتضى امرين احدهما المسند اليه والآخر المسند وكذلك اسم كان وغيره من العوامل الواحد الذى يعمل فى المعمولين وهذا هو ماعليه الجمهور * وقال بعضهم ان العامل الواحد لا يعمل فى المعمولين سيما اذا كان ضعيفا بل العامل الجازم ههنا يجزم فعل الشرط وفعل الشرط مع الجازم او فعل الشرط وحده يعمل الجزم فى الجزاء او محمول على انه مجزوم بوقوعه جوار الجازم كما ان الجر فى الحمد لله على قراءة من جره محمول على جر الجوار * واختلفوا ايضا فى ان اسم الشرط والجزاء هل هو اسم لمجرد الفعل او اسم للجملتين وقال فى التسهيل انه اسم للجملتين وصوبه الفاضل العصام بشهادة اطلاق اهل العرف بانهم يقولون للجملة فعل الشرط وجزاء الشرط سيما اذا كان الجزاء جملة اسمية فاطلاق الجزاء

اعلم ان كلم المجازاة لايكون شرطها الا فعلا والجزاء يكون فعلا وجملة اسمية (فان كانا) اى الشرط والجزاء اى صدرهما (مضارعين) بلا لم ولما لانه لوكان بهما فالجزم له وهوالاصل فى الباب لاتحاد اللفظ والمعنى (او الاول) اى الشرط فقط عطف على الف التثنية للتشريك فى الخبر اى كان الاول (مضارعا) والثانى غيره ماضيا اوغيره قال الفاضل العصام ﴿ ٢٠٠ ﴾ كون الاول مضارعا والثانى ماضيا يستهجن لتأثير اداة الشرط فى الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره فى الاقرب ولذا لم يوجد فى الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا من ضرورة الشعر والمراد من البعض صاحب مغنى اللبيب وقال شارحه الدمامينى هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لايختص بالشعر لمجئ قوله عليه السلام من يقوم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ماتقدم وقال بدر الدين فى رسالة المسماة بشرف البدر بضياء ليلة القدر الصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته فى كلام افصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء ولعل المصنف اختاره فاطلق كلامه (بغير فاء) صفة لمضارعين باعتبار الثانى منهما اى كائنا المضارع الثانى من المضارعين بلافاء لانها مانعة عن جزم المضارع بل المجزوم حينئذ الجملة ولا يخفى ما فى العبارة من الفصل بين الموصوف والصفة باجنبى وايهام خلاف المقصود (فالجزم) لفظا اوتقديرا اومحلا (فى المضارع واجب) لوجود الجازم وقابلية المحل وعدم المانع نحو ان تخلص تنج فان تعمل فانت ناج ونحو ان تمد تمد ونحو ان تنصرن انصر تنصرن زيد (وان كان الاول ماضيا والثانى مضارعا) وهذا الوجه اصل بعد الصورة الاولى كما اذا كانا ماضيين (جاز الجزم) وهو الاكثر لوجود المقتضى وصلاحية المحل (والرفع فى الثانى) لحيلولة الماضى الغير المجزوم لفظا بل محلا نحو ان اتيتنى آتك لو آتيك وليس اضربك

عليها متعينة ﴿فان كانا﴾ اى ان كان الفعل الذى يقع شرطا وجزاء وكلاهما ﴿مضارعين او الاول﴾ اى اوكان فعل شرط فقط مضارعا فعلى هذا التقدير يكون الثانى اما ماضيا بفاء اوبغيره واما جملة اسمية وقوله ﴿بغير فاء﴾ ظرف مستقر على انه حال من خبر كان وهو قوله مضارعين يعنى حال كون المضارع الواقع فى محل الجزاء بغير فاء فانه ان كان الجزاء مضارعا بفاء يمنع الجزم فيكون مرفوعا ولا يخفى ان فى العبارة تسامحا حيث وقع قوله بغير فاء حالا عن المضارعين الذى هو المعطوف عليه مع ان ظاهر العبارة ان يقع عن قوله او الاول لمقارنته له وحق العبارة فان كانا مضارعين بغير فاء لكنه اعتمد على الظاهر فان الفاء لايحتمل وقوعها فى الاول واما وقوعها اذا كان الاول فقط مضارعا فلا معنى فى هذا القيد ايضا فانه على هذا التقدير يكون الثانى اما ماضيا او جملة اسمية فحينئذ لامدخل لوجود الفاء وعدمه فى وجوب الجزم وعدمه وقوله ﴿فالجزم﴾ مبتدأ وقوله ﴿فى المضارع﴾ ظرف مستقر صفة للجزم بتقدير المتعلق المعرفة وقوله ﴿واجب﴾ خبره والجملة الاسمية مجزومة المحل جزاء لقوله ان كانا يعنى ان كان كذلك فالجزم الكائن فى المضارع الذى وقع شرطا وجزاء بغير فاء اووقع شرطا فقط واجب . واعلم ان المراد بالمضارع ههنا مالم يقارن بلم ولما سواء كان مجردا اووقع بلا وما فان الواقع بعد لم ولما مجزوم بهما فلا يتصور جزمه بكلم المجازاة حتى يكون واجبا اوجائزا واما اذا وقع بعد لا فانه فى حكم المجرد لعدم كون لا جازما فمثال ما كانا مضارعين نحو ان تضرب اضرب او ان تضرب لا اضرب ومثال ما كان الاول فقط مضارعا نحو ان تضرب ضربتك او ان تضرب فقد ضربتك او ان تضرب فانت مضروب ﴿وان كان الاول ماضيا والثانى مضارعا﴾ اى بلافاء ﴿جاز الجزم والرفع فى الثانى﴾ اى فى المضارع الذى وقع جزاء وانما جاز الجزم لوجود الجازم وصلاحية المحل



ولضعف المانع عن الجزم وهو حيلولة الماضى الواقع شرطا بين الجازم والمجزوم واما جواز الرفع فلاعتبار حيلولة الماضى بينه وبين الجازم وان كان ضعيفا ووجود الضعف فى تعلق العامل بمعموله ولوجود الموافقة لفعل الشرط الذى وقع ماضيا غير مجزوم هذا بيان حال المضارع الواقع جزاء مع وقوع الشرط ماضيا واما بيان حال الماضى الواقع شرطا فهو مجزوم محلا لكونه ماضيا فمثاله ان اتانى آته بالجزم او آتيه بالرفع ﴿وان كان الجزاء ماضيا متصرفا﴾ اى من الافعال التى لها مضارع وقوله ﴿بمعنى المضارع﴾ ظرف مستقر صفة بعد صفة اوماضيا كائنا بمعنى المضاف لابمعنى نفسه ﴿اومضارعا﴾ اى اوكان الجزاء مضارعا ﴿منفيا بلم اولما﴾ يعنى لابلن اولا اوما فانه لو كان منفيا بها لايكون حكمه كذلك بل سيجئ حكمه ﴿فلايجوز دخول الفاء فيه﴾ اى اذا كان الجزاء كذلك لايجوز دخول الفاء الجزائية فى ذلك الماضى ﴿نحو ان ضربت ضربت﴾ هذا مثال للماضى الواقع جزاء وهو فعل متصرف له مضارع يقبل نقل معناه الى المضارع وهو بمعنى المضارع لانه واقع بعد ان الاستقبالية فان كلمة الشرط اذا دخلت على ماض تقلب معناه الى الاستقبال كما ان لم ولما تقلبان معنى المضارع الى الماضى وقوله ﴿اولم اضرب﴾ اى ونحو ان ضربت لم اضرب وهذا مثال للماضى الواقع جزاء حال كونه منفيا بلم وهو بمعنى الاستقبال ايضا لما عرفت يعنى انه بمعنى لا اضرب ولما قال ان كان الجزاء علم منه بقرينة اهماله عن ذكر فعل الشرط انه سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا وانما ذكر الماضى ههنا مع انه لامدخل له فى عدم جواز دخول الفاء ومع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر المقصود منه وهو وصف ذلك الماضى بكونه متصرفا وبكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع الواقع ايضا بكونه منفيا بلم ولما فقط وانما لم يجز دخول الفاء فى هذا الجزاء فان المقصود ههنا تحقق تأثير اداة الشرط وهذا التأثير اما لفظى وهو ظهور الجزم فى الفعل الواقع بعدها واما معنوى وهو قلب معنى الماضى الى المستقبل فاذا لم يوجد احدهما يحتاج الى رابط لفظى وهو الفاء وههنا تحقق تأثير المعنوى اما فى الماضى المتصرف تحقق قلب معناه وكذا فى المضارع المنفى بلم ولما واما المضارع المنفى بغيرهما فلا يتحقق فيه التأثيران اما الاول فلانه لاينجزم مع دخول حرف النفى واما الثانى فلان المنفى

فى قولك اضربك ان ضربتنى جزاء بل الجزاء محذوف يدل عليه اضربك عند البصريين لان الجزاء لايتقدم على اداة الشرط لوجوب صدارتها فوجوب الرفع لعدم جزائيته وعند الكوفيين جزاء لفظا ومعنى لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فاضرب جواب معنى اتفاقا لتوقف مضمون على وجود الشرط ولذا لم يحكم بالاقرار فى لك على دراهم ان دخلت الدار وكذا اذا توسط الشرط بين اجزاء الجزاء المعنوى نحو اضرب ان ضربتنى زيدا (وان كان الجزاء ماضيا) والشرط ماض ايضا او مضارع اى جملة مصدرها ماض (متصرفا) احتراز عن غير المتصرف (بمعنى المضارع) صفة بعد صفة لماضيا اى ليس بمعنى نفسه (اومضارعا منفيا بلم اولما) لالن اولا اوما وسيجئ حكمها (فلا يجوز دخول الفاء فيه) اكتفاء بالربط المعنوى لتحويل اداة الشرط معناه الى الاستقبال والجزم فيهما محلى اذ الاول مبنى والثانى مجزوم بغير الاداة (نحو ان ضربت ضربت او لم اضرب)

اولما اضرب ( وان كان الجزاء جملة اسمية ) تم المصدرة باداة الاستفهام وسيجئ الكلام عليها ( او ) جملة
( ماضية ) بالتشديد كما فى الامرية ﴿ ٢٠٢ ﴾ اى منسوبة الى الماضى بان يكون صدرها ماضيا او بالتخفيف
فوصف الجملة بالماضية وصف
بحال جزئها ( غير متصرفة )
وصف الجملة به وصف بحال جزئها
الاول اى غير متصرف صدرها ( او
بمعناه ) والظاهر انه معطوف على
غير متصرفة والضمير حينئذ
راجع الى جملة ماضية بتأويل
المذكور فوصفها به وصف
باعتبار صدرها اى جملة ماضية
صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع
ويجوز عطفه على ماضية بتقدير
اوماضيا بمعناه على ان الموصوف
مقدر وفى بعض النسخ او ما
بمعناه فيحتمل ان يكون فى الاصل
ماضيا فسقط من قلم الناسخ
الاول ماسقط وبقى مابقى او
موصولة عبارة عن الماضى ( فلا
بدحينئذ ) اى حين اذ كان الجزاء
ماضيا بمعناه جملة معترضة ( من
قد ظاهرة او مقدرة ) لانها
لتحقيق مضمون مدخولها فاذا
دخلت على الماضى تحقق معناه
فيكون نصا على كون الماضى
بمعناه ( او مضارعا ) اى جملة
صدرها مضارع لم يقل مضارعية
ليظهر اتصافه بقوله ( مقترنا
بالسين اوسوف اولن اوما ) لان
الاقتران بهذه صفة للمضارع لا
الجملة ( او ) جملة ( فعلية انشائية )
كالجملة ( الامرية ) اى المنسوبة
الى الامر بان يكون صدرها امرا ( والنهيية ) اى المنسوبة الى النهى ( والاستفهامية ) اى المنسوبة

بغيرهما بمعنى الحال او الاستقبال فلا يتصور القلب فيه فيحتاج الى ربط لفظى وهو الفاء وايضا لا يتصور القلب اذا لم يكن متصرفا لانه ليس له مضارع حتى يقلب اليه والحاصل ان القلب لا يتصور فى الاول لعدم المقلوب عنه وفى الثانى لعدم المقلوب اليه ﴿وان كان الجزاء جملة اسمية﴾ وايضا سواء كان الشرط ماضيا اومضارعا وقوله ﴿او ماضية﴾ بتشديد الياء النسبية معطوف على قوله اسمية اى او كان جملة منسوبة الى الماضى بان يكون جملة فعلية كان فعلها ماضيا وهذا من قبيل نسبة الكل الى بعض اجزائها وكذا المراد مما سيأتى من قوله كالجملة الامرية والنهيية والدعائية ويجوز تخفيف الياء على ان يكون صفة للجملة ايضا لكن لما لم يجز وصف الجملة بالماضى كان من قبيل صفة جرت على غير ماهى له فيكون المعنى اوجملة ماضيا صدرها كذا فى الشرح وقوله ﴿ غير متصرفة ﴾ بالنصب صفة ماضية اى لم يوجد مضارع للماضى الواقع جزأ من تلك الجملة وقوله ﴿او بمعناه﴾ معطوف على قوله غير متصرفة اى او كان الماضى الواقع فى تلك الجملة باقيا على معناه ولم ينقلب الى معنى الاستقبال وذلك تابع للقصد التابع للوقوع وقوله ﴿فلابد﴾ جواب لشرط محذوف اى اذا كان ذلك الماضى باقيا فى معناه لابد ﴿ حينئذ ﴾ اى حين اذ كان الجزاء باقيا على معناه ﴿من قد﴾ اى من ايراد لفظ قد التقريبية ﴿ظاهرة اومقدرة﴾ حتى يكون نصا على بقاء الماضى على معناه فلا يتصور القلب ايضا كما عرفت وقوله ﴿اومضارعا﴾ معطوف على جملة اى اوكان الجزاء فعلا مضارعا ﴿مقترنا بالسين اوسوف اولن﴾ وهى الحروف الاستقبالية ﴿اوما﴾ وهى حرف الحال فان المضارع حين مقارنته بالثلاثة الاول يكون منصوصا متعينا بالاستقبال وبمقارنته بالاخير يكون متعينا بالحال ولا يتصور حينئذ الانقلاب الذى هو تأثير اداة الشرط لان معنى الاستقبال ليس بواقع من تأثير الاداة بل هو مستقبل قبل دخولها عليه وايضا معنى الحال المتعين من الاخير لا يمكن تغييره الى الاستقبال وقوله ﴿اوفعلية﴾ معطوف على قوله مضارعا اى اوكان الجزاء جملة فعلية ﴿انشائية كالامرية﴾ اى كالجملة التى نسبت الى الامر نحو اضرب بان يكون فعله امرا ﴿والنهيية﴾ اى او تكون منسوبة الى النهى نحو لا تضرب ﴿والاستفهامية﴾ نحو هل تضربه

الى الاستفهام بان يكون فيها معنى الاستفهام قال الرضى واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء
كان الجملة فعلية اواسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة يجوز دخولها على ادوات الشرط فيقدر مقدما عليها نحو ان
اكرمتك اتكرمنى كانك قلت أئن اكرمتك تكرمنى قال على كرم الله وجهه فان فعل الله ذلك بكم اتؤمنون
ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها الاصل كقوله تعالى قل ارأيتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة
اوجهرة هل يهلك الا القوم الظالمون وقوله تعالى قل ارأيتم ان ﴿ ٢٠٣ ﴾ اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم
على قلوبكم من اله غير الله ويجوز
دخول الفاء فيها لعدم عراقتها قال
تعالى ارأيتم ان كنت على بينة
من ربى واتانى منه رحمة فمن
ينصرنى من الله ان عصيته هذا
كلامه وساعده فيه عصام الدين
فيجب حمل كلامه فيه على بيان
اقسام الانشائية لا بيان اقسام
الانشاء التى يجب فيه الفاء
( والدعائية ) اى المنسوبة الى
الدعاء اى الذى استعمل فى الدعاء
وان لم يكن انشاء فى الاصل والتمنية
والعرضية التحضيضية ( يجب
دخول الفاء فيه ) اى فى الجزاء
لعدم تأثير اداة الشرط فى كل منها
وهو قلب معناه الى الاستقبال
قبل دخوله او عدم وجوده
بعده فلم يوجد الربط المعنوى
فاحتيج الى الرابط اللفظى وهو
الفاء فيه سماعا وقد يجئ مع الجملة
الاسمية اذا موضع الفاء لدلالته
على المبادرة كالفاء وقد سبق ان
المجزوم فى هذه المواضع هو الجملة ( اوجملة نحو ان ضربت فانت مضروب ) مثال الاسمية ( ونحو قوله تعالى ومن يفعل
ذلك فليس من الله فى شئ ) مثال الغير المتصرفة من الفعل الناقص ( وفان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا )
مثال لها من افعال المقاربة وقوله تعالى وان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وقوله تعالى ( ان كان قميصه قد
من قبل فصدقت ) اى فقد صدقت مثال لماض بمعناه ومن خصائص كان عدم تحويل

﴿ والدعائية ﴾ اى اوكانت جملة دعائية وان كانت صورتها ماضية نحو رحمك الله وقوله ﴿يجب دخول الفاء فيه﴾ جواب لقوله اذا كان اى اذا كان الجزاء كما ذكر يجب دخول الفاء الجزائية فى ذلك الجزاء وانما وجب دخولها لعدم تأثير اداة الشرط فى تلك المذكورات اما عدم تأثيرها فى اللفظ فظاهر واما فى معناها فلان الاستقبال الذى هو اثر الاداة حاصل فى بعضها قبل الدخول فان قدر تأثيره ثانيا يلزم تحصيل الحاصل وغير ممكن فى بعضها كما فى الماضى المصدر بقد فانه لو اثر فيه يلزم تصادم اثر المؤثرين فان قد يقتضى التعيين فى الماضى ولو امكن تأثير اداة الشرط يبطل اقتضاء قد واذا لم يوجد التعلق المعنوى يحتاج الى الرابط اللفظى وانما قال كالامرية للاشارة الى عدم الانحصار فيها فان الجملة التمنية والعرضية والتحضيضية كذلك ايضا وقوله ﴿ اوجملة ﴾ اى اذا كان الجزاء جملة اشارة الى ان المذهب المنصور ان الجزاء صفة لمجموع الجملة لا للاجزاء منها كما عوبه الفاضل العصام ﴿نحو ان ضربت فانت مضروب﴾ مثال للجزاء الواقع جملة اسمية ﴿ ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ ﴾ مثال للجزاء الواقع ماضية غير متصرفة وهو ليس ﴿وفان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا﴾ مثال للماضية الواقعة غير متصرفة ايضا وهو عسى وانما اورد مثالين لها فان الاول مثال للماضى الواقع من الافعال الناقصة والثانى له ايضا من الافعال المتقاربة ﴿وان كان قميصه﴾ اى ونحو قوله تعالى ان كان قميصه ﴿قد من قبل فصدقت﴾ وهذا مثال للماضى الواقع جزاء ولفظ قد مقدرة اى فقد صدقت واما مثاله لما كانت ظاهرة فقوله تعالى [ قالوا ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ] واعلم ان الجزاء اذا وقع ماضيا مطلقا اى سواء

كان ذلك الماضى مصدرا بقد او غير مصدر بها وسواء كان ذلك الماضى لفظ كان اوغيره فلا يقبل ذلك انقلاب الماضى الى المستقبل واذا وقع بعد اداة الشرط يأول بمستقبل آخر فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك مؤول بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كونى شاكرا لك وهذا مذهب ابن مالك • وقال الرضى انه ان كان الماضى جزاء فاما لفظ كان اوغيره فان كان الاول فبقاؤه على الماضى من خصائصه الا قليلا وان كان غيره فانقلابه الى المستقبل كثير وبقاؤه نادر كذا نقل من الشرح ملخصا والله اعلم ﴿وان تعاسرتم﴾ اى ونحو قوله تعالى وان تعاسرتم ﴿فسترضع له اخرى﴾ مثال للمضارع الواقع جزاء مقترنا بالسين ﴿ومن يبتغ﴾ اى ونحو قوله تعالى ومن يبتغ ﴿غير الاسلام دينا فلن يقبل منه﴾ مثال للمضارع الواقع بلن ﴿ونحو ان ضربك زيد فاضربه﴾ مثال للواقع جملة امرية ﴿اوفلا تضربه﴾ اى اونحو ان ضربك زيد فلا تضربه مثال للواقع جملة نهيية ﴿اوفهل تضربه﴾ اى ونحو ان ضربك زيد فهل تضربه مثال للواقع استفهامية ﴿وان تكرمنى﴾ اى ونحو ان تكرمنى ﴿فيرحمك الله﴾ مثال للجزاء الواقع جملة دعائية ﴿وان كان﴾ اى ان كان الجزاء ﴿مضارعا بغيرها﴾ اى مقارنا بغير المذكورات وهى السين وسوف ولن وماو قوله بغيرها ظرف مستقر صفة قوله مضارعا وقوله ﴿مثبتا﴾ صفة بعد صفة له وقوله ﴿اومنفيا بلا﴾ معطوف عليه اى منفيا بلا لا بلم ولما وما فانها ذكرت احكام المنفى بها ﴿فيجوز الفاء﴾ يعنى ان كان كذلك يجوز دخول الفاء فيه ﴿مع الرفع﴾ اى مع جواز رفع ذلك المضارع ﴿وحذفه﴾ اى ويجوز حذف الفاء منه ﴿مع الجزم﴾ يعنى اللازم فيه احد الامرين اما تأثير الاداة وهو جزمه واما عدم تأثيرها وهو رفعه فعلى تقدير تأثيرها بالجزم لايحتاج الى الفاء لوجود التأثير واما على تقدير عدم تأثيرها لفظا فيحتاج الى ادخال الفاء فيه لربط الجزاء بالشرط • وانما جاز ههنا الوجهان لان التأثير المعنوى فى المثبت هو تعيين معنى الاستقبال وتخصيص المضارع به وقطع احتمال له للحال وفى المنفى تخصيص كلمة لا بالنفى فى الاستقبال فانه على الصحيح للنفى المطلق فبدخوله فى حيز الشرط يكون مقيدا بالاستقبال لكن هذا التأثير فى الموضعين ضعيف فبالنظر الى ضعفه يلزم دخول الفاء لعدم الاعتداد به ﴿نحو ان تضرب اضرب﴾ هذا مثال لما حذف فيه الفاء مع جزم المضارع ﴿او فاضرب﴾ اى اونحو ان تضرب فاضرب وهذا مثال لما ذكر فيه الفاء مع رفع المضارع ﴿اولا

اداة الشرط معناه الى الاستقبال الاقليلا يحتاج الى قرينة وتقلب غيره الاقليلا كذا فى الرضى (و) قوله تعالى (ان تعاسرتم فسترضع له اخرى) مثال المقرون بالسين (ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه) مثال المقرون بلن ونحو ان ضربك زيد فما تضربه (ونحو ان ضربك زيد فاضربه او فلا تضربه او فهل تضربه وان اكرمتنى فيرحمك الله تعالى) ونحو ان جاءك زيد فليته مكرم او فلا تكرمه او فهلا تكرمه (وان كان الجزاء مضارعا بغيرها) اى بلا هذه الاحرف المذكورة (مثبتا أو منفيا بلا) اى سواء كان مثبتا اومنفيا بها (فيجوز الفاء) لضعف التأثير فى المثبت لانه يحتمل الاستقبال قبل دخول الاداة ولا وان كان للاستقبال لكنه قد تجرد عنه نحو جئت بلا مال مقرونا (مع الرفع رفع) المضارع لان الفاء مانع عن الجزم (و) يجوز (حذفه) مقرونا (مع الجزم) نظرا الى وجود التأثير فى الجملة لانه خلصته للاستقبال (نحو ان تضرب اضرب) بالجزم (او فاضرب) بالرفع (اولا



اضرب﴾ بالجزم بلا فاء مثال للمنفى بلا ﴿اوفلا اضرب﴾ مثال لما ذكر فيه الفاء مع رفعه • واعلم انه اختلف ان الصارف عن جزم المضارع الواقع جزاء هل هو اضمار المبتدأ اوالفاء فقال سيبويه الصارف عنه هو الاضمار لانه لايقع بعد الفاء فعل مضارع يمكن جزمه بغير مجزوم الا بتقدير مبتدأ محذوف يقع ذلك المضارع خبرا له فتكون جملة اسمية وبكونها جملة اسمية يصرف الجزم عن لفظه مثل قوله تعالى [ فمن يؤمن بربه فلايخاف ] اى فهو لايخاف وقال ابن جعفر فمذهب سيبويه هو اقيس لان المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد ان الصارف عن الجزم هو دخول الفاء فقط فانه اذا دخل الفاء لما عرفت بناء على ضعف التأثير المعنوى صرفه عن الجزم لان الجزم حينئذ يعتبر فى محل الجملة وارتضاه الرضى والمصنف لان ما ذكر فى وجه الاقيسية مندفع بما ذكر ﴿واما المعمول بالتبعية فخمسة﴾ لما فرغ من بيان المعمول بالاصالة شرع فى بيان المعمول بالتبعية وعطف قوله هذا على قوله الاول اربعة وانما غير الاسلوب ههنا وصدره باما لبعد ما بين المعطوف والمعطوف عليه وانما ترك تعريفه الذى ذكر فى اللب وهو ما تبع سابقه فى الاعراب فانه وان كان تعريفا جامعا ومانعا لكنه لايفيد للمبتدى فائدة بل يفيد لمن تتبع موارد الاستعمال فيكون تعريفا دوريا لان التعريف يتوقف على معرفة الافراد والافراد يتوقف عليه ولهذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه مع حصول ملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم حصول بها فهو حاصل ببيان الاحكام وانما انحصر فى الخمسة لانه كذلك بحكم الاستقراء يعنى ان الحصر بها استقرائى لاعقلى لان العقل يجوز وجود القسم الآخر ﴿ولايجوز تقديم شئ منها﴾ اى من الخمسة ﴿على متبوعها﴾ اى على متبوع كل من الخمسة وهذا فى سعة الكلام واما فى الضرورة فيجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه كقوله « عليك ورحمة الله السلام » فان اصله عليك السلام ورحمة الله ﴿وعاملها﴾ اى عامل الخمسة المذكورة ﴿عامل متبوعها﴾ اى العامل الذى عمل متبوعها

اضرب او فلا اضرب) مذهب سيبويه ان كل فعل قابل للجزم فرفعه بتقدير المبتدا مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اى فهو لايخاف وقال المبرد لاحاجة اليه وارتضاه الرضى والمصنف اعلم انه لايدخل شئ من النواسخ على كلمة الشرط ولا حرف النفى الا كلمة لا فلا يقال ماان ضربتنى ضربتك ولاما من ضربتنى ضربته وانه لايجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشئ الالا ولم فى المضارع فلا تقول ان لن يضرب او سيضرب اوقد فعل وانه لايجوز جعل الانشاء شرطا وانه قد يدخل الواو على ان ولو المستعمل فى معنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان نقيض الشرط اولى بجزائه منه نحو اكرمه ولو تشتمنى فالشتم بعيد عن الاكرام ونقيضه وهو المدح اولى بالاكرام ومنه اطلب العلم ولو بالصين فقيل الواو اعتراضية وقيل عاطفة على نقيض الشرط اى اكرمه ان لم يشتمنى وان شتمنى وقيل للحال فالمعنى اكرمه والحال انه يشتمنى فرضا وتقديرا هذا آخر البحث من المعمول بالاصالة والآن نشرع فى المعمول بالتبعية فنقول (واما المعمول بالتبعية) اى الذى عمل فيه بسبب تبعيته للمعمول بالاصالة ولانفهام ذلك من عبارته لم يعرفه (فخمسة) اى فانواعه خمسة بالاستقراء والمناسب لتعبيره عن المعمول بالاصالة بالاول ان يقول هنا والثانى ولكن لبعده غير الاسلوب (ولا يجوز تقديم شئ منها) اى من الخمسة (على متبوعها) فى السعة وفى ضرورة الشعر يقدم المعطوف نحو « عليك ورحمة الله السلام » والتأكيد المعنوى نحو

بات بها قبل المهاق بليلة • لكان مهاقا كله ذلك الشهر

(وعاملها) اى الخمسة (عامل متبوعها) هو مذهب سيبويه اما الصفة والتأكيد وعطف البيان

اما فى الصفة والتأكيد وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم ليس بمنسوب الى المتبوع فقط بل هو منسوب اليه مع تابعه ولما كان كذلك صار التابع والمتبوع كاسم مفرد نسب اليه عامل واحد واما فى البدل فلان المبدل منه فى حكم المطروح فالعامل فيه باشر الثانى لكونه مقصودا بالنسبة واما فى العطف بالحروف فلان الظاهر والقياس كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول وتقدير العامل بعدها خلاف الظاهر والقياس * وهذا كله مذهب سيبويه * واما مذهب الاخفش فى الصفة والتأكيد وعطف البيان فقال ان العامل فى الثانى هو العامل المعنوى ورد بانه خلاف الظاهر اذ المعنوى بالنسبة الى اللفظى كالشاذ النادر وذهب البعض الى ان العامل فيها مقدر ورد بانه خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفى وقت امكان العمل بالامر الجلى واما مذهب الاخفش فى البدل هو ان العامل فيه نظير الاول لا نفسه وتبعه الرمانى والفارسى واكثر المتأخرين ورد بانه خلاف الظاهر ايضا واستدلالهم بمثل قوله تعالى [ لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم ] حيث عمل فى البدل وهو اللام فى لبيوتهم نظير عامل المبدل منه وهو اللام فى لمن يكفر وهذا الاستدلال ممنوع اذ ليس كل من البدل والمبدل منه فى هذه الآية هو المجرور فقط بل هو مع المجرور مفعول به لجعلنا والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام واما مذهب الفارسى وابن جنى فى العطف بالحروف وهو تقدير العامل بعده فمردود ايضا لكونه خلاف الظاهر والقياس واما ما ذهب اليه البعض من ان العامل فيه هو حرف العطف بان يكون نائبا عن عامل المتبوع فهو ايضا بعيد لان اللازم فيه ان يكون عامل التابع والمتبوع واحدا وهو مفقود على هذا التقدير ﴿ واعرابها ﴾ اى اعراب تلك التوابع الخمسة ﴿ كاعرابه ﴾ اى مثل اعراب متبوعه ولو كان اعراب المتبوع محليا او موهوما فمثال المحل نحو يا زيد العاقل اذا حمل لفظ العاقل على النصب فانه اذا كان منصوبا يكون صفة تابعا لمحل زيد المنادى فيكون اعراب التابع لفظيا واعراب المتبوع محليا ومثال الموهوم نحو ما وقع فى قوله

بدا لى انى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

فان لفظ سابق فى صدر المصراع الثانى بالجر معطوف على مدرك المنصوب الذى هو خبر لست فاختلف اعراب التابع والمتبوع ولكن توهم فى خبر ليس انه يجوز فيه ارادة الباء الزائدة عطف عليه لفظ سابق بالجر بناء على هذا التوهم واما رفع العاقل فى المثال الاول وهو احد الوجهين فى صفة المنادى المبنى على الضم

فلانه انما جئ بها لمعنى فى متبوعاتها فكانت معها كشئ واحد فاعتبر انسحاب العامل لها واما البدل فكلما كان المبدل منه فى حكم المسكوت عنه صار كان العامل دخل عليه واما المعطوف فلان كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول هو القياس ووافقه فيه المبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب خلافا لمن خالف ( واعرابها ) اى الخمسة ( كاعرابه ) اى المتبوع ولو موهوما نحو لست قائما وذاهب بالجر عطفا على قائما لتوهم الجر به لكثرته بالباء



فليس هذا الرفع باعراب ولا بناء بل ذلك الرفع لمجرد مشاكلة حركة اعراب التابع لحركة بناء المتبوع كما وقع فى جر الجوار وتسمية هذا القبيل بالرفع والجر مجاز كذا نقل ملخصا من الشرح ﴿ الاول ﴾ اى المعمول الاول من التوابع الخمسة ﴿ الصفة ﴾ ثم عرفها بقوله ﴿ وهى تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا ﴾ فقوله تابع يخرج به المعمول بالاصالة ويشمل جميع التوابع وقوله يدل على معنى فى متبوعه يخرج به سائر التوابع فقوله فى متبوعه ظرف مستقر صفة لقوله معنى اى يدل على معنى كائن ثابت فى متبوع ذلك التابع وقوله مطلق بالنصب مصدر ميمى على انه مفعول مطلق اما ليدل اى ليدل دلالة مطلقة غير مقيد بخصوص المادة بل يدل بهيئة تركيبية مع متبوعها حاصلة من مجموع التابع والمتبوع فخرج بهذا القيد البدل والعطف بالحروف فى مثل اعجبنى زيد علمه او وعلمه وكذا خرج التأكيد المعنوى فى نحو جاءنى القوم كلهم او اجمعون فان الدلالة على معنى فى هذه المذكورات وهى دلالة علمه على علم فى زيد ودلالة كلهم على معنى الشمول انما هى لخصوص المادة اعنى كون المعطوف لفظ علم ولو قيل فيها اعجبنى زيد داره او وداره لم يدل على معنى فيه او للمتعلق المحذوف فى الظرف المستقر اى يدل على معنى ثابت فى مدلول متبوعه ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة الى المتبوع فخرج به البدل والعطف بالحروف والتأكيد ايضا فيما ذكر من الامثلة فان دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع يعنى ثبوت هذه المعانى انما هو بعد جعله بدلا ومعطوفا فان علمه مثلا انما ثبت فى زيد بعد جعله بدلا بخلاف ثبوته فى الصفة فانه ثبت فيه من الهيئة التركيبية يعنى كلما ثبتت هذه الهيئة ثبت دلالته على معنى وهذه القضية لا تصدق فى حق المذكورات فانه لا يقال فيه كلما ثبت هيئة تركيب البدل مع المبدل او تركيب المعطوف مع المعطوف عليه يثبت الدلالة على معنى فى المتبوع بل يصدق فيه الجزئية وهى بعض ما ثبت فيه الهيئة يثبت ذلك والمراد من دلالة الهيئة التركيبية مع متبوعه هى الدلالة التضمنية فان مجموع الهيئة دالة على ثبوت معنى فى متبوعه وهذا المعنى جزء منها او دلالة التزامية بان كانت تلك الهيئة بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية يلزمها تلك الدلالة كذا نقله الشارح من العصام ﴿ ويجوز تعددها ﴾ اى تعدد الصفة

( النوع الاول ) من الانواع الخمسة ( الصفة ) وهى اكثر متابعة واستعمالا واوفر فائدة ولذا قدم ( وهى تابع يدل ) بهيئة تركيبية مع متبوعه ( على معنى ) كائن ( فى ) مدلول ( متبوعه ) خرج به جميع التوابع والحال ليس داخلا فى الجنس فلا يحتاج الى اعتبار قيد لاخراجه ويدخل الوصف بحال المتعلق نحو جاءنى رجل حسن غلامه فانه يدل بهيئة تركيبه مع الموصوف على معنى فيه وهو كونه حسن الغلام كونا ( مطلقا ) غير مقيد بزمان النسبة الى موصوفه وبما عرفت ان الحال غير داخلة فى التعريف فذكره لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال ولو لم يخرج مثل اعجبنى زيد علمه او وعلمه وجاءنى القوم كلهم لخرج بمطلقا اذ دلالته على معنى فى متبوعه مقيدة بزمان النسبة لكن قيل لم يخرج من التعريف الوصف لكشف معنى الموصوف نحو الجسم الطويل العريض العميق فان المقصود منه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تأكيد معنى المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ( ويجوز تعددها ) اى الصفة لانه لا مانع من اجتماع اوصاف متعددة

فى موصوف واحد ( نحو جاءنى الرجل العالم الفاضل ) الحسيب النسيب المهيب ( ويجوز وصف النكرة )
الحقيقية اوالحكمية كالمعرف بلام العهد الذهنى او الاضافة للعهدالذهنى قالوا يوصف ذلك المعرف بكل نكرة دلت
على صفة وبكل جملة لكن قصر ﴿ ٢٠٨ ﴾ الرضى الجملة بجملة صدرها مضارع مثبت مثل «ولقد امر على اللئيم يسبنى»
والنكرة بنكرة يمتنع دخول اللام عليها نحو جاءنى الرجل مثلك او خير منك ( بالجملة ) لكونها كالنكرة حتى تؤول بها نحو جاءنى الرجل ابوه عالم يؤول بعالم ابوه ولدلالتها على معنى فى المتبوع كالمفرد ( الخبرية ) وهى التى يمكن ان يقال لقائلها صادق او كاذب لا الانشائية لانها لاتقع صفة الابتأويل بعيد فاذا قلت جاءنى رجل اكرمه فكانك قلت مقول فى حقه اكرمه اى مستحق لانه يؤمر باكرامه قال سعد الدين التفتازانى فى شرح التلخيص وتبعه الفاضل العصام ان الصفة اذا كانت جملة لاتكون الاخبرية والخبرية تكون خبرية وانشائية لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجئ بها لتعرف
المخاطب الموصوف وتمييزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة انما يكون بتقدير القول والخبر
لافادة نسبة غير معلومة للمخاطب حقيقة اوتنزيلا وهى كما تحصل بالخبرية تحصل بالانشائية ( ويلزم فيها الضمير )
الراجع الى الموصوف لان الجملة لما كانت مستقلة لم تقتض الارتباط بها قبلها فاحتيج الى رابط يربطها بما
قبلها لئلا يرى اجنبية والتزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها ( نحو جاءنى
رجل قام ابوه وقد يحذف ) الضمير ( لقرينة ) نحو قوله تعالى واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس اى فيه

﴿نحو جاءنى الرجل العالم الفاضل﴾ وانما جاز ذلك لما مر فى جواز تعدد الخبر من جواز اجتماع اعراض المتعددة فى المعروض الواحد ﴿ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية﴾ اى يجوز ان يجعل الجملة الخبرية فعلية اواسمية صفة لنكرة وانما جاز ذلك لوجود المطابقة فيها بين الصفة والموصوف لان الجملة فى قوة النكرة لكونها خالية عن التعريف ولان تعريف الصفة صادق عليها لكونها دالة على معنى فى متبوعها ﴿ويلزم فيها الضمير﴾ اى ويلزم حينئذ ان يوجد فى تلك الجملة ضمير راجع الى ذلك الموصوف ﴿نحو جاءنى رجل قام ابوه﴾ فان قام ابوه جملة فعلية خبرية وقعت صفة لرجل ﴿وقد يحذف﴾ اى ويجوز ان يحذف ذلك الضمير ﴿لقرينة﴾ اى لوجود قرينة دالة على ان الجملة الخالية عن ذلك الضمير مربوطة بذلك الموصوف لابغيره نحو قوله تعالى [ واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس ] فان جملة لاتجزى صفة يوما مع انها خالية عن ضمير راجع اليه ولكن القرينة وهو وقوع اليوم ظرفا لمضمونها تدل على المحذوف وهو فيه والمراد بالنكرة اما حقيقية كما فى المثال المذكور واما حكمية يعنى لفظه معرفة وحكمه نكرة كالمعرف باللام التى هى للعهد الذهنى نحو قوله    ولقد امر على اللئيم يسبنى    والفرق بين الحقيقة والحكمية ان الاولى توصف باسمية وفعلية ماضوية او مضارعية بخلاف الحكمية فانها لاتوصف الا بجملة فعلية فعلها مضارع كما انها لا توصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك او بالرجل خير منك فان مثلك وخير منك يقع صفة الرجل المعرف بالعهد الذهنى لانهما يمتنع دخول اللام عليهما مع الاضافة فى الاول ووجود من فى الثانى وانما اشترط ههنا كون الجملة خبرية ولم يشترط بها فى باب الخبر بل اطلقها هنالك لان الجملة الانشائية



لاتقع صفة الابتأويل بعيد كما اذا قيل جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه بمعنى انه مستحق لان يؤمر بضربه بخلاف وقوعها خبرا فان الانشائية تقع خبرا بلاتأويل • والسر فيه ان الصفة لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به لان الصفة مع الموصوف مبتدأ وخبر فى الاصل فاصل زيد العالم انه عالم فاتصاف زيد بالعلم مثبت قبل تركيبه بالوصفية والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم واما التى تقع خبرا فلا تكون كذلك لان المقصود من خبر المبتدأ ليس الافادة نسبة غير معلومة للمخاطب حتى انها لوكانت معلومة قبل الاخبار لاتفيد فائدة الخبر بل تفيد لازم فائدته وهو اعلام كونه معلوما للمتكلم والانشائية كالخبرية فى هذا الحكم لان المخاطب كما يجهل لهذه الخبرية يجهل للنسبة الانشائية وانما يلزم فيها الضمير لان الجملة لما كانت مستقلة برأسها لظنت فى اول الرأى انها اجنبية فيلزم الضمير لربطها بالموصوف وانما التزم الضمير فى الصفة دون الخبر لان توجه المخاطب بعد ذكر المبتدأ الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فان المبتدأ لايوجد بلا خبر بخلاف الموصوف فانه يوجد بلا صفة قوله ﴿ويوصف﴾ فعل مجهول ونائب فاعله هو قوله ﴿بحال الموصوف﴾ او نائب فاعله ضمير تحته راجع الى مصدره اى يقع الوصف كما اختاره الشارح وقوله بحال الموصوف مفعول به غير صريح له على هذا التقدير وقوله ﴿وبحال متعلقه﴾ معطوف على قوله بحال الموصوف يعنى ان الصفة نوعان احدهما انها تكون لبيان حال ماهى وصف له فى اللفظ وجارية عليه والآخر انها تكون لبيان حال شئ يتعلق بذلك الموصوف فيقال للاولى صفة جرت على ماهى له ويقال للثانية صفة جرت على غير ماهى له والمراد من الاول انها تقع كذلك بحسب الدلالة وان كان المعنى المراد منه جزئه على سبيل التجوز فقولنا جاءنى زيد الحسن من قبيل الاول وان كان الحسن فى نفس الامر غير قائم بذاته بل بوجهه او بعينه فيكون مجازا من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء فان مجرد قولنا زيد الحسن حيث اسند الى زيد يدل على ارادة الاول بخلاف قولنا جاءنى زيد الحسن نفسه اوذاته فانه لما اسند كذلك دل على ان القصد منه بيان حال متعلقه وايضا سواء كان الاول مفردا اى غير جملة كما فى قولنا جاءنى زيد القائم او جملة نحو جاءنى رجل قام ﴿فالاول﴾ اى الوصف بحال الموصوف ﴿يتبعه﴾ اى يتبع الوصف موصوفه فى عشرة امور يوجد فى

( ويوصف ) مرفوعه قوله ( بحال الموصوف ) او ضمير مصدره اى يقع الوصف بحال الموصوف اى ماجعله المتكلم حالا وصفة له ولو تجوزا لاماهو حاله وصفته فى نفس الامر فنحو رجل حسن من هذا القبيل وان كان الحسن عضوا منه وكذلك حسن الوجه بالنصب اوالجر لاحسن وجهه وصائم نهاره بالرفع ( و ) يوصف ( بحال متعلقه ) اى ماجعله المتكلم حال المتعلق وان كان حال الموصوف فى نفس الامر فنحو جاءنى رجل حسن نفسه وحسن وجهه وصائم نهاره من هذا القبيل لاحسن الوجه بالنصب والجر لان فيه ضمير الموصوف بخلاف ماقبله ولما اختلف القسمان فى بعض الاحكام اراد تفصيلهما وبيان احوالهما فقال ( فالاول ) اى الوصف بحال الموصوف ( يتبعه ) اى الموصوف فى سبعة اشياء يوجد فى كل تركيب ثلاثة وينتفى اربعة وقد سبق ان اعراب المعمول بالتبعية مثل اعراب المتبوع

والاعراب ثلاثة فالتبعية فى عشرة (فى التعريف والتنكير) وقد سبق ان الجملة فى حكم النكرة فاذا كان الموصوف معرفة او نكرة فالصفة مثله وقس



على هذا الحكم (والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) لكن التبعية فى الجمعية والتأنيث اعم من ان تكون حقيقة او حكما فنحو رجال عالمة تابع لمؤنث تأويلا اى جماعة رجل ومايستوى فيه المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع تابع للمذكر فى التذكير والمؤنث فى التأنيث وللمفرد فى الافراد نحو رجل جريح اوامرأة جريح ورجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل بلفظ المصدر ورجال كثير (نحو جاءنى رجل عالم او جاءتنى امرأة صالحة) ورجلان صالحان ورجال صالحون اوصالحة ونساء مسلمات اومسلمة (والثانى) اى الوصف بحال المتعلق (يتبعه فى الاولين) من السبعة المذكورة (فقط) التعريف والتنكير دون الخمسة الباقية وقدعلم حاله بالنسبة اليها فى بحث الفاعل (نحو جاءنى رجال راكب غلامهم) وامرأة راكب غلامها ورجل راكبة جاريته ورجلان راكب غلامهما ورجال راكب اوراكبة غلمانهم ولما توقف معرفة التبعية وعدم التبعية فى الاشياء المذكورة على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث وسبق ماعدا المعرفة والنكرة اراد ان يبينهما فقال (والمعرفة)

كل تركيب وصف به اربعة منها ويعدم فيه ستة منها ﴿فى التعريف﴾ اى احدها انه يتبعه فى التعريف يعنى ان كان الموصوف معرفة يجب ان تكون الصفة معرفة كذلك ولوكان طريق احدهما غير طريق الآخر مثاله جاءنى زيد العالم فان طريق تعريف الموصوف هو العلمية وطريق الصفة التعريف باللام ﴿والتنكير﴾ اى والثانى يتبعه فى التنكير نحو جاءنى رجل عالم ﴿والافراد﴾ اى والثالث يتبعه فى الافراد كما فى المثال السابق ﴿والتثنية﴾ اى والرابع يتبعه فى التثنية نحو جاءنى رجلان عالمان ﴿والجمع﴾ اى والخامس يتبعه فى الجمع نحو جاءنى رجال عالمون ﴿والتذكير﴾ اى والسادس يتبعه فى التذكير كما فى الامثلة السابقة (والتأنيث) اى والسابع يتبعه فى التأنيث نحو جاءتنى هند صالحة والثلاثة الباقية فى الاعراب الثلاثة ولم يذكره لما ذكره فى قوله واعرابها كاعرابه وانما يتبعه فى المذكورات لكون الصفة مع الموصوف متحدين فى المعنى ﴿نحو جاءنى رجل عالم﴾ مثال لما يوجد فيه اربعة منها وهو النكرة والافراد والتذكير والرفع ويعدم ستة وهو التعريف والتثنية والجمع والتأنيث والنصب والجر ﴿وجاءتنى امرأة صالحة﴾ هذا مثال للمؤنث وقس عليه ﴿والثانى﴾ اى النوع الثانى من الوصف وهو الوصف بحال المتعلق ﴿فى الاولين﴾ وهو بصيغة التثنية اى يتبعه فى الاولين من السبعة وهما التعريف والتنكير ﴿فقط﴾ اى دون الخمسة الباقية ويتبعه فى الاعراب ايضا كما عرفت وانما يتبعه فى الاولين فقط فان التعريف والتنكير باعتبار ماقبله والخمسة الباقية يتبعه باعتبار ما اسند اليه ولذا قال الشارح وحكمه فيها قد علم فى بحث الفاعل ﴿نحو جاءنى رجال راكب غلامهم﴾ فان راكب وان كان فى اللفظ جاريا على الموصوف لكنه فى الحقيقة مسند الى غلامهم الذى هو متعلق الموصوف فطابق فى التنكير بالرجال وطابق بالغلام فى الافراد والتذكير فيوجد فى هذا النوع اثنان ويعدم الاربعة • ولما ذكر المصنف مطابقة الوصف فى الاشياء السبعة ومر معرفة الخمسة منها وهى المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بقى معرفة الشيئين وهما المعرفة والنكرة فاراد ان يذكرهما ههنا ولم يؤخر ذكرهما لئلا ينتظر الطالب فقال (والمعرفة) اى المعرفة



التى هى من خواص الاسم ويتصف الاسم بها ﴿ما﴾ اى اسم ﴿وضع﴾ اى ذلك الاسم ﴿لشئ﴾ اى لمعنى وقوله ﴿بعينه﴾ ظرف مستقر صفة لشئ اى وضع لشئ ملتبس بذات ذلك الشئ المعينة ﴿والنكرة ما﴾ اى اسم ﴿وضع﴾ اى ذلك الاسم ﴿لشئ﴾ اى لمعنى ﴿لابعينه﴾ اى لم يوضع لذات المعينة والمراد بالوضع فى التعريف الاول اعم من ان يكون وضعا جزئيا للموضوع له الجزئى كما فى الاعلام اووضعا كليا للموضوع له الجزئى كما فى المضمرات فان واضع الاعلام لاحظ شيأ معينا ووضع بازائه لفظ ولم يلاحظ قدرا مشتركا مثلا ان واضع زيد لشخص معين لاحظ ذلك الشخص ووضع بازائه لفظ زيد فالوضع والموضوع له جزئيان بخلاف واضع المضمرات فان واضع لفظ انا مثلا لاحظ متكلما وحده حال كونه شاملا لكل متكلم كذلك ثم وضع ذلك اللفظ لمتكلم معين جزئى فالوضع عام والموضوع له خاص فان الموضوع له فى انا زيد غير الموضوع له فى انا عمرو وكذا الحال فى اسماء الاشارات والموصولات والحروف والمراد من الوضع لشئ بعينه انه وضع له بذاته المعينة من حيث انه معين وانما اعتبر هذه الحيثية لئلا يصدق تعريفه على النكرة فان رجلا مثلا يصدق عليه انه وضع لمفهوم معين مميز عن سائر المفهومات لكن لما لم يكن القصد فيه الى تعين ذلك المفهوم بل قصد ذات المفهوم لم يكن وضعه من حيث انه معين ولايلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم بخلاف الرجل فانه موضوع لهذا المفهوم من حيث انه معين فالذهن لايلتفت الى مجرد ذلك المفهوم بل يلتفت اليه مع تعينه وبهذا ظهر الفرق بين قولنا جاءنى رجل وبين ضمير راجع الى رجل بان يقول هو عالم فان المراد بالاول نفس مفهوم رجل وبضميره الراجع مع تعينه وكذا ظهر بين اسد واسامة فان المقصود بالاول اسم جنسه من غير تعين وبالثانى اسم جنسه مع التعين واعلم ان فى تعريف المعرفة والنكرة عبارة اخرى من الافاضل نقلها الشارح منها مااختاره البيضاوى فى تعريفه وهو ان يعرفه بانه مافيه اشارة الى معين وقال فى الامتحان فى توجيه عدوله عنه بانه لو قلنا ما وضع لشئ بعينه لم يتناول التعريف المعرف باللام والمعرف بالنداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها بل هى حاصلة بالمجاورة باللام وحرف النداء والاضافة الى المعرفة ولاشك ان كلامنها خارجة عن الوضع حاصلة من مجاورته بهذه الثلاثة ونقل ايضا عن العلامة

قدمها لشرفها لكون مفهومها وجوديا (ما) اى اسم (وضع) وضعا جزئيا اوكليا (لشئ) ملتبس (بعينه) اى بذاته المعينة من حيث انه معينة وهذه الحيثية مدار الفرق بين المعرفة والنكرة فرجل موضوع لمفهومه المعين بلااعتبار تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم المعين من حيث انه معين وبهذا يفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسامة واسد (والنكرة ما) اى اسم وضع (لشئ) ملتبس (لابعينه) اى غير معين على مارواه الرضى لان النكرة عنده موضوعة لفرد غير معين من افراد الجنس او للجنس من غير اعتبار تعينه على مارجحه السيد السند وهى على هذا موضوعة للماهية واعتبار الفرد من خارج مثل التنوين فرجل موضوع للماهية الرجلية والافراد مما يدل عليه التنوين ثم اراد بيان انواع المعرفة فقال

(والمعرفة ستة انواع) بالاستقراء واضعا للاسم الظاهر موضع الضمير لبعد المرجع (النوع الأول المضمرات)
وهى ثلاثة انواع لانه اما موضوع لشخص متكلم معين وهو الضمير المتكلم مطلقا او لشخص مخاطب معين
وهو ضمير المخاطب اولغائب معين ﴿٢١٢﴾ بتقديم ذكره ولو رتبة او بغيره كما اذا دل المقام عليه كما فى قوله
تعالى انا انزلناه اى القرآن بدلالة ان المنزل ليس الا القرآن على رأى المحققين من المتأخرين قالوا ان انواع الوضع الموجودة فى الخارج ثلاثة جزئى وهو الوضع لمشخص بملاحظة ذلك المشخص وهو وضع الاعلام وكلى وهو اثنان وضع لمشخص باعتبار ملاحظة امر كلى عام ولابد فى هذا القسم من تعدد الموضوع له كما اذا اراد الواضع وضع انا مثلا يلاحظ اولا مفهوم متكلم يحكى عن نفسه ثم يوضع لكل مشخص من افراد ذلك المفهوم فالوضع كلى عام لكونه بملاحظة ذلك المفهوم والموضوع له مشخص لكونه كل مشخص من مشخصات ذلك المفهوم العام ووضع لامر كلى بملاحظة ذلك الامر الكلى كما اذا تصور مفهوم الحيوان الناطق ووضع بازائه الانسان فالوضع والموضوع له كلى عام ووضع انواع المعرفة والحروف من قبيل القسم الاول من الوضع الكلى الا العلم فان وضعه جزئى كما عرفت وقال المتقدمون من المحققين وضع الانواع المذكورة من القسم الثانى منه مثلا انا موضوع لمفهوم متكلم يحكى عن نفسه شرط استعماله فى جزئياته المشخصة وعلى
هذا يلزم ان لايستعمل الا مجازا

التفتازانى حيث قال والاحسن ماقيل ان المعرفة ماوضع ليستعمل فى شئ
بعينه والنكرة ماوضع ليستعمل فى شئ لابعينه فالمعتبر فى التعين وعدمه
ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولاعبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولابما
عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءنى رجل يمكن ان يكون الرجل
معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ انتهى ثم حكى
اختيار ابن الكمال مااختاره العلامة فى تعريفه وحاصل ماسبق ان الواضع
وضع لفظا دالا على مفهوم ولاحظ تعينه واردفه علامة تدل على ذلك
التعين ووضعهما معا ثم المستعمل اذا اراد ان يطلق لفظا معينا عنده يستعمل
ذلك اللفظ الموضوع لذلك المفهوم المعين فيكون التعين معتبرا عند الوضع
لاعند الاطلاق والاستعمال ومعتبرا عند المتكلم لانه المستعمل لذلك فقوله
جاءنى رجل نكرة لانه غيرمعين عند المتكلم فانه لو كان معينا لقال جاءنى
الرجل واما عند السامع فلا يعتبر علمه لتعينه ثم قال وبعضهم عرفه بانه
ماوضع لافادة شئ بعينه واستبعده الفاضل العصام بانه يلزم حينئذ ان يعرف
النكرة بانه ماوضع لافادة شئ لابعينه وهذا بعيد فان النكرة ليس فى وضعها
لفظ دال على عدم التعين بل المعتبر فيه عدم التعيين لاتعيين العدم فانه لو كان
كذلك يكون مشتركا مع المعرفة فى الوضع للتعيين وانما لم يعدل المصنف فى
هذا الكتاب عن هذا التعريف مع تعرضه له فى الامتحان لانه يمكن ان يقال
ههنا ان الوضع اعم من الشخصى والنوعى والاشارة المذكورة فى هذه
الثلاثة وان لم تكن داخلة فى وضعها الشخصى لكنهـا داخلة فى النوعى
فان الاسم مع اللام ومع حرف النداء ومع الاضافة الى المعرفة نوع موضوع
لمعين واماماذكره فى الامتحان فبالنظر الى حمل الموضوع على الشخصى الذى
هو المتبادر عند الاطلاق وقد اشار العلامة الى هذا السر بقوله والاحسن
وهذا ماذكره الشارح ملخصا ﴿والمعرفة ستة انواع﴾ وهذا الحصر استقرائى
ايضا ﴿الاول﴾ اى النوع الاول من الستة ﴿المضمرات﴾ فانها يصدق
عليها انها موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار امر كلى على ما
هو رأى المحققين من المتأخرين لاعلى رأى المتقدمين فانها عندهم موضوعة

(وهى اربعة اقسام) بالنظر الى ماقبلها اتصالا وانفصالا والى اعرابها ( القسم الاول مرفوع متصل ) قدمه
لانه لايكون الاعمدة والاتصال اصل ولذا لايجوز الانفصال الاعند تعذره (وقد سبق) فى بحث الفاعل (والقسم
الثانى مرفوع منفصل وهو) اى المرفوع المنفصل (هو هى هما) ﴿٢١٣﴾ للتثنيتين ولذا ذكر بعد المفردين
وقبل الجمعين وهما (هم هن) للغيب (انت) بفتح التاء (انت) بكسرها ( انتما ) كهما ( انتم انتن ) للمخاطب ( انانحن ) وابتدأ بالغائب لرعاية الترقى ومن بدأ بالمتكلم نظر الى اصالته والتنزل (و) القسم ( الثالث ضمير مشترك ) صورة ( بين منصوب متصل ومجرور متصل ) لايفرق بينهما الا بعاملهما فان ناصبا فمنصوب نحو ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن ضربك ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربنى ضربنا) وانه انها انهما انهم انهن انك انك انكما انكم انكن انى اننـا ويجوز انى انا بلانون الوقاية ويحذف نون ان وان جارا فمجرور (ونحوله الخ) تقول له لها لهما لهم لهن لك لك لكما لكم لكن لى لنا وغلامه غلامها غلامهما وان محتمل لهما فمحتمل لها ولذلك اختلف فى نحو الضاربه وضاربه فسيبويه يجعله فى الاول منصوبا كما لو وقع اسم ظاهر مقامه والدماميني والزمخشرى والمبرد فى احد قوليه مجرورا وفى الثانى مجرورا
والاخفش) منصوبا ولما اتحد لفظا المنصوب المتصل والمجرور المتصل جعل الاقسام اربعة ومن نظر الى اختلاف
العامل جعلها خمسة وجعل المشترك

لامر كلى وهو القدر المشترك كما عرفت سابقا ﴿وهى﴾ اى المضمرات
﴿ اربعة اقسام ﴾ بالنظر الى ماقبله اى الى اتصاله بعامله وانفصاله عنه
والى اعرابه اى الى كونه مرفوعا او منصوبا ومجرورا ﴿القسم الاول مرفوع
متصل﴾ وهذا ماوقع فاعلا اونائب فاعل ﴿وقد سبق﴾ اى قد سبق فى
بحث الفاعل ﴿والقسم الثانى مرفوع منفصل وهو﴾ اى المرفوع المنفصل
﴿هو﴾ اى لفظ هو للغائب ﴿هى﴾ اى لفظ هى للمؤنث الغائبة ﴿هما﴾
اى لفظ هما لتثنية الغائب والغائبة ﴿هم﴾ اى لفظ هم للجمع المذكر
الغائب ﴿هن﴾ اى لفظ هن للجمع المؤنث الغائبة ﴿انت﴾ اى لفظ انت
بالفتح للمخاطب ﴿انت﴾ اى لفظ انت بالكسر للمخاطبة ﴿انتما﴾ اى لفظ
انتما لتثنية المخاطب والمخاطبة ﴿انتم﴾ اى لفظ انتم للجمع المذكر المخاطب
﴿انتن﴾ اى لفظ انتن للجمع المؤنث المخاطبة ﴿انا﴾ اى لفظ انا للمتكلم وحده
﴿نحن﴾ اى لفظ نحن للمتكلم معه غيره . اعلم ان فى ابتداء الضمائر اسلوبين
احدهما البدء بالغائب والانتهاء الى المتكلم مع الغير والثانى البدء بالمتكلم ثم
بالمخاطب منتهيا الى الغائب فمن اختار الاول كالمصنف نظر الى الترقى من الادنى
الى الاعلى فان الاعرف منه هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ومن اختار
الثانى كابن الحاجب نظر الى اسلوب التنزل من الاعلى الى الادنى ﴿والقسم
الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور﴾ اى وبين مجرور ﴿متصل﴾
وقد يميز بينهما بما اتصل به من العامل فان كان عامله حرف جر اواسم مضاف
فمجرور متصل وان كان ناصبا فعلا كان اوحرفا فمنصوب متصل وان اشتبه
كالضمير فى قوله الضاربه فمشتبه فانه اختلف فى ان الضارب المضاف الى الضمير
هل الضمير مفعوله اوالمضاف اليه وادرج المصنف المشتبه فى احد القسمين
﴿ نحو ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن ﴾ هذا للضمير المنصوب
المتصل الغائب والغائبة ﴿ضربك﴾ بالفتح ﴿ضربك﴾ بالكسر ﴿ضربكما
ضربكم ضربكن﴾ وهذا للمخاطب والمخاطبة ﴿ضربنى ضربنا﴾ للمتكلمين
﴿ ونحو له ﴾ هذا للضمير المجرور المتصل لكونه متصلا الى الجار من له
﴿ الى آخره ﴾ اى لها لهما لهم لهن لك لك لكما لكم لكن لى لنا

قسمين مستقلين منصوب متصل ومجرور متصل (والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياكِ اياكما اياكم اياكن اياى ايانا) مذهب سيبويه ان الضمير ايا وما فى آخره حروف على هيئة الضمائر المنصوبة قرائن على المراد ﴿٢١٤﴾ لان ايا مشترك بين المعانى الكثيرة ومذهب الخليل والاخفش ان ايا مضاف الى ماتصل به وهذا فى غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال السيرافى والزجاج الضمير هو اللواحق وايا مضاف اليها وقال بعض الكوفيين ان ايا عماد الضمير وارتضاه الرضى فعلى المذهبين الاخيرين لا وجود للضمير المنفصل الا فى المرفوع وقال الفاضل العصام والاظهر ماقيل ان هذه الالفاظ بكمالها ضمائر وان لم يوجد اسماء يختلف آخره كافا وهاء وياء لان كون الاسم الواحد موضوعا لمعان كثيرة ابعد (و) النوع (الثانى) من الانواع الستة (العلم) وهوما لا يتناول الا على واحد معين حقيقى كما فى العلم الشخصى او اعتبارى كما فى العلم الجنسى بوضع بواحد (وهو قسمان علم شخص) وهو ماوضع لمشخص واحد (نحو زيد وعلم جنس وهو) ماوضع لامر كلى باعتبار تشخصه عن سائر المفهومات وقال ابن الحاجب والشيخ الرضى ان كونه معرفة اعتبارى محض كعدل عمر (نحو اسامة) فيما اذا كان الجنس عينا (وسبحان) فيما اذا كان الجنس معنى (والنوع الثالث اسماء الاشارة) وقد عرفت ان وضعه كلى باعتبار امر عام والموضوع له كل جزئى مشخص مما يتناوله الامر العام مثلا اذا وضعه الواضع لكل مذكر مشار اليه بالاشارة الحسية بملاحظة مفهوم المشار اليه المفرد المذكر المحسوس وجعله آلة لوضعه له (وهى) مبتدأ

(والقسم الرابع منصوب منفصل وهو) اى المنصوب المنفصل (اياه اياها اياهما اياهم اياهن) وهذا للغائب (اياكَ) بالفتح (اياكِ) بالكسر (اياكما اياكم اياكن) وهذا للمخاطب والمخاطبة (اياى ايانا) وهذا للمتكلم بنوعيه (والنوع الثانى) اى من الستة (العلم) اصله من العلامة وفى الاصطلاح هو مالا يتناوله غيره بوضع واحد جزئى (وهو قسمان علم شخص) اى وضع لشخص مخصوص بملاحظة انه لاوضع لغيره فيكون من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص (نحو زيد) فان واضعه لاحظ فى وضع هذا اللفظ بانه لفظ موضوع لهذا الشخص ولا يتناول غيره ولا يرد كثرة زيد فانه بكثرة الواضعين لا بكثرة الموضوع له لزيد (وعلم جنس نحو اسامة وسبحان) وانما اورد ههنا مثالين اشارة الى ان علم الجنس قد يكون اسم عين وقد يكون اسم معنى فاسامة مثال للاول فانه علم لجنس الاسد الذى هو من الاعيان الموجودة وسبحان فانه علم للتسبيح بمعنى التنزيه لانه علم لمصدر سبح بمعنى انه قال سبحان الله كذا قيل والتسبيح مصدر اسم معنى لانه عرض غير قار ومعنى كونهما علما الجنس انه يقدر علما كما يقدر العدل فى لفظ عمر فانه لما استعمل غير منصرف ولم يدخل حرف التعريف عليهما وكان هذا علامة العلمية احتاج الى ان يقدر العلمية فيهما حتى يكون الاول غير منصرف بالتأنيث والعلمية ويكون الثانى بالالف والنون المزيدتين والعلمية وهذا رأى ابن الحاجب والرضى وقال فى الامتحان هذا هو الحق (والنوع الثالث) اى النوع الثالث من انواع المعرفة (اسماء الاشارة) وهذا من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى اسماء تدل على معنى الاشارة الى شئ فان كان المشار اليه محسوسة حاضرة حين الاشارة مبصرة بالبصر كان استعمالها فيه حقيقة فيكون المقام مقام اسم الاشارة وان لم يكن كذلك يكون المقام مقام ضمير او مقام سائر المعارف واستعمال اسم الاشارة فيه يكون مجازا من قبيل الاستعارة بان يشبه ذلك بالمشاهد المحسوس فى غاية الظهور نحو تلك الجنة ونحو ذلكم الله قوله (وهى) مبتدأ وخبره محذوف اى اسماء الاشارة

خبره (ذا) مع ماعطف عليه او خبره محذوف اى ما سيذكر وذا مبتدأ خبره (للمذكر) المفرد على الاول خبر مبتدأ محذوف اى هو للمذكر اوهى مبتدأ وذا مبتدأ ثان والخبر منها المحذوف (ولمثناه) خبر محذوف اى هو اى ذان لتقدمه رتبة او (ذان) فى الرفع مبتدأ ولمثناه خبره قدم عليه ليكون الضمير اقرب الى المرجع او منها مقدم (وذين) فى النصب والجر (وللمؤنث تا) بقلب الذال تاء اذ العادة فى الفرق بين المذكر والمؤنث اتيان التاء ولذا جعل اصل البواقى من صيغ المؤنث ﴿٢١٥﴾ وثنى هو لاغير (وذى) بقلب الالف ياء للفرق المذكور اذقد يفرق بينهما بالياء نحو تضربين وقيل هو الاصل لبقاء بعض حروف المذكور فيه (وتى) بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق (وته وذه) بقلب الياء هاء ساكنة فى الوقف والوصف اومكسورة بلاياء وكانه اراد بهما هاتين اللغتين واكتفى بالاعجام (وتهى وذهى) بالياء وذات بالحاق التاء لم يذكرها لقلة استعمالها (ولمثناه) اى المؤنث (تان) رفعا (وتين نصبا وجرا وهذا من دلالة اصالة تا (وجمعهما) اى المذكر والمؤنث (اولاء مدا وقصرا) اى يكتب الواو بعد الهمزة لئلا يلتبس بالى حرف الجر وحمل عليه الممدود ويكتب المقصور بالياء لجهالة اصله (ويلحق اوائلهما) اى اسماء الاشارة (حرف التنبيه) اراد به ها للاشتهار اختصاص الاوااما بالجمل ويلحق للاشارة الى القرب او المتوسط ولا يلحق للبعيد فيجتمع مع الكاف نحو هذاك دون اللام فلا يقال هذا لك ويفصل بينهما وبين اسم الاشارة بانا واخواته نحوها اناذا وها انتم اولاء وها انتم هؤلاء وهاء الثانية تكرار للاولى (نحو هذا ويتصل باواخرها كاف الخطاب) اى كاف تدل على الخطاب ليدل على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهو حرف لعدم امكان اسميته لانه لوكان اسما لكان معمولا ولا يمكن لعدم عامله

ماسيذكر وقوله (ذا) مبتدأ وقوله (للمذكر) خبره اى ذا موضوع للمذكر المفرد (ولمثناه) اى لتثنية لفظ ذا (ذان) بالالف فى حالة الرفع (وذين) بالياء فى حالتى النصب والجر (وللمؤنث تا) واصله ذا قلبت الذال تاء فان العادة ان يفرق المؤنث عن المذكر بالتاء (وذى) وهى للمؤنث ايضا لكنها بقلب الالف ياء والياء علامة التأنيث ايضا (وتى) وهذا مقلوب عن تاء بقلب الفه ياء مبالغة للفرق (وته وذه) وهذا بقلب الف تا وذا هاء ساكنة ويجوز كسره بلاياء (وتهى وذهى) وهذان بوصل الياء (ولمثناه) اى لتثنية المؤنث (تان) بالالف فى حالة الرفع (وتين) فى حالتى النصب والجر (وجمعهما) اى ولجمع المذكر والمؤنث (اولاء مدا وقصرا) اى بالهمزة بعد الالف وبعدمها (ويلحق اوائلها) اى اوائل اسماء الاشارة (حرف التنبيه) وهى لفظ ها لانها تدخل على المفرد • واما اما والا من حروف التنبيه فلا تدخلان على اسماء الاشارة لان المشهور انهما اختصا بالجملة وانما يلحق للتنبيه على ان المشار اليه مما ينبغى ان يصغى اليه السمع وايضا انه يلحق ما اشير به الى القريب ولذا لا يجتمع مع اللام فلا يقال ها ذلك وها تلك (نحو هذا) وكذا هاذان وهؤلاء وهذه (ويتصل باواخرها) اى باواخر اسماء الاشارة (كاف الخطاب) وهذا الكاف حرف وليس بالكاف التى تتصل بالفعل فان ماتصل بالفعل اسم وله اعراب واما ماتصل باسماء الاشارة حرف وليس له معنى مستقل بل هى للتنبيه على حال المخاطب من التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع واختلف فى وجه كونه حرفا فقيل هو عدم امكان جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وقيل هو عدم القصد بالنسبة من النسب فانه لو قصدت نسبة لكان القصد الى نسبة الاضافة وهو ممتنع لان اسم الاشارة من المعارف والمعرفة لا تكون مضافة الى شئ وقيل ان وجهه امتناع وقوع الاسم الظاهر مقامهما • وقيل عليه انا لا نسلم استلزام

( فيقال ) فى خطاب المذكر (ذاك) بالفتح وفى المؤنث (ذاك) بالكسر وفى تثنيتهما ( ذاكما ) وفى الجمع المذكر ( ذاكم ) وفى المؤنث (ذاكن) والمشار اليه فى الكل مفرد مذكر ( وكذا ) اى مثل ذا فى التصرف مع حرف الخطاب او مثل ما ذكر من ذا (البواقى) من ذان واولاء وتاوتان تقول ذانك ذانكما ذانكم ذانك ذانكن والمشاراليه مثنى مذكر واولئك الخ وتانك الخ فيكون خمسة وعشرين (ويجمع بينهما) اى حرف التنبيه وحرف الخطاب لعدم المانع عن اجتماعهما وافادة كل معنى لايفيد الآخر ( نحو هذاك ) كما يفرد احدهما من الآخر نحوهذا وذاك (ويقال) اى يقول العرب ( تلك ) فى تى الحق اللام به فحذف اليـاء للساكنين بخلاف ذاك فان اللام فيه متحركة تحريك الكاف بالفتح او الكسر للمذكر او المؤنث ويجوز ايضا تحريك التاء بهما فيكون فى تى وتا فيحصل اربعة (واولئك) قال الرضى فى اولا بالقصر وقال الفاضل العصام فيه انه لوكان كذلك لكتب بالياء وفيه انه كتب بالالف لصيرورته فى الوسط باتصال الكاف فالاوجه انه يجوز ان يكون مقصورا وممدودا حذف همزته (وذانك وتانك مشددتين) اى مشددتين النون حال كونهما للبعيد اى للاشارة الى المشار اليه البعيد لان زيادة الحرف

امتناع وقوع الظاهر لعدم اسميته فان المتكلم من المضارع نحو افعل ونفعل وقع تحتهما ضمير مستتر وهو اسم مع امتناع وقوع الظاهر مقامهما لوجوب الاستتار واجيب بان ضمير المتكلم لما كان مسندا اليه وكان المسند اليه دليلا على الاسمية حكم عليه بالاسمية وما نحن فيه ليس فيه دليل عليها وضعف الشارح هذا الجواب بان اللازم على المعلل ههنا اثبات المقدمة الممنوعية والجواب كلام على السند وانى هذا ﴿فيقال﴾ اى اذا كان المشار اليه مفردا مذكرا والمخاطب كذلك ﴿ذاك﴾ بفتح الكاف ﴿ذاك﴾ بكسر الكاف اذا كان المخاطب مفردا مؤنثا ﴿ذاكما﴾ اذا كان تثنية مذكرا كان او مؤنثا ﴿ذاكم﴾ اذا كان جمعا مذكرا ﴿ذاكن﴾ اذا كان جمعا مؤنثا وقوله ﴿وكذا البواقى﴾ يحتمل ان يكون المراد منه مثل ما ذكر من اعتبار المخاطب فى اواخر باقى اسماء الاشارة فيكون المراد من ذا فى كذا معنى الاشارة وان يكون المراد منه ان البواقى من اسماء الاشارة مثل لفظ ذا منها فى اعتبار الخطاب وتصرفه فالمراد من البواقى لفظ ذان واولاء بان يقال ذانك وتاك وتانك اى ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن وفى تثنيتها ذانك ذانكما ذانكم ذانك ذانكما ذانكن وفى المفرد المؤنث تاك تاكما تاكم تاك تاكما تاكن وفى تثنية المؤنث تانك تانكما تانكم تانك تانكما تانكن وفى جمعهما اولئك اولئكما اولئكم اولئك اولئكما اولئكن فاذا اعتبر اشتراك التثنيتين يصير خمسة وعشرين بضرب الخمسة فى الاشارة بالخمسة فى الخطاب ﴿ويجمع بينهما﴾ اى ويجوز ان يستعمل بالجمع بين حرف التنبية وكاف الخطاب وذلك لانه لامانع فى ارادة التنبيه مع ارادة بيان حال المخاطب مع ان ذكر احدهما غير مغن عن الآخر ﴿نحو هذاك﴾ ثم اراد ان ينقل بعض لغات جائت من العرب فى بعض الكلمات فقال ﴿ويقال﴾ فى تى ﴿تلك﴾ و فى اولاء ﴿اولئك﴾ واصل الاول تيلك واصل الثانى اولاءلك فحذفت الياء فى الاول لالتقاء الساكنين وحذفت الهمزة فى الثانى هذا ما فى التسهيل ويحتمل ان يكون اصل الاولى تالك بفتح التاء وحذفت الالف من تا لالتقاء الساكنين لكن قليل وانما حذفت الالف ههنا ولم يحذف فى لفظ ذلك لخفتها او حركت اللام بالكسر لدفع التقاء الساكنين كما هو الاصل فى تحريك الساكن ﴿وذانك وتانك﴾ اى ويقال ايضا فى تثنية المذكر ذانك وفى تثنية المؤنث تانك ﴿مشددتين﴾



وقوله ﴿للبعيد﴾ حال من الكلمات الاربع اى حال كون الكلمات الاربع بهذه اللغة مستعملة للمشار اليه البعيد وذلك لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وهذا الوجه كاف فى التوجيه ونقل الشارح وجوها اخر منها ما ارتضاه الرضى واستحسنه الدماميني وهو ان التشديد عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد ورده الفاضل العصام بانه لوكان كذلك ينبغى ان تكونا اشارة الى المتوسط لا الى البعيد فانه لايبقى حينئذ حرف يدل على الاشارة الى البعيد ثم قال ذلك الفاضل فى انتصار هذا المذهب انه قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء فى القريب والبعيد والمتوسط ثم اجيب عنه بانه لايلزم حمله لهذا الوجه على مذهب غير المبرد فانه لايبعد ان يفيد حرف واحد فائدتين كالالف واللام فى لفظة الله عز وجل وحصر افادة البعد باللام ممنوع لم لايجوز ان يكون ذلك التشديد مفيدا للبعد مع انقلابه عن الالف ومنها ما قاله المبرد ان اصل ذان وتان المشددتين ذانلك وتانلك ثم جعل اللام نونا وادغم ورده الفاضل المذكور ايضا بانه خلاف الاصل فى باب الادغام فان الاصل فيه جعل الحرف الاول مثل الثانى وهنا ليس كذلك • واجيب عنه بان ذلك ممنوع كيف وقد وجد جعل الحرف الثانى مثل الاول فى مثل اطرد وادمع حيث جعل تاء الافتعال طاء ودالا فيهما مع انه يعدل عن هذا الاصل ههنا للضرورة وهى ان الحرف الثانى وهو اللام علامة للبعد والعلامة لاتتغير فيضطر الى جعل الاول مثل الثانى مع استفادة مزية الغنة التى هى من صفات النون * ورده ايضا بانه لاتجوز الادغام ههنا فان شرط الادغام ان يكون الحرف الاول ساكنا والثانى متحركا وهذا على خلاف المشهور ههنا لان المشهور ان هذه اللام كانت ساكنة فى الاصل فحركت بالكسر لالتقاء الساكنين وهذا خلف لان مقتضى الادغام وهو كونه متحركا مخالف للتحريك لالتقاء الساكنين • واجيب عنه بانه ان اراد عدم جواز الادغام مع بقاء السكون فمسلم لكنه غير مفيد لان الادغام لم يعرض عليه مادام ساكنا بل بعد التحريك وان اراد انه غير جائز بعد التحريك فممنوع لان مثله وقع فى لم يمد مع انه يمكن ان يقول ان هذا اللام لم يكن ساكنا عند الدخول عليه عند المبرد كما ظنه الرضى والدماميني بل له ان يقول انه دخل عليه بعد تحريكه بالكسر ورده ايضا بان النون الثانى من المشدد لايصح ان يكون بدلا من اللام فانه حينئذ لايصح دخول حرف

تدل على زيادة المعنى واذا استعملت فى القريب او المتوسط يكون بضرب من التأويل واختلف فى تشديد ذان وتان وبيانه فى المطولات فى شروح الكافية وغيرها فائدة ان اسم الاشارة باللام وحرف الخطاب فى المفرد نحو ذلك او النون المشددة فى التثنية نحو ذانك تانك للبعيد وبالهاء نحو هذا والكاف نحو ذاك للمتوسط وبغير هذه المذكورات للقريب فيكون استعمال واحد منها فى موضع الآخر استعمالا فى غير معناه كما ان استعمال الكل فى الامر العقلى فى غير معناه بتنزيله منزلة الحسى فى كمال تعينه لكن قال الفاضل العصام فى شرح التلخيص كثرة استعمال كل موضع الآخر امارة الحقيقة فاذا استعمل هذا مثلا فى القريب او البعيد او المتوسط يكون استعمالا فى معناه وعلى هذا فقس هذا والمذكورات تستعمل فى المكان وغيره من المحسوسات

( واماثمه ) بالفتح ( وهنا ) بالضم والتخفيف ( وههنا وهنا ) بالفتح والتشديد وقد يكسر وقد يجر هذه بمن والى وقديتصل بهنا المشددة الكاف دون ثمه وثمك خطأ ( وهنالك فللمكان ) اى فموضوعة للاشارة الى المكان الحسى ( خاصة ) وتستعمل فى غيره لتنزيله منزلته يقال هنا للقريب وهناك للمتوسط وماعداهما من المكانيات للبعيد ( والنوع الرابع ) من انواع المعرفة ( الاسم الموصول ) اى ما اشتهر بهذا الاسم فيما بين النحاة وقد سبق انه من الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص مثلا الذى موضوع لكل معين مشخص باتصافه بمضمون جملة خبرية معلوم ثبوته عندالسامع كما افاده بقوله ( ولابدله ) اى للموصول ( من صلة ) بمعنى انه لايستعمل فى الكلام الا مع صلة لا بمعنى انه ﴿ ٢١٨ ﴾ يذكر فى الكلام يكون جزأ منه بصلته بحيث يستحق الاعراب

المجموع لانه ينافى الاسمية لانه لاشئ من الاسم يستحق الاعراب بغيره ( جملة ) سماعا ولان وضع الموصول لما يعتقد المتكلم ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا نحو الذى يبقى خلق الاشياء او فى بعض الازمنة نحو الذى اكرمنى او يكرمنى زيد ( خبرية ) لامحل لها من الاعراب لانها ليست مما له الاعراب على ماعرفت ( معلومة للسامع ) اى يلزم كونها بحيث يعلم السامع مضمونها ولو فى اعتقاد المتكلم ولزوم الخبرية معلوم من اعتبار معلوميته للسامع لان الانشائية لاتدل على ثبوت مدلولهما حتى يكون معلوما للسامع ولوكان الخبرية غيرمعلومة المضمون له لاتقع صلة وبهذا ظهر الفرق بين الموصول والموصوف فى مثل لقيت من ضربته لان الموصول معلوم اتصافه بمضمون الصلة قبل التكلم به بخلاف الموصوف فمعنى الموصول الانسان المعهود ومعنى الموصوف انسان ما ( فيها ضمير عائد الى الموصول ) وتخصيص الضمير بالذكر اما لماحكى عن سيبويه انه لايكون العائد فى الصلة الا الضمير واما لانه الغالب قد يوضع موضعه الاسم الظاهر كقولهم

يارب ليلى انت فى كل موطن • وانت الذى فى رحمة الله اطمع

اى فى رحمته والاصل ان يكون الضمير غائب لان الاسماء الظاهرة غيب وقد يعدل عنه الى المتكلم او المخاطب اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن واحد

التنبيه عليه فان حرف التنبيه انما يصح دخوله على مااشيربه الى القريب واجيب بانه لم لايجوز ان يكون عدم دخول حرف التنبيه مختصا عندوجود اللام لاعند وجود البدل عن اللام او اجيب بانه جاز دخول اللام قبل النون ورد هذا بانه يلزم حينئذ ان يفصل بين نون التثنية والفه باللام والاصل دخوله بعدتمام الكلمة وقدجاء تانيك وذانيك بابدال النون ياء هذا خلاصة ماذكره الشارح ﴿ واماثمه ﴾ بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبادخال هاء السكت الساكنة للفرق بينه وبين ثم ﴿ وهنا ﴾ اى ولفظ هنا بضم الهاء وتخفيف النون ﴿ وههنا ﴾ وهو بادخال حرف التنبيه عليه ﴿ وهنا ﴾ بفتح الهاء وتشديد النون والفتح هو الاكثر وجاء بالكسر ايضا ﴿ وهنالك ﴾ بزيادة اللام وكاف الخطاب ﴿ فللمكان ﴾ اى المذكورات من ثمه الى هنالك موضوعة للاشارة الى المكان ﴿ خاصة ﴾ وقوله خاصة لقصر استعمال المذكورات حقيقة واما استعمالها مجازا فيجوز فى غير المكان واما لفظ هنا بالضم والتخفيف فهو لازم الظرفية اما بالنصب او بالجر بمن والى لاغيرهما ﴿ والنوع الرابع ﴾ اى النوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة ﴿ الموصول ولابدله ﴾ اى للموصول ﴿ من صلة جملة خبرية معلومة للسامع ﴾ حتى تم كون ذلك الموصول جزأ من الجملة وحتى يكتسب التعريف من كون تلك الجملة معلومة للسامع وقوله ﴿ فيها ﴾ خبر مقدم وقوله ﴿ ضمير عائد الى الموصول ﴾ مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية صفة



منهما نحو قول على رضى الله عنه «انا الذى سمتنى امى حيدرة» ونحو انت الذى اكرمتنى وانا وانت الرجل الذى اكرمتك او اكرمتنى وذلك لرعاية جانب المعنى واما اذا كان المتكلم او المخاطب خبرا عن الموصول او الموصوف فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى قال كدا انا او انت ( ويجوز حذفه عند قرينة ) اى الضمير كثيرا فى المفعول نحو هذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه وقليلا فى غيره مما يجوز حذفه نحو من يعس بالحمد لاينطق بما سفه اى بما هو سفه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اى به وفاقض ما انت قاض اى قاضية

بعد صفة للجملة اى لابدله من الصلة التى تكون جملة خبرية معلومة للسامع مشتملة على ضمير عائد الى الموصول لربط ذلك الضمير بتلك الجملة الى الموصول فانه ﴿ ويجوز حذفه ﴾ اى حذف ذلك الضمير ﴿ عند قرينة ﴾ اى عند وجود قرينة فانه لايجوز حذفه منسيا ولو كان حذفه بلا قرينة يكون منسيا وذا لايجوز لكونه جزأ من الجملة وان كان ذلك ضمير مفعول • واعلم ان الموصول قسمان احدهما الموصول الاسمى والثانى الموصول الحرفى مثل ان المصدرية وان المفتوحة المشددة ولا لنفى الجنس والفرق بينهما ان الموصول الاسمى موصول بغيره وهو صلته والموصول الحرفى مايكون غيره موصولا به كذا نقله الشارح عن الفاضل العصام وانما قال معلومة للسامع ليكون اشارة الى ان المراد بكون الموصول معرفة هو ان يكون مضمون صلته معلوما ومعهودا للسامع قبل التكلم وان المتكلم اعتقده كذلك ولو كان فى الواقع غير معلوم له وهذا لايوجد فى الانشاء فانه وان كان له حكم لكنه لايعرف الابعد ايراده ولايوجد ايضا فى المفرد فانه لاحكم فيه فضلا ان يكون معلوم الوقوع وهذا هو مناط الفرق بين من الموصول والموصوف فانه اذا قلنا لقيت من ضربته فان المتكلم ان اعتقد ان وقوع الضرب معلوم للسامع فهو موصول فيكون معناه ان الانسان الذى علمت وقوع ضربك اياه وان اعتقد انه ليس بمعلوم له فهو موصوف فيكون معناه انى لقيت انسانا مضروبا لك وان كانا بعد ايراد كل منهما معلوما له وهذا هو المشهور وقال الدماميني والعهد غير لازم بل هو غالب فانه قد يراد به الجنس كقوله تعالى [ كمثل الذى ينعق بما لايسمع ] اى جنس الذى ينعق وقد يبهم الصلة قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر

فان استطع اغلب وان تغلب الهوى * فمثل الذى لاقيت يغلب صاحبه

اى فمثل الرجل المبهم الذى لاقيت كذا فى الشرح وانما قال ههنا ضمير ولم يقل التسهيل اما ضمير او خلفه قال الدماميني وغالبا فى ربط الصلة وقال صاحب عائد لكون الضمير اصلا فى الربط فى شرحه المراد به الظاهر كقوله

ايارب ليلى انت فى كل موطن • وانت الذى فى رحمة الله اطمع

اى وانت الذى فى رحمته وقال ابو على ومن النحاة من لا يجيزه وقال بعضهم هو سيبويه فانه لايجيزه فى الخبر وفى الصلة اولى وقال فى الامتحان وتفسير العائد بالضمير لانه عام كعائد المبتدأ ومما ينبغى ان يتنبه ايضا ان الاصل فى كون الضمير عائدا ان يكون غائبا الا اذا كان موصوله او موصوفه خبرا عن المتكلم او المخاطب نحو قول على رضى الله

( وهو ) اى الموصول ( الذى ) وما عطف عليه ( هوللواحد المذكر ) واللام حرف تعريف باتفاق عند البصريين والكوفيين زيدت لئلا يكون وصف المعرفة بها كوصف المعرفة بالنكرة فى الصورة ولذى اسم الموصول عندالبصريين ولامه زائدة عند الكوفيين والموصول الذى الساكنة ثم كسرت فاشبعت فصار الذى وقد يشدد يائه وياء التى مكسورة اومضمومة حتى توهم انه معرب كاى والقياس ان تكتبا باللامين لكن ترك لتنزيل لاميهما منزلة جزئى  الكلمة ادغما للزوم لام التعريف ( ولمثناه ) اى الواحد

( اللذان ) رفعا ( واللذين ) نصبا وجرا وجاء اللذان وكذا اللتان فى غير الفصيح والاولى كونهما معربين عنداختلافهما رفعا ونصبا وجرا كذا فى الرضى وهو مختار المصنف هنا وفى تثنية اسم الاشارة كما مر والجمهور على انها مبنية والاختلاف ليس لكونها معربة وكتب باللامين للالتباس الصورى بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان ( ولجمعه ) المذكر وقيده فى التسهيل بالعاقل ( الذين فى الاحوال الثلاثة ) من الرفع والنصب والجر على الاكثر وجاء الذون فى الرفع فى لغة هزيل قال الزمخشرى اعراب الجمع على لغة من شدد الياء فى الذى فكان اصله الذيون فحذفت احدى اليائين ثم اعل اعلال قاضون وحكى عن بعضهم الذيون فى الرفع والذيين فى النصب والجر وقد يحذف النون تحقيقا ( والتى

عنه « انا الذى سمتنى امى حيدرة » ونحوانت الذى قلت هذا اذا لم يكن الموصول اوالموصوف مخبرا عنه باحد من المتكلم اوالمخاطب واما اذا كان كذلك فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى قال انا اوانت هو زيد وانما كان كذلك لان فى قوله الذى قلت اغناء عن الاخبار بانا اوانت وكذا نحو انا حاتم الذى وهب المائتين فانه لا يجوز فيه انا حاتم الذى وهبت المائتين واما اذا وجد الضمير ان جازت المعاملة بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذى قلت وضرب زيدا ﴿ وهو ﴾ اى الموصول ﴿ الذى ﴾ اى لفظ الذى وقوله ﴿ للواحد ﴾ خبر للمبتدأ المحذوف اى هذا اللفظ موضوع للواحد المذكر وقوله ﴿ ولمثناه ﴾ خبر مقدم وقوله ﴿ اللذان ﴾ مبتدأ مؤخر اى ولمثنى الذى لفظ اللذان بالالف فى حالة الرفع ﴿ واللذين ﴾ اى بالياء فى حالتى النصب والجر ﴿ ولجمعه ﴾ اى ولجمع المذكر ﴿ الذين فى الاحوال الثلاثة ﴾ اى فى حالة الرفع والنصب والجر وقيده صاحب التسهيل بالعاقل وان كان مفرده شاملا له ولغيره ﴿ والتى ﴾ اى ولفظ التى ﴿ للواحدة ﴾ اى للمفرد المؤنث ﴿ ولمثناها ﴾ اى لمثنى الواحدة ﴿ اللتان ﴾ فى حالة الرفع ﴿ واللتين ﴾ فى حالتى النصب والجر ﴿ ولجمعها ﴾ اى ولجمع التى ﴿ اللواتى ﴾ بالتاء والياء بعد الالف وبالواو وجاء بحذف التا والياء معا ﴿ واللائى ﴾ بالهمزة والياء ﴿ واللاى ﴾ بالياء دون الهمزة سواء كانت الياء ساكنة اومكسورة وقد قرئ بهما ﴿ واللاتى ﴾ بالتاء والياء بعد الالف وبلا واو قبله ﴿ واللات ﴾ بحذف الياء اكتفاء بالكسر ﴿ واللوائى ﴾ بالهمزة بالياء ونقل عن شارح لب الالباب بان الاخيرين جمع الجمع • واعلم ان الالف واللام الذى دخل على لذى ولتى حرف تعريف بالاجماع وانما زيدت فى الموصول مع ان تعريفه ليس من الالف

كالذى فى الجمع ماسمعت ( هى لا واحدة ) المؤنثة ( ولمثناها ) اى الواحدة ( اللتان ) رفعا ( واللتين ) نصبا وجرا ( ولجمعها ) اى الواحدة ( اللواتى ) وهى قليل للمذكر وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء واللائى بالهمزة والياء وهو كثير فى جمع المؤنث والاولى كالعلى ( واللاى ) بالياء فقط ساكنة اومكسورة ( واللاء بالهمزة ) فقط واللائين مطلقا اونصبا وجرا واللاؤن رفعا ( واللاتى ) بالتاء والياء ( واللات ) بحذف الياء واكتفاء بالكسر ( واللوائى ) بالهمزة والياء قال فى شرح لب الالباب ان هذا واللواتى جمع الجمع الاول جمع اللائى والثانى



واللام ولم يزد فى الضمائر والاشارة وكون الموصول فى حكم الصفات المشتقة كناصر فى وقوعه اوصافا فيقع وصفا للنكرة والمعرفة كالصفات المشتقة والصفات المشتقة اذا كانت صفة للمعرفة لاتكون الامعرفا بالالف واللام واما الضمائر واسماء الاشارة فلا يقعان صفة واما اللام الثانية فاصلية كالياء عندالبصريين وزائدة عندالكوفيين زيدت فارقة بين اللام للتعريف وبين الذال التى هى ساكنة فى الاصل والموصول عندهم هو الذال فقط ثم كسرت واشبعت كسرته فتولدت الياء ولم يرتض الفاضل العصام هذا المذهب فقال هذا مما لايجلبه مناسبة فضلا عن شاهد انتهى فعلى هذا يكون القياس ان يكتب بلامين لعدم كون الاولى جزأ منه بل هى كلمة برأسها لكن لكونها لازمة للكلمة عدل عن هذا الاصل فكتبت بلام واحدة مشددة وقوله ﴿ وذا ﴾ معطوف على الذى اى احد الموصول لفظ ذا وقوله ﴿ بعدما ﴾ ظرف مستقر صفة بتقدير المتعلق المعرفة اى الواقع بعدما وقوله ﴿ للاستفهام ﴾ ظرف مستقر ايضا صفة ما اى بعد كلمة ما الكائنة الموضوعة لمعنى الاستفهام وكلمة ما اما بمعنى الذى او بمعنى اى شئ فيجوز فى جواب كل منهما الرفع والنصب فاذا قلت مثلا ماذا صنعت فان كانت بمعنى الذى فاردت ان تجيب بقولك خيرا مثلا يجوز فى لفظ خير الرفع بتقدير الذى صنعته خير والنصب بتقدير صنعت خيرا وان كانت بمعنى اى شئ فالرفع بتقدير مبتدأ محذوف على ان يكون الجواب خبرا له والنصب على انه مفعول للفعل وتقدير الاول هو خير وتقدير الثانى صنعت خيرا ولكن لكون الاول مبتدأ كان الرفع فيه اولى ليطابق السؤال ولكون الثانى مفعولا كان النصب فيه اولى كذا ذكره فى الشرح ملخصا ﴿ ومن ﴾ معطوف على ماقبله اى احد الموصول لفظ من ﴿ وما ﴾ فالاول والثانى يجوز ان يكون للعاقل وغيره لكن يستعمل من للعاقل حقيقة ولغيره مجازا ويستعمل ما لغير العاقل فى الغالب وللعاقل قليلا ويستعمل ايضا فى صفات العاقل وللامر الذى يبهم حاله وايضا يستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ﴿ وأى ﴾ اى واحد الموصول اى للمذكر ﴿ وأية ﴾ للمؤنث ﴿ والالف واللام ﴾ اى مجموع الالف واللام وهو معطوف على ماقبله من القريب اوالبعيد وقوله ﴿ فى اسم الفاعل والمفعول ﴾ ظرف مستقر على انه صفة اى الكائنان ﴿ فى اسم الفاعل والمفعول ﴾ وقوله ﴿ بمعنى الذى ﴾ صفة بعد صفة اى الالف واللام الكائنان فيهما بمعنى الذى اذا كان مدخولهما مذكرا ﴿ او التى ﴾ اى او بمعنى

جمع اللاتى ( وذا بعد ما الكائنة للاستفهام ) هذا عندالبصريين فانهم يخصون الحكم بذا ولا يجرون فى سائره من اسماء الاشارة مع كونه بعد ما الاستفهامية ومع هذا يحتمل ان تكون زائدة فمعنى ماذا صنعت يحتمل ان يكون ما الذى صنعت فجوابه المناسب مرفوع وان يكون اى شئ فجوابه الاولى منصوب ( ومن ) لذى العلم وقد يستعمل فى غيره ( وما ) لغيره فى الغالب ولصفات ذى العلم وللمبهم امره ويستوى فيهما المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع ( وأى ) للمذكر ( وأية ) للمؤنث ( والالف واللام ) قال التفتازانى والسيد الشريف فى شرح المفتاح هو مجموعهما لا اللام وحدها على ماهو المختار فى حرف التعريف واليه يميل كلام المصنف هنا لكنه مخالف لما سبق منه ( فى اسم الفاعل والمفعول ) خاصة على ماسبق ( بمعنى الذى ) فى المذكر ( او التى ) فى المؤنث ويجئ بمعنى تثنيتهما وجمعهما واذا عنى بهما متعدد او مؤنث يجوز رعاية اللفظ والمعنى فيقال الضاربة للمؤنث والمثنى والمجموع كما يقال الضاربة والضاربان

والضاربون لكن اذا تقدم مؤنث اومثنى اومجموع مبتدأ اوغيره يتعين المطابقة فلا يقال الزيدان الضارب بل الضاربان وكذا غيره (و) النوع (الخامس) من الانواع الستة (المعرف باللام سواء كان للعهد) الخارجى فانه المتبادر (نحوجاءنى رجل فاكرمت الرجل) المعرف بالاتصاف بالمجئ ونحو كماارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسـول ونحو ﴿٢٢٢﴾ جاءنى رجال فاكرمت الرجال مشـير الى حصة معينة فردا او افرادا تعينت بذكرها سـابقا وبقرينةالحال فهوكضمير الغائب (او للجنس) سواء اشير بها الى مفهوم مدخولها من حيث هوهو فيسمى لام الحقيقة ولام الماهية (نحوالرجل خيرمن المرأة) اى جنس الرجل خير من جنس المرأةاومن حيث وجوده فى ضمن بعض الافرادبلاتعيين فى الخارج بل فى الذهن ويسمى لام العهدالذهنى نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لاعهد او فى ضمن جميع الافرادحقيقيا اوعرفيا ويسمى لام الاستغراق نحو يدخل الجنة الناس الا الكافر اى كل ناس وكل كافر ونحوجمع الامير الصاغة هذا وكلام المصنف ظاهر فى ان اللام على قسمين للعهد وللجنس والعهدالذهنى والاستغراق من فروع الجنس كما عرفت وهو الارجح عند عصام الدين وقال بعضهم ان اللام موضوع للاشارة الى تعيين مسمى اللفظ الذى دخلت عليه ويسمى لام الجنس ثم ان الاشارة الى ذلك المتعين اما من حيث هو هو فذلك لام الحقيقة اومن حيث وجوده فى ضمن بعض الافراد غير معين فى الخارج فهولام العهد الذهنى او فى ضمن جميع الافراد فهو لام الاستغراق او فى ضمن حصة معينة فهو لام العهد (و) المعرف (بحرف النداء) او بالمنادى اى الصالح لان يعرف به ليفيد قوله

التى اذا كان مؤنثا ﴿والنوع الخامس﴾ اى من المعارف الستة ﴿المعرف باللام﴾ وقوله ﴿سواء﴾ بمعنى مستو خبر مقدم وقوله ﴿كان للعهد﴾ مع اسمه وخبره فى تأويل المفرد مبتدأ مؤخر اى كون الالف واللام للعهد او للجنس مستو وقوله ﴿نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل﴾ مثال للعهد وقوله ﴿او للجنس﴾ معطوف على قوله للعهد وقوله ﴿نحو الرجل خير من المرأة﴾ مثال للجنس والمراد من العهد هو العهد الخارجى وهو المتبادر عند الاطلاق وهو ما اشير بها الى حصة معينة من ماهية مدخولها ومعلومة عند المتكلم والسامع اما بانه تقدم ذكره لفظا كما فى هذا المثال اوضمنا كما فى قوله تعالى [وليس الذكر كالانثى] فانه تقدم الذكر بقوله محررا لان المحرر فى المسجد لايصلح الا اذا كان مذكرا واما بقرينة الانحصار نحو ركب الامير والمراد من الجنس ما اشير بها الى مفهوم مدخولها فان اريد به نفس مفهوم الجنس مع قطع النظر عن وجوده فى ضمن الافراد يسمى ذلك لام الحقيقة والا فان اريد وجوده فى ضمن كل الافراد يسمى لام الاستغراق وان اريد وجوده فى ضمن بعض الافراد الغير المعينة يسمى لام العهد الذهنى فمثال الاستغراق كقوله تعالى [ان الانسان لفى خسر] اى ان الموجود الذى يوجد فى ضمنه الانسانية وهذا بقرينة الاستثناء بقوله [الا الذين آمنوا] ومثال العهد الذهنى نحو ادخل السوق واشتر اللحم اى ادخل مكانا من الامكنة يطلق عليه مفهوم السوق واشتر ماكولا يصدق عليه مفهوم اللحم وليس المراد منه نفس المفهوم فانه لايدخل فيه ولايتعلق به الاشتراء ولا المفهوم الذى فى ضمن كل الافراد فانه لايأمر بدخول كل السوق ولاباشتراء كل اللحم ولايراد به ايضا السوق واللحم المعهودين فانه لاقرينة للعهد الخارجى من القرائن الثلاثة المذكورة فقوله ﴿وبحرف النداء﴾ معطوف على قوله باللام اى النوع الخامس المعرف باللام والمعرف النداء لكن

(اذا قصد به) اى بالنداء او بالمنادى شئ (معين نحو يارجل) وغير المعين نكرة نحو يارجلا (و) النوع (السادس) من الستة (الاسم المضاف الى احد هذه الخمسة ﴿٢٢٣﴾ اضافة معنوية) لا اللفظية فانها لاتفيد التعريف وقد عرفت ان مثل غير ومثل لاتتعرف بالاضافة ثم ان الاضافة الى احدها اعم من ان تكون بالواسطة (نحو غلام زيد) وثوب غلام زيد ثم ان مذهب سيبويه فى ترتيب المعارف ان الاعرف هو المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول والمضاف فى مرتبة المضاف اليه (والنوع الثانى) من الانواع الخمسة المعمول بالتبعية (العطف بالحروف) اى المعطوف باحدها من عطف عليه اى كر اومال اليه لان المتكلم يكر بالعطف الى طرف النسبة او يميل اليه (وهو) اى العطف (تابع يتوسط) اى يقع دائما فلا يرد الصفات المصدرة وقد يستعمل بمعنى الواو نحو قوله عليه السلام اذا رميت فسميت فخرقت فكل وقد يجرد عنها وثمت بفتح التاء وسكونها مخصوص بعطف الجمل بالواو على تقدير تسليمه والتأكيد المصدر بالفاء وثم للتدرج (بينه) المعطوف (وبين متبوعه احد الحروف العشرة) ولما لم يكن فى كلام المصنف محل يناسب ذكرها فيه غير هذا المحل ذكرها هنا فقال (وهى) اى الحروف العاطفة (الواو) وما عطف عليه هو للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم

لامطلقا بل ﴿اذا قصد به معين نحو يارجل﴾ فانه اذا لم يقصد به معين يكون نكرة نحو يارجلا وهو فى الاول مبنى على مايرفع به ومنصوب محلا وفى الثانى هو منصوب لفظا وزعم المتقدمون انه داخل فى المعرف باللام بناء على ان اصله ياايها الرجل ولم يسلك المصنف مسلكهم بل سلك مسلك المتأخرين ولذا ذكره مستقلا ﴿والنوع السادس﴾ اى النوع السادس من المعارف الستة الاسم المعرف ﴿المضاف الى احد هذه الخمسة﴾ وقوله ﴿اضافة معنوية﴾ مفعول مطلق للمضاف وبيان لنوع الاضافة وهذا قسمان احدهما ما هو المضاف الى احد الخمسة بلاواسطة ﴿نحو غلام زيد﴾ والآخر ما هو المضاف بواسطة مضاف آخر بان يكون مضافا الى مضاف اضيف الى احد الخمسة نحو اخذت يد غلام زيد ولكن هذا ان لم يتوغل المضاف فى الابهامية وهو لفظ مثل وغير فانهما اذا اضيفا الى معرفة لايكونان معرفة ايضا الا اذا اضيف لفظ غير الى احد الضدين الذى ليس له ضد آخر نحو الحركة غير السكون وكذا لفظ مثل اذا لم يكن له آخر نحو زيد مثل عمرو فانهما معرفتان بالاضافة وايضا لايلزم من هذا الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فانه لاتصح الاضافة الى المعرف بالنداء ولا الى لفظ ماذا وانما قيد الاضافة بالمعنوية فانه قد سبق ان الاضافة اللفظية لاتفيد الا تعريفا ﴿والثانى﴾ اى التابع الثانى من التوابع الخمسة ﴿العطف بالحروف﴾ وانما قيده بها احترازا عن عطف البيان ﴿وهو﴾ اى العطف بالحروف ﴿تابع يتوسط بينه﴾ اى بين ذلك التابع ﴿وبين متبوعه﴾ اى وبين متبوع ذلك التابع ﴿احد الحروف العشرة﴾ اى احد الحروف العشرة التى وضعت لمجرد العطف وانما قيد به ليخرج عنه الواو التى تتوسط بين الصفة والموصوف كقوله تعالى [ وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ] لان قوله لها كتاب جملة اسمية مجرورة محلا على انها صفة قرية ودخلت الواو بينهما لالصاق الصفة لموصوفها لالعطفها عليه لانه لوكان كذلك لزم اجتماع التابعين فى كلمة واحد باعتبار واحد وهو ممتنع للزوم اجتماع المؤثرين فى اثر واحد ويقال لها واو اللصوق وكذا يخرج منه الفاء الواردة للتأكيد والمقصود منه ليس العطف بل بمجرد التدرج والارتقاء نحو بالله فبالله ونحو والله ثم والله ﴿وهى﴾ اى تلك الحروف العشرة ﴿الواو﴾ وهى للجمع

مطلقا بلا ترتيب ( والفاء ) له مع الدلالة على تعقيب المعطوف ( وثم ) له مع المهملة (وحتى) له معها لكنها فيه ذهنية لاخارجية ومعطوفها جزء قوىٔ وضعيف مما قبلهـا ليدل على قوته وضعفه نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج من الاعلى الى الادنى حتى المشاة فان الذهن يثبت الموت ويتدرج من الادنى الى الاعلى وكذا فى قدوم الحاج وان لم يكن فى الخارج كذلك بل الموت يقوم بالناس والانبياء مختلطين وكذا القدوم ( واو واماوام ) لنسبة الحكم الى احد الامرين او ﴿٢٢٤﴾ الامور مبهما غير معين عند المتكلم قالوا وقد جاء او بمعنى الى او الا واقول فى نفسى هذا ظاهرى ليس بتحقيقى والتحقيق ان او بمعناها ثم رأيت الفاضل العصام يقول والاظهر انه بمعناه ويستفاد منه مايؤل الى احد المعنيين فان قولك لالزمنك او تعطينى حقى معناه ان احد الامرين واقع البتة ويستفاد ان اللزوم ينقطع عند الاعطاء او ان اللزوم كائن كل وقت الاوقت الاعطاء انتهى فوقع الترادف بحمدالله تعالى ويجىٔ او بمعنى بل ويختص بالجمل وليس حينئذ حرف عطف بل حرف استيناف واذا عطف باما لزم قبل المعطوف عليه اما واذا عطف باو يجوز تركه وانكر بعضهم كون اما حرف عطف لانهـا قبل المعطوف عليه ليست للعطف قال الرضى والحق هذا والعاطفة الواو الداخلة على الثانية واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة ويلزم قبل ام المتصلة بهمزة الاستفهام ويكون المعطوف والمعطوف عليه فى حكم لفظ واحد اذ قولك ازيد عندك ام عمرو فى قوة قولك ايهما عندك والمنقطعة غير مختصة بالاستفهام تدل على انقطاع مابعدها عما قبلها واستيناف كلام بعده بمعنى بل والهمزة غالبا اما للاستفهام مثل انها لابل ام شاء بمعنى بل اهى شاء اوللانكار نحو ام يقولون افتريه وقد يكون بمعنى بل فقط بان يضرب بام عن الاستفهام ويقصد بما بعده الاخبار كقوله تعالى اما انا خير من هذا الذى هو مهين اذ لامعنى للاستفهام هنا اويذكر بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوى

مطلقا ﴿والفاء﴾ وهى للجمع مع الترتيب بلامهلة وتراخ ﴿وثم﴾ وهى للجمع مع الترتيب بمهلة وتراخ ﴿وحتى﴾ وهى ايضا للجمع مع الترتيب بمهلة لكن الفرق بينهاوبين ثم ان المهلة التى دلت عليها حتى اقل من المهلة التى دلت عليها حتى ثم وايضا ان المهلة فى حتى ذهنية وفى ثم خارجية وايضا ان المعطوف بحتى جزء قوى من المتبوع نحو مات الناس حتى الانبياء اوجزء ضعيف منه نحو قدم الحجاج حتى المشاة وانما يستعمل فيه ليصلح الاستعمال على اصل وضعها وهى الغاية لان المتبوع اذا انتهى الى اقوى اجزائه او اضعفها يفيد قوة فان اسناد الموت الى الناس يفيد قوة بانتهائه الى اشرف الناس وايضا اسناد القدوم الى الحجاج يفيد قوة بانتهائه الى اضعفهم وانما يكون المهلة ههنا ذهنية لاخارجية كما عرفت لان المقصود منه دلالة الفعل بانتهائه الى اقوى اجزائه او اضعفها على شموله جميع اجزاء الكل لانه يدل على تعلقه اولا بالمتبوع ثم بعد مهلة بالتابع فى نفس الامر كذا فصله الشارح ﴿واو واماوام﴾ هذه الثلاثة لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم وهذا هو المعنى المشترك بين الثلاثة واما الفرق بين الثلاثة فهو ان او واما قد يجيئان للتفصيل فيكونان حينئذ للمعين عنده بخلاف ام فانها للابهام مطلقا وهى امامتصلة اومنقطعة فالاولى تستعمل فيما علم ثبوت احد الامرين عند المتكلم بلاتعيين فيطلب التعيين فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فلايجاب عنه بنعم ولا بلا بل يجاب عنه بتعيين احدهما فيقال زيد او يقال عمرو او يجاب بتعيين كليهما فيقال زيد وعمرو او يجاب عنه بنفيهما فيقال لازيد ولاعمرو وايضا ان المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا بان يلى احد المتساويين الهمزة ويلى الآخر الذى هو المعطوف ام والثانية للاضراب عن الاول مع الشك فى الثانى

الظلمات والنور وكقوله تعالى ام من هذا الذى هو جند لكم ( ولا ) لنفى ما ثبت للاول نحو جاءنى زيد لاعمرو فهو مختص بالمثبت لايجىٔ بعد نفى ولانهى ولايجوز تعدد المعطوف به فلايقال جاءنى عمرو لازيد لابكر ويعطف به على المنادى فيقال يازيد لاعمرو كذا فى التسهيل والمثبت اعم من اللفظى والمعنوى نحو مازال زيد قائما لاقاعدا (وبل) تقع بعد الاثبات والنفى باتفاق من البصريين والكوفيين ففى الاثبات لاثبات الحكم للمعطوف وجعل المعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه بان جعله كان لم يذكر لان ذكره كان خطأ عمدا اوسهوا اوفى النفى والنهى نحو ماجاءنى زيد بل عمرو ولايجىٔ زيد بل عمرو فكذلك عند الجمهور فان المعطوف ﴿٢٢٥﴾ عليه فى حكم المسكوت عنه لكن مابعد بل اثبات لانفى وعند المبرد بل فى النفى مثله فى الاثبات فيفيد عدم مجىٔ عمرو وزيد كانه لم يذكر ونقل السيد السند فى شرح المفتاح عن بعضهم انه فى النفى لاثبات الحكم للمعطوف بعد نفيه عن المعطوف عليه ويبنى على هذا عده اهل البلاغة من اداة القصر واذا كان ذكر قبله لافان كان الكلام مثبت نحو جاءنى زيد لابل عمرو فهو لنفى الحكم عن المعطوف عليه واذا كان منفيا فلتقرير النفى فى المعطوف عليه نحو ماجاءنى زيد لابل عمرو ومابعد بل باق على الخلاف المذكور واذا عطف بها الجملة على الجملة تفيد للانتقال من حكم الى اهم ( ولكن ) ليست عاطفة ﴿ — ١٥ — ايوبى — ﴾ اذا كانت مع الواو اتفـاقا بل مخففة من المشـددة وشرطها مغايرة مابعدها لما قبلها نفيا واثباتا ولومعنى نحو ماجاءنى زيد لكن عمرو ونحو زيد غائب لكن عمرو وقد يجىٔ عاطفة للمفرد فى الكلام الموجب حملا له على بل نحو جاءنى زيد لكن عمرو وقال الرضى ليس لهم به شاهد فقد تم العشرة وزاد بعضهم اى المفسرة والاصح ان مابعده عطف بيان وزاد الكوفيون ليس والاخفش والفراء الا نحو

وكل اخ مفارقه اخوه * لعمر ابيك الا الفرقدان

(واذا عطف) اى اوقع العطف اى اذا اريد ايقاع العطف (على الضمير) لا الظاهر (المرفوع) لاالمنصوب وسيجىٔ حكم العطف على المجرور (المتصل) لاالمنفصل فان المنفيات لاشرط للعطف فيها بارزا كان ذلك المتصل اومستترا ضمير غائب اومخاطب او متكلم مفردا اوتثنية اوجمعا

فيستعمل فى الخبر نحو انها لابل ام شاء ويستعمل فى الاستفهام ايضا نحو ازيد عندك ام عمرو عندك ﴿ولا﴾ وهى لنفى ماوجب للاول نحو جاءنى زيد لاعمرو ﴿وبل﴾ وهى للاضراب والفرق بينهما ان لالازمة للايجاب اى تجىٔ بعده لابعد النفى واما بل فيستعمل بعد الايجاب نحو جاءنى زيد بل عمرو وبعد النفى نحو ماجاءنى زيد بل عمرو وهى اذا استعملت بعد الايجاب يكون لصرف الحكم عن الاول وجعله كالمسكوت عنه واثباته للثانى بالاتفاق واما اذا استعملت بعد النفى يكون لصرف حكم النفى عن الاول وجعله كالمسكوت عنه كما فى الاثبات على رأى ولصرفه عن الاول واثباته لمابعده على رأى آخر فالمقصود من قوله ماجاءنى زيد بل عمرو هو نفى الحكم عن عمرو على الرأى الاول ونفيه عن زيد واثباته لعمرو على الرأى الثانى ﴿ولكن﴾ وهى اما فى عطف المفرد اوفى عطف الجملة فان استعملت فى الاول يكون للاثبات بعد النفى نحو ماقام زيد لكن عمرو فيكون نقيض لا وان استعملت فى الثانى فى نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجىٔ وفى نحو ماجاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فيكون نظير بل وقوله ﴿واذا عطف﴾ فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى مصدره وقوله ﴿على الضمير﴾ متعلق بعطف اى اذا اريد العطف بالحروف على الضمير ﴿المرفوع المتصل﴾ سواء كان ذلك الضمير بارزا اومستترا وانما قال المرفوع

احترازا عن المنصوب وقيده بالمتصل احترازا عن المرفوع المنفصل فانه ليس فى العطف عليهما شرط وقوله ﴿يجب تأكيده﴾ جواب اذا يعنى يجب تأكيد ذلك المتصل ﴿بمنفصل نحو ضربت انا وزيد﴾ فانه لما اريد عطف زيد على الضمير المرفوع البارز المتصل فى ضربت اكد ذلك الضمير بمنفصل وهو انا فانه مرادف تاء ضربت لدلالة كل منهما على المتكلم وهذا مثال البارز واما مثال المستتر فنحو زيد ضرب هو وغلامه وكذا قوله تعالى [اسكن انت وزوجك] ومما يجب ان يعلم ان قوله اذا عطف شرط وقوله يجب جزاؤه فالشرط يجب ان يكون مقدما على الجزاء مع ان الامر ههنا بالعكس فان التأكيد مقدم على العطف والسر فيه ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده فى الخارج فيكون معنى كون الشرط سببا للجزاء كونه سببا بحسب الذهن لا بحسب الخارج فانه فى الخارج بعكسه ولذا يفسر الشرط فى مثله بالارادة كقوله تعالى [ اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم] فمعناه فى الحقيقة اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم اولا وقبل الاقامة وايضا معناه فى هذا المقام يجب اولا او قبل العطف تأكيده لكن لا يحتاج الى هذه القيود على هذا التوجيه هذا ملخص ماذكره الشارح وقوله ﴿الا ان يقع﴾ استثناء مفرغ متعلق بيجب وظرف له وقوله ﴿فصل﴾ اى يجب ذلك التأكيد فى كل الاوقات الاوقت وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ﴿فيجوز تركه﴾ اى يجوز حينئذ ترك التأكيد واتيانه وانما قال فصل ولم يقل ان يقع الفصل ليدل التنكير على التقليل اى فصل قليل سواء كان ذلك الفاصل قبل حرف العطف او بعده كقوله تعالى [ ما اشركنا ولا اباؤنا ] فانه كفى فيه فصله بلا والمراد بالوجوب ان يكون التركيب غير قبيح عند اهل لغة العرب فانه لو استعمل التركيب بتركه يكون قبيحا عندهم وانما وجب ذلك لان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه شئ يكون العطف كعطف كلمة على بعض حروف الكلمة ولما اكد ذلك بمنفصل ظهر كون ذلك الضمير منفصلا فى الحقيقة وانما لم يجز العطف على ذلك التأكيد لانه لو عطف عليه يكون ذلك المعطوف تأكيدا ايضا وليس كذلك وانما جاز تركه عند الفصل فقالوا فى وجهه انه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار وضعف المصنف هذا الوجه فى الامتحان فقال وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما فى قوله تعالى [ ولا آباؤنا ] فالقول بحصول الطول به حق يغنى عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه استحسانى فكيف

(يجب تأكيده) اولا (بمنفصل) ويقبح تركه عند البصريين فى السعة وعند الكوفيين يجوز بلا قبح مطلقا اى فى السعة اولا (نحو ضربت انا وزيد) ونحو زيد ضرب هو وغلامه والزيدان ضرباهما وعمرو ونحو الزيدون ضربوهم وعمرو لان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل لكون الاتصال من الطرفين من الفعل لكونه محتاجا الى الفاعل ومن الضمير لكونه محتاجا اليه لعدم استقلاله فى التلفظ فصار العطف عليه كانه على بعض حروف الكلمة فاكد ليظهر منه منفصل فى الحقيقة ولا يجوز ان يكون العطف على التأكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون تأكيدا وذا لا يجوز فى كل وقت (الا) وقت ( ان يقع فصل ) بين المعطوف والمعطوف عليه ولو كان بين العاطف والمعطوف نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا وقوله تعالى فكبكبوا فيهاهم والغاوون ( فيجوز تركه ) اى التأكيد بلا قبح عند الفريقين لطول الكلام به واتيانه (نحو ضربت اليوم وزيد ونحو ضربت انا اليوم وزيد



يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيد لما كفى كان ماذكر فى التأكيد مما لا يغنى انتهى وقال الشارح بعد نقله ما فى الامتحان فالوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيد او غيره ليحصل به اى بالفصل النقصان فى التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزية لاستقلاله انتهى حاصله ان التزامهم الفصل فى جواز عطف المستقل الى غير المستقل ليحصل فى المعطوف المستقل نقصان يقابل مزية استقلاله لبعد حصل بالفصل حتى يساوى المعطوف والمعطوف عليه فى الناقصية فنقصان المعطوف عليه عدم استقلاله ونقصان المعطوف بعده عن متبوعه فحينئذ وجب فصله اما بتأكيده كما فى الصورة الاولى او بغيره كما فى الصورة الثانية ولكن للفصل بالتأكيد فائدة اخرى وهى اعلام بان ماظن انه جزء غير مستقل ليس فى محله لان ما رادفه مستقل ليس بجزء من شئ * فان قيل ان البدل من المتصل وعطف البيان منه والتأكيد كالمعطوف بالحروف فلم اشترط فى المعطوف ان يكون مفصولا ولم يشترط ذلك فى غيره حتى يجوز التأكيد والبدل والبيان بلا فصل * قلنا الفرق بينه وبين الثلاثة ان المعطوف مستقل لفظا ومعنى بخلاف الثلاثة فانها وان كانت مستقلا لفظا لكنها غير مستقل معنى لانه يجوز ترك الثلاثة فى افادة المقصود ولا يجوز ترك المعطوف كذا فى الشرح ﴿واذا عطف﴾ اى اذا اريد عطف شئ ﴿على المضمر المجرور اعيد الخافض﴾ اى وجب اعادة الجار الذى جر المعطوف عليه من حرف جر او اسم مضاف مثال الاول ﴿نحو مررت بك وبزيد﴾ ومثال الثانى قوله ﴿والمال بينى وبينك﴾ فان بزيد فى الاول اريد عطفه على المضمر المجرور الذى فى بك وقوله بينك اريد عطفه على الياء المتكلم المضاف اليه فى بينى فاعيد الباء فى الاول ولفظ بين فى الثانى وانما قال المضمر المجرور ولم يقل على المجرور فان العطف على المظهر المجرور جائز بلا اعادة الجار فيجوز ان يقول مررت بزيد وعمرو وان اعيد فى بعض المواضع لنكتة آخر وانما وجب اعادة الجار فيه لانه لما احتاج الجار فى وجوده الى الضمير المجرور واحتاج الضمير المجرور ايضا الى الجار فى وجوده لانه لا يتصور فيه وجوده منفصلا لانحصار الضمير المجرور على المتصل اتصل احدهما بالاخرى اشد الاتصال وكانا كواحد فتوهم العطف على بعض حروف الكلمة اشد توهم بخلاف الفعل مع مرفوعه المتصل فانه ليس فيه هذا

واذا عطف على الضمير المجرور) لان العطف على المظهر لا يشترط فيه شئ اعيد الخافض اى الجار فى المعطوف حرفا كان او اسما مضافا لكمال الاتصال فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ولم يكن له منفصل يؤكد به وفى الاستعارة مذلة والفصل فى المرفوع نائب عن التأكيد واذا لم يمكن الاصل لم يمكن البدل وايضا اذا عطف الضمير المجرور على مثله لا يعطف الا بالجار فاطرد وعند الكوفيين يجوز بلا اعادة ( نحو مررت بك وبزيد ) والجار فى المعطوف زائدة اما فى حكم العدم والجر بالاول بدليل ( والمال بينى وبينك ) اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد واما كسائر الحروف الزائدة والجر به كما فى كفى بالله وبين مضاف الى متعدد معنى لان الثانى زائدة فكان الاول مضاف اليهما اختاره الرضى

﴿ والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له ﴾ من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو يازيد والحارث وياعمرو وعبدالله ويا عبدالله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام وهولزوم اجتماع اداتى التعريف لم يوجد فى المعطوف وسبب بناء عمرو اعنى كونه منادى مفردا معرفة غير موجود فى عبدالله وسبب اعراب عبدالله لم يثبت فى زيد واذا كان المعطوف فى حكم المعطوف عليه لم يجز نحو مازيد قائما او بقائم ولا ذاهب عمرا لا برفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما اذ لو كان منصوبا عطفا على قائما اومجرورا عطفا على بقائم يلزم ان يكون خبرا عن زيد فيلزم ان يكون فيه ضميرله كما فى قائم ولم يوجد لان ضميره لعمرو فلم يجز الا عطف الجملة على الجملة هذا هوالمشهور وقال الفاضل العصام يجوز عطف ذاهب على محل قائم وعطف عمرو على زيد فيكون من قبيل عطف معمولى عامل على معمولى آخر وقال ايضا يمكن ان يجعل زيد قائم وعمرو قاعد من عطف مفردين على مفردين ﴿ ويجوز عطف

الاتصال فلذا يجوز العطف فيه مع الفصل بخلاف هذا فانه لايجوز عطفه بغير اعادة الخافض ولومع فصل • ثم اختلف البصريون والكوفيون فقال البصريون لايجوز بغير اعادة الخافض فى حالة الاختيار ويجوز فى حالة الاضطرار وقال الكوفيون يجوز فى الحالتين مستدلا بالاشعار ﴿والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما﴾ اى فى الحكم الذى ﴿يجب﴾ اى ذلك الحكم فى المعطوف عليه ﴿ويمتنع﴾ اى لايجوز ذلك الحكم وقوله ﴿له﴾ متعلق لاحد الفعلين على طريق التنازع والضمير المجرور راجع الى المعطوف عليه والمراد من قوله فيما يجب ويمتنع هى الاحوال التى يجب ان تعرض له اويمتنع عروضها له بالنظر الى الغير فقط اوبالنظر الى الغير والى نفسه مثلا اذا وقع المعطوف عليه صلة لموصول وكان المعطوف ايضا جملة يجب ان يوجد فى المعطوف عائد الى الموصول كما يجب ذلك فى المعطوف عليه مثلا اذا قلنا جاءنى الذى ضرب وقعد يجب ان يكون فى جملة قعد ضمير راجع الى الموصول ويمتنع عكسه وهو ان لا يوجد عائد فى المعطوف فى نحو جاءنى الذى ضرب وقعد عمرو لان سبب وجوب العائد فى المعطوف عليه كونه صلة وهذا السبب موجود فى المعطوف ايضا واما اذا كان سبب العروض لاحدهما غيرواقع للآخر فلايكون كذلك كما اذا قلنا يازيد وعطفنا عليه والحارث فان دخول لام التعريف ممتنع فى المعطوف عليه للزوم اجتماع آلتى التعريف وهذا السبب غيرموجود فى المعطوف لعدم حرف النداء فيه واذا عطف عليه وعمرو يكون ايضا مبنيا لوجود سبب البناء فيه ايضا واذا عطف عليه نحو عبدالله يكون منصوبا لعدم وجود سبب البناء فيه لكونه مضافا وكذا اذا قلنا مازيد قائما اوبقائم وعطفنا قولنا ولا ذاهبا عمرو على خبر ماالمشبهة بليس لايجوز فى لاذاهب الا الرفع على انه خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر فانه لو نصب على تقدير ان يكون معطوفا على قائما اوجر على تقدير ان يكون معطوفا على بقائم يكون ممتنعا لخلو المعطوف عن الضمير العائد الى اسم ما وهذا هوالمراد بهذا القول وليس المراد به ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه • مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لايجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس ولا عطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس وهذا ملخص ماذكره الشارح ﴿ويجوز عطف

شيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد ﴾ بل اشياء على معمولات عامل واحد ﴿ بالاتفاق ﴾ لانه باقامة العاطف مقامه والواحد يقومه مقام الواحد مختلفين فى الاعراب ﴿ نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ﴾ او متفقين نحو ظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلمت زيدا عمرا فاضلا وبكرا محمدا كريما ﴿ولايجوز﴾ عطفهما بحرف واحد ﴿على معمولى عاملين مختلفين﴾ فى المعمول اتفقا فى  العمل او اختلفا لان حرف العطف كالعامل ولايقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين كما فى ان زيدا يضرب عمرا وخالدا بكرا وان زيدا ضرب غلامه وعمرا اخوه وجوزه الاخفش اذا لم يقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور بغير لا المؤكد للنفى فلايجوز دخل زيد على عمرو وبكر خالد لوجود الفصل ويجوز زيد فى الدار والحجرة عمرو عنده لعدم الفصل قوله ﴿الا عند تقدم الجار على رأى﴾ وهو رأى الاكثر منهم الاعلم الشنتمرى ﴿نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو﴾ ونحو ان فى الدار زيدا والحجرة عمرو المراد به تقدم المجرور على المرفوع او المنصوب فى جانب المعطوف او المعطوف عليه وعدم الجار فى جانب المعطوف على ماس لان مورد السماع هكذا لا تقدم الجار على الرافع والناصب لانه يلزم ان لايجوز هذا المثال بل مثال المتن لان التقدم على العامل المعنوى لايتصور ويحتمل ان يكون المراد كون الجار متقدما على ماروى عن الكسائى والفراء والزجاج والاخفش فحينئذ يجوز المثالان ونحو فى الدار زيد وعمرو الحجرة ومنعه سيبويه مطلقا لما ذكرنا والفراء معه على مانقل ابن مالك عنه وهما يضمران الجار فى كل صورة يتوهم العطف على معمولى عاملين نحو قوله « ما كل سوداء تمرة ولابيضاء شحمة » اى

شيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد بالاتفاق نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا﴾ حيث عطف بحرف واحد وهو الواو كلمة بكر على زيد وكلمة خالدا على عمرا وهما معمولان لعامل واحد وهو ضرب وانما جاز هذا فانه قد سبق ان حرف العطف قائم مقام عامل وقيام الواحد مقام الواحد جائز عقلا ﴿ولايجوز﴾ اى لايجوز عطف شيئين بحرف واحد ﴿على معمولى عاملين مختلفين﴾ فانه يلزم منه ان يقوم الواحد مقام العاملين وقوله ﴿الا عند تقدم الجار﴾ استثناء مفرغ اى لايجوز ذلك فى كل وقت الا وقت كون العامل الجار مقدما على غيره وقوله ﴿على رأى﴾ خبر مبتدأ محذوف اى هذا الجواز كائن على رأى بعض وقوله ﴿نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو﴾ فان قوله والحجرة بالجر معطوف على الدار المجرور بفى وقوله عمرو بالرفع معطوف على زيد المرفوع بالعامل المعنوى وهذا عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى العاملين المختلفين وانما قال على رأى فان فى هذا اربعة اقوال على ما فى شرح التسهيل احدها عدم الجواز الا اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف سواء كان المجرور مقدما نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو اومؤخرا كما فى نحو فى الدار زيد وعمرو والحجرة اوانفصل المعطوف من العاطف بلا نحو ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو ونحو مازيد بقائم ولاقاعد عمرو والثانى انه يجوز مطلقا وهو الذى نسبه ابن الحاجب الى الفراء والفارسى الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور فى المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم التشترى وابن الحاجب والرابع

ولا كل بيضاء وانما جوزه الاكثر بشرط الضابطة المذكورة قياسا على مورد السماع كالمذكورة وقول آخر

أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا

اذالعطف على معمولى عاملين خلاف الاصل فاطرد فى مورد سماعه لافى غيره كذافى الرضى (الثالث) من الخمسة (التأكيد) قال فى الصحاح ﴿ ٢٣٠ ﴾ الافصح التوكيد والتأكيد والتوكيد التقرير ولما كفى تصوره بما يطلق عليه لفظ التأكيد فى تقسيمه ترك تعريفه مع ان معناه اللغوى ينبئ عن تعريفه وشرع فى تقسيمه فقال (وهو قسمان لفظى) سمى به لانه يقرر اللفظ كما يقرر المعنى والمعنوى يقرر المعنى فقط فسمى ذا معنويا وذاك لفظيا فرقا بينهما (وهو تكرير اللفظ الاول) بمعنى مكرره امابعينه او بموازنه مع اتفاق فى الآخر المقصود به تزيين الكلام (او مرادفه) كائنا (فى المضمر المتصل) ولا يخفى ما فى عبارة المصنف من المسامحة لان التكرير ليس التأكيد الاصطلاحى الذى هو التابع ولذا فسرناه بالمكرر فاختل عطف المرادف لان الظاهر عطفه على المضاف اليه وهو ظاهر الفساد ولايمكن ان يراد به المؤكد بفتح الكاف الذى هو الضمير المتصل لاضافته الى ضمير اللفظ الاول فهو امامرفوع معطوف على التكرير والضمير رجع الى اللفظ الاول اومجرور معطوف على المضاف اليه فيكون من قبيل « علفتها تبنا وماء باردا » اى اوذكر مرادفه على ان يراد بالمصدر معناه المصدرى على المسامحة او المجاز اوالمضاف مقدر (ويجرى) اى التكرير مطلقا اى سواء كان من التأكيد اللفظى من المعمول او لم يكن فيصح قوله (فى الالفاظ كلها) على عمومها اسماء او افعالا اوحروفا مفردات اومركبات اويجرى التأكيد اللفظى من المعمول فيخص الالفاظ بالاسماء اى بالاسماء كلها لافى بعض

المنع مطلقاوهو مذهب سيبويه والجمهور وقالوافى المثال المذكور ان الحجرة ليس جره لكونه معطوفا على فى الدار بل هو مجرور بمضاف محذوف اوبحرف مقدر يدل عليه ماقبل العاطف ﴿والثالث﴾ اى الثالث من الخمسة ﴿التأكيد﴾ بهمزة ساكنة من اكديؤكد وفى مختار الصحاح ان الافصح التوكيد بالواو ومعناهما التقرير فى اللغة ﴿وهو﴾ اى التأكيد الذى يقال له فى الاصطلاح مايقرر المتبوع ﴿قسمان لفظى﴾ اى احدهما لفظى اى يقرر لفظ المتبوع كما يقرر معناه ﴿وهو﴾ اى التأكيد اللفظى ﴿تكرير اللفظ الاول﴾ اى لفظ المتبوع وذلك امابتكرير عين الاول نحو زيد زيد اوبتكرير موازن الاول نحو حسن بسن ولكن شرط فى الاخير موافقة الحرف الاخير وقوله ﴿اومرادفه﴾ تقسيم للمحدود وهو امامرفوع معطوف على تكرير اومجرور معطوف على اللفظ والمعنى على الاول ان التأكيد اللفظى نوعان احدهما مكرر اللفظ الاول والثانى مرادف اللفظ الاول وعلى الثانى ان احدهما تكرير اللفظ الاول والثانى ذكر مرادف اللفظ الاول وقوله ﴿فى الضمير المتصل﴾ ظرف مستقر صفة للمرادف اى المرادف الواقع فى الضمير المتصل نحو ضربت انا وزيد فان لفظ انا ليس بمكرر اللفظ الاول بل مرادفه لكونهما موضوعين للمتكلم وحده ﴿ويجرى﴾ اى يقع التأكيد اللفظى ﴿فى الالفاظ كلها﴾ يعنى سواء كان اسما مفردا اوفعلا اوحرفا اومركبات لكن المراد ههنا هو الاسم المفرد المكرر لان التأكيد الاصطلاحى لايطلق الاعليه بان يكون الضمير المستتر فى قوله يجرى راجعا الى مطلق التكرير لا الى التكرير الخاص الذى هو التأكيد الاصطلاحى اوبان يراد بالالفاظ نوع الاسماء مجازا بقرينة كون التأكيد المذكور من المفردات كذا ذكره فى الشرح جوابا عن اعتراض المصنف لابن

كالمعنوى ولكن لايساعده التمثيل (نحو جاءنى زيد زيد) اوحسن بسن لفظ مهمل والمقصود تزيين الكلام (وضربت انت وضرب ضرب زيد) وضرب الثانى غيرعامل ونحو نعم نعم اولا لافى جواب هل عندك زيد (وزيد قائم زيد قائم) وضرب زيد ضرب زيد وزيد فى الدار فى الدار اوفى الدار غلامه فى الدار غلامه وزيد ان تعطه يشكرك ان تعطه يشكرك وقد تدخل الفاء وثم على التأكيد اللفظى (ومعنوى هو مخصوص بالمعارف) من الاسماء اى لايكون متبوعه الا المعرفة ولايجرى كاللفظى فى الالفاظ كلها اريد بها العموم اوالخصوص باتفاق البصريين وقال الفاضل العصام والاظهر جواز صمت شهرا كله للحاجة الى تأكيد هذا المنكر كالمعرفة والكوفيين جوزوا تأكيد النكرة بما عدا النفس والعين اذا كانت معلومة القدر نحو درهم ودينار ويوم وليلة بخلاف رجال ودراهم (وهو) اى التأكيد المعنوى (نفسه ﴿ ٢٣١ ﴾ وعينه) بمعنى ذاته وقد يزاد فيهما الباء فيقال جاءنى زيد بنفسه وبعينه فلايكونان بهذا المعنى الا تأكيدا ويتصرف فيهما افراد اوجمع قلة فى التثنية والجمعين هو الاولى وفى الضمير فيفرد للمفرد ويثنى للتثنية ويجمع للجمعين تقول جاءنى زيد نفسه والزيدان انفسهما على المختار كما فى قوله تعالى فقد صغت قلوبكما لكراهتهم اجتماع مثنيين متحدين معنى او الاول جزأ من الثانى مضاف احدهما الى الآخر ونفسها على ما حكاه ابن كيسان عن بعض العرب والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان انفسهما اونفسهما والهندات انفسهن ويتصرف فى العين مثلهما (وكلاهما) للمثنى المذكر (وكلتاهما) للمؤنث ويؤكد بهما المثنى غالبا وقد يؤكد متعدد غيرمثنى اتحد عاملهما معنى نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما ولا تقول توقف زيد وذهب عمرو كلاهما وقد يؤكد المذكر والمؤنث بكليهما (وكله) يؤكد به الواحد مذكرا اومؤنثا والجمع اذا صح افتراق اجزائهما بالنسبة الى مانسب اليهما باختلاف الضمير فردا اوجمعا وتذكيرا اوتأنيثا تقول قرأت القرآن كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجوار كلهن (واجمع واكتع وابتع وابصع) بالصاد المهملة اوالمعجمة يؤكد بها واحد وجمع يصح افتراق اجزائهما باعتبار نسبة الكلام باختلاف الصيغ تقول اخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء اوجاءنى القوم اجمعون وجاءتنى النساء جمع ويجوز اجراء الجموع غير المذكر السالم مجرى المؤنث فى كله واجمع واخواته فتقول مررت بالرجال او بالنسوة اوبالقصور او بالزينبات او

الحاجب فقوله ﴿نحو جاءنى زيد زيد﴾ مثال للتأكيد اللفظى الذى هو المراد ههنا ﴿وضربت انت﴾ مثال للتأكيد اللفظى الذى هو مرادف اللفظ الاول ﴿وضرب ضرب زيد﴾ مثال للفعل الذى يكون مكررا ويقال له التأكيد لكن لااصطلاحا ويقال التأكيد ايضا للحرف المكرر نحو لا لا اونعم نعم فى جواب اقام زيد ﴿وزيد قائم زيد قائم﴾ مثال للجملة المكررة التى يقال لها التأكيد ايضا ولكن لايطلق التأكيد الاصطلاحى الاعلى المثالين الاولين وقوله ﴿ومعنوى﴾ معطوف على قوله لفظى اى القسم الثانى منه معنوى اى يقرر معنى المتبوع فقط ﴿هو﴾ اى التأكيد المعنوى ﴿مخصوص بالمعارف﴾ يعنى انه لايجرى فى كل الالفاظ كاللفظى بل هو مختص بالاسماء التى تكون معرفة اما بالاضافة اوبغيرها ولايجرى فى الاسماء النكرات باتفاق البصريين واما الكوفيون فيجوزون تأكيد النكرة بماعدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لانحو رجال ودراهم لانهما ليسا بمعلوم المقدار ﴿وهو﴾ اى الاسم الذى يكون تأكيدا معنويا ﴿نفسه وعينه﴾ اى لفظهما وهما بمعنى ذاته ﴿وكلاهما﴾ اى لفظ كلاهما للمذكر ﴿وكلتاهما﴾ اى ولفظ كلتاهما للمؤنث ﴿وكله﴾ اى ولفظ كله ﴿واجمع واكتع وابتع وابصع﴾ بالصاد المهملة او بالضاد المعجمة

بالدور كلها جمعاء لتأويلها بالجماعة ومجرى جمع المؤنث الا فى الجمع المذكر المكسر العاقل خلافا للاندلسى نحو بالزينبات اوالقصور او الدور كلهن جمع ولاتقول بالرجال كلهن جمع بل كلهم اجمعين واكتع وابتع وابصع مثل اجمع فى جميع ماذكر وجوز الكوفيون تثنية المذكر والمؤنث تقول اجمعان وجمعاوان وكذا اخواته لكنه غيرمسموع (وهذه الثلاثة اتباع ❊ ٢٣٢ ❊ لاجمع) جمع تبع كفرس وافراس لا تابع فانه اختلف فى ان فاعلا يجمع على افعال فى القاموس تبع محركة بمعنى تابع ويجمع على اتباع لاجمع لان لها معنى يقرب من معنى اجمع على ماقيل ان اكتع من حول كتع بمعنى نام وابصع من بصع العرق بمعنى سال وابضع من بضع بمعنى روى وابتع بمعنى البتع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزه وقيل لا معنى لها فيكون مثل حسن بسن (ولاتتقدم) هذه الثلاثة (عليه) اى على اجمع لان اجمع صريح فى الدلالة على معنى الجمعية بخلافها كماسبق (ولاتذكر) هذه الثلاثة (بدونه) لمثل ماذكر فى الصحيح وقيل تذكر ولاخلاف فى جواز ذكر جمع بدون اخواته كما فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وبدون كل وذكر كل بدون النفس والعين وفى جواز ذكر كل من النفس والعين بدون الآخر قوله (فى الفصيح) من الكلام لا يبعد ان يكون قيدا فى جملتى عدم التقدم وعدم الذكر وهاتان الجملتان تفسير لتبعيتها الاجمع وفى الرضى ولاخلاف انه لايجوز تأخير اجمع عن احدى اخواته والمشهور انه اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم يؤتى باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولواريد الجمع بين الفاظ التأكيد المعنوى يقدم النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم وثم

❊وهذه الثلاثة❊ وهى اكتع وابتع وابصع ❊اتباع لاجمع❊ اى للفظ اجمع ❊ولاتتقدم❊ اى هذه الثلاثة ❊عليه❊ اى على اجمع اذا استعملت معه ❊ولاتذكر❊ اى تستعمل هذه الثلثة ❊ بدونه ❊ اى بغير ذكر اجمع ❊فى الفصيح❊ اى فى الاستعمال الفصيح واما فى غير الفصيح فتذكر بدونه امانفسه وعينه فيؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث واختلافهما باختلاف صيغتهما وضميرهما فتقول فى المفرد المذكر جاءنى زيد نفسه وفى المفرد المؤنث جائتنى هند نفسها وفى تثنية المذكر جاءنى الزيدان انفسهما وفى تثنية المؤنث جائتنى الهندان انفسهما وفى جمع المذكر جاءنى الزيدون انفسهم وفى جمع المؤنث جائتنى الهندات انفسهن وقس عليه عينه • ومن خواصهما جواز جرهما بالباء الزائدة تقول جاءنى زيد بنفسه وبعينه واما كلاهما وكلتاهما يؤكد بهما المثنى نحو جاءنى الرجلان كلاهما اوجائتنى المرأتان كلتاهما لكون معناهما مثنى واما لفظهما فمفرد تقول كلاهما قائم واما كله فيؤكد به الواحد والجمع مطلقا ويختلف باختلاف الضمير المضاف اليه فتقول قرأت الكتاب كله وقرأت الصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجوارى كلهن واما اجمع فيؤكد به الواحد والجمع باختلاف الصيغ تقول اخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءنى القوم اجمعون وجائتنى النساء جمع وكذا اكتع وابتع وابصع وهن بمعنى اجمع ولايؤكد بلفظ كل واجمع الا مايفترق اجزاؤه حسا نحو اخذت المال كله او اجمع اوحكما نحو اشتريت الجارية كلها اوجمعاء لان الكلية والاجتماع لايتصور ان الا فى ذى اجزاء يصح افتراقهما حتى تكون فائدة فى التأكيد بهما • واعلم ان قوله ولايتقدم وقع فى نسخ الكافية بالفاء فتكون تفسيرية اى تفسير المعنى الاتباع لان تابع الشئ من شانه ان لايتقدم على متبوعه فلا اشكال فيه واما فى هذا

(واذا اكد الضمير المرفوع المتصل) البارز اوالمستكن (بالنفس والعين) اى باحدهما اوكليهما (اكد اولا بمنفصل) ليخرج المؤكد عن كونه كالجزء ويبرز فى صورة الاستقلال فلا يكون تأكيده بمنزلة تأكيد جزء الكلمة وقيل لدفع الالتباس بالفاعل (نحو ضرب زيد هو نفسه ❊ ٢٣٣ ❊ اوعينه ضربت انت ونفسك) اوعينك وضربت انا نفسى او عينى اعلم ان فائدة التأكيد اللفظى غالبا دفع توهم السامع ان المتكلم غلط اوتجوز كما اذا قلت جاءنى زيد يجوز ان يتوهم السامع انك اردت ان تقول جاءنى عمرو فغلطت فقلت زيدا وان مرادك جاءنى خبر زيد اوغلامه فتجوزت فدفعته بتكريره فكذا فائدة المعنوى فى النفس والعين دفع توهم التجوز وفيما عداهما من الالفاظ المعنوى دفع توهم السامع مع عدم شمول المؤكد للمراد من الاجزاء كما اذا قلت قرأت القرآن يتوهم السامع انك قرأت بعضه فدفعته بقولك كله او اجمع وقس على هذا قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون كلاهما يفيد شمول السجود لافراد الملائكة فاجمعون تأكيد على التأكيد هذا مانص عليه الرضى وقال المبرد والزجاج ان الاول يفيد الشمول والثانى الاجتماع على السجود فى زمان واحد لانه من الجمع كانه قيل ماترك واحد منهم السجود وسجدوا مجتمعين (والرابع) من الخمسة (البدل وهو) فى اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشئ والمناسبة ظاهرة وفى الاصطلاح (المقصود) اى التابع الذى قصد النسبة اليه نحو جاءنى زيد اخوك ونسبته الى الغير نحو ضيفى زيد اخوك (بالنسبة) الكائنة فى الكلام خرج ماعدا العطف بالحروف

الكتاب وقع بالواو فيلزم فيه ان يوجه بتوجيه ولذا قال الشارح فقوله ولاتتقدم عليه ولاتذكر بدونه معطوف على قوله وهذه الثلاثة اتباع على ان يكون عطف تفسير وبيان لمعنى الاتباع فيكون جملة لاتتقدم ناظرا الى تفسير الاتباع وجملة ولاتذكر ناظرا الى بيانه والله اعلم ❊واذا اكد المضمر المرفوع المتصل❊ اى اذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان متصلا بارزا اومستكنا ❊بالنفس والعين❊ اى بلفظ نفسه اوبلفظ عينه ❊اكد اولا بمنفصل نحو زيد ضرب هو نفسه اوعينه❊ فان نفسه فى هذا المثال وقع تأكيدا معنويا للضمير المرفوع المتصل المستتر تحت ضرب والراجع الى زيد فاكد اولا بالضمير المنفصل الذى هو هو ومثال البارز نحو ضربت انت نفسك اوعينك وانما وجب ذلك لانه اذا قيل فى صورة المستتر زيد ضرب نفسه يتوهم ان نفسه فاعل ظاهر له ويلتبس به ولدفع هذا اللبس اكد اولا بمنفصل واما فى صورة البارز فلا التباس فيه فان نفسه فى نحو ضربت نفسه لايحتمل كونه فاعلا مع ظهور الضمير لكنه حمل صورة البارز على صورة المستتر واما تأكيد المرفوع المتصل باجمع وكل فلايحتاج ذلك الى التأكيد بالمنفصل لانه لاالتباس فيه لكون هذين اللفظين موضوعين معينين للتأكيد ولايحتملان غيره حتى يلتبسا بالفاعل بخلاف نفسه وعينه وكذا لايتصور الالتباس فى نفسه وعينه فانهما اذا كانا بمعنى ذاته لايكونان الا تأكيدين كذا نقل عن الفاضل العصام واجاب عنه الشارح بان الالتباس ليس فى انهما تأكيدان اوفاعلان بعد تعينهما فى ذلك المعنى بل لالتباس فى انهما هل كانا معينين فى ذلك المعنى فتعينا للتأكيد اولم يكونا معينين فيه حتى يلتبسا بالفاعل لكونهما فى غير معناه وانما خص ذلك بالمرفوع المتصل فانهما اذا كانا تأكيدين للضمير المنصوب نحو ضربتك نفسك اوللضمير المجرور نحو مررت بك نفسك فلا التباس فيه ولاوجه لحملهما ايضا لعدم كونهما مرفوعا متصلا ❊والرابع❊ اى والتابع الرابع من التوابع الخمسة ❊البدل وهو❊ فى اللغة الخلف عن الشئ يقال زيد بدل من عمرو اى خلف منه وفى الاصطلاح ❊المقصود بالنسبة❊ اى

(دونه) اى المتبوع حال من ضمير المستكن فى المقصود اى مجاوزا ذلك التابع المتبوع فى كونه مقصودا بسبب نسبته فى الكلام بان يكون ذكر المتبوع توطئة وتمهيدا لذكر التابع فيلزم ان يكون مقصودا لاجل ذكر التابع لمصلحة الاجمال والتفصيل لان ﴿٢٣٤﴾ فى ذكر الشئ اولا مجملا ثم تفصيله تقريرا فى الذهن لانه وقوع بعد الطلب فخرج العطف لان المتبوع ايضا فيه مقصود واورد الرضى العطف ببل لان المتبوع فيه غير مقصود واجيب بانه يقع قصدا ثم يعرض عنه ويقصد الى التابع فكانا مقصودين على سبيل التعاقب بخلاف البدل وفيه ان بدل الغلط ثلاثة اقسام قسم تقصد فيه الى المبدل منه عمدا ثم توهم انه مما سبق به لسانك وانك غالط فيه وتقصد فيه الى المبدل ويسمى هذا بدل بدء وشرطه الترقى من الادنى الى الاعلى وكثيرا مايستعمله البلغاء نحو فلان بدر شمس وقسم تقصد الى المبدل منه لنسيانك المقصود الذى هو البدل ثم تتدارك بالبدل وقسم كما اذا اردت ان تقول حمارك فسبق على لسانك رجل تتدارك به سبق لسانك الى المبدل منه فالقسمان الاولان كالعطف ببل فى كون متبوعه مقصودا معه بالنسبة على سبيل التعاقب (واقسامه) اى البدل (اربعة) بالاستقراء (بدل الكل من الكل) وهو المبدل منه اى بدل هو كل المبدل منه (ان صدقا) اى البدل والمبدل منه (على شئ واحد) بان يكون ماصدق عليه احدهما شيأ صدق عليه الآخر (نحو جاءنى زيد اخوك) ان كان زيد والاخ المضاف الى المخاطب شخصا واحدا ونحو اعبد ربك اله العالمين (وبدل البعض من الكل) اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فى هذين

الاسم الذى يكون مقصودا بنسبة الشئ الذى نسب الى المتبوع بحيث لولم يقصد ذلك لم يذكر المتبوع ولم ينسب اليه شئ وقوله ﴿دونه﴾ ظرف مستقر حال من الضمير المستتر فى المقصود والضمير المجرور راجع الى المتبوع فقوله بالنسبة شامل لجميع التوابع وقوله دونه اى مجاوزا ذلك الاسم الذى قصد يخرج ماعدا المعطوف بحرف الاضراب فان المقصود فى باقى التوابع هو المتبوع والتابع وقوله دونه خص المقصود بالتابع بشرط كون المتبوع غير مقصود منه واما المعطوف بحرف الاضراب فلا فرق بينه وبين بدل الغلط المعتبر عند الفصحاء الا فى وجه التدارك يعنى انهم لما تداركوا فى توجيه الدفع لغلطهم عزموا الى طريق العطف ببل فانهم قالوا بدل الغلط ثلاثة اقسام ذكر المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل بدء نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولايقع الاخيران فى كلام الفصحاء وان وقع فى كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل كذا نقله الشارح عن الامتحان ثم قال نقلا عنه ايضا فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا يعنى داخلا فى نوع العطف والاوساط لا اى لا يزيدون بل فيصير بدل غلط انتهى ﴿واقسامه﴾ اى اقسام البدل ﴿اربعة﴾ اى بالاستقراء وقوله ﴿بدل الكل﴾ بالرفع خبر لمبتدأ محذوف واضافة البدل الى الكل بيانية اى القسم الاول بدل هو الكل ﴿من الكل﴾ وهو المبدل منه وقوله ﴿ان صدقا على واحد﴾ جملة شرطية حذف جزاؤه بقرينة ماسبق اى ان صدق البدل والمبدل منه على شئ واحد فهو بدل الكل ﴿من الكل نحو جاءنى زيد اخوك﴾ فان زيدا واخوك صدقا على شخص واحد. والمعتبر فى بدل الكل اصطلاحا صدقهما على معنى واحد سواء لم يكونا مترادفين او متساويين كما فى هذا المثال اوكانا مترادفين نحو جاءنى انسان بشر او متساويين نحو جاءنى انسان ناطق ﴿وبدل البعض من الكل﴾ اى والقسم الثانى منه بدل هو البعض

بيانية (ان كان) مدلول البدل (جزء) مدلول (المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه) ونحو ابغض الناس من عصى الله تعالى منه (وبدل الاشتمال) اى بدل بسبب اشتمال احدهما على الآخر غالبا فالاضافة لادنى ملابسة (ان كان بينهما) اى بين البدل والمبدل منه (تعلق) واتصال ﴿٢٣٥﴾ معنوى كائن (بغيرهما) اى كون البدل كل المبدل منه وكونه جزءه فيه ايماء الى ان اشتمال احدهما على الآخر ليس بشرط بل يكفى التعلق فيشتمل نحو اعجبنى زيد حماره كائن (بحيث تنتظر النفس) اى نفس السامع (بعد ذكر الاول) وهو المبدل منه اى يكون ذلك الانتظار بسبب ذكر الاول لكونه داعيا على الثانية اجمالا لكون النسبة اليه غير صحيحة معنى (وتتشوق الى الثانى) اى النفس الى ذكر الثانى وهو البدل فيكون اجمال وتفصيل مقصودان من الابدال فخرج المثال المذكورة لان التعلق بينهما ليس بهذه المشابهة فهو من بدل الغلط (نحو سلب زيد ثوبه) فانه متى قيل سلب زيد تنتظر نفس السامع الى شئ يصح اسناد السلب اليه من متعلقات زيد من الجلد والثوب وغيرهما وكذا مثل احفظ الله تعالى حقه وتصبب الفرسى عرقه (وبدل الغلط) اى بدل بسبب غلط المتكلم (ان كان ذكر المبدل منه غلطا) صريحا لسبق اللسان والغلط فيه حكمى اوالنسيان (نحو رأيت رجلا حمارا) او حماره وهو المتبادر الشايع عند اطلاقه ولذا خص البيان وبه قال (ولايقع) اى بدل الغلط (فى كلام الفصحاء بل يوردونه بل) لان الفصحاء يتداركون الغلط فيه بالعطف ببل

من الكل ﴿ان كان﴾ اى مدلول البدل ﴿جزء المبدل منه﴾ اى جزء من مدلول المبدل منه فى الخارج كما كان جزأ فى الذهن ﴿نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال﴾ اى والثالث منه بدل الاشتمال اى بدل يكون سببه فى الغالب اشتمال احدهما للآخر وان كان فى بعض الاستعمال يكون شيأ آخر وهذا كاف فى وجه التسمية ﴿ان كان بينهما﴾ اى بين الاسم البدل وبين المبدل منه ﴿تعلق بغيرهما﴾ اى بغير الكلية والجزئية ﴿بحيث تنتظر النفس﴾ اى نفس السامع ﴿بعد ذكر الاول﴾ اى بعد ذكر المبدل منه وقوله ﴿وتتشوق الى الثانى﴾ وهو البدل وانما قال وتتشوق بالتأنيث لان المستتر تحته راجع الى النفس وقد عرفت ان المسند الى ضمير المؤنث يجب تأنيثه واما اذا اسند الى الظاهر المؤنث الغير الحقيقى فيستوى تذكيره وتأنيثه كما كان فى تنتظر ولعل هذا من عطف الخاص على العام لان كل تشوق انتظار ولاعكس والله اعلم ﴿نحو سلب زيد ثوبه﴾ فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر الشئ الذى سلب عنه فانه لايحمل على انه سلب ذاته بل يحمل على مايحيط به من جلده اوثوبه وغيرهما مما يحويه وقوله بحيث ينتظر الخ اشارة الى انه لايكفيه مطلق الملابسة بل يشترط فيه انتظار السامع وتشوقه الى ذكر الثانى فان قوله جاءنى زيد غلامه ليس ببدل اشتمال مع ان بينهما ملابسة بالمالكية والمملوكية فان النفس لاتنتظر الى ذكر غلامه بعد ذكر جاءنى زيد بل هو بدل الغلط ﴿وبدل الغلط﴾ اى والرابع بدل الغلط واضافة البدل الى الغلط من قبيل اضافة المسبب الى السبب اى بدل يكون سببه غلط المتكلم ﴿ان كان ذكر المبدل منه غلطا نحو رأيت رجلا حمارا ولايقع﴾ اى بدل الغلط ﴿فى كلام الفصحاء بل يوردونه بل﴾ اى لايقع قصدا وان وقع نسيانا يوردونه بلفظ بل الاضرابية على طريق العطف ومما نسبه به الشارح ان الضمير المستتر فى لايقع ان كان راجعا الى بدل الغلط مطلقا اى سواء كان قصدا للايهام اونسيانا اوغلطا صريحا فلايصح الحكم بانه لاشئ منه غير

بخلاف غيرهم فانهم يبقون على البدل واماقسمه الذى يشترط فيه الترقى المسمى ببدل بدء فانه يقع فى كلامهم
ولما كان هذا نادرا فى الاستعمال لم يتعرض له ولايذهب عليك ان مااشتهر من ان ذكر المبدل منه يقع توطئة
لذكر البدل انما هو فى غير بدل الغلط وانه يجرى فى الالفاظ كلهـا مثل التأكيد اللفظى فيقال قام جاء زيد
وزيد من فى الدار لان تدارك ﴿ ٢٣٦ ﴾ سبق اللسـان لايختص بقسم دون قسم قوله ( ويجب وصف
النكرة ) المحضة المبدلة ( من
المعرفة ) يدل على ان المطابقة
بينهما تعريفا وتنكيرا غير لازمة
مثل جاءنى بكر غلام زيد ( بدل
الكل ) فلا منع عن نحو مررت
بزيد حمار واما بدل البعض وبدل
الاشتمال فلابد فيهما من ضمير
المبدل منه فيتخصصان به لامحـالة
وانما وجب فى بدل الكل ليكون
كالجابر لنقصـان النكارة ولئلا
يكون المقصد انقص من غيره من كل
وجه وقيل لايجب بل يجوز عند
ابى على اذا اشتمل البدل النكرة
على زيادة اما بحسب مفهومه او
بعارض نحو لزيد الرجوع قهقرى
اى رجوع الخلف قال الرضى
والحق مع ابى على ولو عمم الوصف
اللفظى والمعنوى اتحد قول الجمهور
مع ابى على ( نحو قوله تعالى
بالنـاصية ناصية كاذبة ولا يبدل
الاسم الظاهر من المضمر بدل
الكل من الكل الا من المضمر
الغـائب ) لان ضمير المتكلم
المخاطب اعرف المعارف فابدال
الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلولى البدل والمبدل منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لايجوز ان يكون انقص
وهذه العلة وان اقتضت عدم جواز الابدال من المضمر مطلقا لان الضمائر كلها اعرف الاانه سوغ كونه مثلهما
(نحو ضربته زيدا) وسمع الاخفش «مررت بى المسكين وعليك الكريم المعول» ولذلك اطرد الجواز فى الضمائر

واقع فى كلام الفصحاء لانه يقع بعضه كما عرفت من اقسامه وان كان راجعا
الى البدل الغلط صريحا فيصح قوله انه لايقع فانه غير واقع فى كلامهم
لكن يبقى حينئذ القسم الذى يقع قصدا للايهام ثم قال فالوجه ان يختار عبارة
البيضاوى اى فى متن الامتحان فانه قال والافبدل غلط يعنى انه ان لم يكن بدل
الكل ولا بدل البعض ولا بدل الاشتمال فهو بدل الغلط سواء وقع فى كلامهم
اولا فمعنى بدل الغلط عنده ماليس ببدل الكل ولا ببدل البعض ولا ببدل الاشتمال
﴿ ويجب وصف النكرة ﴾ واضافة الوصف من قبيل اضافة المصـدر الى
مفعوله وقوله ﴿ من المعرفة ﴾ متعلق بالمبدلة وهو صـفة النكرة وقوله
﴿ بدل الكل ﴾ بالنصب مفعول مطلق لبيان النوع يعنى اذا اريد ان يجعل
النكرة المحضة بدلا من المعرفة بدل الكل من اقسام البدل يجب توصيف تلك
النكرة بصفة ﴿ نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ﴾ فان ناصية فى هذه
الآية وصف بكاذبة لوقوعه بدلا من الناصية المعرفة وفى هذا اشارة الى انه
لايلزم مطابقة البدل للمبدل منه فى التعريف والتنكير كما فى النعت وانما وجب
ذلك لان البدل لما كان مقصودا بالنسبة كان حقه ان يكون اشرف من المبدل
منه فيكون نكارته اخس من المبدل منه المعرفة فحينئذ وجب ان يوصف حتى
يكون نكرة مخصصة ليكون جابرا لما فيه من النكارة المحضة وانما اختص
هذا ببدل الكل لان غيره من بدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط ليس له
الاتحاد مع المبدل منه فلا يضر تغاير البدل فى التعريف والتنكير للمبدل منه
﴿ ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل ﴾ يعنى انه لايجوز ان يجعل الاسم
الظاهر فى قسم بدل الكل بدلا من الضمير ﴿ الا من الغائب ﴾ اى لايجوز هذا
من ضمير الا من ضمير الغائب فانه يجوز ان يجعل الظاهر بدلا منه ﴿ نحو
ضربته زيدا ﴾ فان زيدا اسم ظاهر جعل بدلا من الضمير الغائب فى ضربته
وانما لم يجز ذلك فى ضمير المتكلم والمخاطب فانهما اقوى من الاسم الظاهر

كلها واما بدل البعض والاشتمال والغلط فيجوز فيها ابدال الظاهر من المضمر أى مضمر كان لتغاير معناها
نحو اشـتريتك نصفك واعجبتك فهمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار ( والنوع الخامس ) من الانواع
الخمسة (عطف البيان وهو تابع جئ به لايضاح متبوعه) ولا ﴿ ٢٣٧ ﴾ يلزم منه ان يكون التابع اوضح
من المتبوع لامكان حصـول
الايضاح من اجتماعهما كما اذا كان
شخصان مكنيا كل بابى عمرو
واشخاص كثيرة اسمهم زيد و
واحد منهم كنيته ابو عمرو فقلت
جاءنى ابو عمرو زيد حصـل
الايضاح ( ولا يدل ) عطف
على جئ ( على معنى ) حاصل
( فيه ) اى فى متبوعه خرج به
الصفة الموضحة قال الفـاضل
العصام فلا يجعل مايحتمل كونه
صفة عطف بيان وجعل صاحب
الكشاف فائدة عطف البيان فى
قوله تعالى جعل الله كعبة البيت
الحرام المدح ( نحو اقسم بالله
ابو حفص عمر ) ابو حفص كنية
عمر ابن الخطاب وعمر بيان له وتمامه
« ما مسـها من نقب ولا دبر
اغفرله اللهم ان كان فجر
وقصته معروفة (ومجموع ماذكرنا
من المعمولات ثلاثون ) فذلكة
ماذكر من المعمول بالاصالة والمعمول
بالتبعيـة ان احكمت احكمت
﴿ البـاب الثالث ﴾ من
الابواب الثلاثة اللاتى للرسـالة
مجموعها ( فى الاعراب وهو ) فى اللغة اما من اعرب بمعنى اوضح ايضـاح المعانى بعضها مامن بعض او
من عربت معدته اى فسدت والهمزة لازالة الفساد لازالة فساد التباس بعضها البعض وفى الاصطلاح (شئ)
حركة او حرفا اوحذفا ( جاء من ) قبل ( العامل ) بسبب تعلقه بالمعمول ويجئ واحد من المعانى

فيلزم ان يكون المبدل منه الغير المقصود اقوى من البدل المقصود واما ضمير
الغائب فانه مساو للاسم الظاهر فلايلزم فيه ذلك المحذور وانما خص هذا
ببدل الكل ايضا لان هذا المحذور واقع فيه دون غيره من الابدال لاتحاد
مدلوله مع مدلول المبدل منه واما غيره فلتغاير مدلوليها لايضر فيه الاخسية
فيجوز ان يقال اشتريتك نصفك فى بدل البعض واعجبتنى علمك فى بدل
الاشتمال وضربته الحمار فى بدل الغلط ﴿ والخامس ﴾ اى والخامس من التوابع
الخمسة ﴿ عطف البيان وهو تابع ﴾ وقوله ﴿ جئ ﴾ فعل مجهول وقوله ﴿ به ﴾
نائب فاعله والضمير المجرور راجع الى التابع قوله ﴿ لايضاح متبوعه ﴾
متعلق بجئ اى المقصود من اتيانه وذكره تحصيل الايضاح فى متبوعه وقد
خرج بهذا القيد التوابع الاربعة ودخلت فيه الصفة الكاشفة فانها جئ بها
ايضا لايضاح متبوعها وقد خرجت بقوله ﴿ ولا يدل على معنى فى متبوعه ﴾
فان المقصود من الصفة الكاشفة هو الدلالة على معنى فى متبوعه مع الايضاح
وليس هذا فى عطف البيـان ﴿ نحو اقسم بالله ﴾ اى نحو قول اعرابى قال فى
حق امير المؤمنين عمر رضى الله عنه قوله ﴿ ابو حفص ﴾ فاعل اقسم وهو
كنيته رضى الله عنه وقوله ﴿ عمر ﴾ بالرفع عطف بيـان لابى حفص جئ به
لايضاح المراد من ابى حفص والايضاح المذكور قد يحصل من التابع وقد
يحصل من مجموعى التابع والمتبوع فحينئذ لايلزم ان يكون التابع اوضح من
المتبوع ﴿ فمجموع ما ذكرنا من المعمولات ﴾ اى من المعمول بالاصالة ومن
المعمول بالتبعية ﴿ ثلاثون ﴾ والفاء فيه فذلكة وهو اجمال بعد التفصيل

## الباب الثالث

اى من الابواب الثـلاثة التى هى اجزاء الرسـالة ﴿ فى الاعراب ﴾
اصله مصدر من اعرب يعرب ومعنـاه الايضاح يقال اعربته اى اوضحته
وهمزته للتعدية او الصيرورة والمعرب اسم مكان فانه صفة لاسم يوجد فيه
الاعراب فيكون محل ايضاح ﴿ وهو ﴾ فى الاصطلاح ﴿ شئ جاء من العامل ﴾

عليه او بسبب المشابهة التامة على مابين فى بحث العامل والمجئ من العامل ظاهر فى الحركة والحذف والحرف فى الاسماء الستة لان الآخر ساكن قبل العامل فيتحرك بمجيئه وفى الحذف متحرك اذ فيه نون قبله ثم يحذف بدخوله والحروف فى الاسماء الستة مثل الحركات فيما هو معرب بالحركة اما معدومة اوفى الآخر حرف غيره واما فى الحرف فغير ظاهر لانه  موجود قبل العامل مثلا مسلمون ومسلمين ومسلمان ومسلمين صيغ موجودة قبل دخول العامل وبعد العامل لم يوجد الا ما يوجد قبله والذى يظهر ان حروف الاعراب لا تدل على معنى قبل العامل بل معنى الجمع والتثنية يفهم من صيغتهما على الاشهر من الاقوال اوتدل على التعدد على ما هو المختار عند المصنف وبعد دخوله تدل على المعانى المختلفة اوعليها وعلى معنى التعدد فباعتبار دلالتها على المعانى يعتبر حدوثها بالعامل لان حدوث المعانى بالعامل فحروف الاعراب قبل العامل ليست باعراب وان كانت موجودة فى اللفظ فالاعراب من حيث انه اعراب لايكون الا بعد العامل هكذا ذكره المصنف فى الامتحان واطردفيه جميع الثانى معربا كان مفردها اومبنيا لان التثنية اما كانت مفردة ارادوا ان يجعلوا كلها على وتيرة واحدة من الاعراب نحو رجلان ورجلين وهذان وهذين واللذان واللذين (يختلف به) اى بسببه ( آخر المعرب ) والذى نقيضه تعميم الاعراب اللفظى والتقديرى والمحلى كما فى التقسيم الرابع تعميم الاختلاف لها ولكن يأباه اضافة الآخر الى المعرب فلا بد من تخصيص الاعراب للاولين وجعل البحث عن المحلى مستطردا اومن ان يراد بالمعرب مافيه الاعراب معربا اومبنيا والمراد بالآخر ماكان آخرا عند الاضافة لوفرضت فيشمل الحقيقى كدال زيد والمجازى كتاء قائمة وياء بصرى

اى تغير يحصل فى آخر الكلمة بسبب ورود معنى فى تلك الكلمة اورده العامل فقوله جاء من العامل صفة شئ وقوله ﴿يختلف﴾ صفة بعد صفة له والباء فى قوله ﴿به﴾ سببية متعلق بيختلف وقوله ﴿آخر المعرب﴾ فاعل يختلف اى يختلف آخر اللفظ المعرب بسبب ذلك الشئ لفظا اوتقديرا اومحلا والمراد من الشئ حركة اوحرف اوحذف وانما لم يقل جاء بواسطة من العامل مع انه المراد اكتفاء بذكرها فى تعريف العامل فان قيل ان قوله جاء من العامل يصدق على الواسطة ايضا مع انه ليس باعراب قلنا ان الواسطة وان جاء من العامل لكنه لم يجئ بواسطة والاعراب جاء بواسطة فحصل الفرق بينهما والمراد مما جاء من العامل اعم مما جاء منه ذاتا وصفة معا كما فى الاعراب فى الحركة فان حركة زيد المرفوع بالفاعلية مثلا جاء من العامل مع صفة الفاعلية الواردة عليه ومما جاء منه صفة فقط كما فى الاعراب بالحروف فان واو المسلمون الواقع فاعلا مثلا لم يجئ من العامل فانها ثابتة قبل التركيب بل ما جاء من العامل صفته التى هى الفاعلية وكذا الحال فى التثنية فان الواضع وضع للجمع صيغتين احدهما بالواو والثانية بالياء وكذا حال التثنية وملحقاتهما وحال الاسماء الستة المضافة نحو ابوه فيكون لفظ مسلمون ومسلمين لفظين مترادفين موضوعين لجماعة المسلم بشرط ان يستعمل الاول فى حالة الرفع والثانى فى حالتى النصب والجر اما بان يكون غير دال على معنى قبل التركيب اودالا على معنى الجمعية فقط والمراد بآخر المعرب هو الحرف الذى يتلفظ عند اضافة الاسم فان واو المسلمون وياءه انما يكون آخرا عند اضافته لانه عند الاضافة يسقط نونه فيكون الواو والياء آخرا وايضا يكون المراد من الآخر الآخر الحقيقى كدال زيد والآخر المجازى كتاء قائمة وياء بصرى وواو مسلمون فان التاء والياء النسبية ونون الجمع ليست بآخر الكلمة حقيقة بل آخرها مجازا * واعلم ان



الشارح نقل عن المصنف كلاما وهو ان المصنف قال فى الامتحان ان للاعراب معنيين عام وهو مااقتضاه عروض معنى الخ ومآله ان الاعراب يطلق على معنيين احدهما عام وهو الذى اقتضاه عروض المعانى الثلاثة عليه بسبب تعلق العامل به ليكون ذلك الاعراب دليلا عليه وهذا الاعراب يوجد فى المعرب والمبنى لان المعانى الثلاثة تعرض عليهما وهذا الاعراب بهذا المعنى هو المنقسم الى الانواع الثلاثة فانه ان لم يوجد من ظهوره مانع فهو لفظى وان وجد مانع فهو اما عن عروض حال فى آخره اومن عروضها فى نفسه فالاول تقديرى والثانى محلى ولاشك فى ان وجود الاعراب بهذا المعنى تابع لمقتضيه فيوجد فى الاسم المعرب والمبنى ولايوجد فى غير الاسم من الحرف والماضى والامر بغير اللام ومعناه الثانى هو خاص وهو ما يوجد فى المعرب الاصطلاحى الذى هو ماليس بمبنى وما يوجد فيه من الاعراب هو النوعان الاولان ولايوجد فيه المحلى هذا ملخص مانقله الشارح من المصنف ثم قال فان كان المراد بالاعراب ههنا معناه العام يلزم ان يحمل المعرب ههنا على معنى انه مااشتمل على الرفع والنصب والجر والجزم لا على معنى انه اسم لايناسب المبنى الاصلى وان كان المراد به معناه الخاص وهو مايختلف به آخر المعرب لا آخر المبنى وكان المراد بالمعرب معناه الاصطلاحى فيخرج المحلى من الحد والمحدود جميعا مع انه ذكر المحلى فى اقسامه والجواب انه اخرجه عن التعريف وادخله فى التقسيم تنبيها على انحطاط رتبة المحلى لكون المانع منه نفسه وهذا على تقدير الارادة بالاعراب معناه الخاص وبالمعرب معناه الاصطلاحى واما الجر بالحرف الزائد وبمثل رب وان المضاف بالاضافة اللفظية وجزم الماضى ونصبه بان وان الداخلتين عليه بواسطة وقوعه موقع المضارع فخارجة عن الحد والمحدود لعدم صدق معنى الاعراب بهذا المعنى عليها لعدم مقتضى الاعراب فى كل منها فيكون التعريف للاعراب الاصلى لا الملحق به ولو اريد بالمعرب مايشملها وزيد فى تفسيره اوحمل عليه اولم يعتبر فيه قيد الواسطة واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ماذكر خارجا عنها هذا ملخص ماذكره الشارح فان قيل ان قوله يختلف بسببه يصدق على الواسطة فان لها دخلا فى الاختلاف المذكور واجيب بان المتبادر من الباء فى به هو السبب القريب والسبب القريب بالنسبة الى ارجاع الضمير المجرور الى الموصول هو العامل وان كان بالنسبة الى الخارج هو الواسطة ولما فرغ من تعريف الاعراب

( وله ) اى للاعراب مطلقـا ( تقسيمات اربعة ) بالاستقراء ( متداخلة ) يدخل اقسام بعضها فى بعض لانها متغايرة لا متباينة مثلا اقسام التقسيم الاول ذوات الاعراب وهن توجد فى التقسيمات التى بعدها كتقسيم الاسم الى ﴿ ٢٤٠ ﴾ المعرب والمبنى باعتبار وتقسيمه الى المعرفة والنكرة والى المفرد والتثنية والجمع (التقسيم الاول) من التقسيمات الاربعة تقسيمه (بحسب الذات والحقيقة) اى ذات الاعراب وحقيقته ما هو ولكون ذات الشئ مقدما قدم ( فنقول هو ) اى الاعراب (اماحركة) وهى الاصل لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا قدم (اوحرف) وهو تضعيف الحركة اومشابه له وليس باصل له (اوحذف) ولايكون الاحذف الحركة او الحرف ولذا اخر ( والحركة ثلاثة ) بالاستقراء ( ضمة ) سميت بها لانضمام الشفتين بها (وفتحة) لانفراج الفم بهـا ( وكسرة ) لتسفل الحنك كانه منكسر ( نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء) لان الحركات ابعاضها (نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه ونون ) لانه مثل حرف اللين فى اللين والخفة (نحو يضربان) ويضربون وتضربين (والحذف ثلاثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع ) اى مجموع الاقسام الحاصلة من هذه التقسيم (عشرة) وقد ظهرت (والتقسيم الثانى) منها تقسيمه ( بحسب المحل ) اى محل الاعراب وما كان هو فيه اى تقسيم محاله ( فهو )

شرع فى تقسيمه فقال ﴿ وله تقسيمات ﴾ اى للاعراب تقسيمات ﴿ اربعة متداخلة ﴾ والضمير المجرور ان كان راجعا الى الاعراب مطلقا اى سواء كان بالمعنى العام الذى يوجد فى الاسم المعرب والمبنى اوبالمعنى الخاص الذى يوجد فى المعرب فقط يكون الضمير مطابقا للمرجع واما ان كان راجعا الى الاعراب المعرف الخاص بالمعرب فيكون التقسيم باطلا لذكر بعض الاقسام الغير الداخلة فى المقسم فحينئذ يعدل الى طريق الاستخدام بان يراد بالمرجع خاصا وبالراجع عاما وانما قال متداخلة فان بعض الاقسام يدخل فى قسم آخر باعتبار آخر فلا يرد انه لا يوجد التباين بين الاقسام وانحصار الاقسام فى الاربعة حصر استقرائى لانه يوجد فيه كذلك وان جاز كونه ازيد اوانقص بالاحتمال العقلى ﴿ التقسيم الاول ﴾ من التقسيمات الاربع ﴿ بحسب الذات ﴾ اى تقسيمه بحسب ذات الاعراب وقوله ﴿ والحقيقة ﴾ عطف تفسير له وقوله ﴿ فنقول ﴾ شروع فى التفصيل اى نقول ﴿ هو ﴾ اى الاعراب بحسب ذلك ﴿ اماحركة اوحرف اوحذف والحركة ثلاثة ضمة وفتحة وكسرة ﴾ مثال الاعراب بالحركة على انها ضمة ﴿ نحو جاءنى زيد و ﴾ على انها فتحة نحو ﴿ رأيت زيدا و ﴾ على انها كسرة نحو ﴿ مررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء ﴾ وقوله ﴿ نحو جاءنى ابوه ﴾ مثال للواو وقوله ﴿ رأيت اباه ﴾ مثال للالف ﴿ ومررت بابيه ﴾ مثال للياء وقوله ﴿ ونون ﴾ معطوف على قوله وياء وقوله ﴿ نحو يضربان ﴾ وكذا يضربون وتضربين مثال لما اعرب بالنون فى حالة الرفع ﴿ والحذف ثلاثة حذف الحركة نحو لم يضرب ﴾ فان حذف حركة الباء اعراب ﴿ وحذف الآخر نحو لم يغز ﴾ فان حذف الآخر الذى هو الواو فى لم يغز والياء فى لم يرم والالف فى لم يخش اعراب ﴿ وحذف النون نحو لم يضربا ﴾ وكذا لم يضربوا ولم تضربى فان حذف النون فيها اعراب ﴿ فالمجموع ﴾ اى مجموع ذات الذى وجد فى الاستعمال ﴿ عشرة والتقسيم الثانى ﴾ اى من الاقسام الاربعة المتداخلة ﴿ بحسب المحل ﴾ اى تقسيم الاعراب بحسب محاله الذى وجد فيه من الاسماء والافعال ﴿ فهو ﴾ اى محل

اى المحل ( اما ) معرب اوكائن ( بالحركات ) لا بالحروف ( المحضة ) اى الخالصة لا يشوبها حذف ( او بالحروف المحضة ) لا يقارن الحذف (او) معرب ( بالحركة مع الحذف ) اى مقارن للحذف ( اوبالحرف المقارن ( مع الحذف والاول) وهو اما بالحركات المحضة (اما تام الاعراب) معرب (بالحركات الثلاث) فى الاحوال الثلاث غير محمول بعضها على بعض صفة كاشفة لتام الاعراب اوبدل منه اوخبر مبتدأ محذوف (بالضمة رفعا) اى مرفوعا اوفى حالة الرفع اوقدر رفع رفعا ( والفتحة نصبا والكسرة جرا ) من قبيل فى الدار زيد والحجرة عمرو وهذا النوع من الاعراب اصل من وجهين من حيث ﴿ ٢٤١ ﴾ انه بالحركة وقد عرفت ومن حيث انه بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلاث لان الاشتراك خلاف الاصل (فهو) اى المحل الذى هو تام الاعراب مما اعرابه بالحركة ( الاسم ) لا الفعل ( المفرد ) لا المثنى والمجموع بقرينة المقابلة بهما ( والجمع المكسر) مذكرا اومؤنثا ونحو رجال اذا سمى به اما داخل فى المفرد اعتبارا بعلميته اوفى الجمع المكسر لاعتبار اصله وتعميم الجمع لما يكون فى الاصل وفى الحال وقدم جمع المكسر واحترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا (المنصرفان) صفة المفرد والجمع وهذان النوعان اصل فى المعربية فلم يدخل فيهما نقص فى الاعراب فخرج غير المنصرف والاسماء الستة على ماسيجئ من تعريفه (نحو جاءنى رجل ورجال ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل وبرجال او ناقص الاعراب ) عطف على تام الاعراب كائن ﴿ - ١٦ - ايوبى - ﴾ (بالحركتين) وهو قسمان قسم جره محمول على نصبه لعلة يجئ فى بابه ان شاء الله تعالى واشار اليه بقوله ( اما ) معرب (بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو) اى هذا القسم ( غير المنصرف ) وسيأتى ( نحو جاءنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد ) وقسم نصبه محمول على جره وهو ماشار اليه بقوله ( واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو جمع المؤنث السالم ) وقدم

الاعراب ﴿ اما بالحركات المحضة ﴾ اى غير مختلط بالحروف اوبالحذف ﴿ اوبالحروف المحضة ﴾ اى يكون اعراب ذلك المحل بالحروف فى حالاته الثلث ﴿ اوبالحركة ﴾ اى اويكون اعراب ذلك المحل بالحركة ﴿ مع الحذف ﴾ اى بعض احواله بالحركة والبعض الآخر بالحذف ﴿ اوبالحروف مع الحذف والاول ﴾ اى مايكون بالحركة المحضة ﴿ اما تام الاعراب ﴾ اى يكون لكل حال من احواله اعراب مستقل مباين للآخرين ﴿ بالحركات الثلاث بالضمة رفعا ﴾ اى فى حال رفعه ﴿ والفتحة ﴾ اى وبالفتحة ﴿ نصبا والكسرة ﴾ اى وبالكسرة ﴿ جرا فهو ﴾ اى تام الاعراب من النوع الذى يكون بالحركة المحضة ﴿ الاسم المفرد ﴾ اى الاسم الذى ليس بمثنى ولا مجموعا ﴿ والجمع المكسر ﴾ اى الجمع المكسر لا يجمع بالواو والنون اوالمؤنث الذى لا يجمع بالالف والتاء وقوله ﴿ المنصرفان ﴾ صفة المفرد والجمع المكسر فان المفرد والجمع المكسر اذا كانا غير منصرفين يكون اعرابهما ناقصا كما سيأتى ﴿ نحو جاءنى رجل ورجال ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال او ناقص ﴾ اى مايكون بالحركة المحضة اما تام الاعراب كما عرفت او ناقص ﴿ الاعراب ﴾ اى يكون احواله الثلاثة بالحركتين وهو على نوعين الاول مايكون ماترك من الحركة الكسرة والثانى ماترك فيه الفتحة حيث قال فى النوع الاول ﴿ اما بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو ﴾ اى ناقص الاعراب منه بترك الكسرة ﴿ غير المنصرف ﴾ اى الاسم المفرد الغير المنصرف او الجمع المكسر الغير المنصرف ﴿ نحو جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد ﴾ وقوله ﴿ واما بالضمة رفعا ﴾ اشارة الى النوع الذى ترك فيه الفتحة ﴿ والكسرة نصبا وجرا وهو ﴾ اى هذا النوع ﴿ جمع المؤنث ﴾ وقوله ﴿ السالم ﴾ بالرفع صفة

(نحو جاءنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات) قال الفاضل العصام ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات لانه اخف والاصل فى الاعراب بالحركة ان يكون بالحركات الثلاث لان الاشتراك خلاف الاصل والاصل فى الاعراب بالحركتين على ما ارى ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التى من خواص الاسم فعلى هذا لوقدم هذا القسم على القسم الاول من قسمى الناقص كما فى الكافية لكان فيه اشارة اى ماذكره الفاضل العصام لكن المصنف راعى خفة الفتحة فلذا قدم غير المنصرف مع ان اكثره فناسب ان يذكر قريبا من المفرد بقدر الامكان وانما حمل فيه النصب حملا على جمع مذكر السالم لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل من كل وجه (والثانى) وهو ما بالحروف المحضة (ايضا) اى كما بالحركات المحضة (اماتام الاعراب) وهو الاصل بعد الاعراب بالحركة ﴿ ٢٤٢ ﴾ لان فى الاشتراك التباس بعض لبعض كائن (بالحروف الثلاثة) فى الاحوال الثلاثة (بالواو رفعا) لانه من جنس الضمة (والالف نصبا) لانه يناسب الفتحة (والياء جرا) لانه متولد من الكسرة (فهو) اى المحل المذكور (الاسماء الستة) المشهورة (المضافة) لانها غير مضافة معربة بالحركات الثلاث (الى غير ياء المتكلم) واضافة الياء الى المتكلم مما لاحاجة اليه الا للمبتدى اذ لفظة المضافة يغنى عنها اذ لاياء مضاف اليها سواه لانها اذا اضيفت اليه يكون اعرابها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليه (المفردة) لان المثنى والمجموع منهما مثلهما من غيرها (المكبرة) اذ المصغرة منها معرب بحركة نحو جاءنى ابيك ورأيت ابيك ومررت بابيك (نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه مررت بابيه) والاسماء الستة ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال واصل هذه الاسماء فعل بفتح الفاء والعين وناقص واوى الافوه فانه فعل بالسكون واجوف فان اصله فوه بدليل فوهت والجمع على افواه ثم حذف اللامات فجعلت هى او العين اعرابا لمناسبات ذكرت فى المطولات والاصل السماع ومن لغات هذه الاسماء اخ واب وفم وهن مشددات مطلقا واخ واب وهن كيد مطلقا اى فى الاضافة وغير والاضافة الى الياء وغير وقال الرضى هو فى هن افصح اللغات واخا وابا وحما كعصا مطلقا وفم مطلقا وحم وحمو وخب ودلو مطلقا وكل هذه مذكورة فى الامتحان نقلا عن الرضى وغيره مع زيادة الا تشديد حم ولم اجد ذكره

جمع ﴿نحو جاءنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات والثانى﴾ اى النوع الثانى الذى يكون بالحروف المحضة ﴿ايضا﴾ اى وهو نوعان كالنوع الاول ﴿ اماتام الاعراب بالحروف الثلاثة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو﴾ اى هذا النوع ﴿الاسماء﴾ اى نوع من الاسماء ﴿الستة﴾ اى اعدادها ستة ويقال لها الاسماء الستة وقوله ﴿المضافة الى غير ياء المتكلم﴾ صفة ثانية وقوله ﴿المفردة﴾ صفة ثالثة وقوله ﴿المكبرة﴾ صفة رابعة يعنى ان ستة اسم من الاسماء يكون اعرابها بثلاثة حروف فى احوالها الثلاثة لكن لامطلقا بل بشرط ان تكون مضافة الى غير ياء المتكلم وبشرط ان تكون مفردة لامثنى ولا مجموعا وبشرط ان تكون مكبرة لامصغرة فانه اذا لم تكن مضافة يكون اعرابها بالحركة تقول جاءنى اب ورأيت ابا ومررت باب واذا كانت مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديريا لكونها مبنية على الكسر تقول جاءنى ابى وبشرط ان تكون مفردة فانها اذا كانت مثناة يكون اعرابها ناقصة واذا كانت مجموعة اما ان تكون جمعا سالما واما ان تكون مكسرة فيكون اعراب الاول ناقصا واعراب الثانى بالحركة تقول جاءنى الآباء الخ وبشرط ان تكون مكبرة فانها ان كانت مصغرة كان اعرابها بالحركة ايضا تقول جاءنى ابى وقوله الى غير ياء



المتكلم شامل لما اضيف الى ضمير الغائب نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه والى ضمير المخاطب نحو جاءنى ابوك والى الاسم الظاهر نحو جاء ابو عمرو وهذه الاسماء ابوه واخوه وهنوه وحموه وفوه وذومال وانما جعل اعرابها بالحروف لان هذه ستة من الاسماء التى اواخرها حرف علة ابقيت او اخرها فى حال الاضافة سماعا فان القياس ان يحذف الآخر فى امثالها نحو دم فان اصلها دمو فحذفت الواو فى آخره نسيا منسيا فى حال الافراد فانهم لما قسموا محل الاعراب اعطوا لانواع الاسماء من ذات الاعراب الحركة المحضة والحروف المحضة وكانت الحركة المحضة تامة وناقصة ولم تكن الحروف المحضة كذلك بل كانت ناقصة فقط فارادوا ان يعطوا لبعض الاسماء اعرابا تاما من نوع الحروف المحضة واختاروا ستة لان احوال الاسم ثلاثة رفع ونصب وجر والاعراب الذى اعطى لها ستة ثلاثة من الحركة اعنى الضمة والفتحة والكسرة وثلاثة من الحروف وهى الواو والالف والياء وبالنظر الى هذا يكون احوالها ستة ثم نظروا الى افراد الاسماء فارادوا ان يكون ذلك مايكون آخره حرف علة حتى لايحتاج الى زيادة حرف ويكون ذلك الآخر كافيا فى افادة الاعراب الذى هو زائد على اصل الكلمة وارادوا ايضا ان لايزاد حرف للاعراب حتى يكون اخف فلم يجدوا فيها مايطابق غرضهم الاهذه الاسماء ولم يختاروا نحو دم فانه يحتاج فيه الى زيادة حرف للاعراب فان لامها محذوفة حذفا لايجوز اظهاره ولم يختاروا نحو العصا فان لامه لما لم يحذف منسيا لم يشبه الزائد فكان جزأ محضا من الكلمة وهذا مناف للاعرابية فان الاعراب لكونه وصفا يكون زائدا واشترطوا ان تكون مكبرة فانها اذا كانت مصغرة يلزم ادخال ياء ساكن فيلزم تحريك آخره للاحتراز عن التقاء الساكنين فيكون اعرابها بالحركة البتة ﴿واما ناقص الاعراب﴾ اى هذا النوع اما ناقص الاعراب بان يكون احواله الثلاثة بالحرفين ﴿امابالواو رفعا والياء نصبا وجرا﴾ فترك الالف فى هذا النوع ﴿فهو﴾ اى الذى يكون كذلك ﴿جمع المذكر السالم﴾ وهو الجمع الذى لم يتغير بناء واحده للجمعية واشترط ان يكون من العقلاء واما نحو سنين وارضين وثبين وقلين فانها من الشواذ مع تحقق الجمعية وقوله ﴿واولو وعشرون واخواتها﴾ معطوف على جمع المذكر فانها مغايرة للجمعية فان اولو جمع ذو وهو جمع من غير لفظه وعشرون واخواتها ليست بجمع مفرداتها فانها لوكانت كذلك لزم ان تكون عشرون هو ثلاثون فان العشرة

المصنف والمحل الذى اعرابه بالحروف (واماناقص الاعراب) بالحرفين (امابالواو رفعا) والواو اصل فى الرفع لانه كالضمة فى الحركة والالف جعل رفعا للضرورة وللنظر الى هذا قدم الجمع وملحقاته على المثنى ولواحقه (والياء نصبا وجرا فهو) اى المعرب بهذين الحرفين (جمع المذكر السالم) وقدم ونحو سنون وارضون فى الجموع الشاذة منه لصدق تعريفه عليه وقد جاء اعرابها بالحركة على النون فى الآخر وكذا نحو ازبعين حيث يجوز ان يجعل نونه محل الاعراب ولما لم يشمل جمع المذكر السالم على اولى لانه لامفرد له من لفظه انما هو اسم جمع ذو وكذا العقود الثمانية لانه لم يلحق آخر مفردها ليدل على ان معه اكثر منه احتيج الى قوله (واولو) كتب الواو بعد الهمزة حملا على اولى وفيه لئلا يلتبس بالى الجارة والى قوله (عشرون واخواتها) من ثلاثين

الثلاثة التى هى اقل الجمع موجود فيها وايضا يلزم ان يكون ثلاثون جمع ثلاثة وكذلك ان هذه العقود لو كانت جمعا لجاز اطلاقه على ما فوقه وليس كذلك بل هما ملحقان بالجمع فى استعمال اولو وعشرون بالواو فى حالة الرفع وبالياء فى غيرها ﴿نحو جاءنى مسلمون واولو مال وعشرون﴾ اى رجلا ﴿ورأيت مسلمين واولى مال وعشرين ومررت بمسلمين واولى مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا﴾ فترك الواو فيه ﴿فهو﴾ اى ناقص الاعراب فى هذا ﴿المثنى﴾ اى تثنية الاسماء ﴿واثنان﴾ اى ولفظ اثنان وكذا اثنتان وثنتان ﴿وكلا﴾ اى ولفظ كلا وكذا كلتا ﴿مضافا﴾ اى حال كون كلا مضافا ﴿الى مضمر﴾ وانما قيده به لانه لو كان مضافا الى مظهر كان معربا تقديريا ﴿نحو جاءنى مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما﴾ واعلم ان فى الاعراب اصلين احدهما ان يكون بالحركة والآخر ان يكون تاما فعدل فى الجمع السالم والتثنية عن الاصلين اما عن الاصل الاول فلوجود علامة الجمع والتثنية الصالحة للاعراب وهى الواو والالف والياء فلا يحتاج الى زيادة حرف للاعراب واما عن الثانى فلانه لو كان اعراب الجمع والتثنية تامين لالتبس احدهما بالآخر فلدفع هذا الالتباس يدل على علامة الرفع فاعطى الواو الى الجمع والالف الى المثنى فبقى الياء بينهما ففرق بحركة ماقبلهما فانه فى الجمع مكسور وفى التثنية مفتوح وانما فرقوا بين علامتى الرفع فى الجمع والتثنية ولم يفرقوا بين علامتى النصب والجر حيث وضعوا الياء فيهما لان الرفع عمدة فيكون احق بالامتياز وعينوا الواو للجمع لكونه اخا الضمة وكونه ضمير الجمع فى يضربون وضربوا والالف للتثنية لكون التثنية اكثر استعمالا يناسب له الالف الذى هو اخف ولكونه ضمير التثنية فى يضربان وضربا وانما الحقوا النون فيهما ليكون عوضا عن التنوين فى المفرد فكما ان التنوين يسقط فى الاضافة يسقط النون وانما لم يكتفوا بالاعراب كما كان فى المفرد فان فى آخر المفرد اعرابا مع التنوين لان الف والواو والياء فيهما ليست لمحض الاعراب كما كانت الحركة فى المفرد بل هما للدلالة على معنى التثنية والجمع فلزم زيادة النون جبرا لنقصانهما فى تمحض الاعراب وانما اسقطوا النون فى الاضافة فقط ولم يسقطوها عند دخول اللام وعند الوقف كما كان فى التنوين لان هذا النون قد شبه بالتنوين من وجه ولم يشبه من وجه آخر وكان للتنوين ثلاث حالات الدلالة على التنكير والحذف عند الوقف فى الضم والكسر واتمام الكلمة به فبالنظر

﴿نحو جاءنى مسلمون واولو مال وعشرون ورأيت مسلمين واولى مال وعشرين ومررت بمسلمين واولى مال وعشرين او﴾ معرب ﴿بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو﴾ اى المعرب بهذين الحرفين من ناقص الاعراب ﴿المثنى﴾ وقد مر ﴿واثنان﴾ وكذا اثنتان وثنتان ﴿وكلا﴾ وكذا كلتا ﴿مضافا الى مضمر﴾ ولا بد له من الاضافة فان اضيف الى مظهر جعل اعرابه بالحركة تقديرا فى الاحوال الثلاث لان الحركة اصل والاسم الظاهر اصل واذا اضيف الى مضمر جعل اعرابها كاعراب المثنى لان الحرف فرع والضمير خلف عن المظهر وفرع له فروعى الجانبان فيه ﴿نحو جاءنى مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما﴾ وانما جعل اعراب الجمع وملحقاته بالواو والياء والمثنى وملحقاته بالالف والياء لان حروف الاعراب فى الاسماء ثلاثة فلو اعطى كلها لكل منها لزم الالتباس فاعطى الواو للجمع لانه اعطى له فى الفعل والالف للمثنى لانه اعطى له فى الفعل ثم اعطى الياء لهما وكسر ماقبلها فى الجمع للمجانسة وفتح فى التثنية للفرق ثم حمل النصب فيهما على الجر



الى الاول تحذف عند دخول لام التعريف والى الثانى يحذف فى حالتى الرفع والجر وتقلب الفا فى حالة النصب والى الثالث يحذف عند الاضافة الى مابعده ولما كانت مشابهتها كذلك اسقطوا النون عند الاضافة ولم يسقطوها عند دخول اللام وعند الوقف عملا بالشبهين وانما فتحوها فى الجمع وكسروها فى التثنية لتحصيل الفرق بينهما فان العلامة الاولى قد تزول بالاعلال فى نحو مصطفين وانما الحقوا الاثنين واختيه من ثنتان واثنتان بالمثنى لانها كالمثنى لفظا ومعنى والحقوا به كلا فانه وان كان مفردا لفظا لكنه مثنى معنى ولما وقع فى كلا مشابهته بالمثنى فى المعنى وبالمفرد فى اللفظ وكان المفرد اصلا راعوا فى الاضافة الى المظهر جانب الافراد لكون الاظهار اصلا وراعوا فى الاضافة الى المضمر جانب التثنية فالحقوها به وانما الحقوا باب عشرين بالجمع لكونه كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وانما وجد النون فى الاول ولم يوجد فى اولو لكون اولو لازم الاضافة ﴿والثالث﴾ وهو النوع الذى يكون اعرابه بالحركة مع الحذف ﴿لا يكون الاتام الاعراب وهو﴾ اى هذا القسم الذى يكون كذا ﴿قسمان﴾ وانما يكون كذلك ﴿لان محذوفه اما حركة﴾ كما فى الصحيح ﴿او حرف﴾ كما فى معتل اللام ﴿فالاول﴾ اى فالقسم الاول الذى يكون محذوفه حركة ﴿الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره ضمير﴾ اى ضمير مرفوع كالف التثنية وواو الجمع والتاء بالحركات الثلاث ﴿وهو﴾ اى والحال ان ذلك الفعل ﴿صحيح﴾ اى ليس فى آخره حرف علة وهذا فى عرف النحاة فان الصحيح فى عرفهم ماليس فى آخره حرف علة بخلاف عرف الصرفيين والمعتل عند النحويين هو الناقص واللفيف وعند الصرفيين هو المثال والاجوف ايضا وانما فسرنا الضمير بالمرفوع فان باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم وتقول يضربك لن يضربك لم يضربك ﴿فرفعه﴾ اى رفع ذلك المضارع ﴿بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الحركة نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب﴾ ومما يجب ان يتنبه ان المراد بالضمة والفتحة الواقعين فى الفعل بحيث يكونان علامتين للرفع والنصب ليست الضمة والفتحة التى فى الاسم كما نبه عليه الشارح ههنا فان الرفع والنصب فى الاسم علامة الفاعلية والمفعولية وهذان المعنيان واسطتان فى العمل واما واسطة الرفع والنصب فى المضارع انما هى للمشابهة التامة كما عرفت فيما سبق فالرفع والنصب فى هذا النوع علامتان

﴿ والثالث ﴾ وهو محل اعرابه بالحركة مع الحذف ﴿ لا تكون الاتام الاعراب وهو قسمان ﴾ باعتبار المحذوف ﴿ لان محذوفه اماحركة ﴾ اعرابية ﴿او حرف﴾ حروف العلة ﴿ فالقسم الاول ﴾ هو محل محذوفه حركة ﴿الفعل المضارع الذى لم يتصل باخره ضمير مرفوع ﴾ اتصل به ضمير منصوب او لم يتصل نحو نحبك ونحب ﴿ وهو ﴾ اى المضارع ﴿ صحيح ﴾ وهو فى عرف هذا الفن ماليس آخره حرف علة او الآخر ويؤيده ما فى القسم الآتى اى والحال ان الآخر حرف صحيح ﴿ فرفعه ﴾ اى فرفع ذلك المضارع كائن ﴿بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الحركة﴾ التى هى الاعراب فلا يرد ما حرك لالتقاء الساكنين مثلا لا تضرب الغلام ﴿نحو ينصر ولن ينصر ولم ينصر

و) القسم (الثانى) وهو ماكان محذوفه حرف علة (الفعل المضارع المذكور) الذى لم يتصل باخره ضمير (ان كان) آخره (حرف علة) واو اوياء اوالف (فرفعه بالضمة) تقديرا بحذفها لاستعمالها عليها (ونصبه بالفتحة)

هجوت زبان ثم جئت معتذرا • من هجو زبان كانك لم تهجو ولم تدع

لفظا فيما آخره واو اوياء وتقديرا فى الف (وجزمه بحذف الآخر) لان الجازم يحذف الحركة فلما لم يجدها حذف الآخر لان حرف العلة مشابه ﴿ ٢٤٦ ﴾ للحركة وجاء تقدير الفتحة فى الضرورة كثيرا كقوله «الى الله ان اسمو بام ولااب» وقد لا يحذف الآخر فى الجزم فى الضرورة

قال ولا ترضاها ولا تملق

وقال الم يأتيك والانباء تمنى

فيقدر انها متحركة فحذفت الحركة للجزم (نحو يغزو) ويرمى ويخشى (ولن يغزو) ولن يرمى ولن يخشى (ولم يغز) ولم يرم ولم يخش (والرابع) وهو معرب بالحرف مع الحذف (لايكون الا ناقص الاعراب وهو الفعل المضارع الذى اتصل بآخره ضمير مرفوع غير النون) فى جمع المؤنث لانه اذا اتصل باخره نون جمع المؤنث يكون مبنيا على الاشهر وقيل معرب وكذا اذا اتصل به نونا التأكيد وغير النون الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر والياء فى الواحدة المخاطبة (فرفعه بالنون) لان الضمائر فيه حرف لين لا يحتمل الحركة فجعل بالنون لمشابهته حروف اللين (ونصبه وجزمه بحذفها) لان النون لما كانت علامة الرفع حذفت مع الناصب والجازم لانها لا بدل لها كما كانت الفتحة فى المفرد (نحو يضربان) ويضربون وتضربين ويرميان ويرمون ويخشيان ويخشيون وتخشين (ولن يضربا) ولن يضربوا ولن تضربوا ولن يرميا (ولم يضربا) ولم يرميا ولم يخشيا (فالمجموع) اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل (تسعة) والمراد محال الاعراب بالنظر الى الاعراب

للمشابهة ﴿والثانى﴾ اى القسم الثانى من القسم الذى يكون محذوفه حرفا ﴿الفعل المضارع المذكور﴾ اى الذى ذكر فى القسم الاول بانه الذى لم يتصل بآخره ضمير ﴿ان كان آخره حرف علة﴾ وهذا الشرط هو الفارق بين الاول وبين هذا القسم سواء كان واوا اوياء اوالفا ﴿فرفعه﴾ اى رفع هذا المضارع ﴿بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الآخر نحو يغزو﴾ وكذا يرمى ويخشى ﴿ولن يغزو﴾ وكذا لن يرمى ولن يخشى ﴿ولم يغز﴾ وكذا لم يرم ولم يخش واعراب هذا القسم لايكون الا تقديريا فى حالة الرفع لان الآخر اما واو اوياء اوالف والاولان لايقبلان الضمة لاستثقالها والالف لايقبل الحركة اصلا واما نصبه فهو اذا كان الفا تقديرى ايضا واما القسم الاول اعنى يضرب ولن يضرب فاعرابهما لفظى فى الوصل وتقديرى فى الوقف واما نحو لم يضرب فهو لفظى اذا لم يلتق الساكنان وتقديرى اذا التقى تقول لم يضرب القوم بتحريك الآخر بالكسر فيكون حذفه تقديريا ﴿والرابع﴾ اى القسم الذى يكون اعرابه بالحرف مع الحذف ﴿لايكون الا ناقص الاعراب وهو﴾ اى مالايكون الا ناقص الاعراب ﴿الفعل المضارع الذى اتصل بآخره ضمير مرفوع غير النون﴾ اى غير النون التى للجمع المؤنث فان آخره مبنى على السكون فلايكون لفظيا والمراد من الضمير المرفوع الف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة ﴿فرفعه﴾ اى رفع هذا المضارع ﴿بالنون ونصبه وجزمه بحذفه نحو يضربان﴾ وكذا تضربان ويضربون وتضربون وتضربين ﴿ولن يضربا﴾ وكذا لن تضربا الى آخره ﴿ولم يضربا﴾ وكذا لم تضربا الى آخره ﴿فالمجموع﴾ اى مجموع اقسام الاعراب بحسب المحل ﴿تسعة﴾ ستة منها بانقسام كل من الاول والثانى الى تام الاعراب

الموزع عليها تسعة لانه اما بالحركات المحضة ثلاثة قسم تام الاعراب وقسمان ناقصا الاعراب اوبالحروف المحضة كذلك اوبالحركة مع الحذف قسمان تام الاعراب اوبالحروف مع الحذف قسم واحد ناقص الاعراب ولما سبق الاشارة الى انقسام الاسم الى المتصرف وغير المتصرف وكان للكل احكام تخصه يحتاج الى معرفتها اراد ان يبينهما فقال (والمراد بالمنصرف) من الصرف بكسر الصاد اى الحاصل او من الصرف بالفتح وهو التغير والتحويل سمى به لكونه خالصا فى الاسمية لايشوبه جهة الفعلية اولكثرة تغيره بادخال الكثرة اوتحوله عن جانب الفعلية بعدم مشابهته له مثل غير المنصرف قدمه مع ان المقصود الاصلى بيان ﴿ ٢٤٧ ﴾ غير المنصرف لاصالته ولكون مفهومه وجوديا (وهو) فى اصطلاح هذا الفن (ما) اى اسم معرب بالحركة نص عليه فى ايضاح المفصل ودل عليه ايضا مافى مقابله وقوله دخله الجر ولو اريد به الاسم مطلقا لصح التعريف ايضا لان التخصيص لئلا يرد المعرب بالحروف وهو خارج بقوله (دخله الجر) اذ المراد به ما بالكسر اذ ما من اسم الا وقد دخله الجر فلا فائدة فى ذكره الا بان يراد به الكسر وما بالحروف لا يدخله الكسرة (والتنوين) اى كان قابلا له لذاته فيصدق على المعرف باللام والمضاف ليقويهما فى ذاتهما وخرج غير المنصرف نحو زيد (وبغير المنصرف) سمى به لعدم ماذكر فيه (اسم) لافعل فانه لا يوصف بالانصراف (معرب) لامبنى فانه ايضا لايوصف بهما ﴿بالحركة﴾ لابالحرف فان ما بالحرف لايسمى بالمنصرف وغير المنصرف (لايدخله الجر) قدمه تنبيها على اصالته فى الممنوعية لا كما زعم البعض من انه تابع للتنوين ذكره الفاضل العصام (والتنوين) كما فى المنصرف لانه المشابه للفعل من وجهين منع منه مامنع منه وقال الاخفش والمبرد والزجاج مبنى فى حالة الجر على الجر لخفته وقال الرضى مشابهة الاسم الفعل على ثلاث مراتب اقواها كونه بمعناه بعينه وهو فى اسم الفعل واثرها العمل والبناء الذى هو الاصل فى الفعل واوسطها المشاركة فى الحروف وشئ من المعنى واثرها العمل وادناها المشابهة بغير ذلك وهو تحقق الفرعيتين اللازم لوجود

وناقصه المنقسم الى قسمين يعنى ان الاول المفرد والجمع المكسر المنصرفان الثانى غير المنصرف والثالث جمع المؤنث السالم والرابع الاسماء الستة والخامس جمع المذكر السالم والسادس التثنية واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وهما الفعل المضارع الصحيح والفعل المضارع المعتل وواحد منها الرابع وهو الفعل المضارع الذى اتصل به الضمير المرفوع • ولما سبق ذكر المنصرف وغير المنصرف وكان للثانى احكام تخالف الاولى احتاج الى بيانهما فقال ﴿والمراد بالمنصرف﴾ يعنى انه لما كان لفظ المنصرف فى اللغة مايقبل الصرف ثم نقل النحويون هذا اللفظ الى الاسم الذى لم يقبل الجر والتنوين وكان هذا حقيقة اصطلاحية فى هذا المعنى احتاج الى بيان ماهو المراد ههنا فقال والمراد به ﴿ما﴾ اى اسم ﴿دخله الجر والتنوين﴾ وانما سمى به لكونه حرفا فى الاسمية يعنى انه اسم خالص غير مخلوط بالمشابهة الى غيره وله تمكين وقرار فى الاسمية حتى سمى بالامكن ايضا ولذا يقبل جميع خواص الاسم ولا يمنع اوهو منقول من معنى الرجوع فان الرجوع لازم للصرف يعنى انه سمى به لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة اومن معنى التغير لانه لازم للصرف ايضا لكونه متغيرا بسبب دخول الجر والتنوين اومعنى الازدياد لانه لازم له ايضا والمراد بالجر هو الجر بالكسر وانما اهمل المصنف هذا القيد مع لزومه اعتمادا على التبادر لان التبادر من الجر هو مايكون علامته الكسر لانه الاصل فى الدلالة على الجر وانما لم يمنع الجر والتنوين منه لعدم مشابهته بالفعل ﴿وبغير المنصرف﴾ اى والمراد بغير المنصرف ﴿اسم معرب بالحركة لايدخله الجر والتنوين﴾ فقوله اسم يخرج به

سببين من الاسباب منع الصرف اوواحدة تقوم مقامهما واثرها نزع علامة الاعراب وهو التنوين ويتبعه نزع الكسر اوكلاهما معا على اختلاف القولين ثم المشابهة فى الفرعيتين على مابينوها ان الفعل فرع الاسم فى الوجود حيث لايكون بدون مصدر غالبا وفى الافادة حيث لايفيد بدون فاعل وكل اسم غير منصرف فيه فرعيتان سيقرع سمعك والفاعل لابد ان يكون اسما ان شاءالله تعالى ولما كان تعريفهم لايفيد للمبتدى تركه وبينه وهو بيان انواعه ولا يمكن بيان افراده لعدم انضباطها فى غير السماعى بما هو اقرب لفهمهم فقال (وهو) اى غير المنصرف (على نوعين النوع ﴿٢٤٨﴾ الاول سماعى) اى منسوب الى السماع بان لايكون لمنع صرفه امر كلى بل يتوقف على سماع من العرب (نحو احاد وموحد) اى كل واحد منهما بمعنى واحدا واحدا تقول جاءنى القوم احاد اوموحد بمعنى واحدا بعد واحد (و) كذا غيره من (ثناء ومثنى) بمعنى اثنين اثنين (وثلث ومثلث) بمعنى ثلاثة ثلاثة (ورباع ومربع) بمعنى اربعة اربعة اى المذكورات هن على وزن فعال ومفعل قال الرضى هى اربعة مسموعة اتفاقا وقدجاء فى الشعر «فصالا عشارا» الالف للاطلاق وفيما فوق هذه الاربعة الى التسعة جوزه المبرد والكوفيون قياسا ولم يسمع الامع ياء النسبة نحو خماسى الى تساعى هذا وانما لم يحكم بالسماع فى العشرة مع وجوده فى الشعر لانه لاينفع فى مفعل ولا فى فعال فى السعة ثم انهم قالوا الفرعية فيها من حيث انها معدول عن عدا مكرر كما اشير اليه لتكرار فى معناها والاصل كونه عند تكرار اللفظ لانه قالب المعنى والذى الجأهم على اعتباره صيانة قاعدتهم ان منع الصرف لابدله من علتين فلما وجدوها غير منصرف ولم يجدوا فيها الا الوصفية من العلل التسع لمنع الصرف وهى العدل والوصفية والعلمية والتأنيث والتركيب والعجمة والالف والنون ووزن الفعل والجمع احتاجوا الى اعتبار علة اخرى ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه وهكذا فى كل سماعى لكن العلة الموجودة فى بعضها

الفعل والحرف لانه لايتصور فيهما وقوله معرب بالحركة يخرج به المعرب بالحروف لانه ليس فى شان المعرب بالحروف دخول الجر والتنوين حتى يتصور فيهما والمراد من التنوين تنوين التمكن وهو مايدل على قوة الاسمية فى الاسم حتى تدخل عليه عند كونه معرفة مثل تنوين زيد علما وانما اريد به لان غير المنصرف لمشابه الفعل فى تحقق الفرعيتين لانه كما ان الفعل يكون فرعا للاسم فى الاشتقاق والافادة كذلك الاسم الغير المنصرف يوجد فيه علتان وكل علة منهما يكون فرعا لشئ مثلا العدل يكون فرعا للمعدول عنه والوصف يكون فرعا للموصوف ﴿وهو﴾ اى غير المنصرف ﴿على نوعين سماعى﴾ اى النوع الاول منهما مايتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية ﴿نحو احاد﴾ بضم الهمزة ﴿وموحد﴾ بفتح الميم والحاء ﴿وثناء﴾ بضم الثاء ﴿ومثنى﴾ بفتح الميم ﴿وثلث﴾ بضم الثاء ﴿ومثلث ورباع ومربع﴾ وقال الرضى هذه المذكورات مسموعة اتفاقا وقدجاء فى الشعر «فصالا عشارا» والمبرد والكوفيون يقيسون علتها مافوقها الى التسعة وهى خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع بلا سماع بل المسموع مع الياء النسبية نحو خماسى الى تساعى هذا وجعل ابن مالك خماس ومخمس مسموعين ايضا وكل منهما معدول عن العدد المكرر اذ فى معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جاءنى القوم احادا وجاءنى موحد جاؤا واحدا واحدا وكذا البواقى ﴿واخر﴾ وهو بضم الهمزة وفتح الخاء اسم تفضيل جمع اخرى مؤنث آخر مثل نصرى ونصر لان معناه فى الاصل اى فى بقائه على اسم التفضيل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وهو اما معدول من اخر من او من الاخر

الوصفية وفى بعضها العلمية وسيظهر ان شاءالله تعالى (واخر) جمع اخرى لانهم تصرفوه هكذا آخر آخران آخرون اواخر اخرى اخريان اخريات واخر وتحقيق العدل فيه ان اسم التفضيل يستعمل باحد وجوه ثلاثة بمن واللام والاضافة فلما لم يجدوا استعماله بواحد منهما حكموا بانه ﴿٢٤٩﴾ معدول من احدها مما بمن وبعضهم مما باللام وبعضهم مما بالاضافة ولكل وجهة والذى بعث على انه معدول مما بمن لكون اللام والاضافة غير ملايمين لمنع الصرف والباعث لمن جعله من اللام انه لوكان بمن وجب افراده وفى الاضافة لم يوجد شرط حذف المضاف اليه والكل ليس بشئ لانه من عدم الفرق بين تقدير الشئ والعدل عنه ولاينافى كونه اسم تفضيل عدم المعنى لانه قيل ان آخر فى الاصل بمعنى اشد تأخرا ثم استعمل بمعنى غير من جنس ماسبق فلا يقال جاءنى رجل وحمار آخر بل رجل آخر قوله وقد جاء من تصاريفه بهذا المعنى اللاخريات والاواخر تقول جاءنى فلان فى اواخر الرجال واخريات النساء قوله (صفات) لدلالة كل منهما على معنى قائم بالغير حال من الامثلة والعامل ما فهم من النحو من معنى التمثيل ويحتمل ان يكون صفة وان لم يساعده قوله جوعا واعلاما فالعلة فيها العدل والوصف لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف قيدها به لانها لواخرجت من الوصفية بجعلها اعلاما فان للمذكر فالاكثر انها منصرفة لان العدل اليها تابع لوصفيتها وقد زالت والمعتبر العدل الموجود لا الاصلى الغائب ومنهم من اعتبره وذهب الى منعه وان للمؤنث منعت بالاتفاق لا للعدل بل للتأنيث والعلمية (نحو جمع وكتع وبتع وبصع جوعا) وفيها العدل ايضا لانه جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع

وانما كان معدولا لان قياس اسم التفضيل ان يستعمل اما بمن او باللام او بالاضافة فذهب البعض الى انه معدول من اخر من لموافقة المعدول للمعدول عنه فى التنكير وذهب الآخر الى انه معدول من الآخر لموافقته للموصوف فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ولم يذهب احد الى كونه معدولا عن اخر الذى معه الاضافة لانه لوكان كذلك يقتضى ان يكون اما منونا اومبنيا وليس فى اخر بعد العدول شئ من ذلك ونقل الشارح عن الفاضل العصام انه قال ان هذا الوجه ضعيف والوجه الوجيه ان جاءنى الرجل والرجل الآخر وجاءنى رجل ورجل آخر لوفرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الامذكورا اولا ولايتصور ذلك بالاضافة بل يتصور بالاولين فروعى المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين انتهى وقوله ﴿صفات﴾ منصوب بالكسرة على انها حال من تلك الالفاظ اى منعت تلك الالفاظ اومثلث حال كون المذكورات صفات اى ليست اعلاما لانها لوكانت اعلاما امان تكون علما للذكور اوتكون علما للاناث فان كان الاول يكون منصرفا عند الاكثر وان ذهب جماعة الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وان كان الثانى فهو غير منصرف بالاتفاق للتأنيث مع العلمية فيكون حينئذ مماسيأتى من التأنيث ولذا قال صفات لان العلمية ضد للصفات وسبب منع الصرف فى كل من المذكورات العدل التحقيقى والوصف الاصلى فان الوصف العارضى صار اصليا فى المعدول لاعتباره فى وضعه ﴿وجمع﴾ اى ونحو جمع ﴿وكتع وبتع وبصع جوعا﴾ اى حال كون المذكورات من جمع الى بصع جوعا فان جمع بضم الجيم وفتح الميم معدول عن جمع بضم الجيم وسكون الميم وهو جمع جمعاء مثل حمر جمع حمراء وسبب منع الصرف فيها العدل التحقيقى والوصف الاصلى ولايضره غلبة الاسمية وقيل السبب فيه التعريف مع الوصف ثم قيل المراد من التعريف تعريف مكتسب من الاضافة الى المعرفة فانه بتقدير جمعهم وقيل تعريف بلا اداة كما كان تعريف العلمية كذلك ويقال للاول التعريف الاضافى وللثانى التعريف الوضعى ولوقوع هذا الاختلاف فيه لم يقيدها بالصفات كما قيد فى الاول وانما قيدها بقوله جوعا لانها لوكانت مفردة

وكذا اكتع واخواته وتحقيق العدل فيها ان فعلاء ان فرض صفة فجمعه فعل بضم فسكون مثل حمراء حمر وان اسما ففعالى كصحراء وصحارى فعلم انه معدول من احدهما والسبب الآخر الوصفية الاصلية وقيل شبهة العلمية لانه لايؤكد بها الا المعارف ولما اختلف فى اعتبار الوصلية لم يعدها فيها ( ونحو عمرو زفرو زحل ) علم نجم ( وقزح ) اسم جبل فى مزدلفة كونهـا ( اعلاما ) وتحقيق العدل انها كانت فى الاصل على فاعل كعامر ثم عدل الى فعل كعمر ﴿ ٢٥٠ ﴾ والسبب الآخر العلمية حتى لونكر صرف ( و ) النوع ( الثانى قياسى ) منسوب الى القياس وهو القاعدة بان يمكن فيه بيان قاعدة كلية ولا يتوقف على السماع كما سيظهر ان شاء الله تعالى ( و ) هذه القاعدة مثل قوله ( هو كل علم ) لانه لونكر انصرف ( على وزن ) اى هيئة ( مخصوص ) فى لغة العرب ( بالفعل ) بان لايوجد فيها فى الاسم الا منقولا عن الفعـل ( كضرب ) علما منقولا من الماضى المجهول لان وزن فعل لم يوجد فى الاسم الا وعل ودئل وقد تكلم فيهما ( وشمر ) فان فعل بتشديد العين على صيغة المعلوم او المجهول من الاوزان المخصوصة بالفعل وانه علم لفرس الحجاج منقول عن معنى اسرع فى المشى ويونس اعتبر كونه على وزن الفعل الى اختصاصه به فجبل وكتف وعضد وجعفر اعلاما غير منصرف وعيسى بن عمرو منقوليته عن الفعل فضرب معلوما ومجهولا غير منصرف لاما ذكر من الامثلة واما بقم وشلم فاسمان اعجميان فان سمى بهما منعا من الصرف للعجمة والعلمية ( وانقطع واجتمع واستخرج ) معلوما ومجهولا وغير ذلك من ماضى غير الثلاثى والافعال والمفاعلة والفعللة وملحقاته ( او ) كائن ( فى ) محل ( اوله ) اى اول ذلك العلم اى ما كان على وزن الفعل ( احدى زوائد المضارع ) اى الحروف التى بها يكون المضـارع مضارعا

بان جعلت اعلاما تكون منصرفا كما سبق ﴿ وعمر ﴾ اى ونحو عمر ﴿ وزفروزحل ﴾ وهو اسم نجم من النجوم السيارة ﴿ وقزح ﴾ وهو اسم جبل فى مزدلفة ﴿ اعلاما ﴾ اى حال كون المذكورات من عمر الى قزح اعلاما وسبب منع الصرف فيها العلمية والعدل التقديرى وكان اصل عمر عامر واصل زفر زافر واصل زحل زاحل واصل قزح قازح فعدل عنها الى هذا الوزن الذى ليس من الاوزان القياسية ولونكرت هذه المذكورات تكون منصرفة لانها حينئذ تكون باقية على سبب واحد ﴿ وقياسى ﴾ اى النوع الثانى من غير المنصرف قياسى يعنى انه لايتوقف منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور ولذا اشار اليه بتصدير لفظ كل حيث قال ﴿ وهو كل علم ﴾ اى القياسى كل علم ﴿ على وزن مخصوص بالفعل ﴾ يعنى انه يكون على هيئته كانت تلك الهيئة موضـوعة للفعل فى اصل وضعها وان كانت فى وضعهـا الثانى موضوعة للاسم فانه اذا تفحص ذلك الوزن من بين الاوزان لايوجد فى اوزان الاسماء الا منقولا اما من وزن الفعل او منقولا من العجم ﴿ كضرب ﴾ بوزن المجهول اذا سمى به رجل ﴿ وشمر ﴾ بفتح الشين وتشديد الميم وسمى به فرس الحجاج لسرعة مشيه لان اصل شمر فعل ماض من التشمير بمعنى سرعة المشى وكذا بقم بتشديد القاف منقولا عن العجم ﴿ وانقطع واجتمع واستخرج ﴾ وغيرها من اوزان الماضى الخماسى والسـداسى فان اوزان هذه الافعال معلومة او مجهولة لاتوجد فى اوزان الاسماء واذا سمى به شئ يكون غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لتحقق الفرعيتين فيها احدهما وزنه لكون هذا الوزن فرعا لوزن الفعل والآخر العلمية التى هى فرع للنكرة وكذا فوعل على وزن المجهول وقوله ﴿ او فى اوله ﴾ ظرف مستقر خبر مقدم وقوله ﴿ احدى زوائد المضارع ﴾ مبتدأ مؤخر والجملة مجرورة المحل معطوفة على مخصوص اى كل علم

( وهى ) حروف انين حال كون ذلك العلم ( غير قابل ) حال من المضاف اليه فى اوله لانه يصح ان يقال للزائد فى اوله انه زائد فيه فهو من قبيل فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا ( للتاء ) الاسمية وهى التى يوقف عليها هاء لانها لاختصاصها بالاسم تقوى جانب الاسمية فيضعفه مشابهته للفعل فاذا كان بالتاء وكان علما يكون منعه بالتأنيث والعلمية لا بوزن الفعل والعلمية مثل يعملة وارملة اذا ﴿ ٢٥١ ﴾ سمى بهما ( نحو يزيد ويشكر واحمـد ) ونحمد فمنع صرف لوزن الفعل والعلمية ( و ) مثل قوله ( كل افعل التفضيل والصـفة المشبهة ) اى ما كان على وزن افعل اسم تفضيل او صفة ولا دخال ما فيه غلبة الاسمية مثل اسود ولو فى الاصل وهو من حيث انه اسم تفضيل او صفة لا يقبل التاء ولذا لم يقيده بعدم قبول التـاء وقبول اسود حيث يقال فى مؤنثه اسودة ليس من حيث انه صفة بل من حيث انه غلب فيه الاسمية فـلا يضر لمنع صرفه ( نحو افضل ) لافعل تفضيل ( وابيض ) للصفة والسبب الوصف ووزن الفعل لان الوصف فرع الموصوف ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل فى كل نوع ان لا يدخله اجنبى فالداخل فرع فيه ( و ) مثل قوله ( كل اسم اعجمى ) اى منسوب الى العجم بان وضعه العجم ( استعمل فى اول نقله الى العرب ) اى فى ابتداء نقله اليه ( علما ) بان لا يستعمله العرب بعد نقلهم الى لغتهم غير علم سواء كان علما فى العجم او اسم جنس نقل علما ولقد احسن فى تعبيره هذا حيث يشـمل الوجهين بلا تكلف وان لم يجعل علما فى اول نقله بل بعد ذلك كان كسـائر الاسماء العربية فان كان فيه مع العلمية سبب آخر كان غير منصرف والا فلا وانما اشترط العلمية لانه لو لم ينقل علما لربما يتصرف فيـه بتصرفهم كادخال اللام وغيره

يكون على الوزن الذى يقع فى اوله احدى زوائد المضارع التى لها نوع اختصاص به ﴿ هى ﴾ وحروف انين وقوله ﴿ غير قابل ﴾ بالنصب حال من الضمير المجرور فى قوله فى اوله اى حال كون ذلك الوزن الذى فى اوله ذلك غير قابل ﴿ للتاء ﴾ وهى تاء التأنيث المتحركة التى تلحق بآخر الاسم المؤنث فانه لما وجد فى نوع الاسم كلمة تلحق بآخرها تلك التاء اخرجه عن كون الاسم من وزن الفعل لان لحوق تلك التاء مختص بالاسم ولو كان ذلك الاسم غير منصرف كان للعلمية والتأنيث كما سيجئ كيعملة وارملة فانه اذا سمى بهما يدخل فى قوله كل علم فيه تاء التأنيث لا لوزن الفعل لانعدام شرطه ﴿ نحو يزيد ويشكر ﴾ فانهما على وزن يكون فى اولهما احدى زوائد المضارع وهى الياء وهما غير قابلين للتاء فلا يقال يزيدة ويشكرة واذا سمى بهما يكونان غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل وكذا احمد فان فى اوله الهمزة ﴿ وكل افعل التفضيل والصفة ﴾ اى والقياسى ايضا كل اسم يكون على وزن افعل اما للتفضيل او للصفة فالاول ﴿ نحو افضل ﴾ و الثانى نحو ﴿ ابيض ﴾ وسبب منع الصرف فيهما الوصف ووزن الفعل ولا حاجة ههنا الى ان يقيد بعدم قبول التاء فانه لا احتمال فى كل منهما للقطع بان مؤنث الاول على وزن فعلى ومؤنث الثانى على وزن فعلاء ﴿ وكل اسم اعجمى ﴾ اى والقياسى ايضا كل اسم غير عربى سواء كان فارسيا او غيره ﴿ استعمل ﴾ اى لكن ليس على اطلاقه بل بشرط ان يستعمل ﴿ فى اول نقله الى العرب علما ﴾ يعنى بشرط ان يستعمل بعد نقله الى العرب علما سواء كان علما فى العجم وموضوعا له فيه ثم نقل الى العرب لان يكون علما فيه ايضا او لم يكن علما فى العجم بل اسم جنس فيه ثم نقل الى العرب علما ولم يستعمل بعد نقله اليه الا علما انما اشترط ذلك لتبقى العلمية فيه على حال كونه فى اعجمى وليظهر كونه عجمة فانه لو نقل الى العرب غير علم استعمل العرب فيه وتصرف تصرف الاسماء العربية بان ادخل فيه اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون حينئذ كاللفظ العربى فيضعف العجمة فلا تؤثر فى منع صرفه

﴿وهو زائد﴾ اى والحال ان ذلك العجمى زائد ﴿على الثلاثة او متحرك الاوسط﴾
اذا لم يزد عليها ﴿نحو قالون وابراهيم وشتر﴾ وانما اورد امثلة ثلاثة فانه يحتاج الى ثلاثة
امثلة احدها ان يكون مثالا لما كان فى العجمية غير علم والثانى لما كان فيه علما وكلاهما
زائدتان على الثلاثة والثالث لما كان على ثلاثة احرف متحرك الاوسط فمثال الاول
لفظ قالون فانه فى العجم اسم جنس بمعنى الجيد ولم يستعمل فيه علما ثم نقل منه
الى العرب لتسمية شخص معين به لجودة قرائته وهو امام من رواة نافع ومثال
الثانى لفظ ابراهيم فانه استعمل فى العجم ايضا علما لخليل الله عليه السلام ومثال
الثالث شتر متحرك الاوسط وهو اسم قلعة وكذا سقر اسم لبقعة من جهنم فيكون
نوح حين كونه علما منصرفا لعدم الزيادة عن الثلاثة وتحرك الاوسط علم ههنا ثلاثة
مذاهب الاول مذهب الزمخشرى وهو ان العجمة كالتأنيث المعنوى فى جواز
الوجهين حين سكون الاوسط بدليل اعتبار العجمة فى ماه وجور فعلى هذا يجوز
فى نوح وجهان كما يجوز فى هند وزيفوا هذا المذهب بالفرق بين التأنيث المعنوى
وبين العجمة بان الاول امر حقيقى حتى يكون له علامة تظهر فى بعض تصرفاته
بخلاف العجمة فانها امر اضافى وليس لها علامة ظاهرة تدل على كونها عجمة
فلا يلزم من اعتبار التأنيث فى نحو هند اعتبار العجمة فى نحو نوح مع انه لم يسمع
قط منع الصرف فى نوح كما سمع فى هند واما اعتبار العجمة فى نحو ماه وجور
فليس ليكون سببا مستقلا بل لتقوية السبب المستقل وهو التأنيث المعنوى
والثانى مذهب سيبويه وعليه اكثر النحاة وارتضاه الرضى وهو ان تحرك
الاوسط لا يعتبر فى العجمة اصلا وانما اعتبر فى التأنيث ليقوم تحرك الاوسط مقام
الحرف الرابع القائم مقام التاء فيحصل به التقوية فى الجملة وهذا المعنى لا يعقل
فى العجمة لانه لا علامة لها حتى يحتاج الى اقامة حرف زائد على الثلاثة فلا وجه
فيها فى اعتبار شئ لتقوية واما اعتبار الزيادة فيها فلكون اكثر كلام العجم
على الطول والامتداد على خلاف كلام العرب فانهم يراعون الاوزان الخفيفة
ويكثرونها فى الاستعمال واعتبار الزيادة لتقوية العجمة معقولة واما مجرد اعتبار
تحرك الاوسط فلا يوجب طولا مؤديا الى القلة فى لغة العرب واعتباره غير معقول
فيها الا ترى الى كثرة نحو حجر والثالث مذهب ابن الحاجب ومن تبعه وهو اعتبار
تحرك الاوسط فى العجمة بدليل نحو سقر وشتر ورد بانهما غير منصرف لكونهما
اسمين للمؤنث فان سقر اسم بقعة وشتر اسم قلعة ولا يصلحان لثمرة الخلاف وانما
يظهر للثمرة نحو لمك ان سمى به رجل مع انه منصرف فى جميع الاستعمال هذا

فيضعف العجمية فلاتؤثر (وهو)
اى والحال ان ذلك الاعجمى
(زائد) حرفا (على) الاحرف
(الثلاثة او متحرك الاوسط)
لان الحركة بعض الحروف تبع
فيه ابن الحاجب فاما سيبويه
واكثر النحاة فلم يعتبروا تحرك
الاوسط وارتضاه الرضى قالوا
لمك مثل عضد اسم لابى نوح
عليه السلام لم يسمع الا منصرفا
والزمخشرى جعله شرطا لوجوب المنع
حتى جعل نوحا جائز المنع لا
واجب الصرف قال الرضى وليس
بشئ لانه لم يسمع نحو لوط غير
منصرف فى شئ من الكلام (نحو
قالون) كان فى لغة العجم بمعنى
الجيد ثم نقل الى لغة العرب علما
لاحد رواة نافع لجودة قراءته
فهذا مما كان غير علم فى العجم
(وابراهيم) بجميع لغاته
ابراهيم وابراهام وابراهوم مثلثة
الهاء وابرهم بفتح الهاء بلا الف
كذا فى القاموس (وشتر) اسم
حصن بديار بكر وفى القاموس
شتر قلعة بازان بين بردعه وكنجه
(و) كذا (سقر) علما لطبقة
من طبقات النار وكذا قالوا ان
فيه تأنيثا معنويا واعتبار العجمة
لتقوية التأنيث لا لكونه سببا
مستقلا ثم انهم قالوا ان جميع
اسماء الانبياء عليهم



ملخص ما فصله الشارح والمصنف رحمه الله تبع ههنا ابن الحاجب واختار
مذهبه ﴿وكل مؤنث﴾ اى غير المنصرف كل مؤنث وقوله ﴿بالالف﴾ ظرف
مستقر على انه صفة مؤنث اى كائنة بالالف لا بالتاء وقوله ﴿مقصورة﴾ حال
من الالف اى حال كون تلك الالف مقصورة ﴿او ممدودة﴾ والمراد بالالف
الممدودة التى هى للتأنيث وهى الهمزة التى هى بعد الالف لانهم قالوا ان الالف
الاولى ليست للتأنيث بل زيدت فى آخره الف اخرى فاجتمعت الالفان فقلبت
الثانية همزة فيكون الالف الممدودة هى الهمزة واطلاق الالف عليها مجاز
بعلاقة الكون لانها كانت فى الاصل الفا واطلاق الممدودة عليها مجاز ايضا
باطلاق صفة المسبب على السبب كذا فى الشرح ملخصا ﴿نحو حبلى وحمراء﴾
وهذا من العلتين اللتين تقومان مقام العلة الواحدة وهما الفا التأنيث وصيغة
منتهى الجموع كما سيأتى وانما تقوم الالفان مقام العلتين ولم تقم التاء مع انها للتأنيث
ايضا لان الالفين لازمتان للكلمة وضعا فانه لا يجوز ان يقال حبل وحمر بحذف
الالفين بخلاف التاء فانها وان لزمت الكلمة اذا كانت علما لكن لزومها لها بعارض
وهو العلمية ورده المصنف وحاصله انهم ان ارادوا انه لاشئ من التاء بلازم
للكلمة فهو منقوض بان بعض التاء لازمة لها كما فى نحو ظلمة فانه لا يجوز ان يقال
ظلم وان ارادوا به بان بعض التاء ليست بلازمة لها فهو منقوض ايضا بان بعض
الالف ليست بلازمة ايضا كما فى نحو ذكرى وضراء فانه يجوز فيهما ان يقال
ذكر وضر وان ارادوا ان التاء قد تجئ للفرق بين المذكر والمؤنث فى الصفات
مطردا فهو منقوض ايضا بان الالفين تجيئان للفرق فى الصفات ايضا حيث تجئ
المقصورة فى افعل التفضيل وتجئ الممدودة فى افعل الصفة وهذا لا يكون دليلا
للفرق ايضا الا ان ادعوا ان صيغة المذكر لا تتغير عند دخول التاء وتتغير عند
دخول الالفين او ادعوا ان دخول التاء كثيرة بخلاف الالفين ويجعلون هذا
فرقا بينهما وهذا اوجه لكنه ليس بوجه قوى فى الفرق الا ان انضموا اليه بان
التاء تقلب هاء فى الوقف وهى حرف خفى كانه معدوم وبهذا تكون مفارقة التاء
كثيرة ومفارقة الالفين نادرة فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم انتهى رد المصنف
وجوابه ملخصا ﴿وكل علم﴾ اى غير المنصرف كل علم ﴿فيه تاء التأنيث لفظا﴾
ولا يشترط فيه ما اشترط فى التقديرى من الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط
لعدم الاحتياج اليه ﴿نحو فاطمة وحمزة﴾ فالاول مثال لما كان معناه مؤنثا ايضا.

السلام لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا لعربيتها ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة وقيل
هود كنوح حيث قرنه سيبويه
معه ويؤيده تقدمه على اسمعيل
ولا عرب قبله هذا وفيه ان شيثا
وعزيرا منصرفان ايضا ذكره
الفاضل العصام (و) مثل قوله (كل
مؤنث علما او غيره بالالف
مقصورة (كانت او ممدودة
نحو حبلى) وسلمى (وحمراء)
واسماء والالف الممدودة الهمزة
اذ اصله حمرى بالقصر ثم زيدت
الالف لمد الصوت فالتقى ساكنان
فقلبت الثانية همزة فسميت ممدودة
لكونها سببا لمد ماقبلها والتأنيث
بالالف سبب واحد قام مقام سببين
للزومها للكلمة وبناء الكلمة عليه
فلا يقال حبل ولا حمر بخلاف
التاء فان بناءها على العروض وان
اتفق فى بعض الاسماء لزومها
كظلمة وقحددة كذا فى الرضى
(و) مثل قوله (كل علم) لا اسم
جنس (فيه تاء التأنيث) الموقوف
عليها هاء فنحو اخت وبنت ليس
مما فيه تاء التأنيث (لفظا) اى
حال كونه ملفوظا لا مقدرا علما
لمذكر او مؤنث زائدا على ثلاثة
او متحرك الاوسط اولا لم يحتج
فيه اى ما يقوم مقام التاء لوجودها
لفظا واشتراط العلمية ليلزم
التأنيث لان العلم مصون عن التغيير
(نحو فاطمة) اسم لمؤنث (وحمزة وطلحة)

اسمان لمذكر (اوتقديرا) اى مقدرا ذلك التاء والالف للزومها لاتقدر ذكره الرضى (وهو) اى والحال انه العلم الذى فيه التاء المقدرة (زائد) حرفا (على) الاحرف (الثلاثة) فهو حال من ضمير فيه بعد تقييده بتقديرا علما لمؤنث اومذكر (نحو زينب) سمى به مذكر اومؤنث (او) هو (متحرك الاوسط) حال كونه (علما لمؤنث نحو قدم اسم امرأة) وجه الاشتراط ان التاء مقدر فيضعف تأثيره فلابد من المقوى وهو الزيادة او الحركة الوسطية لان الحرف الرابع كالتاء بدليل عقيرب بلارد التاء والحركة بعض الحروف فيصلح للتقوية ويجب ان يقول اوعجمة كما فى الكافية ولعله سقط من قلم الناسخ لان ماه وجور علمين لقريتين من بلاد العجم لاينصرفان مع كونهما ثلاثيين ساكنى الوسط لتقوى التانيث بالعجمة ولوانفرد كل لايجب منعه بل لايجوز فى نحو نوح (ولوسمى ﴿٢٥٤﴾ به) اى بالمتحرك الاوسط (مذكر صرف) وجوبا لضعف تأنيثه وكذا كل مؤنث تأنيثه بتأويل غير لازم كالفاظ الجموع تأنيثها بتأويلها بالجماعة ولايلزم لجواز تأويله بالجمع فاذا سمى به مذكر ينصرف مثل رجال وكذامايغلب استعماله فى المذكر كعناق وزراع (ولو كان علم المؤنث ثلاثيا) لا زائدا على الثلاثة (ساكن الاوسط) لا متحركا (يجوز صرفه) نظرا الى ضعفه (ومنعه) بالنظر الى وجود السببين والاجود المنع (نحو هند) وقال بعض ان كان المؤنث منقولا من علم المذكر يمتنع صرفه اعلم ان اسماء القبائل والبلدان التى لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ماسمع عدم انصرافه ومنها ماسمع انصرافه ومنها ماسمع فيه الامران ومنها مالم يسمع فيه شئ فمنع الصرف لاعتبارها اسم القبيلة او القرية او البقعة والانصراف لاعتبارها اسم الحى اوالمكان قال الرضى ماجهل استعمالهم اياه يجوز فيه الامران وقال الفاضل العصام ونحن نقول الاقيس الصرف لانه الاصل الا ان يثبت ان غير المنصرف اكثر فانه حينئذ بين الارجاع الى الاصل والالحاق بالأغلب (و) مثل قوله (كل علم) لان المركب لولم يكن علما لم يكن اسما فلايتصور انصرافه وعدم انصرافه (مركب من اسمين) فى الاصل لا من فعل واسم مثل يزيد مع ضميره المستكن وتأبط شرآ علمين فانهما باعراب تقديرى عند المصنف لايظهر عدم الانصراف ولا من فعل وحرف مثل قدخرج ولا من حرف واسم مثل النجم وبصرى علمين منصرفان وضاربة علما غير منصرف للتأنيث والعلمية

والثانى مثال لما كان معناه مذكرا ﴿اوتقديرا﴾ اى اوليس فيه تاء التأنيث لفظا بل تقديرا بان يكون حروفه زائدة على الثلاثة حتى يكون الحرف الرابع نائبا للتاء اويكون متحرك الاوسط حتى يكون ثقله نائبا لها ولذا قال ﴿وهو زائد﴾ اى والحال انه زائد ﴿على الثلاثة نحو زينب او متحرك الاوسط نحو قدم اسم امرأة﴾ وقوله ﴿ولوسمى به مذكر صرف﴾ بيان للفرق بين زينب وبين قدم فان زينب اسم امرأة لكنه لو سمى به مذكر فهو غير منصرف ايضا لوجود الحرف النائب بخلاف نحو قدم فانه لو سمى به مذكر انتفى التأنيث لفظا ومعنى والمراد بنحو قدم ما كان على ثلاثة احرف متحرك الاوسط واكتسب التانيث من معناه وانما صرف عند تسمية المذكر لغاية ضعف التانيث حينئذ فانه ليس فى لفظه حرف زائد على الثلاثة حتى ينوب مناب التأنيث مثل زينب فانه منع صرفه لوكان تأنيثه اصليا يعنى مكسوبا من معناه وان لم يكن كذلك بل كان تأنيثه بتأويل الجماعة وليس فيه تاء كما كان فى كل جمع مكسر بغير تاء مثل كلاب فلو جعل علما لمؤنث منع صرفه واذا سمى به مذكر صرف ايضا لضعف التأنيث ﴿ولوكان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه ومنعه نحو هند﴾ اما صرفه فلضعف التأنيث فيه ولعدم النائب عن التاء واما منعه فلوجود السببين وهما العلمية والتأنيث وان كان الثانى ضعيفا ﴿وكل علم﴾ اى غير المنصرف ايضا كل علم ﴿مركب من اسمين

لاللتركيب (ليس احدهما عاملا فى الآخر) فى الاصل اوليس مثل ﴿٢٥٥﴾ عبدالله ومثل ضارب زيدا ولا مثل مضروب غلامه فان الجزئين على ما كانا عليه (ولا الثانى صوتا) فى الاصل فان مبنى وسيجئ (ولا متضمنا لمعنى الحرف) حرف عطف اوجر قبل العلمية كخمسة عشر وجارى بيت بيت لانه مبنى فى الاصل محكى بناؤه ولو قيل ليس بينهما نسبة لكان اشمل لان مثل الحيوان الناطق وزيد انسان علمين منصرفان مع انه يصدق عليه انه ليس احدهما عاملا الخ (نحو بعلبك) علم بلد بالشام والبعل الزوج واسم صنم والبك دق العنق وسمى مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة (وحضرموت) على الاصح كما سيأتى (و) مثل قوله (كل ما) اى اسم (فيه الف ونون زائدتان) ويقال مزيدتان ويقال مضارعتان لالفى التأنيث قيل فى امتناع دخول التاء وقيل فى كونهما مزيدتين حال كون ذلك الاسم (علما) اوخبر كان المقدر ليمتنع دخول التاء بالعلمية ويتقرر المشابهة (اووصفا لايدخله التاء) سواء كان له مؤنث لايدخله التاء هو فعلى لانه لايجتمع فعلى وفعلانة اولم يكن له مؤنث (نحو عمران) مثال للعلم والسبب فيه الالف والنون والعلمية (وسكران) مثال لوصف له مؤنث لاتاء له (ورحمن) ولحيان مثال

ليس احدهما﴾ اى احد الاسمين ﴿عاملا فى الآخر﴾ اى فى الاسم الآخر بان يكون الاول مضافا الى الآخر وجارا له مثل عبدالله اويكون الاول معنى فعل ناصب للثانى نحو ضارب زيد بتنوين الاول ونصب الثانى ﴿ولا الثانى﴾ اى وليس الاسم الثانى ﴿صوتا﴾ فى الاصل مثل سيبويه ﴿ولا متضمنا﴾ اى وليس الثانى ايضا متضمنا ﴿لمعنى الحرف﴾ سواء كان ذلك الحرف عاطفا كما كان فى التركيب التعدادى كخمسة عشر او جارا نحو وجارى بيت بيت اى من بيت الى بيت ﴿نحو بعلبك وحضرموت علمين﴾ لبلدتين فان الاول مركب من بعل وبك وكذا حضر وموت وليس الاول عاملا فى الثانى وليس الثانى صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف بل هما تركيبان مزجيان وانما قال من اسمين احترازا عن المركب من حرف واسم نحو النجم وبصرى ونحو من زيد وان زيدا اذا كان علما ومن المركب من فعل ومعموله نحو تأبط شرا فان الاولين لكونهما مركبين من حرف غير مستقل لايعتد بجزئيته فكأنهما لاتركيب فيهما حتى يؤثر واما البواقى من ان زيدا وغيره فلكون اعراب الثانى محكيا لايظهر فيها منع الصرف وانما قال ليس احدهما عاملا فى الآخر احترازا عن مثل عبدالله وضارب زيدا فلان منع الصرف لايؤثر فى الاول لانه غير مركب ولايؤثر فى الثانى لانه مشغول بالجر الذى هو تأثير الاول وانما قال ولا الثانى صوتا فان الثانى مبنى او محكى بناؤه وانما قال ولا متضمنا لمعنى الحرف فانه حين تضمنه معنى الحرف يكون مبنيا ايضا والحاصل ان التركيب انما يؤثر فى منع الصرف اذا كان تركيبا مزجيا نحو بعلبك فلا يكون التركيب الاسنادى نحو زيد انسان اذا كان علما ولا التركيب الاضافى نحو عبدالله ولا التركيب الصوتى نحو سيبويه ولا التركيب التعدادى نحو خمسة عشر اثر المنع الصرف وعبارته قاصرة عن احاطة الاحترازات فانه لابد ان يزيد ولا معربا قبل العلمية حتى يكون احترازا عن التركيب الاسنادى ولو قال بعد قوله مركبا بدون النسبة اوقال مع امتزاج لكان اخصر واشمل وامنع مع انه لوقال مركب مزجى لكان اوضح من الكل كذا فى الشرح وسبب المنع فى الكل العلمية والتركيب الذى هو فرع المفرد ﴿وكل ما﴾ اى غير المنصرف ايضا كل اسم ﴿فيه الف ونون زائدتان علما اووصفا﴾ وقوله ﴿لايدخله التاء﴾ صفة وصفا مثال العلم ﴿نحو عمران﴾ فانه غير صفة وغير منصرف للعلمية ولا الف والنون المزيدتين الذى هو فرع المزيد عليه وقوله ﴿وسكران﴾ مثال للوصف الذى لايدخل التاء فى مؤنثه فلايقال سكرانة بل سكرى وقوله ﴿ورحمن﴾

لوصف ليس له مؤنث لاختصاص الاول به تعالى عند جميع اهل اللسان ولعدم قيام معناه بالمؤنث كما فى الثانى
اختلف فى هذا القسم واختار المصنف عدم انصرافه والسبب الوصف قيل انما لا يستعملان فى غير النداء الا مضافين
او باللام فالانصراف متعين فانصرافهما وعدمه مبنى على القياس دون الاستعمال (و) مثل قوله (كل جمع)
حالى او اصلى كحضاجر كان جمع حضجر فى الاصل ثم جعل علما للضبع ومساجد علما تحقيق او تقديرى
كسراويل على تقدير عربيته ﴿ ٢٥٦ ﴾ كما هو مذهب المبرد اعتبر جمع سروالة وان لم يستعمل كائن (على)
وزن (فعالل او فعاليل) اى على
هيئة بان كان اوله مفتوحا وثالثه
الفا بعدها حرفان او ثلاثة احرف
اوسطها ساكن (نحو مساجد
ومصابيح) ولو فى الاصل مثل
جدار وهو غير منصرف على
الاصح اذا صله جوارى بالتنوين
لان الاعلال مقدم على منع
الصرف فلما اعل مثل اعلال قاض
سقط تنوين التمكن ثم عوض
عن الياء المحذوفة تنوين آخر
وقيل انه قبل اعلال ايضا غير
منصرف فلما حذفت ضمة الياء
لاستقلالها عليها عوض عنها تنوين
فحذفت الياء للساكنين وقيل
انه منصرف بعد الاعلال لفوات
صيغة منتهى الجموع وقيل صرف
هذا الجمع قياس بعض العرب
والمعتبر فى هذين الوزنين خصوص
الحركات والسكون وترتيبهما
واصالة الحروف وزيادتها غير
معتبرة يقال له فى علم التصريف
وزن تصغيرى فيقال وزن اضيمر فعيعل لا افيعل والوزن فى ذلك العلم اثنان احدهما هذا والآخر وهو المشهور المتبادر
عند الاطلاق ان يعتبر عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه فيقال وزن اكرم افعل لا فعلل
وكارم فاعل وليس وزن فعالل وفعاليل وزنا عروضيا لان فيه لا يعتبر فيه خصوص الحركة بل مجردها فيقال
وزن طويل فعول (ويجوز صرفه) اى لا يمتنع جعل

مثال لما لا يكون له مؤنث اصلا فسكران ورحمن غير منصرفين للوصفية التى
هى فرع للموصوف وللالف والنون المزيدتين والمراد بزيادتهما
زيادتهما فى الآخر وقوله زائدتان احتراز عن اصليتين نحو حنان ومنان
وسميتا ايضا بالف ونون مضارعتين لشبههما بالفى التأنيث وقيل فى وجه الشبه
انه امتناع دخول التاء فيهما وقيل انه كونهما مزيدتين فى الآخر ﴿ وكل جمع ﴾
اى غير المنصرف كل جمع ﴿ على وزن فعالل او فعاليل ﴾ اى على وزن كان
اوله مفتوحا وثالثه الفا ويكون بعده حرفان متحركان او يكون بعده ثلاثة
احرف اوسطها ساكن وان كان فى الاصل كذلك ثم حذف الحرف الاخير
بالاعلال فانه غير منصرف ايضا على الاصح نحو جوار وكذا لو ادغم مثل
دواب والمراد بالجمع اعم من ان يكون جمعا فى الحال او كان جمعا فى الاصل ثم
اضمحل جمعيته نحو حضاجر علما للضبع واعم ايضا من ان يكون جمعا تحقيقا
﴿ نحو مساجد ومصابيح ﴾ او جمعا تقديرا كسراويل فانه مفرد على هذا الوزن
فيقدر بانه جمع سروالة بان يعتبر كل جزء من اجزائه سروالة وكانه مركب
من الاجزاء اعتبارا ووجه اشتراط كونهما على الصيغتين دون صيغة سائر
الجموع لان فى بعض هاتين الصيغتين بتكرر الجمعية فيكون تكررها قائما مقام
العلتين كاكاليب فانه جمع اكالب وهو جمع كلاب وان كان البعض الآخر ليس
كذلك كمثالى المتن ولذا سمى هاتان الصيغتان صيغة منتهى الجموع وانما لم يقيد
بدون هاء وياء للاحتراز عن مثل فرازنة ومدائنى كما احترز ابن الحاجب لانه
لا حاجة اليه لان التبادر شاهد على كونهما بهذه الصيغة وهاتان الصيغتان
بلا هاء وياء مع ان المختار عند المصنف فى مثل فرازنة ان يكون التاء جزأ
فلا يحتاج الى الاحتراز ﴿ ويجوز صرفه ﴾ فسره الشارح بقوله لا يمتنع

غير المنصرف منصرفا بادخال الكسر والتنوين (لضرورة الشعر) بان يخل عدمه بالوزن كقوله
صبت على مصائب لو انها • صبت على الايام صرن لياليا ﴿ ٢٥٧ ﴾
او بسلاسة كقوله
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره
هو المسك ما كررته يتضوع
(او للتناسب) اى لتحصيل
التناسب بين المنصرف وغير
المنصرف سواء وقع فى الفواصل
والاسجاع اولا (نحو قوله تعالى
سلاسلا) على قراءة نافع والكسائى
ليناسب اغلالا بعده (وقواريرا)
ليناسب قوله تقديرا بعده (وكل
ما) اى اسم (لا ينصرف اذا
اضيف) الى شئ (او دخله
لام التعريف انصرف) وجد فيه
السببان او لم يوجد لضعف
السببية بعروض خاصة الاسم او
عدم الوجود (نحو مررت
بالاحمر واحمرنا) وقد يوجد
السببان فيهما ومررت بعمركم
لم يوجد السببان لان العلم اذا اريد
اضافته نكر اولا ومررت بعثماننا
وجد فيه سبب واحد وهو الالف
بالنون وقيل لا ينصرف مطلقا
وقيل ان وجد السببان لا ينصرف
والا ينصرف (والتقسيم الثالث)
من التقسيمات الاربعة تقسيمه (بحسب
النوع) اى نوع الاعراب (فهو)
اى الاعراب بحسب النوع او نوع
الاعراب (اربعة) بالاستقراء
(رفع) سمى به لان الشفتين
يرتفعان عند ادائه (ونصب)
لنصبهما بعد الفتح هما (مشتركان
بين الاسم والفعل) غير  مختصين بواحد منهما يكون مرفوعا ومنصوبا بحسب

اشارة الى ان الامكان امكان خاص بمعنى جواز صرفه وعدم صرفه
يعنى يجوز جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين هذا
اذا عرف غير المنصرف بما لا يدخل الكسر والتنوين كما عرفه المصنف واما على
من عرفه بما فيه علتان فلا يجوز ان يقول جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة
فانه لم ينعدم فيه العلتان حتى يكون منصرفا حقيقة فيقال حينئذ انه يجوز
صرف حكمه الى حكم المنصرف وقوله ﴿ لضرورة الشعر او للتناسب ﴾
متعلق بقوله يجوز وقوله ﴿ نحو سلاسلا وقواريرا ﴾ مثال لما ينصرف
للتناسب فان سلاسل جمع على وزن فعالل وكذا قوارير على وزن فعاليل
وقد نونا فى قراءة نافع والكسائى ليناسب الاول لقوله تعالى [ اغلالا ]
وليناسب الثانى لقوله [ قمطريرا ] بعده واما المثال للضرورة فهو على نوعين
احدهما ان يخل بالوزن فهو كما فى المرثية المنقولة عن فاطمة رضى الله عنها
حيث قالت حين انتقال النبى عليه السلام

صبت على مصائب لو انها • صبت على الايام صرن لياليا

وصدره

ماذا على من شم تربة احمد • ان لا يشم مدى الزمان غواليا

فانه لو لم ينون قولها مصائب لاختل الوزن والثانى ان يخل السلاسة فهو كما
فى قول الشاعر فى مدح امامنا الاعظم رحمه الله حيث قال

اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره • هو المسك ما كررته يتضوع

فان نعمان غير منصرف بالعلمية وبالالف والنون المزيدتين لكنه نون
وكسر فى هذا البيت فانه لو لم ينون كذلك لاختل السلاسة ﴿ وكل ما ﴾
اى كل اسم ﴿ لا ينصرف اذا اضيف ﴾ اى الى شئ ﴿ او دخله لام التعريف
انصرف ﴾ اى حقيقة سواء وجد فيه السببان اولا يعنى انه يجر بالكسر
واما دخول التنوين فيجوز ايضا لكنه لا يدخل لمانع آخر وهو اللام
والاضافة وقوله ﴿ نحو مررت بالاحمر ﴾ مثال للثانى وقوله ﴿ واحمرنا ﴾
اى مررت باحمرنا مثال للاول ﴿ والتقسيم الثالث ﴾ من الاقسام الاربعة
للاعراب ﴿ بحسب النوع وهو ﴾ اى الاعراب بحسب النوع ﴿ اربعة رفع
ونصب مشتركان ﴾ اى هما مشتركان ﴿ بين الاسم والفعل ﴾ يعنى ان كلا منهما
غير مختصين بواحد من الاسم والفعل ولا فرق بينهما فى ان يكونا مرفوعين

عامله (وجر) لانجرار الشفة السفلى فى ادائه كسقوط الجسم المنكسر وذكروا وجوها يطلب من المطولات هو (مختص بالاسم) لانه علامة كون الشئ مضافا اليه وهو مختص بالاسم فكذا علامته ( وجزم ) لقطعه الحركة او الحرف (مختص بالفعل) لانه ﴿ ٢٥٨ ﴾ اثر الجازم وهو من خصائص الفعل (وعلامة الرفع) اى علامة هى الرفع فالاضافة بيانية لان الاعراب عند المصنف مابه الاختلاف من الحركة والحرف لا الاختلاف نفسه كما عند عبد القاهر ومن تبعه ( اربعة ) بالاستقراء (ضمة) فى الاسم والفعل ( وواو ) فى الاسماء الستة وجمع المذكر السالم وملحقاته (والف) فى التثنية وملحقاته هما فى الاسم ( ونون ) فى المضارع المتصل به الضمير المرفوع غير النون (وعلامة النصب خمسة) بالاستقراء ( فتحة ) فى الاسم والفعل ( وكسرة ) فى الاسم (والف) فى الاسماء الستة (وياء) فيما هو معرب بالحروف غير الاسماء الستة (وحذف النون) فى الفعل ( وعلامة الجر ثلاثة كسرة ) فى المنصرف (وفتحة) فى غير المنصرف ( وياء ) فيما بالحروف (وعلامة الجزم ثلاثة حذف الحركة ) فى المضارع صحيح الآخر (وحذف الآخر) فى المعتل الآخر (وحذف النون) فى المتصل بآخره ضمير (والتقسيم الرابع ) من التقسيمات الاربعة تقسيمه ( بحسب الصفة فهو ) اى الاعراب بحسبها ( ثلاثة لفظى ) اى منسوب الى لفظ المعرب ( يظهر فى اللفظ ) اى لفظ المعرب صفة كاشفة للفظى او جملة مستأنفة مسوقة لبيانه وهو الاصل لانه علامة وحقها الظهور ( وتقديرى ) اى منسوب الى التقدير اى يقدر فى الآخر

ومنصوبين ولكن الفرق بينهما فى الواسطة فانها فى الاسم الفاعلية والمفعولية وفى الفعل المشابهة التامة كما سبق ﴿ وجر ﴾ اى والثالث جر ﴿ مختص بالاسم ﴾ فانه لا يوجد فى غيره وانما اختص به فانه علم الاضافة والاضافة من خواص الاسم ﴿ وجزم ﴾ اى والرابع جزم ﴿ مختص بالفعل ﴾ فانه لا يوجد فى الاسم والجزم يشبه الجر فى الاختصاص ﴿ وعلامة الرفع اربعة ﴾ اى من ذات الاعراب ﴿ ضمة وواو والف ونون ﴾ فالضمة فى الاسم والفعل والواو فى الاسماء الستة وفى الجمع المذكر السالم والالف فى تثنية الاسماء والنون فى تثنية الفعل وجمعه المذكر وفى الواحدة المخاطبة منه ﴿ وعلامة النصب خمسة فتحة وكسرة والف وياء وحذف النون ﴾ فالفتحة فى الاسم والفعل والكسرة فى الجمع المؤنث السالم والالف فى الاسماء الستة والياء فى تثنية الاسم وجمعه المذكر السالم وحذف النون فى الفعل ﴿ وعلامة الجر ثلاثة كسرة وفتحة وياء ﴾ فالكسرة فى الاسم المنصرف والفتحة فى غير المنصرف والياء فى تثنية الاسم وفى جمعه المذكر السالم وفى الاسماء الستة ﴿ وعلامة الجزم ثلاثة حذف الحركة وحذف الآخر وحذف النون ﴾ فحذف الحركة من آخر المضارع الصحيح الذى لم يتصل بآخره ضمير وحذف الآخر من المضارع الذى يكون آخره حرف علة وحذف النون فى تثنية الفعل المضارع وجمعه المذكر ومخاطبته المفرد وهو مشترك بين علامتى النصب والجزم واضافة العلامة اما بيانية كشجر الاراك والمعنى علامة هى الرفع او النصب او الجر او الجزم او من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى علامة دالة على مادل عليه كل منها فالاول عند من جعل الاعراب عبارة عن الرفع والنصب والثانى عند من جعل الاعراب عبارة عن الحركة والحرف واما عند من جعل الاعراب عبارة عن الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذى هو الاختلاف ﴿ والتقسيم الرابع ﴾ اى من التقسيمات الاربعة للاعراب ﴿ بحسب الصفة فهو ﴾ اى الاعراب بحسبها ﴿ ثلاثة لفظى يظهر فى اللفظ ﴾ اى فى لفظ الكلمة التى لها الاعراب ﴿ وتقديرى

يظهر فى اللفظ ( ومحلى ) اى منسوب الى المحل اى محل لو وقع فيه المعرب لظهر الاعراب واذا انحصر الاعراب بحسب صفته فى ثلاثة ويظهر اللفظى من بيان قسيميه ( فلنذكر الاخيرين ) اى التقديرى والمحلى ( حتى يعلم ان ماعداهما لفظى ) لان بيانهما وبيان محلها يدل على ان ماعداهما لفظى ومحلها غير محلهما لانحصار الاعراب فى هذه الثلاثة وماسكن آخره للتخفيف نحو بارئكم بسكون الهمزة فى قراءة ابى عمرو او للادغام نحو الرحيم مالك يوم الدين فلندرته لا يقدح فى ان ماعداهما لفظى لان الكلام مبنى على مااشتهر من الاستعمال او هو معتبر بماسكن للوقف وما اشتغل آخره بحركة مجانسة لحركة اخرى نحو للملائكة اسجدوا بضم تاء الملائكة على قراءة ابى جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصرى وجحر ضب ﴿ ٢٥٩ ﴾ خرب بكسر باء خرب للجوار فمن قبيل مااشتغل آخره بحركة غير اعرابية فيكون التقديرى المذكور فى الكتاب او نادر لا يعبأ به لكن بقى المضارع المجزوم المدغم على لغة تميم نحو لم يمد بحركات الدال فان جزمه تقديرى وكانه اختاره لغة الحجازيين لان القرآن نزل عليها نحو ولا تمنن وفليملل ونحو قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيأ بادغام لا يضر مع انه مجزوم (ف) الاعراب (التقديرى ما) اى اعراب (لا يظهر فى اللفظ) اى لفظ المعرب ( بل يقدر فى آخره ) اى يعتبر فيه ( لمانع فيه ) اى فى الآخر لا فى اللفظ اى شئ يمنع ظهوره فيه لتعذره او استثقاله ( غير الاعراب الحقيقى ) صفة بعد صفة لمانع اذ لو كان المانع الاعراب الحقيقى لكان الاعراب محليا لا تقديريا عند المصنف كما سيأتى ان شاء الله تعالى نحو مررت بزيد ( ولا يكون ) الاعراب التقديرى ( الا فى المعرب ) لانه لو ارتفع المانع لكان لفظيا مثل غلامى لو ارتفع الاضافة ظهر الاعراب لان المانع فيه اشتغال الآخر ( ك ) الاعراب (اللفظى) لا يكون الا فى المعرب وهو ظاهر (وذلك) اى الاعراب التقديرى على ماذكره ( فى سبعة مواضع ) نقص مما ذكروا بادراج بعضها فى بعض وزاد عليه فحصل سبعة (الاول مفرد) لا مثنى ولا مجموع معرب بالحركة اسما او فعلا لا معربا بالحروف كما فى الاسماء الستة ( آخره الف وان حذف لالتقاء الساكنين ) فيكون منويا وكالملفوظ

ومحلى ﴾ فالاول هو الاصل وقوله ﴿ فلنذكر ﴾ نفس المتكلم مع الغير من الامر وهو جائز عند المصنف وان لم يجز عند بعض الصرفيين فى معلوم الامر والنهى بناء على لزوم اتحاد الآمر والمأمور يعنى انى امرت نفسى بان تذكر ﴿ الاخيرين ﴾ اى التقديرى والمحلى ﴿ حتى يعلم ﴾ اى بسبب ذكرهما ﴿ ان ماعداهما لفظى ﴾ لان فيه قضية منفصلة مركبة من اجزاء ثلاث وهى ان الاعراب اما لفظى واما تقديرى واما محلى فان استثنى منها بعض الجزئين ينتج الجزء الثالث اذا قلنا لكنه ليس بتقديرى ولا محلى فينتج انه لفظى ﴿ فالتقديرى ما ﴾ اى اعراب ﴿ لا يظهر فى اللفظ بل يقدر فى آخره لمانع فيه ﴾ اى يمنع عن ظهوره فى اللفظ وقوله ﴿ غير الاعراب ﴾ بالجر صفة مانع اى المانع هو غير الاعراب ﴿ الحقيقى ﴾ اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كما يجئ ﴿ ولا يكون ﴾ اى لا يوجد التقديرى ﴿ الا فى المعرب ﴾ اى المعرب الاصطلاحى وقوله ﴿ كاللفظى ﴾ ظرف مستقر حال من الضمير المستتر تحت لا يكون اى كما لا يكون اللفظى الا فى المعرب لا يكون التقديرى ايضا الا فيه ﴿ وذلك ﴾ اى التقديرى ﴿ فى سبعة مواضع الاول مفرد ﴾ وقوله ﴿ آخره ﴾ مبتدأ وقوله ﴿ الف ﴾ خبره والجملة صفة مفرد اى الاول من السبعة اى معرب مفرد اى ليس بتثنية ولا جمع آخر ذلك المفرد الف سواء كان اسما او فعلا مضارعا قوله ﴿ وان حذف ﴾ وصلية اى ولو حذف ذلك الالف ﴿ لالتقاء الساكنين ﴾ فهو تقديرى ايضا لامنسى فحكمه حكم الملفوظ

(فان كان) ذلك المفرد (اسما) لا فعلا (فاعرابه فى الاحوال الثلاثة) اى حال الرفع والنصب والجر (تقديرى) لتعذر ظهوره على الالف (نحو ﴿٢٦٠﴾ العصا وعصا) والمغزى ومغزى (وان كان) ذلك المفرد (فعلا فرفعه ونصبه تقديرى) لوجود الالف فيهما ولو منويا (وجزمه لفظى) لانه بحذف الالف وهو لفظى (نحو يخشى) ويخشى الله (ولن يخشى) ولن يخشى الناس (ولم يخش و) الموضع (الثانى) اى اسم مفرد اوغيره معرب بالحركة اوبالحرف (اضيف الى ياء المتكلم) وان حذف او قلبت الفا حال كونه (غير التثنية) فانها اذا اضيفت الى ياء المتكلم يكون اعرابها لفظيا لوجوده فى اللفظ نحو مسلماى فى الرفع ومسلمى بتشديد الياء فى النصب والجر (فان كان) الاسم المذكور (جمع المذكر السالم فرفعه تقديرى فقط) لانه يجتمع فيه واو وياء والاولى ساكنة فيقلب الواو ياء فصار الاعراب تقديريا لان رفعه بالواو ولم يوجد ونصبه وجره لفظى لانهما بالياء وقد وجدت مدغمة واشار اليه بقوله فقط فالاولى تقديمه على قوله تقديرى (نحو جاءنى مسلمى اصله مسلموى) قلبت فادغمت (وان كان) المضاف الى ياء المتكلم الذى هو غير التثنية (غيره) اى غير جمع المذكر السالم مفرد من الاسماء الستة اوغيرها اوجمعا مكسرا منصرفا اوغير منصرف اوجمع مؤنث سالم (فالكل) اى كل اعرابه من الرفع

وانما قيده بقوله لالتقاء الساكنين فانه لو حذف لمجرد الخفة فهو لفظى . ثم انه لما كان بعض هذا النوع تقديريا فى كل احواله وبعضه تقديريا فى بعض احواله اراد ان يبين بقوله ﴿فان كان﴾ اى ذلك المفرد ﴿اسما﴾ اى ليس فعلا ﴿فاعرابه﴾ اى اعراب ذلك الاسم المفرد ﴿فى الاحوال الثلاث تقديرى﴾ فان الالف سواء كان ملفوظا كما اذا لم يكن محذوفا لالتقاء الساكنين او مقدرا كما اذا حذف له فهو لا يقبل الحركة واذا لم يقبل الحركة يتعذر وجود الاعراب الذى هو الحركة فيه ﴿نحو العصا وعصا﴾ اورد مثالين فان الاول مثال للالف المذكورة والثانى مثال للالف المقدرة المحذوفة لالتقاء الساكنين من الالف والتنوين ﴿وان كان﴾ اى ذلك المفرد ﴿فعلا﴾ اى مضارعا ﴿فرفعه ونصبه تقديرى﴾ لان الالف موجود فيه فى هذين الحالين ﴿وجزمه لفظى﴾ لكون الالف غير موجود فى الجزم لان اعرابه حينئذ حذف الآخر ﴿نحو يخشى﴾ وهو مثال لحالة الرفع ﴿ولن يخشى﴾ وهو مثال لحالة النصب ﴿ولم يخش﴾ وهو مثال لحالة الجزم ﴿والثانى﴾ اى الموضع الثانى ﴿ما﴾ اى اسم معرب سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او جمعا مؤنثا سالما معربا بالحركة او جمعا مذكرا سالما معربا بالحرف ﴿اضيف﴾ اى ذلك الاسم ﴿الى ياء المتكلم﴾ سواء حذفت الياء لالتقاء الساكنين نحو جاءنى ابو العباس او حذفت للاكتفاء بالكسرة وسواء قلبت الفا او تاء نحو يا ابا او يا ابت لكن بشرط ان لا يكون المضاف تثنية فانها لو كان تثنية كان اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلاث تقول مسلماى ورأيت مسلمى ومررت بمسلمى بتشديد الياء فيهما . ولما كان هذا النوع ايضا محتاجا الى التفصيل فقال ﴿فان كان﴾ اى ذلك الاسم المعرب ﴿جمع المذكر السالم﴾ اى المعرب بالواو والياء ﴿فرفعه تقديرى فقط﴾ اى ليس نصبه وجره تقديريا وانما كان كذلك فان علامة الرفع التى هى الواو تقتضى قاعدة الصرف ان تقلب ياء فانه اذا اجتمع الواو والياء فى كلمة وقد سبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء ولزوال علامة الرفع يكون تقديريا واما حالتى النصب والجر فلكون العلامة فيهما ياء يكون لفظيا لبقاء الياء فيهما ﴿نحو جاءنى مسلمى اصله مسلموى﴾ قلبت الواو ياء ثم ادغمت الاولى فى الثانية ثم نقلت حركة الميم من الضمة الى الكسرة ليصح بناء الياء ﴿وان كان﴾ اى ذلك الاسم المضاف الى ياء المتكلم ﴿غيره﴾ اى غير جمع المذكر السالم ﴿فالكل﴾ اى

والنصب والجر (تقديرى) لان آخره اشتغل بالكسرة المجانسة للياء اوالفتحة فامتنع جمعها بحركة اخرى موافقة اومخالفة وجعل بعضهم الجر لفظيا بوجود الكسر وهذا ﴿٢٦١﴾ تحكم لان الكسر موجود فى كل حال قبل العامل وذهب الجمهور الى ان المضاف الى ياء المتكلم مبنى لاكتسابه البناء من المضاف اليه وضعفه ابن الحاجب وايده الرضى بان الاضافة الى الضمير لا يوجب البناء نحو غلامنا وغلامك وغلامه وتبعهما المصنف (نحو غلامى وابى ورجالى) وريانى ومساجدى (ومسلماتى) ويا ابن عم ويا ابن عما (و) الموضع (الثالث) اى اسم معرب بالحركة اوبالحرف مفرد اومركب (فى آخره اعراب) حركة او حرف (محكى) لا حقيقى جاء من عامل فى تركيبه فانه محلى عند المصنف وسيجئ الكلام فيه وتسميته اعرابا لكونه اعرابا قبل الحكاية انما جعل تقديريا لاشتغال آخره بالمحكى اما (جملة) فى الاصل حال من ضمير آخره لانه يجوز ان يقال فيه اعراب الخ (منقولة الى العلمية) اى جعلت علما واستعملت هكذا (نحو تأبط شرا) فانه معرب باعراب تقديرى فى الاحوال الثلاث وذهب غير واحد الى انها مبنية واعرابها محلى كما كان قبل العلمية والفرق عند المصنف انها قبل العلمية مستحقة للاعراب من حيث انها جملة وبعد العلمية من حيث انها اسم مفرد اوحال كونه مفردا غير مركب ولا جملة

كل اعراب ذلك الاسم فى كل احواله ﴿تقديرى نحو غلامى﴾ وكذا ابى ﴿ورجالى ومسلماتى﴾ فالاول مثال للمفرد من غير الاسماء الستة وابى مثال للاسماء الستة والثانى مثال للجمع المكسر والثالث مثال للجمع المؤنث السالم وانما كان كذلك فان ماقبل الياء اما كسرة لاقتضائها لها نحو غلامى او سكون كما اذا كانت الفا نحو مثواى ومحياى او فتحة نحو يا اسفى فيتعذر ادخال حركة الاعراب على كل تقدير اما الاخيران فظاهر لكونه الفا واما الاول فانه لما حرك بالكسرة قبل دخول الاعراب تعذر دخول حركة الاعراب عليه اما علامتى الرفع والنصب فظاهر لكونهما ضدين للكسرة واما علامة الجر فلان الكسرة دخلت عليه قبل الاعراب فيقتضى ادخال كسرة اخرى للاعراب فيكون تحميل حركة اخرى عليه متعذرا واما اعتبار تلك الكسرة بعد دخول العامل عليه حركة اعرابية كما ذهب اليه البعض قياسا على التثنية والجمع فلا يصح ايضا فانه قياس مع الفارق لان الالف والواو فيهما يتبدلان باختلاف العامل فيجوز فيهما بعد دخول العوامل اعتبار كونها اعرابا وان كان قبل دخولها مبنيا موضوعا عليها بخلاف هذا فان ماقبل تلك الياء لا يتبدل اصلا واما ماذهب اليه الجمهور من ان ما اضيف الى ضمير المتكلم مبنى على الكسر اوغيره فلا وجه له ايضا لان علة التعذر هى الاضافة الى الضمير وهذا لا يوجب البناء لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون غلامك وغلامه مبنيين ايضا هذا ملخص ما بينه الشارح ﴿والثالث﴾ اى الثالث من السبعة ﴿ما﴾ اى اسم معرب سواء كان مفردا او تثنية او جمعا وقوله ﴿فى آخره﴾ ظرف مستقر صلة لما والضمير راجع اليه وقوله ﴿اعراب محكى﴾ فاعله اى كل اسم يقع فى آخره اعراب محكى سواء كان حركة او حرفا وقوله ﴿اما جملة﴾ بالنصب حال عن الضمير المجرور فى آخره اى حال ذلك الاسم الذى فى آخره ذلك فى الاصل جملة ﴿منقولة الى العلمية نحو تأبط شرا﴾ فان اصله جملة فعلية لكون تأبط فعلا ماضيا من التأبط وهو اخذ الشئ تحت الابط وشرا بالنصب مفعوله وهو منصوب لفظا لكونه مفعولا ثم جعل ذلك بمجموعه علم الشخص فيكون اعرابه تقديريا لان الاسم الواقع فى آخره هو لفظ شرا وهو مشغول باعراب محكى ﴿او مفردا﴾ اى

(فى قول) العرب (الحجازى) وقول بنى تميم ان الحكاية مختصة بالجملة لاتوجد فى المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه (نحو من زيدا) بنصب زيدا مقولا (لمن قال ضربت زيدا) فحكى بنصبه فى الاعراب بالحركة (ونحو دعنى ﴿٢٦٢﴾ عن تمرتان) فى الاعراب بالحروف واعرابه ياء مقدر جوابا لمن (قال ألك تمرتان و) كان (كذا) اى كالمذكور من معرب فى آخره اعراب محكى فى كونه اعرابه تقديريا لاشتغال الآخر بالمحكى (كل علم مركب جزؤه الثانى معمول) قبل العلمية (كمالااعراب له) وصفا فالجزء الثانى مشغول بالاعراب المحكى (نحو ان زيدا) عامله حرف لايكون معمولا اصلا كما سبق (وهل زيد) عامل معنوى (ومن زيد) عامله حرف جر واما من زيد على انه للاستفهام فمن قبيل تأبط شرا تقول جاءنى انزيدا ورأيت انزيدا ومررت بانزيدا وكذا غيره (بخلاف نحو عبدالله) فان المضاف اليه معمول لماله اعراب وهو المضاف (ونحو مضروب غلامه) فى الاصل نائب الفاعل وكذا كل علم مركب جزؤه الثانى معمول لماله الاعراب نحو ضارب زيدا (فان اعراب الجزء الاول منهما لفظى) اى من الجزئين اومن عبدالله ومضروب غلامه اى الاعراب الذى يظهر فى الجزء الاول فان الاعراب للمجموع لفظى ان كان لفظيا قبل العلمية وان تقديريا فتقديرى نحو المغزى غلامه ومرمى غلامه لقابليته وظهوره فيه بحسب العامل اى بحسب اقتضاء العامل نحو جاءنى عبدالله ورأيت عبدالله ومررت بعبدالله (و) الجزء (الثانى مشغول

اوحال كون ذلك الاسم مفردا ﴿فى قول الحجازى﴾ ولما كان الحجازى اسما مفردا لفظا وجمعا معنى قدر موصوفه بلفظ القوم الذى لفظه مفرد ومعناه جمع يعنى اسم الجمع اى فى مذهب القوم الذى هم المنسوبون الى الحجاز وانما قيده به فان بنى تميم لايرون الحكاية فى المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه ﴿نحو من زيدا﴾ بالنصب لكونه مذكورا فى كلام السائل بالنصب وهو قوله لمن قال اى جوابا ﴿لمن قال ضربت زيدا ونحو دعنى عن تمرتان﴾ بالالف جوابا ﴿لمن قال ألك تمرتان﴾ فالاول مرفوع تقديرا على انه خبر من والثانى مجرور تقديرا ﴿وكذا﴾ اى كالذى ذكر من كون الاعراب فيه تقديريا لاشتغال آخره باعراب آخر ﴿كل علم مركب﴾ وقوله ﴿جزؤه﴾ مبتدأ و ﴿الثانى﴾ صفته وقوله ﴿معمول﴾ خبره والجملة صفة مركب اى كل العلم المركب الذى جزؤه الثانى معمول فى الاصل ﴿لما﴾ اى للجزء الاول الذى ﴿لااعراب له﴾ اى للجزء الاول اصلا حتى يعطى له الاعراب فيظهر فيه ﴿نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد﴾ فان الجزء الثانى فى الاول فى الاصل معمول لان وهو حرف لااعراب له وزيد فى الثانى معمول للعامل المعنوى لكونه مبتدأ وفى الثالث مجرور بمن الذى هو حرف جر ايضا لااعراب له اصلا فضلا من ان يظهر والكل مشغول باعرابه الاصلى ولوغير اعرابه بطل الحكاية ﴿بخلاف نحو عبدالله﴾ اى ما علم المركب تركيب اضافى ﴿ومضروب غلامه﴾ اى العلم المركب من العامل المشابه بالفعل ومعموله ﴿فان اعراب الجزء الاول منهما﴾ اى من نحو عبدالله ونحو مضروب غلامه وهو العبد فى الاول ومضروب فى الثانى ﴿لفظى﴾ بحسب العامل فان كان عامله رافعا يكون الجزء الاول منهما مرفوعا به لفظا وان كان ناصبا يكون منصوبا به لفظا وان كان جارا يكون مجرورا به لفظا تقول جاءنى عبدالله ورأيت عبدالله ومررت بعبدالله وتقول فى الثانى جاءنى مضروب غلامه ورأيت مضروبا غلامه ومررت بمضروب غلامه ﴿والثانى﴾ اى واعراب الجزء الثانى وهو لفظة الله فى الاول وغلامه فى الثانى ﴿مشغول

باعراب الحكاية) اى باعراب محكى فاضافة الاعراب الى الحكاية كاضافة الحاتم الى الجود فى حاتم الجود (او) ما فى آخره (بناء محكى نحو خمسة عشر) علما ومثله سيبويه لان الكلام فيه فقبل العلمية كان الجزآن مبنيين لتضمنهما الحرف فاذا كان علما يكون اعرابه تقديريا لكونه اسما مفردا اواشتغال آخره (على الاشهر) وقيل مبنى اعرابه محلى كما قبل العلمية (والموضع الرابع ما) اى ﴿٢٦٣﴾ معرب اسم اوفعل كان (فى) محل (آخره) وهو تفنن فى التعبير حيث ترك فى فيما قبله واتى به فيه (ياء مكسورة ماقبلها) اصلية الخ منقلبة عن واو (وان حذف لالتقاء الساكنين فان كان) ذلك المعرب (اسما فرفعه وجره تقديرى نحو الغازى وغاز) لان الياء المضمومة او المكسورة المتحركة ماقبلها يجب اسكانها لاشتغالها عليها واما نصبه فلفظى لان الياء المفتوحة المكسورة ما قبلها لاتستغير تحتها نحو جاءنى القاضى بالياء وقاض بحذفها ورأيت القاضى وقاضيا ومررت بالقاضى وقاض (وان كان) ما فى آخره ياء مكسور ماقبلها (فعلا فرفعه فقط) اى لانصبه وجزمه لانهما لفظيان لوجود الفتحة لكسر ماقبلها وخفتها عليها ووجود الحذف فى الاخر (تقديرى) لحذف الضمة للاشتغال (ان لم يلحق بآخره ضمير) مرفوع فانه ان لحق فان كان النون يكون اعرابه محليا وان كان غيره يكون لفظيا نحو يرميا ويرميان ويرمون ولن يرميا ولن يرموا فعلى هذا فالانسب تقييد الاسم بما اذا لم يلحق بآخره علامة التثنية والجمع نحو قاضيان وقاضون والاخصر الاوضح تخصيص مابالمفرد الذى لم يتصل به شئ لتبادره وترك قوله ان لم يلحق الخ (نحو يرمى وترمى

باعراب الحكاية﴾ وهو الجر بالاضافة فى الاول والرفع بالنائبية فى الثانى وقوله ﴿اوبناء﴾ معطوف على قوله اعراب محكى اى اوما فى آخره بناء ﴿محكى نحو خمسة عشر﴾ اى اذا كان علما فانه مبنى قبل العلمية ولما كان علما وجد فى آخره بناء محكى وهو بناؤه قبل العلمية ﴿على الاشهر﴾ اى كون هذا معدودا من التقديرى على المذهب الاشهر واما على مذهب الغير الاشهر فهو مبنى كما كان قبل العلمية ﴿والرابع﴾ اى الرابع من السبعة ﴿ما﴾ اى معرب سواء كان اسما اوفعلا ﴿فى آخره﴾ اى يقع فى آخره ﴿ياء مكسور ماقبلها﴾ وقوله ﴿وان حذف لالتقاء الساكنين﴾ وصلية اشاربه الى ان الياء ان حذف لالتقاء الساكنين كما فى قاض وقاضى البلد فهو كالملفوظ فاعرابه تقديرى ايضا لكونها منوية واما ان حذف للتخفيف فاعرابه لفظى كما فى الاسماء المقطوعة اللام نحو يد واب واخ لكونها منسية ﴿فان كان﴾ اى ذلك المعرب ﴿اسما فرفعه وجره تقديرى﴾ فعلم منه ان نصبه لفظى ﴿نحو القاضى﴾ هذا مثال للملفوظ ﴿وقاض﴾ وهذا مثال لما حذف لالتقاء الساكنين وانما كان كذلك لان علامتى الرفع والجر التى هى الضمة والكسرة يستثقلان على الياء بخلاف الفتحة ففى نحو القاضى اذا رفع اوجر حذفت حركة الياء فبقى ساكنا واما فى حالة النصب فلخفة الفتحة عليه ابقى على ما كان وفى نحو قاض لما وقع فيه التنوين يلزم اجتماع الساكنين بعد حذف الحركة فحذف الياء لدفع الاجتماع ونقل التنوين الى ماقبلها واما فى نصبه لما لم يحذف الحركة لم يلزم ذلك فبقى على حاله ﴿وان كان﴾ اى ذلك المعرب ﴿فعلا فرفعه فقط تقديرى﴾ واما نصبه وجزمه فلفظيان وقوله ﴿ان لم يلحق بآخره ضمير﴾ شرطية اى ان لم يلحق بآخره ضمير يكون كذا والا لم يكن كذلك ﴿نحو يرمى﴾ هذا مثال للمفرد الغائب ﴿وترمى﴾ وهذا مثال للمشترك بين الغائبة والمخاطب ﴿وارمى ونرمى﴾ وانما كان كذلك فانه فى حالتى الرفع والنصب معرب بالحركة وفى حالة الجزم معرب بحذف الآخر فلكون الضمة ثقيلة يحذف فى حالة الرفع فيكون تقديريا ولكون الفتحة خفيفة لم يحذف فى حالة النصب فيكون لفظيا

وارمى ونرمى ) ويغزى (و) الموضع (الخامس) منها (فعل) اذا لم يوجد اسم ( آخره واو مضموم ماقبلها فرفعه فقط ) لانصبه وجزمه ﴿ ٢٦٤ ﴾ هما لفظيان لخفة الفتحة على الواو المضموم ماقبلها ووجود الحذف لفظا (ايضا) كفعل آخره ياء ( تقديرى ) لحذف الضمة لاستثقالها على الواو (ان لم يلحق بآخره ضمير ) مرفوع ( نحو يغزو وتغزو واغزو ونغزو و ) الموضع ( السادس ) منها ( اسم معرب اعرابه بالحروف ) الواو والياء والالف وليس فعل اعرابه بهذه (ملاق لساكن بعده ) اى (كلمة فى محل ( اولها همزة وصل ) تحذف عند الوصل فيجتمع ساكنان اولهما حرف مد فيحذف لفظا فيكون الاعراب تقديريا (فان كان) ذلك الاسم (من الاسماء الستة المذكورة) من المضافة الى غير ياء المتكلم المفردة المكبرة (فاعرابه) اى ذلك الاسم (فى الاحوال الثلاث تقديرى ) لعدم وجوده فى اللفظ ( نحو جاءنى ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابى القاسم وان كان ) ذلك الاسم المعرب بالحروف الملاق (جمع المذكر السالم ) فينظر ( فان كان ماقبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين فتحرك الواو) دفعا للساكنين لان الساكن اذا لم يكن اولها حرف مد يحرك الاول (بالضمة) للمجانسة (والياء بالكسرة ) لمثل ما ذكر ( فيكون اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلاث ) لوجوده فى اللفظ

وانما اشترط بعدم لحوق الضمير فانه اذا لحق ضمير فهو اما نون جمع المؤنث واما غيره من الف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة ففى الاول يكون مبنيا نحو يضربن وتضربن وفى الثانى يكون اعرابه بالنون وبحذفها نحو يرميان وترميان ويرمون وترمون وترمين ولن يرميا ولم يرميا فالكل لفظى ﴿والخامس﴾ اى من السبعة ﴿فعل آخره واو مضموم ماقبلها فرفعه فقط ايضا﴾ اى كفعل آخره ياء مكسور ﴿تقديرى﴾ دون نصبه وجزمه اما نصبه فلخفة الفتحة عليه واما جزمه فلكونه بحذف الآخر كما مر ﴿ان لم يلحق بآخره ضمير﴾ اى بهذا الشرط العدمى ايضا ﴿نحو يغزو وتغزو واغزو ونغزو﴾ ووجهه وجه ماسبق بعينه وانما ذكر هذا القسم برأسه ولم يلحق بالسابق فان الياء المكسورة مشتركة بين الاسم والفعل بخلاف الواو فانه لايوجد فى آخر الاسم ﴿والسادس﴾ اى من السبعة ﴿اسم معرب﴾ وقوله ﴿اعرابه﴾ مبتدأ وقوله ﴿بالحروف﴾ خبره والجملة صفته وقوله ﴿ملاق﴾ مرفوع تقديرا على انه صفة بعد صفة وقوله ﴿لساكن﴾ متعلق بملاق وقوله ﴿بعده﴾ ظرف مستقر صفة ساكن والضمير المجرور راجع الى اسم وقوله ﴿اى كلمة﴾ تفسير لساكن وقوله ﴿فى اولها﴾ ظرف مستقر صفة كلمة وقوله ﴿همزة وصل﴾ فاعل اى هو الاسم المعرب الذى يكون اعرابه بالحروف سواء كان تاما كما فى الاسماء الستة او ناقصا كما فى التثنية وجمع المذكر السالم واتصل آخره الى كلمة فى اولها همزة وصل ﴿فان كان﴾ اى ذلك الاسم ﴿من الاسماء الستة المذكورة﴾ اى التى ذكرت بانها بشرط كونها مفردة مكبرة مضافة الى غير الياء ﴿فاعرابه فى الاحوال الثلاث التقديرى نحو جاءنى ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابى القاسم﴾ فان حروف الاعراب محذوفة فى كل منها لاجتماع الساكنين من كل منها ومن مابعده من الساكن ﴿وان كان﴾ اى ذلك الاسم ﴿جمع المذكر السالم فان كان﴾ اى فينظر حينئذ ان كان ﴿ ماقبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين فتحرك الواو﴾ اى حرك الواو فى الاول ﴿بالضمة﴾ لكونها من جنس الواو ﴿و﴾ حرك ﴿الياء﴾ فى الثانى ﴿بالكسرة﴾ لكونها من جنس الياء ﴿فيكون اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلاث﴾ لان حرف

( نحو جاءنى مصطفو القوم ) بالواو المضمومة (ورأيت مصطفى ﴿ ٢٦٥ ﴾ القوم ومررت بمصطفى القوم) بالياء المكسورة فيهما ( وان لم يكن ) ماقبل حرف الاعراب (مفتوحا) ولايكون الامضموما فى الواو ومكسورا فى الياء (يحذفان) اى الواو والياء لوجود شرط الحذف وهو كونهما مدتين عند التقاء الساكنين ( فيكون ) اعرابه ( تقديريا فى الاحوال الثلاث نحو جاءنى ضاربوا القوم ورأيت ضاربى القوم ومررت بضاربى القوم وان كان ) ذلك الاسم ( تثنية فرفعه تقديرى) لحذف الالف للساكنين (وفى نصبه وجره تحرك الياء ) دفعا للساكنين (بالكسر) للمجانسة ( فيكون اعرابه فيهما لفظيا نحو جاءنى غلاما ابنك) بحذف الالف من اللفظ (ورأيت غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك) بالكسر فيهما (و) الموضع ( السابع ) من المواضع السبعة (الموقوف) الذى وقف (عليه) نائب الفاعل (بالاسكان) حال كونه (مما كان اعرابه بالحركة ) لان مااعرابه بالحرف يكون اعرابه بالوقف لفظيا كضاربون ويضربون (فان كان) ذلك الموقوف عليه ( غير منون بتنوين التمكن ) وتنوين العوض فى نحو كل مثله سواء كان منونا بتنوين المقابلة اولا ( اوكان فى آخره تاء التأنيث ) الموقوف عليها هاء ( فاحواله

الاعراب الذى هو الواو والياء لم يحذف بل هو مذكور وملفوظ فيهما ﴿نحو جاءنى مصطفو القوم ورأيت مصطفى القوم ومررت بمصطفى القوم﴾ فان اصل الاول مصطفيون واستثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار مصطفيون ولما حذف النون بالاضافة الى القوم اجتمع الساكنان احدهما واو الجمع والثانى اول الكلمة التى اضيف اليها وحركت الواو بالضمة ولم يحذف لكون ماقبلها مفتوحا لانه اذا حذف يلتبس بالمفرد وكذا مصطفى القوم اصله مصطفيين فقلبت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار مصطفين وحذفت النون بالاضافة فاجتمع الساكنان وحركت الياء بالكسرة ﴿وان لم يكن﴾ اى ماقبلهما ﴿مفتوحا﴾ مضموما اومكسورا ﴿يحذفان﴾ اى الواو والياء للساكنين وانما حذفا ههنا ولم يحركا بالضمة والكسرة فانه اذا حرك فى الاول يلزم اجتماع الضمتين وفى الثانى يلزم اجتماع الكسرتين ﴿فيكون﴾ اى اعرابه ﴿تقديريا فى الاحوال الثلاث نحو جاءنى ضاربوا القوم ورأيت ضاربى القوم ومررت بضاربى القوم وان كان﴾ اى ذلك الاسم ﴿تثنية فرفعه تقديرى﴾ للزوم حذف الالف الذى هى علامة التثنية فى حالة الرفع لاجتماع الساكنين وقوله ﴿وفى نصبه وجره﴾ متعلق بقوله ﴿يحرك﴾ وهو مضارع مجهول اما مجزوم تقديرا معطوف على الجزاء السابق وهو فرفعه اومرفوع على انه استيناف و﴿الياء﴾ نائب فاعله اى وان كان تثنية يحرك الياء ﴿بالكسر﴾ فى نصبه وجره ﴿فيكون﴾ اى اعرابه ﴿لفظيا﴾ لوجود ياء الاعراب وانما حرك الياء بالكسر لانه اذا حذف النون بالاضافة يجتمع الساكنان ولدفعه يحرك الياء بالكسر لكونه من جنسه ولايحذف لكونه علامة ﴿نحو جاءنى غلاما ابنك﴾ بحذف الالف ﴿ورأيت غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك﴾ بكسر الياء فيهما ﴿والسابع﴾ اى من المواضع السبعة ﴿الموقوف﴾ اى المعرب الذى وقف ﴿عليه بالاسكان﴾ قوله عليه نائب فاعل الموقوف وقوله ﴿مما كان﴾ حال منه اى حال كون ذلك المعرب من المعرب الذى كان ﴿اعرابه بالحركة﴾ فانه لو كان اعرابه بالحرف يكون لفظيا كمسلمون ويضربون ﴿فان كان﴾ اى ان كان ذلك الاسم الذى وقف عليه ﴿غير منون بتنوين التمكن﴾ وهذا صادق على نوعين احدهما مالم يكن منونا اصلا والآخر مايكون منونا بتنوين المقابلة ﴿اوكان﴾ اى او ان كان ﴿فى آخره﴾ اى فى آخر ذلك الموقوف عليه ﴿تاء التأنيث فاحواله

الثلاث ) اى اعرابه فيها ( تقديرى ) لعدم ظهوره فى اللفظ ( نحو ) جاءنى ( احمد ) ورأيت احمد ومررت باحمد ورأيت الرجل (و) كذلك نحو (ضاربة) مما آخره تاء التأنيث (و) كذلك نحو (ضاربات) مما هو منون بغير تنوين التمكن ( وان كان ) الموقوف عليه ( منونا ) تنوين التمكن حال كونه كائنا ( بغيرها ) اى بلا تاء التأنيث ( فرفعه ﴿ ٢٦٦ ﴾ وجره تقديرى ) لسقوط الحركة بالوقف (دون نصبه) فانه يتوقف

عليه بالالف المقلوب عن التنوين فيه فى اللغات المشهورة فيكون لفظيا وفى بعضها يوقف عليه بالاسكان فيكون فيه تقديريا ايضا (نحو) جاءنى (زيد) ومررت بزيد وزيدا بالالف او زيدا ايضا بالاسكان وقد يتوقف عليه فى الرفع بقلبه واوا فى الجر بقلبه ياء نحو جاءنى زيدو ومررت بزيدى فيكون لفظيا فيهما ايضا ( واما ) الاعراب ( المحلى ) وهو ما لا يظهر فى اللفظ ولا يقدر فى الآخر بل يعتبر فى المحل لمانع فى نفسه وهو البناء او لمانع فى الآخر غير ما ذكر فى التقديرى وهو الاعراب الحقيقى على ما ذكره المصنف ففى موضعين احدهما وحسن المقابلة ان يقول الاول (الاسم) لم يظهر وجه التخصيص بالاسم لانه كما يكون الاشتغال المذكور فى الاسم يكون فى الفعل ايضا نحو ان لم تضربنى فانه مجزوم لفظا بلم ومحلا بان (المعرب) لا المبنى فانه لا يتصور فيه (المشتغل آخره باعراب غير محكى) بل باعراب حقيقى جاء من عامله لان المشتغل به اعرابه تقديرى كما مر ( نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية ) اى على انه مفعول به غير صريح فيه تنبيه على ان النصب للمجرور لا له مع الجار كما يجرى على ألسنة المعربين ( وكذا اعجبنى ضرب زيد ومر بزيد

الثلاث﴾ اى اعرابه فى احواله الثلاث ﴿تقديرى﴾ لعدم ظهور الاعراب فى لفظه ﴿نحو احمد﴾ فانه لكونه غير منصرف لم يكن فى آخره تنوين التمكن اى التنوين الذى يوجد فى المنصرف لكونه اسما متمكنا غير مشابه للفعل اصلا وهذا مثال لما لم ينون بتنوين التمكن ﴿وضاربة﴾ هذا مثال لما فى آخره التاء ﴿وضاربات﴾ مثال للمنون بغير التمكن ﴿وان كان منونا بغيرها﴾ وهذا يحتمل ان يكون ضميرا مؤنثا وان يكون مقصورا لهاء فانه على التقدير الاول يكون ضميرا راجعا الى هاء التأنيث وعلى الثانى يكون المعنى بلا هاء التأنيث ﴿فرفعه وجره تقديرى﴾ لان الاعراب ساقط فى هذين الحالين ﴿دون نصبه﴾ فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا ﴿نحو زيد﴾ فانه منون بتنوين التمكن لا ينافى تعريف العلم فى مثل زيد فانه يقال فيه جاءنى زيد ومررت بزيد بسكون الدال فى الوقف عليه فى حال الرفع والجر واما فى حال النصب يوقف عليه بالالف المبدلة من التنوين ﴿واما المحلى﴾ اى واما الاعراب المحلى الذى هو قسم ثالث من الاقسام الثلاثة للتقسيم الرابع ﴿الاسم المعرب﴾ اى هو الاسم المعرب فقوله المعرب صفة للاسم ومسند الى ضميره المستتر الراجع الى الاسم وقوله ﴿المشتغل﴾ صفة ثانية له ايضا لكنه مسند الى متعلق الموصوف وهو قوله ﴿آخره﴾ اى آخر الاسم المعرب الذى يشتغل آخره ﴿باعراب غير محكى﴾ فانه لو اشتغل بالاعراب المحكى يكون اعرابه تقديريا لما عرفت ﴿نحو مررت بزيد فانه﴾ اى الشان ﴿يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية﴾ لكون آخر زيد مشغولا بالجر الذى هو مقتضى الباء الجارة وانما قال على محل زيد ولم يقل على محل الجار والمجرور ليكون اشارة الى ان النصب المحلى انما هو فى المجرور الذى هو زيد لا فى مجموع الجار والمجرور لان الجار ليس بمقصود فى تعلق الفعل بالمفعول بل الجار وسيلة فى افضاء معنى العامل الى المجرور فيكون الجار المفضى من جملة العامل لا من جملة المعمول كذا نقله الشارح من الامتحان ﴿وكذا نحو اعجبنى ضرب زيد ومر بزيد﴾ اى وكما يحكم على محل زيد المجرور بالنصب على المفعولية

فزيد مرفوع المحل على الفاعلية فى) المثال (الاول) ان كان من اضافة المصدر الى الفاعل ويجوز ان يكون الرفع على النائبية وان يكون منصوب المحل على المفعولية ان كانت الاضافة الى المفعول ( والنائبية فى ) المثال (الثانى) هذا وقد سوى الفاضل العصام بين معرب فى آخره اعراب محكى وبين معرب فى آخره اعراب حقيقى فى ان اعرابهما تقديرى وصرح بان المجرور فى الامثلة المذكورة منصوب او مرفوع تقديرا قال لا تقول هو معرب محلا لا تقديرا لانا نقول ليس بمبنى حتى يكون معربا محلا وما اشتهر ان المجرور فى محل النصب او محل الرفع فمن قبيل استعمال المحل فى محل التقدير ومنه قول المفصل المعرب ما اختلف آخره لفظا او محلا ويؤيده ما قالوا لمانع من الظهور فى الاعراب التقديرى شئ فى الآخر وفى المحل ﴿ ٢٦٧ ﴾ نفس اللفظ بمعنى انه لا قابلية له

لظهور الاعراب والمصنف حقق مرامه فيما علقه على الامتحان (و) الموضع (الثانى) من الموضعين اللذين فيهما الاعراب المحلى (المبنى) الذى فيه موجب الاعراب من المعانى المختلفة والمشابهة للتامة ولما توقف معرفة احواله على معرفته اراد ان ينبه فقال بالفاء التفصيلية (فهو) اى المبنى الذى نحن بصدده وهو المبنى العارض الذى يكون معمولا بوجود الموجب ( ما ) اى لفظ او كلمة فتذكير الضمير فى ( كان حركته ) او حرفه ( وسكونه ) باعتبار اللفظ ولبحث النحوى عن احوال الآخر كان المراد بالحركة والسكون حركة الآخر وسكونه ( لا بعامل ) دخل عليه اى لا بسببه فلا يلزم دخول الاسماء المعدودة فيه وان الراجح عنده مذهب الزمخشرى وهو كونها معربة لانه اعتبر قابلية الاعراب عند التركيب لا قابليته بالفعل وهى بالتركيب هو ملتبس ( بخلاف المعرب ) من اعربه اى اوضحه او ازال فساده لانه اوضح فيه الاعراب او ازيل فيه فساد التباس بعض الاعراب ببعض او اوضح فيه الاعراب المعانى او ازال فيه فساد التباس بعضها ببعض فهو محل الايضاح او الازالة (فهو) فى الاصطلاح الفاء لتفصيل المجمل او جوابية ( ما كان حركته ) محضة اولا نحو جاءنى زيد ويضرب او حرفه نحو جاءنى ابوك ويضربان ( وسكونه ) نحو لم يضرب اى حركة آخره وسكونه ( بعامل ) دخل عليه او بسبب دخوله

يحكم ايضا فى نحو اعجبنى ضرب زيد ﴿فزيد﴾ اى لفظ زيد الواقع فى المثالين ﴿مرفوع المحل﴾ اى مرفوع محله ﴿على الفاعلية فى الاول﴾ اى فى المثال الاول يعنى قوله ضرب زيد ﴿والنائبية﴾ اى ومرفوع على كونه نائب فاعل ﴿فى الثانى﴾ اى فى المثال الثانى يعنى قوله مر بزيد فانه على تقدير كون الضرب فى ضرب زيد مضافا الى فاعله يكون زيد مجرورا لفظا على انه مضاف اليه ومرفوعا محلا على انه فاعل الضرب وايضا لفظ زيد فى قوله مر بزيد مجرور لفظا بالباء الجارة ومرفوع محلا على انه نائب فاعل مر ﴿والثانى﴾ اى الموضع الثانى من الموضعين للتقسيم الرابع ﴿المبنى﴾ اى المبنى العارض وهذا بان يكون الواقع فيه اسما معربا يتوارد عليه المعانى المقتضية لكن لكونه مشابها بالمبنى الاصلى الذى هو جميع انواع الحرف وجميع انواع الماضى وجميع انواع الامر الحاضر • ثم شرع فى تعريف مطلق المبنى ثم قسمه على نوعيه فقال ﴿وهو﴾ اى المبنى بالمعنى العام الشامل للاصلى او العارضى ﴿ما﴾ اى كلمة ﴿كان حركته وسكونه﴾ اى كان حركة آخره ان كان متحركا وكان سكون آخره ان كان ساكنا وقوله ﴿لا بعامل﴾ ظرف مستقر منصوب المحل على انه خبر كان اى لا يكون بسبب عامل سواء يكون هذا بعدم دخول العامل عليه او يكون بدخول العامل عليه لكن لا يؤثر ذلك العامل فيه اما بانه لا يتوارد عليه المعانى المقتضية بعدم صلاحية الكلمة او بعروض مانع على الكلمة ﴿بخلاف المعرب﴾ اى المبنى ملابس بخلاف المعرب ﴿فهو﴾ اى المعرب ﴿ما﴾ اى كلمة ﴿كان حركته وسكونه بعامل﴾ اى بسبب عامل ولو لم يوجد عامل لم يوجد فيه تلك الحركة ولا السكون والمراد بسببية العامل مجرد دخوله عليه سواء كان

سببا لورود معنى مقتض للاعراب كما فى الفاعلية ونحوه اولايكون كذلك كما فى دخول حرف الجر الزائد وقد اشير الى ذلك بايراد لفظ العامل بالتنكير * واعلم ان خلاصة مانقله الشارح عما علقه المصنف على الامتحان وهو ان الجمهور ذهبوا الى ان المانع من الاعراب انما هو كون الكلمة مبنيا فيكون معنى المحلى ان الكلمة تقع فى محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب ثم اورد عليهم ان الاعراب فى مثل زيد فى مررت بزيد وفى ضرب زيد شديد وفى عمرو ضارب زيدا اعراب محلى وهو عندهم منصوب المحل مع ان زيدا اسم معرب واما نحو تأبط شرا اذا كانت تلك الجملة علما لشخص فالمختار انه معرب تقديرى لكون المانع فى الآخر فقط وهو اشتغاله باعراب المحكى ومفعولية كلمة شرا قد زالت بالعلمية بخلاف المانع فى يازيد وفى مررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع فى نفس اللفظ لا فى الآخر يمنع عن ظهور النصب غاية مافى الباب ان ذلك المانع اوجب فى الآخر مانعا آخر لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لوزال مانعية نفس اللفظ وبقى مانعية الآخر صار الاعراب تقديريا نحو جاءنى تأبط شرا على الصحيح هذا تحقيق الجمهور فى هذا المقام • واما تحقيق المصنف فهو ان معنى كون الاعراب محليا ومقدرا فى النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعانى المقتضية عليه وتوارد المعانى المقتضية عليه انما هو لدلالة تلك الكلمة على المعنى المستقل بالمطابقة لكن فى نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا لكونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقى مجرد المحلية والاستحقاق له فسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد وادعو زيدا وزيد ضارب عمرا ومررت بزيد وقوله تعالى [ واختار موسى قومه ] بخلاف مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعانى عليه لعدم دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة • ثم قال وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى وحاصل مراده ان المانع من كون الاعراب لفظيا اما حالة فى نفس الكلمة وهى عدم الاستحقاق لورود المعانى عليها واما حالة فى آخر الكلمة وهى ان الكلمة وان كانت محلا لورود المعانى عليها لكن فى آخرها مانع لظهور الاعراب فيه والثانى تقديرى والاول على نوعين لان المانع فيه اما كون الكلمة مبنية واما كونها منادى او مضافا اليها او وجود الجار فيه وكل منهما محلى عند المصنف وعلى ظاهر ماحققه الجمهور حيث حصروا المحلى بالمبنى ان المحلى كون الكلمة

عليه (ولما كان) المبنى والمعرب اللذان بالحركة والسكون الاصل والاشهر قصر التعريف عليهما ولم يجعله شاملا لما بالحرف وفى مقام التفصيل اعطى كل نوع حقه ثم لايخفى ان هذين التعريفين تعريف بالخاصة لا بالماهية تسهيلا للمبتدئين وتيسيرا لهم ولما اراد اتمام الفائدة ببيان مطلق المبنى اظهر فقال

( والمبنى ) المطلق ( على نوعين ) بالاستقراء ( مبنى الاصل ) اى مبنى هو الاصل فى البناء يتفرع بناء النوع الثانى عليه ( ومبنى العارض ) اى الاصل فيه الاعراب وعرض له البناء بسبب يقتضيه لازما اوغير لازم (و) النوع ( الاول ) وهو مبنى الاصل انواع ( اربعة )



بالاستقراء ( الحرف ) وهو الاصل فى هذا النوع لانه لايقع معمولا اصلا ولذا قدمه ( والماضى ) لعدم موجب الاعراب فيه (والامر بغير اللام) اى الامر الحاضر المعروف لانتفائه ايضا هذا (عند البصريين) وعند الكوفيين معرب كما سبق وللاختلاف فيه اخر (والجملة) قالوا الجملة لاتتصف باعراب ولا بناء لان المتصف بهما كلمة والمصنف نظر الى انه ليس فيها موجب الاعراب من المعانى المختلفة والمشابهة التامة فعدها منه وقد نقل الفاضل العصام عن حواشى المتوسط للسيد السند ان البعض عدها منه واضطرب كلام الرضى فى مواضع من كتابه فتعريف المبنى المطلق مالايكون فيه موجب الاعراب او ماناسبه مناسبة توثر فى منع الاعراب ( و ) النوع ( الثانى على نوعين ) كالمبنى مبنى ( لازم ) بناؤه لاينفك عنه (وغير لازم) لاينفك عنه ( واللازم ) منهما ( ما ) اى لفظ ( لاينفك عن البناء ) اى لايستعمل معربا اصلا ( وهو ) اى المبنى اللازم ( المضمرات ) بجميع افراد انواعها وجه بنائها مشابهتها للحرف فى الاحتياج الحرف يحتاج الى المتعلق وهذه الى الحضور فى المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر فى الغائب وقيل لحرف الخطاب والفصل فى الصورة (واسماء الاشارات) بجميع افرادها الا التثنية وكذا تثنية ماثنى من الموصول عند المصنف لان التثنى كلها على وتيرة واحدة

مبنية فقط • ثم ان هذا التعريف انما يشمل المبنى على الحركة والسكون ولا يشمل المبنى على الحروف مع انه داخل فى الاقسام ولعله قصد به تعريف النوع الاول فقط ولم يلتفت الى الثانى للاشارة الى الاكتفاء به وايضا انه ترك تعريف ابن الحاجب وهو ان المعرب هو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل ووجه العدول عنه لخفاء ذلك التعريف لاحتياجه الى معرفة مبنى الاصل والى تفصيل علل جميع انواع المبنيات كما ذكره الشارح ههنا فليرجع اليه ﴿والمبنى﴾ اى المبنى مطلقا ﴿على نوعين مبنى الاصل ومبنى العارض﴾ فاضافة المبنى الى الاصل والعارض بيانية اى مبنى هو الاصل ومبنى هو العارض ﴿والاول﴾ اى مبنى الاصل ﴿اربعة الحرف والماضى والامر بغير اللام﴾ وهو الامر الحاضر ﴿عند البصريين﴾ لانه عند الكوفيين معرب على انه مجزوم بلام مقدرة ﴿والجملة﴾ اى الجملة ايضا اذا كانت من حيث هى هى واما من حيث جزئيها فقد يوجد فيها الاعراب ووجه كون الاربعة مبنيا اصليا عدم امكان توارد المعانى المقتضية للاعراب عليها لكون كل منها غير مستقلة بالفهم اما الحرف فظاهر واما الفعل فانه وان كان مستقلا باعتبار دلالته على الحدث والزمان لكنه غير مستقل باعتبار دلالته على الاسناد بفاعل واما كون المضارع معربا فليس بوجود المعانى المذكورة فيه بل بسبب مشابهته بالاسم كما مر ﴿والثانى﴾ اى النوع الثانى من النوعين وهو المبنى العارض ايضا ﴿على نوعين لازم وغير لازم واللازم ما لاينفك﴾ اى مبنى لاينفك ذلك المبنى ﴿عن البناء﴾ اصلا ﴿وهو﴾ اى المبنى اللازم ﴿المضمرات واسماء الاشارات﴾ فانهما لكونهما اسمين وكون المعانى المقتضية متواردة عليهما لايكونان من مبنى الاصل بل يكون بناؤهما لمشابهتهما بمبنى الاصل اما مشابهة المضمرات اما لاستغنائهما عن دلالة الاعراب عليها لانه لما اختلفت نفس اللفظ مادة وصيغة دلت على المعانى الخفية بنفسها واستغنت عن دلالة الاعراب لحصول الغرض بها وهذا الوجه هو مختار المصنف كما صرح به فى الامتحان واما مشابهتها

وجدناها المشابهة للحرف فى الاحتياج الى مايعين المراد من الاشارة والوصف ( والموصولات ) وبناؤها
لمشابهتها الحرف لانها تحتاج الى ﴿ ٢٧٠ ﴾ الصلة ولان وضع بعضها كوضع الحرف ( غير أى وأية فانهما
معربان )لرجحان جانب الاسمية
بلزوم اضافتهما الى المفرد الااذا
حذف صدر صلتهما فانه حينئذ
يجوز بناؤهما لتأكد شبههما
بالحرف فى الاحتياج نحو قوله
تعالى ثم لننزعن من كل شيعة
ايهم اشدعلى الرحمن عتيا اى ايهم
هواشدو بنيا على الضم لمشابهتهما
الغايات من حيث ان الصدر منوى
وفى مثل كم رجل وخمسة عشرك
لم يلزم الاضافة وفى اذواذا الاضافة
الى الجملة وكذا حيث فى الاغلب
( واسماء الافعال ) بكلا قسميها
لانه قائم مقام الامر او الماضى.
وقد سبقت المذكورات من
حيث البيان ( وما ) اى لفظ
( كان ) على وزن ( فعال )
حال كونه ( مصدرا ) لم يقل
مؤنثا مع ان النحاة ذهبوا الى ان
اقسام فعال المذكورة هنا كلها
مؤنثة تنبيها على ضعف دعوى
تأنيثه اذلم يقم دليل عليه حتى
شك الرضى فيه ولم ينكر عليهم
دعوى كونه معرفة ( كفجار )
بمعنى الفجرة او الفجور ( او
صفة ) ينبغى ان يصفها بالمؤنثة
لانها لاتكون الا مؤنثة ( نحو
يافساق ) وياخباث بمعنى يافاسقة ويا خبيثة وهذا مختص بالنداء ولا يكون الا صفة صرفة ومنها مايكون صفة
غير مختصة بالنداء كقطاط بمعنى قاطة اى كافية ولزام اى لازمة ( اوعلما للمؤنث

بالحرف فى الاحتياج الى الغير واما لكونها مشابهة بحرف الخطاب وبحرف الفصل واما اسماء الاشارات فلتضمنها الاشارة التى هى معنى حرفى لعدم استقلالها لكن لم يوضع لها حرف مستقل كما فصلها الرضى واماالان وضع بعضها كوضع الحرف وماعداه حمل عليه واما لاحتياجها الى القرينة الرافعة للابهام تشابه بالحرف والقرينة الرافعةله هى الاشارة الحسية اوالوصف ﴿والموصولات غير أى وأية فانهما معربان﴾ وبنى ماعداهما لمشابهتها بالحرف فى الاحتياج الى الغير وهو الصلة اولوضع بعضهاوضع الحرف وحمل البعض الآخر عليه واما كون الاسمين معربين فانه لما لم يحذف فيهماصدر صلتهما التزموا فيهما الاضافة فيرجح جانب الاسمية واما اذا حذف صدر الصلة فانهما مبنيان ايضا لتأكد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوى ولذايشابهان بالغايات وبنيا على الضم نحو قوله تعالى [ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم اشد على الرحمن عتيا ] فان قيل ان لفظ كم اذا اضيف الى مميزه ونحو خمسة عشرك اذا اضيف يقتضى ان يكونا معربين لوجود الاضافة مع انهما مبنيان اجيب بان الفرق بينهما وبين مانحن فيه ان الاضافة لازمة فيما نحن فيه بخلافها فيهما فانها ليست بلازمة لهما فان قيل فعلى هذا فلم لم يعرب لفظ حيث واذ واذامع لزوم كونها مضافة قلنا ان الاضافة فيهما كلا اضافة لما سيجيئ وانما لم يستثن تثنية الموصولات واسماء الاشارات مع انهما معربان وهو المختار عند المصنف للوجه الذى بينه المصنف فى الامتحان وهو ان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذه الارادة اعراب الجزء الاول من اثنى عشر مع بنائه فى غيره كما سيجيئ ﴿واسماء الافعال﴾ وانما بنيت لكونها بمعنى الامر او بمعنى الماضى شابهت بهما واما ما كان بمعنى المضارع فلمشابهتها به فى اصل البناء فان المضارع لكونه فعلا يكون الاصل فيه البناء واعرابه عارض بسبب المشابهة التامة فيه دون الامر والماضى ﴿وما كان على فعال﴾ اى اسم كان على هذا الوزن ﴿مصدرا﴾ اى حال كونه مصدرا معرفة ﴿كفجار اوصفة نحو يافساق﴾ وكذا ياخباث بمعنى يافاسقة وياخبيثة ﴿اوعاما المؤنث



نحو حذام﴾ اسم امرأة قوله ﴿عنداهل الحجاز﴾ قيد للاخير اى كون هذا الوزن مبنيا عندكونه مصدرا اوصفة اتفاقى وكونه مبنيا عندكونه علما للمؤنث انماهو عند اهل الحجاز سواء كان فى آخره راء اولا واما عند بنى تميم فان كان فى آخره راء فهو عنداكثرهم مبنى ايضا وان لم يكن فيه راء فهو معرب عندهم وانما يوافقون اهل الحجاز فى ذوات الراء لانهم احرص للامالة فاذا وجدوا فى آخره راء وهى من اسباب الامالة اغتنموها ويبنونها على الكسرة لان الكسرة مصححة للامالة والتزموها ليبقى الامالة بخلافه اذا كان معربا فانه حينئذ يرفع تارة وينصب اخرى وقيل فى وجهه ان الراء لكون التكرار فى مخرجه يكون كالمكرر فاستثقل ذلك واختير فيه البناء لتحصيل الخفة لان فى البناء سلوكا الى طريقة واحدة وهى اخف من الاعراب الذى فيه سلوك الى طرق مختلفة وقال المصنف وفى هذا التوجيه نظر فانه على هذا يقتضى ان يكون الراء مبنيا على الفتح لخفته مع ان فيه ايضا انه يقتضى ان يوجد سبب آخر للبناء وينقض انحصار السبب فى المناسبة لمبنى الاصل فانه لوصح هذا لكان لهم ان يقال ان مبنى العارض ماناسب مبنى الاصل اووزن فعال الرائى اللهم الا ان يقال ان انحصارهم على ذلك انحصار الاصل وانضمام هذا الى الاصل لاينقض الحصر ثم انهم اختلفوا فى وجه بناء هذه الثلاثة فقال بعضهم ان هذه الثلاثة لكونها مشابهة فى الوزن بفعال بمعنى الامر كدراك بمعنى ادرك بان يقول ان فعال بمعنى المصدر مثلا مشابه لفعال بمعنى افعل وفعال بمعنى افعل مشابه بمعناه الذى هو افعل ورد المصنف هذا الدليل بان قياس المساواة لاينتج فى هذا فانه لايجوز ان يقال ان فعال بمعنى المصدر مشابه بالامر فان جهة المشابهة فى القضيتين مختلفة لان جهة المشابهة فى الاولى هو الوزن وفى الثانية هو كونه بمعنى الامر بخلاف ذلك القياس فى بناء المنادى المعرفة فانه ينتج فى ذلك اذيجوز ان يقال ان زيدا فى يازيد مشابه بكاف ادعوك وكاف ادعوك مشابه بكاف ذلك فينتج ان يازيد مشابه بكاف ذلك وبعضهم اعتبر فيه العدل بان يقول ان فعال بمعنى المصد مثلا معدول عن فعال بمعنى الامر وفعال بمعنى الامر معدول عن الامر فينتج ان فعال بمعنى المصدر معدول عن الامر فان قياس قولنا المعدول عن شئ معدول عن الشئ معدول عن ذلك الشئ صادق * ورد هذا بان الشيخ الرضى لم يرض بذلك لان كون فعال بمعنى الامر معدولا عن الامر ممنوع فان الاصل فى العدل ان لايخرج المعدول عن نوع

نحو حذام ) اسم امرأة وقطام
وغلاب كذلك ( عند اهل
الحجاز ) قيد للاخير قال فى
الصحاح فى باب الشين والاشعار
جاءت على لغتهم كقوله
اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام
بكسر الميم فى الموضعين قيل لكونها
على زنة فعال بمعنى الامر وقدعدوا
من المناسبات الموجبة للبناء المشاكله
وضبط صاحب المفصل انواع
المناسبة الموجبة للبناء بانها
اماتضمن الاسم معنى مبنى الاصل
كاين او شبهه له كالمبنيات المشابهة
للحروف فى الاحتياج اووقوعه
موقعه كنزال او مشاكلة لماوقع
كفجار او وقوعه موقع ماشبه
كالمنادى فانه واقع موقع كاف
ادعوك المشابه لكاف ذلك او
اضافته اليه كالمضاف الى الجملة

(والاصوات) والمشهور ان الأصوات ليست قسما من اقسام الكلمة لانه لاوضع فيها وانما بحث عنها فى اقسام الكلمة المبنية لمشاكلتها بالمبنى ( وهو ) اى الصوت فى عرف النحاة ( كل لفظ ) لم يقل اسم لانه ليس منه كما عرفت ( حكى به صوت ) صوت انسان صادرا عنه بمقتضى الطبع اوصوت غيره ولم يقل لفظ لان مايصدر من الحيوانات العجم اوالجمادات لم يتركب من الحروف لانه ليس له مخرج فلا يكون لفظا وذلك اللفظ امابان يصدر انسان من نفسه ذلك الصوت ( كغاق ) اذا تلفظ به قاصد الاصدار مايشابه صوت الغراب فلا يكون معمولا لعدم التركيب او يحكى مايصدر مثل قال زيد غاق اووى اوقال الغراب غاق او غاق صوت الغراب فحينئذ يكون معمولا للتركيب مبنيا على الكسر فيما سكن ماقبل الآخر لتعذر التقاء الساكنين وقال المصنف اعرابه تقديرى ( او صوت به للبهائم ) اى لاجل ﴿ ٢٧٢ ﴾ البهائم لحثه او زجره وليس البهائم من اهل فهم الوضع حتى يوضع له الالفاظ وانما يترتب الاثر على القاء اللفظ عليها لتكرر ذلك فى سمعها وتمكنه فى خيالها فاذا سمعت اللفظ تنبهت للمقصود ( كنخ ) مفتوحة النون ومكسور الخاء المشددة ومفتوحها وقد تخفف ساكنة لاناخة البعير وكذا هيخ لك وايخ بكسر اولهما وسكون الياء ويجوز الكسر والسكون فان البعير اذا سمعت واحدا من هذه اناخت لتكرر سمعها به وقيل انها اسم فعل وارتضاه الرضى وقال المصنف وارى انه الحق لدخوله فى حده بقى قسم آخر وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان دال على معنى بالطبع كبخ عند الاعجاب ووى للتندم وآه للتوجع واخ للسعال وحكم آخره على مايقتضيه الطبع ذكره فى الامتحان وتمام البحث هنا ان الاصوات الجارية على لسان الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل مثل واها للتعجب وحكمها حكم المصادر او لم تلزم وصارت اسم فعل مثل صه ومه فحكمها حكمه واماغير منقولة بل باقية على ماكانت عليه حين كونها اصواتا سازجة وهى اقسام منها مايعرض للانسان عند عروض معنا كالندامة والتعجب والوجع والسرور كوى واخ واح فدلالتها على معانيها طبعية فليست بكلمة ومنها مايجرى على لفظ الانسان كما اذا قال فاق قاصد الاصدار مايشبه صوت الغراب وهو ليس بكلمة ايضا وكما اذا قال قال زيد او الغراب غاق اوغاق صوت الغراب اوقال زيد عند التعجب او التندم وى او عند اناخة البعير نخ وهذه مبنية كما سبق لكن لامن حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية لها ومنها مايصوت به للبهائم وقد

المعدول عنه وههنا ليس كذلك لان المعدول من نوع الاسم والمعدول عنه من نوع الفعل واورد الفاضل العصام عليه بان خروج فعال من الامرية اليه مثل خروج ثلاث ومثلث من المركب الذى هو ثلاثة ثلاثة اليه واجيب عنه بانه قياس مع الفارق فانه خروج ثلاث من المركب انما هو عدل تقديرى اعتبر للضرورة ولداع له وما نحن فيه ليس كذلك فانه ليس له داع على ذلك التقدير واما ادعاء العدل التحقيقى فيما نحن فيه فلا دليل عليه فان مجرد ثبوت اصل الكلمة لاتقتضى كونها معدولة عنه فلا يلزم من كون اصل فعال امرا ان يكون معدولا عنه لجواز كونه من قبيل الالفاظ المترادفة هذا ملخص ماذكره الشارح والله اعلم ﴿ والاصوات ﴾ وهى ايضا من النوع الثانى الذى هو المبنى اللازم ﴿ وهو ﴾ اى الصوت الذى هو مفرد الاصوات ﴿ كل لفظ حكى به صوت ﴾ اى لفظ غير موضوع للمعنى وانما اختار اللفظ بالنكرة ليدل على التعميم اى سواء كان ذلك اللفظ لفظا حكى به صوت الحيوانات اوصوت الجمادات ﴿ كغاق ﴾ وقوله ﴿ اوصوت ﴾ لتقسيم المحدود وصوت بضم الصاد وسكون الواو المشددة المكسورة فعل مجهول من التصويت وكانه قال الاصوات على قسمين احدهما لفظ حكى به صوت والآخر لفظ صوت ﴿ به للبهائم كنخ ﴾ وهو اما بفتح النون وكسر الخاء المعجمة واما بفتحها مع تشديد الخاء واما بسكون الخاء مع التخفيف وعلى كل ذلك هوصوت يصوت للبعير وقت اناخته



وقوله كغاق وكنخ اواخ حكاية صوت الغراب وهو اما حكاية بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق اوانخ اواخ واما حكاية بمشابه المحكى عنه نحو قال الغراب غاق اوغاق صوت الغراب اوتقول انا قلت غاق تقصد به اصدار مايشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب وقد حكى الشارح عن المصنف حيث قال فى الامتحان ان بعض النحاة قال هذا القسم يعنى ماصوت به للبهائم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى ثم قال بعد الحكاية وارى انه الحق لدخوله فى حدها وهو كل لفظ يفهم منه معنى ثم قال الشارح فلاوجه لعدهم هذا القسم قسما من المبنى على حدة فذكر صاحب الامتحان ههنا اقتداء لهم لالانه مختاره وقال فى الامتحان ايضا بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كبخ بالباء والخاء عند الاعجاب ووى للمندم وآه للمتوجع واح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره مايقتضيه الطبع فاذا حكى وقيل مثلا قال زيد آه دخل فى القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال اوصوت به للحيوان اوصدر عن طبع لكان اشمل ولوقيل توجيه كلامه ان ذكر البهائم لبيان علة التصويت على سبيل التمثيل قيل عليه انه تكلف لايرتكب فى مقام التعريف ثم ان الشارح حكى اعتراض المصنف على الهندى الشارح للجامى فقال وتخصيص الحكاية اى تخصيص الهندى الحكاية بآخر القسم الثانى وهم لها اى وانما كان وهما لان الحكاية شاملة للكل معنى وحكما اى فضلا عن هذا القسم والغرض الاصلى اى لان الغرض الاصلى من النحو معرفة التراكيب فاخراج ماوقع فيها وادخال مالم يقع غير معقول يعنى ان اخراج الاصوات التى وقعت فى التعريف وادخال قيد البهائم الذى لم يدخل فى التعريف حيث ذكر للتمثيل غير معقول مع انه حينئذ لم ينحصر المبنيات فيما ذكر ثم قال والتعليل اى وتعليل الهندى بانه حينئذ اسم لاصوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت فى عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار اى باعتبار الحكاية عد من اقسام الاسم وغير الكلمة اى بان الصوت غير الكلمة وهو ماصوت للحيوان اوصدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات يعنى انه عد باعتبار ولم يعد باعتبار آخر واختلاف الاعتبارين يرتفع التناقض والتعليل يعنى وتعليل الهندى ايضا بانه حينئذ يصير القسمان قسما واحدا سهو اذ الثانى نفس ماصوت والداخل فى الاول حكايته ثم حكى الشارح اعتراض المصنف على الجامى وغيره فقال ثم قالوا فى سبب

سبق ايضا ولما لم يكن جميع المركبات من المبنيات على مايظهر من القيود وقال

بناء الاصوات الغير المحكية هو اى السبب له هو انتفاء التركيب وفيه اى في كون الانتفاء سببا نظر لانه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشرى اى كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز الساكنين فى نحو زيد اذا لم يكن مركبا مع عامله مع امتناعه فى نحو اين وفى المحكية كونها حكاية عنها وقال المصنف بعدما بين اعتراضه وقد عرفت مافيه من جهتين والذى عندى انه لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا تنقص وتحريك آخر غاق فى التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها حينئذ تقديرى ذكره فى الامتحان ثم قال الشارح فعدهم هذا القسم من المبنى ليس كما ينبغى ﴿ وبعض المركبات ﴾ وانما قال بعض المركبات فان البعض الآخر منها ليست من المبنيات كما سيجىء ﴿ وهو ﴾ اى ذلك البعض ﴿ كل كلمتين ليس احديهما عاملة فى الاخرى ﴾ وهذا احتراز عن مثل تأبط شرا ومثل عبدالله ومثل من زيد وان زيدا اذا كانت كل منها اعلاما فان الجزء الاول فى كل منها كان عاملا فى الجزء الثانى فى الاصل وبعدما صار علما كان اعراب الجزء الثانى تقديريا لكونه اعرابا محكيا كما مر وقوله ﴿ جعلتا اسما واحدا ﴾ صفة بعد صفة لكلمتين اى المركب الذى عد من المبنيات هو ماركب من الكلمتين اللتين ليس احديهما عاملة فى الاخرى وجعلتا اسما واحدا وهذا بان جعل مجموعهما علما دالا على معنى واحد ﴿ فان كان الثانى صوتا بنيا ﴾ هذا تفصيل لما اجمل من ان الاسمين اللذين جعلتا اسما واحدا اما ان يكون الثانى صوتا اولا وان كان الثانى صوتا بنى الجزآن اما بناء الجزء الاول فلعدم كونه محلا للاعراب فانه كان جزأ حقيقيا من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء واما بناء الثانى فلكونه صوتا فى الاصل يكون مبنيا فى الاصل وهذا من المصنف سلوك الى مذهب الغير فانه حكى الشارح عنه قوله والذى عندى الخ يعنى ان الصواب عندى ان الاصوات ليس بمبنى قبل الحكاية واما بعد الحكاية فهو معرب باعراب تقديرى والله اعلم وقوله ﴿ وكسر الثانى وفتح الاول ﴾ عطف على قوله بنيا وتفسير له اى بنى الجزء الثانى على الكسر لانه فى الاصل مبنى على السكون وماقبل الآخر ساكن ايضا ولما اريد وصله اجتمع ساكنان فحرك الحرف الثانى بالكسر لان الكسر هو اصل فى تحريك الساكن وفتح الجزء الاول لهذه العلة ايضا لكن اختير فيه الفتح ليحصل الخفة ﴿ نحو سيبويه ﴾ فان الجزء الاول سيب وهو التفاح والجزء الثانى ويه وهو صوت يصوت

( وبعض المركبات وهو ) اى البعض الذى من المبنيات ( كل كلمتين ) فعلين او اسمين او حرفين او مختلفين حقيقيتين او حكميتين ليشمل نحو سيبويه ولو قيل كل لفظين لكان ابعد من التكلف ( ليس احديهما عاملة فى الاخرى ) قبل العلمية مثل تأبط شرا وغلام زيد وان زيدا ومن زيد وزيدا ضرب ولو قيل ليس بينهما نسبة يخرج مثل زيد قائم ورجل فاضل من المركب الاسنادى والتوصيفى ونحو النجم والصعق كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فلا يدخل فى كل كلمتين ( جعلتا اسما واحدا ) بان جعلتا علما ( فان كان ) الجزء ( الثانى ) مما جعلا علما ( صوتا ) سواء كان الاول اسما نحو سيبويه او فعلا نحو جاء ويه او حرفا نحو ان ويه ( بنيا ) ان الجزآن الاول لكونه جزأ من الاسم وكون آخره فى الوسط والثانى لكونه مبنيا قبل التركيب وقد سبق منه ان ما فى آخره بناء محكى معرب باعراب تقديرى وماذكر هنا سلوك الى مسلك الغير ( وكسر الثانى ) لان اصله السكون فحرك للساكنين والاصل فى تحريك الساكن الكسر ( وفتح الاول ) للخفة ( نحو سيبويه ) اسم امام النحاة عمرو



فى كمال الرغبة فى شئ فسمى به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى اما لكمال رغبته فى التفاح لطيب رائحته او لكثرة شمه اياه ﴿ وان لم يكن ﴾ اى ان لم يكن الجزء الثانى ﴿ صوتا ﴾ فاما ان يكون آخره حرف صحيح او حرف علة فبين الاول بقوله ﴿ بنى الاول على الفتح ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك وحضرموت ﴾ فبنى الجزء الاول وهو بعل فى الاول وحضر فى الثانى على الفتح ﴿ وعلى السكون ان كان حرف علة نحو معدى كرب ﴾ فان آخر جزء الاول وهو معدى حرف علة ﴿ واعرب الثانى ﴾ اى اعرب الجزء الثانى من هذا النوع ﴿ غير منصرف ﴾ اى حال كونه من قبيل الغير المنصرف للعلمية والتركيب ﴿ على الفصيحة ﴾ اى كون الاول مبنيا وكون الثانى معربا كائن على اللغة الفصيحة وفيه تسامح فان المعرب الذى يكون غير منصرف انما هو المجموع لا الجزء الثانى فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فى الثانى وكان محل الاعراب للمجموع هو آخر الثانى عبر بالمجموع تجوزا وبتغيير وصف الكل بوصف الجزء كذا افاده الشارح • اما بعلبك فهو اسم بلدة بالشام مركب من بعل واريد به معنى الزوج اوهو اسم صنم مخصوص وبك اسم صاحب تلك البلدة وبانيها وبك فى الاصل بمعنى الزحم او من بك عنقها اى دقها وقدم البعل عليه لتعظيم الصنم فى زعمه واما حضرموت فهو اسم بلد وقبيلة وهما اسمان فى الاصل جعلا اسما واحدا واما على غير الفصيحة فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجرى الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب العامل كعبدالله وقال بعضهم يجوز فى مثل معدى كرب فتح الياء واسكانه فى نصبه ويعرب الثانى ايضا تشبيها له بالمضاف اليه فى الصورة ثم اختلفوا فى منع صرفه وصرفه فمن صرف قدر انه اسم للمذكر كما قدر ان كرب اسم للحزن وقدر بك فى بعلبك اسما للمكان او صاحب البلد ومن منع صرفه قدر انه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم للكربة وبك فى بعلبك اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك بالحركات الثلاث فى اللام وفتح الكاف فى الاحوال الثلاث وانما حكم بعدم فصاحة هذه اللغة لانها مبنية على تشبيه ماليس بتركيب اضافى التركيب اضافى فى مجرد الصورة وايضا هى مبنية على جعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة برأسها باعتبار دلالة كل منهما على معنى مستقل فى الاصل مع ان التشبيه بخمسة عشر فى

ابن عثمان الشيرازى وقد يسكن نحو من ويه ( وان لم يكن ) الجزء ( الثانى صوتا بنى ) الجزء ( الاول على الفتح ) لمثل ماذكر ( ان كان آخره حرفا صحيحا ) معرب بنى للتركيب ( نحو بعلبك وحضرموت ) اسم بلدة وقبيلة او مبنيا ابقى على بنائه نحو ابن ورد ( و ) بنى الجزء الاول ( على السكون ان كان آخره ) اى الجزء الاول ( حرف علة ) لثقل الحركة عليه ( نحو معدى كرب واعرب ) الجزء ( الثانى ) حال كونه ( غير منصرف ) للتركيب والعلمية والاعراب وعدم الانصراف صفة بمجموع الجزئين لكونهما كالحروف المركبة منها الكلمة لكنهما لما ظهرا فى الجزء الاخير حكم عليه بهما ( على اللغة الفصيحة ) اى بناء الاول واعراب الثانى مع منع الصرف على اللغة الفصيحة وفيه لغتان اخريان اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واعرابهما معا واضافة الاول وصرف الثانى تقول هذا بعلبك ورأيت بعلبك ودخلت ببعلبك بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلاث فى بعل وفتح الكاف فى بك على الاولى وكسرها مع التنوين

فى الثانية كل ماذكر فى المركب جعل اسما ولما اراد استيفاء احكام المبنى من المركبات زاد قوله ﴿ وان لم يجعلا ﴾ اى الكلمتان ﴿ اسما واحدا ﴾ بان يراد بكل جزء معناه لخمسة عشر حيث يراد لخمسة معناه وبعشرة معناه ﴿ ولكن تضمن الثانى حرفا ﴾ عاطفا اوجارا بان فهم منه معنى الحرف حيث فهم من خمسة عشر معنى خمسة وعشرة ﴿ فان لم تكن ﴾ الكلمة ﴿ الاولى لفظ اثنين ﴾ اى لفظا هو اثنين ﴿ بنيا ﴾ اى اللفظان او الجزآن ليس ماذكره هنا ماذهب اليه فى الامتحان قال فيه التضمن للجزئين فلذا بنيا وتبع فى هذا الكتاب الجمهور قالوا بنى الاول لكون آخره كالوسـط  لشدة الامتزاج والثانى لتضمن الحرف ﴿ على الفتح ﴾ لعروض البناء وخفة الفتحة وثقـل التركيب ﴿ ان كان آخرهما حرفا صحيحا و ﴿ بنيا ﴾ على السكون ان كان آخرهما حرف علة ﴾ لما ذكر نحو بادى بدى الاول اسم فاعل من بدأت الشئ والثانى فعيل بمعنى مفعول منه مضاف اليه للاول وانتصابه على الحال فمعنى بادى بدى مبتدأ فهو وان كان مضافا ومضافا اليه فكان ينبغى ان يكونا معربين الا انهما شبيها بخمسة عشر لافادتهما معنى المفرد فهو متضمن لمعنى الحرف حكما وبنى الاول فقط على السكون ان كان آخره فقط حرف علة مثـال كون آخر الجزئين حرفا صحيحا ﴿ نحو احـد عشر واحدى عشرة ﴾ آخر اولهما حرف علة ساكن ﴿ وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادى عشر وحادية عشرة ﴾ ومازاد عليهما منتهيا ﴿ الى تسع عشرة وتاسعة عشرة ﴾ وتضمن الحرف ظاهر فى ثلاثة عشر واخواته لان المعنى ثلاثة وعشرة وغير ظاهر فى حادى عشر واخواته لانه لايصح ان يقال المعنى حادى وعشرة فالوجه انه كان فى الاصل احد عشر فارادوا ان يأخذوا من الجزئين اسم فاعل ليدل على واحد فى مرتبة معينة ولم يتيسر لان فاعل لايسع جميع حروفهما وفى اخذ بعض من كل مظنة التباس فاخذوا من الاول ليدل على المقصود من اول الامر فكان متضمنا فمعنى حادى عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة فاعتبر هكذا فى اخواته

وقوع الثانى عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وايضا ان هذا القياس قياس مع الفارق لان قياس المساواة غير منتج فيه فانه اذا قلنا ان التركيب الاضافى مشـابه بتركيب خمسة عشر وتركيب خمسة عشر مشابه بالحرف لتضمنه معنى حرف العطف فلا ينتج ولا يصح ان يقال ان التركيب الاضافى مشابه بالحرف كذا فى الشرح وقوله ﴿ وان لم تجعلا ﴾ معطوف على قوله ان جعلتا اى وان تجعل الكلمتان ﴿ اسما واحدا ﴾ بان لم تجعل علما ﴿ ولكن تضمن الثانى حرفا ﴾ اى معنى حرف عاطف اوجار والفاء فى ﴿ فان لم يكن ﴾ للتفصيل اى وان لم تجعلا اسمـا واحدا فاما ان يكون الاولى لفظ اثنين اولا فان لم يكن ﴿ الاولى لفظ اثنين بنيا على الفتح ان كان آخرهما ﴾ اى آخر كل من الجزئين ﴿ حرفا صحيحا وعلى السكون ﴾ اى وبنيا على السكون ﴿ ان كان ﴾ اى آخرهما ﴿ حرف علة نحو احد عشر ﴾ هذا مثال لما كان آخر كل من الجزئين حرفا صحيحا ﴿ واحدى عشرة ﴾ وهذا مثال لما كان آخر الجزء الاول حرف علة ﴿ وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادى عشر وحادية عشر الى تسع عشرة وتاسعة عشر ﴾ وقوله الى تسع عشرة يريد به ان هذا الحكم فى الاعداد التى هى مادون العشرين فوق العشرة ثم اعلم ان الاعداد على قسمين احدهمـا ان يراد به مجموع مايدل عليه المركب من الوحدات والآخر ان يراد به واحد منها فيقال فى الاول اعطيته احد عشر دينار يعنى انه اعطيت مجموعها وفى الثانى اعطيته حادى عشر من الدينار يعنى انه اعطيته دينارا واحدا منها فبنى الجزء الاول ان القسم الاول لعدم كونه



آخر كلمة اذ الاعراب يكون فى الآخر وبنى الثانى منه لتضمنه معنى الحرف وانما قال بنيـا بصيغة التثنية اشـارة الى ان بناء كل منهمـا سبب مستقل لابسبب واحد نشأ منهما وهذا مذهب الجمهور واعترض عليه المصنف بان كل واحد من الجزئين كلمتان مستقلتان ولم يجعلا كلمة واحدة وانما البنـاء حاصل من المجموع فعلة البناء تضمن كل من الجزئين معنى الحرف لاتضمن الثانى فقط كذا فى الشرح واما فى القسم الثانى فوجهه ان اصله حادى وعشر فان العشر معطوف فى الصورة على الحادى وفى الحقيقة على الاحد الذى اشتق منه الحادى فترك العطف لذلك فكانه تضمن حرف العطف فبنى الثانى لذلك ﴿ ونحو هو جارى بيت بيت ﴾ فقوله هو مبتدأ راجع الى الغـائب وجارى مرفوع تقديرا خبره وبيت بيت مركب من جزئين ليس احدهما عاملا فى الآخر ولم يجعل اسما واحدا فبنيا على الفتح وهو منصوب محلا على انه حال من خبر المبتدأ يعنى هو جارى حال كون ذلك الجار ملاصقا بيتى وبيته او بيت منه منته الى بيت منى اوملصق بيت منى يعنى انه جار قريب ﴿ وهو ﴾ اى ونحو هو ﴿ بين بين ﴾ فقوله هو مبتدأ وبين بين مرفوع المحل على انه خبره يعنى ان ذلك الشئ بين هذا وبين ذاك اى بين الجيد والردى ومنه الامالة بين بين اى بين الفتح والامالة واورد هذين المثالين للاشارة الى ان هذا التركيب ليس بمختص بالعدد وقوله ﴿ وان كان ﴾ معطوف على قوله وان لم يكن اى وان كان الجزء ﴿ الاولى ﴾ من العدد ﴿ لفظ اثنين بنى الثانى ﴾ اى الجزء الثانى فقط لتضمنه معنى الحرف ﴿ واعرب الاول ﴾ اى اعرب لفظ الاثنين لكونه ملحقا بالتثنية ﴿ وحذف نونه ﴾ يعنى ان اصله اثنان واختلف فى وجه حذفه فقال بعضهم انه لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون فاعرب كما فى سائر التثنية ورد هذا بانه منقوض بمثل خمسة عشر فانه حذف منه العاطف مع انه لم يعرب وقال بعضهم انه اطرادى فانه لما حذف النون فى باب التثنية اجرى هذا مجراه اطرادا للباب وهم الذين ذهبوا الى ان تثنية اسماء الاشارات والموصولات معربة بالالف او الياء وقد حكى الشارح عن الفاضل العصام ان الحذف لكون الجزء الثانى منزلا منزلة نون اثنان فكما انه لايبقى مع النون حين ذكره مفردا لايبقى ايضا مع ماهو بمنزلة النون ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك وجواز ثلاثة عشرك فانه لايجوز اضافة الاول الى الكاف لكونه بمنزلة التثنية مع النون بخلاف الثانى فانه ليس كذلك فيجوز اضافته ﴿ نحو جاءنى اثناعشر رجلا ورأيت اثنى عشر

﴿ ونحو هو ﴾ اى زيد مثلا ﴿ جارى ﴾ بالاضافة ﴿ بيت بيت ﴾ اى لاصـقا بيته الى بيتى او متلاصقا بيته وبيتى اى مجتمعين وملازقين اى هو الجار اللاصق ﴿ والمال بين بين ﴾ اى بين هذا وبين ذلك ﴿ وان كان الاولى ﴾ من الكلمتين ﴿ لفظ اثنين بنى ﴾ اللفظ ﴿ الثانى ﴾ للتضمن المذكور ﴿ واعرب الاول وحذف نونه ﴾ وهو لفظ اثنين هذا مذهب جمهور النحاة لوجود الاختلاف فيه كما فى الزيدان ولان نونى المثنى والمجموع لم يعهد حذفهما فى غير هذا الموضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضـافى لا يوجب البناء وقال ابن درستويه هو مبنى كسـائره من الصدور لامتزاج مثلها واختلافه كاختلاف هذان وهذين على مذهب بنائه ﴿ نحو جاءنى اثنى عشر رجلا ورأيت اثنى

عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات) لان كلها ليس من المبنيات والكناية فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين لفظا اومعنى بلفظ غير صريح الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين نحو جاء فلان اى زيد وكان كيت وكيت وشناعة المعبر عنه مثل هن للفرج اوالفعل القبيح والاختصار كافى الضمير الغائب واظهار الفصاحة كزيد كطويل النجاد والمراد هنا مايكنى به بل بعضه المعين ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به فلذا قال (وهو) اى البعض (كم) مفردة عند البصرية ومركبة من الكاف وما للاستفهامية عند الكوفيين وحذف الفها لكونه مع حرف الجر قياسا وسكن ميمه للتخفيف فكانهم جردوا عن معنى الاستفهام فى الخبرية (يكون ﴿٢٧٨﴾ للاستفهام) عن العدد فيكون مبهما (فينصب مابعده على التمييز)

ويكون مفردا لحمله على تمييز العدد الوسط وهو احد عشر ومافوقه الى تسعة وتسعين (نحو كم رجلا) ضربت وكم رجلا ضربته وكم ضربة ضربت وكم يوما سرت وكم يوما سرت فيه وكم يوما سفرك وكم زمانا زمان سفرك وبكم درهما اشتريت وكم غلاما كان غلامك (و) يكون (للخبرية) اى للخبر عن العدد والظاهر المناسب لقوله للاستفهام وللخبر كما فى بعض النسخ سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر فرقا بينهما (بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعده) عند الجمهور وعند الفراء مجرور بتقدير من والخلاف يظهر عند

رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات﴾ وهى جمع الكناية وهو فى اللغة ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض كغرض ابهامه على السامعين والمراد ههنا لفظ يكنى به ولكون المراد به هو المعنى اللغوى ترك المصنف تعريفه وانما قال بعض الكنايات فان البعض الآخر منها ليس من هذا الباب كضمير الغائب وبعضها الآخر معرب كفلان وفلانة ﴿وهو﴾ اى ذلك البعض ﴿كم﴾ اى لفظ كم وهو مبنى على السكون وهو مشترك بين الاستفهامية والخبرية ومشترك ايضا فى استلزام التمييز ولكن لما وقع الفرق فى اعراب تمييز النوعين اورده المصنف بقوله ﴿يكون﴾ اى يكون ذلك اللفظ ﴿للاستفهام﴾ اى عن العدد ﴿فينصب﴾ اى فحينئذ ينصب ﴿مابعده على التمييز﴾ وانما نصب تمييزه حملا على مميز العدد الوسط وهو نوع احد عشر وانما حمل عليه ولم يحمل على طرفيه لكون خير الامور اوسطها ولو حمل على احد طرفيه لم يوجد له وجه فيكون تحكما ﴿نحو كم رجلا﴾ وهو سؤال عن عدد الرجل وجوابه انه ثلاثة مثلا ﴿وللخبرية﴾ اى ويكون للخبرية عن العدد ايضا ﴿بمعنى التكثير﴾ اى للخبر عن كثرة عدد التمييز وانما سميت خبرية باعتبار ان متعلقها خبر تمييزا بينهما فلا يضرله كونها لانشاء التكثير ﴿فيضاف الى مابعده نحو كم رجل﴾ وكذا كم

فصل التمييز فيوجب الجمهور نصبه حملا على تمييز الاستفهامية لامتناع الاضافة والفراء يسوغ الجر بمن المقدر ويجوز فى تمييزها الافراد والجمعية (نحو كم رجل) ورجال لان تمييز العدد المضاف اما مفرد او مجموع فروعيا فيهما دفعا للتحكم ويجوز دخول من فى تمييزها عند الزمخشرى حيث جوز ان يكون كم خبرية وانشائية فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وانكره الرضى فى الاستفهامية قال لم يعثر عليه فى استعمال ولا فى كتب من كتب النحو ولكم استفهامية وخبرية صدر الكلام واعرابها اعراب تمييزها ولو لم يكن تمييزا فى كلام استعمل فيه مع كم واشرنا اليه بالامثلة وبناؤها لكون وضعهما وضع الحرف اولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى حرف الاستفهام وحمل الخبرية عليها اولكونها بمعنى رب (وكذا) عطف على كم يكون (للعدد) وكناية عنه ويجئ كناية

عن غيره نحو جئت يوم كذا اى يوم الجمعة مثلا واعرابه مثل اعراب كم ولا صدر لها وبناؤه لكونه ذا قد دخل عليه الكاف وصار كلمة مثل لم (ينصب مابعده على التمييز) للعلة المذكورة فى كم (نحو عندى كذا درهما) ومن هذا القبيل كاين واصله اى دخل عليه الكاف وصار اسما ﴿٢٧٩﴾ مبنيا على السكون آخره نون ولذا

يكتب بالنون واعرابه مثل ماذكر وله صدر الكلام ويكون للتكثير غالبا نحو قوله تعالى وكاين من نبى قاتل معه ربيون وللاستفهام نادرا فلا وجه لعدم ذكره هنا (وكيت وذيت) بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم والكسر لا يستعملان الا مكررين بالعطف يكونان (للحديث) اى القصة وكناية عنها يقال قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت بنيا لانهما بمعنى الجملة (والكلمات المتضمنة بمعنى ان) مثل اسماء الشرط (او الاستفهام) كما ومن وكيف وجه البناء ظاهر (غير اى واية فانهما) معربان كما سبق (وبعض الظروف) الزمانية او المكانية وانما قال بعض لان كلها ليس من المبنيات (نحو امس) ليوم تقدم على يومك وبناؤه عند الحجازية وعند بنى تميم معرب غير منصرف مبنى لتضمن معنى حرف التعريف ولذا كان معرفة تقول جئت امس الدار وبنى على الكسر لان الاصل فى البناء

رجال فان مميز العدد المضاف الى تمييزه بعضه مفرد كثلاثة رجل وبعضه مجموع كثلاثة رجال فحمل تمييزها على النوعين دفعا للتحكم وانما اختار الجر لكونه نقيض رب اومثله فانه ان حمل على رب بمعنى التقليل يكون حمل النقيض على النقيض وان حمل على رب بمعنى التكثير يكون حمل النظير على النظير وانما بنيت الاستفهامية لتضمنها معنى حرف الاستفهام وحملت الخبرية عليها ﴿وكذا﴾ اى وبعض الكنايات لفظ كذا ﴿للعدد ينصب مابعده على التمييز نحو عندى كذا درهما﴾ وقد يجئ لغير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا وانما بنى لان اصله ذا قد دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى ذا على اصل بنائها ﴿وكيت وذيت للحديث﴾ اى للكناية عن الحديث فيقال قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف وانما بنيا لكونهما عبارتين عن الجملة والجملة من مبنى الاصل ﴿والكلمات المتضمنة بمعنى ان﴾ اى الشرطية كالكلمات المجازاة نحو من وما ﴿او الاستفهام﴾ اى او بمعنى الاستفهام نحو اين وكيف ﴿غير اى﴾ بتشديد الياء ﴿واية﴾ فانهما معربان فقوله غير بالنصب استثناء من الضمير المستتر تحت قوله المتضمنة ﴿وبعض الظروف﴾ والمراد من الظروف مايدل على زمان او مكان لكن المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكميا حتى يشمل نحو كيف المستعمل فى السؤال عن الحال والصفة وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليس بمبنى ﴿نحو امس﴾ بنى لتضمنه معنى حرف التعريف فانه عبارة عن يوم مخصوص وهو اليوم الذى قبل يوم التكلم ويستعمل نكرة نحو كل غد صار امسا ومضافا نحو مضى امسنا ومعرفا باللام نحو ذهب الامس المبارك وكل من هذه الثلاثة معرب بالاتفاق واما اذا استعمل معرفة مع عدم حرف التعريف فهو ظرف مبنى على الكسر كما هو فيما نحن فيه ﴿وقط﴾ اى نحو قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته للوقت الماضى المنفى فعله مثل مارأيته قط اى ابدا وفيه خمس لغات وهو بتخفيف الطاء المضمومة وبضم القاف والطاء

السكون فلما كان العين ساكنا حرك اللام بالكسر دفعا للالتقاء الساكنين (وقط) لاستغراق نفى وقوع امر فى الزمان الماضى نحو مارأيت قط اى جميع ازمنة الماضى وقد يستعمل لتأبيد المثبت نحو كنت اراه قط اى دائما فى الزمان الماضى وفيه خمسة لغات احدها هذه وهى فتح القاف وضم الطاء المشددة وهى اشهرها

وتخفيف الطاء مع ضمة وضم القاف مع ضم الطاء المشددة او المخففة والخامس ان يسكن الطاء مع فتح القاف بناؤها لكون بعضها وضع الحرف وحمل باقيها عليها ﴿ وعوض ﴾ لاستغراق نفى وقوع امر فى الزمان المستقبل تقول لاأراه عوض اى ابدا والاشهر فيه البناء على الضم وجاء الفتح والكسر قيل هو معرب اذا اضيف يقال لاأفعله عوض العائضين اى دهر الداهرين فعلة بناؤها قطع الاضافة ﴿ ومذ ومنذ ﴾ لمعنى اول مدة معينة باضافتها الى الجملة السابقة فمعنى مارأيته ﴿ ٢٨٠ ﴾ مذ يوم الجمعة ويوم الجمعة سابق اول مدة عدم الرؤية فكانه مضاف الى الجملة السابقة التزم حذفها للعلم بها فيليه حينئذ مفرد معين المراد كالمثال المذكور ومثل مذ يوم لقيتنى فيه او جميع المدة المعينة بالجملة السابقة على ماعرفت فيليه المقصود به العدد مثل مارأيته مذ يومان او ثلاثة ايام وقد يقع مصدر او يضمن اوان او ان فيقدر زمان مضاف الى احدهما مفرد فى المعنى الاول وما يدل على العدد فى الثانى فبناؤهما لقطع اضافتهما اولكون صورتهما على صورتهما حرفين قالوا ان اصل مذ منذ خفف فصار مذ بدليل تصغيره بعد التسمية على منيذ وجمعه على امناذ وقال صاحب المغنى ان قولهم غير منقول عن العرب فلم يوثق به مع ان مذ لغة عامة العرب ومنذ مخصوص بالحجازيين وقال الفاضل العصام ويؤيد ماقالوا ان مذ اذا سمى به لايشدد آخره والالفاظ الموضوعة على حرفين اذا سمى بها يشدد آخرها مثلا اذا سمى بقد يقال قد بتشديد الآخر ﴿ واذا ﴾ موضوع للاستقبال حتى يجعل الماضى مستقبلا وقد يستعمل فى الماضى وكثر استعماله فى الشرط المقطوع بوقوعه بخلاف ان فانها تستعمل فى المحتمل الوقوع وعامله الشرط عند المحققين قيل مع اضافة اليه ونظيره كلم المجازات وقيل بدونها والجزاء عند الجمهور ويجيء لمجرد الظرفية وللمفاجأة فتختار بعد المبتدأ بناؤه للزوم اضافته الى الجملة وقال الفاضل العصام بناء كل ما فى آخره الف مقصور بالمقايسة الى غيره مما يشاركه فى علة البناء والا فلا تمييز فيه

وبفتح القاف وسكون الطاء وبفتح القاف وضم الطاء المخففة وانما بنى المخففة منها لكون وضعها وضع الحرف فانه على حرفين وبنى المشدد منها حملا على المخفف وقيل فى وجه بنائه انه تضمن معنى الحرف لان معناها الى هذا الآن وقيل انه مشابه بالحرف وهو لفظ لما فى كونهما لاستغراق النفى ﴿ وعوض ﴾ بفتح العين وضم الضاد فى المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل المنفى فعله نحو لاأراه عوض اى ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة مثل قبل وبعد واستدل عليه بانه اذا اضيف يكون معربا كقبل نحو عوض العائضين بمعنى دهر الداهرين اى زمان الباقين على الارض ﴿ ومذ ومنذ ﴾ وهذان ظرفان ايضا لكنهما لما شابهتا بالحرفين فى الصورة بنيا وانما بنى الاول على السكون لان السكون هو الاصل فى البناء وانما بنى الثانى على الحركة لانه لما كان على ثلاثة احرف مع سكون الوسط لو اسكن الآخر ايضا لاجتمع الساكنان فبنى على الحركة لدفع التقاء الساكنين وانما بنى على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وقال بعضهم انه اذا لقى مذ لساكن بعده بنى على الضم وتقول مذ اليوم هذا دليل على ان اصله منذ ويدل عليه ايضا انه لو سمى به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ وقيل ان بناء مذ لكونه على حرفين يكون وضعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه ورده الفاضل العصام بانه لو ثبت هذا لثبت ان منذ ليس اصلا له فانه ان ثبت اصلية يرد عليه انه كيف يكون اصلا فى البناء فانه لو كان اصلا لزم كونه سابقا عليه وايضا ان مذ غالب فى الاسم ومنذ غالب فى الحرف على ماحكاه الزجاج عن النحاة بدليل ان الحذف لايلحق الحروف ولا استبعاد فى ذلك كما لايخفى على من له استعداد ﴿ واذا

المبنى من المعرب فى اللفظ ﴿ واذ ﴾ بناؤه لما مر للماضى ويجوز ان يقع بعده الفعلية والاسمية نحو قوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد ونحو اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم وقد يجيء للتعليل والمفاجأة ﴿ ولما ﴾ قيل انه بمعنى حين وقيل بمعنى اذ لانه يستعمل فى الماضى واستحسنه ابن هشام والمصنف يحتمل ان يميل اليه بما قرنه به وقال ابن حروف انه حرف لوجود امر لوجود غيره وحمل عليه كلام سيبويه وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف وايد بصحة لما اسلم دخل الجنة لانه لو كان للظرفية لزم ان يكون وقت الدخول وقت الاسلام واجيب بانه محمول على المبالغة وسبب بنائه كون صورته اسما صورته حرفا ويلزم ان يكون شرطه ماضيا وجوابه ايضا يكون ماضيا بالاتفاق نحو قوله تعالى فلما نجيكم الى البر اعرضتم ويجوز ﴿ ٢٨١ ﴾ ان يكون جملة اسمية مع اذا للمفاجأة او الفاء عند ابن مالك نحو قوله تعالى فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وقوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وعند ابن عصفور يجوز ان يكون مضارعا ﴿ ومتى ﴾ استفهاما وشرطا للزمان ﴿ وأنى وأين ﴾ فهما للمكان ويكون أنى بمعنى كيف وبمعنى متى ومن اين وبناؤهما لتضمنهما معنى حرفيهما ﴿ وأيان ﴾ فى الاستفهام يستعمل فى التفخيم من الزمان مثل ايان يوم القيمة فلا يقال ايان يوم الحجامة ﴿ وكيف ﴾ فيه للحال والصفة والظرفية فيه اعتبارية واذا كان بعده اسم فهو خبر مقدم وان فعل غير ناقص فعلى انه حال نحو كيف جئت وقد يكون مفعولا مطلقا نحو قوله تعالى الم تر كيف فعل ربك ذكره الرضى وان ناقصا فهو خبره ﴿ وحيث ﴾ للمكان ويضاف الى الجملة غالبا وهذا وجه بنائه وقد يضاف الى المفرد نحو حيث سهيل وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اى حيث سهيل موجود ذكره الرضى وعدم اضافته لفظا اندر كذا فى التسهيل واذا اضيف الى مفرد قيل يعرب والاشهر البناء وقد يجرد عن الظرفية نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته لانه مفعول يعلم المقدر ﴿ ولدى ﴾ بالالف المقصورة وانكر الرضى بناؤه لكونه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق وقال يثبت الفه مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير تقول كنت لدى زيد ولديك كالف على والى وحكى سيبويه لداك وحلاك

واذ ولما ومتى وأنى وأيان وكيف وحيث ولدى ﴾ واما اذا فبنى للزوم الاضافة الى الجملة لكنها لما لم تكن مضافة الى نفس الجملة فى الحقيقة بل كان مضافا الى مضمونها ومضمون الجملة غير مذكور صريحا كان المضاف اليه محذوفا فلهذا شابه بالغايات التى حذف المضاف اليه وانما لم يبن على الضم لكون آخره الفا والالف لايحتمل الضم واما اذ فانه بنى لمشابهته بمقطوع الاضافة كاذا ولكون وضعه وضع الحرف وهو كونه على الحرفين وانما بنى على السكون لغلبة مشابهته بالحرف واما لما فعداده من الظروف مبنى على ماذهب اليه ابن مالك واستحسنه ابن هشام ومال اليه المصنف وهو ان لما لكونه مختصا بالماضى وكونه مضافا الى الجملة يكون كاذ وقوى القول بالظرفية وقال الفاضل العصام فى شرح التلخيص ان لما لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثانى مع الاول معية المسبب مع السبب المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو على وابن جنى وجماعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن حروف بانه لو كان كذا لما صح ان يقول لما اسلم دخل الجنة فانه لايصح ان يقال حين اسلم دخل الجنة وهو مخالف للواقع واجيب عنه بانه مبنى على المبالغة وقال سيبويه انه يكون مثل لو وهذا يحتمل انه مثله فى كونه للمضى اوفى عدم كونه عاملا اوفى عدم كونه ظرفا واما متى فسواء كان للاستفهام او للشرط فهو للزمان واما أنى فهو للمكان سواء كان للاستفهام او للشرط وكلاهما مبنيان ووجه البناء فيهما تضمنهما معنى همزة الاستفهام او معنى ان الشرطية واما أيان فهو للاستفهام

عن الزمان واما كيف فهو للاستفهام عن الحال ووجه بناء هذين تضمنهما معنى الاستفهام وان كان بعد كيف اسم فهو خبر نحو كيف انت وان وقع فعل من غير نواسخ المبتدأ يكون كيف حالا من فاعله نحو كيف جئت واما حيث فهو للمكان المبهم وهو يضاف الى الجملة فى الاكثر فلذا بنى كاذ ولدى بالالف مقصورة ﴿ولدن﴾ بفتح اللام وضم الدال وسكون النون اما لدى فقال الرضى لاوجه لبنائه لانه بمعنى عند وعند معرب بالاتفاق ثم قال يعامل فى الفه معاملة الف على والى حيث يثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير غالبا ويقال لديك ولديهم كما يقال عليك وعليهم وحكى سيبويه عن بعض قوم لداك وعلاك والاك واما لدن فقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء فيدفع التقاء الساكنين بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما فى عضد فيتولد منه لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون وقد يدفع الالتقاء بفتحه او كسره او كسر النون اوحذفه وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال وفيه ثمان لغات لدى لدن لدن لدن لدن لد لد لد وعبارة المصنف تحتملها قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلاثة الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة فى البناء حال الآخر دون الوسط وان اجيب عنه بان الآخر فيه منسى والمعتبر هو الدال فرد بان المحذوف لعلة لايكون منسيا نعم يصح ذلك فى لد بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لانظير له لكن جراهم على ذلك حذف النون فى لد بلا علة انتهى • وقيل بنيت هذه الثمانية لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقى عليه ورده الرضى بان الواضع انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون فى التركيب مبنيا لمشابهته بالحرف والوضع وضع الحروف لايصلح ان يكون وجها للبناء يعنى ان فيه لزوم دور لتوقف وضع الحروف على بنائه ولوقوف البناء عليه ايضا لزم الدور ورده الفاضل العصام ايضا بانه لايجوز تفريع بناء الاصل على مايحصل بالتصريف فيه فان وجود التصريف بعد بنائه كما هو الظاهر وقال الرضى وجه بنائها استلزامه الابتداء الذى هو معنى وقال الفاضل العصام والاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من عليها تأكيدا فعلى هذا لاحاجة الى تقدير من وقوله ﴿والكاف﴾ بالرفع معطوف على ماقبله من بعض الظروف اى وبعض الظروف والكاف ﴿وعلى وعن﴾

والاك ولا يضاف الى الضمير مقصور الاصل لالفه سوى هذه الثلاثة ﴿ ولدن ﴾ بفتح فضم فسكون مثل عضد هو اصل اللغات وقد جاء لدن بفتح فسكون او ضم فسكون فكسر النون دفعا لالتقاء الساكنين ولدن بفتحتين فسكون او بفتح فكسر فسكون وجاء حذف النون نحو لد بفتح فسكون ولد بضم فسكون ولد بفتح وضم ففى لد ثمان لغات ولدى بمعنى عند الا انه لايستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل فى البعيد هو فى حرزك ايضا ولد لايكون الامع من لفظا كثيرا او تقديرا نادرا او يكون جميع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف محذوف النون من لغاته الى الضمير قيل وجه بنائه وضع بعضها وضع الحرف وحمل باقيه عليه ﴿ والكاف ﴾ عطف على بعض الظروف لا على مدخول نحو كما لايخفى اى المبنى اللازم ما ذكر والكاف الذى هو بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب فى بياضها ولطافتها وفى الحديث ليأتين على امتى كما اتى على بنى اسرائيل اى مثل ما اتى ﴿وعلى﴾ بمعنى فوق نحو من عليه اى من فوقه ﴿وعن﴾ بمعنى الجانب نحو من عن يمينى وتارة



وقوله ﴿الاسمية﴾ بالرفع صفة الثلاثة واما الكاف فهو الذى بمعنى مثل نحو

يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل

البرد الذائب لطافتها واما على فهو ما كان بمعنى فوق نحو من عليه اى من فوقه واما عن فهو ما كان بمعنى الجانب نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى والقرينة على اسمية كل منها دخول حرف الجر عليها فان حروف الجر تدخل على اسم او على ما بمعناه فيمتنع دخولها على حرف مثلها ولما فرغ من النوع الاول من المبنى وهو المبنى اللازم شرع فى النوع الثانى فقال ﴿وغير اللازم﴾ اى المبنى الغير اللازم اربعة اقسام الاول ﴿ما﴾ اى اسم ﴿قطع عن الاضافة﴾ وقوله ﴿منويا﴾ حال من ضمير قطع وقوله ﴿فيه﴾ متعلق بقطع وقوله ﴿المضاف اليه﴾ بالرفع نائب فاعل منويا اى متعلق الاسم الذى حذف منه المضاف اليه حال كونه باقيا فى النية من غير قيام عوض عنه فان المضاف اليه ان كان مذكورا او محذوفا نسيا منسيا او حذف باقامة عوض عنه يعرب ذلك بحسب العوامل نحو من قبل ان يأتى ونحو رب بعد كان خيرا من قبل وحذفه باقامة العوض قليل فى الظرف نحو قوله

ساغ لى الشرات وكنت قبلا • اكاد اغص بالماء الفرات

وكثير فى غيره نحو قوله تعالى [وكلا ضربنا له الامثال] وحكى الشارح عن بعضهم ان المبنى منه ما حذف المضاف اليه منويا والمعرب ما حذف منسيا ولم يرتضه الرضى فقال الحق هو الاول ﴿نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدم وامام وخلف ووراء﴾ وكذا اسفل ودون ومن على بضم العين اى من على بيت ومن علو اى ومن عاو اى ومن علوه ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال ﴿ولا غير وليس غير وحسب﴾ وجه البناء فى الجميع مشابهتها بالحرف فى الاحتياج الى المحذوف فانه لامعنى فى قولنا جائنى زيد لاغير وفى

من امامى ﴿ الاسمية ﴾ اى اللاتى نسبت الى الاسم لكونها اسماء والدليل على اسميتها وقوعها فيما يختص بالاسم كالفاعل والمجرور ﴿وغير اللازم﴾ من نوعى المبنى العارض منه ﴿ما﴾ اى اسم من الظروف او من غيرها ﴿قطع عن الاضافة﴾ بحذف المضاف اليه بلا تعويض تنوين ولو عوضت اعرب لان التنوين لما اقيمت مقام المضاف اليه كان كانه لم يقطع عن الاضافة وذلك فى غير الظرف كثير نحو كل الينا راجعون وكلا ضربنا له الامثال وفى الظرف قليل نحو ساغ لى الشراب وكنت قبلا • اكاد اغص بالماء الفرات قال الرضى فعلى هذا لافرق فى المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بنى منها وهو الحق وقيل المحذوف منوى فى المبنى ومنسى فى المعرب ﴿منويا فيه المضاف اليه﴾ لو كان منسيا يعرب مع التنوين نحو ورب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسى فى غير الظرف ﴿ نحو قبل وبعد وتحت وقدام وخلف ووراء﴾ اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة المذكورات ﴿وفوق وامام﴾ ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال واخر وسميت هذه الظروف غايات كما سبق وجه بنائها الاحتياج كالحرف وقد عرفت انه لم يبن نحو كل وان كان فيه الاحتياج لنيابة التنوين مناب المضاف اليه ﴿ و ﴾ نحو ﴿لا غير وليس غير﴾ ثم ان المضاف اليه المحذوف هو المستثنى وفى ليس ضمير عند الرضى ففى قولك جاءنى زيد ليس غيركانك قلت جاءنى زيد ليس الجائى الا كذا وعند الفاضل العصام ان غير فى ليس غير ولا غير على نحو واحد وليس فى ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائيا كما ان تقدير لاغير لاغيره جاء فلا لنفى الجنس وعند البعض حرفا عطف فمعنى جاءنى زيد لاغير جاءنى زيد لاغير ﴿وحسب﴾ لقطعه عن الاضافة لكثرة استعماله مشابهته بغير فى عدم التعرف بالاضافة وبنى على الضم

لشبهه به (و) منه (الآن) فهو  عطف على ما لوقت حضر جميعه اوبعضه ويلزم اللام وظرفيته
غالبة لالازمة ولذا اخر الى
هذا المحل ولو قدم على لاغير
لكان انسب لكنه ارادان يجمع
جميع ماقطع عن الاضافة ظروفا
او غيرها قال الفاضل العصام لم
يذكر لعلة بنائه وجه يقرب الى
القبول وقيل هومعرب لثبوت
من الآن بالكسر ( و ) منه
( المنادى ) وهومادخل عليه
احد حروف النداء لفظا او
تقديرا نحو يازيد ويوسف اعرض
عن هذا ( المفرد ) الذى ليس
بمضاف ولامشبه به نحويا عبدالله
ويا طالعا جبلا فانهما معربان
(المعرفة) بعدالنداء فان النكرة
بعده معرب وسيأتى نحويارجلا
( فانه ) اى المنادى المذكور
( مبنى ) لوقوعه موقع كاف
ادعوك المشابه لكاف ذلك (على
ما) اى شئ من الحركة والحرف
(يرفع) ذلك المنادى لوكان من
المعمول المرفوع (به) اى بذلك
الشئ لفظا وتقديرا او محلا وهو
الضمة فى مثل يازيد ويا رجل
والالف والواوفى مثل يامسلمان
ويامسلمون وانمابنى عليه للفرق
بين حركتى المبنى والمعرب من
المنادى وحروفهما كذا فى
الرضى لكن هذا ليس بمطلق بل ( ان لم يلحق بآخره الف الاستغاثة او الندبة ) اى الف لحوقه

قولنا جاءنى زيد حسب الا ان يقال لاغيره وحسبه ووجه بنائها على الضم
انه لما حذف منه اسم مستقل وهو المضاف اليه يلزم ان يعوض عنه عوضا
قويا جبرا لذلك النقصان فعوض عنه باقوى الحركات وهى الضمة وقوله
﴿ والآن ﴾ معطوف على قوله ماقطع يعنى ان غير اللازم ماقطع عن
الاضافة ولفظ الآن فانه مبنى على الفتح عند دخول الالف واللام
عليه اما لشبهه بالحرف فى عدم التصرف فيه بنزع اللام ولايتصرف ايضا
بالتثنية والجمع والتصغير واما لتضمنه معنى اسم الاشارة فانه بمعنى هذا الآن
اولتضمنه حرف التعريف لكون حرف التعريف الذى فيه زائدة وانما
عده من غير اللازم فانه قد يعرب فى رأى البعض استدلالا بقوله كانهما
ملآن بكسر الميم وسكون اللام وكسر النون بان يكون اصله مركبا
من من الجارة والآن اى من الآن حيث حذف نون من وكسر نون الآن
لكونه مجرورا بمن ورد هذا الرأى بانه ليس بقوى لانه يحتمل ان يكون
كسرة النون كسرة بنائية لا كسرة اعرابية مع ان فتح النون اشهر واكثر
وقال الدمامينى ان فى هذا الرد نظرا بناء على ان هذا الاحتمال انما يعتد به
لو ثبت الكسر عند عدم حرف الجر فيه وليس هذا بثابت فقوى هذا
بالدوران فانه مكسور عند وجود حرف الجر وغير مكسور عند عدمه
﴿ والمنادى ﴾ اى القسم الثانى من الاربعة الاسم المنادى فانه يعرب تارة
ويبنى تارة والذى يكون مبنيا هو الاسم ﴿ المفرد المعرفة فانه ﴾ اى فان
هذا المنادى ﴿ مبنى على ما ﴾ اى على ذات الاعراب الذى ﴿ يرفع به ﴾
يعنى انه يرفع بذلك عند كون ذلك الاسم معربا عند غير صورة النداء
والمراد بالمفرد هو المفرد المقابل للمضاف يعنى ماليس بمضاف ولامشابه
بالمضاف فيشمل نحو زيد وزيدان وزيدون فان الاول مبنى على الضم والثانى
على الالف والثالث على الواو فانها عند كونها مرفوعة تكون مرفوعة
بها والمراد بالمعرفة اعم من كونه معرفة قبل النداء نحو يازيد او بعد النداء
نحو يارجل فان الاول معرفة بالعلمية وهى حاصلة قبله والثانى ليس بمعرفة
قبله بل كان معرفة عند قصد المتكلم به نداء رجل معين ولولم يقصد يكون
نكرة فيكون منصوبا ﴿ ان لم يلحق بآخره الف الاستغاثة او الندبة ﴾ يعنى

وقت الاستغاثة او الندبة فظاهر ان هذا الشرط للمبنى على الضم خاصة لا لمطلق المبنى على مايرفع به نحو يازيداه اذ
المبنى على الالف والواو يلحقه الالف المذكورة بلا تغيير نحو يازيداناه ويازيدوناه ويدل على هذا قوله وان لحق
بآخره الف بنى على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور فى  المبنى على الضم (ولا باوله لام)
استغاثى اوتعجبى اوتهديدى فانه
حينئذ يعرب على مايأتى ( نحو
يازيد) مثال للمنادى المبنى على
الضم المعرفة قبل النداء وبعد
النداء (ويامسلمان) مثال للمبنى
على الالف المعرفة بعد النداء (ويا
مسلمون) مثال للمبنى على الواو
ويازيدان ويازيدون فى تثنية العلم
وجمعه بلا تعريف باللام لان
وجوب اللام فى تثنية العلم وجمعه
فى غير صورة النداء وفيها لايجوز
لئلا يجتمع علامة التعريف ويا
قاض ويافتى ويا هذا وياسما ويا
ارض ولما كان المراد بالمفرد ما
يقابل المضاف وشبهه اراد ان يبين
حكمها فقال ( وان كان ) اى
المنادى (مضافا) الى شئ علما
اوغيره (اومشابها به) وهو اسم
يجئ بعده شئ من تمامه وهواما
معموله مثل ياطالعا جبلا وياحسنا
وجهه اووجها وياخيرا من زيد
اومعطوف عليه بحيث يكون معه
كشئ واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين
لان المجموع اسم لمعنى معين بخلاف
نحو يازيد وعمرو اونعتا هو جملة
او ظرف نحو يا حليما لايعجل او
يارجلا من تميم فكل ماذكر مشابه للمضاف سواء جعلته علما اولم تجعل واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد
كما فى يارجل اولا يتعرف كما فى يارجلا فتقول فى المعرفة ياحسن وجهه الظريف فى النكرة ياحسنا وجهه ظريفا
وكذا ماعداه واراد الاشارة الى حكم

هذا المنادى الموصوف يكون مبنيا بشرط لاشئ وهو عدم لحوق الف
الاستغاثة او الف الندبة بآخره ﴿ ولا باوله ﴾ اى وان لم يلحق باوله
﴿ لام نحو يازيد ويامسلمان ويامسلمون ﴾ فالاول مثال لمايكون مبنيا على
الضم الذى يكون عليه عند كونه معربا ولما كان معرفة قبل النداء مع انه
لم يلحق بآخره الف ولا باوله لام والثانى مثال لما يكون مبنيا على الالف
الذى يكون معربا به وكان معرفة بعد النداء والثالث مثال لما يكون مبنيا
على الواو الذى هو معرب به عند اعرابه ومعرفة بعد النداء ايضا ولم يلحق
بهما الف ولا لام والمراد باللام اعم من ان يكون للاستغاثة او التعجب
او التهديد وانما اشترط عدم ذلك فانه لولحق به الف يكون مبنيا على الفتح
ولولحق باوله لام يكون مجرورا به كما سيجئ وانما بنى المنادى عند كونه
موصوفا بهذا لانه حينئذ وقع موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية
فان يازيد بمعنى ادعو زيدا وهو بمعنى ادعوك وهو مشابه بكاف ذلك
ومشابهته بكاف ادعوك اما فى كونه مفردا واما فى كونه معرفة واستبعده
بعض الكمل بانه ليس بين الكاف الاسمية والحرفية مشابهة تامة فانها ليست
الحرفية معرفة والافراد لا يكفى فى المشابهة فانه لوكان كذلك يلزم مشابهة
النكرة به ايضا ثم قال ذلك الكمل والاشبه عندى ان بنائه لتضمنه معنى
الامر كتعال واجب واما عدم بنائه عند الاضافة فلكون اضافة معارضة
لسبب البناء فانها من خواص الاسم فرجح فيه الاعراب لرجحان جانب الاسم
وانما حمل شبه المضاف على المضاف ولم يحمل المقول لغير المعين لانه ليس
بمشابه بلام الامر لان الامر خطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب
فى الحقيقة فلايناسب الامر وانما بنى على مايرفع به للفرق بين حركتى المنادى
المعرب وبين حركة المبنى وحروفهما كذا فى الرضى وقال الشارح وهذا
هو الاصل لايعدل عنه مالم يوجد للعدول عنه داع وقوله ﴿ وان كان ﴾
معطوف على الجملة الشرطية السابقة اى ان كان المنادى مفردا معرفة
فهو مبنى وان لم يكن كذلك بل كان ﴿ مضافا او مشابها به

او نكرة ينصب بفعل مقدر نحو ياعبدالله ﴾ هذا مثال للمضاف فان اصله ادعو عبدالله وهو باق على ما كان عليه من النصب لفظا كما فى المثال المذكور وانما كان هذا النوع منصوبا معربا لانه هو الاصل لايعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعى اليه وهو المشابهة بالكاف الاسمية فى الافراد والتعريف ولكون الاضافة من خواص الاسم وهى ترجح جانب الاسمية ولما فسره بقوله اى يبقى لم يرد عليه ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل كونه منادى وهو منصوب ايضا ولا يرد ايضا انه اريد النصب لفظا او تقديرا يشكل بمثل يا يوم لاينفع مال ولا بنون ولا بمثل يا مثل ماينفعنى وياغير مايضرنى مما يكون مبنيا حين الاضافة وهو لفظ يوم ومثل وغير فان هذه المذكورات مبنية على الفتح ومنصوبة محلا على انه مفعول افعل مقدر وكونه منصوبا بفعل مقدر عند سيبويه وهو الصحيح فان اصل ياعبدالله اما ادعو عبدالله واما انادى عبدالله حذف فعله انشاء حذفا واجبا لئلا يلتبس الانشاء بالجملة الخبرية ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فيتأكد الوجوب لان جمع النائب والمنوب ممتنع وقال بعضهم ان حذف فعله لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وقوله ﴿ ويا خيرا من زيد ﴾ مثال لشبه المضاف والمراد به ان كل اسم لا تم معناه الا بمعموله او نعته له من جملة او ظرف او معطوف عليه بشرط ان يكون المعطوف والمعطوف عليه اسما لشئ واحد وهذا المثال مثال لما كان تمامه معمولا له واما مثاله لما تم بنعت جملة فنحو يا حليما لا يعجل وبنعت ظرف نحو يانخلة من ذات عرق بخلاف يازيد الظريف فانه ليس من تمامه ومثال ما تم بمعطوف على ان يكونا اسما لشئ واحد نحو ياثلاثة وثلاثين عددا او يكون علما بخلاف يازيد وعمرو وقوله ﴿ ويارجلا ﴾ مثال لما كان مفردا غير معرفة فان المراد به ليس رجلا معينا بل واحد من جنسه اى من يأتى به اى رجل كان وقوله ﴿ وان لحق ﴾ معطوف على قوله ان لم يلحق اى وان لحق ﴿ بآخره ﴾ اى بآخر المنادى المفرد المعرفة ﴿ الف ﴾ اى الف مذكور ﴿ بنى على الفتح ﴾ لان الالف يقتضى ذلك ﴿ نحو يازيداه ﴾ وقوله ﴿ وان اتصل ﴾ معطوف على قوله ان لحق اى وان اتصل ﴿ باوله لام ﴾ اى لام الاستغاثة ﴿ يجب جره ﴾ لانها لام الجر ومعناه التخصيص لانه يدل على ان الدعاء مخصوص لزيد وزيد ممتاز بالدعاء له من بين امثاله وانما فتحت هذه اللام لكونها محمولة على لام لك واما لو عطف عليه بغير يا نحو ياللكهولة وللشاب تكسر فى المعطوف وايضا لا يستعمل فى الاستغاثة من حروف النداء الا يا لكونها اشهر

يقابل المعرفة وهو النكرة فقال (او) كان ( نكرة ينصب ) على انه مفعول به اى لا يبنى على ما يرفع به اما المضاف وشبهه فلان الاضافة من خواص الاسم فيضعف المشابهة واما النكرة فلعدم مناسبتها لكاف ادعوك بعدم تعرفها ( بفعل مقدر ) وجوبا لنيابة حرف النداء منابه هذا مذهب سيبويه واتباعه (نحو يا عبدالله ويا خيرا من زيد) فاصل ياعبدالله ادعو عبدالله وكذا اصل يازيدا ادعو زيدا حذف ادعو لنيابة حرف النداء منابه وقال المبرد نصب المنادى بحرف النداء لسده مسد الفعل ونقل عن ابى على انها اسماء افعال ( و ) نحو (يارجلا) مثال النكرة بان يراد واحد غير معين واراد ان يبين حكم ما لحق آخره الف فقال (وان لحق بآخره ) اى المنادى المبنى على الضم (الف) ذكرت ( بنى على الفتح ) لان الالف يقتضى فتح ماقبلها (نحو يازيداه) واراد بيان حكم ما لحق اللام فقال (وان اتصله باوله لام) مذكورة (يجب جره) لانها حرف جر يختص بالاسم

فيضعف المشابهة ( نحو يالزيد ) وقت الاستغاثة ويا للماء للتعجب ويا للدوهى للتهديد ويجوز بكون يالزيد مثالا للثلاثة وهذه اللام مفتوحة لان المنادى قائم مقام ضمير الخطاب واللام الداخلة عليه مفتوحة نحو لك فكذا هذه ولئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو لزيد  اى ياقوم لزيد واذا عطف على

وانما اعرب المنادى مع لام الاستغاثة لكون حرف الجر من خواص الاسم فقوى جانب الاسمية وضعف جانب مشابهته بالحرف ولما كان هذا مشتركا بين الاستغاثة والتعجب والتهديد اورد مثالا مستعدا للكل وهو قوله ﴿ نحو يالزيد ﴾ ولكن ان اريد به الاستغاثة يذكر معه المستغاث له وانما اورد المثال باهماله لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه واعلم ان اشتراط المنادى المفرد المعرفة بعدم الحاق الف الاستغاثة انما يفيد فى الواحد اذ الالف مادام الفا مناف لضم ماقبله دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق بآخرهما الف اولا نحو يازيداناه ويازيدوناه لانه لوجود الفصل بينهما بالنون ليس فيه منافاة حينئذ ولذا اقتصر المصنف على قوله وان لحق بآخره الف يبنى على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور فى الواحد دون التثنية والجمع ولذا خص المثال هناك به ولو غير لحوق الالف بنائهما ايضا بان يقول وان لحق بنائهما على ما يرفع به لبين حكمهما ايضا ويجوز لك ان تريد بالآخر ما يراد به فى تعريف الاعراب فحينئذ لا يلحق بآخرها الف بل لو لحق لحق بالنون وهو ليس بآخرها على هذا المعنى • ولما فرغ من حكم المنادى نفسه شرع فى حكم توابعه وحكم لما لم يكن مطردا بل كان بعضها فى حكم المنادى فى البناء والاعراب وبعضها فى حكم سائر التوابع فى كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه اراد ان يبين الاول وان يحال غيره الى احكام سائر التوابع فقال ﴿ والبدل والمعطوف ﴾ اى الاسم الذى يكون بدلا من المنادى المبنى ومعطوفا على ذلك المبنى لكن المعطوف ليس بمطلق بل المعطوف ﴿ الخالى عن اللام ﴾ اى عن الالف واللام ﴿ حكمه ﴾ اى حكم كل واحد منهما ﴿ حكم المنادى ﴾ اى حكم المنادى الذى يستقل ويدخل عليه حرف النداء يعنى ان كان كل منهما مفردا معرفة يكون مبنيا على ما يرفع به مثال البدل ﴿ نحو يارجل وزيد ﴾ ومثال المعطوف نحو ﴿ يازيد وعمرو ﴾ وان كان كل منهما مضافا يكون منصوبا مثال البدل نحو يازيد اخا عمرو ويازيد طالعا جبلا ومثال المعطوف يازيد واخا عمرو ويازيد وطالعا جبلا واما حكم غيرهما من التوابع وهو التأكيد والصفة وعطف

المستغاث بدون يا كسر اللام نحو يالزيد ولعمرو وقد يكسر لام التعجب والتهديد ولما كان البحث عن المبنيات ولم يكن كل تابع للمنادى منها بل بعضها اراد ان يبينه فقال (والبدل) اى بدل المنادى ( والمعطوف ) عليه ( الخالى عن اللام ) اى لام التعريف اذ المحلى بها ليس حكمه حكم المنادى بل يجوز فيه الرفع والنصب اذا عطف على المضموم ( حكمه ) اى حكم كل منهما ( حكم المنادى ) المستقل اى الذى دخله عليه حرف النداء اى اذا كان تابعا للمبنى يكون مبنيا اذا كان سبب البناء موجودا لان كلا منهما مقصود بالذكر فيكون كانه باشره الحرف (نحو يارجل وزيد) فى المبنى (و) نحو (يازيد وعمرو) وفيه ايضا واذا كان سبب البناء مفقودا يكون حكمه حكم المستقل سبب بنائه مفقود على ماعرفت نحو يارجل طالعا جبلا اويارجل وطالعا جبلا وقرن كثير من النحاة

التأكيد اللفظى مع البدل نحو يا زيد زيد ويا رجلا رجلا وقرن الرضى عطف البيان معه لانه عنده البدل اوبدل الكل والبدل هو نحو يا عالم زيد وغير ماذكر من التوابع ترفع اى لفظ المبنى ما يرفع به وينصب على محله وفى غير المبنى يتبع لفظه وعند المصنف الرفع فى المرفوع كالجر الجوارى ولما لم يكن للمصنف بحث مستقل

للحرف وكان معرفة المنادى موقوفة على معرفة حروف النداء اراد ان يبينها فقال ﴿ وحروف النداء ﴾ ستة على ماذكره المصنف حيث عد ﴿ ٢٨٨ ﴾ المندوب من المنادى والوا من حروفه وعلى ماذكره بعضهم ثمانية بعد اخراج وا منها احدها ﴿ يا ﴾ اعمها استعمالا ومعنى اما معنى فانه يستعمل للقريب والبعيد واما استعمالا فانه يكون محذوفا ومذكورا ولا يحذف منها الا هو وينادى اسم الله والاسم المستغاث وايها وايتها به لا بغيره ويندب به وبوا لا بغيرهما كذا فى القاموس وعند الزمخشرى للبعيد واستعماله فى التعريب تنزيله منزلة البعيد واستبعده الرضى لاستواء استعماله فى القريب والبعيد ﴿ وايا وهيا ﴾ للبعيد و آه اى بالمد واء بهمزتين بينهما الف هذه الثلاثة للبعيد ﴿ وأى ﴾ بالقصر للقريب وقيل للمتوسط وقيل للبعيد ذكره فى المغنى ﴿و﴾ ثامنها ﴿ الهمزة ﴾ للقريب ﴿ ووا مختص ﴾ بالندبة لا يستعمل فى غيرها ﴿ و ﴾ منه ﴿ اسم لا ﴾ التى ﴿ لنفى الجنس اذا كان ﴾ الاسم ﴿ مفردا ﴾ غير مضاف ولا مشبه به اذ المضاف والمشبه به منصوب اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية ﴿ نكرة متصلة بلا ﴾ اذ بالتعريف والانفصال لا يكون مبنيا بل يجب الرفع والتكرير ﴿ غير مكررة ﴾ وسيجى بيان المكررة ﴿ نحو لا رجل ﴾ فى الدار وبناؤه على الفتح ولا مسلمات بالكسر ولا رجلين بالياء المفتوح ماقبلها

البيان والمعطوف المعرف باللام فيجوز فى كل منها ان يكون مرفوعا حملا على لفظ المبنى ومنصوبا حملا على محله كذا قالوا وقال الشارح وقولهم ترفع حملا على لفظه ليس كما ينبغى اذ يلزم حينئذ ان لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لا بد منه يعنى ان اعراب المتبوع ههنا نصب لا غير ولفظه ليس بمعرب بل حركته حركة بنائية ولا معنى فى ان يقول ترفع حملا على لفظه لان المحمول هو الاعراب والمحمول عليه هو البناء فان قيل لم لا يجوز ان يكون المراد بالاعراب اعم من ان يكون حقيقة او مجازا قلنا وهذا باطل لانه جمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد ثم قال والاشبه ان يقول ان الرفع فى العاقل فى مثل قولنا يا زيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء بل هو كالجر الجوارى صرح به فى الامتحان كذا ذكره الشارح وهذا ما لخصه ثم قال فلا وجه لتخصيص هذا البيان فى المنادى كما لا يخفى على الذكى ﴿ وحروف النداء يا وايا وهيا واى والهمزة ﴾ اى مجموع هذه الخمسة ﴿ ووا ﴾ وهو واى وا ﴿ مختص بالندبة ﴾ اى لا يستعمل فى غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها اما يا فهو للبعيد سواء كان بعيدا فى الحقيقة كقولك يا زيدا وللبعيد حكما كقول الداعى يا الله ويا رب فان الله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من حبل الوريد لكن الداعى يستعمله كذلك استقصارا لنفسه واستبعادا لها من المدعو جل وعلا كذا قاله الزمخشرى وقال ابن المنير ان هذا دليل اقناعى لا برهانى فان الداعى لو استعمله كذلك للاستقصار يكون قوله يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب اليه من حبل الوريد فاين من الانتصاب منصب البعيد كذا فى التسهيل وشرحه للدمامينى فظهر ان لا اختصاص له للبعيد واما ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب واى قيل انه للقريب وقيل انه للمتوسط وايضا ان يا يستعمل فى النداء والاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد بخلاف غيره فانه لا يستعمل الا فى النداء ﴿ واسم لا ﴾ اى الثالث من الاقسام الاربعة التى للمبنى غير اللازم اسم لا التى موضوعة ﴿ لنفى الجنس ﴾ فانه مبنى ﴿ اذا كان مفردا ﴾ اى غير مضاف ولا شبه مضاف فانه لو كان كذلك لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا فانه عند كونه مضافا رجح جانب الاسمية فيكون معربا وقوله ﴿ نكرة ﴾ صفة مفرد وقوله ﴿ متصلة بلا ﴾ صفة بعد الصفة وقوله ﴿ غير مكررة ﴾ بالنصب حال من لا ﴿ نحو لا رجل ﴾ اى فى الدار وكذا لا رجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا

ولا مسلمين بالياء المكسور ماقبلها بنائه لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب هل من رجل وبناؤه على النصب به ليكون بنائه على ماعليه قبل البناء كذا فى الرضى ﴿و﴾ ﴿ ٢٨٩ ﴾ منه ﴿ المضارع المتصل به نون جمع المؤنث ﴾ بنى لكون آخره باتصال الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة وسط الكلمة والاعراب فى الآخر وعلى السكون لحمله على الماضى ﴿ او نون التأكيد ﴾ ثقيلة او خفيفة مثل ماذكر وعلى الضم فى جمع المذكر حذف واوه كما اذا كان ما قبلها مضموما او لم يحذف كما اذا كان ماقبلها مفتوحا لاجراء لما قبل نون التأكيد فى جميع انواع جمع المذكر مجرى واحدا وعلى الكسر فى المخاطبة حذف الياء او لم يحذف وعلى الفتح فيما عداه من متحرك الآخر لطول اللفظ باتصالها وخفة الفتحة وفى التثنية وجمع المؤنث ماقبلها الف ولا يحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد فى التثنية ولئلا يبطل الغرض فى الجمع هذا مذهب سيبويه ومن تبعه وقيل ان المضارع المتصل به ماذكر من النونات معرب اعرابه تقديرى ﴿ نحو يضربن ﴾ لجمع المؤنث الغائب ﴿ وتضربن ﴾ لجمع المؤنث المخاطب ﴿ وهل يضربن ﴾ مفرد والباء مفتوح او جمع والباء مضموم ﴿ وهل تضربن ﴾ مفرد آخره مفتوح او جمع آخره مضموم

مسلمات فيها فان كلا منها مبنية على ما ينصب به وانما قال نكرة فانه لو كان معرفة او نكرة مفصولة عن لا او مكررة يكون مرفوعا على الابتداء وجوبا ووجه كونه مبنيا انه تضمن معنى من الاستغراقية لانه جواب لقوله هل من رجل مثلا واجيب عنه بلا رجل اى لا رجل من الرجال وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة كما فى المفرد او حرف كما فى التثنية والجمع السالم وعلى الكسرة بلا تنوين عند الجمهور فى نحو مسلمات استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ذكره الرضى وقال الشارح هذا التوجيه مخالف لما ذكره فى المنادى من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الخ فلا بد من بيان الفرق فانه قال فيه للفرق بين حركتى المنادى المعرب وبين حركتى المبنى واى فرق يحصل فى فتحة مثلا فى كونها حركة بنائية او اعرابية بكونها حركة بنائية او اعرابية فلا بد من بيانه ولعل وجه بنائه انه لما كان لا عاملا ضعيفا قد ينعزل عنه فجعل حركة معموله المبنى موافقا لعمله المحلى وهو النصب ليكون امارة ومذكرا له وان لا يظن انه معزول عنه واما عامل المنادى فانه لقوته لا ينعزل اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج الى التذكير ﴿ والمضارع ﴾ القسم الرابع من المبنى الغير اللازم المضارع ﴿ المتصل به نون جمع المؤنث ﴾ فانه مبنى على السكون حين اتصالها به لكون الآخر الذى هو محل الاعراب بمنزلة الوسط وانما بنى على السكون للحمل على الماضى الذى يتصل به تلك النون نحو ضربن ﴿ او نون التأكيد ﴾ اى او المضارع الذى يتصل به نون التأكيد سواء كانت خفيفة او ثقيلة فان آخر المضارع عند دخولها مبنى على الضم فى جمع المذكر وعلى الكسر فى الواحدة الحاضرة وعلى الفتح فى غيرهما وانما بنى لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة لكونها كلمة اخرى فى الحقيقة وبنى فى الجمع على الضم ليدل على الواو المحذوفة وفى المخاطبة على الضم ليدل على الكسرة المحذوفة ﴿ نحو يضربن وتضربن ﴾ هذان مثالان للمضارع الذى اتصل به نون جمع المؤنث الاول للغائبة والثانى للمخاطبة ﴿ ونحو هل يضربن ﴾ هذا مثال لما يتصل به نون التأكيد ومحتمل لاربع مثال لان نونه اما ثقيلة واما خفيفة وعلى التقديرين ان ضم باؤه يكون مثالا للجمع وان فتح يكون مثالا للمفرد الغائب وقوله ﴿ وهل تضربن ﴾ يحتمل ستة امثلة فانه ان ضم باؤه يكون مثالا لجمع

اومخاطبة والآخرمكسور ﴿وهذه الالفاظ﴾ التى عدت من غيراللازم ﴿يجب بناؤها﴾ من حيث انها بالحالات المذكورة ويحتمل ان يراد بالالفاظ الالفاظ المبنية مطلقا من اللازم وغيراللازم اى يجب بناؤها مطلقا فى اللازم وبالحالات المذكورة فى غيراللازم ويمتنع اعرابها ﴿ واماجائز البناء ﴾ اى الذى لايجب ولا يمتنع قوله ﴿ فالظروف المضافة الى الجملة ﴾ ليس على اطلاقه بل فى غير لازم الاضافة وفى واجب الاضافة يجب البناء فانك تقول يوم يقدم زيد ويوما يقدم فيـه زيد ففى ﴿ ٢٩٠ ﴾ صورة الاضافة يمتنع الضمير الى المضاف فى الجملة المضاف اليها بخلاف صورة عدم الاضافة فانه يلزم فيهـا للربط وقد جاء شاذا فى المضاف اليها ﴿و﴾ الى ﴿ اذ ﴾ المضافة اليها ﴿فانها﴾ اى الظروف المذكورة ﴿ يجوز بنـاؤها ﴾ ولاكتسابها اياه دون المضاف اليه بلاواسطة اوبها ﴿ على الفتح ﴾ لخفته ويجوز اعرابهـا بالاتفاق لعدم لزوم اضافتها فعلة البناء فيها عارضـة بخلاف ما تقدم من الظروف اللازمة الاضافة الى الجملة ولوباعتبار الغالب كمافى حيث ﴿نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ قرئ بالفتح والضم فى اليوم والفتح علامة البنـاء والضم علامة الاعراب ﴿و﴾ نحو ﴿حينئذ ويومئذ﴾ وعامئذ وسـاعتئذ ووقتئذ يجوز ايضا بناؤها واعرابها اتفاقا قرئ قوله تعالى ومن خزى يومئذ بفتح يوم وجره ثم اعلم ان ظـاهر اضافة هذه الظروف الى اذ من قبيل اضافة المساوى فتمحلوا فيها قال الرضى ان هذه الظروف ليست فى الحقيقة بمضافة الى اذ بل الى الجملة فلما حذف الجملة جئ باذ بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض يكون التنوين كانه ثابت فى الظروف المبدل منها لان بدل الكل فى المعنى المبدل منه وقال غيره انها من اضافة العام الى الخاص لان اذ كان خاصا باضافته الى الجملة ﴿ وكذلك ﴾ اى مثل الظروف المذكورة فى جواز البناء على الفتح

المذكر المخاطب وان فتح يكون للمفرد المذكر للمخاطب وان كسر يكون للحاضرة والنون فيها خفيفة او ثقيلة وقال بعض الكمل ان المضارع يكون منيا على الفتح مع نون التأكيد ان لم يقع بينهما مرفوع بارز وهو واو الجمع وياء المخاطبة واما اذا وقع وحذف ذلك البارز لدفع التقاء الساكنين فالمضارع حينئذ معرب تقديرا لانه لوقوع الفصل بينهما يخرج عن كونها بمنزلة الجزء ثم قال الشـارح ونظر النحرير ادق وبالقبول احق لان هذا الفصل لايضر كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزأ من الفعل استدلالا بسكون الآخر فى مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا انتهى ﴿وهذه الالفاظ﴾ اى الالفاظ التى عدت من المبنى الغير اللازم يعنى انها مبنية فى حالة ومعربة فى حالة اخرى وهى من نحو قبل الى هنا ﴿يجب بناؤها﴾ ولايجوز اعرابها عندوجود شرائط البناء ولا يضر لكونها غير لازم لان البناء منتف عند عدم احد الشروط ﴿واما جائز البناء﴾ اى واما الالفاظ التى يجوز بناؤها واعرابها فى حالة واحدة ﴿فالظروف﴾ اى فهى الظروف ﴿المضافة الى الجملة واذ﴾ اى والى لفظ اذ ﴿فانها﴾ اى فان الظروف المذكورة ﴿يجوز بناؤها﴾ اى ويجوز اعرابها على حسب العوامل ﴿نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ هذا مثـال للظرف المضاف الى الجملة وقرئ بالرفع لكونه معربا مرفوعا على انه خبر المبتدأ ومفتوحا على انه اكتسب البناء من المضاف اليه فيكون مرفوعا محلا ﴿وحينئذ ويومئذ﴾ وكذا ليلتئذ فان لفظ حين ويوم مضافان الى اذ وهو مضاف الى الجملة فمعنى حينئذ ويومئذ حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا فحذفت الجملة المضافة اليها وعوض عنه التنوين فيهما وجاز فى كل منهما اعرابه وبناؤه على الفتح كما قرئ فى قوله تعالى من عذاب يومئذ بجر الميم على انه مضاف اليه عذاب وفتحها على انه مبنى على الفتح ومجرور محلا ﴿وكذلك﴾

﴿ مثل وغيرمع ﴾ دخولهما على ﴿ ماوان ﴾ المصدرتين ﴿ وان ﴾ المشددة يجوز فيهما البناء لاضافتهما الى ما صدره المبنى الاصل والاعراب لعدم لزوم الاضافة هذا مخصوص بمفردهما ولا يجوز فى التثنية والجمع الا الاعراب تقول قمت مثل ماقام زيد او غير ماقام ومثل ان قام ومثل ان زيدا قام ﴿واسم لاالمكررة﴾ وقد عرفت اسم غير المكررة ﴿ المتصل بها ﴾ اى بلا ﴿ المفرد ﴾ غير المضاف والمشبه به ﴿النكرة﴾ لاالمعرفة والمنفصل معرب مرفوع وكذا المعرفة والمضاف وشبهه معرب منصوب اذا لم يفصل ﴿ ٢٩١ ﴾ وقد سـبق ﴿ نحو لاحول ﴾ عن معصية الله تعالى ﴿ولاقوة﴾ على طاعة الله تعالى ﴿الا﴾ بعون ﴿الله﴾ تعالى وتوفيقه ﴿فانه يجوز بناؤهما﴾ اى الاسمين ﴿على الفتح﴾ على ان يكون لافيهما لنفى الجنس ولاقوة عطف عـلى لاحوال عطف مفرد ولا بأس بتقدير خبر واحد مع تعددلا لان توارد عاملين متماثلين على معمول واحد يجوز اتفـاقا اى لاحول ولا قوة موجودان الابالله اما على مذهب سيبويه ان لاالمفتوح اسمها لاتعمل فى الخبر فعلى ان الاسمين مبتدأ والخبر خبرالمبتدأ فلاقوة مبتدأ معطوف على مبتدأ فيكون جملة واحدة مثل زيد وعمرو قائمـان واما على مذهب غيره فلان لاالمذكورة عامل فى الاسم والخبر فيعطف لاالثانية مع اسمه على الاولى والخبر لهما فيكون مثل ان زيدا وان عمرا قائمان وبتقدير خبر واحد لهما لانه فى قوة لاشئ من الامرين فلا كاسـمه واحد فى المآل اى لاحول ولاقوة موجود الا بالله اوعطف جملة على جملة اى لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبرالجملة الاولى بقرينة الثانى ﴿ ورفعهما ﴾ على الغاء لافيهما وجعلها مبتدأ لوجود شرط جواز الالغاء وهو التكرار ولانه كان فى جواب أبغيرالله حول وقوة فرفعا فيه ليطابق السؤال ويجوز فيه عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة

اى مثل حين ويوم فى جواز البناء على الفتح لاكتساب البناء من المضاف اليه ﴿مثل﴾ اى لفظ مثل ﴿وغير﴾ اى ولفظ غير ﴿مع ما﴾ اى مع لفظ ما ﴿وان﴾ بفتح الهمز وتخفيف النون ﴿وان﴾ اى مع ان بفتح الهمزة مع تشديد النون وكان كل من هذه الحروف الثلاثة مصدرية بان يكون لفظ مثل وغيره مضافين الى احد هذه الثلاثة نحو قيامى مثل ماقام زيد اومثل ان يقوم زيد اومثل انك تقوم ومنه قوله تعالى [انه لحق مثل ماانكم تنطقون] وقد قرئ برفع اللام وفتحها ونحو اقول غير ماتقول اوغير ان تقول اوغير انك تقول فان مثل وغير يجوز ان يكونا معربين على حسب العوامل بناء على اصلهما الذى هو الاسمية وان يكونا مبنيين على الفتح قوله ﴿واسم لا﴾ بالرفع معطوف على قوله واما الظروف وقوله ﴿المكررة﴾ بالجر صفة لا لانث باعتبار الكلمة وقوله ﴿المتصل﴾ صفة الاسم وقوله ﴿بها﴾ راجع الى لا وقوله ﴿المفرد﴾ صفة ثانية للاسم وقوله ﴿النكرة﴾ صفة ثالثة للاسم يعنى ان مايجوز بناؤه واعرابه اسم لا لنفى الجنس بشرط ان تكون لامكررة وبشرط ان يتصل بتلك اللا اسم مفرد نكرة ﴿نحو لاحول ولاقوة الا بالله﴾ اى لا حول عن المعصية ولا قوة على الطـاعة الا بهداية الله تعـالى وعنـايته وهذا مثال لما وقع فيه لامكررة يتصل بها نكرة مفردة قوله ﴿فانه﴾ تفصيل له اى ان الشان ﴿يجوز بناؤهما﴾ اى بناء النكرتين الواقعتين مع لا المكررة ﴿على الفتح﴾ بان يكون كل منهما جملتين مستقلتين بتقدير الخبر فى الاول اى لاحول موجود فيكون لاقوة معطوفا على لاحول بطريق عطف الجملة على الجملة او عطف المفرد على المفرد بتقدير الخبر فى الثانى فقط وبنيا على الفتح على الاصل المذكور ﴿ورفعهما﴾ اى ويجوز ايضا رفع كل منهما بان يكون مبتدأ وانما رفع ليطابق السؤال لانه جواب لقولنا أبغير الله حول وقوة

( وفتح الاول ) على ان يكون لنفى الجنس ( مع نصب الثانى ) معطوفا على لفظ الاول لان حركته كحركة الاعراب لعروضه بسبب عارض اومحله القريب لان تابع المبنى تابع لمحله ولازائدة فيه ويجوز فى عطفه الاعتباران المذكوران (و) مع (رفعه) عطفا على محله البعيد ولازائدة ويجوز ان تكون المشبهة بليس ولايجوز على هذا الا عطف الجملة وعلى الوجه الاول يجوز فى عطفه عطف المفرد على مذهب سيبويه لان عنده لايعمل لالنفى الجنس فى الخبر اذا كان اسمه مبنيا كما عرفت فيكون مع اسمه مبتدأ والخبر بعده خبر المبتدأ واما على مذهب غيره فتعين عطف الجملة لانه لوكان عطف مفرد  لاجتمع عاملان متباينان لا والابتداء على معمول واحد ( ورفع الاول )

على الفاء لاالتى لنفى الجنس لوجود شرط الذى هو التكرار ولو اعتبر كون لاالمشبهة بليس لايكون عاملا لانتقاض نفيه بالا (مع فتح الثانى) لكون لالنفى الجنس ويجوز ان يكون عطفه عطف الجملة وعطف المفرد تدبر ( وهذه ) الوجوه (خمسة اوجه) تجوز (فى امثاله) اى امثال لاحول ولا قوة الا بالله فى كون لامكررة بعدها نكرة متصلة مفردة نحو لابيع ولا شراء فى المساجد ( وصفة اسم لا ) لنفى الجنس اى الذى باشره لا كما هو المتبادر عطف على الظروف او اسم لا (المبنى) مجرور صفة اسم اى لا المعرب فان صفته معرب رفعا او نصبا مثل لا غلام رجل ظريف او ظريفا خرج باضافة الصفة الى الاسم نحو لاماء ماء باردا على ان يكون باردا صفة المؤكد فان التأكيد اللفظى يجوز بناؤه حملا على المتبوع الا انه لا يقال له اسم لا بالمعنى المذكور ولا يجوز فى صفة البناء ( المفردة ) اى غير المضافة ولا المشبهة بها وانها معربان نحو لارجل حسن الوجه اوحسنا وجها (المتصلة به) اى بالاسم المبنى فخرج المنفصلة عنه نحو لارجل فيها ظريف ولارجل ظريف كريما (فانه) اى الصفة المذكورة بتأويله بالوصف اوالنعت (يجوز بناؤها) اى الصفة المذكورة على الفتح لحمله على لفظه المتبوع لاتحاد معناها وعدم الفصل بينهما (نحو لارجل ظريف) بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على محله القريب او على لفظه لشبهه بالحركة الاعرابية نحو لارجل ظريف بالرفع (وظريفا)

﴿ وفتح الاول ﴾ اى ويجوز فتح الاول اى على الاصل المذكور ﴿ مع نصب الثانى ﴾ منونا بان يكون معطوفا على لفظ الاول فيطابق اعرابه لحركة بنائية فى المعطوف عليه اومعطوفا على محله القريب ﴿ ورفعه ﴾ اى مع رفع الثانى بان يكون معطوفا على محله البعيد ويكون لازائدة فيهما ﴿ ورفع الاول ﴾ بان يكون بمعنى ليس اوبان يلغى عمله بالتكرير ﴿ مع فتح الثانى ﴾ وهو على الاصل المذكور ﴿ وهذه ﴾ اى الوجوه المذكورة ﴿ خمسة اوجه تجوز فى امثاله ﴾ اى فى اسماء امثال هذا التركيب مما يكون لامكررة متصلا بها اسما ومفردا نكرة مثل لا رجل ولاامرأة فيها ومنه قوله تعالى لابيع فيه ولاخلال فانه قرئ فيها بفتحهما ورفعهما وقوله ﴿ وصفة اسم لا ﴾ معطوف على قوله واما الظروف اى واما صفة لا وقوله ﴿ المبنى ﴾ مجرور على انه صفة اسم وقوله ﴿ المفردة ﴾ بالرفع صفة للصفة لها وقوله ﴿ المتصلة ﴾ بالرفع ايضا صفة بعد صفة لها وقوله ﴿ به ﴾ راجع الى الاسم ﴿ فانه يجوز بناؤها ﴾ اى بناء الصفة المذكورة ﴿ على الفتح ﴾ حملا على الموصوف للاتحاد الواقع بينهما ولاتصال الصفة بموصوفها بلافصل ولتوجه النفى اليها حقيقة فكان لاباشرها ودخل عليها ﴿ نحو لارجل ظريف ﴾ بالفتح ﴿ واعرابها ﴾ اى ويجوز اعرابها ﴿ رفعا ﴾ بان يكون محمولا على محله البعيد ﴿ ونصبا ﴾ بان يكون محمولا على لفظ المتبوع او على محله القريب ﴿ نحو لارجل ظريف ﴾ برفع ظريف وبتنوينه ﴿ وظريفا ﴾ بالنصب وبالتنوين واما حكم المعطوف النكرة بلا تكرير فلا يرفع حملا على محله البعيد وانما هو ينصب فقط حملا على لفظه او على محله القريب



ولايجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له لان كلامه فى جائز البيان ولم يتعرض ايضا لحكم سائر التوابع لانه لانص عنهم فيها الا مانقل عن الاندلسى بان ماعداها كتوابع المنادى •

قدتم تسويد هذا الشرح • بعون من كلم موسى فنادى • وكان هذا مسمى * بفوايح الاذكار • فى حل نتايج الافكار * عن يد من اعترق العجز والافتقار • الى الله الملك الستار • الحاج عبدالله ابن صالح بن اسماعيل • الامام بالجامع المنير • المنسوب الى حضرة ابى ايوب الانصارى • رضى الله عنه وعن سائر الاصحاب الاخيار • فى سنة سبع واربعين ومائتين * بعد الالف فى هجرة من له العز والشرف *

م م
م

بالنصب والنكرة المعطوفة على ذلك المبنى بلا تكرير لا ترفع وتنصب ولايجوز بناؤها لوجود الفاصل وهو حرف العطف مثل لااب وابنا او وابن وسائر التوابع لانص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى على ماعرفت ذكره الاندلسى

هذا آخر مااردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال وتشتت الحال. الهى كما انعمت علينا به واتممت نعمتك باتمامه وفقنى بشكر يكون به حفظ لعتيد فضلك وتلبده او جعله موجبا بجزيل الثواب وحسن المآب ودفعا للعتاب والعقاب اللهم انى رفعت اليك يد السؤال لغفران ذنوبنا فى الاقوال والافعال ولصلاح اعمالنا فى الحال والاستقبال وحسن ذكر اسمائنا عند تحرف النوال يوم لاينفع بنون ولامال فلا ترده صفرا و ومال

## فهرست فوائح الاذكار فى حل نتايج الافكار : وفتح الاسرار